ترجمان

حنّا بطاطو

فلّاحو سورية

أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم

ترجمة عبد الله فاضل - رائد النقشبندي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

فَلّاحُو سوريـة

أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقلّ شأنًا وسياساتهم

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

تستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب على السواء، من الافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

فَلّاحُو سورية

أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقلّ شأنًا وسياساتهم

حنّا بطاطو

ترجمة

عبد الله فاضل

رائد النقشبندي

مراجعة

ثائر ديب

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بطاطو، حنّا
فَلّاحُو سورية: أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقلّ شأنًا وسياساتهم / حنّا بطاطو؛ ترجمة عبد الله فاضل، رائد النقشبندي؛ مراجعة ثائر ديب.
703 ص.؛ جداول؛ 24 سم. ـ (سلسلة ترجمان)
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 645 - 665) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-008-6
1. المزارعون ـ سورية ـ تاريخ ـ القرن 20. 2. سورية ـ السياسة والحكومة ـ القرن 20. 3. حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية). 4. المزارعون ـ أحوال اقتصادية ـ سورية ـ تاريخ ـ القرن 20. 5. المزارعون ـ النشاط السياسي ـ سورية ـ تاريخ ـ القرن 20. 6. المجتمعات الريفية ـ سورية ـ تاريخ ـ القرن 20. 7. الأسد، حافظ، 1930 ـ 2000. أ. فاضل، عبد الله بديع. ب. النقشبندي، رائد. ج. ديب، ثائر. د. العنوان. هـ. السلسلة.
305.5633095691

الترجمة العربية الكاملة لكتاب:
Syria's Peasantry,
The Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics
by Hanna Batatu
عن دار النشر
Princeton University Press, 1999
ISBN 0-691-00254-1

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 ـ منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: 10277 ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: 44199777 ـ 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 ـ 11 ـ رياض الصلح ـ بيروت 2180 1107 ـ لبنان
هاتف: 8 ـ 991837 1 ـ 00961، فاكس: 991839 1 ـ 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى عن المركز
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2014

إلى الشعب السوري

المحتويـات

القسم الثاني
أنماط الوعي والتنظيم والسلوك السياسي الفلاحي قبل البعث

القسم الثالث
البعثيّة في جوانبها الريفية والفلاحية

القسم الرابع
حافظ الأسد أو أول حاكم لسورية من أصول فلاحية

قائمة الجداول

مقدمة الترجمة العربية

عن المؤلِّف

حنّا بطاطو باحث وأكاديمي بارز، فلسطيني الأصل أميركي الجنسية، شُغل بالتأريخ والبحث الاجتماعي السياسي لعدد من بلدان الشرق الأوسط، خصوصًا بالتركيبة الاجتماعية والحركات الثورية في تلك البلدان.

ولد حنا بطاطو في القدس في عام 1926، وعاش فيها حتى عام 1948 حين هاجر إلى الولايات المتحدة، وهناك درس في مدرسة إدموند ويلش (Edmund A. Walsh School) في جامعة جورج تاون. وفي عام 1960 حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفرد. وكانت أطروحته بعنوان **الشيخ والفلاح في العراق، 1917 ـ 1958** (*The Shaykh and the Peasant in Iraq,* 1917-1958). بعد ذلك انتقل إلى بيروت وعمل أستاذًا في الجامعة الأميركية بين عامي 1962 و1982. ثم عاد إلى الولايات المتحدة، ودرّس في جامعة جورج تاون حتى عام 1994.

حاز بطاطو شهرة واسعة من خلال أبحاثه عن العراق التي بناها على معارف واسعة وعميقة بشؤون العراق وعلى علاقات واسعة مع عراقيين في مواقع مختلفة ومن مشارب مختلفة. وقد يكون كتابه **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق** (*The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*) الصادر في عام 1978 أهم تلك الدراسات. ونشر هذا الكتاب بالعربية في عام 1995، بعدما ترجمه عفيف الرزاز، وصدر في ثلاثة أجزاء عن مؤسسة الأبحاث العربية. يتناول الجزء الأول الطبقات الاجتماعية القديمة من ملاك الأرض ورجال المال والتجار منذ العهد العثماني حتى قيام الجمهورية في عام 1958. وفي الجزء الثاني يركز على تجربة الحزب

الشيوعي العراقي وغيره من الحركات الثورية في العراق. أما الجزء الثالث فيتناول الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار، أي تلك الفئات التي شكلت واجهة المشهد السياسي العراقي بعد إطاحة الملكية في عام 1958.

في عام 1992، حصل بطاطو على إجازة تفرغ علمي من جامعة جورج تاون للقيام بدراسة عن الفلاحين في سورية ودورهم في السياسة. وقد نشرت الدراسة في عام 1999 تحت عنوان **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم** (*Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*). وها نحن نضعها اليوم بين يدي القارئ. وإضافة إليها كان بطاطو قد نشر أبحاثًا عن سورية، منها «بعض الملاحظات عن الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سورية، وأسباب سيطرتها» (*Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance*) نشرت في *The Middle East Journal* في عام 1981، ومقالة أخرى عن «الأخوان المسلمين في سورية» نشرت في *MERIP Reports* في عام 1982.

توفي حنا بطاطو في الولايات المتحدة في عام 2000.

عن الكتاب

يسير حنا بطاطو في كتابه عن سورية على المنهاج نفسه الذي اتبعه في كتابه عن العراق. فهو، للوصول إلى تحليل طبيعة السلطة السياسية القائمة في سورية في زمن دراسته، يعود إلى الجذور التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات المشكّلة لها. ونتيجة الخصوصية السورية يسلّط الضوء على الجوانب العقائدية والمذهبية لتلك الفئات. ولا يكتفي بطاطو بالمصادر المكتوبة والموثقة من كتب وصحف وتقارير وغيرها، بل يذهب أبعد من ذلك، ليلتقي الأشخاص الفعليين الذين كان لهم شأن في الحوادث التي يتناولها، أو الذين كانوا شهودًا عليها، أو متأثرين بها، كلقائه فلاحين عاديين ليجمع شهاداتهم في المسائل التي يتناولها، التاريخية منها أو الحديثة التي تؤثر فيهم تأثيرًا مباشرًا. ثم يعمد إلى مقاطعة المعلومات والروايات المختلفة عن الحوادث لتكوين صورة متكاملة معقدة عن واقع هو ذاته معقد. ويذهب أحيانًا إلى مقابلة الأشخاص الذين يرد ذكرهم في مصادر معينة ليطرح عليهم

الآراء المختلفة ويقف على رأيهم فيها، ما اقتضى منه كثيرًا من السفر في سورية وفي خارجها. وعلى الرغم من حرصه على توثيق معلوماته ودقتها، فإنه يلجأ إلى مصادر قد لا تتمتع بالصدقية التامة، كالمقابلات مع أشخاص كانوا طرفًا في صناعة الحوادث التاريخية، وبالتالي ليسوا حياديين في رواياتهم، وكذلك في لجوئه إلى وثائق بلا تاريخ أو بلا مكان صدور أو بلا اسم، فيستخدمها محاولًا جعل لوحته أشمل ما يمكن، من دون أن يغفل الإشارة إلى ما قد يكتنف هذه المراجع من ضعف.

جاء الكتاب في خمسة وعشرين فصلًا، موزعة على أربعة أقسام، إضافة إلى ملحق وقائمة بالمصادر. يقدم القسم الأول (4 فصول) عرضًا للشروط الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين بما في ذلك التمايزات في ما بينهم من حيث العقيدة الدينية والملكية والخلفية التاريخية والارتباط بالأرض والاستعداد للقتال وغير ذلك من التمايزات التي كان لها شأن في تشكيل وعي الفلاحين وسياستهم. ويقدم القسم الثاني (6 فصول) عرضًا لأنماط وعي الفلاحين وتنظيمهم وسلوكهم السياسي قبل تسلم حزب البعث السلطة في عام 1963، فيعرض الأشكال المبكرة من التنظيم الحرفي للفلاحين، والأفكار الصوفية والمذهبية التي سادت بينهم، وثوراتهم وتمرداتهم على الحكم العثماني وفي فترة الانتداب الفرنسي، ومن ثم أشكال الوعي والتنظيم الحديثة، ويعرض تجربة الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني، وتجربة الشيوعيين والبعثيين. وفي القسم الثالث (3 فصول) ينصب الاهتمام على الجوانب الريفية والفلاحية في عقيدة حزب البعث وسياساته، بما في ذلك الأصول الريفية لكثيرين ممن انضموا إليه، وأصبحوا قادته في ما بعد، ويبيّن انقسام التجربة التاريخية لحزب البعث إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من البدايات حتى تسلم البعث السلطة في عام 1963، وتمتد بعض خصائصها حتى عام 1966، والمرحلة الثانية، وهي مرحلة انتقالية تمتد بين حركة 23 شباط/ فبراير 1966 واستيلاء حافظ الأسد على السلطة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، ويعود بعض خصائص هذه المرحلة إلى عام 1963. أما المرحلة الثالثة فتبدأ باستيلاء حافظ الأسد على السلطة. وهو يبين الاختلافات العميقة بين هذه المراحل ليستنتج أن بعث حافظ الأسد يختلف تمامًا عن بعث المرحلتين الأولى والثانية، وهو اختلاف يصل إلى حد التناقض

أحيانًا. ويتناول القسم الرابع (12 فصلًا)، وهو يشكل القسم الأكبر من الكتاب، مرحلة حافظ الأسد، الذي يعتبره المؤلف أول حاكم لسورية من أصل فلاحي. وفيه يتناول النظام الذي بناه الأسد ومراحله وأزماته والشخصيات والأجهزة السياسية والعسكرية التي شكلت ركائزه وسياسته الداخلية والإقليمية والدولية. ويحلل بنيته الطائفية والعشائرية والمناطقية، ومستويات السلطة، ودور كل مستوى في السياسة العامة للنظام.

لا شك في أن بطاطو حاول، ونجح في ذلك إلى حد بعيد، رسم لوحة شاملة لطبيعة النظام السوري وتركيبته وسياساته، وتناول ذلك كله من جوانب وزوايا غير مسبوقة في الدراسات التي تناولت تاريخ سورية الحديث أو نظام الأسد على وجه الخصوص. لكنه في سعيه إلى رسم هذه اللوحة الشاملة لجأ إلى مصادر قد لا تتمتع بالصدقية التامة، وهذا ما أوقعه في بعض الأخطاء التي أشرنا إلى بعضها في ملاحظات هامشية. كما أن الاعتماد على مقابلات شخصية مع أشخاص أصبحوا الآن في العالم الآخر أو مع أشخاص فضلوا عدم ذكر أسمائهم يجعل تدقيق تلك المعلومات أمرًا عصيًا إن لم يكن مستحيلًا.

بقي أمر آخر، وهو أن هذا الكتاب يقدم فائدة كبيرة لفهم النظام الذي بناه الأسد، لكنه يقدم فائدة أخرى لمن يريد أن يفهم هذا النظام في جوانبه المختلفة التي تتمثل في المراجع والمصادر التي يعود إليها، والتي تمنح القارئ، إذا ما رجع إليها مع هذا الكتاب، بصيرة وفهمًا لنظام يتميز بلا شك بطبيعة وبنية تميّزانه من غيره من الأنظمة مهما حمل من عناصر التشابه معها في هذا الجانب أو ذاك.

عن الترجمة

ليس في ترجمة هذا الكتاب ما يختلف عن ترجمة أي كتاب آخر إلا جانب واحد، وهو أنه يستخدم عددًا كبيرًا من الاقتباسات والاستشهادات المأخوذة أصلًا من مصادر عربية، وبالتالي لا بد للمترجم من العودة إلى تلك المصادر ليبحث عن الاقتباس كما هو. وكانت الصعوبة هي الحصول على الوثائق والمراجع التي رجع إليها المؤلف. فهو رجع إلى كتب وصحف

ومجـلات ونشـرات ومخطوطـات ومقابلات شـخصية وغير ذلـك، من أزمنة مختلفـة وفي ميادين متنوعـة جدًا، ما يجعل الوصول إلـى بعضها أمرًا عصيًا. وعلـى الرغـم مـن الجهد المبـذول، بقي هناك بعـض الوثائق القليلـة التي لم نتمكـن من الحصـول عليهـا فاضطررنا إلـى ترجمتها. ولجأنـا، حيث اقتضى الأمر، إلى هامش يشرح بعض ما قد يبقى غامضًا إذا لم يشرح، وميّزنا هوامشنا بعلامة (*) تمييزًا لها من هوامش المؤلّف المرقّمة. ولم نلجأ إلا في مواضع قليلـة إلـى وضع هامش نبيّن فيه اعتراضنا على فكرة أو نذكر فيه خطأ معلومة ما. بقي أمر أخير، وهو وجود مواضع قليلة فيها خطأ في الإسناد إلى المصدر الصحيـح فبيّنـاه. وهنـاك مواضع وجدنـا الاقتباس فـي المصـدر الأصلي في صفحـة مختلفـة عن تلـك التي يوردهـا المؤلّف، وقـد يكون ذلـك ناتجًا من استخدام طبعة مختلفة، فوضعنا ملاحظة تشير إلى اسم دار النشر ورقم الطبعة وتاريخهـا ورقـم الصفحة في الطبعة التي أخذنا منهـا الاقتباس. وقد لا تكون مبالغة إذا قلنا إن ترجمة هذا الكتاب لم تكن ترجمة فحسب، بل انطوت على شـيء من التدقيق والتحقيق، حتى أن مصادره نفسـها تستحق أن تكون موضع دراسة لمن لديه ما يكفي من الوقت والاهتمام.

المترجمان

تمهيد

ينصبّ الاهتمام في القسمين الأولين من هذا الكتاب على فلاحي سورية، في محاولة لإبراز العناصر المهمة في تمايزهم الاجتماعي وتطور نمط حياتهم وظروفهم الاقتصادية وأشكال وعيهم وسلوكهم. ونأمل أن يساهم ذلك، ليس في فهمٍ أفضل للبعثيّة التي كانت ـ كما يوضح القسم الثالث من هذا الكتاب ـ عباءة لتشكيلة من القوى ذات الغرائز والأطر الذهنية المختلفة فحسب، بل في فهم الممسكين بروافع السلطة الحاسمة منذ عام 1963 الذين تعود جذورهم إلى المجتمع الريفي، وشكّلتهم تجربته التاريخية إلى حد بعيد. أمّا في القسمين الباقيين فينتقل اهتمامنا إلى أولئك الممسكين بالسلطة، وخصوصًا إلى حافظ الأسد وخصائص نظامه والخطوط الرئيسة لسلوكه.

لا يسعى هذا الكتاب إلى إثبات فرضية معينة أو دحضها، ولا إلى أن يستخلص من الأدلّة المتراكمة أي نظرية عامة، بل يحاول أن يفسر، بأكثر ما يمكن من الدقّة، المعطيات المتصلة بسورية في سياقات البلد التاريخية والمعاصرة. أمّا النموذج الذي اخترناه في فصول كثيرة فتضمن تقدمًا من تعميمات منخفضة المستوى أو متوسطة إلى الأدلّة المؤكّدة وثيقة الصلة بالموضوع.

تلقيت في مسار بحثي وفي أثناء زياراتي في أعوام 1980 و1985 و1990 و1992 لقرى في مناطق سورية شتّى ـ منها حوران وجبل الدروز وجبل العلويين وغوطة دمشق وسهول حمص وحماه وفي جوار حلب ودير الزور ـ مساعدة من فلاحين كثيرين فتحوا لي قلوبهم، وسلطوا الضوء على جوانب

مختلفة من حياتهم وتقلّبات مصائرهم على مرّ السنين. كما أنني مدين لسوريين آخريـن كثر ـ كتّابًا وصحافيين وباحثيـن واختصاصيين ورجال أعمال وموظفين فـي الدولة وحـزب البعث وقـادة في حـركات المعارضة ـ شـاركوني وجهات نظرهم، أو زودوني بمنشوراتهم، واقتبست منهم في مواضع ملائمة في النص أو في الحواشي، وفضّل بعضهم أن يبقى مغفل الاسم.

أفـدت كثيرًا أيضًا مـن أحاديث أجريتها في مراحل مختلفة من عملي مع المرحـوم أكـرم الحورانـي، ملهـم أول حركـة زراعيـة فـي تاريـخ سـورية؛ والمرحوميـن ميشـيل عفلـق وصـلاح الدين البيطار، مؤسّسَـي حـزب البعث؛ والمرحوم زكي الأرسـوزي، أبرز قادة اللاجئين العرب من لواء الاسكندرون؛ وهانـي الهندي، أحد قادة حركة القوميين العرب ومؤسسـيها؛ وأوائل البعثيين أو الناشطين الاشتراكيين العرب جلال السيد والدكتور وهيب الغانم والدكتور سـامي الجندي والدكتور أنطون مقدسـي وعبد الرحمـن المارديني؛ والدكتور إبراهيـم ماخوس، أحـد أقوى الحلفـاء المدنيين للّواء صـلاح جديد؛ والعقيد عبد الحميد السـرّاج، رئيس المكتب الثاني في سورية (المخابرات العسكرية) بين عامي 1955 و1958 ووزير الداخلية في أيام الجمهورية العربية المتحدة؛ والعقيد أحمد المير، عضو الحلقة الداخلية في اللجنة العسـكرية التي شكلت مركز الثقل في نظام البعث في الستينيات.

أديـن بالشـكر أيضًـا لقيـادة حـزب البعـث التـي تكرّمـت علـيّ بنتائـج الإحصـاءات المتعلقة بالكادر العددي لحزب البعث في عام 1992 وما قبله، وتركيبتـه الاجتماعيـة؛ وللراحل أبي إياد، أحد قادة المقاومة الفلسـطينية الذي كان كريمًا بوقته، وأتاح لي ملفات منظمة التحرير الفلسطينية المتصلة بعلاقاتها مع النظام في سـورية؛ ولعدنان سـعد الدين، المراقب العام الأسـبق للإخوان المسلمين في سورية الذي أجاب بصبر عن الأسئلة الكثيرة التي طرحتها عليه؛ ولتمّـام البـرازي، وهو صحافي من حماه تكـرّم وزوّدني بنصوص مقابلاته مع قادة مختلفين من المعارضة.

أنا ممتن أيضًا بطرائق مختلفة للأسـاتذة بيتر كلارك (Peter Clark) وهاني فـارس ومحمـد حـداد وعبـد الله حنّـا ويوسـف إيبش وفولكـر بيرثـز (Volker

(Perthes) وإليزابيث بيكارد (Elizabeth Picard) وعبد الكريم رافق وفيصل الركبي وسهيل شدّود وأندرو فنسنت (Andrew Vincent)؛ وللسفراء ديفيد مالون (David Malone) وريتشارد مورفي (Richard Murphy)؛ ولطلابي السابقين الذين أُثبت أسماءهم هنا مرتبة أبجديًا: ربى أصبحي وديان كونواي (Dianne Conway) وستيف داي (Steve Day) وماريوس ديب (Marius Deeb) وزهير غزال وماغي غران ميتشل (Maggie Gran Mitchell) وبسام حدّاد وريك هوبر (Rick Hooper) ومرهف جويجاتي وجيم ريّللي (Jim Reilly) وداليا سلام ويزيد صايغ وحافظ الشيخ ورغيد الصلح وفواز طرابلسي.

أودّ أيضًا أن أعبر عن شكري للمعهد الفرنسي في دمشق على كرمه؛ ولمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في نيويورك (Social Science Research Council) على المنحة التي قدمها لي للقيام ببحث ما بعد الدكتوراه مع تكاليف السفر في عام 1985؛ ولمركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون على منحي إجازة تفرغ علمي في عام 1992؛ ولزملائي السابقين في جامعة جورج تاون: الأستاذ حليم بركات ومايكل هَدسون (Michael Hudson) وإبراهيم إبراهيم وإبراهيم عويس وجون د. رويدي (John D. Ruedy) وهشام شرابي وباربرا ستاوسر (Barbara Stowasser) على دعمهم وتشجيعهم.

أنا مدين بالفضل على نحو خاص لثابت المهايني، أحد مؤسسي حركة القوميين العرب واتحاد قوى الشعب العامل الناصري وشخصياتها البارزة ونائب رئيس غرفة تجارة دمشق بين عامي 1960 و1983 والمدير التنفيذي لغرفة التجارة العربية الأميركية في نيويورك بين عامي 1985 و1987 الذي كثيرًا ما ألحفت عليه بالأسئلة، ولا سيّما في مسائل تتعلق بالطبقة التجارية في سورية، وكان مفيدًا على الدوام.

بالطبع، لا أحد ممن ذكرتهم آنفًا مسؤول عن الآراء التي أعبّر عنها في هذا الكتاب أو عن التعميمات التي أطلقها أو عن الأخطاء التي قد أكون وقعت فيها.

أنا مدين بعمق لابن أختي شكري عبد الله الذي تطوّع لمعالجة مخطوطتي معالجةً نصّية في ذكرى أمه، أختي ماري عبد الله بطاطو.

أعبّر أيضًا عن امتناني العميق لعبد الحميد دامرجي، الصديق المحترم الذي يسّر طباعة هذا الكتاب بمعونة سخية من مطبعة جامعة برنستون.

أنا مدين بالفضل لمارغريت كيس (Margaret Case) على العناية الكبيرة في تحرير النص؛ ولمادلين آدامز (Madeleine Adams) وبنجامين تيت (Benjamin Tate) والأعضاء الآخرين العاملين في مطبعة جامعة برنستون على لطف اهتمامهم بمخطوطتي.

القسم الأول

ظروف الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الأول
دور العوامل الديموغرافية

حصلت زيادات ملحوظة في عدد سكان سورية بين نهاية الحرب العالمية الأولى والوقت الحاضر. ومع أن الأدلة الإحصائية ذات الصلة قد تكون ناقصة على نحو ما، ولا سيما ما يخص العقود الأربعة الأولى من هذا القرن، فإن استمرار النمو الديموغرافي جليّ للعيان. فقد ازداد عدد سكان سورية من نحو 1,5 مليون[1] في عام 1922 إلى نحو 13,8 مليونًا في عام 1994 (انظر الجدول (1 - 1))، أي أكثر من تسعة أضعاف. وكان متوسط معدل النمو السنوي 3.3 في المئة في الفترة 1970 - 1991[2].

تعود بدايات هذا النمو السكاني الذي كان عالميًا، إلى القرن التاسع عشر. وكما أشار فرناند بروديل (Fernand Braudel) فإنّ إيقاعه الذي سجل ارتفاعًا مستمرًا على الرغم من حالات التباطؤ، كان يختلف عن إيقاع الأزمنة السابقة، وكان يتميّز بالتناوب بين جزر ومد[3].

ارتبطت هذه الظاهرة في سورية في البداية بنهضة الزراعة واندماجها التدريجي أو المتقطع في شبكة التجارة العالمية. لكن الزيادة السكانية كانت نتيجة نهضة الزراعة بقدر ما كانت سببًا لها، بمعنى أن الظاهرتين غذّت

(1) لا يشمل هذا الرقم سكان لواء إسكندرون الذين قدروا بـ212 ألفًا.

(2) World Bank, *World Development Report 1993* (Washington, D.C.: The World Bank, [1993]), p. 288.

(3) Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th-18th Century* (New York: Harper & Row, 1982-1984), vol. 1: *The Structures of Everyday Life: The Limits of the Possible*, p. 31.

إحداهما الأخرى وعززتها. وساهمت عوامل أخرى، عاجلًا أم آجلًا، في تقدم الزراعـة، بمـا في ذلك زيادة الأمـن الريفي وتغلغل المـال المتزايد في الريف وفكرة الربح وترسيخ حقوق الملكية واستقرار البدو وإدخال الآلات والأسمدة الاصطناعية وشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء الموانئ وشبكات الري.

إذا كانـت الزيادة السـكانية قـد ارتبطت في البداية بانتعـاش الزراعة، فإنّ استـمرارها كان انعكاسًـا للهبوط في معدلات الوفيات، ولا سيما بعد الحرب العالميـة الثانيـة. ويمكـن أن تُعْزَى هذه العملية إلـى الحد من بطش الأمراض المتوطنـة وتزايـد الوصول إلـى المياه النظيفة وتحسّـن الصحـة العامة وزيادة مرافقها وتحســن الأنظمة الغذائية ورعاية صحة الطفل والتوسـع في استخدام الصـادّات الحيويـة. وكمـا يبيـن الجـدول (1 - 2)، انخفـض معـدّل الوفيات الخـام(*) في سـورية بمقدار الثلثين بين عامـي 1960 و1991، وكان في هذه السـنة الأخيـرة، وهـذا أمـر مثيـر للاهتمام، أقـل منه فـي اليابـان أو الولايات المتحـدة، على افتراض دقة المؤشـرات الديموغرافيـة. ويبين الجدول ذاته أنّ سـورية حققـت أيضًـا تقدمًا كبيرًا بيـن عامي 1960 و1991 فـي إطالة العمر المتوقـع «life expectancy» وخفـض معدل وفيات الأطفـال. ويمكن أن يُعزَى هذا، جزئيًا على الأقل، إلى اهتمام نظامها الملحوظ برفاه أبناء الريف، وهو ما يمكـن تفسـيره، بـدوره، بالجـذور الريفية للنظـام وجمهوره الريفـي، لكن من المشـكوك فيه، في ما يخص معدل وفيات الأطفال، أن يكون التفاوت الريفي ـ الحضري قد أزيل تمامًا؛ ويبدو أن الريفيين الذين يبلغون خمسين سنة فأكثر يعيشون أطول من نظرائهم الحضريين[4].

(*) معدّل الوفيات الخام هو العدد السنوي للوفيات لكل 1000 من السكان.

(4) فـي سـنوات 1976 - 1979 ـ حيث لم ينشـر المكتـب المركزي للإحصاء أرقامًا للسـنوات التاليـة ـ كان معـدل وفيات الأطفـال الذكور لكل ألـف طفل عمره 0 - 1 سـنة هو 69.34 فـي المناطق الريفيـة و45.92 في المناطـق الحضرية، وللإنـاث 65.49 و31.46 علـى التوالـي؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 60. أمّا في ما يخص الأشـخاص البالغين خمسـين عامًا فما فوق، فانظر الجدول 2/8 في الصفحة ذاتها من المصدر ذاته.

الجدول (1-1)

عدد سكان سورية الإجمالي وسكانها الريفيين والعاملين في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج (بالآلاف)

السنة	إجمالي السكان	السكان الريفيون	النسبة المئوية للسكان الريفيين	السكان العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج	النسبة المئوية من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديًا
1922 (أ)	1547	غ.م (ب)		غ.م (ب)	غ.م (ب)
1937 (أ)	2367	غ.م (ب)		غ.م (ب)	غ.م (ب)
1946 (أ)	2950	2006	68.0	683	غ.م (ب)
1960 (تعداد)	4353 (ج د)	2668 (ج د)	61.3	514 (ج د)	52.1 (ج د)
1970 (تعداد)	6305 (ج)	3564 (ج)	56.5	747 (ج)	49.4 (ج)
1981 (تعداد)	9046	4790	52.9	495	24.2
1991 (أ)	12529	6194	49.4	924	28.0
1994 (تعداد)	13782	6732 (أ)	48.6 (أ)	غ.م (ب)	غ.م (ب)

المصـدر: League of Nations, *The Mandates System; Origin, Principles, Application* (Geneva: League of Nations, 1945), pp. 86-87; Great Britain, Foreign Office, FO 372/75558, XL/A/11723, E4976, Annex B to Letter of 22 October 1948 from H.R. Steward; Office arabe de presse et de documentation, *Recueil des statistiques syriennes comparées (1928-1968)* (Damas: Office arabe de presse et de documentation, 1970), p. 10;

الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 30 - 31؛ 34 - 35 و162 - 163؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد العام للسكان لعام 1970 (دمشق: المكتب المركزي، [1970])، مج 1، ص 1؛ 39 و306؛ نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، 1981 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1988)، ص 44 و225؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 60؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 90 - 91؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 62 و80 - 81، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 58.

(أ) تقديرات.

(ب) غير متوافر.

(ج) لم يحسب من قاموا بالتعداد في عامي 1960 و1970 عددًا كبيرًا من النساء العاملات في المزارع العائلية.

(د) لا يأخذ هذا الرقم في الحسبان العناصر البدوية الذين بلغ عددهم 211670 في عام 1960.

مع أن سورية تستطيع في ظروف مثالية أن تستوعب في اقتصادها قوة عمل أكبر، فقد كان النمو الديموغرافي السريع، بين حين وآخر في العقود الأربعة الأخيرة، عامل زعزعة مهمًا في الحياة السورية. وباقترانه مع عناصر أخرى كالجفاف المتكرر وتأكّل التربة، زاد الضغط على الأرض، وتسبب بهجرة ريفية غير مسبوقة، وجعل دمشق والمدن الرئيسة الأخرى تعجّ بالسكان والمشكلات، ورفع تكلفة الغذاء، وفاقم التفاوتات الاقتصادية، وساهم على نحو غير مباشر في صعود البعثيين، كما ساهم أخيرًا في التأكل الجزئي لآثار الإصلاح الزراعي المفيدة. ويفسّر النمو الديموغرافي أيضًا، متضافرًا مع عدم كفاية الإنتاجية والتحسن في مستويات المعيشة منذ الخمسينيات فصاعدًا وما تلاه من ارتفاع في الاستهلاك الفردي، تحويل سورية في السبعينيات من بلد يفوق فيه صافي صادراته الغذائية صافي وارداته منها إلى العكس، وهذا ما زاد، بالتالي، من العبء المالي على البلد إلى حد كبير.

لكن يبدو أن انخفاضًا متزامنًا في عدد سكان سورية الزراعيين حدث بين عامي 1976 ـ 1989 (انظر الجدول 1 - 3). والحقيقة، يجب النظر إلى الأرقام الرسمية بشيء من الشك. ذلك أنّ التذبذبات الحادة في حجم قوة العمل الزراعية التي تعكسها هذه الأرقام تنبع، في جزء منها، من تقلبات الطقس، لكنها ربّما تكون ناجمة أيضًا عن عيوب أو تغيرات في طرائق أخذ العيّنات. وربما يكون رقم عام 1976 انحرافًا إحصائيًا إلى حد ما. وقد تكون تقديرات السنوات السابقة على تعداد عام 1981 أو التالية له، والتي نشرت في عام 1988، مشوبة بالخطأ. ومع ذلك، كان انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة في تلك الفترة كبيرًا جدًا في جميع الأحوال. وإضافة إلى ذلك، هناك علامات على أن بعضًا، على الأقل، من مالكي المزارع الصغيرة أو غير القابلة للحياة هم الآن مجرد مزارعين بدوام جزئي، بعد أن اضطرتهم الحاجة الاقتصادية إلى القيام بأعمال ثانية في المدن القريبة.

يضرب انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة في السنوات المعنية بجذوره في تفاوت الدخل بين العمال الريفيين والحضريين وجاذبية حياة المدينة وعدم انتظام الهطول المطري واستنزاف المياه الجوفية في بعض

الجدول (1-2)

العمر المتوقع والمؤشرات الديموغرافية، سورية مقارنةً ببلدان مختارة من الشرق الأوسط وبلدان متقدمة

البلد	معدل الولادة الخام لكل ألف نسمة			معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة			العمر المتوقع لدى الولادة (بالسنوات)			معدل وفيات الأطفال لكل ألف طفل (بعمر 0-1)		
	1960	1984	1991	1960	1984	1991	1960	1984	1991	1960	1984	1991
سورية	47	45	44	18	8	6	50	64	67	132	55	37
السعودية	49	43	37	23	9	5	43	63	69	185	61	32
مصر	44	36	32	19	10	9	46	61	61	128	94	59
العراق	49	45		20	10		46	63		139	74	
إيران	46	41	44	20	9	9	50	59	65	163	112	68
الأردن	47	46	37	20	8	5	47	65	69	136	50	29
إسرائيل	27	23	21	6	7	6	69	75	76	32	14	9
تركيا	43	30	28	16	9	7	51	65	67	190	86	58
اليابان	18	13	10	8	7	7	68	78	79	31	6	5
الولايات المتحدة	24	16	16	9	9	9	70	75	76	26	11	9

المصادر: World Bank: *World Development Report 1982* (Washington, D.C.: [The World Bank], 1982), pp. 144-145 and pp. 150-151; *World Development Report 1986* (Washington, D.C.: [The World Bank, 1986]), pp. 230-233; *World Development Report 1988* (Washington, D.C.: [The World Bank, 1988]), pp. 222-223, and *World Development Report 1993* (Washington, D.C.: [The World Bank], 1993), pp. 238-239 and pp. 290-293.

الجدول (3-1)

نسبة السكان العاملين في الزراعة في أعوام 1970-1984 و1989 و1991

السنة	السكان العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج (بالآلاف) (أ)	النسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين اقتصاديًا
1970 (تعداد)	747 (ب)	49.4
1971	892	54.2
1972	908	55.6
1973	858	50.8
1974	864	53.0
1975	918	49.9
1976	578 (ج)	33.7
1977	756	39.9
1978	671	34.7
1979	687	32.8
1980	687	32.3
1981 (تعداد)	495 (ج)	24.2
1982	705	32.0
1983	715	31.8
1984	571 (د)	31.7
1989	675	22.9
1991	924	28.0

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: نتائج التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، 1970 (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، مج 1، ص 306؛ التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، 1981، ص 225؛ والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية والمجموعة الإحصائية لسنوات متعددة؛ والاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.]]، ص 28؛ المؤتمر العام الخامس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.])، ص 71؛ والمؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [1986])، ص 53. أعطى المؤتمر الأخير الرقم 696200 عددًا للسكان العاملين في الزراعة، لكنني اعتمدت على الرقم الوارد في تعداد عام 1981 الذي نشر في عام 1988.

ملاحظة: لم تنشر الحكومة السورية أرقامًا لأعوام 1985 - 1988 و1990.

(أ) يمكن تفسير التغيّر قصير الأجل (من سنة إلى سنة) في قوة العمل الزراعية بتقلب الطقس عمومًا، لكن للتحول إلى مهن أخرى والهجرة الخارجية دور أيضًا.

(ب) من المؤكد وجود تقليل في عدد النساء العاملات في الأسرة.

(ج) ليس واضحًا سبب انخفاض عدد السكان الزراعيين بحدة في عامي 1976 و1981. مالت مؤشّرات الإنتاج الزراعي الإجمالي في هاتين السنتين إلى الارتفاع (انظر الجدول 4 - 3). ومن المحتمل أن يكون رقم عام 1976 انحرافًا إحصائيًا، أو أن التقديرات الإحصائية للسنوات السابقة أو اللاحقة يشوبها خلل. قد يكون هذا التفسير الأخير صحيحًا أيضًا بالنسبة إلى السنوات السابقة على عام 1981 أو التالية لها.

(د) هبطت الزراعة السورية نتيجة الجفاف في عام 1984.

المناطق نتيجة الإفراط في استخدامها والاعتماد المتزايد على الآلات الزراعية وعلى نمط الإنتاج الرأسمالي المكثّف والتأرجح الحاد في أسعار الحبوب عالميًا. وفي النصف الثاني من السبعينيات، أغري كثير من الفلاحين في المناطق التي تعتمد على مياه المطر، كحوران وجبل الدروز، بالبحث عن حظهم في دول الخليج، لكن آمال هؤلاء العمال المهاجرين تضاءلت مع الحركة الهابطة لأسعار النفط عالميًا بعد عام 1981، ولا سيما بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط في عام 1985. وقد يفسر هذا العامل، مضافًا إلى التحسّن النسبي في شروط الحياة في الريف وانخفاض فرص تشغيل الفلاحين في المدن، ما وصفه الاتحاد العام للفلاحين بأنّه «هجرة عكسية» من المناطق الحضرية إلى القرى في أوائل التسعينيات[5]، والذي انعكس في ازدياد قوة العمل الزراعية من نحو 675107 في عام 1989[6] إلى نحو 924274 في عام 1991[7]، لكن عام 1991 كان أيضًا عام هطول مطري استثنائي[8].

---

(5) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، ص 19 - 20.

(6) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 90.

(7) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 80.

(8) انظر الجدول 14 - 1 المتعلق بتساقط الثلج وهطول المطر سنويًا.

ثمّة ملمح ديموغرافي آخر مهم هو انخفاض معدل مشـاركة السـكان في قوة العمل، حيث وصل في عام 1970 إلى 24.9 وفي عام 1981 إلى 22.7 وفـي عـام 1991 إلـى 27.8 في المئـة[9]. مـن المحتمل ألاّ يكـون قد دخل رسميًا في هذا العدّ جزءٌ من النساء العاملات في مزارع العائلة بلا أجر. لكنه من الممكن تفسير معدل المشاركة المنخفض في العمل عمومًا، بميل التركيب السـكّاني العمري باتّجاه الشـباب: ففي عام 1994، وهو آخر عام تتوافر عنه البيانات ذات الصلة، كان 44.8 في المئة من السوريين يبلغون أقل من خمسة عشـر عامًا من العمر[10]. وإضافة إلى ذلك، لا تشـارك نسـبة عالية من النسـاء الحضريـات فـي قـوة العمـل. وهـذان العامـلان يضيفـان الكثيـر إلـى العبء الاقتصادي المُلقى على كاهل القسم العامل من السكان.

(9) بناء علـى أرقام في: الجمهورية العربية السـورية، رئاسـة مجلس الـوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، 1970، مج 1، ص 1 و39، التعداد السكاني فـي الجمهوريـة العربيـة السـورية، 1981 (دمشـق: المكتـب المركـزي، [د.ت.])، ص 44 و225، والمجموعة الإحصائية السـنوية السورية لعام 1994، ص 74.

(10) بناء على أرقام في: الجمهورية العربية السـورية، رئاسـة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1996، ص 59.

الفصل الثاني
ضروبٌ من التمييز

«الفلاحون البستانيون» و«الفلاحون الزراعيون»

ليست هناك فئة عامة تُدْعَى «الفلاحون». وهذا التعبير يشير إلى تشكيلة من الفئات الاجتماعية. وأحد التمايزات المحلّية المهمة هو بين «الفلاح البستاني» و«الفلاح الزراعي».

كثيرًا ما كان الفلاحون البستانيون مرتبطين بالبلدات والمدن ذلك الارتباط الوثيق، ويعيشون إمّا في مناطق حضرية نائية وإما في الريف المجاور لها مباشرة. ولذلك تأثّروا بالتغلغل الاقتصادي الأوروبي في وقت أبكر وبصورةٍ أعمق من باقي الفلاحين. وكانت ملكية الأرض أعلى أيضًا بينهم منها بين الفلاحين الزراعيين. وتمتعوا، إضافة إلى ذلك، بمزايا الاتحاد المهني أو إمكاناته منذ أوائل القرن السابع عشر، إن لم يكن أبكر[1]، في حين لم ينظم الفلاحون الزراعيون بفاعلية لغايات اقتصادية وسياسية حتى أواسط أربعينيات القرن العشرين[2].

النموذج الأصلي للفلاح البستاني هو فلاح الغوطة، واحة دمشق الغنّاء التي تغذيها مياه نهر بردى، وموقع أشجار الفواكه والجداول والغدران المترقرقة المشهورة في التاريخ العربي. فلاحو الغوطة اليوم، مثلما كانوا في أيام الرحالة العربي القروسطي ابن بطوطة، «كأهل الحاضرة في مناحيهم»[3]. وأصبحوا

(1) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(2) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(3) ابن بطوطة (الذي سافر في الغوطة في عام 1326)، تحفة النظّار في غرائب الأمصار =

مؤخرًا أقرب إليهم على نحو متزايد لأن كثيرًا من قراهم قد تمدّن. وهم يختلفون، في هذا الصدد، عن الفلاحين الآخرين أمثال أبناء وادي الفرات أو المرج، وهي منطقة إلى الشرق من الغوطة، الذين ما زالوا، وإن بصورة متناقصة، أقرب إلى البدو في قيمهم وقواعد سلوكهم. وكذلك هي الحال، وإن بدرجة أقل، مع فلاحي حوران، ذلك السهل الفسيح الخصيب الذي يعتمد على مياه الأمطار في جنوب سورية، واشتُهِرَ بأنه مخزن الحبوب الرئيس لدمشق.

كان فلاحو حوران، بخلاف فلاحي المرج والفرات المتحدرين من أصل بدوي حديث نسبيًا، يزرعون الحبوب منذ قرون، لكنهم شكلوا في الجزء الأكبر من العهد العثماني صنفًا من الفلاحين المتنقلين من قرية إلى أخرى يحدوهم الأمل في الخلاص من مضايقة القبائل البدوية أو جشع الحكام المفرط، وتشجعهم وفرة الأرض القابلة للزراعة وانتشار الزراعة المشاعية (communal farming) في منطقتهم. وفي جميع قرى حوران، كما لاحظ الرحالة الأوروبي الثاقب جان لوي بوركهارت (Jean Louis Burckhardt) في عام 1812، كانوا «يجدون مساكن واسعة في المنازل القديمة [المهجورة]؛ وجملًا ينقل عائلتهم ومتاعهم؛ وبما أنهم لم يكونوا مرتبطين بأي بقعة محددة بملكية خاصة، أو بأي مزارع، ويجدون أراضي فسيحة يزرعونها في كل مكان، ما كانوا يستكرهون مغادرة مسقط رأسهم»[4].

يتقيد فلاحو الغوطة، مثلهم في ذلك كمثل الدمشقيين من الفئات الأكثر تواضعًا، بتعاليم دينهم بانتظام. وفي الحقيقة، بلغ تديّن بعضهم في الستينيات حد التردد في قبول الأرض المصادرة بموجب قانون الإصلاح الزراعي خشية من مخالفة التعاليم الإسلامية[5]. ولمعظم قراهم جوامعها وخطباؤها وأئمتها،

= وعجائب الأسفار، انظر: Ibn Battūtat, *Voyages d'Ibn Battūtat*, texte arabe accompagné d'une traduction par C. Defrémery et B. R. Sanguinetti ([Paris]: [s. n.], 1968), p. 236.

انظر أيضًا: محمد كرد علي، خطط الشام، 6 مج (دمشق: [د.ن.]، 1925 - 1928)، مج 6، ص 299.

(4) John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (London: J. Murray, 1822), p. 221.

(5) عن هذه النقطة انظر: Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de troisième cycle, Université Lyon II, 1980), p. 111.

فـي حيـن يغيـب الدين الممأسـس غيابًا جليًا فـي كثير من القـرى البعيدة عن المـدن. في عـام 1970، كان هناك ما لا يقل عـن 6300 قرية وما يزيد على 7700 دسـكرة أو قرية صغيرة في سـورية، لكن لم يكن فيها إلا 1173 رجل ديـن ريفيًـا، ولم يتلق إلا 241 منهم تعليمًا رسـميًا[6]. وفـي عام 1993، كان هنـاك 6454 قريـة و7153 قرية صغيرة، لكـن لا توجد أرقام حديثة عن عدد رجـال الدين في الريـف[7]. ويكاد يكون لكل قرية جبليـة مزارها، وهو أحيانًا مزار ذو قبة بيضاء مبني على أسلوب الكنعانيين القدماء على قمة جبل أو في مـكان مرتفـع آخـر، ويدل علـى مكان دفـن قدّيـس مُبجّل، يسـميه الفلاحون «ولـيّ»، ويعتبـر حامـي القرية. ليس هنـاك غالبًا أي نُصُب، وتظلـل قبر الولي شجرة سنديان قديمة تنمو من دون قلق في وسط الحقول[8].

الفلاحون البسـتانيون فـي الغوطة هـم، بلا جدال، أمهر مزارعي سـورية. وتشـير الطريقـة الكفـوءة، ولكن اللطيفـة والحـذرة، التي يعتنون بها بأشـجار فاكهتهم إلى موقف متأصل ينتقل من الأب إلى الابن. ويسـري حب الأرض في دمهم، بخلاف كثيرين من فلاحي المرج أو الفرات الذين يكرهون الزراعة، أو يحتقـرون العمـل اليدوي، وإذا ما تمكنوا مـن تحويش ما يكفي من المال، فسيهجرون المحراث، ويشترون مواشي، ويتحولون إلى الرعي[9]. في الحقيقة، مـال عـدد كبير من هـؤلاء الفلاحين، بعد وقت غير طويل من اسـتفادتهم من

(6) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1970 (دمشق: المكتب المركزي، 1970)، 7، ص 225.

(7) الجمهورية العربية السـورية، رئاسـة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1994، ص 30.

(8) لاحظ كثر من الطلاب في سورية في الماضي الانتشار الواسع للمزارات في المناطق الجبلية والهضبيـة. انظـر: Samuel Lyde, *The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria* (London: [n. pb.], 1853), p. 287; Gottlieb Schumacher, *The Jaulan* (London: Richard Bentley and Son, 1888), pp. 23-24; Gertrude Lowthian Bell, *Syria. The Desert and the Sown* (New York: E. P. Dutton and Company, 1907), pp. 95-96, and 213, and Jacques Weulersse, *Le Pays des alouites* (Tours: Arrault & Cie., 1940), vol.1, pp. 255-256.

(9) لفتني إلى هذه النزعة الأسـتاذ يوسـف إيبش، وحسـن سـامي بن عبد الرحمن اليوسف الذي يتحدر من عائلـة مرموقة من ملّاك الأرض امتلكـت قرى في المرج والغوطة والجولان والبطيحة (اسـم الضفة الشرقية من بحيرة طبرية).

الإصلاح الزراعي، إلى بيع[10] قطع الأرض التي حصلوا عليها حديثًا، أو تأجيرها، وهو الأغلب، إلى مزارعين طبيعيين أو أشخاص ذوي رأسمال، ليعيشوا، كما من قبل، على تربية قطعان الأغنام أو التحول إلى مهن أكثر ملاءمة لطبعهم في المدن النامية بسرعة. لكن هذه العملية كانت ناجمة أيضًا عن عدم ربحية حيازاتهم الصغيرة.

أقرب الفلاحين إلى فلاحي الغوطة من حيث المهارة والارتباط بالأرض هم أصحاب البساتين العاملون في وديان نهر العاصي قرب حمص وحماه، والفلاحون المغامرون المعروفون بـ«أهل العود» أو «أصحاب الشجر»[11] الذين يعيشون في المرتفعات المسكونة منذ زمن بعيد والمتموجة بانسياب في منطقة إدلب الغنية بالبساتين والتي تؤمن جزءًا كبيرًا من حاجات سورية من الفواكه والزيتون.

فلاحو السهول العلويون هم أيضًا في مجالهم الملائم في الزراعة. وهم منتجو الغذاء الأساسيون في منطقة اللاذقية على مدى مئات السنين. واعتبرهم قنصل إنكليزي، كانت له صلة طويلة بهم في القرن التاسع عشر، «مساوين في ذكائهم على الأقل لـ[فلاحي] أي بلد في أوروبا»[12]. ورأى فيهم دارس فرنسي، درسهم دراسة معمقة في ثلاثينيات القرن العشرين، «قدرة عظيمة على التكيّف»[13]. لكن خاصيتهم الأبرز هي قدرتهم على تحمل المشقات. وهذه السمات لدى علويي السهول، لا علويي الجبال، إضافة إلى سهولة انقيادهم، تفسّر لماذا كان الملاكون الكبار في الماضي يفضلونهم عمومًا على الفلاحين من أصل بدوي الذين يصعب قيادهم وإرضاؤهم. وعلى سبيل المثال، طرد آل الحراكي، وهم من أكبر عوائل ملاك الأرض في معرة النعمان، محاصصين من قبيلة الموالي في العشرينيات وأحلّوا محلّهم مزارعين علويين

---

(10) كان هذا صحيحًا مع أن قانون الإصلاح الزراعي حظّر على المستفيدين نقل ملكية الأرض قبل مضي عشرين سنة.

(11) عن هذا اللقب، انظر: Abdul-Rahman Hamidé, *La Région d'Alep. Etude de géographie* (Damas: Impr de l'Université, 1959), p. 171.

(12) استشهد بها: Lyde, *The Ansyreeh and Ismaeleeh*, p. 22.

(13) Weulersse, *Le Pays des alouites*, vol. 1, p. 372.

فـي جميـع قراهم. وحذا حذوهـم في العقـود التالية ملّاك آخـرون في وادي العاصي[14]. ولا بدّ من أن تكون تطورات مشـابهة قد جرت في القرن التاسـع عشر، ما قد يفسر وجود قرى علوية في مناطق بعيدة عن جبال العلويين، كما في المرج[15]والجولان قبل احتلال إسرائيل له[16]. وتفسر هذه العمليات أيضًا لماذا يشكل الفلاحون العلويون اليوم الأغلبية الساحقة في وادي الغاب.

الفلاحون المسالمون والفلاحون من أصل محارب

ثمّة تمييز مهمّ آخر بين الفلاحين الذين تميّزوا بنزعة مسـالمة على مدى أجيـال كثيرة والفلاحيـن المتحدرين من محاربين، أو الذين كانوا في الماضي غيـر البعيد منظميـن، إلى هذه الدرجة أو تلك، بهدف الدفاع وشـنّ الغارات، والذين كان حمل السـلاح جزءًا من حياتهم اليومية، وكان اسـتعدادهم للقتال عنصـرًا ضروريًـا للبقاء. ومع أنّ هذا التمييز بات الآن أمرًا تاريخيًا في جوهره وفـي مغزاه، فـإنّ العـادات القديمة والنفسـيات القديمة، كما بيّنـت الحوادث المأساوية في لبنان، عميقة ولا تذوي بسهولة.

يمكـن وضـع فلاحـي الغوطـة وحـوران وأهل العـود في إدلـب وعلويي السـهول، من بيـن آخرين، في فئة الفلاحين المسـالمين. أمّـا الفلاحون الأكثر اسـتقلالية والأقل تحملًا للظلـم والأميـل إلى تجاهل الإجراءات المتضاربة مع مصالحهـم، أو إلى تحدّيها، فهـم الفلاحون الذي كانوا يومًا بدوًا والذين يمثّل مزارعو حوض الفرات والجزيرة ـ المنطقة الواقعة بين نهري الفرات والخابور ـ مثالًا جيدًا عليهم. ولكن لعلّ أقوى الفلاحين في حبهم للحرية والأصعب في تطويعهم سياسيًا هم فلاحو الجبال، وأبرزهم علويّو الجبال والدروز.

مثّلت الأسـلحة النارية «الرمز الحقيقي» لعلويي الجبال، كما أشـار جاك ويلـرس (Jacques Weulersse) فـي الثلاثينيـات، لكرامـة الإنسـان وحارسـه

---

(14) Hamidé, *La Région d'Alep*, p. 153.

(15) قرية البيطارية.

(16) قـرى زعورة والغجر وعين فيـت: Schumacher, *The Jaulan*, pp. 59-60; 76-77, and pp. 272-273.

الأفضل[17]. لكن الفلاحين الدروز كانوا تاريخيًا أخشن طبعًا وأميل إلى الحرب. وتركت لنا غيرترود بيل (Gertrude Bell) وصفًا لا ينسى للفرق بين وجهتي نظر البدو والدروز من الغزو. فكتبت في عام 1907:

تجد روح المغامرة مداها الكامل في [الغارة البدوية]، إذ يمكنك أن تتصور الإثارة في ركوب الخيل ليلًا عبر السهل، واندفاع الأفراس في الهجوم، وفرقعة البنادق البهيجة (والحميدة نسبيًا)، والتهلّل لمعرفة أنك شخص مرهف وأنت تيمم وجهك نحو ديارك مع غنيمتك. إنه أفضل ضروب الفنتازيا... مع توابل الخطر وراءها. لا أقصد أن الخطر كبير على نحو يثير الذعر... قلّما يميل العربي المغير إلى القتل. ولا يرفع يده ضد النساء والأطفال، وإذا ما سقط رجل هنا أو هناك غالبًا ما يكون ذلك مصادفة، إذ من يستطيع أن يكون واثقًا من المصير النهائي لطلقة بندقية عندما تنطلق في طريقها المتمرد على القانون؟ هذه هي نظرة الأعراب إلى الغزو؛ لكن الدروز ينظرون إليه بطريقة مختلفة. فهو عندهم حرب حمراء. وهم لا يلعبون اللعبة كما يجب أن تلعب، يخرجون ليذبحوا فلا يبقوا على أحد. ما دام في قارورتهم ذرة من البارود ولديهم من القوة ما يكفي لشد الزناد، فإنهم يقتلون كل رجل وامرأة وطفل يلقونه[18].

ربما كانت غيرترود بيل متحيزة للبدو، ونظرتها إليهم رومانسية نوعًا ما، ونظرتها إلى الدروز قاسية نوعًا ما، لكن الشراسة في الحرب ليست بالطبع من سمات الدروز وحدهم: حيث أظهرت الحرب الأهلية في لبنان ومجزرتا صبرا وشاتيلا أن المسيحيين الموارنة ـ أعضاء الكتائب في هذه الحالة ـ يمكن أيضًا أن يكونوا شديدي الضراوة. ويستمد عنف الدروز كثيرًا من قوته من ظرفهم التاريخي بوصفهم أقلية محاصرة روحيًا وماديًا لكنها لا تلين، وهي تجربة غير مألوفة للبدو.

كانت الغارات الناجحة التي شنها دروز لبنان في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي الطريقة التي جعلوا بها جبل حوران (واسمه الآن جبل

---

(17) Weulersse, *Le Pays des alouites*, vol. 1, p. 326.

(18) Bell, *Syria*, pp. 66-67.

العرب) جبلًا لهم وأعطوه اسمهم. وبالغزو أيضًا استولوا على السهول الواقعة إلى الجنوب. كانت بعض البلدات والقرى التي سيطروا عليها مهجورة زمنًا طويلًا، أو كان البدو يشغلونها موسميًا، لكن كثيرًا غيرها كان يعود تقليديًا إلى فلاحي حوران أو أبناء مدنه[19]. على سبيل المثال، كانت عشيرتان حورانيتان قديمتان تقطنان السويداء، المدينة الدرزية الرئيسة حاليًا، هما بني سويدان السنّة، وآل دحدل المسيحيون، وكانتا تتوليان المشيخة مناوبة في ما بينهما[20]. وبالمثل، فإنّ القرى الدرزية الحالية في جوار صلخد كانت حينئذ بيد عشيرة الزعبي السنية[21]. كان طرد هذه العشائر وغيرها وتواتر الصدامات المسلحة التي أحدثها سبب المشاعر السيئة القديمة، والتي خفّت قليلًا الآن، بين فلاحي حوران وفلاحي الدروز.

تغلّب الدروز على الحورانيين، لا بفضل خصائصهم الحربية فحسب، بل أيضًا نتيجة قدرتهم الأكبر على التلاحم في المغامرات المشتركة أو في لحظات الخطر العام. كانت قوة الدروز كلها، في مثل تلك الحالات، واستنادًا إلى عرف قديم، تستدعى بإشعال نيران التحذير على أعلى قمم جبل الشيخ (جبل حرمون).

الفلاحون «أهل السنّة» والفلاحون «أهل البدع»[*]

فلاحو سورية متمايزون أيضًا بالمعنى الديني. وفي هذا المجال، الجماعات الأقل أهمية بالمعنى العددي هم اليزيديون الناطقون بالكردية الذين يعيشون في نحو عشرين قرية في حوض نهر عفرين شمال غرب حلب؛ والإسماعيليون الذين يتمركزون أساسًا حول مركزهم الأصلي في السلمية

(19) حنا أبي راشد، جبل الدروز (بيروت: مكتبة الفكر العربي، 1961) (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1925)، ص 119 - 121؛ حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ 1927)، ص 11؛ عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي (بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.])، ص 195 - 200.

(20) أبي راشد، حوران الدامية، ص 179.

(21) أبي راشد، جبل الدروز، ص 121.

(*) ترجمنا (Orthodox) بأهل السنّة و(Heterodox) بأهل البدع.

ومن بلداتهم الحصينة قلعة الخوابي وقلعة الكهف والقدموس؛ والشيعة الإمامية الاثنا عشرية التي تقطن منطقة قبر الست، وهي قرية في الغوطة وموقع ضريح السيدة زينب (بنت الحسين بن علي) وعددًا آخر من القرى في مناطق إدلب[22] وإعزاز[23].

يأتي بعد ذلك، في الوزن العددي، الدروز الذين يشغلون، إضافة إلى كتلة جبل العرب، اثنتي عشرة قرية صغيرة في الجبل الأعلى جنوب غرب حلب، وخمس قرى في سهل إدلب[24]، وقرية جرمانا في الغوطة، التي يقال إنها سميت بهذا الاسم لأنها أسست في عام 1898، وهي السنة التي قام بها إمبراطور الجرمان فيلهلم الثاني (Wilhelm II) بزيارة دولة لدمشق.

الأكثر عددًا بعد ذلك هم المسيحيون ـ والقسم الأكبر منهم روم أرثوذكس وسريان أرثوذكس وروم كاثوليك ـ المنتشرون في أجزاء مختلفة من ريف سورية، بما في ذلك حوران[25] والريف الواقع شرق حمص[26] ومنطقة الحسكة في شمال الجزيرة والمنطقة الساحلية بين طرطوس وبانياس، ووادي النصارى الذي يقع جنوب شرق جبال العلويين، حيث لهم تمركز كبير هناك، وفي تلك القرى القديمة مثل معلولا الشبيهة بقرص العسل والناطقة بالآرامية في أقصى غرب سلسلة القلمون إلى الشمال من دمشق.

يفوق عدد الفلاحين العلويين الذين حددنا للتو مناطق استقرارهم الرئيسة، عدد المسيحيين. أمّا الفلاحون الآخرون جميعًا الذين يشكلون أغلبية واضحة، فهم من السنّة. وهم موجودون بأعداد كبيرة في جميع المحافظات عدا اللاذقية والسويداء.

في ما يخص توزع السكان بحسب الدين، ليس هناك سوى تقديرات تقريبية تتعلق بالعهد السابق على استقلال سورية. وتشير إلى أنه ـ في نهاية

---

(22) ولا سيما الفوعة ومعرّة مصرين وكفاريا.
(23) من بين غيرها: نبُّل والنغاولة.
(24) بما في ذلك كيفتين ومعرة الإخوان وكفربنّا.
(25) في قرى مثل خبب وتبنة وبصير.
(26) في صدد والحفر وزيدل ومسكنة وفيروزة من بين قرى أخرى.

عام 1943، عندما وصل عدد سكان سورية، باستثناء البدو، إلى نحو 2.86 مليونين (في عام 1993 بلغ عدد السوريين نحو 13.8 مليونًا) ـ شكل اليزيديون 0.1 في المئة والشيعة 0.4 والإسماعيليون 1.0 واليهود 1.0 والدروز 3.1 والعلويون 11,4 والمسيحيون 14,1 والسُنّة 68.9 في المئة من المجموع[27]. لكنّ المسيحيين لم يشكّلوا، وفقًا لتعداد 1960 الذي لا يخلو أيضًا من العيوب، إلا 8.3 في المئة من عدد السكان الإجمالي في تلك الفترة والبالغ 4.35 ملايين، من دون حساب البدو[28]، الذين يمكن احتسابهم ضمن السنّة. يمكن أن يعزى هذا الفرق الحاد في نسبة المسيحيين جزئيًا إلى عيوب إحصائية، كما يمكن أن يرد إلى الهجرات الخارجية في الفترة الواقعة بين التعدادين. وفي غياب أرقام أخرى وثيقة الصلة، من غير الممكن تحديد الوزن النسبي الحالي بدقة للطوائف الإسلامية المتنوعة والطوائف المتفرعة عنها.

كان الدين، ولا سيما بعد تقدم الأصولية، عامل شقاق أكثر منه قوة موحِّدة. حتى في الماضي، وعلى الرغم من إقامة الدين روابط بين الفلاحين تتجاوز مستوى القرية أو الناحية، أعاق جديًا نمو وعي أخوي بين أنصار الأديان المختلفة، كما أعاق فرص العمل المشترك. ولم يصبح الجهد الموحِّد ممكنًا إلا بعد صعود القومية والاشتراكية في ما بعد.

كان اليزيديون والدروز والعلويون من بين طوائف سورية الدينية الأكثر انغلاقًا. والقاعدة هي أن المرء لا يمكنه أن ينضم إلى هذه الطوائف، بل يمكنه أن يولد فيها فحسب. ولديها جميعًا حسٌّ حادٌّ بهويتها الخاصة، ويحركها شعور قوي بالمسؤولية نحو أخوتها في الدين.

من وجهة نظر العقيدة الدينية، فإنّ لليزيديين المنظمين لاهوتيًا على نحوٍ مُحْكم أشد نقاط الاتصال غموضًا مع طوائف سورية الأخرى، على الرغم من أنهم يعاملون القرآن والإنجيل بإجلال. وليس واضحًا هل ثمة

(27) تستند النسب إلى الأرقام الواردة في الملحق ب، الجدول 2، من كتاب: Albert Hourani, *Syria and Lebanon, a Political Essay* (London: Oxford University Press, [1945]), p. 386.

(28) الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 18 - 19.

عناصر في إيمانهم تربطهم بميثرا (Mithra)، وهو إله من آلهة الفرس القدماء، وكثيرًا ما قُرِن بالشمس في الأزمنة اللاحقة. وردًا على سبر دقيق قامت به غيرترود بيل في شأن طبيعة المعتقدات اليزيدية، أكد دليلها الذي كان ابن فلاح يزيدي: «إننا نعبد الشمس كل يوم عند الفجر»[29]. لكن الدارس الألماني مينزل (Th. Menzel) أنكر وجود عنصر عبادة الشمس في الديانة اليزيدية[30]. واستنادًا إلى لجنة دولية درست الطائفة بشيء من العمق، يؤمن اليزيديون بكائن أسمى يسمّونه يزدان (Yasdan)، يعتقد أنه لا يولي العالم كثيرًا من الاهتمام، وأنه أرفع من أن يُعبد مباشرة. وانبعثت منه سبع أرواح عظيمة، أولها وأعظمها طاووس ملك (Malak Ta'us). ومن خلال هذا الملك، أخرج يزدان العالم إلى الوجود، وأجّره بعد ذلك له مدة عشرة آلاف سنة، مرت منها ستة آلاف[31]. يمثّل طاووس ملك، الذي يعتبر ملاكًا ساقطًا لكنه تائب، على شكل طاووس من البرونز أو الحديد، وتوجد منه سبعة نماذج تطابق عدد الأرواح العظيمة. ويحمل رجال دين صغار، يطلق عليهم لقب «القوّالين»، ستة من التماثيل من قرية إلى قرية، حيث يقدم الفلاحون لها التبجيل. أمّا تمثال الطاووس السابع، الأقدم بينها، فلا يغادر قط مزار الشيخ عدي، وهو مركز حياتهم الدينية، ويقع في مدينة لالش في سهل الموصل في شمال العراق. والشيخ عدي الذي عاش في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، هو مشرّع الطائفة وقديسها الرئيس، ويشكل بوضوح واحدًا مع طاووس ملك عن طريق التقمّص[32].

من الأشياء التي تميّز اليزيديين، وتُعتبر سبب الشك في معتقداتهم، ميلهم القوي إلى السرية. ويُعدّ الدروز والعلويون الأقرب إليهم في هذا الخصوص. في الواقع، يقال إن القلّة الدروز، أو «العُقّال»، كي يحفظوا أسرار الإيمان حتى

---

(29) Bell, *Syria*, p. 293.

(30) انظر مقالته عن اليزيدية في: H. A. R. Gibb and J. H. Kramer, eds., *Shorter Encyclopedia of Islam* (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [1953]), p. 642.

(31) «مذكرات وصفية عن الحدود بين سورية والعراق» مع ملاحظة بتاريخ 7/ 3/ 1932 من الأمين العام لعصبة الأمم إلى وزارة الخارجية البريطانية: FO 406/69/4694, E 1302/15/89, pp. 192-193.

(32) Menzel, «Yazīdis».

عن جماهير أتباعهم الذين كانوا يوصفون بـ«الجُهّال»، كانوا في الماضي يخفون كتبهم المقدسة في الأرض، ليكونوا بذلك واثقين من قدرتهم على حماية أسرارهم حتى باتت طائفتهم، من وجهة النظر هذه، مثل «النملة السوداء على المسح الأسود في الليلة الظلماء»[33].

لعلّه كانت هناك استثناءات نادرة، لكن القاعدة العامة هي أن الفلاح الدرزي العادي ينتمي إلى طبقة «الجُهّال»، والأرجح أن يعيش درزيًا، ويموت درزيًا من دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن أسرار العقيدة. وإذا ما أبدى فرد من «الجُهّال» رغبة في الانضمام إلى جماعة «العُقّال»، فعليه أن ينال حظوة لديهم، وأن يخضع لفترة تجريب مدتها سنتان. فإذا فاز أخيرًا بالقبول، فإنه يؤمر بحفظ الأسرار ويعطى تعليمات للدخول في عهد رسمي يدعى «الميثاق»، وينصّ على ما يلي:

> توكلت على مولانا الحاكم الأحد، الفرد الصمد، المنزه عن الأزواج والعدد. أقر أنا فلان بن فلان، إقرارًا أوجبه على نفسي، وأشهد به على روحي، في صحة من عقلي وبدني، وجواز أمري، طائعًا غير مكره ولا مجبر، أني أتبرأ من جميع المذاهب والمقالات والأديان والاعتقادات، كلها على أصناف اختلافاتها، وأني لا أعترف بشيء غير طاعة مولانا الحاكم جل ذكره، والطاعة هي العبادة؛ وأني لا أشرك في عبادته أحدًا مضى أو حضر أو ينتظر، وأني أسلم روحي وجسمي ومالي وولدي ... لمولانا الحاكم جل ذكره، وأرضى بجميع أحكامه لي أو علي ... ومن يقر أن ليس في السماء إله معبود، ولا في الأرض إمام موجود إلا مولانا الحاكم جل ذكره كان من الموحدين الفائزين. كتب في شهر كذا وكذا من سنة كذا وكذا من سنين عبد مولانا جل ذكره ومملوكه حمزة بن علي بن أحمد، هادي المستجيبين[34]، المنتقم من المشركين والمرتدين بسيف مولانا جل ذكره وشدة سلطانه وحده[35].

---

(33) Henri Guys, *La Nation Druse: Son Histoire, sa religion, ses moeurs et son état politique* (Amsterdam: APA-Philo Press, 1979), et (Paris: [s. n.], 1863), p. 15.

(34) بالعربية، هادي المستجيبين. في المذهب الإسماعيلي، تشير كلمة المستجيبين إلى الذين استجابوا للدعوة.

(35) ترجمة فرنسية غير دقيقة عمومًا للميثاق: Guys, *La Nation Druse*, pp. 145-146. =

الموحدون هو الاسم الحقيقي للدروز، وهو مشتق من إيمانهم بأن الحاكم بأمر الله، الخليفة الفاطمي الذي حكم مصر بين عامي 996 و1021م، قد مثّل الله في وحدانيته[36]. وهم يُسمّون بـ«الدروز» نسبة إلى أحد المبشرين الأوائل بالحاكم بأمر الله وهو نشتكين الدرزي الفارسي الذي «يمقته» الدروز، و«يلعنونه» في مجالسهم الدينية[37] لأنه «شوّه» محتوى دعوة التوحيد[38]. وفي المنظومة اللاهوتية الدرزية، يعود دور الهادي الأعظم إلى حمزة بن علي بن أحمد، أحد أبناء زوزن، وهي بلدة في مقاطعة خراسان الفارسية. نشر حمزة، وهو فعليًا المؤسس الرئيس للديانة الدرزية، أفكاره في القاهرة في عام 1017م، وهو العام الذي يعتبره الدروز عام ظهور التجسد الإلهي في الهيئة البشرية للخليفة الحاكم بأمر الله.

يطلب الدين من الفلاحين وغيرهم من «الجُهّال»، من بين أمور أخرى، «سدق[*] اللسان وحفظ الأخوان، والتوحيد لمولانا جل ذكره في كل عصر وزمان ودهر وأوان ، ثم الرضى بفعله كيف ما كان ، ثم التسليم لأمره في السر والحدثان»[39]. هذه القواعد الأخلاقية تنسخ، في الديانة الدرزية، الأركان الأساسية التي فرضها الإسلام، وهي النطق بالشهادتين والصلاة والصيام والزكاة والحج.

الطائفة الدرزية هي، تاريخيًا، فرع من الإسماعيلية. وكان حمزة نفسه وأتباعه الأوائل إسماعيليين، وهي فرقة شيعية متطرفة شقت لنفسها طريقًا بعيدةً عن الشيعة الإمامية في القرن الثامن الميلادي.

= يمكن العثور على نص عربي بضمير المفرد الغائب في: أبي راشد، جبل الدروز، ص 84 – 85.

(36) سُميت السلالة الفاطمية (909 – 1171) بهذا الاسم نسبة إلى فاطمة بنت النبي محمد، زوجة الإمام علي، أم الحسن والحسين.

(37) أبي راشد، جبل الدروز، ص 82.

(38) أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين الدروز، ص 63.

(*) هكذا ترد في المراجع الدرزية، بالسين وليس بالصاد. [المترجم]

(39) أبي راشد، جبل الدروز، ص 90.

مذهبيًا، يمكن تمييز الشيعة الإمامية، في جوانب مهمة كثيرة، من الكتلة الرئيسة من المؤمنين المسلمين، السنّة، الذين أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم يتّخذون سنّة النبي محمد هَدْيًا مُلزمًا لهم إلى جانب القرآن. وعلى عكس وجهة النظر السنية عن الإمامة أو الحاكمية العليا على المسلمين بوصفها مصلحة عامة يجب تركها لحرية الأمة (جماعة المؤمنين) في الاختيار، تعتقد الشيعة الإمامية أن عليًا بن أبي طالب، ابن عم النبي، وسلالته الأقرب من فاطمة بنت النبي، هم الأئمة الشرعيون. وفي حين يحصر السنّة التوسط بين الله والبشر بالقرآن، فإن الإمامية تجعلها في الأئمة الذين يعتبرون، على الرغم من أنهم فانون، حملة جزء من الكيان الإلهي، وهم، لذلك السبب، منزهون عن المعصية ومعصومون من الخطأ في تأويلاتهم القرآن والحديث النبوي. تعترف الإمامية باثني عشر إمامًا معصومًا (ومن هنا جاءت تسمية الاثني عشرية)،[40] وتعتقد بعودة الإمام الأخير الذي غاب عن الأنظار في ظروف غامضة في عام 878م، والذي تطلق عليه ألقاب «المستتر» و«المُنتَظَر» الذي يعيد الإيمان الحقّ في آخر الزمان. وفي غضون ذلك، فإن وسطاءه مع المؤمنين هم المجتهدون الذين يتمتعون بسلطة إعطاء تأويلات لحقائق الدين مستقلة وجازمة لكنها عرضة للخطأ. ويفسر مقتل الإمام علي، واستشهاد الحسين الذي يجري إحياء ذكراه بتمثيليات عجيبة (مجالس عزاء)، والموت الموصوف بالسم لكثير من الأئمة الآخرين، واضطهاد الموالين للطائفة، استغراق العقيدة الشيعية القوي في العذاب ومركزية فكرة الآلام في إسلامها، وإغراءها الخاص للفقراء والمضطهدين، بما في ذلك أجزاء من الفلاحين في بلدان كلبنان والعراق وسورية.

اختلفت الإسماعيلية مع الإمامية في شأن خليفة الإمام السادس. فهم يقرّون بإمامة إسماعيل، الابن البكر للإمام السادس، على الرغم من وفاة إسماعيل في عام 760م قبل خمس سنوات من وفاة والده. وأعلن بعض الإسماعيلية محمد بن إسماعيل آخر الأئمة، فأصبحوا بذلك يعرفون بـ«السّبْعيّة».

(40) علي والحسن والحسين وعلي زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري ومحمد المنتظر.

كان مـا ميّـز الإسـماعيلية تاريخيًـا هـو إغراؤهـم المباشـر للمحرومين وتشـديدهم على سـرية التنظيم. أمّا أكثر أفكارهم خصوصية فهي فكرتهم عن المعنـى الباطنـي للقرآن، التي تسـتلزم تأويلًا مجازيًا لنصوصـه، إذ ليس معناه الظاهر إلا قناع يحجب الحقيقة عن إدراك غير المهتدين. وتركت هذه السـمة الباطنية بصمتها على المنظومة الدينية للدروز والعلويين.

مـا زال هناك كثير من الشـك في شـأن المعتقدات الحاليـة للعلويين، أو النصيريّـة إذا أردنـا أن نسـتخدم الاسـم الدينـي الأكثر ملاءمة لهـم. فكثير من المعلومـات الموجـودة عن شـعائرهم وعقائدهم مأخوذ فـي النهاية من كتاب نشـر فـي عام 1859 فـي حلب[41]. كان كاتبه سـليمان الأذنـي [الأضني] من سكان أنطاكية، وهو عضو سابق في الطائفة وتحوّل عنها إلى اليهودية فالإسلام السـنّي فالمسيحية على التوالي، واغتيل في ما بعد. لا يخلو عمله من التحيّز، لكنه نفيس إلى حد ما لأنه تبنّى كتيبًا نصيريًا أصيلًا بوضوح ومجهول الكاتب، اسـمه كتاب المجموع، وهو عبارة عن مجموعة من سـت عشـرة سـورة هي سـور الصلاة العامّـة[42]. كما نجد في صفحـات الأذني تصويـرًا بيانيًا لعملية تلقينه أسرار الإيمان النصيري وهو في الثامنة عشرة.

كان على سليمان، قبل أن يتلقى تعليمه في مبادئ الطائفة وكتاب المجموع، أن يجتاز ثلاثة طقوس تَعْدية أو تنسـيب مسـتقلة تفصل بينهـا فترتان اختباريتان، مدة الأولى أربعون يومًا، والثانية سـبعة شـهور. في الطقس الأول الذي يتضمن شرب قدح من الخمر (حكم القرآن على الخمر بأنه «رجس من عمل الشيطان»)، صُلّي عليه فحسـب، وأُمر بالكتمان. وأُمر في الطقس الثاني أن يردد، بعد تناول قدح آخر من الخمر، كلمات «سرع م س»، وأن يكرر هذه الصيغة خمسمئة مرة

(41) الكتـاب الذي ظهـر أيضًا في بيروت في عـام 1863 هو: سـليمان الأذني، كتـاب الباكورة السـليمانية في كشـف أسـرار الديانة النصيرية. ونشـرت ترجمة غير كاملة له إلى اللغـة الإنكليزية قام بها إدوارد سـاليزبري، انظـر: Edward E. Salisbury, «Notice of the Book of Sulaiman's First Ripe Fruit: Disclosing the Mysteries of the Nusairian Religion by Sulaiman Effendi of Adhanah; with Copious Extracts,» *Journal of the American Oriental*, vol. viii, no. 2 (1865), pp. 227-308.

(42) للاطلاع على ترجمة فرنسـية لـ كتاب المجموع، انظر: René Dussaud, *Histoire et religion des Nosairis* (Paris: E. Bouillon, 1900).

فـي اليوم. وفي الطقس الثالث، خاطبـه الملقّن الرئيس، أو الإمام، بعد مجموعة شـعائر معقـدة، وهو يحـدق عابسًـا في المبتـدئ: «أتقبـل قطع الـرأس واليدين والرجلين ولا تبيح بهذا السـر العظيـم؟» فقال: «نعم». ثم سـانده اثنا عشر كفيلًا، وكفـل «رجـلان معتبـران» الكفلاء. وبعد ذلك أقسـم التلميذ ثـلاث مرات على كتـاب المجمـوع بألّا يبيح «سـرّ الله». ثم حذره الإمام قائـلًا: «اعلم يا ولدي أن الأرض لا تقبلـك فيهـا مدفونًـا إن أبحت بهذا السـر ولا تعود تدخـل القمصان البشرية بل حين وفاتك تدخل قمصان المسوخية وليس لك منها نجاة أبدًا»[43].

يعبّر تحذير الإمام بوضوح عن اعتقاد بتقمّص الأرواح، وهي فكرة ناتجة مـن احتكاك النصيرييـن بأبناء الجبال الأخرى في سـورية: اليزيديون والدروز والإسماعيليون.[44] ومن الأمور المثيرة للاهتمام في هذا المجال وصف ديفيد هيوم (David Hume) بعض ملامح ديانة البريطانيين في أيام الرومان، حين كتب فـي عام 1761: «غَرَسَ الدرويدز (Druids) [الذين كانوا كهنة البريطانيين] في الأذهـان تقمّـص الأرواح الأبـدي؛ وبذلـك وسّـعوا سـلطتهم بقـدر مخـاوف مريديهم الهيّابين. كانوا يمارسون شعائرهم في أيكات مظلمة أو في معتزلات سـرية أخـرى؛ وحتى يضفـوا المزيد مـن الغموض علـى ديانتهم، لـم يكونوا يبلغون عقائدهم إلّا إلى التلاميذ، ويمنعونهم بصرامة من كتابتها»[45].

لا يمكـن المـرء إلّا أن يدهش من كيفية توصّل البريطانيين القدماء وأبناء الجبال في سـورية إلى الاشـتراك بمعتقدات متشـابهة. في أي حال، كان أول شـيء تعلّمـه التلميـذ النصيـري الجديد، بحسـب كتاب المجمـوع، هو معنى الأحـرف النصيريـة السـرية «ع م س». العيـن، كمـا قيل له، هـي علي بن أبي طالب، والميم محمد، والسين سلمان الفارسي. علي هو «المعنى»، أي معنى الألوهية (المستتر). ومحمد هو «الاسم»، أي صورة علي الظاهرة، وهو أيضًا «الحجاب» الذي يحتجب علي خلفه. يكمل سـلمان الفارسـي الثالوث، وهو

---

(43) الأذني، كتاب الباكورة، ص 2 – 6، و Salisbury, «Notice of the Book,» pp. 229-233.

(44) لكنّ الإسماعيليين، على عكس الطوائف الثلاث الأخرى، يرفضون فكرة تقمّص الروح في أجسام الحيوانات.

(45) David Hume, *The History of England from the Invasion of Julius Ceasar to the Revolution in 1688* (New York: Harper & Brothers, 1879), vol. 1, p. 28.

يمثّل «الباب»، أي باب محمد وحامل كتابه[46]. كان سلمان الفارسي تاريخيًا من صحابة النبي، وهو فارسي اهتدى إلى الإسلام، وكان، استنادًا إلى الروايات الشيعية التقليدية، واحدًا من أوائل الشيعة في الإسلام. وهو كذلك يتمتع باحترام كبير في إيران المسلمة. وإذا كان من الممكن الوثوق بكاتبنا، فإنّه لم يكن من الممكن قبول أي عضو من أي طائفة أخرى في الطائفة النصيرية، في أيامه على الأقل، «إلّا إن كان من العجم»، والسبب هو إيمان النصيرية المعاصر الواضح بأن العجم كانوا مثلهم يؤمنون بألوهية علي[47].

يبدو من كتاب **المجموع** الذي أصبح التلميذ الجديد مطلعًا عليه بعد ذلك، أن «سرّ» النصيرية (معرفة ع م س) يعزى في النهاية إلى ابن نصير، واسمه الكامل أبو شعيب محمد بن نصير العبدي البكري النميري (السورة الرابعة)، وأن الدور الأكثر فاعلية في إرشاد النصيريين إلى «الدين الصحيح» هو الدور الذي قام به أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي (السورة الأولى). كان ابن نصير الذي أخذت الطائفة اسمها منه، من البصرة، ويُعرّف في كتاب **المجموع** بأنه باب الحسن العسكري، الإمام الشيعي الحادي عشر الذي توفي في عام 874م[48]. أما الخصيبي (874-957م) فولد في مصر، لكنه عاش فترة من الزمن في جنبلا، وهي بلدة في جنوب العراق بين الكوفة وواسط ومركز القرامطة (الإسماعيلية)، الحركة الثورية المشهورة والمشاعية المزعومة التي ظهرت إلى الوجود في أثناء ثورة الزنج الهائلة (869-883م)، ووجدت موالين لها في القرنين التاسع والعاشر بين الفلاحين والصنّاع في اليمن وسورية[49].

ينصّ كتاب **المجموع** صراحة على أن عليًّا اخترع محمدًا من «نور ذاته»، وأن محمدًا خلق سلمان الفارسي من «نور نوره»، وأن سلمان

---

(46) الأذني، كتاب الباكورة، ص 3 و18.

(47) المصدر نفسه، ص 82.

(48) المصدر نفسه، ص 15.

(49) انظر لوي ماسينيون (Louis Massignon)، مقالات عن «القرامطة» (Karmatians) و«النصيريين» (Nusairi)، في: *Shorter Encyclopedia of Islam*, pp. 218 and 456, ومحمد أمين غالب الطويل، تاريخ العلويين (بيروت: دار الأندلس، 1966)، ص 200-212.

خلق الخمسة الأيتام[50] ـ المقداد[51] وأبو ذرّ[52] وعبد الله[53] وعثمان[54] وقنبر بـن كادان[55] ـ وأن الخمسـة الأيتـام خلقـوا الأرض (السـورة الخامسـة). واسـتنادًا إلـى الروايـات الشـيعية، كان المقداد وأبـو ذر، مع سـلمان، الشـيعة الأصليين. أمّـا بقية الأيتـام فكانوا أيضًا من المسـلمين الأوائل وقريبين جدًا من علي.

مـن وجهـة النظر النصيرية، كمـا يزعم كاتبنا، وُجد جميـع النصيريين في البدايـة على هيئة كواكب نورانية، لكن، لأنهم تفاخروا بعدم وجود خلق أكرم منهـم، أهبطهـم الرب إلى دار سـفلانية، خالقًـا لهم هياكل بشـرية. أمّا محمد وسلمان الفارسي والخمسة الأيتام فلا ينتمون إلى هذا العالم الدنيوي، لكنهم يشكلون جزءًا من المراتب السبع الأولى لأهل المراتب الذين يشكلون «العالم النورانـي العظيم» الذي يقع تحت الربوبية مباشـرة. وقـد ظهروا على الأرض ليرشـدوا المخلوقات الهابطة إلى سـبيل الصواب مرة أخرى، وليعيدوهم إلى حالتهـم السـماوية القديمة ليشـكلوا المراتب السـبع الأخيرة لأهـل المراتب. وأولئك الذي يصرون على كفرهم يحكم عليهم بالحبس في أشكال ممسوخة من الحياة.

قد تكون السـورة الأهم في كتاب المجموع هي الحادية عشـرة، واسمها «الشهادة»، وتقول أهم فقراتها:

شهد الله أن لا إله إلّا هو. ... إن الدين عند الله هو الإسلام. ربنا آمنّا بما أنزلت واتبعنا الرسـول فاكتبنا مع الشـاهدين بشـهادة ع م س. اشهد عليّ أيها الحجاب العظيم، اشـهد عليّ أيها الباب الكريم، اشـهد عليّ يا سيدي المقداد اليمين، اشـهد عليّ يا سـيدي أبو الذر الشـمال، اشـهد عليّ يا عبد الله، اشهد

(50) بالعربية: الخمسة الأيتام.

(51) المقداد بن الأسود الكندي.

(52) أبو ذر الغفاري.

(53) عبد الله بن رواحة الأنصاري.

(54) عثمان بن مظعون النجاشي.

(55) قنبر بن كادان الدوسي.

عليّ يا عثمان، اشهد عليّ يا قنبر بن كادان[56]؛ ... اشهدوا عليّ يا أهل المراتب ويا عالم الصفا أجمعين. إني أشهد بأن ليس إلهًا إلّا علي ابن أبي طالب[57] الأصلع المعبود، ولا حجاب إلّا السيد محمد المحمود، ولا باب إلّا السيد سلمان الفارسي المقصود، وأكبر الملائكة الخمسة الأيتام، ولا رأي إلّا رأي شيخنا وسيدنا الحسين بن حمدان الخصيبي الذي شرّع الأديان في سائر البلدان. ... اشهد بأني نصيري الدين جندبي[58] الرأي جنبلاني[59] الطريقة خصيبي[60] المذهب جلّي[61] المقال ميموني[62] الفقه. وأقر في الرجعة البيضاء والكرة الزهراء وفي كشف الغطاء وجلاء العماء وإظهار ما كتم وإعلان ما خفي وظهور علي بن أبي طالب من عين الشمس قابض على كل نفس، الأسد من تحته، وذو الفقار[63] بيده، والملائكة خلفه، والسيد سلمان بين يديه، والماء ينبع من بين قدميه والسيد محمد ينادي ويقول: هذا مولاكم علي بن أبي طالب، فاعرفوه وسبحوه وعظّموه وكبّروه، هذا خالقكم ورازقكم فلا تنكروه. فاشهدوا عليّ يا أسيادي أن هذا ديني واعتقادي وعليه اعتمادي وبه أحيا وعليه أموت، وعلي بن أبي طالب حيّ لا يموت، بيده القدرة والجبروت. إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا، علينا من ذكرهم السلام[64].

---

(56) هنا يدعو الملقّن لشهادة أهل المراتب السبع الأُولى (إضافة إلى الحجاب والباب والخمسة الأيتام) وأهل المراتب السبع الأخرى الذين يخاطبهم بألقابهم فحسب. في حالة المجموعة الأولى، ترد الألقاب مرتبة من الأعلى إلى الأدنى، وهم: النقيب والنجيب والمختص والمخلص والممتحَن. أمّا المراتب السبع الأخرى فتشمل المقرَّب والكروبي والروحاني والمقدّس والسايح والمستمع واللاحق.

(57) تطبع كلمة «ابن» في اسم علي بن أبي طالب في هذه السورة بالألف (وليس «بن» أي من دون ألف) انسجامًا ربما مع إنكار النصيريين للأصل البشري لعلي بن أبي طالب.

(58) نسبة إلى محمد بن جُندب، أحد خلفاء ابن نصير.

(59) نسبة إلى محمد الجنّان الجنبُلاني، خليفة آخر لابن نصير وأحد أبناء جنبُلا، العراق.

(60) انظر لاحقًا.

(61) نسبة إلى محمد بن علي الجلّي الذي كان من جلّيًا قرب أنطاكية وأحد تلاميذ الخصيبي.

(62) نسبة إلى الميمون بن قاسم الطبراني (المتوفى في عام 1035)، أحد تلاميذ الجلّي.

(63) ذو الفقار هو اسم سيف شهير للنبي ولعلي من بعده، ومن الواضح أنه سمي بهذا الاسم نتيجة «فقرات» صغيرة جميلة على حافته: Edward William Lane, *An Arabic-English Lexion* (London: [n. pb.], 1877), Book 1, Part 5, p. 2426

(64) الأذني، كتاب الباكورة، ص 26 – 27، و Salisbury, «Notice of the Book,» pp. 255-256.

هـل يؤمـن جميع العلويين بالمعتقـدات الواردة في كتـاب المجموع، أم بعضهم فحسـب؟ في هذا السـياق، هناك بيان رسـمي وثيق الصلة بالموضوع أصـدره فـي عام 1973 ثمانون رجل دين من العلوييـن يمثّلون أجزاء مختلفة مـن الريـف العلـوي. وفيه أعلنوا: «إن أكثـر ما يفرق بين الناس [في سـورية] جهلهـم بحقيقة بعضهم البعض، وإتباعهم لما تزين لهم أهواؤهم، واعتمادهم في التحدث عن سواهم على الأقاويل دون تمحيص أو تثبت». وأضافوا: «ولا يخلو أي مجتمع من انحرافات دخيلة، صار بسـببها عرضة للتشـهير» ... كان مجتمعنا، نحن المسلمين العلويين، مستهدفًا لأقسى أنواع التشنيع في الماضي، ولا تزال النفوس المريضة تنبش من الماضي، وتردد ما يختلقه أعداء الإسلام والعروبة»، واختتموا بتوكيد قاطع أن كتابهم القرآن، وأنهم مسـلمون وشـيعة، وأنهم، مثل أغلبية الشـيعة، اثنا عشـرية، أي مشـايعين للأئمة الاثني عشـر[65]. وقبل ذلك بعقود عدة، في عام 1936، أصدر رجال دين علويون بيانًا مشابهًا. قالوا فيه: «إن العلويين ليسـوا سوى أنصار الإمام علي، وما الإمام علي سوى ابن عم الرسول وصهره ووصيه»[66].

هـل كانـت هـذه التوكيـدات قناعات أصيلـة أم مجرد تمويـه اجتهادي وشـخصي لمعتقداتهـم الحقيقيـة بما فيـه مصلحة جماعتهـم، أم محاولات حكيمة لتذليل الاختلافات بينهم وبين جمهور المؤمنين الشيعة الأكثر قبولًا وذوي الوعي السياسـي المتزايد في الشـرق المسـلم؟ إنه لأمر ذو دلالة أنه عندمـا عبّـر اللواء صـلاح جديد، رجل سـورية العلوي القـوي في النصف الثانـي مـن السـتينيات، عن مخاوفه من ارتفاع المشـاعر الطائفيـة في البلد، اقتـرح عليه وزيـر إعلامه الإسـماعيلي سـامي الجندي، ردًا على المشـكلة ووقفًا للشـك الذي غذّته الطوائف الأخرى، أن ينشـر كتـب الطائفة العلوية السرية، فما كان من جديد إلّا أن ردّ بحدة: «لو فعلنا لسحقنا المشايخ»[67].

لكن في أوائل السـبعينيات، أكّدت الشـيعة الإمامية بقيادة الإمام موسـى

---

(65) علمـاء ورجال دين مـن الطائفة العلوية الإسـلامية فـي الجمهورية العربية السـورية ولبنان، **العلويون: من هم وما هي عقيدتهم** ([د.م.]: [د.ن.]، 1973)، ص 5 - 7، 16 - 20 و27.

(66) المصدر نفسه، ص 10.

(67) سامي الجندي، **البعث** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 144 - 145.

الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، «الوحدة المذهبية»[68] للعلويين مع الشيعة، واتخذ خطوات لـ«كسر طوق العزلة الذي فرضه الأعداء والمنحرفون على الأخوة العلويين»[69].

إضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك انقسامات حقيقية بين علماء العلويين في شأن مسألة ألوهية علي. وهذا واضح من وقائع «مؤتمر إسلامي علوي» عقد في مكان غير محدد في سورية في عام 1973، بعد وقت من نشر بيان رجال الدين العلويين الثمانين. كان المؤتمر برعاية زعماء الشعب العلوي وأبرز مشايخهم الدينيين. وأرسلت الدعوات إلى العلماء المخلصين فقط (من الطائفة العلوية) الذين همهم الوحيد توحيد الصفوف وحلّ المسائل التي كانوا منقسمين عليها. وكان الهدف الخروج من المؤتمر برأي واحد على أساس «الكتاب والسنّة» و«القلوب مجتمعة على عبادة الله وحده». أعطى العلماء المدعوون تعهّدات تلزمهم ألّا يكشفوا مسبقًا أي شيء عن المؤتمر المزمع عقده من أجل حمايته من معارضة بعض المشايخ ضيقي العقول الذين يستخدمون الدين مثل شبكة للتمسّك [بأشياء هذا] العالم[70].

كان البند الرئيس على جدول أعمال المؤتمر يتعلق بمسألة الغلو بخصوص الإمام علي. قدّم أحد المشاركين الرئيسين، عقل الصافي[71]، الموضوع معترفًا أنه يمثل السبب الرئيس للخلاف بين مشايخ العلويين[72]. وسيطر الشيخ بدر الدين جوهر[73]، وهو الشخصية الأكثر نفوذًا في المؤتمر على ما تلا ذلك من نقاش. يكمن جذر المشكلة، من وجهة نظره، في قبول بعض المشايخ الرجعيين دينيًا بعض الحكايات التي نشرها السبئيون بعد وفاة الإمام علي، حيث ألّه مؤسسهم، عبد الله بن سبأ، وهو يهودي تحوّل إلى

---

(68) بالعربية، الوحدة المذهبية.

(69) مقدمة بقلم المفتي الجعفري (الشيعي) الممتاز عبد الأمير قبلان لكتاب العلويون.

(70) المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات في المؤتمر الإسلامي العلوي ([د.م.]: [د.ن.]، 1973)، ص 9 - 15.

(71) هذا ليس الاسم الحقيقي للمشارك، بل اسم مستعار.

(72) المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات، ص 29.

(73) هذا أيضًا اسم مستعار.

الإسـلام، عليًا الذي حكم عليه بنفسه، وفق تلك الرواية، بالموت حرقًا (لكن أبي الفتح الشهرستاني [المتوفى في عام 1153] يؤكد في كتابه **الملل والنحل** أن عليًا اكتفى بنفيه)[74]. وتابع الشيخ جوهر أن القبول بحكايات السبئيين جاء نتيجة الجهل. ولـم يقم المشايخ الذين آمنوا بها بأي محاولة لردّها إلى القرآن والسنّة أو إلـى الدليل المثبت. واختتم بأن [عليًـا] أمير المؤمنين لا يمكن أن يقول عن نفسه شيئًا، ثم يقول بعد ذلك شيئًا آخر لا يتفق معه، فقد قال لبعض أصحابه: «إنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا»[75]، فقيل له بأنه قد يردّ [المؤمنون بألوهية علي]، وهـم أهل لذلك، بأنّ الاعتراض على عقيدتنا، استنادًا إلى هذا القول لأمير المؤمنين، أمر مردود مـن وجهـة نظرنـا، لأن لكلماته معنى حرفيًـا ومعنى باطنيًـا، والمعنى الحرفي موجّـه إلـى أهل الظاهر، وهم عامة الناس، أمـا المعنى الباطن فإلى 'الداخلين فـي المعرفـة الباطنية'، وهـم الخاصّة... وهو مـا أكده بقولـه: «ظاهري إمامة ووصية، وباطني غيب منيع لا يدرك»[76].

حسم الشيخ جوهر النقاش برفض مذهب ازدواجية معنى الأقوال التقليدية المعترف بها عمومًا، والتمايز الناشئ من ذلك بين المؤمنين باعتباره منافيًا للآية القرآنيـة: **﴿ومـا أرسـلناك إلّا كافة للناس بشـيرًا ونذيرًا﴾** [سـبأ: 28][77]. ودان الشـيخ جوهر، مسـتمدًا الدعم من آية أخرى **﴿لا تسـجدوا للشـمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن﴾** [فصلت: 37]، ممارسات بعض العلويين ممن مزج تبجيله عليًّا بتبجيله القمر، رمز علي النجمي، معتبرًا أنها ممارسات وثنية[78].

بالطبـع، لـم يكن للفلاحين العلويين شـأن في هذه المناظـرة الدينية التي سعت إلى أن تقرر لهم ما يجب أن يؤمنوا به. ومن المحتمل أن بعضهم على الأقـل استسـلم لتأويلات أولئـك العلماء المتنورين كالشـيخ جوهر وألقى نير

---

(74) أبو الفتح محمد عبد الكريم الشهرسـتاني، **المِلل والنِّحـل**، تحرير عبد العزيز محمد الوكيل (القاهرة: [د.ن.]، 1968)، 1: 174.

(75) المؤتمر الإسلامي العلوي، مناظرات، ص 29 – 45.

(76) المصدر نفسه، ص 48 – 49.

(77) المصدر نفسه، ص 50.

(78) المصدر نفسه، ص 76 – 78.

الخرافات القديمة. لكن كثيرًا من الآخرين لعلّهم لا يزالون على ارتباطهم القوي بالطقوس الدينية القديمة، ولا سيما أولئك الدائرين في فلك الأولياء المدفونين في أضرحة ذات قبب بيضاء تشكل معلمًا لكثير من قمم التلال في الريف العلوي، الذين لطالما اعتبروا حرّاس قراهم. ولعلّ فريقًا ثالثًا، ممن تأثّروا بالتعليم الجديد ونزوع البعثيين، قد أصبح أقل حماسة لأي إيمان ديني وأكثر حماسة لأمور حياتهم اليومية الضاغطة.

الفلاحون بلا عشائر والفلاحون المرتبطون بعشائر

يمكن توزيع الفلاحين السوريين أيضًا إلى فلاحين ذوي روابط عشائرية على هذه الدرجة من القوة أو تلك، أو ذوي روابط عشائرية مفككة إلى هذه الدرجة أو تلك، وفلاحين فقدوا كل آثار العشائرية ولا يرتبطون إلا على الأساس الإقليمي.

بستانيو الغوطة و«أهل العود» في منطقة إدلب وأصحاب بساتين الفاكهة الذين يعيشون في حمص وحماه وحلب أو في جوارها والمزارعون العلويون في ساحل اللاذقية وسهل بانياس هم فلاحون بلا عشائر.

أما في قرى الفرات ورافديه الرئيسين البليخ والخابور، فما زال النظام القبليّ حيًّا. وهكذا، ينتمي الفلاحون على ضفتي الخابور الأدنى والفرات - من الحدود السورية العراقية إلى البُصَيْرة - إلى قبيلة العقيدات. أمّا أولئك الذين يعيشون على الخابور الأعلى ورافده الفرعي، الجغجغ، فهم من الجبُور. وعلى الضفة اليسرى من الفرات صعودًا من البصيرة نحو الأعلى يتوضّع فلاحو البقّارة. وأبعد نحو أعلى النهر، في محافظة الرقة، وعلى البليخ الأدنى يعيش فلاحو العفادلة، وإلى الشمال منهم على البليخ هناك الفلاحون المرتبطون بالفدعان. ووراء سد الطبقة الجديد، تشغل قبيلة ولدة نحو خمسين قرية على شاطئ الفرات وفي منطقة منبج.

تنطبق على جميع هؤلاء الفلاحين، إلى هذا الحد أو ذاك، الملاحظة التي قدّمها في عام 1973 قائد سابق في حزب البعث وهو من أبناء دير الزور، عندما قال: «الفلاح [...] في منطقتنا خاصة ليس فردًا وإنما هو قبيلة برمتها.

وإذا حصـل اعتـداء عليه أو وقع غبن فإن القبيلة كلها تضـع ثقلها في الميزان وتنصره وتدفع عنه الظلم والامتهان»[79]. لكن حتى في منطقة الفرات، تتراخى الروابط التي تشـدّ الفلاحين إلى قبائلهم تحـت تأثير قوى متنوعة. يمكن فهم طبيعـة هـذه العملية على النحو الأمثل عبر اسـترجاع موجـز للتاريخ الحديث لإحدى هذه القبائل، العفادلة.

فـي أثناء الاحتـلال الفرنسـي (1920 - 1945)، شـكّل فلاحـو العفادلة جـزءًا مـن النظام القبلي الذي يسـيطر عليه زعمـاء الفدعان، وهـي قبيلة قوية ومسلحة تعمل برعي قطعان الجمال، وتُعَدُّ فرعًا من قبيلة عنزة المعروفة. في تلـك الفتـرة، كان زعيمهـا الرئيس الأميـر مجحم بن مهيد الـذي ناهض بقوة الملك فيصل في عامي 1919 و1920، وخدم في عام 1921 مصالح فرنسا بأن أخضع، نيابة عنها، دير الزور ومناطق أخرى من الفرات. وفي الأربعينيات كان يملـك، مـن بيـن أمـلاك أخرى، خمسـين ألـف هكتار على جبل شـبيث وسيطر على القرى العشرين المحيطة بـ«عاصمته جب العلي»[80].

تكـوّن نظام الفدعان القبلي حينها من خمس مجموعات ذات مكانة. في قمة هذا النظام تربعت عائلات الشيوخ، ومنها فخذا الفدعان الرئيسان. وبعدها مباشـرة جـاءت عائلات رؤسـاء الفـروع الأخـرى المختلفة مـن القبيلة. وفي المرتبـة الثالثـة علـى سـلم المكانـة حـال العبيـد ذوو الحظـوة لدى الشـيوخ المسـيطرين. وكان ينطبـق علـى هـؤلاء القـول القبلـي الجاري: «عبد الشـيخ شـيخ». وشـكّل أبناء قبيلة الفدعان العاديون المجموعـة الرابعة ذات المكانة. وفي أسـفل السـلّم حلّ «اللفيف» أو الأتباع. كان الفلاحون العفادلة، بمن في ذلك شيوخهم، يعتبرون أتباعًا، وكان عليهم أن يدفعوا الخُوّة لأسيادهم. وكان يبقيهـم تحـت السـيطرة جيـش متخصص مؤلف مـن ألفي عنصر قـوي ودائم مجنديـن مـن الزكُـرت، وهو لقب أطلـق على الأشـخاص المنبتّيـن الذين لا ينتمون إلى أي قبيلة، ويُسـتخدمون مقابل أجـر. وفي إحدى المرات، في عام

(79) جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص 136.

(80) أحمـد وصفي زكريـا (1889 - 1964)، الـذي كان بين عامي 1943 و1950 مفتشًـا عامًا لوزارة الزراعة: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1983)، ص 599 - 601.

1941، أخـذ العفادلة جانب الولدة، وهي قبيلة مجاورة من الزرّاع ترتبط بهم برابط القرابة، عندما رفضت أن تدفع الخوّة لزعماء الفدعان، لكن هذا لم يؤدّ إلا إلـى مـا يعرف محليًا بـ«ذبحة الولدة» التي قيـل إن ما يزيد على مئة رجل مـن الولـدة هلكوا فيها. لم يفلح العفادلة في خلع نير الفدعان حتى اسـتقلال سـورية فـي عـام 1946، عندما بسـطت الدولة الوطنية سـلطتها فـي المنطقة وأنهت سلطة الفدعان القسرية.

لـم تكـن إقامـة النظام الوطنـي هي العامـل الوحيـد الذي أمـال الميزان الاجتماعي المحلّي إلى مصلحة العفادلة وغيرهم من القبائل الزراعية. وترتّب عـن إدخـال الآلات الزراعية الحديثة فـي النصف الثاني مـن الأربعينيات إلى وادي الفرات أثر مشـابه. وراكم شـيوخ العفادلة ثروة كبيرة إلى حد أن زعماء الفدعان، في حلول عام 1951، ما عادوا يتعاملون معهم على أنهم أقل شأنًا، بـل على أنهم أنداد. وتمثّل ذلك بزواج فيصل الهويدي، أحد زعماء العفادلة، مـن ابنة أميـر الفدعان مجحم بن مهيـد. لكن، بالتزامن مع ذلـك، راح يتطور تمايز اقتصادي ضمن العفادلة ويزداد حدة. فقد ارتفع الدخل السنوي لإحدى عائلات العفادلة من المشايخ من خمسين ألف ليرة سورية في عام 1950 إلى مليون وأربعمئة ألف ليرة في عام 1963. وانقسـمت القبيلة على نحو متزايد إلى شـيوخ وشـيوخ ثانويين يملكون الأرض ورجال قبيلة عاديين لا يملكون الأرض ويعملـون بالمحاصصـة. وجـرى تقسـيم الأرض المشـاع، أي التـي تملكهـا القبيلـة جماعيًا، وتحويلها إلى ملكية خاصـة تحت تأثير دخول مكننة الزراعـة، ودخـول النظام النقدي، ودافـع الربح، والتغير الـذي ازداد حدة من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد توجهه السوق.

قوّض إلغاء القانون القبلي من جانب الدولة في عام 1956 وتطبيق قانون الإصـلاح الزراعي فـي عام 1958 والمراسـيم ذات الصلة فـي عامي 1963 و1964 السـلطة الاجتماعية للشيوخ الأغنياء، وقاد بعد عام 1966 إلى زوال نفوذهم السياسـي على المسـتوى الوطنـي على الأقل. وسـاهمت الإجراءات ذاتها في المزيد من إضعاف الروابط القبلية. كما قلل تقسيم الملكية من تلاحم الأسرة الممتدة.

لكـن الفلاحيـن لا يزالـون يحتفظون بألقابهـم القبلية، ولا يـزال كثيرون منهم يعيشـون معًا على أراضيهم القديمة. وبالطبع لـم تعد الوحدة الاقتصادية الفاعلة هي القبيلة، بل الأسرة الفردية. لكن إخلاص أفراد القبيلة، أو جزء من القبيلـة، بعضهـم لبعـض لـم يمـت، وتسـتمر الأعـراف القديمـة، وإن بصورة متناقضـة، فـي التحكم فـي العلاقـات الاجتماعية. وكذلك تسـتمر التصورات القديمة، ولا تتلاشى إلا تدريجًا.

كان إغـراء البعثييـن في منطقة العفادلة ـ منطقة الرقة ـ في البداية (أي في الخمسينيات والستينيات) أقوى بين الطلاب الشباب المنحدرين من مجموعات قبلية ذات مكانة أدنى أو من مجموعات هامشية في النظام القبلي. وبين عامي 1966 و1970، كان رئيس مكتب اتحاد الفلاحين في الرقة سليلًا متعلمًا لعبد أحد الشيوخ، وكان أمين فرع الحزب معلم مدرسة سابق وابن بائع خضر[81].

لكـن يبدو أن بعض زعماء القبائل والبطون الزراعية اسـتعادوا درجة من نفوذهـم المحلي بعد عام 1970، الفترة التي اقترنت بحافظ الأسـد. وهذا ما يشـير إليه انتخاب جاسـم المحيميد الهويدي، زعيم العفادلة، نائبًا في مجلس الشعب في عام 1973 [82]، وانتخاب عبد الرزاق الهويدي، وهو زعيم آخر من العفادلـة عضوًا في مجلس مدينة الرقـة في عام 1972[83] ثم نائبًا في مجلس الشعب في عام 1977[84].

مـع أنـه مـن الخطر أن نعمّم شـروط جـزء واحد مـن البلد على شـروط الأجـزاء الأخـرى، يمكن أن نطـرح فرضية جديـرة بالدفاع عنها، على أسـاس الدليل المستمد من سهل حوران، مفادها أن النظام العشائري القديم لـم يتعرض

---

(81) تستند الملاحظات في الفقرات الخمس السابقة إلى بيانات واردة في: سليمان نجم الخلف (أحد أبناء قريـة حاوي الهوى في محافظة الرقة وعضـو فرع الظاهر من قبيلة العفادلـة)، «الزعامة القبلية وسياساتها في منطقة الرقة في سورية».

(82) المرسوم الرئاسي رقم 1093 بتاريخ 29/ 5/ 1973، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الأول، رقم 23 لعام 1973، ص 112.

(83) البعث، 7/ 4/ 1972، ص 5.

(84) المرسـوم الرئاسـي رقم 1655 بتاريخ 5/ 8/ 1977، الجريدة الرسـمية، الجزء الأول، رقم 23 لعام 1973، ص 4.

إلا لحد أدنى من التعكير في المناطق الريفية التي لم تكن قبل فترة الإصلاح الزراعي تتميز بتمركز ملكيات كبيرة من الأرض. عمليًا، ما زالت العشيرة ذاتها التي سيطرت على السياسة المحلية في أثناء الاحتلال الفرنسي، في كل قرية من قرى بصرى، وهي منطقة في حوران تغلب فيها ملكيات الأرض الصغيرة أو المتوسطة، مسيطرة تحت حكم البعث. وهكذا، في قرية الصمد التي تضم نحو 1500 نسمة ينتمون إلى ثماني عشائر[85]، شغل مكتب شيخ البلد على نحو مستمر أعضاء من عشيرة الشيوخ منذ عام 1925 على الأقل[86]. وفي جمرين، كان المخاتير على مدى «عقود كثيرة» من إحدى العشائر المحلية الثلاث، الكفارنة[87]. وفي عدد من القرى المجاورة الأخرى، بما فيها غصم ومعربة والسمّاقيات، كانت عشيرة المقداد مهيمنة منذ أيام العثمانيين.

يشكّل آل المقداد أيضًا العشيرة الرئيسة في بلدة بصرى الريفية التي يتكوّن سكانها من سبع عشائر سُنّية[88] ونحو خمسين عائلة شيعية، ويصل العدد الكلي إلى اثني عشر ألف نسمة. يعتبر الشيعة، ومعظمهم عمال وأصحاب حرف، وافدين جددًا نسبيًا، وجاءوا من بلدة النبطية اللبنانية. وليس آل المقداد أقدم المجموعات التي حلّت في بصرى، لأنهم هاجروا من السويداء منذ نحو 250 سنة. أمّا أقدم عشيرة فهي آل الحمد، وهم ذوو بشرة فاتحة وغالبًا ذوو شعر أشقر وعيون زرق، ويزعمون أنهم يتحدرون من حاكم روماني لبصرى القديمة، لكنهم، استنادًا إلى آخرين من أبناء بصرى، يتحدرون من الصليبيين. ولا يملك آل الحمد سوى قرعا (qur'a) واحدة من أراضي بصرى الزراعية التي تبلغ 16,425 قرعا، في حين يملك آل المقداد نحو 12 قرعا، حيث كل قرعا تساوي عشرة آلاف دونم أو ألف هكتار[89]. ينعكس القدر الاجتماعي الرفيع لآل المقداد أيضًا في حقيقة أن أفرادهم يهيمنون على أهم أوجه النشاط في

---

(85) كلمة (Clans) = حمايل وهي جمع حمولة [ترجمناها عشيرة وجمعها عشائر ـ المترجم]

(86) حديث مع الشيخ أحمد موسى الصمادي، أيار/ مايو 1980.

(87) حديث مع أحد قاطني جمرين في أيار/ مايو 1980.

(88) المقداد والحمد والخليل وبني حامد ودوس والصلاخدة والسويدان.

(89) كل قرعا تساوي أيضًا عشرين فدانًا، وهي وحدة أخرى للقياس تستخدم في بصرى. الهكتار يساوي 2471 آكرًا.

البلدة. وهكذا، في عام 1980 كان شيخ البلد في بصرى، وإمام الجامع المركزي فيها (الجامع العمري)، ومدير مكتب الآثار، وصاحب المقهى الرئيس، ومدير ورشة صناعة السجاد، كلهم من عشيرة المقداد[90].

يتمتع آل المقداد بصلات جيدة منذ منقلب القرن العشرين على الأقل. وكان لهم نفوذ في «المابين» - مكتب كبير خدم السلطان - في أيام السلطان عبد الحميد (1876 - 1909)[91]. وكان لهم ممثل في مجلس المبعوثان التركي في ظل حكم حزب تركيا الفتاة[92] وفي البرلمان السوري في فترة الانتداب الفرنسي[93] وفي فترة ما بعد الاستقلال[94]. وبعد وصول البعثيين إلى السلطة، أصبح واحد منهم، هو عبد الحميد المقداد، محافظ السويداء، وبين عامي 1966 و1970 كان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث. وفي ما بعد، انتخب فرد آخر من العشيرة، هو خالد عبد الرحمن المقداد، نائبًا في مجلس محافظة درعا (حوران).

يبدو أن بلدة بصرى والقرى القريبة منها قد تُرِكَت وشأنها إلى حدّ بعيد في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد. وبالمعنى السياسي، فإنّ الفرقَ بين ظروف بصرى الحالية وظروفها في أيام الفرنسيين، على سبيل المثال، هو أنه في حين كانت العشيرة المهيمنة على البلدة مسؤولة أمام القنصل الفرنسي في درعا، فإنها الآن مسؤولة أمام محافظ درعا البعثي أو أمين فرع حزب البعث.

لكن منطقة بصرى شهدت تغيرات مهمة في الحياة الاقتصادية

---

(90) تستند الملاحظات السابقة المتعلقة ببصرى والقرى المحيطة بها إلى محادثات في أيار/ مايو 1980 مع ستة عشر ساكنًا من سكان بصرى من مشارب حياتية مختلفة، بمن في ذلك آل المقداد وغير آل المقداد، وسنّة وشيعة، وعمال وزعماء، وكانوا ذوي فائدة جميعًا، ولا سيما سليمان المقداد مدير الآثار في المنطقة والشيخ محمود الحمد شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين سنة.

(91) أبي راشد، حوران الدامية، ص 58.

(92) سعد الدين أفندي خليل المقداد: Great Britain, Foreign Office, FO 424/220.
رسالة بتاريخ 31/ 8/ 1909، من القنصل ديفي، دمشق، إلى السير ج. لوثر، لندن.

(93) مصطفى المقداد: Great Britain, Foreign Office, FO 406/76/4694, E 1405/441/89, *Records of Leading Personalities in Syria and the Lebanon* (1938), p. 198.

(94) عبد اللطيف المقداد: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، 3 ج (بيروت: [الدار المتحدة للنشر]، 1973)، ج 3، ص 307.

والاجتماعية. فمن حيث العلاقات الزراعية، أصبح التمايز الأساس الآن بين ملّاك الأرض الصغار والعاملين بأجر، لا بين المالكين الصغار والمرابعين، كما كان الحال قبل الإصلاح الزراعي، وجاء اسم المرابعين من أنهم كانوا يحصلون على ربع عائدات عملهم فقط، بغض النظر عن درجة سوء المحصول. كما انكسر أيضًا تأثير التجار والمقرضين الدمشقيين الذين نفذوا إلى المجتمع المحلي منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. ولم يعد أصحاب المتاجر في بصرى دمشقيين، كما كانت الحال سابقًا، بل من أبناء بصرى الأصليين. وساعدت في هذه العملية المدخرات التي راكمها كثير من أبناء البلدة والقرى الذين ذهبوا للعمل في الخليج والسعودية. وما كان لتدفق المال من الخارج بغزارة، مصحوبًا بالتقدم السريع في التعليم، إلا أن يترك أثرًا سلبيًا في حياة بصرى العشائرية التقليدية. ومثير للاهتمام كيف أن آل المقداد لم يجدوا صعوبة في انتخاب زعيم جديد بعد وفاة شيخهم السابق منذ نحو عقد من الزمن. يُضَاف إلى ذلك أنهم ما عادوا يعيشون حصريًا في الحي الشرقي من البلدة، كما كانت الحال في الماضي. وبالمثل، أصبح التجمع المكاني للعشائر الأخرى أقل وضوحًا بكثير. وتزايد الزواج بين العشائر أيضًا إلى حد بعيد. فهناك زواجات حتى بين السُّنّة والشيعة، لكن هذا لم يحدث بعد مع الدروز في المناطق المجاورة، فهؤلاء منغلقون في نزعتهم، ويحملون في ذاكرتهم القريبة نزاعات مُرّة على الأرض، ولا سيما مع آل المقداد. لكن الحس بالانتماء إلى جماعة واحدة ضمن المنطقة ينمو على نحو ملحوظ[95].

تُعدّ الزعبيّة أكبر عشيرة زراعية في حوران كلها من حيث العدد. وهي منتشرة على الأقل في ست عشرة قرية في مناطق درعا وإزرع، لكن مركزها في أثناء حياة آخر زعمائها، الشيخ محمد مفلح الزعبي، كان قرية خربة غزالة. ومن حيث النفوذ والتأثير السياسي، لم يكن يفوقها في الفترة قبل البعث سوى عشيرة الحريري التي كانت مهيمنة في ثماني عشرة قرية في المنطقة ذاتها، وكان مقرها الرئيس في داعل إلى الشمال من مدينة درعا. وفي أثناء الاحتلال الفرنسي دارت رحى التنافس بين العشيرتين: لأن زعيم الزعبية ارتبط

(95) للاطلاع على مصادر، انظر الهامش 90 من هذا الفصل.

بالفرنسيين، في حين ارتبط زعيم الحريرية بالقوميين. وفي فترة ما بعد الاستقلال، استفاد آل الحريري بصورة طبيعية من خدماتهم للقضية القومية، لكن آخر زعيم كبير لهم، الشيخ أحمد جمال الحريري، المتوفى في عام 1973، استمد قوته أيضًا من صلاته بالسعوديين الذين أعطوه معاشًا منتظمًا، ومن تحالف أقامه مع الشيخ لورانس الشعلان، وهو ثري كبير، يملك نحو خمسين ألف رأس من الغنم وزعيم الرولة، وهي قبيلة بدوية مهمة[96].

في ظل حكم البعث، هبط وضع شريحة الشيوخ في العشيرتين اقتصاديًا وسياسيًا، لكن عشيرة الزعبية متفوقة في النفوذ الآن على آل الحريري. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى المنزلة التي اكتسبها أفراد العشيرة الأدنى مرتبة في حزب البعث. وفي الحقيقة، كان للزعبية، مصادفةً أو قصدًا، ممثلٌ في كل جناح بعثي رئيس منذ عام 1963. فموسى الزعبي الذي كان عضوًا في المجلس الوطني لقيادة الثورة في عامي 1963 و1964 وقائد سلاح الصواريخ في عامي 1965 و1966، كان حليفًا بارزًا لأمين الحافظ، أول رئيس بعثي للدولة. وكان محمد الزعبي، وهو معلم مدرسة سابق وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي 1964 و1966، مؤيدًا للواء صلاح جديد، رجل سورية القوي في النصف الثاني من الستينيات. أمّا في جانب الرئيس حافظ الأسد منذ عام 1970 فصاعدًا فهناك محمود الزعبي، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بين عامي 1971 و1978، وعضو (مرشح أو كامل) في القيادة القطرية لحزب البعث منذ عام 1975، ورئيس مجلس الشعب بين عامي 1986 و1987، ورئيس الوزراء منذ حزيران/ يونيو 1987.

في جبل العرب أو محافظة السويداء، وهي منطقة أخرى تسود فيها الملكيات الصغيرة والمتوسطة (قبل الإصلاح الزراعي)، كان النظام العشائري لا يزال يتمتع بشيء من القوة في الستينيات، وإن يكن قد أُضعف على نحو ملموس. وكما هي الحال مع السنّة في سهل حوران، اندرج الدروز الجبليون ضمن نظام عشائري تراتبي انطوى على توزيع متفاوت للهيبة والسلطة الاجتماعية. شكلت عشيرة آل الأطرش أعلى طبقة في هذا التراتب. وضمّت ثلاثة فروع عشائرية

(96) حديث مع ابن الشيخ أحمد جمال الحريري، أيار/ مايو 1980.

رئيسة[97]، وعاشت في ما لا يقل عن ست عشرة بلدة ريفية وقرية وسادت فيها[98]. كانت قاعدة نفوذها في جنوب جبل العرب الذي مارست فيه، مع بعض التقطّع، سلطة فاعلةً إلى هذه الدرجة أو تلك ـ وفي أغلب الأحيان عمليًا أكثر منها رسميًا ـ بين منتصف القرن التاسع عشر وعام 1963. وكان نفوذها ملموسًا أيضًا في الأجزاء الشمالية من الجبل، لكن كان عليها هنا أن تنافس عشيرتين أخريين جاءتا بعدها في الأهمية: آل عامر[99]، الذين كانوا مؤلفين من ست مجموعات متفرقة[100] وكان لهم شأن في إحدى عشرة قرية[101]؛ والحلبية الذين كانت لهم المكانة الرفيعة أو تقاسموا تلك المكانة في قرى عدة في وادي اللوا.[102] وبرزت مكانة عشيرتين، هما آل أبو عساف[103] وآل أبو راس[104]، لأنهما قدّمتا كثيرًا ممن شغلوا مناصب قضائية في الريف الدرزي.

أمّا من حيث النفوذ الديني فلم يستطع، ولا يستطيع أحد، أن يجاري آل الهجري من قنوات وآل الحناوي من سهوة البلاطة وآل جربوع من السويداء، الذين قدّموا أجيالًا عدّة من مشايخ العقل، وهم أعلى زعماء دينيين لدى الدروز. وإنه لأمر ذو دلالة أن خط التمييز في المجال الاجتماعي لم يتطابق مع ذاك الذي للدين، والذي ميّز مشايخ العقل ورجال الدين الأدنى مرتبةً منهم ـ الأجاويد ـ عن جمهور الجُهّال. ولا يوجد في جبل العرب سوى ثلاثة مشايخ عقل، لكن هناك مئات الأجاويد. وهؤلاء لهم في كل بلدة ريفية زعيمهم الخاص ـ السايس ـ وهو منصب يميل إلى أن يكون وراثيًا في العائلة ذاتها. وعلى الرغم من أن آل الأطرش وآل عامر والحلبية شغلوا مكانة رفيعة في السلم الاجتماعي، لكنهم كانوا ينتمون، من وجهة نظر دينية، إلى طبقة

(97) آل إسماعيل وآل نجم وآل حمود.

(98) السويداء وصلخد والقريّا وقيسما وعنز وعرى ورساس وعرمان وملح وصميد وأم الرمان وعوس والعناة والهويا وذيبين والغارية.

(99) تعرف أيضًا باسم العوامرة.

(100) جماعات بشير وخمري وأسعد وفارس وقبلان ودعيبس.

(101) شهبا ونمرة وعمرة والمتونة والسويمرة والبثينة والهيت والهيات وتعلا ومردك وبريكة.

(102) بما في ذلك الصَوَرة والثعلة والهيت.

(103) عاش آل أبو عساف، وكانوا مسيطرين في قرى سليم وولغا وعتيل.

(104) كان آل أبو راس مسيطرين على قرية الرحى.

الجُهّال، باستثناء قلة قليلة منهم ممن تلقوا تعليمًا في المعرفة الدرزية الباطنية.

تهدّدت المكانة الاجتماعية للعشائر المسيطرة تهديدًا جديًا أول مرّة في عام 1889. فالفلاحون الذين لم يكونوا يتمتعون بأي حقوق ملكية، والذين تحرّكوا في البداية بتحريض من منافسي الزعيم الأعلى لآل الأطرش، انقلبوا على جميع مشايخ القرى، وأبعدوهم عنها، واستولوا على الأرض. وتوصّل الزعماء الدينيون إلى تسوية لم تعمر طويلًا، فانتعشت ثورة الفلاحين من جديد وازدادت حدّة، وفي عام 1890 طُرِدَ مشايخ القرى مرة أخرى. وفي هذه المرة، لجأ آل الأطرش إلى العثمانيين الذين تدخلوا، وأعادوا المشايخ إلى موقعهم القديم. لكن إحدى النتائج الباقية للثورة كانت تغيير العلاقات الزراعية، حيث حصل الفلاحون على الحق في الملكية، ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا أصبح كثيرون منهم ملّاك الأرض.

ساعدت قوة الرابطة الدينية المشتركة بين العشائر في استعادة الانسجام بينها. وكان للمحاولات المتكررة من الحكومات ـ العثمانية والفرنسية والسورية ـ لإخضاع الجبل الأثر ذاته. وتعزّز التلاحم الاجتماعي أيضًا نتيجة ضيق المسافة الاقتصادية بين العشائر المختلفة. ذلك أنّه لم يتوافر بين أيدي آل الأطرش أو آل عامر قط ثروات كبيرة، وكان الفلاحون الدروز عمومًا يحصلون على مستوى حياة مقبول من أرضهم البعل، ولكن في الأغلب ليس قبل صراع معها حتى آخر حبة يمكن أن تمنحها. وهناك عامل آخر ساهم على المدى الطويل في تماسك موقف العشائر البارزة، هو اشتراك كثر من أعضائها في ثورة الدروز (1925-1927) ضد المحتلين الفرنسيين. وبالطبع، كانت هيبة أولئك الأفراد هي التي تعزّزت في المقام الأول، لكنهم كانوا ممثلين أصيلين للنظام العشائري، وكان مكسبهم المعنوي بالنتيجة مكسبًا لعشائرهم، على الرغم من أن بعضهم كان ذا ميول قومية، وكانت الثورة نفسها قد اندلعت تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع»[105].

---

(105) تستند التعميمات في الفقرات الثلاث السابقة إلى محادثات في حزيران/ يونيو 1985 مع فلاحين دروز، بمن في ذلك خمسة من شهبا واثنان من آل الأطرش ـ جبر الأطرش ونشأت الأطرش ـ وكذلك إلى بيانات في: Great Britain, Foreign Office: FO 406/46/4694 E,

رسالة بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، من القنصل بالمر، دمشق، إلى إيرل كيرزون (Earl Curzon)، =

يمكن إدراك المغزى الاجتماعي لثورة 1925 - 1927 من حقيقة أن معظم البعثيين الدروز الذين حققوا شهرة وطنية في الستينيات تحدروا من بين المشاركين البارزين فيها، وتحديدًا حمد عبيد وشبلي العيسمي وسليم حاطوم، وأخيرًا منصور الأطرش.

كان حمد عبيد، وهو سليل عائلة من الوجهاء الريفيين وملّاك الأرض المتوسطين من السويداء وابن أحد شهداء ثورة 1925 - 1927 وحفيد علي عبيد أحد أبرز المشاركين فيها[106]، عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث واللجنة العسكرية البعثية أو المكتب العسكري بين عامي 1963 و1966، وقائد اللواء 71 المدرع في قطنا في فترة 1964 - 1965 ووزير الدفاع في عام 1965.

أما شبلي العيسمي، وهو معلم مدرسة سابق وابن قائد آخر من قادة ثورة الدروز ـ هو يوسف العيسمي الشيخ والمالك من قرية امتان ـ فكان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي 1964 و1966[107].

وكان سليم حاطوم، وهو ابن شقيق كامل وفواز حاطوم اللذين «ماتا شهيدين» وابن ذوقان حاطوم، وهو مدير للإحصاء ومالك متوسط من قرية

= لندن؛ والوثيقة رقم: FO 406/57/4694, E 973/12/89، رسالة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1926، من القنصل سمارت (Smart)، دمشق، إلى السير أوستن تشامبرلين (Sir Austen Chamberlain)، لندن؛ والوثيقة رقم: FO 371/52889, E 2571/89، رسالة بتاريخ 8 آذار/ مارس 1946، من شون (Shone)، البعثة البريطانية، بيروت، إلى إرنست بيفين (Ernest Bevin)، لندن؛ أبي راشد، جبل الدروز، ص 42 - 44، 103 و178 - 206؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 290 - 372؛ ظافر القاسمي، وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى 1925 - 1927 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965)، ص 162 - 167، ومقابلات *Our World* ود. جبر الأطرش مع منصور الأطرش: *Our World*, vol. 1, no. 1 (Fall 1984), pp. 6-14.

(*Our World* هي لسان حال الجالية الدرزية العالمية، نوكسفيل، تينيسي).

(106) حديث مع حمد عبيد في 30 حزيران/ يونيو 1985. في شأن سيرة علي عبيد ودوره في ثورة 1925 - 1927، انظر: أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 244.

(107) عن دور الشيخ يوسف حمد العيسمي في الثورة، انظر: آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 243.

ذيبين في قضاء صلخد ومشارك فاعل في ثورة الدروز[108]، قائد إحدى وحدات المغاوير الرئيسة في «ثورة» 1963 وانقلاب 1966، وعضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث في فترة 1965-1966.

أما منصور الأطرش، وهو محاضر سابق في الأدب العربي في جامعة دمشق وأحد أبناء بلدة القريّا وابن سلطان باشا الأطرش أبرز شخصية في ثورة 1925-1927[109]، فكان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث من 1964 إلى 1966.

كان منصور الأطرش البعثي الدرزي الوحيد المعروف الذي تحدر من عشيرة درزية رفيعة المكانة. أمّا عبيد والعيسمي وحاطوم فجاءوا من عشائر ذات مكانة متوسطة. وجاء البعثيون الدروز الذين وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية لحزب البعث في ظل حكم حافظ الأسد، أي منذ عام 1970 ـ وهم حديثة مراد[*] وحمود القباني وتوفيق صالحة ـ من عائلات متوسطة أو أقل[110].

بقي الحس بالعشيرة قويًا بين الدروز الأرستقراطيين بعد مجيء البعثيين إلى السلطة. على سبيل المثال، ما زال لعشيرة الأطرش التي تعد الآن نحو خمسة آلاف فرد، زعيمها الخاص، هو الأمير سليم الأطرش الذي ألبسه «عباءة الزعامة» في عام 1984 مشايخ العقل الثلاثة في جبل العرب[111]. وبالمثل، يواصل آل عامر تعيين أمير لهم (نوّاف عامر) في شهبا[112]. لكن موقع هؤلاء الزعماء من حيث الأهمية، موقع معنوي أو رمزي أكثر منه سياسي. إضافة إلى ذلك، تعتبر الروابط العشائرية بين الفلاحين الدروز العاديين الآن أقل أهمية

(108) حديث مع عاطف وعادل حاطوم، أيار/ مايو 1985.

(109) عن سلطان الأطرش وأعماله الثورية، انظر: آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 233 - 234، وعبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى: [أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة] (عمان: دار الجزيرة، [1940])، ص 51 - 81.

(*) كان حديثة مراد في القيادة حتى عام 1970، واعتقل عام 1971 مع من تبقى من القيادة السابقة وبقي في السجن حتى التسعينيات، وهذا واضح في الملحق الذي يضعه المؤلف في آخر الكتاب.

(110) مراد والقباني ابنا ملاكي أراضٍ متوسطين، وصالحة ابن فلاح صاحب أرض صغيرة.

(111) محادثات مع د. جبر الأطرش ونشأت الأطرش، حزيران/ يونيو 1985.

(112) محادثات مع فلاحين من شهبا، حزيران/ يونيو 1985.

بكثيـر مـن رابطـة الديـن أو المنطقة أو القريـة. وانخفض احترامهـم على نحو ملحوظ للعشائر الأرستقراطية القديمة. وكما عبّر فلاح درزي من شهبا عن هذا الأمر في عام 1985 للمؤلف: «في الماضي كان آل عامر في وضع يذلّون فيه الجميع؛ والآن يستطيع فلاح بسيط أن يذل آل عامر».

لكن الأهمية السياسـية المتواصلة التي تتمتّع بها العشـيرة انكشـفت على نحو فاضح في سـلوك اللجنة العسـكرية البعثية التي شـكّلت مركز الثقل في النظام البعثي بين عامي 1963 و1966. وبحسب منيف الرزّاز الذي كان أمينًا عامًا لحزب البعث: «وكما فعلت [اللجنة العسـكرية] في الحـزب المدنـي، فقـد أدخلت الكثير مـن الأعضاء فـي التنظيم دون أي توجيـه حزبـي سـابق، بسـبب مـن قرابتهـم أو صداقتهـم أو انتمائهـم العشائري»[113]. كان الرزاز يشير أساسًا، وإن لم يكن حصرًا، إلى سلوك الأعضاء العلويين في اللجنة العسكرية. وظهرت نزعات مماثلة في الفترة التي اقترنت بحافظ الأسـد في أثناء إعادة تنظيم الجيش وسـلك الضباط وما رافقهما من تشـكيل وحدات ضاربة ذات أهمية سياسـية خاصّة، كما سـنبين فـي الفصل الثامن عشـر، حيث سـنقوم بمحاولة للتعمـق في بنية السلطة في سورية.

الفلاحون مالكو الأرض والفلاحون غير المالكين وملّاك الأرض الحضريون التقليديون، والمستثمرون الحديثون

يمكن التمييز اقتصاديًا أيضًا، وبالطبع، بين السـكان المزارعين. الخط الأول الذي يمكن رسـمه هو بين أولئك الذين يملكون الأرض والذين لا يملكونهـا. وهنـاك خطـوط تمايز أخـرى، لكنها خطوط تشـابك أيضًا، بين المـلّاك الكبار والمتوسـطين والصغـار، أو بين مـلّاك الأرض الذين لديهم مصدر ماء وافر أو منتظم إلى هذه الدرجة أو تلك، وأولئك الذين لا يزالون يعتمـدون على الظـروف المناخية المتقلبـة، أو بين مـلّاك الأرض الأغنياء

(113) منيف الرزاز، التجربة المرة (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 131.

ماليًا، وأولئك الذين لا يملكون إلا رأسمال متوسطًا أو صغيرًا أو لا يملكون رأسمالًا قط. لا يعني الحرمان من ملكية الأرض بالضرورة العجز الاقتصادي؛ فمن بين الأشخاص ذوي الأهمية المتزايدة في الحياة الزراعية السورية بعد عام 1973 المستثمر الذي لا يملك الأرض في الأغلب، بل يؤجرها أو ببساطة يأتي برأسماله على شكل مال وآلات حديثة للقيام بالإنتاج.

يمكن الاستدلال على الوزن العددي النسبي للمجموعات الاقتصادية المتنوعة من الأرقام الواردة في الجداول (2-1) و(2-2) و(2-3). ولا توجد بيانات رسمية عن توزيع حيازات الأرض الخاصة للفترة التي تلت 1970-1971، لكن الأرقام في الجدول (2-3) والمتعلقة بالحالة العملية للسوريين العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج لها قيمتها في الفهم العام للبنية الطبقية في الريف السوري في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

«العاملون بأجر» الذين يمكن تشغيلهم على أساس موسمي أو دائم، و«العاملون بأجر عيني»، و«العاملون لدى الغير من دون أجر» هم، عمومًا، بلا أرض. لكن فئة «العاملين بأجر أو راتب» تشمل عددًا قليلًا نسبيًا من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين ومديري المزارع والمرشدين الزراعيين الذين قد يملكون أرضًا. في الحقيقة، أعطيت الأولوية في توزيع أراضي الإصلاح الزراعي لحملة الشهادات في الزراعة والميادين الفنية ذات الصلة. و«العاملون بلا أجر لدى العائلة» هم ذرية الفلاحين الملاكين الصغار أو المتوسطين، وهم في معظم الحالات الورثة المتوقعون لحيازات ليست كبيرة بما يكفي ليعيشوا منها. والأغلبية العظمى ممن يعملون لحسابهم هم فلاحون أصحاب أراضٍ صغيرة يملكون، عمومًا، أقل من عشرة هكتارات (لكن هذه المساحة تزيد في المناطق ذات الهطول المطري القليل)، ويمكن أن يقسموا إلى أصحاب حيوانات الجر والآخرين ـ وهم الأقل عددًا والأفقر ـ الذين يجب عليهم، أو كان يجب عليهم في الماضي قبل إنشاء التعاونيات المحلية في قراهم، أن يعتمدوا في الفلاحة اعتمادًا تامًا على قوتهم البدنية.

يشمل «أصحاب العمل» الفلاحين ملّاك الأرض الأغنياء والمتوسطين، وملّاك الأرض الزراعية الحضريين التقليديين، وملّاك الأرض أو المستأجرين الحديثين، أو ببساطة المستثمرين أصحاب الآلات أو موظّفي الأموال. وبالطبع، فإنّ طبقة «أصحاب العمل»، منذ 1963، لم تعد مكوّنة من الأفراد الذين كانوا عناصرها الأساسية قبل عام 1958 إلا جزئيًا فحسب. وبعبارة أخرى، غادر الطبقة أفراد أو عائلات ودخلها سواهم على نطاق واسع. أمّا المستثمرون فهم الحامل الرئيس لتقدّم الرأسمالية في الزراعة، ويتألفون، عمومًا، من كبار ملّاك الأراضي أو المستأجرين، ولا سيما في المناطق المروية أو مناطق الهطول المطري الكبير؛ وهذا يعني ملّاك أو مستأجري ما يزيد على مئة هكتار، أو أصحاب الأراضي الشركاء في الأرض، أو الشركاء الممولين، أو الشركاء في كل من الأرض والتمويل (انظر الجدولين (2 - 1) و(2 - 2)).

الانخفاض الحاد في عدد «أصحاب العمل» و«العاملين بأجر» بين عامي 1960 و1972 والزيادة الحادة المتزامنة معه في عدد الذين يعملون لحسابهم والعاملين بلا أجر لدى العائلة اللذين يعكسهما الجدول (2 - 3) هما بوضوح نتيجة إجراءات الإصلاح الزراعي في عامي 1958 و1963. ومن الواضح، أن هذه هي الحال أيضًا بالنسبة إلى التحوّلات المهمة في نموذج تملك الأرض الذي يعكسه الجدول (2 - 1).

يبين الجدول (2 - 4) السقوف أو الحدود العليا المتعاقبة لملكية الأرض الخاصة التي حددتها مراسيم عامي 1958 و1963. ويمكن فهم عناصر تأثيرها، غير تلك المحددة آنفًا، من الجدولين (2 - 5) و(2 - 6) اللذين يبرزان عددًا من الحقائق. أولًا، أثر الإصلاح الزراعي الكبير لعام 1958 في 3247 شخصًا شكّلوا 1.1 في المئة فقط من إجمالي ملّاك الأرض، لكنهم كانوا يتحكمون في أكثر من ثلث الأرض المستثمرة في سورية. أمّا مرسوم عام 1963 فأثر في 1372 شخصًا آخر. ووصلت مساحات أراضيهم الخاضعة للإصلاح إلى 48767 هكتارًا. ثانيًا، أحدثت الإصلاحات أعمق تأثيرها في البنية الزراعية لمحافظات القنيطرة ودمشق والحسكة وحمص والرقة وحلب وإدلب وحماه، ولكنها لم

الجدول (1-2)

توزيع حيازات الأرض الخاصة في أعوام 1951 و1958 و1970-1971 (بآلاف الهكتارات)

مساحة الحيازة (بالهكتار)	تقدير مساحة الحيازات في عام 1951(أ)	النسبة المئوية للمساحة	تقدير عدد أصحاب الحيازات 1958	النسبة المئوية	حيازات مملوكة بالكامل في فترة 1971-1970				الحيازات المستأجرة في الفترة 1971-1970				الحيازات المختلطة في فترة 1971-1970(ب)			
					عدد أصحاب الحيازات	النسبة المئوية	مساحة الحيازات	النسبة المئوية	عدد أصحاب الحيازات	النسبة المئوية	مساحة الحيازات	النسبة المئوية	عدد أصحاب الحيازات	النسبة المئوية	مساحة الحيازات	النسبة المئوية
أقل من 10	1097	17.3	284246	97.3	292983	75.4	848	23.5	28430	63.2	103	15.1	24851	71.4	86	22.4
10-100	2892	45.6			92621	23.8	2116	58.7	15685	34.9	338	49.6	9647	27.7	222	57.8
أكثر من 100-300	2349	37.1	8027	2.7	2609	0.7	381	10.6	565	1.3	89	13.0	248	0.7	38	9.9
أكثر من 300					542	0.1	258	7.2	279	0.6	152	22.3	79	0.2	38	9.9
المجموع	6338	100	292273	100	388755	100	3603	100	44959	100	682	100	34825	100	384	100

المصادر: لعام 1951 من: Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957]), p. 83, and Yusif A. Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development Since 1945* (New York: St. Martin's Press, 1978), p. 256,

ولعامي (1970 - 1971) من: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971: المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، 1972)، ص 168 - 170.

(أ) تقديرات مكتب المسح العقاري. (ب) أي الحيازات المملوكة جزئيًا والمستأجرة جزئيًا.

الجدول (2-2)

أصحاب الأراضي ومساحاتهم من الحيازات في فترة 1970-1971 بحسب توزيع عائد الحيازات الاقتصادي

فئة حائزي الأراضي	عدد الحائزين	النسبة المئوية	مساحة الحيازات (بآلاف الهكتارات)				
			أرض غير قابلة للزراعة	أرض قابلة للزراعة		المجموع	النسبة المئوية
				بعلية	مروية		
حائزون لحسابهم	276318	59.0	129	1786	214	2129	45.6
حائزون لحساب عائلاتهم	66238	14.1	53	696	65	814	17.4
حائزون شركاء في العمل	27633	5.9	5	124	75	204	4.4
حائزون شركاء في الأرض	29060	6.2	23	561	25	609	13.1
حائزون شركاء ممولون	1155	0.2	1	26	17	44	0.9
حائزون شركاء في العمل والأرض	17155	3.7	7	87	44	138	3.0
حائزون شركاء في العمل والتمويل	28897	6.2	11	284	56	351	7.5
حائزون شركاء في الأرض والتمويل	9778	2.1	10	198	30	238	5.1
حائزون شركاء في العمل والأرض والتمويل	12305	2.6	7	99	33	139	3.0
المجموع	468539	100	246	3861	559	4666	100

المصدر: استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971، ص30، 34، 38، 42، 46، 50، 54، 58، 62، و66.

الجدول (2 – 3)

السوريون العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات والحراج بحسب حالتهم العملية في الأعوام 1960 و1972 و1984 و1989 و1991

الحالة العملية	1960(أ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1972(دهـ)	النسبة المئوية	1984(هـ و)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1989(هـ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث	1991(هـ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث
صاحب عمل	39795	7.7	1,2	25850	2.8	49690	8.7	3.6	137004	20.3	3.7	131282	14.2	3.9
يعمل لحسابه	160761	31.3	0.6	364656	40.2	262010	45.9	5.9	185659	27.5	3.9	283264	30.6	4.7
عامل بأجر	191231	37.2	8.5	128288	14.1	68461(هـ)	12.0	22.6	104134	15.4	22.0	146597	15.9	41.6
عامل بأجر عيني	__(ب)		__(ب)	4885	0.5									
عامل بلا أجر لدى العائلة	120631(ج)	23.5	27.1 (ج)	380758	42.0	191236(ز)	33.4	57.3(ز)	248310	36.8	58.9	363131	39.3	59.1
عامل بلا أجر لدى الغير	1411	0.3	6.9	3268	0.4									
غير مبين	113	0.0	8.0											
المجموع	513942(أج)	100	9.8 (ج)	907705(هـ)	100	571397(هـ)	100	24.1	675107(هـ)	100	26.9	924274(هـ)	100	31.8

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 162 - 163 و166 - 167؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول 1972 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [1973])، الجدولان 19 و20؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [1987])، ص 106 - 107؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1990، ص 90؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 90 و84.

(أ) لا يأخذ في الحسبان العناصر البدوية.

(ب) من الواضح أن القائمين بتعداد 1960 قد أهملوهم.

(ج) من الواضح أن عددًا كبيرًا من النساء العاملات في مزارع العائلة لم يدخلن في التعداد.

(د) لم تعط أرقام منفصلة عن المكوّن المؤنث في قوة العمل الزراعية.

(هـ) نتيجة حالات الجفاف، هبطت الزراعة في عامي 1984 و1989. وعلى العكس، كان عاما 1972 و1991 جيدين للزراعة. وكان هناك أيضًا هبوط في قوة العمل الزراعية في الثمانينيات تحت تأثير هجرات الفلاحين إلى المدن والبلدات. هناك منذ عام 1989 حركة عكسية نحو القرى.

(و) أرقام موقتة.

(ز) من المحتمل أن يكون عدد النساء العاملات لدى العائلة قد قُدر بأقل من العدد الحقيقي.

تعكّر نمط ملكية الأرض إلا قليلًا في محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء (جبل الدروز) ودرعا (سهول حوران). أمّا في محافظة دمشق فلم يتأثر وضع الغوطة إلا اسميًا: إذ لم يصادر إلا 2960 هكتارًا من مساحة الغوطة البالغة 40 ألف هكتار(114). ومن الواضح تمامًا أيضًا أن الإصلاحات شملت 22 في المئة من الأرض المستثمرة في سورية، وحتى عام 1975، لم توزع الدولة على الفلاحين سوى 33.3 في المئة من مجموع الأراضي المصادرة، واستبعدت وباعت 23.5 في المئة، وخصصت 18.1 في المئة للتعاونيات والوزارات المختلفة. وظل الباقي غير موزع، والظاهر أن الكثير منه قد أُجّر. ولم تقدّم الدولة أي بيانات إضافية ذات صلة في ما بعد، على الرغم من الخفض الإضافي في الحد الأقصى لحيازات الأرض المملوكة فرديًا بموجب مرسوم في عام 1980(115).

مع أن عدد أصحاب الحيازات ازداد من نحو 292273 في عام 1958 إلى 468539 في فترة 1970 - 1971، أي بأكثر من 60 في المئة، فإن نظام الحيازة الناشئ استمر في كشف تفاوتات صارخة. كما هو واضح من الجدول (2 - 1)، فإن مالكي ما يقلّ عن عشرة هكتارات، عدا من لديهم حيازات مختلطة، شكلوا 75.4 في المئة من جميع ملّاك الأرض في فترة 1970 - 1971، لكنهم لم يملكوا سندات ملكية إلا لـ 23.5 في المئة من المساحة الإجمالية للأرض الزراعية المملوكة بالكامل ملكية خاصة. أمّا الأرض المؤجرة فكانت موزعة على نحو أكثر تفاوتًا: فكان 1.9 في المئة من جميع أصحاب الحيازات بالإيجار يتحكمون بـ 35.3 في المئة من جميع الأرض المستثمرة بالإيجار.

---

(114) للاطلاع على آثار الإصلاحات الزراعية في الغوطة، انظر: Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» pp. 89 ff.

(115) وبالتالي كرّر المكتب المركزي للإحصاء في المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 109، أرقام عام 1975. استنادًا إلى الاتحاد العام للفلاحين، بموجب مرسوم عام 1980، تم الاستيلاء على ما مجموعه 44040 هكتارًا، لكن الاتحاد لم يشر إن كانت هذه المساحات قد وُزّعت وكيف: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، ص 82.

الجدول (2-4)

الحد الأقصى للحيازات المملوكة فرديًا بموجب قوانين الإصلاح الزراعي أو مراسيمه لأعوام 1958 و1963 و1980

1 ـ القانون رقم 161 بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 1958:

300 هكتار من الأراضي البعل أو 80 هكتارًا من الأراضي المروية أو الأراضي المشجرة، مع الحق بنقل عشرة هكتارات من الأراضي المروية أو 40 هكتارًا من الأراضي البعلية لكل ولد أو زوجة حتى 40 هكتارًا مرويًا أو 160 هكتارًا بعليًا.

2 ـ المرسوم التشريعي رقم 88 بتاريخ 23 حزيران/ يونيو 1963 وتعديلاته بموجب المرسوم التشريعي رقم 31 بتاريخ 14 أيار/ مايو 1980 مبينة بين قوسين.

أ ـ الأراضي المروية: 15 إلى 55 هكتارًا (15 إلى 45 هكتارًا)

15 هكتارًا في منطقة الغوطة؛ 20 هكتارًا في منطقة الساحل؛ 25 هكتارًا في سهل البطيحة؛ 40 (30) هكتارًا في بقية الأراضي المروية بالراحة؛ 50 (40) هكتارًا في الأراضي التي تروى بالرفع بأي واسطة من أنهر الفرات والخابور والدجلة؛ 55 (45) هكتارًا في الأراضي التي تروى من مياه الآبار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة؛ 45 (35) هكتارًا في بقية الأراضي التي تروى بالرفع.

ب ـ الأراضي البعلية المشجرة: 35 إلى 50 هكتارًا (30 إلى 45 هكتارًا)

بين 35 و45 (30 و40) هكتارًا في محافظات اللاذقية (وطرطوس) ومن 40 إلى 50 (35 إلى 45) هكتارًا في المحافظات الأخرى حسب عمر الأشجار والمسافات بينها.

ج ـ الأراضي البعلية: 80 إلى 300 هكتار (55 إلى 200 هكتار)

80 (55) هكتارًا في المناطق التي يزيد فيها معدل الأمطار على 500 مم؛

يتبع

تابع

120 (85) هكتارًا في المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين 350 و500 مم؛ 200 (140) هكتار في المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن 350 مم؛ و300 (200) هكتار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة. (يحق للمالك أن يحتفظ هو أو ورثته من بعده بالحد الأعلى للأرض البعلية إذا شجر أرضه البعلية بعد تطبيق القانون [1980] أو حوّل أرضه البعلية إلى مروية بمياه الآبار، ولكن ليس إذا حوّلها إلى أرض مروية مستفيدًا من مياه الأنهار أو مشاريع الري التي تقوم بها الدولة).

د ـ يحق للمالك أن يتنازل لكل من أزواجه وأولاده بما يعادل 8 في المئة فقط من المساحة التي يحق له الاحتفاظ بها.

منذ تراجع سورية عن الراديكالية في عام 1970، حدث انقلاب في بعض الاتجاهات التي ولّدها الإصلاح الزراعي، وكان ذلك جزئيًا نتيجة مزيد من الهجرات من الريف. فعلى امتداد العقد المنتهي في عام 1981، انخفض عدد حائزي الأرض بنسبة 5.3 في المئة (انظر الجدول 2-7). ولا يكاد ثمة شك في أن النقص العددي المطلق حدث أساسًا في صفوف الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة، أي بين الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة هكتارات. وكانت حيازاتهم غالبًا صغيرة جدًا، ففي فترة 1970-1971، كان ما لا يقل عن 23.6 في المئة من الفلاحين المنتمين إلى هذه الطبقة والبالغ عددهم 292983 يملكون أقل من هكتار واحد، و19.5 في المئة غيرهم يملكون أقل من هكتارين[116]، حتى إنّهم في كثير من الحالات، ولا سيما في سنوات الجفاف أو المواسم السيئة، لم يكونوا قادرين على تحقيق ربح معقول أو حتى استرداد المصاريف الضرورية، واضطروا إلى تأجير أراضيهم لمزارعين أكبر أو لمستثمرين وقطعوا صلتهم بالأرض. وقد أعطى هذا صعودًا لظاهرة لافتة هي غياب مالك الأرض ـ الفلاح. يبدو أيضًا أن بعض المزارعين الصغار انفصل عن أراضيه مستسلمًا لإغراء أسعار الأرض المرتفعة في جوار المدن.

(116) استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971، ص 168.

الجدول (2-5)

التصرف بالأراضي المستولى عليها بموجب قوانين الإصلاح الزراعي حتى عام 1975 (بآلاف الهكتارات)

الفئة	غير مستثمرة	مروية ومزروعة بالأشجار	بعلية	المجموع	النسبة المئوية
أراض مخصصة للجمعيات والوزارات المختلفة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	254	18.1
أراض موزعة للفلاحين		60.7	405.4	466.1	33.3
أراض مستبعلة ومباعة		6.3	323.5	329.8	23.5
أراض غير موزعة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	351.4	25.1
مجموع مساحة الأراضي المستولى عليها	185.5	68.0	1147.8	1401.3	100

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1984، ص 132، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 109.

في العقد ذاته، انخفض قليلًا أيضًا عدد أصحاب الآلات الزراعية الذين بلا أرض (ولكن ليس بالضرورة بلا دخل من الأرض) مع أن ملكية مثل تلك الآلات لم تكن منتشرة على نطاق واسع: ففي فترة 1970-1971 لم يكن سوى 50759 شخصًا يملكون آلات زراعية (معظمها مضخات ري)، في حين كان 468539 يحوزون أرضًا[117]. وعلى العكس، ارتفع عدد الجرارات الزراعية المستخدمة في القطاع الزراعي الخاص بين عامي 1970 و1980 من 8642 إلى 19511، وعدد الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات من 1339 إلى 2319[118]. وهذا يفسّر لماذا انخفض عدد «حائزي

---

(117) الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971، ص 158، والجدول (2 - 1) في هذا الفصل.

(118) الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971، ص 158، والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، 1981 المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، 1972)، ص 326 - 327.

الحيوانات فقط» بما يعادل 24.5 في المئة في ذلك العقد. يمكن تخمين مدى تقدّم المكننة في السنوات اللاحقة من حقيقة أنه، بحلول عام 1993، كان ما لا يقل عن 72782 جرارًا و4798 حصّادة ودرّاسة وحصّادة ـ درّاسة قيد الاستخدام في القطاعات الزراعية: الخاص والعام والتعاوني[119]. ومن غير الواضح ما نسبة هذه الآلات في كل قطاع، لكن ليس هناك سوى القليل من الشك في أن القطاع الخاص قد امتلك حصة الأسد[120].

في أي حال، تعاظمت ثروات المزارعين والمستثمرين المتوسطين والكبار المترسملين بعد عام 1970، حتى عندما أصبح وضع الفلاحين أصحاب الحيازات الصغار أقل أمنًا. وكما هو واضح في الجدول (2-3)، فإن «أصحاب العمل» الزراعيين ازدادوا من 25850 في عام 1972 إلى 49690 في عام 1984، وإلى 137004 في عام 1989، لكن عددهم هبط قليلًا إلى 131282 في عام 1991. والأسباب واضحة تمامًا. فبفضل امتلاك الرأسماليين المزارعين للمال، كانوا قبل عام 1958، وأصبحوا بعد عام 1970، أقدر من أي طبقة أخرى على استخدام الأسمدة الاصطناعية والآلات الحديثة بكفاءة، والحصول من أرضهم على غلّة أكبر بعمل أقل وتكلفة أدنى، وجنْي منافع الإنتاج المتنوع أو التربية المكثفة للمحاصيل الصناعية والأطعمة الفاخرة. ومكنتهم المدخرات التي تراكمت من الأموال التي كسبها أفراد من العائلة في السعودية ومنطقة الخليج من استثمار رأس المال الجديد في الزراعة وإنتاج

---

(119) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 144.

(120) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971، ص 130. عند نهاية عام 1970، كان عدد الجرارات الزراعية المسجلة 15213، وعدد الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات 2084. عند مقارنة هذه الأرقام بتلك المأخوذة من التعداد الزراعي لعام 1970 - 1971 المستشهد بها في النص، فإنها توحي بأن 56.8 في المئة من الجرارات و64.2 من الحصّادات والدرّاسات والحصّادات ـ الدرّاسات كانت ملكية خاصة، مفترضين أن الإحصاءات المعنية خالية من العيوب. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن اتحاد الفلاحين لم يملك في عام 1990 سوى 797 جرارًا من أصل 61628 أو 1.3 في المئة، و47 حصّادة من أصل 4131؛ انظر: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص 238 و240.

الجدول (2-6)

العناصر الإضافية لأثر الإصلاح الزراعي كما انعكست في البيانات الرسمية الوحيدة المتوافرة للعموم حتى نهاية عام 1995 (المساحات بآلاف الهكتارات)

المحافظة	عدد أصحاب الحيازات المتأثرين بالإصلاح الزراعي لعام 1958	المساحة الإجمالية لحيازاتهم	عدد أصحاب الحيازات الإضافيين المتأثرين بمرسوم الإصلاح لعام 1963	المساحة الإجمالية لحيازاتهم	الأراضي المستثمرة المستولى عليها فعليًا حتى 1975 (أ)			مجموع مساحة الأراضي المستثمرة في 1975 (ج)	نسبة الأراضي المستولى عليها من مجموع الأراضي المستثمرة	عدد العائلات المستفيدة من الإصلاح الزراعي كما في نهاية 1969	مساحات الأراضي المستثمرة الموزعة عليهم	
					بعلية	مروية مشجرة	المجموع				بعلية	مروية مشجرة
حلب	608}	420}			231.8	6.5	238.3	1233	19.3	10848	136.7	5.6
إدلب					61.2	3.9	65.1	341	19.1	6968	49.4	3.9
حمص	201	214			88.3	6.4	94.7	377	25.1	5071	54.8	5.0
حماه	261	218			89.5	2.7	92.2	485	19.0	7486	78.1	2.2
اللاذقية	51	24			2.3	3.0	5.3	96	5.5	3238	1.9	2.7
طرطوس					6.6	2.5	9.1	130	7.0	3381	5.1	2.3
دير الزور	881	619			7.9	9.8	17.7	127	13.9	3262		9.3
الرقة					131.2	16.8	148.0	741	20.0	5618	33.4	14.2
الحسكة	1062	698			454.0	9.4	463.4	1344	34.5	1481	2.9	9.2
السويداء	11	38			3.1		3.1	176	1.8	5151	20.2	5.7
درعا	27	50			8.3	0.3	8.6	253	3.4			
دمشق	145	109			55.7	6.3	62.0	160	38.7			
القنيطرة					(ب)7.9	(ب)0.4	(ب)13	(ب)63.8				
المجموع	3247	2390	1372	48.7	1147.8	68.0	1215.8	5476	22.0	52.504	382.5	60.1

المصادر: تستند الأرقام المتعلقة بعدد الحائزين المتأثرين بقانون الإصلاح الزراعي لعام 1958 إلى بيانات واردة في كتاب: منير الشريف، قضية الأرض في سورية (دمشق: [د.ن.]، 1961)، ص 107. الأرقام الأخرى مأخوذة من: Office arabe de presse et de documentation, *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique* (Damas: O. F. A., 1970), p. 33,

ومن: رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 1971، ص 133؛ المجموعة الإحصائية لعام 1976، ص 219؛ المجموعة الإحصائية لعام 1986، ص 132، والمجموعة الإحصائية لعام 1994، ص 109.

(أ) وصلت المساحات المستولى عليها إلى 185500 هكتار.

(ب) من الواضح أن هذا لا يشير إلا إلى جزء الجولان الذي كان تحت السيطرة السورية في عام 1975.

(ج) تشمل المساحة أراضي مزروعة بالمحاصيل وأراضي سباتًا.

المزيد من الفواكه والخضراوات التي تدرّ ربحًا أعلى مما يمكن الحصول عليه باستثمار المال نفسه في استثمارات أخرى، نتيجة إعفاء هذه المحاصيل من ضوابط الأسعار، وعدم فرض ضرائب على الدخل الزراعي، والتفضيل العام الذي تمنحه الحكومة لمصلحة الزراعة.

الجدول (2-7)

أصحاب الحيازات الزراعية في سورية في 1970-1971 و1981

	1970-1971	1981	الانخفاض (٪)
حائزون تشمل حيازاتهم الأرض	468539	443848	5.3
حائزو حيوانات فقط	52950	39991	24.5
حائزو آلات زراعية فقط	629	618	1.7
حائزو حيوانات وآلات زراعية فقط	995	943	5.2

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، نتائج التعداد الزراعي: 1970 - 1971 المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية (دمشق: الوزارة، 1972)، ص 14، 101، 106 و114؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 139.

هكذا، حسّن المستثمرون والفلاحون ملّاك الأرض المتوسطون والأغنياء حيازاتهم، أو اشتروا مزيدًا من الآلات، أو تحولوا إلى الاستفادة

مـن الغيـاب الفعلـي لأي حـدّ للحيـازات المسـتأجرة[121]، وبهذه الوسـيلة سـيطروا على قطـع أراضي الفلاحين الصغار التي جمعوها معًا واسـتغلوها وفق الأسـاليب الرأسـمالية. وعززوا عملهم الخاص. وبعـد أن تملّصوا في البداية من قبضة الدولة، عملوا على تحسين وظيفتهم على الرغم من الروح المعادية أصلًا للتشريع البعثي. لكن شأنهم المتزايد بعد عام 1970 ينسجم مـع مصالـح العناصر القويـة في جهاز الدولة الذين اسـتفادوا مـن أعمالهم وتآمروا على تأجيرهم قطع الأرض التي تملكها الدولة أو شيوخ القبائل أو الفلاحون الأفقر.

يبـدو أن ملكيـة الأرض الزراعيـة في الوقت الراهـن لا تملك من القيمة الاجتماعية ما يمكّنها من أن تأتي برأسمال أو تقانة جديدة لاستثمار الأرض.

(121) فـي النصف الثانـي من السـتينيات، كانت هناك حدود عليـا قانونية لمسـاحة الأرض التي يحق لأي شخص أن يستثمرها وحده. على سبيل المثال، اثنا عشـر هكتارًا من الأرض المروية السليخ، وستة هكتارات من الأرض المروية المشجرة التي شكّلت الحد الأقصى المسموح به في منطقة الغوطة؛ القـرار رقـم 999 تاريـخ 19/ 12/ 1965؛ الجريـدة الرسـمية (الجمهورية العربيـة السـورية)، العدد 5 (1966)، ص 1303.

الفصل الثالث
الأحوال المعيشيّة

توزيع الدخل الزراعي قبل إعادة تنظيم العلاقات الزراعية وبعدها

قبل انتصار الأفكار المتقدّمة المتعلّقة بمسألة الفلاحين في سورية ـ ذلك الانتصار الذي نجم أساسًا عن وصول عناصر عسكرية من أصل فلاحي إلى الواجهة السياسية ـ وقبل إعادة تنظيم ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في الخمسينيات والستينيات، لم تكن الكتلة العظمى من حارثي الأرض تكسب إلا ما يزيد قليلًا على الكفاف. ولم يكد يصل إلى الثلث عدد الذين يستثمرون قطعة أرض خاصة بهم، أو يعتنون ببساتينهم الصغيرة المزروعة بالفاكهة، أو يتمتعون بمجرد الحقّ في حصة من التوزيع الدوري لقطع من الأرض في ظل نظام المشاع القديم للملكية الذي كان لا يزال ساريًا في السهول المركزية، على الرغم من أنه كان يفسح المجال على نحو متزايد للتملك الفردي الأكثر استقرارًا. وكان العدد الأكبر من الفلاحين الآخرين محاصصين ومستأجرين قانونيًا بحسب مشيئة المالك الذي كان قادرًا على إبعادهم عن الأرض متى شاء، لكنه نادرًا ما كان يكسر العرف المتمثل بتعاقب ورثة مستأجر الأرض على استئجارها. وفي ما عدا مناطق في جوار المدن مخصصة للبستنة السوقية، كما في الغوطة، لم يكن ترك الأرض القابلة للزراعة للإيجار النقدي أمرًا معتادًا، لكنه ازداد أهمية بعد الحرب العالمية الثانية. أمّا باقي الفلاحين فكانوا يعملون بالأجرة، وليس لهم عمومًا «لا بالقاع ودّ ولا بالسما نجمة»، كما يقول فلاحو الفرات وصفًا لأفقر فئة من بينهم.

ربما يدل نمط استئجار الأرض الأكثر شيوعًا في سورية في النصف الأول من هذا القرن وفي أوقات سابقة، ذلك النمط الذي يشبه في ملامحه الأساسية الترتيبات العرفية التي كانت نافذة في أجزاء معينة من أوروبا في أيام آدم سميث (Adam Smith)، على الأصل المشترك لبعض المؤسسات الزراعية في الشرق الأدنى وفي أوروبا. يشير سميث في كتابه ثروة الأمم (*The Weath of Nations*) (1776) إلى نوع من المزارعين الذين «خلفوا بالتدريج» الفلاحين العبيد في العصور القديمة الذين كانوا يسمون باللاتينية بـ Coloni Partiarii. وفي القرن الثامن عشر، لم يعد من الممكن العثور عليهم في إنكلترا، لكنهم استمروا في بعض مناطق اسكتلندا، حيث كانوا يعرفون بـSteel-bow Tenants (مُقْطَعي القوس الحديدي)[1]، وكانوا يشكّلون جزءًا كبيرًا من طبقة الفلاحين في فرنسا، حيث كانوا يلقبون بـMétayers[*]. وكان المالك يزودهم بالبهائم والبذار ويأخذ نصف المحصول، بعد أن يضع جانبًا ما يلزم لإطعام البهائم[2] لكن مارك بلوخ (Marc Bloch)، يشير إلى أنّ الـ Métayage كانت مقابل نصف المحصول أو ثلثه أو ربعه، بحسب مساهمة كل طرف[3].

كان النظام المشابه لهذا الشكل من استئجار الأرض في سورية يدعى «المُزارَعة»، والمستأجر أو المحاصص يدعى «المُزارِع». وربما تعود جذور ذلك إلى الماضي البعيد: فالمادة 46 من شريعة حمورابي البابلي التي تعود إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، تشير إلى المالكين الذين يتركون حقولهم للمستأجرين لقاء نصف المحصول أو ثلثه[4]. وكانت شروط المزارعة تختلف من منطقة إلى أخرى وأحيانًا من قرية إلى أخرى في الجزء ذاته من البلد.

---

(1) تشير كلمة «قوس» إلى عدّة الزراعة ولوازمها وتشير كلمة «حديدي» إلى طبيعة العقد.

(*) Métayer هو الشخص الذي يزرع الأرض مقابل حصة من المحصول (عادة النصف) ويأخذ المستلزمات والأدوات والبذار من صاحب الأرض.

(2) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations= Wealth of Nations*, 3 vols. (Dublin: Whitestone, 1776), vol. 3, pp. 366-368.

(3) Marc Bloch, *French Rural History; An Essay on its Basic Characteristics*, Translated from the French by Janet Sondheimer (Berkeley: University of California Press, 1966), pp. 147-148.

(4) James B. Pritchard, ed., *The Ancient Near East: Vol. I: An Anthology of Texts and Pictures* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1973), p. 144.

وكانت تدخل عوامل مختلفة في تحديد حصة المستأجر من المحصول، مثل المستلزمات النسبية التي ساهم فيها، والاستخدام المحلي، وطريقة الحراثة، والعناية أو المهارة التي يتطلبها المحصول.

كان المحصول في النصف الأول من هذا القرن في شمال محافظة حلب (الذي يشمل محافظة إدلب الحالية) يُوزَّع بالتساوي بين المالك والمستأجر، ولا سيما في المناطق المزروعة بالحبوب التي تسود فيها تقاليد فلاحية قديمة، وتحديدًا النَّجْد الغربي. كان المالك يقدّم الأرض والبذار، ويقدم المستأجر عمله وحيوانات الجر. أمّا في المناطق الأفقر من المحافظة ذاتها، كما في السهل، فلم يكن المستأجر يقدم سوى قوته العضلية ويأخذ ربع عائدات عمله، وعلى هذا الأساس كان يسمى «المُرابع». وكان في السنوات سيئة المحصول يهوي إلى الفاقة والعوز[5].

في حوران، جنوب سورية، كانت حصة المستأجر زارع القمح عشية الإصلاح الزراعي ربع المحصول[6]، لكنها كانت الثلث في القرن التاسع عشر[7]. وفي جبل الدروز، كانت حصة المحاصص الربع منذ البداية[8]، لكنه كان يحصل إضافة إلى ذلك على تموين سنوي من الغذاء يصل إلى 20 مُدًّا أو 400 كلغ من القمح[9]. ونتيجة إحساس الدروز القوي بالالتزام نحو أبناء طائفتهم، لم يمت الفلاح الدرزي قط من الجوع: ففي سنوات الشح في المنطقة، كانت المضافة تبقى مفتوحة له. وعلى العكس، كان الفلاح الحوراني يترك ليعاني وحده عندما يمر بأوقات عصيبة[10].

---

(5) Abdul-Rahman Hamidé, *La Région d'Alep. Etude de géographie* (Damas: Impr. de l'Université, 1959), pp. 215-216.

(6) أحاديث مع فلاحين حورانيين من منطقة بصرى ومع شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين عامًا محمود الحمد (أيار/ مايو 1980).

(7) John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (London: J. Murray, 1822), p. 297.

(8) Ibid.

(9) أحاديث مع جبر الأطرش ومع فلاحين دروز من شهبا، حزيران/ يونيو 1985. المُد الشائع في جنوب سورية هو المُد الدمشقي الذي كان يساوي 20 كلغ. وفي الشمال كان المُد الروماني هو المستخدم وهو يساوي 18 كلغ.

(10) حنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926)، ص 210 و212.

أما وضع المستأجر في الغوطة فكان أفضل عمومًا، وكان يحصل أحيانًا على ما يعادل ثلثي المحصول لأن الري والعناية بأشجار الفاكهة يتطلبان جهدًا أكبر ومهارة أعلى[11]. لكن المستأجر في مزارع بعض الملّاك الأكبر لم يكن يتلقى سوى ثلث المحصول[12].

اختلفت الممارسات في منطقة حمص من قرية إلى أخرى. على سبيل المثال، كان المستأجرون في إحدى القرى التي يقع ثلثا أراضيها في المنطقة المروية والثلث الآخر في المنطقة البعلية يتحملون كل المصاريف، ويعطون المالك ربع المحصول. وفي قرية أخرى تقع بالكامل في المنطقة المروية، كان المالك والمستأجرون يتقاسمون المصاريف والمحصول مناصفةً[13]. وكان هذا النوع الأخير يعرف بالشراكة الحموية لأنها، كما هو واضح، نشأت، أو كانت جارية، في المناطق المروية من حماه[14].

في منطقة الرقة (وهي حاليًا محافظة)، وتحديدًا في الأراضي المتاخمة للفرات التي شهدت توسعًا في زراعة القطن في أواخر الأربعينيات، كان مالك الأرض يأخذ بين 20 و25 في المئة من المحصول، على الرغم من أن حصته كانت تظهر في العقد المكتوب 17 في المئة فقط. وكان الفلاح يحصل على 30 في المئة، والمستثمر أو الرأسمالي الذي لم يكن أحيانًا يقدم سوى مضخة الري، يستولي على بقية المحصول، على الرغم من أن تكلفة الري لم تكن تتجاوز، عمومًا، 10 في المئة من قيمة المحصول[15].

من الصعب تحديد الدرجة الحقيقية لفقر أو غنى المحاصصين أو ملّاك

---

(11) Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de troisième cycle, Université Lyon II, 1980), p. 52.

(12) حديث مع حسن سامي اليوسف، دمشق، 3 حزيران/ يونيو 1980. الأستاذ اليوسف من عائلة دمشقية معروفة من ملّاك الأرض.

(13) Anoir Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» (thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, 1951), pp. 98-99.

(14) بدر الدين السباعي، **أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (1850 - 1958)** (دمشق: [د.ن.]، 1967)، ص 231.

(15) صوفيا فرا ولوك ويللي دوهوفل، **الرقة وأبعادها الاجتماعية**، ترجمه عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ص 140.

الأرض الفلاحين الصغار في النصف الأول من هذا القرن. كان دخلهم يتنوّع كثيـرًا، لا من مكان إلى آخر فحسـب، بـل وفْقَ حظوظ السـنة الزراعية أيضًا. كان نتـاج المزرعـة ـ ولا يـزال إلى حدّ بعيد ـ رهن ظـروف الهطول المطري التي لا يمكن التنبؤ بها وحالات الارتفاع والهبوط الحادة المتكررة.

توصّلت عملية حسـابية تقريبية أجراها مسّـاح أراضٍ في عام 1906 إلى أن أفقـر فـلاح (مسـيحي) فـي منطقة قلعة الحصن كان يكسـب ما يعـادل 7 إلى 11 جنيهًا اسـترلينيًا في السـنة[16]. واسـتنادًا إلى تقدير آخر أُجري قبل وقت قصير من الحرب العالمية الأولى، كانت القيمة النقدية لمتوسـط الدخل السـنوي للعائلات الفلاحيـة العلويـة في منطقـة جبلة قليلة، في معظم الحـالات، تصل إلى 5 ليرات ذهبية تركية، ولا تتخطّى 10 ليرات في أفضلها، وهذا يعني أنها تراوحت بين 4,5 و9 جنيهـات اسـترلينية[17]. لكـن الفلاحيـن العلوييـن كانوا فئة خاصـة، وما كانوا يُحسدون قط على حظهم. وفي ظلّ الحكم العثماني، قبل ثورة تركيا الفتاة في عام 1908، كانـوا يتعرضـون لسـوء المعاملة والتشـنيع، وكان نسـاؤهم وأطفالهم في بعـض الأحيان (في قرون أسـبق) يؤسـرون، ويباعـون[18]. وبعد الحـرب العالمية الأولـى صـارت الأحوال الاقتصادية، حتى بالنسـبة إلى الفلاحيـن العلويين الأكثر استقلاليةً والأقل اضطهادًا، بائسة إلى حد أنهم أخذوا يبيعون بناتهم أو يؤجّرونهن لأهل المدن الأغنياء. كان بعضهن يباع في الطفولة مدى الحياة بصفة خادمة، لكن كانت أغلبيتهن «تؤجّر» فحسب مقابل سعر متفق عليه ولفترة محددة من الزمن[19].

---

(16) Gertrude Lowthian Bell, *Syria. The Desert and the Sown* (New York: E. P. Dutton and Company, 1907), p. 206.

(17) رفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت (بيروت: دار لحد خاطر، [1918])، استشـهاد في: عبد الله حنـا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سـوريا ولبنان: القسـم الأول (1820 - 1920) (بيروت: دار الفارابي، 1975)، ص 141، رسميًا كانت الليرة الذهبية العثمانية تساوي 100 قرش ذهبي؛ والنابليون يساوي 87,5 قرشًا ذهبيًا؛ والليرة الاسـترلينية 110 قـروش ذهبيـة: Ernest Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria* (London: H. M. Stationery Off., 1911), p. 21.

(18) فـي ما يخص النقطة الأخيرة، انظر: عبد الرزاق البيطار، حلية البشـر في تاريخ القرن الثالث عشر (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1963)، الجزء الثالث، ص 1600 - 1601.

(19) عبد اللطيـف يونـس، ثورة الشـيخ صالـح العلـي، ط 2 (دمشـق: منشـورات وزارة الثقافة، [د. ت])، ص 178.

كانت تباينات الدخل بين الطبقات الزراعية المختلفة واسعة. وفي العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى، في سنوات الموسم الجيد، كان الدخل السنوي لزعيم متوسط في قرية صلخد الدرزية من أرضه نحو 1000 نابليون (Napoleon) أو 875 ليرة ذهبية تركية أو نحو 795.5 جنيهًا استرلينيًا، أما دخل الفرد الأغنى في العائلة الدرزية مالكة الأراضي ـ الطرشان ـ فكان نحو 5000 نابليون أو 4350 ليرة ذهبية تركية. وكانت عائلة العظم التي تربعت على عرش أرستقراطية حماه، تحصل على دخل سنوي من قراها يقدّر بـ6000 جنيه استرليني أو 6600 ليرة ذهبية تركية[20]. أمّا أغنى مالك أرض في دمشق، عبد الرحمن اليوسف، الذي حاز الضفة الشرقية لبحيرة طبرية كلها والمعروفة بالبطيحة وثلاث قرى في الغوطة وخمسًا في المرج وأربعًا وعشرين في الجولان، فكان يحصل على دخل سنوي يراوح بين 7000 و10000 ليرة ذهبية تركية، بحسب حظوظ السنة الزراعية[21].

كان الوكيل العام على أراضي عبد الرحمن اليوسف، الذي يتحمل المسؤولية العامة عنها، يحصل على 10 ليرات ذهبية شهريًا، إضافة إلى مؤن غذائية من القرى. وكان الكاتب[22]، وهو عادة يهودي أو مسيحي يُخْتَار لقدرته على حفظ الأسرار ومهاراته الحسابية، يكسب 5 ليرات ذهبية شهريًا مع الطعام. أمّا الوكيل، وهو المسؤول عن قرى بعينها، فكان يحصل على نصف دخله عينيًا من محصول «الشكارة»، وهي قطعة أرض خاصة تفرد له. أمّا النصف الآخر فكان يبلغ 3 ليرات ذهبية في الشهر. وكان شيخ القرية[23]، الذي يشرف على توزيع الماء وتنظيف القنوات، يحصل على تعويض سنوي مقداره 1.5 ليرة ذهبية، إضافة إلى حصته العينية من المحصول وكانت، كما هي الحال مع السقائين (السقّاية) والمزارعين الآخرين، ربع أو ثلث أو 40 في المئة، بحسب موقع القرية. وكان تعويض حرّاس المحصول (الوقّافة) ـ

(20) Bell, *Syria. The Desert and the Sown*, pp. 94, and 223-224.

(21) أحاديث مع وجيه اليوسف إيبش وحسن سامي عبد الرحمن اليوسف والأستاذ يوسف إيبش وابنة عبد الرحمن اليوسف وابنه وحفيده، بيروت، شباط/ فبراير 1980، ودمشق، حزيران/ يونيو 1980.

(22) أو كاتب الحسابات.

(23) حرفيًا «رئيس منظفي القناة».

الذيـن لم يكونـوا، بالمصادفة، يُختـارون قط من الفلاحين بـل من الأكراد أو الشركس أو البدو المسلحين من قبيلة رولة ـ يختلف من موسم إلى آخر[24].

بعد ربع قرن أو نحوه، حدّد تقدير أولي في عام 1936 متوسـط الدخل السـنوي لعائلـة فلاح محاصص بعشـرين ليرة ذهبية تركيـة، وذاك الذي لعائلة فلاح من الملّاك الصغار بثلاثين ليرة ذهبية تركية. وكان هذا يعني، في الواقع، متوسـط دخل فردي يبلـغ 3.33 ليرات ذهبية للمسـتأجرين المحاصصين و5 ليـرات ذهبية للفلاحين مالكي الأرض الصغـار، لأن عائلات الفلاحين كانت تتألف في المتوسـط من سـتة أفراد[25]. كان سعر الليرة الذهبية التركية في عام 1936، حين كانت لا تزال في التداول، 5.5 ليرات سورية[26] وكانت تصرف بجنيه اسـترليني وسـتة شـلنات وسـتة دايمـات أو 6.59 دولارات[27]. بعبارة أخرى، إذا كان التقدير يعكس الحقائق عن كثب، فإن متوسط الدخل الفردي السنوي للمستأجرين في عام 1936 كان نحو 18.32 ليرة سورية أو 21.94 دولارًا، وللفلاحيـن المالكين الصغار 27.50 ليرة سـورية أو 32.95 دولارًا. عكسـت هذه الدخول المنخفضة جزئيًا تأثير الكساد العظيم الذي استمر حتى عام 1939 بحدة متفاوتة.

حـدّد تقديـر أكثر تفصيـلًا في قرية الشـرقلية العلوية التـي تقع في هضبة الوعر في محافظة حمص، متوسـط الدخـل الصافي لعائلة تعمل بالمحاصصة في عام 1949 لقاء العمل الزراعي بين منتصف أيلول/ سبتمبر ومنتصف أيار/ مايو بشُـمبُل واحد أو 216 كلغ من القمح و5 شـمبل أو 840 كغ من الشعير و2.25 شمبل أو 420 كلغ من الذرة أو ما مجموعه 1476 كلغ من الحبوب لعائلة كانت قلّما تضم أقل من سـتة أفراد[28]. نادرًا ما كان هذا الدخل يكفي

---

(24) أحاديث مع الأشخاص المذكورين في الهامش 21.

(25) السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية، ص 243.

(26) Great Britain, Admiralty, Naval International Division, *Syria*, p. 285.

(27) استنادًا إلى أرقام في: Edmund Y. Asfour, *Syria: Development and Monetary Policy*, Harvard Middle Eastern Monographs; 1 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959), pp. 45, and 47.

(28) Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» pp. 51-52.

الشُمبُل مكيال متغير لمحاصيل مختلفة.

لمستوى ملائم من استهلاك الغذاء وضروريات الحياة الأخرى التي قُدّرت، في قرية في منطقة دمشق خارج الغوطة في النصف الثاني من الأربعينيات لكل فلاح فرد، بـ25 كلغ من القمح كل شهر (أو كمية أقل من الشعير والذرة في حالة الفقراء جدًا) وكيلوغرام واحد من اللحم (وهذا ترف نادر للفلاحين العلويين)، و40 كلغ من زيت الزيتون و20 كلغ من السمن و4 صفائح من الكيروسين، فضلًا عن الكوفية التي لا غنى عنها والعباءة وزوج من القمصان الكتانية بين حين وآخر[29].

كان عدم كفاية حصة المستأجر في الشرقلية يجبره على طلب العمل في الحصاد في شهر أيار/ مايو في السهول الواقعة إلى الشرق من قريته. وكان هذا يمكنه من إضافة نحو سبعين ليرة سورية إلى دخله لأن أجور العمل، كما هو واضح، ترتفع بحدة في موسم الحصاد[30]. بما أن سعر بيع القمح بالجملة كان بالمتوسط 27 قرشًا سوريًا للكلغ في عام 1949 والشعير 16 قرشًا[31]، ويمكن الافتراض منطقيًا أن حصته من الذرة كانت تساوي 100 ليرة سورية، فلا بد أن القيمة النقدية لدخله الإجمالي في عام 1949 كانت نحو 363 ليرة سورية، أو اسميًا أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط الدخل السنوي المقدّر لمحاصص في عام 1936. لكن تكاليف المعيشة ازدادت، في الفترة الفاصلة، أكثر من خمسة أضعاف، وقفزت قيمة صرف الليرة الذهبية التركية من 5.50 ليرات سورية إلى 33.26[32]. لا بد من أن يبقى في الذهن أن أجزاء كبيرة من الزراعة كانت ـ ولا تزال ـ غير تجارية، وأن ارتفاع أسعار الغذاء أثّر في العمال

---

(29) جزئيًا استنادًا إلى: Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London & New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]), p. 89.

(30) Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économic rurale,» pp. 53-54.

(31) الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، **المجموعة الإحصائية السورية السنوية لعام 1950**، ص 98.

(32) كان الرقم القياسي الرسمي لأسعار التجزئة لـ 22 سلعة أساسية في دمشق 561‚6 في عام 1949 (1938 = 100) لكنه كان قد وصل إلى ذروته المسجلة والبالغة 830‚5 في عام 1945؛ المجموعة الإحصائية، 1951 - 1952، ص 149. كانت قيمة الليرة الذهبية أعلى في عام 1945، حيث كان سعر صرفها 45 ليرة سورية؛ المصدر نفسه، ص 121.

الزراعيين المأجورين أكثر من تأثيره في المحاصصين الذين كانوا يستهلكون السلع التي ينتجونها بأنفسهم، وأفاد في الواقع المزارعين ذوي الفوائض التي يمكن تسويقها. لكن نقص الكيروسين وارتفاع سعره في الأربعينيات أثّرا في كثير من الفلاحين الذين كانوا يستخدمونه في مصابيح الإضاءة.

كشف تحقيق أجري في عام 1959، في أثناء المرحلة الأولى من تطبيق إجراءات الإصلاح الزراعي، أن الدخول السنوية لـ8417 عائلة مؤلفة من خمسة إلى ستة أفراد وتعيش في 84 قرية موزعة في مناطق زراعية مختلفة تراوحت بين 40 و115 ليرة سورية للفرد[33]. لكن عام 1959 والعام الذي سبقه كانا عامي جفاف شديد، هبط فيهما الدخل الزراعي إلى 62 و75 في المئة على التوالي عن مستوى عام 1957، وهو عام جيد المحصول[34].

يعكس الجهد الإحصائي الذاهب في اتجاه معين أو غياب هذا الجهد في بعض الأحيان التحيز الاجتماعي أو المصالح السياسية لنظام معين. وفي هذا السياق، ربما يكون ذا معنى أنه في حين حاول الجناح الراديكالي من حزب البعث في النصف الثاني من الستينيات أن يحدّد توزيع الدخل الزراعي بحسب حصص عوامل الإنتاج، وهي مهمة عسيرة جدًا، ولا سيما في ضوء صعوبة فصل تلك الحصص في حالة الكتلة العظمى من الفلاحين الذين يفلحون أرضهم الخاصة ـ لم يحاول الجناح الحالي من الحزب متابعة هذه المحاولة. كما لم تتخذ أي خطوات فعلية من أجل جمع منهجي لأرقام موثوقة في شأن التوزيع ذي المعنى للدخل الزراعي بين الفلاحين مالكي الأرض الصغار والمزارعين المتوسطين والمزارعين الأغنياء والمستثمرين والعمال الزراعيين المحرومين من الأرض. حيث أهمل كل من الحكومة والحزب واتحاد الفلاحين جميعًا هذا الجانب المهم من اقتصاديات الزراعة.

غير أنّه يمكن استنادًا إلى الأرقام الرسمية المتوافرة تكوين فكرة تقريبية

---

(33) رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة (دمشق: [مكتبة ودار توزيع ميسلون، 1980)، ص 265.

(34) استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971، ص 484.

عـن الوضع الاقتصادي النسـبي لأهـل الزراعة. ولا تتعلق البيانات الأساسـية المتوافرة التي يمكن أن نسـتخلص منها بعض الاسـتنتاجات عن هذه المسألة بالدخـل الوطنـي، بل بالناتج المحلي الصافي بحسـب تكلفـة عوامل الإنتاج، وهـو أقـرب شـيء إلى الدخـل الوطنـي، لكنه يختلـف عنه لأنه يسـقط فرضًا الدخل الصافي بحسـب عوامل الإنتاج المحّول من الخارج[35]. يبين الجدول (3 - 1) آخر التقديرات ذات الصلة لسنوات مختارة بين عامي 1963 و1992، وهي تعكس جزئيًا تنقيحات في سلاسل سابقة مشوبة بالعيوب وربما ما زالت غير خالية من الخطأ، ويمكن تفسير هذه التقديرات على أنّها تشـير إلى عدد من الاتجاهات.

أولًا، عندما نبقي التغيرات من سنة إلى سنة في الحسبان، يتّضح أنّ دخل أهـل الزراعـة تعرّض لتذبذبـات حادة. وهذا ينبع أساسًـا مـن تقلبات الطقس وتكرار سـوء المحصـول. وليس ثمّة خطر آخر علـى الفلاحين تمكن مقارنته بهـذا الخطر مـن حيث الأهمّية. وبما أن الحكومة تحمـي هؤلاء من التقلبات العالمية في أسـعار السـلع الرئيسـة، فـإن الجفاف الآن هو المصدر الأسـاس لانعدام أمنهم الاقتصادي وللقلق والحرمان اللذين يُفسدان حياتهم بين الحين والآخـر. والفلاحـون أصحاب الملكيـات الصغيرة هم الأكثر حساسـية حيال آثـار الجفـاف هـذه، لأنه، فـي حالاته الشـديدة، قـد يجرّدهـم مـن مقتنياتهم ومعاشاتهم.

ثانيًـا، يبدو أن الدخل المحلي، أي الدخل الوطني ناقصًا الدخل الصافي بحسـب تكلفـة عوامـل الإنتـاج المحوّل مـن الخـارج، كان في عـام 1992، وبالمعنـى الفعلـي، أعلـى بأربعـة أضعـاف منه في عـام 1963، لكـن الدخل الزراعـي كان أعلى بأقـل من ثلاثة أضعاف. وكذلك هبطت حصة الزراعة في الدخـل المحلـي من 38 في المئة في عام 1963 إلى 22.6 في المئة في عام 1994.

---

(35) أي الدخـول بحسـب عوامل الإنتـاج، مثل تحويـلات العمـال المهاجريـن أو المقبوضات الاسـتثمارية المسـتحقة لأشـخاص يعيشـون في سـورية، مطروحًا منها الدخل المكتسـب فـي الاقتصاد المحلي المستحق لأشخاص يعيشون في الخارج، إن وجد.

الجدول (3-1)

الناتج المحلي الصافي لسورية بحسب تكلفة عوامل الإنتاج وحصة القطاع الزراعي بملايين الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1985 في سنوات مختلفة بين عامي 1963 و1995

السنة	الناتج المحلي الصافي لسورية بحسب تكلفة عوامل الإنتاج	حصة القطاع الزراعي	حصة القطاع الزراعي (في المئة)
1963	20180	7676	38.0
1970	24334	6201	25.5
1975	49334	11352	23.0
1980	72165	17478	24.2
1985	81413	16985	20.9
1986	77484	18042	23.3
1987	75680	15602	20.6
1988	85251	20631	24.2
1989	76700	14306	18.6
1990	83355	17336	20.8
1991	87963	18457	21.0
1992	96057	21964	22.9
1993	102175	22812	22.3
1994	109940	24887	22.6
1995(أ)	112555	25360	22.5

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص490 - 491؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص523.

(أ) موقتة.

لا يستتبع ذلك بالضرورة أن الدخل الزراعي الفردي كان، بالنسبة إلى الدخول الأخرى، ينزلق هابطًا. وهذا لأنه كانت هناك انخفاضات كبيرة نسبيًا في عدد السكان الفلاحين في سنوات كثيرة بين عامي 1976 و1989 (انظر الجدول 1 - 3).

لا توجد، لسـوء الحظ، أرقام دقيقة عن كيفية توزيع الدخل الزراعي بين الطبقات الزراعية المختلفة. وسعى البعثيون في الستينيات إلى تخفيف التفاوت في توزيع الدخل من خلال وَقْف بعض التفاوتات المعهودة التي ميّزت الريف وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. لكن تباينات الدخل استـمرت من دون شـك، وازدادت بعـد عـام 1970 في إثر التراجع عـن الراديكالية والمزيد من انفتـاح الاقتصاد والتخفيف النسـبي من ضوابط الدولة فـي النصف الثاني من الثمانينيـات. وبالطبـع، صـارت عائـلات مختلفـة عـن تلـك التـي كانـت في الخمسينيات تقف الآن على قمة السلّم الاجتماعي في الريف، في حين احتلت الدرجات الوسـطى عائلات أخرى كثيرة كانت سـابقًا تكدح من أجل معيشتها عند أسفل السلّم.

في دراسـة عن أنماط توزيع الدخل في سـورية تشـمل فترة 1963 - 1975، حـاول اقتصادي مرتبط بالمعهد العربـي للتخطيط في الكويت أن يعزل من الدخل الزراعـي الإجمالـي الحصة أو «الفائض» الذي يذهب إلـى ملكية الأرض أو رأس المـال، وكذلـك إلى التنظيـم والإدارة، والحصة التي تذهب إلـى المنتجين. وليس واضحًا من نصّه كيف جرى تقدير حجم تلك الحصص، والتقدير يستند إلى سلسلة دخـل رسـمية أقدم جـرى تنقيحها منذ ذلك الحين. ولـم يَجْـرِ بصراحة أيضًا إظهار الفرضيات الضمنية في هذه السلسـلة، وليس فيها تمييز بين مالكي الأرض الصغار العامليـن لحسـابهم وأصحاب العمـل الزراعييـن، أو بين المنتجيـن العاملين بأجر والمنتجيـن غيـر المأجوريـن العاملين في مـزارع العائلة. وعلى أي حال، أشـارت تقديراته إلى أن حصة المنتجين من الدخل الزراعي الإجمالي الذي تنوّع من سـنة إلـى أخـرى، كانت 7.9 في المئة في عام 1963 و12.8 في المئة في عام 1970، و5.1 فـي المئـة فقط في عام 1975، وأن حالة المنتجيـن إجمالًا تبدو أفضل بين عامـي 1966 و1971 منهـا في السـنوات الأخرى للفترة المدروسـة[36]. قد يتعلق هـذا بوجـود الجنـاح الراديكالـي من حـزب البعث في السـلطة بيـن عامي 1966 و1970، وبدء نظام حافظ الأسد سياسة التحرير الاقتصادي في عام 1972.

---

(36) انظـر: عبد المؤمـن محمد العلبي، أنمـاط توزيع الدخل والأجـور في القطر العربي السـوري، 1960 - 1975 (الكويت: [د.ن.]، 1979)، الجزء الأول، ص ك، والجزء الثاني، الملحق 3، الجدول 8.

تشير الأرقام في الجدول (3 - 2) المعني بمتوسط الحد الأدنى اليومي لأجور العمال الزراعيين الدائمين والموسميين في جميع المحافظات إلى هبوط في دخولهم الحقيقية بين عامي 1972 و1980. لكن يبدو أن دخلهم بين عامي 1980 و1990 أخذ منعطفًا صاعدًا، في ما عدا سنوات الجفاف، وأن دخلهم ارتفع بمعدل أعلى من معدل التضخم. وتنوّع تعويض العمل الحقلي، بالتأكيد، من محافظة إلى أخرى. على سبيل المثال، كان الحد الأدنى اليومي لعامل الحصاد الموسمي في عام 1990 عشرين ليرة سورية فقط في محافظات حمص ودير الزور، و45 ليرة في محافظات دمشق وحلب، و70 ليرة في محافظة اللاذقية، ووصل إلى 80 ليرة في السويداء[37].

كانت هناك أيضًا تباينات في الدخل بين الجنسين. واستنادًا إلى تحرّيات أجراها الكاتب في الريف في صيف عام 1985، يبدو أن الأجور اليومية الفعلية للعمال الموسميين في المزارع المرسملة في محافظة حلب في تلك السنة ـ حين كان متوسط الحد الأدنى اليومي 25 ليرة سورية ـ راوحت بين 20 ليرة لقاء ما بين 6.5 و7 ساعات عمل في حالة النساء، وبين 60 و65 ليرة لقاء ما بين 8 و9 ساعات عمل في حالة الرجال؛ أمّا في حالة العمال المستخدمين على مدار العام الذين كان متوسط حدهم الأدنى 24 ليرة، فكان الأجر اليومي الفعلي 15 ليرة للنساء و50 ليرة للرجال. لكن في بعض قرى منطقة حلب، لم يكن العمال الذكور يحصلون إلّا على 25 ليرة يوميًا، وكانت نسبة كبيرة من النساء لا تزال تحصل على أجورها بالطريقة التقليدية القديمة: سَطْلٌ من غلّة عملهن كلّ يوم[38]. وكان مبرر انخفاض أجور النساء هو أن العمل المخصص لهن أخفّ.

بدت الزيادة الملحوظة في معدل أجور العمال الزراعيين بين عامي 1980 و1990 متعلّقةً إلى حد ما بالزيادة في تكلفة المعيشة، لكنها كانت إلى حد بعيد نتيجة الندرة المتزايدة في العمل الحقلي في ذلك العقد، وهذا ما يمكن تفسيره

(37) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، النشرة الإحصائية السنوية، 1990، ص 76.

(38) أحاديث مع مزارعين وعمال زراعيين عدّة في منطقة حلب، حزيران/ يونيو 1985.

بوضوح بالهجرة من الريف، ولا سيما هجرة الذكور البالغين. وربما يكون دافع الحركة الصاعدة في معدلات الأجور الزراعية هذا قد ضعف نتيجة «الهجرة المعاكسة» منذ أوائل التسعينيات من المدن والبلدات إلى القرى[39].

الجدول (3-2)

متوسط الحد الأدنى اليومي من الأجر للعمال الزراعيين البالغين في جميع المحافظات بحسب فئات العاملين ولأعمال زراعية مختارة في سنوات مختارة (بالليرات السورية)

فئة العامل أو شكل العمل	1972	1980	1990	متوسط معدل التضخم السنوي 1980-1970	متوسط التضخم السنوي 1991-1980
عمال دائمون					
وكيل مالك الأرض	5.54	9.02	34.70		
عامل بأجر سنوي	3.68	6.36	33.04		
عامل بأجر شهري	4.30	6.39	35.13		
عمال موسميون					
غرس وبذر	4.23	6.63	36.35		
ري	4.67	6.90	37.45		
حصاد	6.54	9.82	46.00		
قطف القطن	3.98	6.41	37.55		
قطف الفواكه والخضراوات	4.38	6.20	38.04		
متوسط معدل التضخم السنوي 1980-1970				11.4	

يتبع

(39) انظر الفصل الأول، ص 31 ـ 36 من هذا الكتاب.

تابع

متوسط التضخم السنوي (مخفّض الناتج المحلي الإجمالي) 1980-1991					14.4

المصادر: حصل المؤلف على أرقام عام 1990 في عام 1992 من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية. من أجل أرقام السنوات الأخرى، انظر النشرة الإحصائية السنوية. الصادرة عنها لعامي 1972، ص 112 و1980، ص 128. أرقام معدلات التضخم في سورية مأخوذة من: World Bank: *World Development Report 1982* (Washington, D.C.: [The World Bank], 1982), p. 111, and *The World Bank Atlas 1994* (Washington, D.C.: World Bank, 1993), p. 262.

أثّر سعر العمل المرتفع نسبيًا في الثمانينيات وصولًا إلى عام 1991، على الأقل، أكثر ما أثّر في المزارعين الصغار والمتوسطين الذين ما زالت زراعة محاصيلهم غير ممكننة، مثل منتجي العدس في سورية. يدخل العمل اليدوي في كل خطوة تقريبًا من خطوات زراعة العدس الغني بالحديد والبروتين «لحمة الفقير»: في رش البذار، وتخديد التربة، وقلع العدس الناضج، وتكويم المحصول حتى يجف، وغربلة العدس. الدرس وحده يتم باستخدام الجرار الآلي، أو الجرار القديم الذي يجرّه بغل، وهو عبارة عن لوح خشبي ذي عجلات حادة الحواف[40]. شكلت أجور قلع المحصول يدويًا 38.7 في المئة في عام 1983، و42.8 في المئة في عام 1991 من مجموع تكلفة إنتاج العدس الأحمر البعل[41]، وهذا ناتج من التزامن إلى هذه الدرجة أو تلك، بين نضج العدس وضرورة جنيه في الوقت ذاته تقريبًا، وهو ما يرفع فجأة معدلات الأجور إلى ذروتها. أمّا العدس الأبيض المروي، فشكّلت أجوره، على الرغم من ارتفاعها، نسبة مئوية منخفضةً على نحو واضح من مجموع تكلفة إنتاجه.

(40) Lynn Simarski, «Mechanising the Lentil Harvest,» *Middle East Agribusiness*, vol. 6, no. 1 (January 1986), p. 24.

وسيمارسكي كاتب علمي لدى المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة ومقرّه في حلب.

(41) استنادًا إلى أرقام حصلنا عليها من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في كانون الأول/ديسمبر 1992.

لكن كيف كان المزارعون الصغار ـ أي بصورة تقريبية أولئك الذين يملكون أو يحوزون بالاستئجار ما لا يزيد على 10 هكتارات أو 20 في مناطق الهطول المطري المنخفض ـ يتدبرون أمورهم كطبقة؟

كما هو واضح من الجدول (2 - 3)، فإن عدد السوريين «العاملين لحسابهم» في الزراعة وتربية الحيوانات، وهي فئة تشمل العدد الأكبر من المالكين الفلاحين الصغار، انخفض من 364656 في عام 1972 إلى 283264 في عام 1991، أي بنسبة 22.3 في المئة، على افتراض دقة الأرقام الرسمية. وبما أن السنتين كانتا جيدتين للزراعة، فكيف يمكن تفسير الانخفاض؟ من المؤكد تقريبًا أن بعض «العاملين لحسابهم» أصبحوا «أصحاب عمل»، وهؤلاء ازداد عددهم من 25850 في عام 1972 إلى 131282 في عام 1991، أي بأكثر من أربعة أضعاف. لكن كثيرين منهم كانوا بلا شك غير قادرين على التمسك بملكياتهم أو تخلّوا عنها، في بعض الحالات، تحت إغراء الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي. هذا ما يوحي به الانخفاض البالغ 5.3 في المئة في عدد أصحاب الأراضي بين عامي 1970/1971 و1981 الذي كشفته التعدادات الزراعية في تلك السنوات (انظر الجدول 2 - 7). لكن المزارعين الصغار الآخرين عمومًا، ومن بينهم المستفيدون من الإصلاح الزراعي، يأكلون الآن أفضل، ويتمتّعون بأسباب الراحة في الحياة أكثر مما كانوا عليه في الفترة التي سبقت عام 1958، على الرغم من عدم ثبات وضعهم الاقتصادي النابع من صغر مساحة أراضيهم أو أهواء المناخ والتقلبات السنوية في محصولهم.

يكمن تفسير تقدمهم جزئيًا في حقيقة أنهم ـ في كثير من الحالات، إن لم يكن في معظمها ـ لا يعيشون وعائلاتهم من الزراعة وحدها، بل يحصلون على جزء من دخلهم من أعمال خارج المزرعة. وفي حين يساعد الأفراد الذكور الأصغر سنًا، على وجه الخصوص، في حراثة الأرض أو جمع المحاصيل، فإنهم يعملون بالأجرة ميكانيكيين أو دهّاني بيوت أو حرّاس في المنشآت التجارية أو في أشغال أخرى في البلدات المجاورة، أو في الأعمال المعدنية أو سائقي جرارات أو مصلّحين في قراهم أو في القرى المجاورة. كان أحد الفلاحين الذين التقى بهم المؤلف في عام 1985 يملك هكتارين

بعل قرب حلب، لكنه كان، حتى يكمل دخله من الأرض، ينادي على بيع الأقمشة في جزء من السنة في شوارع دير الزور على بعد 320 كيلومترًا، تاركًا أرضه برعاية زوجته وأولاده الستة.

ساعد التفضيل الملحوظ الذي تستمر الحكومة في منحه لمصالح الطبقات الزراعية في إبقاء كثير من الفلاحين الصغار واقفين على أقدامهم. وانعكس هذا التفضيل في أسعار الشراء الرسمية للمحاصيل الرئيسة المهمة جدًا من وجهتي النظر السياسية والاقتصادية نتيجة علاقتها المباشرة بدخول الفلاحين وتوزيع الدخل بين المدن والريف. يمكن معرفة كيفية تحديد هذه الأسعار من الجدول (3 - 3) الذي يفترض أن الحكومة تتحمل المشقات لتضمن للفلاحين مالكي الأرض عائدًا كافيًا مقابل عملهم واستثماراتهم، وفي الوقت ذاته، لتشجيع الإنتاج بما يتوافق مع دورة المحاصيل والأهداف الموضوعة في خطة الدولة للإنتاج.

تقرر الأسعار كل سنة استنادًا إلى تقديرات وزارة الزراعة لمتوسط الإنفاق على كل عملية زراعية والمواد المستخدمة لكل محصول مهم، ولاسيما المحاصيل التي تحتكر الدولة تسويقها، خصوصًا القمح والشعير والعدس والقطن والتبغ والشوندر السكري. كما تؤخذ في الحسبان تكاليف نقل المحصول إلى نقاط التجميع التابعة للدولة. ولا تبدو التقديرات منحرفة عن تكاليف الإنتاج الفعلية، وبما أن أسعار الشراء الرسميّة تشمل الفائدة على رأس المال وتكاليف الإيجار، فإنها تتضمن معونة صافية للمزارعين غير المستأجرين أو الذين لم يتلقوا سلفًا نقدية. وتؤمّن الدولة معظم المواد، من بذار وأسمدة ومواد مكافحة، بشروط ميسّرة، وكان المزارعون، في بعض السنوات بدءًا من عام 1985، يتلقون من الأجهزة الحكومية أكياسًا مجانية لتجميع المحصول.

كما يبين الجدولان (3 - 3) و(3 - 4)، كانت هوامش الربح التي تسمح بها الحكومة تتنوّع من سنة إلى أخرى ومن محصول إلى آخر. وكانت تعلن قبل بداية موسم الزرع. وعندما كانت الحكومة تسعى إلى تشجيع إنتاج محصول معين في سنة أو فترة معينة، كانت ترفع سعر الشراء. ولا تفوتنا ملاحظة أن

هوامش الربح في عام 1990 بالنسبة إلى معظم المحاصيل الرئيسة كانت عالية على نحو استثنائي، أعلى بنسبة 81.2 في المئة للقمح القاسي و79 في المئة للقمح الطري و45.7 في المئة للقطن و45.1 في المئة للشعير، وهو اتجاه بدأ في عام 1988 وعكس رغبة الحكومة في تشجيع الفلاحين على زيادة زراعة «المحاصيل الاستراتيجية» بحسب تعبير الاتحاد العام للفلاحين[42].

بفضل نظام أسعار الشراء الرسمية، لم يعد المزارعون الصغار عرضة للتقلبات الموسمية الداخلية في أسعار الحبوب، تلك التقلبات التي ميّزت الفترة السابقة على الإصلاح الزراعي. سابقًا، كان صغار المزارعين، بعد جمع المحاصيل، يتوقون للبيع ليحصلوا على المال لتسديد الديون التي تحمّلوها في وقت البذار والحصاد، وهو ما كان يعطي أصحاب محلات الجملة - الخانجية في حلب والبوايكية في دمشق وأمثالهم في المدن الأخرى - الفرصة لشراء الحبوب بسعر رخيص وحجزها على أمل تحقيق ربح معقول من ارتفاع قيمتها السوقية في وقت لاحق من السنة عندما يقلّ المخزون.

غير أنّه يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن تسويق البيض واللحم والدواجن ومعظم الفواكه والخضراوات يستمر عن طريق الوسطاء الذين يحققون في بعض الحالات أرباحًا كبيرة، إن لم تكن مفرطة. إضافة إلى ذلك، ونتيجة عدم كفاية منشآت الخزن والتبريد، كان منتجو تلك المنتوجات يتضررون في ظروف معينة نتيجة تراخي عناصر بيروقراطية الدولة أو بطء أدائهم. على سبيل المثال، في عام 1985 كان محصول الفواكه سريعة التساقط (الأجاص والدرّاق والتفاح والخوخ وما شابه) أكثر وفرّة من أن يسوّق محليًا. لكن فشل البيروقراطية في إصدار الرّخص اللازمة لتصدير الفائض في الوقت الملائم أدّى إلى انخفاض حاد في الأسعار، وفي النهاية إلى خسائر كبيرة للمزارعين.

لا توجد أرقام رسمية عن مستوى دخل صغار المزارعين. ولا يمكن أن يعطى عنها سوى إشارة تقريبية استنادًا إلى تحرّيات قام بها المؤلف في عامي 1990 و1992 في قرى مختلفة في مناطق مختلفة من سورية.

---

(42) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، التقرير الاقتصادي، ص 121.

الجدول (3-3)

متوسط تكاليف الإنتاج المقدرة رسميًا ومتوسط المردود والأسعار الرسمية لمحاصيل رئيسة مختارة في 1983 و1991

	قمح مروي عالي المردود		قمح قاسي بعل		قطن مروي		شوندر سكري		شعير	
	1983	1991	1983	1990(أ)	1983	1991	1983	1991	1983	1991
أ ـ متوسط تكاليف الإنتاج (بالهكتار بالليرة السورية)										
1 ـ العمليات الزراعية										
حراثة أو تلقيم	294	1350	221	750	410	1500	410	1350	220	750
تسكيب(ب)	206	465			250	608	250	800		
بذر	162	220	118	160	413	475	605	478	44	220
تسميد	88	260	22	140	88	430	208	704		60
سقاية	252	1260			770	2700	770	2475		
عزق وتعشيب					881	4560	1375	2500		
مكافحة	44	122		90	88	720	88	680		
حصاد أو جني	417	1820	132	516	1250	5650	1014	3060	96	448
دراسة وتذرية						238		1570		
نقل المحصول	195	445	58	122	274	619	1504	6855	66	111
مجموع 1	1658	5942	551	1778	4424	17500	6224	20472	426	1589
2 ـ مستلزمات الإنتاج										
أسمدة عضوية							666	3000		
أسمدة كيماوية	682	2795	106	896	683	3350	789	7636		561
أكياس أو عبوات	165	775	47	240	190	1239			50	185
بذار	180	2304	180	960	100	666	375	1300	110	1188
قيمة مياه الري	504	2070			1370	4200	1360	4200		
مواد مكافحة	40	415		175	170	2645	180	4030		
مجموع 2	1571	8359	333	2271	2513	12100	3370	20166	160	1934
3 ـ إيجار الأرض: 15٪ من الإنتاج	625	2730	198	774	1444	5715	1860	7875	120	672

يتبع

تابع

4 ـ الفائدة (تكلفة الاقتراض): 5٪ في 1983 و4.5٪ في 1990-1991	122	562	32	159	174	1335	353	1830	12	138
5 ـ نفقات نثرية: 5٪	192	624	54	179	419	1480	573	2032	35	154
مجموع التكاليف (بالهكتار بالليرات السورية)	4168	18217	1168	5161	8974	38130	12380	52375	753	4487
ب ـ المردود كغ/ هكتار	3600	4000	1000	1100	2600	3000	40000	42000	1000	1000
ج ـ تكلفة إنتاج 1 كغ بالقروش السورية	115	455	117	469	345	1271	31	125	75	448
د ـ السعر الرسمي لكغ واحد بالقروش السورية	123	800	138	850	400	1800	33	190	82	625
هـ ـ نسبة الربح بالكلغ	6.9	75.8	17.9	81.2	15.9	41.6	6.4	52.0	9.3	39.5

المصدر: الأرقام من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الدائرة الاقتصادية، حزيران/ يونيو 1985 وكانون الأول/ ديسمبر 1992.

(أ) استخدمت أرقام عام 1990 للقمح القاسي لأن أرقام 1991 فيها خطأ.

(ب) تقسيم الأرض على شكل مساكب لأغراض زرعها وسقايتها.

الجدول (3-4)

تكاليف الإنتاج وأسعار الشراء وهوامش الربح لمحاصيل رئيسة مختارة في أعوام 1980 و1985 و1990

المحصول	1980			1985			1990		
	التكاليف	السعر	نسبة الربح	التكاليف	السعر	نسبة الربح	التكاليف	السعر	نسبة الربح
قمح قاسٍ	62	80	29.0	123	138	12.2	469	850	81.2
قمح طري (مروي)	61	70	14.7	117	123	5.1	419	750	79.0
شعير بعل	52	57	9.6	78	100	28.2	379	550	45.1
شوندر سكري	16	22	37.5	29	31	6.9	91	125	37.4
قطن	187	225	20.3	370	400	8.1	1167	1700	45.7

المصادر: في ما يخص أرقام 1980، انظر: الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [1986])، التقرير الاقتصادي، ص 65. أرقام 1985 و1990 من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الدائرة الاقتصادية، كانون الأول/ ديسمبر 1992.

في قرية تبنة في سهل حوران، على بعد نحو 60 كلم جنوب دمشق، تُزْرَع الأرض عمومًا بالقمح، وتعتمد زراعتها بالكامل على المطر. في عام 1992 كان أصغر فلاح في القرية يملك 10 دونمات أو هكتارًا واحدًا، والأغنى يملك 130 دونمًا أو 13 هكتارًا. واستنادًا إلى المزارعين، فإنّ العائد من الزراعة في سنوات الجفاف، أي كل أربع سنوات أو خمس، يكون معدومًا بالمعنى الحرفي للكلمة، أمّا في السنوات الجيدة فكل دونم يغل ستة أمداد أو 120 كلغ. فإذا افترضنا أن الأرض كانت مزروعة بالقمح القاسي فحسب وأن التقديرات الرسمية لتكاليف الإنتاج صحيحة، فهذا يعني في سنة 1990، وهي سنة جيدة، دخلًا صافيًا يراوح بين 4572 ليرة سورية أو 408 دولارات (بسعر الصرف الرسمي البالغ 11.2 ليرة سورية للدولار) لأصغر فلاح و59436 ليرة أو 5307 دولارات للأغنى. لكن ينبغي ألّا يغيب عن البال أن سعر الدولار في السوق السوداء وصل إلى خمسين ليرة في تلك السنة.

في قرية محجّة المجاورة والأكبر حجمًا، كان العائد السنوي للفلاح من قطعة أرض بعلية تبلغ 10 دونمات أو هكتارًا واحدًا «شُلُلُم بُلُلُم»، بحسب تعبير فلاح عجوز عن الأمر بطريقة بيانية، وهذا تعبير تركي عثماني يعني «من قليل إلى لا شيء». كان الدخل الصافي لفلاح من هذا القبيل يقدّر محليًا في عام 1992 بما لا يتجاوز 5000 ل. س. (446 دولارًا) إلّا نادرًا. وكان يجب عليه أن يقوم بعمل خارج مزرعته حتى يكسب ما يقيم أوده. وقد عبّر أحد المحليين عن الأمر بالقول إنه «يعيش من قلّة الموت». وفي القرية ذاتها، قيل إن الفلاح الذي يحوز أرضًا مساحتها 100 دونم أو 10 هكتارات كان يحصل على دخل صافٍ يبلغ نحو 45 ألف ليرة سورية (4018 دولارًا).

في سيانو، وهي قرية في الريف العلوي، على بعد ستة كيلومترات إلى الشرق من مدينة جبلة، كان الدخل الصافي لصغار الفلاحين الذين تبلغ حيازاتهم بين 15 و20 دونمًا مرويًا، أو 1.5 وهكتارين، ومزروعة عمومًا بالقمح والزيتون والتبغ يراوح بين 40 ألف و50 ألف ليرة سورية أو 3571 و4464 دولارًا في عام 1991.

أما في جوار دوما، وهي الآن مدينة كبيرة في غوطة دمشق تقع شمال شرق دمشق بنحو 10.5 كلم، ومعظم سكانها يعملون أساسًا في بساتين بقصد البيع في السوق، فكان أصغر فلاح يحصل في عام 1990 من أرضه البالغة دونمين أو 0.2 هكتار والمروية من بئر أو من إحدى قنوات الغوطة على دخل صاف يتراوح بين 10 آلاف و12 ألف ليرة، أو بين 893 و1071 دولارًا. وفي السنة ذاتها، استنادًا إلى خبير زراعي محلي، كان يمكن أن يصل الدخل المماثل لمزارع يحوز أكبر أرض في منطقة دوما، حيث الحد الأقصى المسموح به في الغوطة 15 هكتارًا، إلى 300 ألف ليرة أو 26786 دولارًا.

لكن المزارعين الكبار يشكلون، مثل الفلاحين الصغار، طيفًا من العائلات الموجودة على مستويات مختلفة من الدخل. وهي تتدرج أساسًا في ثلاث فئات. تضم **الأولى** بقايا البَكَوَات القدماء أو المتحدرين منهم. وهم يعيشون في المدن، لكنهم يزدهرون في بعض القرى لأنهم، بحسب تعبير الفلاحين المحليين، مدعومين من فوق. الفئة **الثانية** من طبقة الفلاحين

الأغنى الريفية ولها شخصية بلوتوقراطية في جزء منها ورسمية في جزء آخر، بمعنى أن مكانتها تستند في جزء منها إلى المال وفي جزء آخر إلى صلاتها بالحكومة أو حزب البعث. وفي أمثلة معينة، يتمتع نفوذها بأهمية تقليدية أيضًا. أمّا الفئة الثالثة فهي رأسمالية على نحو أوضح. وهي تضم المستثمرين، ولا سيما المستثمرين في الآلات الزراعية الذين قد يكونون من أصل ريفي أو حضري.

في قرية إبين التي يبلغ عدد سكانها 4000 نسمة، والتي زارها المؤلف في عام 1985، وتقع إلى الغرب من مدينة حلب في منطقة غنية بالأراضي الزراعية المقسّمة بين القمح والشعير والبطاطا والشوندر السكري، ما زال البَكَوَات القدامى يملكون 180 هكتارًا، وحصلوا في السنة الزراعية 1983 - 1984، استنادًا إلى تقديرات محلية، على دخل صاف من إنتاجهم يفوق 36000 ليرة سورية أو 9172 دولارًا (بسعر الصرف الرسمي البالغ حينها 3.925 ليرات مقابل الدولار)، أي ما يعادل على أساس الدولار 102726 ليرة سورية في عام 1990. وفي الوقت نفسه، لم يكن للبَكَوَات القدامى سوى القليل من النفوذ على السكان. كانت الهيمنة الاجتماعية تعود إلى عشيرة مؤلفة من نحو 26 عائلة أو 200 فرد تفرّعت عن أحد شيوخ قبيلة الموالي المعروفة. كانت العشيرة تملك المضافة، وقد خصصت غلّة 10 هكتارات للمحافظة عليها. وينحدر من هذه العشيرة أيضًا مختار القرية ـ الأمر الذي تواصل على مدى أكثر من جيل ـ إضافة إلى الممثلين المحليين لحزب البعث. وكان جميع أعضاء العشيرة يملكون أرضًا جيدة، لكن الملكية كما الموارد كانت موزعة ضمن العشيرة على نحو متفاوت. كان أغناهم يملك مزارع أكبر، ويملك، وهو الأهم، سبعة جرارت من الجرارات الخمسة عشر في القرية. ولم يكن بمقدور الفلاحين الصغار أن يدّخروا رأس المال اللازم لشراء حتى جرار صغير، وكان سعره في عام 1985 نحو 60 ألف ليرة سورية أو 15287 دولارًا إلا إذا تعاونوا أو اجتمعوا معًا[43]. ولا بد أنّ هذا يقدّم فكرة عن الوزن الاقتصادي النسبي لأفراد العشيرة الأغنى الذين قدّر متوسط

(43) استشهد بهذا السعر في تشربن، 16/ 6/ 1985.

دخلهم الصافي في السنة الزراعية 1983-1984 تقديرًا محليًا بأكثر من 50 ألف ليرة سورية (12739 دولارًا). وعلى العكس، بلغ متوسط الإيراد من المهن الزراعية للفلاحين الصغار في هذه القرية ـ بعد حسم التكاليف كلّها عدا قيمة عملهم الخاص ـ 12 ألف ليرة سورية (3057 دولارًا) فقط. لكن حصة الأسد من الدخل المحلي كانت تذهب إلى مالك الحصّادة ـ الدرّاسة الوحيدة في القرية، وهو تاجر منسوجات حلبي يملك أيضًا 12 هكتارًا مزروعة بالبطاطا والشوندر السكري. كان قد اشترى هذه الحصّادة ـ الدرّاسة التي تحصد وتدرس وتنظف الحبوب وهي تتحرك في الحقل بمبلغ 150 ألف ليرة سورية (38217 دولارًا). وكان يفرض على المزارعين مقابل تشغيلها لديهم ستة أكياس (شوالات) وزن كل منها بين 125 و130 كلغ لكل 100 كيس من القمح أو الشعير يتم حصادها. فإذا افترضنا أن الآلة لم تستخدم إلّا في تلك القرية وأنها لم تحصد سوى نصف غلّة القرية من الحبوب، والتي وصلت في السنة المعنية إلى نحو 10 آلاف كيس من القمح و9 آلاف كيس من الشعير، فإن دخله الإجمالي من الحصّادة ـ الدرّاسة وحدها لا بد من أن يكون قد تجاوز 73 ألف ليرة سورية (18599 دولارًا).

في بعض القرى الأكثر إنتاجية في منطقة عفرين ـ مثل الشيخ حديد التي تقع على بعد 105 كلم شمال غرب حلب، وكفر صفرة المجاورة ـ ترى بعض التقديرات المحلية أنّ الدخل الإجمالي للفلاحين والمستثمرين الأغنى يراوح بين 100 ألف و200 ألف ليرة سورية (بين 25478 و50955 دولارًا). وقيل إن شقيق الممثل المحلي لحزب البعث في إحدى القرى كان يملك 21 ألف شجرة زيتون، أي أكثر من حد الملكية القانوني بـ18 ألف شجرة. وأُضِيْفَ إلى ذلك، أن الدخل من هذه الأشجار كان في سنة جيدة «يكفي لتزويد نحو خمسين عائلة فلاحية بوسائل المعيشة».

تضع الاختلافات الملحوظة من منطقة إلى أخرى في دخل العناصر الأغنى المنخرطة في الزراعة حدودًا للمدى الذي يمكن أن يبلغه أي استنتاج يُستخلَص من الحقائق السابقة. وفي الوقت ذاته، لا نقاش في أن طبقة غنية تفرد جناحيها في معظم الريف السوري وأن أعضاءها يدخلون في علاقات إنتاجية بوصفهم مالكي آلات زراعية أساسًا. ملكية الجرارات والحصّادات ـ

الدرّاسات ومضخات الري في البلد هي في أغلبها ملكيّة خاصة. حتى الآلات المستخدمة في الجمعيات التعاونية والمحسوبة في إحصاءات هذا القطاع هي، في معظمها، ملكية خاصة لأعضاء الجمعيات أكثر منها ملكية مشتركة. في الحقيقة، من بين الـ43595 جرارًا المستخدمة في الفلاحة في عام 1985، كان 97.7 في المئة مملوكًا ملكية خاصة و1.5 في المئة فقط يعود للجمعيات و0.8 في المئة للقطاع العام. ومع عام 1990، ارتفع العدد الإجمالي للجرارات في سورية إلى 61628، لكن حصة الجمعيات التعاونية هبطت إلى 1.3 في المئة[44].

يُعَدُّ الاستثمار في الآلات الزراعية إحدى الفرص المربحة التي تركتها الحكومة قصدًا لرأس المال الخاص في محاولتها اجتذاب الثروات الجديدة المتراكمة بعد عام 1973 وفي الثمانينيات لدى السوريين العاملين في الخليج. كانت هذه الثروات والقيود الرسمية على الاستثمار في ميادين أخرى عاملًا أيضًا في فورة أسعار الأرض الزراعية والزيادة الحادة في حقوق ملكية كثير من المزارعين، ولا سيما أولئك الذين تقع أراضيهم قرب المدن والبلدات. كان دونم مروي جيدًا (ألف متر مربع أو عُشْر الهكتار) في سهل حوران في جوار بصرى يساوي في المتوسط ليرة ذهبية تركية واحدة في عام 1918، و50 ليرة سورية أو 1.5 ليرة ذهبية تركية في أواخر الأربعينيات، لكنه كان يمكن أن يدرّ مبلغًا يصل إلى 50 ألف ليرة سورية أو 100 ليرة ذهبية تركية في عام 1980[45]. وفي المنطقة المحيطة بقطنا جنوب غرب دمشق، كانت قيمة دونم من الأرض الزراعية يدرّ بين 300 و600 ليرة سورية في أواخر الستينيات، بحسب درجة خصوبة تربته ووصول الماء إليه والطريق الصالحة في جميع أنواع الطقس، نحو 70 ألف ليرة سورية في عام 1985. وكان هذا هو السعر أيضًا في السنة ذاتها لدونم

(44) الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [1986])، ص 153 – 154، والمؤتمر العام السابع، ص 238.

(45) أحاديث مع مزارعين في منطقة بصرى، بما في ذلك شيخ عشيرة الحمد البالغ ثمانين عامًا من العمر، أيار/ مايو 1980.

من خيرة أرض الغوطة، كان قبل ربع قرن يباع بألف ليرة سورية فقط[46]. وكان سعر دونم من الأرض ملائم لبناء الفيلات في منطقة مضايا الجبلية (على الطريق بين دمشق والزبداني) يساوي 17 ألف ليرة سورية في عام 1975، لكنه صار يباع بـ400 ألف ليرة في عام 1995.

لكن في حين أنَّ الارتفاع السريع في قيمة الأرض ـ بمعدل أعلى بكثير من معدّل انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية ـ يفيد المزارعين مالكي الأرض، فإنه يرتد أذى على الفلاحين المحرومين من الملكية، لأنه يعرقل احتمال حصولهم على حيازات خاصة بهم.

تكلفة التسليف الزراعي المتناقصة

هناك عوامل أخرى تؤثر في دخل المزارعين ورفاههم. من أهمها ثقل العبء المالي الذي يجب عليهم أن يتحملوه لتلبية حاجاتهم الائتمانية.

في الماضي، قلّما كان الفلاحون يفلتون من أيدي المرابين. وكانوا مضطرين إلى الاعتماد عليهم من أجل المال الجاهز في المواسم السيئة، أو ببساطة لتمويل الفترات الفاصلة بين بذر البذار وجمع المحصول، أو في أيام العثمانيين، عندما كان ملتزمو الضرائب أو الجنود الذين يمثلون الحكام المحليين ينزلون في قراهم ويطالبون بالميري أو رسوم الدولة. كان معدل الفائدة مفرطًا في أغلب الأحيان. حيث كان في ثمانينيات القرن الثامن عشر يراوح «بين 12 و15 في المئة، بل بين 20 و30 في المئة» في كثير من الحالات[47]. وفي عام 1860 كان المرابون ينتزعون من الفلاحين ما يصل إلى 50 في المئة[48]. وفي عام

---

(46) أحاديث مع ثابت المهايني، المدير العام لغرفة تجارة دمشق (1971 - 1983)، 11 كانون الأول/ديسمبر 1985 و29 حزيران/يونيو 1996.

(47) Constantin François Chasseboeuf de Volney, *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785*, Translated from the French, 2nd ed. (London: G. G. J. and J. Robinson, 1788), 2: 254 note.

(48) مخطوط مجهول المؤلف في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ربما يكون كاتبه الكاهن ميخائيل صفير، بعنوان كتاب الأحزان في تاريخ واقعات الشام وجبل لبنان (غير منشور، 1860)، ص 126.

1932 كان المعـدل «العـادي» نحو 30 في المئـة[49]. وظلت مرابـاة «المقرضين الأفراد» سـوط الريف حتى خمسـينيات القرن العشـرين، حيث كان ضحاياها ـ المزارعـون أصحـاب الملكيات الصغيرة والمسـتأجرون الذيـن يمكن إخلاؤهم فـورًا ـ يدفعـون فـي ذلك العقد معدلات قلّمـا تقل عن 20 في المئـة[50] وغالبًا كانت تراوح بين 50 و100 في المئة[51].

كان كثيرون من التجار يتعاملون بالرّبا مع الفلاحين، ويخفون ذلك تحت صور خادعة. وبما أن القرآن (سورة البقرة، الآية 275)[*] يحرّم الربا صراحةً، غالبًـا ما كانـوا يخفون الفائدة تحت قناع عقد مسـتقبلي يجبـر الفلاحين على تسليم جزء من غلتهـم أو كلّها بأسعار محددة، هي دائمًا أقل من سعر السوق، فـي زمن جنـي المحصول. وهـذه الطريقة التـي كانت ما تزال مسـتخدمة في الخمسـينيات، تُعرف بـ«البيع على الطلع» (وهي تعني حرفيًا البيع عند تبرعم النبات)[52].

كثيرًا ما كان الفلاحون ذوو الملكيات الصغيرة في أيام العثمانيين ينقلون أرضهم إلى الدائن ضمانًا للمال الذي يقترضونه باسـتخدام صيغة شرطية من نقـل الملكية معروفـة بالبيع بالوفاء، وهو بيع يحتفظ البائـع فيه بالحق بإعادة الشـراء لـدى تسـديد الديـن. فإذا مـا أخفق في تسـديد القرض خـلال الفترة المتفق عليها، كان يجرد من ملكيته بالكامل. وبهذه الوسيلة انتقلت مساحات كبيـرة مـن الأرض إلـى أيـدي المرابين. ظل البيـع بالوفاء ممارسًـا حتى عام

---

(49) Great Britain, Foreign Office, FO 406/71/14694, Letter of 20/12/1932, من القنصل مونك ماسـون (Monck - Mason)، حلب، إلى السير جون سـيمون (Sir John Simon)، لندن.

(50) حديث مع ثابت المهايني من غرفة تجارة دمشق، 11/ 12/ 1985.

(51) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1955), p. 89.

(*) ﴿الذين يأكلون الرّبا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ ذلك بأنّهم قالوا إنّما البيع مثل الرّبا وأحلّ الله البيع وحرّم الرّبا فمن جاءه موعظةٌ من ربّه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾.

(52) أحاديث مع ثابت المهايني، 11/ 12/ 1985 و29/ 6/ 1996.

1915، حين وضع قانون سنّته جمعية تركيا الفتاة حدًّا له[53]. وصار المدين يحتفظ بمصلحته في الأرض قانونيًا، ويستطيع حتى أن يبيعها وتبقى خاضعة لحقوق الدائن. وفي حال عدم سداد القرض، لا يستطيع المقرض أن يصبح مالك الأرض، بل يمكنه أن يضعها في المزاد العلني فحسب وأن يأخذ ماله من العائدات.

ظلت الحكومة، وبغض النظر عن هويتها، عثمانية أكانت أم فرنسية أم سورية، تتجاهل في الممارسة على مدى قرن تقريبًا المبدأ الإسلامي القديم القائل إن إقراض المال مقابل فائدة حرام. وفي عام 1888 أُسّسَ المصرف الزراعي العثماني في مبادرة كان هدفها المزعوم تحرير المزارع من المرابين، وفي عام 1918 خلف المصرف الزراعي الحكومي ذلك المصرف، وفي ما بعد أعيدت تسميته بالمصرف الزراعي السوري. وقدم المصرفان القروض بأسعار فائدة معقولة: 6 في المئة في عام 1888[54]، و10 في المئة في فترة 1928 - 1929[55]، و3 في المئة في عام 1932[56]، و4 في المئة بين عامي 1938 و1942[57]، و6 في المئة في عام 1953[58]. لكن في البداية، كان الأشخاص المتنفذون من مالكي الأرض يلتهمون الأموال التي يقرضها هذان المصرفان، وكانوا يعيدون إقراض المال لفلاحيهم بفائدة باهظة. وفي عام 1938، أُصلح النظام، وطبقت رقابة أدق على منح الائتمان. وخفّض حجم

(53) Great Britain, Foreign Office, FO 406/44/4694, E 13008/85/44,
المحتوى رقم 7 بعنوان «ملاحظة على قانون الرهن» المرفق برسالة بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1920، من السير هـ. صامويل (Sir H. Samuel)، القدس، إلى الإيرل كيرزون ، لندن.

(54) سعيد حمادة، النظام النقدي والصرافي في سوريا (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1935)، ص 31 - 33.

(55) Great Britain, Foreign Office, FO 406/71/4694, E 1144/842/89,
رسالة بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1932، من القنصل مونك ماسون، حلب، إلى السير جون سيمون، لندن.

(56) Sa'id B. Himadeh, ed., *Economic Organization of Syria* (Beirut: American Press, 1936), p. 321.

(57) Great Britain, Admiratly, Naval Intelligence Division, *Syria*, p. 295.

(58) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 89.

القروض كثيرًا، وخفّض الحد الأقصى لكل مقترض من 5000 إلى 500 ليرة ذهبية تركية، وقيّد بعشرة أضعاف العشر السنوي على الأرض المرهونة[59]. وبما أن سعر صرف الليرة الذهبية كان 16.5 ليرة سورية في عام 1930[60]، وصل الحد الأقصى في تلك السنة إلى 8250 ليرة سورية، لكنه خُفض أكثر في عام 1953 حتى بلغ 7500 ليرة سورية.[61] وعندئذٍ توافقت سياسة المصرف الائتمانية بوضوح مع متطلبات المزارعين العاملين المتوسطين والصغار. وعلى أي حال، ظلت الكتلة العظمى من الفلاحين حتى عشية حقبة الإصلاح الزراعي تحت سلطة المرابين. ويكمن جزء من تفسير ذلك في جدارتهم الائتمانية المتدنية وإصرار المصرف على وجود ضمانة جيدة. لكن العامل السببي الأساس كان النقص الواضح في موارد المصرف.

في الأعوام السابقة على الإصلاح الزراعي، لم يكن هناك سوى عدد قليل من غير المدنيين بين المستأجرين أو الفلاحين المالكين الصغار. وفي منطقة مثل حوران، كان أصحاب المستودعات (البوايكية) والتجار ـ المرابون (السراة) من دمشق يوقعون عمليًا جميع المزارعين في شباكهم. وكانت حوران لفترة زمنية طويلة جدًا مخزن حنطة جنوب سورية. وكان أهلها، وهم في معظمهم من الفلاحين الصغار، يبيعون غلالهم في أسواق يتحكم فيها تجار من العاصمة. وحتى في بلدات حوران، كان أصحاب المحلات في كثير من الأحيان دمشقيين. وأصبحت علاقاتهم في الأساس علاقات مدينين ودائنين. ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بقصر نظر الحورانيين الذي يعبّر عنه أحد أمثالهم المفضلة: «اصرف ما في الجيب، يأتك ما في الغيب». أما الدمشقيون، على الجانب الآخر، فيفضلون المثل القائل: «خبّي قرشك الأبيض ليومك الأسود».[62] لكن تجار العاصمة كانوا أيضًا أبرع من الحورانيين في الأمور

---

(59) الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، 1939 – 1940 (دمشق: [د.ن.]، 1940)، ص 265.

(60) الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1950 ، ص 121.

(61) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 89.

(62) الملاحظات السابقة استنادًا إلى أحاديث مع مزارعين من حوران، بمن فيهم محمود الحمد، شيخ عشيرة الحمد، وابن أحمد جمال الحريري، الزعيم السابق لقبيلة الحريري، أيار/ مايو 1980.

المالية، وأكثر حسابًا بالتأكيد. وإضافة إلى ذلك، كانت آلة الدولة طوع بنانهم. فكانـوا بذلك قادرين على وضع شـروط التجارة والائتمـان بطرائق تتلاءم مع مصالحهم.

لم تكن الشـروط في جبل الدروز مختلفة كثيرًا عن تلك التي في سـهول حوران. فلم يكن التاجر شـخصية شـعبية بين الفلاحين الدروز، حتى إنّه كان عرضة لشجب بلا حدود في الأدبيات الأخلاقية لشيوخهم. يقول مثل يختصر رأيهم على أفضل وجه: «صاحب التجارة لا بد له من الربا، والمرابي لا بد له من النار»[63].

بـدأ تحكّـم المرابين بالفلاحين يضعـف في أثناء الوحدة المنحوسـة بين مصر وسورية. لكن التحسّن الرئيس في وضع الائتمان للمزارعين حصل بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963.

أولًا، اتسـعت شـبكة فـروع المصـرف الزراعـي التعاونـي ـ وهو الاسـم الحالـي لأكبر مؤسسـة لتقديم الائتمـان الزراعي ـ في العقـود الثلاثة الماضية على نحو متصاعد. كان للمصرف 30 فرعًا في عام 1953[64]، و51 فرعًا في 1974[65]، و62 فرعًا في 1986[66]، و71 فرعًا في 1990[67]. وساعد ذلك في جعل تسهيلاته أقرب إلى مستوى القرية.

ثانيًا، ارتفع مبلغ القروض المقدمة من المصرف من متوسط سنوي مقداره 4.8 ملايين ليرة سـورية في الثلث الأول من الخمسـينيات إلى متوسط سنوي مقـداره 4631.8 مليون ليرة بين عامي 1986 و1990 (انظر الجدول 3 - 5).

(63) عـن هذا القول، انظر: حنا أبي راشـد، حـوران الدامية: جبل الدروز (القاهـرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926)، ص 213.

(64) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 340.

(65) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السـنوية السورية لعام 1975، ص 816.

(66) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1987، ص 492.

(67) نعيم جمعة، التمويل الزراعي (دمشق: [د.ن.]، 1991)، ص 12.

وفي الفترة الفاصلة انخفض سعر صرف الليرة السورية في السوق الحرة أو السوداء من متوسط يبلغ 3.62 ليرات مقابل الدولار في عام 1953[68] إلى متوسط يبلغ 12 ليرة للدولار في عام 1985 و50 ليرة في 1990[69].

الجدول (3-5)

القروض النقدية والعينية المقدمة من مصرف سورية الزراعي أو المصرف الزراعي التعاوني (1947-1990)

الفترة	المتوسط السنوي (بملايين الليرات السورية)	المتوسط السنوي (نسبة القروض النقدية)	المتوسط السنوي لمعدل التضخم (%)
1947-1949(أ)	3.3	غ.م.	
1950-1953(ب)	4.8	غ.م.	
1954-1957(ج)	30.0	غ.م.	
1958-1961(د)	28.6	غ.م.	
1962(هـ)	25.7	74.7	
الفترة البعثية			
1963-1966	36.9	57.6	2.6
1967-1970(و)	143.2	70.1	
1971-1975	192.3	57.7	11.8
1976-1980	356.6	51.4	
1981-1985	908.9	66.9	14.3
1986-1990	4631.8	53.5	

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: المجموعات الإحصائية والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لسنوات مختلفة، وفي: International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 343; World Bank, *World Development Report 1993* (Washington, D.C.: The World Bank, [1993]), p. 238; =

(68) استنادًا إلى أرقام في: International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 244.

(69) كان الهبوط في سعر الصرف الرسمي لكل دولار أميركي من 2.19 - 2.20 ليرتين سوريتين في عام 1953 إلى 3.90 - 3.95 ليرات في عام 1985 و11.225 ليرة في عام 1990.

=يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث (دمشق: [د.ن.]، 1972)، ص 183، ونعيم جمعة، التمويل الزراعي (دمشق: [د.ن.]، 1991)، ص 225.

(أ) سنوات الاستقلال الأولى.

(ب) سنوات حكم عسكري مباشر.

(ج) سنوات حكم عسكري غير مباشر يتمتع فيه ضباط من الجناح اليساري بسيطرة جزئية.

(د) فترة الوحدة مع مصر.

(هـ) سنة الانفصال.

(و) فترة الجناح اليساري من حزب البعث.

مثلما يمكن أن نستنتج من الجدول (3 - 5)، فإنَّ نسبة معقولة من القروض تُمْنَح عينيًا: ذلك أنَّ المصرف يتمتّع باحتكار توزيع البذار ومواد المكافحة والأسمدة، وكان يقدم هذه المستلزمات إلى الفلاحين بأسعار مدعومة. علاوة على ذلك، تقدّم القروض بأسعار فائدة تقلّ بصورة واضحة عن تكلفة اقتراض الأموال. كان سعر الفائدة على الإقراض للمزارعين الأفراد في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات 5.5 في المئة سنويًا لجميع السلف، ومنذ ذلك الوقت حتى شباط/ فبراير 1981، كان 5.5 في المئة على السلف التي تقل عن 50 ألف ليرة سورية و7.5 في المئة على المبالغ التي تزيد على ذلك. ومنذ عام 1981، خفض سعر الفائدة على القروض الصغيرة إلى 3 في المئة، في حين بقي ذاك الذي على القروض الكبيرة ثابتًا لم يتغير. وانعكس تحيّز الحكومة لمصلحة الفلاحين في مسألة تكلفة الائتمان في حقيقة أن أسعار الفائدة التي يفرضها المصرفان التجاري والصناعي منذ عام 1981 على التجار والصناعيين الأفراد راوحت بين 7.5 و9 في المئة. وبحلول عام 1991، لم تكن أسعار الفائدة قد تغيرت للتجار، لكنها ارتفعت إلى 9.5 - 10 في المئة للصناعيين.

ثمّة مزيد من المعاملة التفضيلية التي تُعامَل بها الجمعيات التعاونية الزراعية. إذ كانت الفائدة على القروض التي تحصل عليها قبل عام 1981 قليلة إلى حد 4 في المئة، وبدءًا من تلك السنة راوحت بين 2 و6 في المئة، لكنها راوحت في عام 1991 بين 4 و6 في المئة، بحسب

المبلغ الممنوح. وهي تحصل منذ منتصف الستينيات على حسم يبلغ 5 في المئة على المنتجات كلّها المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني. وفوق ذلك، ثمّة تمييز لها في السنوات الأخيرة في ما يخص القروض طويلة الأجل، لكن الكتلة العظمى من الإقراض، سواء أكانت للجمعيات أم للمزارعين الأفراد، كانت للسلف قصيرة الأجل، أي تلك التي يقل أجلها عن سنة واحدة[70].

القروض قصيرة الأجل هي عمومًا للبذار ومواد المكافحة والأسمدة، والمال العامل، وتُسْتَرَدُّ خلال 300 يوم. أمّا القروض متوسطة الأجل التي يراوح أجلها بين سنة وخمس سنوات، والسلف الأطول أجلًا فتُمْنَح لشراء آلات أو ماشية وللإنشاءات وتحسين الأرض.

عاد الائتمان الزراعي بأعظم المنفعة على مزارعي القطن. أمّا المستفيدون الرئيسون الآخرون فهم المستثمرون بالآلات والتجهيزات ومزارعو الحبوب، وفي منتصف الثمانينيات زارعو الأشجار المثمرة[71].

في ما عدا أعوام 1984 و1985 و1987 من فترة حكم الأسد، تلقت الجمعيات، المسجّل فيها معظم الفلاحين الصغار الذين شكّلوا في عام 1991 ما نسبته 83.7 في المئة من جميع السوريين الناشطين اقتصاديًا في الزراعة باستثناء أصحاب الأعمال[72]، حصّةً من إجمالي تسليف المصرف الزراعي التعاوني تقلّ عن حصّة القطاع الخاص الذي يضمّ في الأغلب كبار المزارعين وأصحاب الأعمال الزراعيين. وكما يبين الجدول (3 - 6)، كانت حصة القطاع الخاص 68.9 في المئة في عام 1971 و52.4 في المئة في 1995، وحصة الجمعيات الزراعية 28.3 في المئة و45.9 في المئة للسنوات نفسها. وفي

---

(70) تستند الملاحظات في الفقرتين السابقتين إلى بيانات في: Office arabe de presse et de documentation, *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique* (Damas: O. F. A., 1970), p. 118;

وفي: الدبيات، سلمية ومنطقتها، ص 234؛ وجمعة، التمويل الزراعي، ص 65 - 66 و120.

(71) استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية لسنوات مختلفة.

(72) انظر الجدول (20 - 1).

هذا المجال، من الضروري أيضًا أن يبقى في الذهن أنه حتى عام 1995 كان 52.7 في المئة من المساحات المزروعة فعلًا و57.6 في المئة من المساحات كلّها القابلة للزراعة لا يزال في القطاع الخاص[73].

الجدول (3ـ6)

توزيع القروض العينية والنقدية التي منحها المصرف الزراعي التعاوني في سنوات مختارة في فترة الأسد بحسب القطاع (بملايين الليرات السورية)

السنة	القطاع العام		القطاع التعاوني		القطاع الخاص	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
1971	5.1	2.8	52.2	28.3	127.1	68.9
1975	5.8	2.2	83.5	31.9	172.7	65.9
1979	14.5	3.4	175.5	41.0	237.7	55.6
1983	30.8	3.5	407.3	46.5	438.4	50.0
1987	62.4	3.2	981.4	49.6	933.2	47.2
1990	123.0	1.5	3957.0	46.0	4515.0	52.5
1991	137.0	1.2	5386.0	46.1	6162.0	52.7
1992	127.0	1.0	5717.0	42.9	7474.0	56.1
1993	90.0	0.7	5747.0	42.8	7586.0	56.5
1994	110.0	0.8	6560.0	45.3	7811.0	53.9
1995	258.0	1.7	7128.0	45.9	8134.0	52.4

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 1971، ص 69 - 71؛ المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 1979، ص 284 - 285؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 1986، ص 183؛ المجموعة الإحصائية لعام 1990، ص 145؛ المجموعة الإحصائية لعام 1994، ص 147، والمجموعة الإحصائية لعام 1996، ص 152.

---

(73) استنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 111.

إذا ما أخذنا في الحسبان مجموع الائتمان الممنوح من المصارف السورية المتخصصة كلّها، فمن الواضح أنّ الحصة النسبية التراكمية للزراعة كانت ذات اتجاه هابط بحدّة بين عامي 1971 و1985، لكنها ارتفعت في ما بعد (انظر الجدول 3 - 7). وذهبت حصة الأسد إلى التجارة، إذ وصلت إلى 56.4 في المئة في فترة 1957 - 1959، وإلى 78.1 في المئة في الفترة 1971 - 1975، لكنها انخفضت إلى 47.7 في المئة في الفترة 1981 - 1985، لترتفع إلى 71.6 في المئة في فترة 1991 - 1994[74].

في غياب معلومات أوثق صلة بالموضوع، من غير الممكن أن نحدّد بدقّة هل ارتدّت السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في الممارسة لمصلحة المزارعين الصغار أم الكبار والمستثمرين. لكن وزير الاقتصاد اعترف في تصريح عن القروض الزراعية والصناعية في عام 1980 بأنّ «الكثير من الائتمان كان يذهب إلى أشخاص لديهم ما يكفي من الأموال»[75]. أكثر من ذلك، هناك أدلّة على أنه لم يكن جميع الفلاحين متحررين من قبضة المرابين الخاصين الجشعة. واشتكى أحد ممثليهم في مجلس الشعب في عام 1977 من أن معدلات فائدة تصل إلى 30 - 40 في المئة كانت تنتزع من المنتجين.[76] ومن الواضح أنّ هناك عوامل فاعلة تجبر المزارعين الصغار على الرجوع إلى المرابين. فالفلاحون يتذمرون من الإجراءات البيروقراطية الرتيبة. ومعالجة القروض غالبًا تكون بطيئة جدًا، وفي بعض الأحيان لا تذهب الأموال العاملة إلى الفلاحين عندما يحتاجون إليها. ومعايير الأهلية لنيل القروض صارمة جدًا على الفلاحين الصغار الذين هم خارج المنظومة التعاونية. وما زالت القروض قصيرة الأجل لهؤلاء المزارعين تتطلب ضمانة مشتركة من ثلاثة أفراد، ويجب ضمان القروض المتوسطة والطويلة بحقوق ملكية خاصة لا تتجاوز 60 في المئة من قيمة الأرض، أو 40 في المئة إذا كانت الأرض مشجرة. وعدد العاملين المدربين المختصين بالائتمان هو

(74) استنادًا إلى أرقام في المصادر الواردة في الجدول (3 - 7).

(75) «Syria,» *Middle East Economic Digest* (March 1980), p. 41.

(76) كلمة لدياب الماشي في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 21 شباط/ فبراير 1977، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، العدد 31، 4/ 8/ 1977، ص 64.

أيضًا غير كاف. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن المصرف الزراعي التعاوني ما زال لا يملك ما يكفي من الموارد لتلبية حاجات الفلاحين بالكامل، على الرغم من التوسع السريع في حجم الائتمان الزراعي في العقدين الماضيين.

الجدول (3-7)

حصة الزراعة من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف المتخصصة كلّها، 1957-1994 (بملايين الليرات السورية)

الفترة	المتوسط السنوي لإجمالي الائتمان إلى جميع القطاعات الاقتصادية (أ)	المتوسط السنوي للائتمان إلى القطاع الزراعي	النسبة المئوية لحصة الزراعة
1959-1957	551.9	132.2	24.0
1962-1960	823.8	183.0	22.2
1966-1963	1007.9	195.4	19.4
1970-1967	1241.7	244.6	19.7
1975-1971	3021.5	336.6	11.1
1980-1976	11299.1	614.2	5.4
1985-1981	25616	1178.1	4.6
1990-1986	52909.6	4803.5	9.1
1994-1991	139886.9	16216.1	11.6

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971، ص 312 - 313؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1974، ص 797؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1980، ص 511؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 585؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1990، ص 445، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 481.

(أ) أبقِ في الذهن متوسط معدل التضخم السنوي والانخفاض على مر السنوات في قيمة الليرة السورية رسميًا وسوقيًا (الجدول 3 - 5).

خفض العبء الضريبي

ثمّة عامل آخر له أثر مهم في دخل المزارعين ورفاههم، هو النظام الضريبي.

وكانت الضرائب على الزراعة في أيام العثمانيين تنازلية، واتجهت فعليًا، وبغض النظر عن نية الحكومة، إلى انتزاع الموارد من عناصر المجتمع الأقل قدرة على تأمينها، ضاربة بقوة أفقر المزارعين والفلاحين وأضعفهم. ولم يكن أي جزء من المبالغ الكبيرة المحصّلة من هذه الطبقات يرجع إليها على شكل خدمات اجتماعية. وليس هناك أي دليل على أي محاولة جدية من الحكومة في ذلك الوقت لدعم كفاءة المنتجين الزراعيين أو تحسين نوعية حياتهم. فهم من وجهة نظرها مجرد مصدر للإيرادات.

والحال، أنّ المقدرة الضريبية للفلاحين جرى تجاوزها في بعض المواقع من مناطق معينة. وهذا ما تضافر مع غارات البدو والأكراد والتركمان، أو الاستحقاقات الثقيلة التي فرضها شيوخ القبائل العربية تحت اسم الخوّة - وهو تحوير لكلمة أخوة - ليؤدي إلى هجرة واسعة النطاق للحقول والقرى. وفي عام 1787، كتب سي إف فولني (C. F. Volney)، وهو رحّالة أوروبي ذو بصيرة نافذة، «كان عدد القرى في دفاتر أو سجلات الضرائب القديمة [في باشاليك(*) (Pashalic) حلب]، يصل إلى 3200، أما حاليًا فلا يجد المحصّل 400 قرية إلا بشق النفس. ورأى كثير من تجارنا، ممن أقاموا هناك عشرين سنة، الجزء الأكبر من ضواحي حلب يتحول إلى مكان خال من السكان»[77]. وفي حوران جنوب سورية، حوّل الابتزاز المستمر الفلاح إلى «وضع ليس أفضل بكثير من وضع العرب الرحّل»، حسبما لاحظ الدارس الدقيق جان لوي بوركهارت في عام 1812. وعلى أمل تلقي معاملة ألطف، كانت العائلات الفلاحية «تنتقل باستمرار» من مكان إلى آخر «لتكتشف أن النظام ذاته يسود في كامل البلاد»[78]. وفي منطقة العلويين، لاحظ أحد الفلاحين في عام 1850 أو نحوه، ردًا على

(*) باشاليك (Pashalic) هي منطقة يحكمها باشا، وتكتب أحيانًا بالقاف: باشاليق [المترجم].

(77) Volney, *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785*, vol. 2, p. 147.

(78) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 299.

سـؤال عن ندرة أشـجار الفاكهة: «لماذا أزرع شجرة؟ لن يسمح لي بالأكل من ثمارها... لا نزرع من الذرة سوى ما نستطيع إخفاءه في الحفر والتجاويف»[79]. وفي بعض المناطق، كان الفلاحون يخبئون الحبوب في حجرات تحت الأرض تسمى المحميات ضمن حفرة جافة عميقة محفورة في الصخر ومغطاة بالقش لحمايتها بشـكل جيـد[80]. حتى فـي عام 1910، بعـد زمن طويل مـن تطبيق سلسـلة من الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات التي جعلت المطالبات الضريبية أقـل جـورًا وطريقة الجباية أقل مزاجيةً، كان كثر مـن مزارعي الزيتون يقطعون أشـجارهم لأن الضرائب «غالبًا كانت تفوق العائدات التي يحصلون عليها من المزروعات»[81].

كانت الضريبة الرئيسـة علـى الزراعة قبل حقبة التنظيمـات وفي جزء منها (1839 - 1876) تسمى مال الميري (مستحقات الدولة)، أو باختصار الميري، وتشـمل العُشـر التقليـدي. وهناك شـيء من الشـك فـي كيفية التعامـل مع غلة الأرض الملك أو الأرض المملوكة ملكية خاصة مطلقة، كغلّة الجزء الأكبر من بساتين الفاكهة في غوطة دمشق. ويرى أحد المصادر أن الأراضي الملك كانت «فـي العادة» خاضعة للعُشـر وحده ولـم تكن تدفع أكثر من العُشـر[82]. غير أنّه اسـتنادًا إلـى القانون العثمانـي الصادر بتاريخ 9 حزيران/ يونيـو 1905، لم تَعُدْ الأرض الملك تتحمل أي عُشر[83]، ومن غير الواضح هل كان ذلك تجديدًا أم استمرارًا لممارسة قديمة. على أي حال، كان الملك محدودًا في جوار المدن، وكان معظـم الأرض الزراعيـة مـن الناحيـة القانونيـة أميريًـا أو أمـلاكًا للدولة، وكانـت تلك الأجـزاء من غلتها الإجمالية السـنوية التي يتنـازل عنها الفلاحون

(79) Samuel Lyde, *The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria* (London: [n. pb.], 1853), p. 118.

(80) في مـا يخص مصطلح محمية، انظر: محمد سـليم الجنـدي، تاريخ معرة النعمان (دمشـق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963 - 1964)، ج 1، ص 194.

(81) Ernest Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria* (London: H. M. Stationery Off., 1911), p. 58.

(82) Hamilton Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of western Civilization on Moslem Culture in the Near East* (London: Oxford University Press, 1957), vol. I, Part I, p. 246.

(83) Himadeh, *Economic Organization of Syria*, pp. 345-346.

للحكومة تعتبر في جزء منها إيجارًا. وكانت هذه الأجزاء تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب «الأنظمة القديمة». ففي باشاليك حلب كانت عُشرًا أو ثُمنًا أو سُبعًا أو خمسًا(84). وفي حوران، كانت الميري تجبى على الفدان، وهو مصطلح ينطبق على كل من النير الذي يربط على رقاب الثيران وعلى مساحة الأرض التي تحرثها تلك الثيران في يوم واحد، وهذه بدورها كانت تختلف بحسب الأحوال. وفي منطقة حمص، كانت تستخدم كلمة الفدان الرومي، وتدل على زوج من الثيران (بالمناسبة، في عام 1812 كان الفلاح الذي يملك زوجين أو ثلاثة من الثيران يعتبر غنيًا)(85). وكان زعيم القرية يحدد مبلغ الضريبة الذي يتحمله ذاك الفلاح، أو أي فلاح آخر، بحسب عدد فدادينه بالنسبة إلى العدد الإجمالي للفدادين المحروثة في سنة معينة، وكانت الضريبة تفرض على كل قرية في دفتر الضرائب الخاص بالحكومة بمبلغ مقطوع معين «كان أحيانًا يُرفع لدى افتراض زيادة في عدد السكان أو تحت أي ذريعة أخرى، لكنه لم يكن ينقص قط عند حدوث نقص في عدد القاطنين»(86).

كان باشا المنطقة الذي يجبي الميري عينيًا أو نقديًا، يقوم في العادة بتلزيمها، وغالبًا كان التجار الأغنياء أو المضاربون أو الصرّافون يلتزمونها، ويعيدون تلزيمها في بعض الأحيان إلى آخرين لقاء مبلغ أعلى. وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر، كانت جباية الميري لكامل باشاليك دمشق في أيدي صرّافي الباشا اليهود الذين كانوا يأخذون 2.5 في المئة على إيراداته ونفقاته، وكان وكلاؤهم ينزلون في القرى وقت جني المحصول ليجبوا الميري و«عادةً ما كانوا ينتزعون لأنفسهم شيئًا ما»(87).

---

(84) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria* (London: [n. pb.], 1840), pp. 123 and 134.

(85) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 295,

استنادًا إلى المؤرخ السوري عبد الكريم رافق، في مطلع القرن العشرين كان الفدّان الرومي يساوي نحو 13.68 هكتارًا، والفدان الآخر الذي يسميه الفدان الخطاط 0.57 من الهكتار؛ انظر: Abdul Karim Rafeq, «Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside 1743-71,» in: A. L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N. j.: Darwin Press, 1981), p. 672.

(86) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 300.

(87) Ibid., p. 303.

إلـى جانب الميري، كان على الفلاحين أن يؤمّنوا مصاريف إطعام الجنود فـي مسـيرهم وأن يدفعوا عددًا من المسـتحقات الأخرى، بما فـي ذلك ضريبة أعمال الطرق، وضريبة الأغنام، على شكل مبلغ ثابت على كل رأس، والمُحَرَّمية، وهي مكس عثماني قديم كان يجبى في القرى بمعدل غير معروف على أساس عـدد الثيـران المملوكـة[88]. وفـوق ذلك كله، كثيـرًا ما كان الباشـا يفرض على الفلاحين ضرائب «استثنائية». ونتيجة عدم وجود أي مبدأ ناظم لتلك الضرائب، كان الفلاحون يعيشـون في شـك غير عارفين ما المبالغ التي قد تنتزع منهم من سـنة إلى سـنة. ولتلبية تلك المطالب، كان على النساء أحيانًا أن يتخلين عن ما يكسبنه وعن أساورهن، وكان على الرجال أن يتخلوا عن مواشيهم[89].

كان الأثـر النهائـي الصافـي للـتنظيمـات هـو تحقيـق شـيء مـن الراحة للفلاحيـن وذلـك بخفض عدد الضرائب غير المتوقعـة وتقييد قدرات ملتزمي الضرائـب علـى الظلـم وتصحيـح بعض المسـاوئ الأكثر سـفورًا فـي النظام الضريبـي. وعلـى الرغم مـن أن التقديرات أصبحت أقـل اعتباطية، ظل تقدير المحاصيـل يعتمـد على العين إلى حدٍّ بعيد. وظـل ملتزم الضرائب يُعْتبر لدى القرويين نقيض الخير، وكان اقترابه يوحي بالفزع والرعب. وفشلت محاولات الاسـتغناء عـن التلزيم العمومي للضرائب وفرضها مباشـرة عـن طريق وكلاء الحكومـة نتيجـة صعوبة إيجـاد موظفين مؤهليـن وموثوقين. وعشـية الحرب العالمية الأولى، وبينما كان العهد العثماني يقترب من نهايته، كانت الضرائب على الزراعة لا تزال تطرح للمزايدة العامة، إلا في المناطق التي كان الوصول إليها يسيرًا.

في ذلك الوقت، كانت الضريبة الأهم على المزارعين هي العُشر، كما في السابق. وكانت قد فرضت في الأصل بنسبة عُشر الغلة الزراعية، لكنها وصلت فـي عـام 1914 إلـى 12.5 في المئـة، وكانت تجبـى في معظمهـا عينيًا وقت الحصاد قبل الجَمْع، أو حين يكون المحصول على أرض الدرس. وفي المرتبة

(88) فـي ما يخص هذا المكـس، انظـر: Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria*, p. 123.

(89) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, pp. 301-303.

الثانيـة مـن الأهمية تأتي «الكودا» أو الضريبة علـى رؤوس الحيوانات. وكانت تفرض على أسـاس شيء من التشابه مع التعداد السنوي بمعدل خمسة قروش تركية (نحو تسـعة بنسـات بريطانيـة) لكل رأس من الغنم ونحو عشـرة قروش لـكل جمل. وإضافة إلـى ذلك، كانت تجبى ضريبة قدرها 0.5 في المئة (0.4 في المئة في عام 1886) وتُعْرَف بالـ«ويركو» على القيمة الرأسـمالية للأرض الميـري. الأرض الملـك التـي لـم تكـن تدفـع العُشـر، كانت تخضـع لمعدل «ويركـو» أعلـى: 1.6 في المئة من قيمتها. وفوق ذلك كله، كانت تفرض على كل شخص ضريبة تبلغ ليرة ذهبية تركية واحدة (18 شلنًا و0.75 دايمًا)، تدعى «كـرّوزة». وكان علـى كل ذكر بالغ أن يقدّم أيضًا ثلاثة أيام عمل مجانًا في كل عام لإنشاء الطرق أو أن يدفع مقابلها نقدًا 16 قرشًا (شلنين و4 دايمات)[90].

تشـير الأدلّـة إلـى أن أهـل الزراعـة كانـوا يتحملـون العـبء الضريبـي الأساس[91]، وأن الأغنياء وملّاك الأرض النافذين في كل من المدينة والريف ربّمـا كانوا يدفعون، عبر «تأثيـرات غامضة»، أقل من الحصة الحقيقية المترتبة عليهم، ويعوضون عن الفرق بالمبالغة في زيادة الأعباء على الفئات الأفقر من السـكان[92]، مـع أن الضرائـب الثابتـة (*Flat Taxes*) كانـت هي ذاتهـا تصاعدية بالمقلوب، بمعنى أن معدلاتها الفعلية ترتفع بمتوالية هندسية مع تناقص ثروة

---

(90) في شـأن الكـرّوزة ومبلغهـا، أنا مدين لفـلاح عجوز من تدمـر، أجريت معـه حديثًا في 18 حزيران/ يونيـو 1985؛ في ما يخص الضرائب والرسـوم الأخرى، انظر: عبد الكريم غرايبة، سـورية في القرن التاسع عشر، 1840 - 1876 (القاهرة: دار الجيل، 1961 - 1962)، ص 61 - 62؛

Himadeh, *Economic Organization of Syria*, pp. 345-346 and 353-354,

ولمعرفـة قيمـة تحويـل العملـة التركيـة إلـى عملـة إنكليزيـة انظـر: Weakley, *Report upon the Conditions*, p. 21, and Great Britain, *Report for the Year 1912 on the Trade of the Aleppo Vilayet*, Diplomatic and Consular Reports; 5167 (London: [n. pb.], 1913), p. 3.

(91) علـى سـبيل المثال، فـي عـام 1912، شـكلت ضريبة العشـر 41.2 فـي المئة مـن مجموع الإيرادات من ولاية حلب، وبلغت في تلك المحافظة وحدها 28½ مليون قرش ذهبي أو 256795 جنيهًا استرلينيًا. وساهمت ضريبة الحيوانات بـ10.2 في المئة والويركو على كل من الأراضي والمباني الزراعية والحضرية بـ10.3 في المئة؛ استنادًا إلى أرقام في: Great Britain, *Report for the Year 1912*, pp. 10-11.

(92) تستند هذه الملاحظة إلى محتويات عريضة رفعها دمشقيون، وأرسلها في عام 1880 الحاكم العام إلى الباب العالي، وتتعلق بحادثة الويركو؛ انظـر: Great Britain, Foreign Office, FO 424/106/11826, رسـالة بتاريخ 20/ 4/ 1880 من نائب القنصل جاغو (Jago)، دمشـق، إلى السـير أ. هـ. ليّـارد (Sir A. H. Layard).

دافـع الضريبـة. ومن وجهة نظـر الفلاحين، كانـت مطالب جبـاة الضرائب أو ملتزميها ظالمة على نحو خاص عند فرضها على محصول ضئيل[93].

في ظل الفرنسـيين الذين احتلوا سـورية في عـام 1920 وانتهى انتدابهم فعليًا (وليس رسميًا) في كانون الأول/ ديسمبر 1943، حافظ النظام الضريبي علـى خصائصه الرئيسـة في مـا يتعلق بالزراعة، ما عدا إلغـاء التلزيم العمومي للعُشر في عام 1925 وفرضه، من ثم، بحسب تقديرات الحكومة. كما أفسح تقدير المحاصيل المجال أمام العشـر الثابت بناءً على متوسـط عائدات العُشر لسـنوات 1921-1924. لكن بعد عام 1929، حدث ارتداد جزئي إلى نظام التقويـم القديـم. وبقيـت الوحـدة الضريبية هـي القرية كلها بدلًا مـن المزارع الفـرد. ووقـع عبء «الويركو» من حيث المبـدأ، كما في الماضي، على مالك الأرض، لكن العُشـر كان يقسم أحيانًا بينه وبين محاصصيه الذين كانوا أحيانًا يتحملونه بالكامل[94]. وفي الثلاثينيات، أصبح العبء الضريبي على المزارعين لا يكاد يحتمل نتيجة تقلبات الفرنك الفرنسـي الواسـعة وربط الليرة السـورية به[95]: فقد خسر الفرنك بين عامي 1920 و1926 نصف قيمته مقابل الدولار الأميركـي، وارتفع بمقدار الثلـث تقريبًا بين عامي 1931 و1936، ليهبط مرة أخرى بنسـبة 50 في المئة بين عامي 1936 و1939[96]. وعلاوة على ذلك، وقع عبء العُشـر، كما في الماضي، «على القرى التي يملكها الفلاحون أكثر ممـا وقع على ملاكي الأرض الكبار»، ودفـع الفلاحون عمومًا أكثر بكثير من حصتهم العادلة، وسـاهموا في الضرائب بنسـبة تراوح بين 20 و35 في المئة

---

(93) أثارت المطالب تحت تلك الظروف شيئًا من «الشغب» في منطقة حماه في عام 1911؛ Great Britain, Foreign Office, FO 424/229,

«تقرير ربعي عن شؤون سورية للربع المنتهي بتاريخ 30/ 9/ 1911».

(94) André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*, Mémoires de l'institut français de Damas (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1936), p. 53, and Himadeh, *Economic Organization of Syria*, pp. 347-350.

(95) Great Britain, Foreign Office, FO 406/69/4694, E 2645/171/98,

رسـالة بتاريخ 7 أيار/ مايـو 1932، من القنصل هول (Hole)، دمشـق، إلى السـير جون سـيمون، لندن.

(96) في ما يخص تذبذب الفرنك، انظر: Asfour, *Syria*, p. 46.

من دخلهم الصافي[97]. ونظرًا إلى تفككهم وانعدام تنظيمهم، أدارت الحكومة أذنًا صمّاء لشكاواهم.

ما إن تولى ملّاك الأرض الكبار في سورية السيطرة الفعلية على جهاز الدولة حتى سارعوا إلى تخليص أنفسهم من كل الضرائب المباشرة على الزراعة. ففي عام 1944 ألغيت ضريبتا «الويركو» والعُشر. وأنشئت ضريبة تبلغ 7 في المئة فقط من قيمة البيع بالجملة على الإنتاج الزراعي المسوّق[98]. وتمثّل تأثير هذه الضريبة في إراحة الفلاحين الذين لا ينتجون إلا لاستهلاكهم الخاص، لكنها تعاملت مع جميع المزارعين الذين يحققون فائضًا يمكن تسويقه على قدم المساواة بغض النظر عن الدخل.

فُرِضَت ضريبة دخل في عام 1942 على جميع الدخول باستثناء تلك المستمدّة من الزراعة وتربية الحيوانات. غير أنّ الضريبة على المواشي بقيت عمليًا، فكان يدفع على كل رأس من الأغنام والماعز 1.8 ليرة سورية وليرتان على الجمال و5 ليرات على الجواميس و8 ليرات على الخنازير، بغض النظر عن صنفها أو قيمة إنتاجها. وكانت الأبقار معفية[99].

تمثّلت النتيجة الصافية للتغيرات في الهيكلية الضريبية بانخفاض حاد في مساهمة الزراعة في الخزينة العامة. ففي حين كانت الضرائب الواقعة أساسًا على كاهل الطبقات الزراعية في عام 1939 مسؤولة عن 39.8 في المئة من مجموع الإيرادات الضريبية، فإن النسبة المناظرة لها في عام 1947 لم تبلغ سوى 15.2 في المئة (انظر الجدول 3 - 8).

---

(97) Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, *Syria*, p. 46.

(98) United Nations, Bureau of Economic Affairs, *Economic Developments in the Middle East, 1945 [to 1954]* (New York: [United Nations], 1955), p. 202.

(99) Sir Horace P. Hamilton, *Syrian Taxation Report* (London: [n. pb.], 1947), p. 8.

تغيرت معدلات الضريبة على الحيوانات قليلًا في الخمسينيات، حيث كانت على الأغنام والماعز 1.5 ليرة سورية لكل رأس وعلى الجمال 2.2 وعلى الجواميس 5.2 وعلى الخنازير 8.2. لم تكن الضريبة تنطبق على الأغنام والماعز والخنازير التي يقل عمرها عن سنة وعلى الجمال التي يقل عمرها عن سنتين: International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, pp. 276-277.

باستثناء إدخال رسم تصدير قدره 90 ليرة سورية على كل طن من القطن غير المحلوج و200 ليرة على كل طن من القطن المحلوج[100] في عام 1952، بقيت الضرائب الموصوفة أعلاه تشكل العناصر الأساسية لنظام الضرائب الزراعية الذي صاغه، إلى حدّ بعيد، ملاك الأراضي الكبار القدامى، وورثه البعثيون. وبما أن أصول البعثيين أنفسهم غالبًا تعود إلى الشرائح المتوسطة من أهل الزراعة، فقد شعروا براحة تامة مع ذلك النظام، وحافظوا عليه كما هو، باستثناء الزيادات في معدلات الضريبة التي اضطروا إلى فرضها لمساعدتهم في ردم الفجوة المتزايدة بين الإيرادات والنفقات.

تراوحت معدلات الضريبة الحالية المفروضة على المنتوجات الزراعية المصدرة أو المصنعة محليًا بين 9 و12 في المئة من متوسط أسعارها. وتخضع الفواكه والخضراوات والزيتون لضريبة تصدير تبلغ 12 في المئة، لكنها لا تخضع إلى أي التزام لدى معالجتها محليًا. والضريبة على الحبوب المصدرة هي 9 في المئة فقط. ويخضع الرز والقطن والتبغ والشوندر السكري لضريبة 9 في المئة في حال التصدير و9.5 في المئة في حال تصنيعها في سورية. وكذلك تتنوع المعدلات على الماشية، فهي 2,25 ليرتان سوريتان على كل رأس من الغنم والماعز و11 ليرة سورية على الخنزير. والحيوانات التي يقل عمرها عن سنة معفاة من الضريبة. والمعدل الفعلي لضريبة تصدير القطن هو 9.8 في المئة، ورسم الري 70 ليرة سورية على كل هكتار يستفيد من مشاريع الري الحكومية.

على الرغم من الزيادة في معدلات الضريبة، فإن الطبقات الزراعية تخضع الآن بلا شك لضريبة أعلى قليلًا من تلك التي يخضع لها الحضريون أصحاب الدخل من الأرض وأهل التجارة والصناعة. والميزة الأبرز التي يتمتعون بها هي استمرار إعفائهم من ضريبة الدخل، ومن ضريبة الأرباح منذ 1992. وفكرت الحكومة في عام 1984 في إدراج دخلهم في نطاق ضريبة دخل موحدة، لكن الفكرة أُجلت. كما انخفض عبؤهم الضريبي النسبي ذلك

(100) فرض أيضًا رسم على تصدير الحبوب في عام 1952 لكنه ألغي في عام 1954: International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, pp. 277-278.

الانخفاض الملحوظ تحت حكم البعثيين. وكما هو واضح من الجدول (3 - 8)، فإن الضرائب الواقعة عليهم شكّلت 13 في المئة من الجباية الضريبية الوطنية في فترة 1962 - 1963، لكنها لم تشكل سوى 2.5 في المئة في عام 1983 و3.7 في المئة في عام 1994. ومن الجدول نفسه، يحق لنا أن نستنتج أن التجارة الخارجية والرسوم الجمركية، وإلى مدى أبعد الضريبة على أرباح المشاريع الحكومية، والشركات الخاصة، ورجال الأعمال الأفراد المستقلين والحرفيين والمهنيين، شكلت المصادر الرئيسة للإيرادات الضريبية الحكومية في جزء كبير من الثمانينيات وفي النصف الأول من التسعينيات. وعلى أي حال، كانت الضريبة الأخيرة مسؤولة في عام 1994 ـ على الرغم من خفض القانون رقم 20 بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1991، التكليفَ الضريبي على الأرباح الصافية من الشركات[101] ـ عن نسبة تصل إلى 51.5 في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية، باستثناء الإيرادات من أنابيب النفط أو من الرسوم القنصلية أو من الرسوم على الأجانب.

من حيث المبدأ، لا تستطيع الشركات الخاصة أو رجال الأعمال الأفراد أن ينقلوا إلى المستهلكين، بمن فيهم الفلاحون، حصتهم من ضريبة الأرباح إلا بقَدْرٍ محدود، وذلك نتيجة الرقابة التي تمارسها الحكومة على أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية أو الرئيسة. ومن جهة أخرى، فإن تلك الرقابة، ولا سيما على مستوى تجارة التجزئة، لم تكن فاعلة على الدوام[102]. لكن الحكومة لديها، بالطبع، القدرة على نقل ضريبة الأرباح المفروضة على المشاريع العامة إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار. وعندما يجري ذلك النقل على السلع غير الأساسية، يمكن أن ينتهي الأمر بهذا الجزء من ضريبة الأرباح إلى أن يكون انتكاصيًا في تأثيره في الطبقات الزراعية وغير الزراعية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

---

(101) انظر الفصل 17 والجدول (17 - 2) من هذا الكتاب.

(102) من أجل شكاوى ذات صلة عبّر عنها ممثلو الفلاحين في مجلس الشعب، انظر جلسة 14 كانون الثاني/ يناير 1978، الجريدة الرسمية، العدد 49 بتاريخ 21/ 11/ 1978، ص 42. انظر أيضًا **البعث**، 28/ 12/ 1984، ص 5؛ **الثورة**، 28/ 5/ 1986، ص 7، والاتحاد العام للفلاحين، **المؤتمر العام السادس**، ص 44.

الكهربة السريعة للريف

حقق المزارعون والفلاحون في الفترة البعثية مكاسب حقيقية في عدد من المجالات الأخرى المهمة. وكان التقدم الأبرز في كهربة الريف. حتى عام 1970 لم تكن هناك إنارة اصطناعية إلا في 218 قرية سورية (انظر الجدول 3 - 9). وكان معظم الفلاحين ينام ويستيقظ مع الشمس. لكن بحلول عام 1992، وبفضل بناء سد الفرات أساسًا، تمت كهربة ما لا يقل عن 7630 قرية أو نحو 95 في المئة من جميع القرى. وحسّن ذلك كثيرًا من المعيشة الريفية. وفي السبعينيات، كان سكان قرية ما يتحملون ربع تكلفة مد الخطوط الكهربائية إلى تلك القرية، لكن منذ عام 1980 أخذت الحكومة تتحمل التكلفة كاملة[103].والكهرباء متوافرة حاليًا في معظم الريف بأسعار مدعومة: ففي عام 1985 كان سعر الكهرباء 0.25 ليرة سورية (6.4 سنتات أميركية) لكل كيلوواط/ ساعة للمزارع مقابل 0.55 (14 سنتًا) للمشاريع التجارية[104].

الجدول (3-8)

الإيرادات من الضرائب التي تؤثر في الطبقات الزراعية وغير الزراعية نسبةً من الإيرادات الضريبية الإجمالية في سنوات مختارة

الضريبة	1939(أ)	1947(أ)	1953(ب)	1963/1962 (أ ج)	1973(د)	1983(أ)	1994(د)
1 ـ الضرائب المؤثرة أساسًا في الطبقات الزراعية							
العُشر وضريبة الأرض قبل 1944 والضرائب غير المباشرة على الإنتاج الزراعي منذ 1944	39.8	8.6	12.0	9.6	5.2	1.2	2.0

يتبع

(103) تشرين، 10/ 3/ 1981، ص 5.

(104) السفارة الأميركية، دمشق، الملحق الزراعي، التقرير رقم (SY 6002) بتاريخ 21 شباط/ فبراير 1986، بعنوان: *Syria: Annual Agricultural Situation Report*, p. 26.

تابع

ضريبة المواشي		6.6	4.3	3.0	1.3	0.3	0.1
رسوم الري			0.2	0.2	0.2	0.1	0.1
ضريبة التصدير المفروضة على القطن منذ 1952			غ.م. (هـ)	0.2	4.4	0.9	1.5
2 ـ الضرائب المؤثرة أساسًا في الطبقات غير الزراعية							
ضريبة الرواتب والأجور	13.6	1.4	1.7	2.4	3.1	5.4	9.3
ضريبة الأرباح		3.9	6.7	8.5	16.2 (و)	32.0 (و)	51.5 (و)
ضريبة إيراد الإيجار		2.0	3.0	5.1	5.3	3.5	2.0
ضريبة العقارات							
ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة			0.1	0.3	0.3	0.5	0.3
رسوم السيارات				4.6	3.4	3.9	1.9
رسوم أجهزة التلفزيون				0.1	0.5	0.3	0.02
ضرائب ورسوم أخرى تشمل الرسوم على الاستهلاك الكمالي	(ز)	3.5	3.1	13.5	12.5	11.8	7.0
3 ـ الضرائب المؤثرة في الطبقات الزراعية وغير الزراعية							
رسوم نقل الملكية	4.5	8.3	12.9	3.5	1.9	1.7	0.9
رسوم نقل التركات والهبات					0.9	0.5	0.4

يتبع

تابع

ضرائب إنتاج (وحتى عام 1939 ضرائب غير مباشرة أخرى)	40.9 }	32.0	33.3	19.8	21.1	5.1	3.5
رسوم الطابع		غ.م. (ح)	غ.م. (ح)	5.8	5.3	8.3	5.1
رسوم التجارة الخارجية والجمارك غير ضريبة التصدير على القطن باستثناء عام 1953	1.2	33.7	22.7(هـ)	23.4	18.4	24.5	14.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
المبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبية بملايين (ط) الليرات السورية	8.8	106.4	186.3	576.1 (ج)	834.5	8745 (ي)	39589 (ي)

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: United Nations, Bureau of Economic Affairs, *Economic Developments in the Middle East, 1945 [to 1954]* (New York: [United Nations], 1955), p. 203; Raphael Patai, *The Republic of Syria* (New Haven: Human Relations Area Files, [1956]), p. 671;

الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1955، ص 218 - 219؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1965، ص 326 - 327؛ الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1974، ص 778 - 779. تستند النسب لعام 1983 إلى أرقام أمّنتها وزارة المالية السورية وأرقام 1994 مأخوذة من: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 440 - 441.

(أ) تستند النسب إلى الإيرادات الضريبية الفعلية.

(ب) تستند النسب إلى أرقام أوليّة عن الإيرادات الضريبية الفعلية.

(ج) تعود النسبة والمبلغ إلى الفترة الواقعة بين 1 تموز/ يوليو 1962 و31 كانون الأول/ ديسمبر 1963.

(د) تستند النسب إلى تقديرات الموازنة أو الإيرادات المخططة.

(هـ) ضريبة التصدير على القطن لعام 1953 متضمنة في رقم رسوم التجارة الخارجية والجمارك.

(و) على الرغم من تحديد هذه الضريبة على أنها «ضريبة دخل على الحرف والمهن الصناعية والتجارية وغير التجارية» فإنها تشمل الضريبة على الأرباح الصافية للمشاريع العامة، وليس أرباح أفراد وشركات القطاع الخاص وحسب.

(ز) الـ«ضرائب ورسوم أخرى» لعام 1939 وضعت على شكل مبلغ إجمالي مع الضرائب على السلع المستهلكة محليًا ورسوم الطابع المبينة في القسم 3.

(ح) أرقام عامي 1947 و1953 لرسوم الطابع متضمنة في الـ«ضرائب ورسوم أخرى» المبينة في القسم 2.

(ط) لا تشمل أرقام الإيرادات الضريبية الإجمالية الإيراد من خطوط أنابيب النفط أو من الرسوم على الأجانب أو من الرسوم القنصلية.

(ي) هذه أرقام مدوّرة.

لكن منذ عام 1985، بدأ يحصل انقطاع في الكهرباء في الريف (يصل إلى 5-6 ساعات يوميًا في أواخر عام 1986 و4-5 ساعات في عام 1992) نتيجة الزيادة الواضحة في الطلب على الطاقة، وقلة الهطول المطري وزيادة استخدام تركيا لمياه أعالي الفرات والانخفاض التالي في إنتاج الطاقة الكهرمائية من سد الطبقة[105].

الجدول (3-9)

كهربة القرى في سورية، 1903-1992

عدد القرى المزودة بالكهرباء بين عامي 1903 و1970	العدد الإجمالي للقرى المزودة بالكهرباء عند نهاية:				النسبة المئوية المقدرة للقرى المزودة بالكهرباء بنهاية عام 1992
	1975	1980	1984	1992	
218	372	1991	5729	7630	95

المصادر: تشرين، 10/ 3/ 1981، ص 5؛ والثورة، 30/ 12/ 1984، ص 4؛ ووحدة جمع المعلومات في:

Economist Intelligence Unit, *Country Profile, Syria* 1993/94, p. 31.

(105) البعث، 21/ 10/ 1986، ص 11، و9/ 12/ 1986، ص 4.

انتشار شبكات المياه الآمنة

تبنى شبكات المياه أيضًا على امتداد القطر بوتيرة سريعة. قبل الاستقلال لم يكن ثمّة مياه جارية سوى في عدد قليل من المنازل القروية. ولم يكن في متناول كثير من القرى سوى آبار سطحية، لم تكن آمنة جرثوميًا في بعض الأحيان، وكانت تنضب في سنوات الجفاف. وكان على النساء أن يحضرن الماء من ينابيع أو آبار أعمق غالبًا تقع بعيدًا عن أكواخهن لكنها أكثر انتظامًا في إنتاجيتها ونقية عمومًا عند المنبع. ولم تكن تلك الشروط خاصة ببلدان العالم الثالث مثل سورية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم تكن سوى واحدة من أصل عشر مزارع تملك «تمديدات مياه جارية» في عام 1920، وست من عشر في عام 1960 (106).

كان تقدم سورية في العقود الثلاثة الأخيرة في هذا المجال ملحوظًا. وبحلول عام 1980 كان 54 في المئة من السكان الريفيين و97 في المئة من السكان الحضريين يزودون بماء الشرب عبر الأنابيب. وبموجب الخطة الخمسية لأعوام 1981 - 1985، كان من المتوقع أن تصل تلك النسب إلى 67 و100 في المئة على التوالي(107). ومع أنَّ الشكاوى الريفية المتعلقة بالوصول إلى الماء الآمن تواصل الظهور من حين إلى آخر، لكنها لا تتعلق بتوافر الخدمات بقدر ما تتعلق بضعف صيانة أنابيب المياه الموجودة.(108)

توسّع الرعاية الصحية الريفية

في مجال الرعاية الصحية، لطالما كانت القرى متخلفة عن المدن أشدّ التخلّف. ففي السنوات السابقة على الاستقلال، كان الفلاحون عندما

(106) United States, Department of Agriculture, *Power to Produce,* Its Yearbook of Agriculture, 1960 (Washington, D.C.: U. S. Govt. Print. Off., 1960), p. 78.

(107) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981 - 1985) (دمشق: الهيئة، 1981)، ص 93.

(108) انظر على سبيل المثال، تشرين، 9/ 7/ 1985.

يمرضون يستلقون في زاوية من كوخهم حتى يستعيدوا عافيتهم أو يموتوا. وكان الحمار أو البغل غالبًا وسيلة نقلهم الوحيدة، وكان كثر منهم يعيشون على بعد أيام عدّة عن أقرب طبيب أو مستشفى. ولم تكن تزورهم الوحدات الطبية المتنقلة إلا في مناسبات نادرة. وفي عام 1939، كان ما لا يقل عن 69.8 في المئة من جميع الأطباء يمارسون المهنة في دمشق وحلب (انظر الجدول 3 - 10). وكان القبول في المستشفيات متركّزًا أيضًا في تينك المدينتين وفي بعض البلدات الأساسية في المحافظات[109]. وبعد الاستقلال نمت المرافق الطبية وأعداد العاملين الطبيين تدريجًا. وبحلول عام 1963 كان عدد الأطباء قد زاد على الضعف مقارنة بعام 1939، وازداد عدد أسرّة المستشفيات أربعة أضعاف تقريبًا (انظر الجدول (3 - 10))، لكن توزيعها في أنحاء البلد استمر متفاوتًا على نحو ملحوظ، على الرغم من أن الرعاية الصحية الأولية أصبحت الآن متوافرة لبعض الفلاحين عن طريق إنشاء المستوصفات القروية[110].

الجدول (3-10)

بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة في سورية في سنوات مختارة

	1939	1963	1983	1993
عدد الأطباء	474	978	4947	13863
عدد السكان لكل طبيب	6992	5105	1943	966
نسبة الأطباء في محافظتي دمشق وحلب	77.6(أ)	68.8	60.0	50.6
نسبة الأطباء في بقية البلد(ب)	22.4	31.2	40.0	49.4
إجمالي عدد المستشفيات	25(ج)	78	169	263
عدد الأسرّة في جميع المستشفيات	1336(ج)	5134	10857	14596
عدد الأسرّة لكل ألف نسمة	0.4	1.12	1.15	1.08
عدد المستشفيات الحكومية	11	26	39	53

يتبع

(109) Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, *Syria*, pp, 248-249.

(110) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, pp. 158-162, and 248-249.

تابع

عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية	800	3793	8341	10725
عدد «المراكز الصحية للخدمات الأساسية»	-	-	458(د)	658
نسبة تلك المراكز في المناطق الريفية	-	-	72.3 (د)	73.3 (هـ)
معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة	غ.م.	18(و)	8(ز)	6 (ح)
معدل وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية	غ.م.	132(و)	62(ز)	37 (ح)

المصادر: استنادًا إلى بيانات في: الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، 1939 - 1940 (دمشق: [د.ن.]، 1940)، ص 489 - 500 وص 549 - 551؛ البعث، 19/11/1988، ص 7؛ الجمهورية العربية السورية: وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية، ورئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة؛ والبنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لسنوات مختلفة،

Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division, *Syria*, p. 249.

(أ) كانت النسبة لمدينة دمشق وحدها 44.9 ولمدينة حلب 24.9.

(ب) أي في المحافظات الست الأخرى في عام 1939 وفي المحافظات الإحدى عشرة الأخرى في السنوات الأخرى.

(ج) هذه الأرقام لعام 1938.

(د) هذه الأرقام لعام 1984.

(هـ) هذه النسبة لعام 1987، عندما كان العدد الإجمالي للمراكز الصحية 521 مركزًا.

(و) هذه المعدلات لعام 1960.

(ز) هذه المعدلات لعام 1980.

(ح) هذه المعدلات لعام 1991.

في الفترة البعثية، كان التقدم في الرعاية الطبية لأبناء الريف متفاوتًا. وظل تطور خدمات المستشفيات في الريف عمومًا متخلفًا في العقود الأخيرة نتيجة نقص الأموال: فبين عامي 1963 و1993 انخفضت نسبة عدد الأسرّة إلى عدد السكان من 1.12 إلى 1.08 لكل ألف نسمة (انظر الجدول 3 - 10). وإنّها لمفارقة ـ وإن كان من الممكن تفسيرها جزئيًا بحاجة سورية إلى العملة الصعبة ـ أن يكون عدد أسرّة الفنادق في عام 1993 (30249)[111]، أي ضعف عدد أسرّة المستشفيات (14596). لكن نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان ارتفعت من طبيب واحد لكل 5105 مواطنين في عام 1963 إلى واحد لكل 1943 في عام 1983، وإلى واحد لكل 966 في عام 1993

(111) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 407.

(مقارنـة بواحد لـكل 662 في عام 1960 وواحد لـكل 439 في عام 1983 وواحـد لـكل 420 في عـام 1990 في الولايـات المتحـدة)[112]. وقد تحقق ذلـك علـى الرغـم مـن هجرة عـدد كبير مـن الأطبـاء السـوريين إلـى أوروبا والولايـات المتحـدة والبلـدان العربيـة. فـي منتصـف السـبعينيات، كان عدد السـوريين الذيـن يمتهنـون الطـب فـي الخـارج أربعة أضعـاف أولئـك الذين يمارسـونه في موطنهـم[113]. وفي الوقت ذاته، انخفض معـدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة من 18 في عام 1960 إلى 6 في عام 1991 ومعدل وفيات الأطفـال لـكل ألـف ولادة حيـة مـن 132 فـي عـام 1960 إلـى 37 في عام 1991. وفـي عـام 1993، كان توزيع الأطبـاء بين المحافظـات مختلفًا على نحو ملحوظ وأقل تفاوتًا بالمعنى النسـبي مقارنة بعام 1939 أو 1963. على سـبيل المثال، في عام 1993، كانت نسـبة عدد الأطباء إلى عدد السـكان في طرطوس (طبيبًا واحدًا لكل 724 مواطنًا أفضل من النسبة في دمشق (1 لكل 771). كذلك كانت الحال في حمص (1 لكل 831) مقارنة بحلب (1 لكل 853). أمـا المحافظـات التـي كانت تلك النسـبة فيها في أسـوأ حالاتها فهي الحسكة (1 لكل 2235) وإدلب (1 لكل 1760) ودير الزور (1 لكل 1508) والرقـة (1 لـكل 1354) وحمـاه (1 لـكل 1320). مـن جانـب آخـر، كانت محافظة دمشق تضم 37.3 في المئة من جميع أسرّة المستشفيات مقابل 21.7 في المئة من سـكان القطر. وكانت النسـب المماثلة في حلب 22.9 و20.6؛ أمّا الأقل خدمة في هذا المجال فكانت محافظات الحسكة (4.1 في المئة من الأسـرّة مقابـل 7.5 في المئة من السـكان) وإدلب (والنسـب فيها 2.4 و6.8 على التوالي)[114].

---

(112) U.S. Department of Commerce, *Statistical Abstract of the United States, 1986* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1986), pp. 103 and 107, and World Bank, *World Development Report 1993* (Washington, D.C.: The World Bank, [1993]), p. 293.

(113) فـي عـام 1974، كان 11 ألـف طبيـب سـوري يعملون فـي الخـارج، انظـر: *The Times* [London], 17/11/1980, p. V.

في حين كان 2666 فقط في سورية الجمهورية العربية السورية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي 1980، ص 160.

(114) استنادًا إلـى بيانات فـي: الجمهوريـة العربية السـورية، رئاسـة مجلس الـوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 63 و360 - 361.

على الرغم من المحدودية النسبية للموارد المالية والنفقات الكبيرة التي تتطلبها المستشفيات الحديثة، فإنَّ الرغبة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المرضى في الريف، دفعت الحكومة في العقدين الأخيرين إلى التركيز الشديد على توسيع سلسلتها من «المراكز الصحية للخدمات الأساسية» وتقويتها. وجرى استيعاب المستوصفات القديمة التي بلغ عددها 96 في عام 1955[115] و170 في عام 1971[116] في المراكز الصحية التي وصل عددها في عام 1983 إلى 458 وفي عام 1993 إلى 658 (انظر الجدول 3-10). وأكثر من 70 في المئة من هذه المراكز يوجد في المناطق الريفية.

عادةً يكون في المركز الصحي الريفي عاملان طبيان مساعدان مؤهّلان أو ممرض وطبيب غالبًا ما يكون خرّيجًا حديثًا في كلية الطب يؤدي سنتيه الإلزاميتين من الخدمة في الريف، على الرغم من أنه ما زال ممكنًا للخريجين أن يتهربوا من هذا الواجب عن طريق أصحاب نفوذ خفيين. ولمعالجة الطلب المتزايد على الرعاية الصحية في الريف، كانت الحكومة أيضًا توجه الأطباء العسكريين نحو المراكز الريفية[117].

تجهز المراكز الريفية بتجهيزات متدنّية، وقد لا تكون الرعاية التي تقدمها ذات جودة عالية، لكنها، مع الوحدات الطبية المتنقلة، حققت نجاحات لا شك فيها، بما في ذلك تلقيح مئات الآلاف من أطفال الفلاحين ضد الجدري والدفتريا والحصبة والسل وشلل الأطفال وغيرها من الأمراض الخطيرة[118]. وهي أيضًا خِلْو من الروح التجارية بمعنى أنها تقدم خدماتها مجانًا.

---

(115) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria*, p. 464.

(116) الجمهورية العربية السورية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي 1981، ص 169.

(117) لمعرفة معلومات تفصيلية عن المراكز الصحية الريفية والاختلال الجغرافي في تقديم الرعاية الصحية في منتصف السبعينيات، انظر: Alasdair Drysdale, «The Regional Equalization of Health Care and Education in Syria since the Ba'thi Revolution,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13, Issue 1 (February 1981), pp. 94-100.

(118) في منتصف الثمانينيات، جرى في المرحلة الأولى من حملة التلقيح تلقيح 930552 طفلًا تحت الخامسة من العمر في القطر كله؛ البعث، 30/ 9/ 1986، ص 4، و21/ 10/ 1986، ص 7، والثورة، 30/ 11/ 1986، ص 9.

تطور وسائل الاتصال والنقل

استفاد المزارعون كثيرًا من التطورات في مجالين آخرين، هما النقل والاتصال. فبين عامي 1963 و1993 تضاعف عدد عربات سكك الحديد ثلاث مرّات، وتضاعف عدد خطوط سكك الحديد ذات القياس المعياري أربع مرات تقريبًا، وتضاعف طول الطرق المعبّدة بالإسفلت الملائم لجميع الأحوال الجوية خمس مرّات، وتضاعف عدد العربات التي تعمل بمحركات من جميع الأنواع اثنتي عشرة مرة، وعدد الباصات والميكروباصات ثلاث عشرة مرة تقريبًا (انظر الجدول 3 - 11). وربطت المنطقة الزراعية في أقصى الشمال الشرقي والمناطق المستصلحة المروية على الفرات والخابور بواسطة سكّة الحديد والطرق مع ساحل المتوسط ذي الكثافة السكانية والمرتفعات الغربية الخصبة. ومع منتصف الثمانينيات، كان هناك 1126 كلم من الطرق الريفية الجديدة في أربع محافظات في الشمال الشرقي وحده. وربط خيط آخر من الطرق الجديدة نحو 500 قرية في منطقة اللاذقية. وفي النصف الثاني من الثمانينيات كان يمكن الوصول إلى «أكثر من 80 في المئة» من القرى في محافظة حلب عبر طرق قابلة للاستخدام في جميع الفصول[119].

اتسعت شبكة الهاتف أيضًا على نحو ملحوظ. ففي عام 1986 كان 12.6 في المئة من جميع المنازل الريفية (و50.8 من جميع المنازل الحضرية) يملك خدمة هاتفية، مقارنة بنحو 1.6 في المئة (و12.9 في المئة على التوالي) قبل ذلك بعقدين من الزمن[120].

في الوقت ذاته، استمرت وسائل النقل بالتمركز الزائد في مدينة

---

(119) انظر: *The Times*, 19/11/1980, p. V; «Syria,» *Middle East Economic Digest*, 13/7/1984, pp. 28-29;

تشرين، 22/ 11/ 1985، ص 4؛ والبعث، 8/ 12/ 1986، ص 7.

(120) استنادًا إلى أرقام في الجدول (3 - 11)، وفي الثورة، 19/ 11/ 1986، ص 7، وإلى إحصاءات متعلقة بالأسر التي وصل عددها في المناطق الريفية في عام 1960 إلى 497394 وفي عام 1981 إلى 732343 وفي المناطق الحضرية إلى 313579 في عام 1960 وإلى 709874 في عام 1981، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 61.

دمشـق ومحافظتهـا، التي كانت تضمّ في عـام 1993 21.7 في المئة من السـكان، لكنهـا احتـوت علـى 37.3 فـي المئـة مـن جميـع الباصـات والميكروباصات، و54 في المئة من جميع سـيارات الركاب. أمّا حصتها من الشـاحنات والصهاريج والشاحنات الصغيرة (بيك أب) فكانت 23.4 في المئة، وبالتالي ليسـت بعيدة عن التناسـب[121]. وعلى الرغم من تركز الباصات في دمشـق، فإن الطلب على النقـل العام في العاصمة أعلى من العرض، ولا سيما في ساعات ذروة الازدحام. وتعود جذور الأزمة، على الأقل في منتصف الثمانينيات، إلى خروج نسبة مهمة من باصات المدينة في أي يوم من العمل نتيجة سـوء تسـييرها أو رداءة الصيانة أو عدم كفاية التنسـيق ونتيجـة النقـص الجـدي فـي قطـع التبديـل والميكانيكييـن الماهرين[122].

من وجهة نظر المزارعين والفلاحين الذين ما زال كثيرون منهم يتذكرون الأيـام التـي كانـت وسـائل النقـل الوحيـدة المتوافـرة لهـم فيهـا هـي ركوب الحيوانـات وتحميلها، فإن منظومة النقل، على الرغم من عدم كفايتها، أسـرع وأكثـر موثوقيـة وغالبًا أقل تكلفة، وهي عمومًا مهيـأة على نحو أفضل لخدمة احتياجاتهـم ومصالحهـم. وأدّت بلا شـك إلى توسـيع أسـواقهم وإلى توزيع منتوجاتهـم على نحو أنسـب، ولا سـيما المنتوجات سـريعة التلـف. وكذلك أعطت دافعًا أكبر للإنتاج الزراعي.

لكـن هنـاك جانبًـا آخـر لتأثيرات تحسـين الاتصـالات. فهنـاك الآن قيم ومواقف جديدة تكسـر إيقاع الحياة الريفية، وهي عملية سـرّعها دخول التلفاز وانتشـار أجهزة الراديو الترانزسـتور. ولخص تعليق لاذع في الثمانينيات صدر عـن مـزارع من السـبخة، وهي قريـة تقع على بعـد نحو أربعيـن كيلومترًا إلى الشـرق من الرقة، وإن بشـيء من المبالغة، تغيرًا معياريًا حاسـمًا في كثير من قرى الفرات، حيث قال: «[سـابقًا]، كانت الأشـياء تسـير على المبـدأ القَبَليّ،

---

(121) تسـتند النسب إلى أرقام في: الجمهورية العربية السـورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 63 و230 - 231.

(122) البعث: 12/10/1986، ص 7، و30/12/1986، ص 6.

وكان معتادًا أن «يأكل» المرء [خارج المنزل والبيت] لدى شخص آخر قريب منه. والآن... [الدولة] تحكم العالم... إذا لم يكن لديك مال، فلا أحد يهتم بك»[123]. ويمكن تمييز ملاحظة مشابهة في شكوى قدّمها في عام 1992 مراقب زراعي من منطقة أخرى. فقد قال: «في القديم، كان التعاون [بين فلاحي قريتنا] هو أسلوبهم في الحياة... اليوم... نفسية الإنسان القروي قد تغيرت فالتعامل أصبح ماديًا ومصلحيًا علمًا أنه كان هناك محبة ومودة ومشاركة جماعية»[124].

تكثيف الجهد التعليمي للدولة

كان تعليم أطفال الفلاحين في السنوات السابقة على الاستقلال مهملًا على نحو مُحْزِن. وكانت الخدمات التعليمية ضيقة في جزء منها نتيجة نقص الأموال، غير أنَّ استثمار الدولة الضئيل نسبيًا في البشر ربما كان أيضًا نتيجة سياسة متعمدة من الموظفين الاستعماريين الذين لعلّهم لم يحبّذوا تزايد المدارس، أو لم يروا سوى القليل من القيمة في محو الأمية على نطاق واسع، على الرغم من اهتمامهم الواسع بنشر اللغة الفرنسية في المدن.

كان ذهن الفلاحين وشخصيتهم يتشكلان أساسًا بفعل تأثيرات الطبيعة والحياة الزراعية باستثناء بعض المناطق، كما في الغوطة، حيث كان بعض الصبيان القرويين، في كل قرية كبيرة نسبيًا وتحوي جامعًا، يحضرون إلى الكتاتيب، وهي مدارس تعليم القرآن، كما أدّت خطب الجمعة دورًا في التطور الأخلاقي والعقائدي للمجتمعات المحلية.

(123) استشهاد في: Annika Rabo, *Change on the Euphrates: Villagers, Townsmen, and Employees in Northeast Syria*, Stockholm Studies in Social Anthropology; 15 (Stockholm: Studies in Social Anthropology, 1986), p. 49.

(124) نضال الفلاحين، العدد 1329، 14/10/1992، ص 5.

الجدول (3-11)

النقل والاتصالات في سورية في سنوات مختارة

	1943	1963	1993
النسهيلات الهاتفية			
المراكز الهاتفية	غ.م.	77	3750
المشتركون الحضريون (الهاتف الآلي)	غ.م.	40518	360500 (أ)
المشتركون الريفيون (هاتف يدوي ونصف آلي)	غ.م.	7975	92300 (أ)
الطرق الملائمة لكل أنواع الطقس (بالكلم)			
طرق إسفلتية	1440	4926	26299
طرق معبدة من دون إسفلت	1174	898	7910
طرق ترابية ممهدة	3126	2062	2168
الآليات المتداولة			
شاحنات وصهاريج وشاحنات صغيرة	4283 (ب)	12778	153394
باص وميكروباص	1238 (ب)	1849	23972
سيارات الركاب (بما في ذلك التاكسي)	4707 (ب)	23095	125807
دراجات نارية	753 (ب)	3448	80533
سكك الحديد (بالكلم)			
خط عادي	530	543	2015
خط ضيق	301	301	327
القطارات			
قاطرات	156 (ب ج)	76	195
سيارات سكك الحديد من الأنواع كلها	2214 (ب ج)	1744	5207

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1963، ص 225 - 226 و239؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية 1964، ص 230؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 1978، ص 310 و311 و314؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 228 - 232 و244. تستند إحصاءات خطوط سكك الحديد لعام 1943 إلى أرقام في: Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence, *Syria* (April 1943), pp. 370-384.

ملاحظة: لا ينشر المكتب المركزي للإحصاء أرقامًا عن طائرات الركاب أو النقل.

(أ) هذه الأرقام المدورة هي لعام 1986 وهي، مع الأرقام المماثلة لعام 1963، مأخوذة من الثورة =

= (دمشق)، 19/ 11/ 1986، ص 7. لا توجد أرقام من هذا القبيل في المجموعات الإحصائية.

(ب) هذه الأرقام هي لعام 1948.

(ج) كان كثير من هذه القاطرات والمقطورات متقادمًا ويبدو كأنه قد سُحب بالتالي من الخدمة.

تكشّف جهد الدولة التعليمي مع تحقيق الاستقلال المالي على يد الحكومة السورية في عام 1936، وازداد ذلك بعد استقلال القطر بعد عقد على هذا التاريخ. وارتفع إجمالي التسجيل التعليمي في سورية من 0.13 مليون في عام 1938[125] إلى 0.73 مليون في عام 1963[126]. لكن، كما يبين الجدول (3 - 12) بوضوح، كان ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان الريف حتى عام 1960 لا يزال أميًّا، وكان انتشار الأمية بين النساء الريفيات يصل إلى 94.8 في المئة. وعلاوة على ذلك، نادرًا ما كانت المدارس الريفية تلبي الحد الأدنى من الحاجات الأساسية.

بالمناسبة، فإنّ الخدمات التعليمية الحكومية السورية لم تكن قط نخبوية رسميًا في توجهها مثلما كانت الحال في مصر. فهي لم تعرف قط نظام التعليم الابتدائي المزدوج التمييزي الذي كان موجودًا في مصر بشبكاته المتوازية من المدارس الابتدائية منخفضة المنزلة للفقراء ورفيعة المنزلة للميسورين، والتي استمرت فعليًا في مصر حتى عام 1949[127]. لكن المدارس القروية السورية كانت في الممارسة أقل جودةً من المدارس في المدن، وكادت الطبقات الحضرية والريفية العليا والمتوسطة تحتكر التعليم الثانوي والعالي في البلدين، سورية ومصر، على امتداد النصف الأول من هذا القرن.

أَبدى الجهد التعليمي تحت حكم حزب البعث نسبًا أكبر بكثير. فبفعل الدولة، تضاعف عدد المدارس الابتدائية الريفية من أقل من 3000 في عام

(125) استنادًا إلى أرقام في: Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence, *Syria*, p. 187.

(126) استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1963**، ص 79 - 85.

(127) عن هذا النظام، انظر: Charles Issawi, *Egypt at Mid-Century, an Economic Survey*, Published under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs (London: [Oxford University Press], 1954), p. 67.

1963 إلى 4131 في عام 1970 و6302 في عام 1980[128]. وارتفع عدد حملة شهادة الدراسة الابتدائية الريفيين من 70843 في عام 1960 إلى 1.16 مليون في عام 1991، أي من 3.7 في المئة إلى 27.9 في المئة من السكان الريفيين الذين يتجاوزون العاشرة من العمر. وفي الفترة نفسها، ارتفع عدد الريفيين الحاصلين على تعليم متوسط أو ثانوي من 22976 إلى 677.000 (بأرقام مدورة)، وعدد الحاصلين على درجة جامعية من 963 إلى 61 ألفًا[129]. وحاليًا، فإنّ جميع الصبيان القرويين وجميع الفتيات القرويات، في ما عدا نسبة صغيرة، ممن يبلغون ست سنوات من العمر هم عمليًا مسجلون في المدرسة[130].

لكن من الضروري أن ننظر إلى أبعد من هذه الأرقام. فعلى الأقل حتى عام 1986 لم يكن التقدم النوعي على جميع المستويات مثيرًا للإعجاب. واستمر النقص حادًا في المعلمين المؤهلين في المناطق الريفية. وكانت غرف التدريس مزدحمة على نحو مفرط، وصيانة الأبنية المدرسية سيئة أحيانًا. وكان من بين العيوب الأخرى تفاوت التقدم بين المناطق المختلفة، وعدم مرونة البرامج المدرسية التي لم تكن متلائمة مع حاجات المجتمع القروي، وارتفاع معدل التسرب بين الفتيات القرويات عند نهاية التعليم الابتدائي، وانعدام الأمن الاقتصادي لجزء من الكادر التعليمي، ورقابة الدولة الوثيقة، والتضييق على حرية الفكر، والميل الملحوظ إلى إنتاج جيل مذعن[131].

تبقى الفجوة التعليمية بين الجماهير الفلاحية والطبقات الأعلى منها في المدينة والريف مهمة، على الرغم من تقلّصها. فمع عام 1991 كان 12.2

---

(128) خطاب د. نور الدين الأتاسي، رئيس سورية، البعث، 19/ 4/ 1970، والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص 224.

(129) استنادًا إلى النسب في الجدول (3 – 12) وإلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960، ص 2 – 3، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 77.

(130) يمكن استنتاج ذلك من أرقام في: World Bank, *World Development Report 1993*, p. 294.

(131) غالبًا ما تناقش المشاكل التي تواجه التعليم بصراحة في الصحافة السورية. انظر على سبيل المثال، البعث: 21/10/1986، ص 6، و6/11/1986، ص 7؛ الثورة: 19/4/1986، ص 9 و4/9/1986، ص 9. ولسنوات أسبق على ذلك، انظر أيضًا: «Syria,» *Middle East Economic Digest*, pp. 101-108.

فـي المئـة من الذكور الريفيين الذين يبلغون عشـر سـنوات فأكثر من العمر لا يزالون أميين. وكانت النسـبة المماثلة للإنـاث الريفيات 39.4 في المئة (انظر الجدول 3 - 12). علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من أولئك المصنفين «يقرأ فقـط أو يقـرأ ويكتب» وقسـمًا غير قليل مـن أولئك الذين يحملون شـهادات رسـمية ربمـا كانوا أمّيين عمليًا، بمعنى أنّهم لم يكونـوا مهيئين للعمل بفاعلية في المجتمع إلا في أدنى الحدود.

على الرغم من ذلك، قاد الالتزام القوي للنظام القائم بالتعليم الجماهيري والنمو الملحوظ في الخدمات التعليمية الريفية إلى تحسين الفرص الاقتصادية ومسـتوى معيشـة أعـداد كبيـرة مـن الفلاحين ذلك التحسـين الـذي لا يمكن إنكاره، وإن لم يكن بصورة مباشرة.

الجدول (3-12)

التوزيع النسبي لسكان سورية (ريف وحضر) ممن يبلغون العاشرة فأكثر استنادًا إلى مستوى التعليم في أعوام 1960 و1976 و1991

مستوى التعليم	1960			1976			1991		
	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع
أميون									
ذكور	32.7	59.3	49.1	16.7	28.8	23.0	8.5	12.2	10.2
إناث	66.6	94.8	84.2	41.1	73.2	58.0	22.9	39.4	30.7
المجموع	49.2	76.9	66.4	28.5	50.5	40.0	15.4	25.4	20.1
يقرأ فقط أو يقرأ ويكتب									
ذكور	42.7	32.2	36.2	33.8	35.4	34.6	25.5	31.1	28.1
إناث	21.2	4.1	10.5	25.2	14.7	19.7	22.1	26.6	24.2
المجموع	32.2	18.2	23.5	29.6	25.3	27.4	23.9	28.9	26.3
شهادة الدراسة الابتدائية									
ذكور	15.3	6.4	9.8	24.9	20.5	22.6	33.2	33.0	33.1
إناث	8.5	0.9	3.8	18.6	8.6	13.3	27.5	22.5	25.1
المجموع	12.0	3.7	6.8	21.8	14.7	18.1	30.5	27.9	29.3

يتبع

تابع

شهادة الدراسة الإعدادية أو الثانوية أو شهادة من معهد متوسط									
ذكور	7.8	2.1	4.3	20.9	14.4	17.6	27.6	21.1	24.6
إناث	3.5	0.2	1.4	14.2	3.4	8.5	25.1	11.2	18.6
المجموع	5.7	1.2	2.9	17.6	9.0	13.1	26.4	16.3	21.6
درجة جامعية									
ذكور	1.5	0.1	0.6	3.7	0.9	2.2	5.2	2.6	4.0
إناث	0.2	0.0	0.1	1.0	0.1	0.5	2.4	0.3	1.4
المجموع	0.9	0.0	0.4	2.4	0.5	1.4	3.8	1.5	2.7

المصدر: الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 1979، مستشهد به في: *The Population Situation in the ECWA Region* (Beirut: United Nations Economic Commission for Western Asia, 1980), pp. 12-18,

تستند أرقام عام 1991 إلى بيانات في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 76 - 77.

الفصل الرابع
الكفاءة الاقتصادية

هل كانت الزراعة في سورية تتقدم في ظلّ حكم البعث؟ هل تُسْتَغَلُّ أرضها ومياهها الآن على نحو أكثر عقلانية مما كانت عليه قبل عام 1963؟ وهل أصبح مزارعوها أمهر وأكفأ؟

استخدام الأرض

من حيث استخدام الأرض، يبدو من الأرقام في الجدول (4 - 1)، وهي أرقام يجب النظر إلى دقّتها على أنها تقريبية، أن المساحة قيد الاستثمار انخفضت من متوسط سنوي يبلغ 6.5 ملايين هكتار في النصف الأول من الستينيات إلى متوسط سنوي يبلغ 5.5 ملايين هكتار في الثلث الأول من التسعينيات. وإلى جانب هذا الانخفاض البالغ 15.3 في المئة في الأراضي المستثمرة، هبطت المساحة المتروكة للراحة (السبات) نسبة 82 في المئة. ويتعلق ارتفاع المساحة البعلية المزروعة فعلًا إلى 40.6 في المئة بالهبوط الحاد في المساحة غير المستثمرة. وهذه هي الحال إلى حد ما مع الزيادة في نسبة المراعي البالغة 35.7 في المئة. غير أنّ بعض المساحات القابلة للزراعة، لكنها غير مزروعة، حُولت أيضًا إلى أرض رعوية.

يتأتى الانخفاض في مساحة الأرض قيد الاستثمار من عوامل عدّة. أوّلها أنَّ سحب مالكي الأراضي للمياه الجوفية بلا مراقبة يفوق إعادة تغذية الأحواض المائية الجوفية. على سبيل المثال، في منطقة القلمون، إلى الشرق من السلسلة الرئيسة المقابلة للبنان، جرى حفر نحو 2200 بئر في أقل من عقد. وعبّر فلاح

مـن المنطقـة عن الأمـر بالقـول «ذبحـوا الميـاه»[1]. ويعاني ريف دمشـق أيضًا الإهمال والإسراف في استخدام المياه الجوفية. وسبّب هذا، مقترنًا بالانخفاض في هطول المطر، انخفاضًا بنسبة 70 في المئة في مردود آباره في عام 1986[2]. وعلاوة على ذلك، أدى فرط الاستعمال للأغراض الصناعية والمنزلية في جزء من نهر بردى وروافده، التي تعتمد غوطة دمشـق عليها في وجودها، إلى تلوّث مياهـه وإلـى التحذيـر الذي أطلقـه الجهاز القيـادي في الحـزب الحاكم من أن «بردى يموت». واشـتكى فلاح في الثمانيـن من عمره من هذه المنطقة في عام 1986 قائلًا: «لقد كنا نروي 21 دونمًا منذ عشر سنوات أمّا اليوم فإننا نروي 3 دونمات فقط بواسـطة الآبار التي تعطي 6 إنشـات على عمق 30 مترًا، ذلك أن مياه بـردى لم تعد تجري في فرع المليحـة في الصيف، والذي يجري الآن ماء آسن وملوث [....] يقتل الشجر ويؤدي إلى يباسه»[3].

ضـاع بعض الرقع من الأرض الزراعية نتيجة التسـبّخ أو انتشـار الملوحة الناجـم عـن سـوء إدارة مياه الـري أو عن ضعـف التصريف، كمـا في حوض الفرات أو منطقة الغاب شـرق جبال العلويين[4]. وضاعت بقع مستمرة أخرى نتيجـة البنـاء السـكني أو التجـاري العشـوائي أو «الزحـف السـرطاني للكتـل الإسمنتية»[5] بحسب تعبير الاتحاد العام للفلاحين. وارتفعت المساحة المشغولة بالأبنيـة والطرقات العامة مـن 246 ألف هكتار في عام 1974 إلى 414 ألف هكتار في عام 1986 وإلى 602 ألف هكتار في عام 1993[6]. ومن الصعب تحديد مساحة الأرض الجيدة الضائعة نتيجة هذا التوسع، لكنها كانت كبيرة بما يكفي ليدق الاتحاد العام للفلاحين ناقوس الخطر. ولعلّ المنطقة الأكثر تضررًا

(1) تشـرين، 12/ 6/ 1985، ص 4؛ انظر أيضًـا: تشـرين، 25/ 6/ 1987، ص 5، والثـورة، 15/ 7/ 1987، ص 7.

(2) البعث، 23/ 10/ 1986، ص 7.

(3) البعث، 23/ 10/ 1986، ص 7. في شأن حالة نهر بردى ، انظر أيضًا: الثورة، 22/ 10/ 1986، ص 7.

(4) الثورة، 28/ 3/ 1987، ص 6.

(5) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [1986])، ص 39.

(6) الجمهورية العربية السـورية، رئاسـة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1981، ص 174؛ المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1987، ص 117، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 104.

هي الشريط الساحلي الخصب في سورية، حيث «التهمت» طريق عام طرطوس ـ اللاذقيـة ومصفـاة بانيـاس ومعمل إسـمنت طرطـوس ومشـاريع عامة أخرى و«مئات» المسـاكن و«الشاليهات» قسمًا كبيرًا من هذا الشريط[7]. وعلاوةً على ذلـك، خـرج نحو 25 ألف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة من الاسـتخدام من أجل سد الطبقة وبحيرته[8].

الجدول (4-1)

استعمالات الأراضي، 1961-1993 (المتوسط السنوي بآلاف الهكتارات)

الفترة	المساحة المستثمرة					مروج ومراعٍ	غابات
	مروية	بعلية	نسبة المساحة المزروعة المروية	سبات للراحة	المجموع		
1965-1961	579	2894	16.7	3043	6516	5945	466
1970-1966	503	2673	15.8	2796	5972	5426	449
1975-1971	563	2747	17.0	2542	5852	6607	473
1980-1976	535	3381	13.7	1685	5601	8430	458
1985-1981	594	3289	15.3	1766	5649	8339	498
1990-1986	664	3957	14.4	968	5589	8132	608
1993-1991	902	4096	22.2	548	5519	8070	657
الزيادة أو الانخفاض النسبيان في المتوسط السنوي في 1991-1993 مقارنة بـ 1961-1965	55.8 +	40.6 +		82.0 ـ	15.3 ـ	35.7 +	+41.0

المصدر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية، سنوات متنوعة.

(7) البعث، 12/1/1987، ص 7.

(8) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I.B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), p. 445.

من جهة أخرى، حدث كثيرٌ من الانخفاض في المساحة المستثمرة نتيجة خفض متعمد وضروري في الإنتاج. فقد توسّعت المساحة قيد الحراثة، بما في ذلك الأرض السبات، بسرعة كبيرة جدًا ومن دون أي قيود في السنوات الخمس والعشرين السابقة على استيلاء حزب البعث على السلطة. وتضاعفت في الحقيقة أربع مرات تقريبًا، مرتفعة من نحو 1,75 مليون هكتار في عام 1938 إلى 6.9 ملايين هكتار في عام 1963[9]، وكان ذلك أساسًا بتأثير ارتفاع الأسعار الزراعية في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة ما بعد الحرب. وبما أن أفضل أربعة أنواع من التربة في سورية لا تغطي أكثر من 3.96 ملايين هكتار، ومنها التربة الطميية: 0.53؛ وتربة المياه الجوفية: 0.37؛ والمتوسطية الحمراء: 0.85؛ والغراموسول (حمراء داكنة وبنية وبنية داكنة وسوداء) 2.21 مليونا هكتار ـ فإن معظم التوسع جرى في مناطق ذات تربة بنية مصفرة أقل جودة وذات معدل هطول مطري أقل[10]. وتتلقى التربة المتوسطية الحمراء هطولًا مطريًا سنويًا متوسطًا يتجاوز 600 ملم أو 23.6 إنشًا، والغراموسول بين 300 و600 ملم (11.8 - 23.6 إنشًا) ولا تتلقى البنية المصفرة إلا بين 150 و300 ملم (5.9 - 11.8 إنشًا).

دُفِعَت حدود استثمار الأرض في معظمها نحو الشمال الشرقي، أي نحو الجزء السوري من منطقة الجزيرة بين الفرات ودجلة. في هذه المنطقة، حيث الأرض عمومًا ملكية عامة، نظريًا على الأقل، ظهر إلى الوجود نظام «اغتصاب الأرض». ذلك أنَّ شيوخ القبائل الأقوياء، الغرباء عن الزراعة، «استولوا على تلك الأراضي بحسب مشيئتهم»، وطوروها بطريقتهم الخاصة. وفي وقت يعود إلى عام 1949، حذّر مدير التعليم الريفي في سورية، وكان مفتشًا سابقًا على الحدائق المدرسية في فلسطين مدة عشرين سنة، من أن

(9) International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1955), p. 18,

والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1993، ص 35.

(10) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 29.

الجزيـرة التي شـبهها بـ«الغرب البرّي في أميركا أيـام الاندفاع على الذهب» سـوف «تتحول إلى صحراء مرة أخرى» ما لم يُجْبَر أصحاب الزراعة الجدد علـى إدراك أهميـة دورة المحاصيـل. وأعطـى أمثلـة كثيـرة علـى «زراعـة المحصول ذاته في قطعة الأرض ذاتها سنة بعد سنة وما يترتّب عن ذلك من آثار كارثية»[11]. من الواضح أن هذه الممارسة أدت إلى إزالة المواد المغذية للتربة وإلى استخدام المياه المخزونة في التربة أيضًا وليس الهطول المطري الهامشي وحده. كذلك لم يظهر التجار الذين ساهموا في توسع الزراعة من خلال استئجار الأرض من شيوخ القبائل والاستثمار في الجرارات، اهتمامًا بالمحافظة على جودة التربة، لأنهم كانوا يسـعون وراء عائدات سـريعة، ولم يتمتعوا ببعد نظر.

لم يكن زوال خصوبة التربة الناجم عن الزراعة المستمرة لمحصول بعينه العاقبـة الوحيدة المترتبة عن توسّـع هامش الفلاحـة. ولم يكن تقلص الأرض المتروكة للرعي أقل خطورة. أبعدت الأغنام السورية، وهي الحيوانات الداجنة الأهـم في سـورية، إلى مـراع فقيرة. وأدّى ذلـك، مترافقًا مـع الزيادة في عدد الأغنام، إلى ترك الرعي الجائر آثارًا ضارة في الحياة النباتية في المروج. وبهذا المعنـى، يجـب النظـر إلـى ما جرى فـي ظل البعـث من إعـادة تحويل بعض الأراضـي ذات الإنتاجيـة الهامشـية إلى مراع وفتـح بعض المسـاحات القابلة للزراعة وغير المستثمرة لتغذية الأغنام على أنها تطورات إيجابية.

غيـر أنَّ تأثيـرات أخـرى كانت تفعل فعلهـا في الآن ذاته، وتشـجع على الهجر الجزئي للأراضي الهامشـية وتوسـع المراعي، وهـي تحديدًا نقص اليد العاملـة الزراعية وارتفاع تكلفتها[12] والزيادة النسـبية فـي الطلب على اللحوم والحليب ومشـتقاتهما، وبالتالي في أسـعارهما، مع ارتفاع مستويات المعيشة. ارتفع الرقم القياسـي لسـعر اللحوم بالجملة بين عامي 1962 و1985 ثمانية أضعـاف، وبيـن عامـي 1985 و1993 أكثر من خمسـة أضعاف غـداة تحرير

(11) Great Britain, Foreign Office, FO 371/75538, XL/A/11723,

مذكرة سـرية غير مؤرخة كتبها في عام 1949 سـافيج (J.H. B. Savage) مـن المجلس البريطاني، دمشق، عارضًا الفكرة الرئيسة لحديثه عن الجزيرة مع أحمد قسام، مدير التعليم الريفي في سورية.

(12) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

السوق وخفض سعر صرف الليرة السورية الرسمي في عام 1988 من 3.925 ليـرات إلى 11.25/11.20 ليرة مقابل الدولار[13]. وفي الفترات ذاتها، ارتفع سـعر الحليب الطازج في دمشـق بمعـدل 5.6 و4.7 مرات علـى التوالي[14]. وكانـت أسـعار اللحـوم أو الحليب عمومًا أكثر حساسـية لأعمال السـوق من أسعار القمح أو الشعير مثلًا التي كانت مضبوطة بقوة من الدولة.

بيد أنَّ زيادة قطعان الأغنام السـوري مـن 5.07 ملايين في عام 1965 إلـى 13.36 مليونًـا في عام 1983[15]، جعلت نقص العلف مشـكلة جدية، حيـث كان نقصًـا حـادًا جدًا في عـام 1984 (نتيجة الجفـاف ونقص العملة الصعبـة) حتى إنَّ المزارعيـن مربي الأغنام والتجار مالكـي الأغنام اضطروا إلى خفض عدد قطعانهم وبيع بعض من حيواناتهم من حين إلى آخر بـ20 فـي المئـة من قيمتها قبل سـنة[16]. ومـع حلول عـام 1985، كان عدد أغنام سورية قد انخفض إلى 10.99 ملايين، لكنه ارتفع في ما بعد، ليعود ويهبط إلى 10.14 ملايين في عام 1993[17].

---

(13) استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1981، ص 340؛ المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعـام 1986، ص 378؛ المجموعـة الإحصائيـة السـنوية السـورية لعـام 1991، ص 290؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 294.

(14) اسـتنادًا إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1963، ص 208؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 380، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 296.

(15) الجمهوريـة العربيـة السـورية : وزارة الزراعـة والإصـلاح الزراعي، المجموعـة الإحصائية الزراعيـة السـنوية لعـام 1974، ص 158، ورئاسـة مجلـس الـوزراء، المكتـب المركـزي للإحصـاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 175.

(16) Report no. SY 8524 A, 29/3/1985.

تقرير من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشـق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية (Foreign Agricultural Service) في وزارة الزراعة الأميركية، بعنوان:

Syria: Annual Agricultural Situation Report, 1984, p. 7.

(17) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السـورية لعام 1986، ص 175؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 122، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 124.

زادت حدة مشكلة نقص العلف نتيجة النمو الشديد في إنتاج الحليب ومشتقاته وإنتاج الدواجن. ففي عام 1965 لم يكن في سورية سوى 274 ألف بقرة، كانت 163 ألفًا من بينها حلوبًا، وأنتجت 149 ألف طن من الحليب. وبحلول عام 1993 كان لديها 680 ألف بقرة، بينها 289 ألفًا حلوبًا، وأنتجت 742 ألف طن من الحليب، على الرغم من حدوث طاعون الماشية في سنتين من سنوات تلك الفترة[18]. وفي الفترة ذاتها، ارتفع عدد الدجاج، بما في ذلك غير البيّاض، من 4.59 ملايين إلى 17.10 مليونًا، وارتفع إنتاج بيض المائدة من 306 ملايين بيضة إلى 1.8 مليار بيضة[19].

تطلبت تربية الدجاج وحدها في منتصف الثمانينيات 360 ألف طن من الذرة الصفراء على الأقل، لكن محصول سورية السنوي من الذرة الصفراء وصل في فترة 1986 - 1993 إلى 56900 طن (في عام 1987)، ولم يتجاوز 225 ألف طن (في عام 1991). وفي ضوء النقص المستمر في العملة الصعبة في القطر، لم يكن من الممكن استيراد الفارق بكامله. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بعنصر آخر من عناصر علف الدجاج، وهو دقيق فول الصويا الذي لا تنتجه سورية، على الرغم من أن الحاجة السنوية إليه تبلغ 137 ألف طن[20]. وبدأ مؤخّرًا استخدام الشعير بكثافة بديلًا من جزء من الذرة في حصص علف

---

(18) طاعون الماشية هو مرض مميت معد يتميز بالحمى والزّحار والتهاب الأغشية المخاطية. حدثت جائحات طاعون الماشية في عام 1982 و1983؛ من الواضح أن المرض دخل نتيجة استيراد غير قانوني لماشية من جنوب لبنان، لكنها فحصت عن طريق مسلخ الأبقار الذي احتك بالحيوانات المريضة. انظر تقرير رقم (3002 SY) بتاريخ 31 آذار/ مارس 1983 من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، بعنوان: «Annual Situation Report, Syria (1982),» p. 6,

وتقريره رقم (4004 SY) بتاريخ 22 شباط/ فبراير 1984 المتعلق بالوضع في عام 1983، ص 6.

(19) الجمهورية العربية السورية: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، **المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 1974**، ص 156 - 157 و168؛ رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986**، ص 175 - 177، و**المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994**، ص 124 - 126.

(20) **البعث**، 15/ 1/ 1987، ص 7؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986**، ص 148؛ **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991**، ص 109، و**المجموعة الإحصائية لعام 1994**، ص 111.

الدجـاج، لكـن هناك طلبًـا كبيرًا على الشـعير، لا لتغذية الدجاج فحسـب، بل والأغنام أيضًا نتيجة وضع العشـب السـيئ في المراعي السـورية. ويتأثر قطاعا الألبـان والأغنـام سـنَةَ يكون المحصول سـيئًا جـدًا، وقد يخـرج بعض منتجي الدواجن من العمل[21].

من أجل تخفيف مشكلة العلف، شجعت المؤسسة العامة للأعلاف، التي أُسّست في عام 1974، زراعة الأرض المرويّة بعد حصاد القمح بنوع هجين مـن الذرة قصيرة الأجل فرنسـي الأصل، وفكرت جديًـا في مكننة إنتاج الذرة فـي 10 آلاف هكتـار في حوض الفـرات. وجرّبت أيضًا خلائـط علفية بديلة منتجـة محليًا[22]. أُخِذَ جزء من قطيع الأغنام السـوري من المراعي، وأجريت ترتيبـات على أسـاس تعاوني لتغذية الحملان بدقيـق من بذور القطن المحلي فـي زرائـب الأغنام. وفي الوقت ذاتـه، أدخلت وزارة الزراعة، بالاشـتراك مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) الذي أسس في عـام 1977 ولديه مسـاحة للتجارب الزراعية تبلـغ 948 هكتارًا في تل هادية قـرب حلـب، تقنيـات جديـدة لزيادة مردود الشـعير، مـن مثل مصالبـة زراعة البقوليات التي تحفظ الآزوت في التربة، مع الشعير وإضافة السماد الفوسفاتي إلى التربة الفقيرة بالفوسفات في شمال سورية[23].

مـن الضروري تنـاول جانب آخـر من التغيـرات في اسـتخدام الأراضي يعكسـه الجـدول (4 - 1) وهـو التخلـي الجزئي عـن إراحة الأرض (سـبات)

---

(21) التقارير رقم (SY 6001) بتاريخ 28 كانـون الثاني/ يناير 1986، ورقم (SY 7002) بتاريخ 27 كانـون الثاني/ ينايـر 1987 مـن الملحـق الزراعـي، السـفارة الأميركية، دمشـق، إلى المصلحـة الزراعية الخارجيـة في وزارة الزراعة الأميركية، بعنـوان: "Syria: Grain and Feed Annual Report," pp. 2-3, 11-12, and 2-3, and 8- 10.

(22) هنـاك الآن ثلاثة معامل حكومية لخلط العلف في حماه وحلب وقرب دمشـق بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 110 آلاف طن.

(23) الثـورة، 28/ 2/ 1985، ص 7، البعث، 27/ 11/ 1986، ص 7؛ 15/ 1/ 1987، ص 7؛ وتقارير الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشـق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية رقـم (SY 6001) بتاريـخ 28 كانـون الثاني/ ينايـر 1986، ص 2؛ ورقـم (SY 3002) بتاريخ 31 آذار/ مارس 1983، ص 12؛ ورقم (SY 2004) بتاريخ 9 آذار/ مارس 1982، ص 15؛ *Arab World Agribusiness*, 1.8-9 (1984), pp. 24-25, and *The Middle East* (London) (February 1983), pp. 40-41.

بديلًا من تخريب الأراضي الهامشية. ففي النظام التقليدي كانت الأرض تترك دون بذر كل سنتين أو ثلاث بهدف تفادي استنزاف التربة. وكما يمكن الاستنتاج من الأرقام المستشهد بها في الجدول، لم يكن من المسموح في النصف الثاني من الثمانينيات ترك إلا 17.3 في المئة من الأرض المستثمرة للراحة، بينما في الثلث الأول من التسعينيات كانت النسبة 9.9 في المئة، مقارنة بـ 46.7 في المئة في النصف الأول من الستينيات. وهذا الانخفاض في استخدام الأرض السبات ـ بقدر ما يتضمن التوسع في المساحات المزروعة بالمحاصيل ـ يلقي الضوء على الميل المتنامي إلى تغيير الطريقة المستقرة في الزراعة، ويدل على تبني دورة محصولية أفضل وطرائق زراعية أكثف، وهو موضوع سنتناوله بمزيد من الاهتمام في مكان أنسب.

ثمّة حقيقة أخرى تستحقّ التعليق ويعكسها الجدولان (4-1) و(4-2)، هي الزيادة الصغيرة نسبيًا بين عامي 1963 و1990 في مجموع المساحة المروية، على الرغم من المبالغ الكبيرة المستثمرة في سورية في ترويض نهر الفرات وروافده. يكمن جزء من تفسير ذلك في حقيقة أن كثيرًا من المساحات على الفرات المروية حاليًا بالراحة كانت سابقًا تروى بواسطة المضخات. وهبطت نسبة المساحة المروية الإجمالية المعتمدة على ضخ المياه من الأنهار أو الينابيع أو البحيرات من 59 في المئة في عام 1963 إلى 31.3 في المئة في عام 1990، في حين ارتفعت الحصة المروية بالراحة من 16 إلى 19.3 في المئة. لكن كان معظم الزيادة نتيجة توسع كبير في الري باستخدام المضخات من الآبار، وهذا ما أدى، كما ذكرنا آنفًا، إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية في مناطق كثيرة من القطر.

يمكن أيضًا تفسير الزيادة الصغيرة نسبيًا في المساحة المروية قبل عام 1990 بالصعوبات التي أحاقت باستصلاح الأراضي، ولا سيما إلى الشرق من سد الفرات (الطبقة). إذ كانت إحدى المشكلات وجود أملاح قلوية في الأرض، وازدادت مع تحسّن الري وزيادة الإنفاق اللازم لتصريف الأرض على نحو أكثر كفاءة. وهناك مشكلة أخرى، هي وجود الجبس في التربة، وهي مادة تميل إلى الانحلال عند ري الأرض مسببةً انخسافها وتصدع بطانات القنوات. لذلك كان من الواجب صنع بطانات للقنوات تكون كتيمة واقتصادية

في الوقت ذاته. في البداية، كانت القنوات تبطّن تبطينًا مضاعفًا بإسمنت خاص، الأمر الذي كان يضاعف تكلفة الاستصلاح التقديرية ثلاث مرات[24]. لهذه الأسباب وغيرها، أي الهبوط في الإيرادات الحكومية والنقص في القطع الأجنبي، تباطأ تطوير الأراضي في حوض الفرات. ففي الخطة الخمسية 1981 - 1985، لم يدخل في الحراثة سوى 17.500 هكتار جديد في هذا الحوض، ويبلغ هذا بالضبط 8.7 في المئة من الـ201 ألف هكتار المخططة أصلًا، و33.3 في المئة من الهدف المعدل البالغ 52500 هكتار[25]. بالإجمال، ومنذ إكمال سد الفرات حتى عام 1985، جرى استصلاح 65958 هكتارًا، هي 21456 هكتارًا الخاصة بالمشروع الرائد شرق الرقة و23502 هكتار في وادي الفرات الأوسط،[26] و21 ألف هكتار في سهول مسكنة الغربية[27].

الجدول (4-2)

مساحة الأرض المروية بحسب طريقة الري لسنوات مختارة (بنسب مئوية)

السنة	مجموع المساحة المروية بآلاف الهكتارات	مروية بالمضخات من الأنهار والينابيع والبحيرات (في المئة)	مروية بالمضخات من الآبار (في المئة)	مروية من الأنهار بالنواعير (في المئة)	مروية بالراحة من الأنهار والينابيع والبحيرات والسيول (في المئة)
1946	284.0	81	5	ـ (؟)	14
1963	671.2	59	24	1.2	16
1970	450.8	49	30	0.9	20
1975	516.1	40	40	0.2	20
1980	539.1	35	44	0.2	21
1985	651.9	31	49	-	20

يتبع

(24) تشرين، 15/ 11/ 1985، ص 4؛

Middle East Economic Digest, 12/5/1978, p. 50; 13/4/1979, p. 3, and 23/3/1984, pp. 55-56.

(25) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص 56.

(26) بين السد والموقع المعروف باسم حلبية زلبية.

(27) الثورة، 13/ 11/ 1985، ص 7؛ وتشرين: 25/ 11/ 1986، ص 4.

تابع

1990	693.0	31.3	49.4	-	19.3
1993	1013.3	22.5	60.2	-	17.3

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1978، ص 192؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1981، ص 176؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 106؛ والجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 1986، ص 31.

لكن إكمال القناة الرئيسة البالغ طولها 18 كلم في آذار/ مارس 1985، تلك القناة التي تربط سد الفرات بمنطقة البليخ الأدنى، والتي شملت في النهاية ري 100 ألف هكتار في حوض البليخ؛ ودخول سد البعث التنظيمي المبني بعد الطبقة بـ27 كلم عاجلًا في الخدمة؛ وأعمال التصريف الجارية حاليًا على مساحة 125 ألف هكتار في الفرات الأدنى؛ وتدشين مشروع الخابور في عام 1983، وهو المصمَّم لري 137600 هكتار؛ والتغلب الواضح على مشاكل التربة الغنية بالجبس وتصدع قنوات الري باستخدام الإكساء بالبوتان أو كلوريد البوليفينيل؛ وبناء كثير من السدود الأصغر حجمًا وشبكات الري على الأنهار، من مثل سد 16 تشرين الذي اكتمل مؤخرًا على النهر الكبير الشمالي في محافظة اللاذقية، كل ذلك مع المشاريع الأخرى ذات الصلة القائمة يتوقع أن يؤدي إلى توسع ملحوظ في المساحات المروية في سورية في المستقبل القريب، كما يفسر جزئيًا زيادتها من 693 ألف هكتار في عام 1990 إلى 1013300 هكتار في عام 1993[28]. غير أنَّ معظم الزيادة في هذا المشروع كانت مساحات مروية بالمضخات من الآبار، وهذا ما يمكن أن نستنتجه من الجدول (2 - 4).

(28) تشرين، 23 و24 و25/ 11/ 1986، ص 4؛ والبعث، 4/ 12/ 1986، ص 7؛ *Middle East Economic Digest*, 23/3/1984, p. 56, and 4/10/1986, p. 27; الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، ص 113 - 114. جعل سد 16 تشرين وحده من الممكن ري 14 ألف هكتار من السهول في شمال وجنوب اللاذقية، والثورة، 30/ 12/ 1985، ص 5.

اتجاهات النمو الزراعي والعوامل السببية ذات الصلة

بسبب الحقيقة التي مفادها أنَّ الأرض المروية كانت حتى الثلث الأول من التسعينيات تشكل 22.2 في المئة فقط من المساحة كلّها المزروعة بالمحاصيل، ما زال الإنتاج الزراعي حسّاسًا جدًا للتغيرات في هطول المطر، وكان ولا يزال خاضعًا لفترات جفاف مهلكة لا يمكن التنبؤ بها. وهذا يفسر التذبذبات القوية من سنة إلى أخرى في المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي كما يبين الجدول (4 - 3). وبالطبع، فإنَّ ثمة قيودًا ملازمةً للأرقام القياسية في هذا الجدول، بوصفها تعبيرات عن متوسط التغير، لأن المنتوجات النباتية والحيوانية الأساسية التي تنطبق عليها تخضع لتغيّرات متنوعة في السعر وفي الأهمية النسبية، خصوصًا نتيجة طول فترة المقارنة[29]. ومع ذلك فإنّه، يمكن النظر إلى هذه الأرقام القياسية على أنها معبرة على نحو واسع عن الاتجاه العام للتغير في الإنتاج الزراعي. فإذا ما نظرنا إليها مقترنة بالأرقام المتعلقة بمعدلات النمو الزراعي في الجدول (4 - 5) وبتطور إنتاج المحاصيل الرئيسة في سورية ومردودها في الجدول (4 - 4)، فإنها تكشف أن الإنتاج الزراعي ارتفع بين عامي 1962 و1965، واتجه هبوطًا في فترة 1966 - 1973، باستثناء عام 1972 الذي كان عام وفرة في المحاصيل، وكان عمومًا ذا اتجاه صاعد من عام 1974 إلى 1983، وهبط على نحو ملحوظ في أعوام 1984 و1987 و1989، واتجه صعودًا مرة أخرى في النصف الأول من التسعينيات.

وصل متوسط معدل نمو الزراعة السنوي لأعوام 1961 - 1965، بحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت، إلى 3.5 في المئة. لكن هذا الرقم يحمل ـ باعتراف الجميع ـ درجةً من الميل نحو

---

(29) على سبيل المثال، في الرقم القياسي لعام 1963، أعطي القمح تثقيلًا مقداره 356 من أصل 1000 للمنتوجات النباتية، و136 فقط من أصل 723 في الرقم القياسي لعام 1985؛ انظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية 1963، ص 267، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 135.

الجدول (4-3)

الرقم القياسي لإجمالي الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، 1956-1995 (1956 = 100)

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
1956	100	1966	99	1976	231	1986	275
1957	114	1967	126	1977	191	1987	247
1958	75	1968	117	1978	235	1988	335
1959	77	1969	130	1979	206	1989	250
1960	68	1970	111	1980	250	1990	299
1961	86	1971	123	1981	262	1991	312
1962	130	1972	173	1982	270	1992	341
1963	127	1973	114	1983	272	1993	341
1964	137	1974	185	1984	247	1994	374
1965	136	1975	186	1985	260	1995	287 (أ)

المصادر: الرقم القياسي من أو مستند إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية 1963، ص 268؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1965، ص 262؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971، ص 64؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام1977 ، ص 178؛ المجموعة الإحصائية لعام 1981، ص 168؛ المجموعة الإحصائية لعام 1986، ص 136؛ المجموعة الإحصائية لعام 1987، ص 113؛ والمجموعة الإحصائية لعام 1991، ص 98؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 100؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 105.

(أ) موقتة.

الجدول (4-4)

تطور إنتاج الحبوب الغذائية والمحاصيل الصناعية الرئيسة ومردودها، 1934-1995 (متوسط الإنتاج السنوي بآلاف الأطنان؛ متوسط المردود لكل هكتار مزروع فعلًا بالطن المتري)

الفترة	إنتاج القمح	المردود	إنتاج الشعير	المردود	إنتاج القطن	المردود	إنتاج الشوندر السكري	المردود
1938-1934	459	1.0	290	1.1	6	0.2	-	-
1950-1946	696	0.9	298	0.9	19	0.5	-	-
1955-1951	737	0.6	373	0.8	61	0.3	غ.م	غ.م
1960-1956	849	0.6	357	0.5	268	1.1	70	17.8
1965-1961	1093	0.8	649	0.9	417	1.7	119	21.2
1970-1966	767	0.7	433	0.7	373	1.4	185	23.8
1975-1971	1249	0.8	438	0.6	406	1.9	192	23.4
1980-1976	1641	1.1	821	0.7	370	2.2	312	21.9
1985-1981	1607	1.3	831	0.6	448	2.7	852	30.3
1990-1986	1757	1.5	1129	0.6	423	2.8	391	24.0
1995-1991	3339.8	2.3	1349.8	0.7	603	3.1	1222.5	41.2

المصـادر: اسـتنادًا إلـى أرقـام فـي: United Nations, Department of Economic Affairs, *Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-1952* (New York: UN, 1953), pp. 14, 17 and 27; Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957]), p. 72; U.N., Economic and Social Office, Beirut, «Past Developments and Growth Prospects in the Agricultural Sector of Syria,» (April 1971) (Mimeographed), p. 66;

يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث (دمشق: [د.ن.]، 1972)، ج 1، ص 130 و133؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1976، ص 245 و232؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1980، ص 180 و188 - 189؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1984، ص 134 و140 - 141؛ المجموعة الإحصائية لعام 1986، ص 148 - 149 و154 - 155؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 109 - 110 و115 - 116؛ المجموعة الإحصائية لعام 1994، ص 111 - 112 و117 - 118، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 116 - 117 و122 - 123.

الأعلى لأن الأعوام السابقة 1958 - 1960 كانت سنوات جفاف حاد[30]. ولذلك انزاح المعدل قليلًا على نحو يمكن تقديره، وكان، استنادًا إلى البنك الدولي ـ 0.7 في المئة لفترة 1965 - 1973، لكنه قفز إلى 8.6 في المئة في فترة 1970 - 1980، ليهبط من جديد إلى ـ 0.6 في المئة في فترة 1980 - 1991. هذه الأرقام مأخوذة من الجدول (4 - 5) الذي يوضح أن أداء سورية الزراعي في أعوام 1970 - 1980 كان إيجابيًا، لكنه كان في أعوام (1965 - 1973 و1979 - 1991) سلبيًا مقارنة بأداء معظم جاراتها من حيث معدل النمو، وفي فترة 1979 - 1991 أيضًا من حيث إنتاج الغذاء للفرد. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى معدل النمو السكاني المرتفع نسبيًا.

بغض النظر عن تأثير الطقس الذي لا مفر منه ـ من مثل آثار الجفاف المدمرة في عام 1966 أو السيول في ربيع 1967 ـ فإن الانخفاض في اتجاه النمو الزراعي في أعوام 1966 - 1973 يتعلق في جزء منه بالمتاعب والتخلّعات التي رافقت عملية إعادة تنظيم علاقات الملكية وزيادة حدة الإصلاح الزراعي في النصف الثاني من الستينيات. كما شهدت الفترة أيضًا انقلابين. إضافة إلى ذلك، وُجه استثمار الحكومة نحو مشاريع مثل سد الفرات وبناء الطرق وصوامع تخزين البذور والحبوب التي ليس لها أثر فوري في الإنتاج الزراعي، ولن تغل عائداتها إلا في العقد التالي[31]. وفوق ذلك كله، خاضت سورية في هذه الفترة حربين ـ في عامي 1967 و1973 ـ الأمر الذي استتبع تحويلًا في الأموال لتعزيز قدرتها الدفاعية.

---

(30) United Nations, «Past Developments,» p. 11.

(31) في فترة 1966 - 1970، استهلك مشروع الفرات وحده 69 في المئة من إجمالي الاستثمار الزراعي المخطط. وكانت حصة «الري واستصلاح الأراضي» 16.5 في المئة وحصة الزراعة الصرف 14.5، ثلثان منها لبناء الصوامع، انظر: United Nations, «Past Developments,» p. 49. لمناقشة اتجاهات الاستثمار والنمو الزراعي قبل عام 1956 وبعده، انظر: Hansen, «Economic Development in Syria,» pp. 12-16.

الجدول (4-5)

أداء سورية الزراعي مقارنة بأداء بلدان أخرى من الشرق الأوسط

البلد	متوسط معدل النمو السنوي (في المئة)						متوسط النمو السكاني السنوي (في المئة)		متوسط معدل النمو السنوي الفردي في إنتاج الغذاء 1979-1991 (1979-1981 = 100)
	الناتج المحلي الإجمالي			الزراعة					
	1965-1973	1970-1980	1980-1991	1965-1973	1970-1980	1980-1991	1970-1980	1980-1991	
سورية (أ)	6.2	9.9	2.6	0.7 ـ	8.6	0.6 ـ	3.3	3.3	2.9 ـ
مصر	3.8	9.5	4.8	2.6	2.8	2.4	2.1	2.5	1.1
الأردن	غ.م.	غ.م.	1.5 ـ	غ.م.	غ.م.	8.1	3.7	4.7	1.2 ـ
العراق	4.4	12.1	غ.م.	1.7	غ.م.	غ.م.	3.3	غ.م.	غ.م.
إيران	10.4	2.2	2.2	5.2	3.9	2.5	3.3	3.6	1.3
تركيا	6.5	5.9	5.0	2.5	3.4	3.0	2.3	2.3	0.2 ـ
إسرائيل (أ)	9.6	4.8	3.7	غ.م.	غ.م.	غ.م.	2.7	2.2	0.5 ـ

المصـادر: World Bank: *World Development Report 1986* (Washington, D.C.: [The World Bank], 1986), pp. 182-183, and *World Development Report 1993* (Washington, D.C.: The World Bank, [1993]), pp. 240-241; 244-245, and 288-289.

(أ) الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته عند القيمة الشرائية لفترة 1970 - 1980 و1980 - 1991.

يعكس معدل النمو الزراعي المرتفع نسبيًا لفترة 1974 - 1982 (الجدول (4 - 3))، في جزء منه، الأثر العميق للفورة النفطية في فترة 1973 - 1981 التي نتج منها، لا ارتفاع أسعار النفط السوري فقط ـ وهو مصدر دخل القطر الرئيس من التصدير منذ عام 1974 ـ ومن ثمَّ زيادة في الاستثمار الحكومي المخطط المخصص للزراعة في فترة 1976 - 1980 تبلغ أحد عشر ضعف مستواه في فترة 1966 - 1970، أو تقريبًا زيادة تبلغ خمسة أضعاف مستواه في فترة 1971 - 1975، بل أيضًا، وفي النهاية، تحسّنٌ ملحوظٌ، منظور وغير منظور، في قدرة كبار المزارعين على الاستثمار[32]. وحدث ذلك عبر ما يسميه الاقتصاديون «الأثر المضاعف» للازدهار، أي التفاعل التسلسلي الاقتصادي الذي يطلقه.

يمكن عمومًا تفسير الارتفاع في معدل النمو الزراعي في أعوام 1991 - 1995 بالأولوية العليا التي أعطتها الحكومة للاستثمار في الزراعة في خطتها الخمسية 1991 - 1995، مع الهدف المعلن المتمثل بتحقيق «الاكتفاء الذاتي» على المدى الطويل «في معظم المنتوجات الزراعية»، وزيادتها المتزامنة لأسعار شراء المحاصيل الرئيسة الرسمية، سامحة للمنتجين بهامش ربح بين 50 و70 في المئة، بحسب «الأهمية الاستراتيجية للمحصول»، وتشجيعها القطاع الخاص ـ بمرسوم في عام 1988 ـ على الدخول مع الدولة في مشاريع زراعية مشتركة، عن طريق منح تلك المشاريع طيفًا واسعًا من الإعفاءات الضريبية، والرسوم الجمركية، والأنظمة القائمة التي تضبط التجارة والصرف[33].

---

(32) ازداد الاستثمار الحكومي المخطط في الزراعة والري واستصلاح الأراضي ومشروع سد الفرات من 942 مليون ليرة سورية (246.6 مليون دولار) في فترة (1966 - 1970): (United Nations, «Past Developments,» p. 50) إلى 2.24 مليار ليرة سورية (586 مليون دولار) في فترة 1971 - 1975: Center for Economic, Financial, and Social Research and Documentation, Beirut, *La Documentation arabe: The Syrian Economy in 1971* ([Beirut: The Center, [n.d.]), p. 8

وإلى 11 مليار ليرة سورية (2.8 مليارا دولار) في فترة 1976 - 1980، انظر: *Middle East Economic Digest*, 12/8/1977, p. 40.

(33) وحدة جمع المعلومات في: Economist Intelligence Unit, *Country Profile Syria, 1993/94* (London: The Unit, 1994), pp. 23-24, and

البعث، 7/ 3/ 1995، ص 6.

ساهمت الزيادة الكبيرة في درجة المكننة في رفع معدلات النمو الزراعي لأعوام (1974-1982) و(1991-1995). وكما يمكن أن نستنتج من الجدول 4-6، فإن عدد الحصّادات ـ الدرّاسات المستخدمة بين عامي 1972 و1995 زاد على الضعف، وعدد المحاريث الآلية تضاعف نحو سبع مرات، وتضاعف عدد الجرارات التي تبلغ قوتها 50 حصانًا أو أكثر 12 مرة. ومستوى المكننة في الجزيرة والغاب وسهول حلب وحماه وحمص أعلى منه في حوران أو جبل الدروز حيث الأرض مجزأة إلى حقول صغيرة، أو معظم التربة حجرية، ما يعوّق استخدام الجرارات أو آلات جني المحصول[34]. لا يتذكر بعض القرى الآن إلا قليلًا الأيام القديمة التي كانت الأرض فيها تحرث على شكل أثلام سطحية بمحاريث خشبية خفيفة، ويحصد المحصول بالمنجل، ويدرس بالنوارج، ويذرّى بالمذراة. مثال جيد على ذلك قرية ربلة التي تقع على نهر العاصي على بعد نحو 40 كلم جنوب غرب حمص وليس فيها إلا 7 آلاف نسمة، لكنها تملك ما يصل إلى 1500 جرار زراعي[35].

الجدول (4-6)

التقدم في مكننة الزراعة السورية واستخدام الأسمدة الكيماوية ومواد المكافحة

	1952	1962	1972	1982	1995
عدد الآلات الحديثة المستخدمة في الزراعة					
جرارات أقل من 50 حصانًا	977	5591	5669	7331	25931
جرارات 50 حصانًا فأكثر			4705	28202	56672
مضخات تسحب الماء من نهر أو بئر ارتوازية	غ.م	22142	29954	60057	134724
محاريث حديثة (بالجرار)	غ.م	6717	13620	51967	93481

يتبع

(34) لكن هناك أصلًا مشاريع قائمة لتنظيف مساحات كبيرة من الصخور الكبيرة الكثيرة المتناثرة في جبل الدروز وحوران؛ انظر الثورة، 5/11/1986، ص 7.

(35) البعث، 30/12/1986، ص 6.

تابع

حصادات ـ دراسات	453	1557	1429	2958	3719
بذّارات	غ.م	غ.م	1660	4779	9095
الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة (آلاف الأطنان)	4.7	64.4	162.3	330.5	845.1
مواد مكافحة (القيمة بملايين الليرات السورية)	غ.م	1.2	غ.م	20.6	855.6

المصادر: أرقام عامي 1952 و1962 من: رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلّفة (دمشق: مكتبة (ودار توزيع ميسلون، 1980)، ص 191؛

ومـن: Office arabe de presse et de documentation, *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique* (Damas: O.F.A., 1970), p. 210.

ومـن: U.N., Economic and Social Office, Beirut, «Past Developments and Growth Prospects in the Agricultural Sector of Syria,» (April 1971), pp. 30,

أمّا أرقام أعوام 1972 و1982 و1993 فمن: الجمهورية العربية سورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركـزي للإحصـاء، المجموعـة الإحصائيـة لعـام 1974، ص 266؛ المجموعـة الإحصائيـة السـنوية السـورية لعام 1978، ص 244؛ المجموعة الإحصائية السـنوية السورية لعام 1983، ص 153 - 154؛ المجموعة الإحصائية السـنوية السـورية لعام 1994، ص 144 و146، والمجموعة الإحصائية السـنوية السورية لعام1996 ، ص 149 و151.

لمعالجة الطلب المتزايد على الآلات الحديثة وخفض اعتماد القطر على المسـتوردات الغاليـة في الوقـت ذاته، أقامت الحكومة فـي النصف الأول من السـبعينيات، بمشـاركة شـركة Motor Iberica، معمـل الفـرات للجرارات قرب حلب الذي كانت حصة الشركة الإسبانية فيه 25 في المئة. والمعمل هو أساسًا معمـل تجميـع، لكنـه في عام 1981 أنتـج 15 في المئة من قطـع الجرارات، وكان الأمـل أن ترتفع هذه النسـبة في النهاية إلـى 55 في المئة. وفي منتصف الثمانينيـات، كانـت لـدى المعمل القـدرة على تجميع 4200 جرار في السـنة بمحرك قوته 70 حصانًا، وأنتج 4085 جرارًا في عام 1983، لكن إنتاجه هبط بعد ذلك؛ فلم ينتج بين عامي 1989 و1992 آلة واحدة، وفي عام 1993 لم ينتج سوى 401 جرار. ولم يُعْطَ أي تفسير لذلك[36]. وكان جرار الفرات يباع

(36) البعث، 28/12/1984، ص 5؛ الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس (دمشـق: [الاتحـاد العام للفلاحيـن، [د.ن.]]، ص 146 - 147؛ المؤتمر العام السـادس، ص 157؛ والجمهورية =

في المعمل في عام 1983 بسعر 51143 ليرة سورية (13030 دولارًا)[37]. أما ما كان المزارعون الأفراد يدفعونه فعليًا مقابله فليس واضحًا، لكن شيئًا من التذمر ساد بينهم نتيجة التكلفة العالية للآلات الزراعية، ولا سيما بعد زيادة في السعر في عام 1985 بلغت 27 في المئة[38]. ومن جهة أخرى، يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن جرارًا أميركيًا ذا قوة مماثلة لقوة جرار فرات كان يباع في الولايات المتحدة في عام 1983 بسعر 25 ألف دولار[39]. وإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة السورية في الأعوام الأخيرة تقدّم للمزارعين الراغبين في شراء آلات جديدة قروضًا مدتها 10 سنوات بمعدل فائدة 3 في المئة فقط[40].

من بين الجرارات الـ72782 المستخدمة في الفلاحة في عام 1993، كان ما لا يقل عن 97 في المئة ملكية خاصة، وهو ما يعكس حقيقة أن الحكومة تكتفي بتخطيط النشاط الزراعي وتنظيمه وأن مشاركتها في الإنتاج الزراعي الفعلي قليلة.

تحققت معدلات النمو الزراعي لأعوام 1974-1982 و1991-1995 (انظر مرة أخرى الجدول (4-3)) بفضل عوامل مترابطة أخرى، ليس أقلها التوسع الكبير في عدد الاختصاصيين الزراعيين المدرّبين في سورية. وهو ما نجده جليًا في الجدول (4-7). ففي ظلّ حكم البعث افتتحت كليتان جديدتان للزراعة، واحدة في دمشق في عام 1963 وأخرى في اللاذقية في عام 1972. وكانت كلية أقدم قد أسست في حلب في عام 1960. وتخرّج في هذه الكليات ما لا يقل عن 3793 سوريًا بين عامي 1970 و1993. وارتفع عدد المهندسين

= العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 198؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 162، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 160، و *Middle East* (June 1981), and *Middle East Economic Digest*, 23/8/1986, p. 28.

(37) استنادًا إلى أرقام في مديرية الإحصاء، حلب، المجموعة الإحصائية لمحافظة حلب، 1984، ص 76.

(38) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص 154.

(39) حصلنا على المعلومات من شركة جرارات في منطقة واشنطن العاصمة.

(40) *Middle East Economic Digest*, 13-19/1/1984, p. 24.

الزراعيين الحاصلين على تعليم جامعي والمرتبطين بالاتحاد العام للفلاحين والمؤسسات التابعة له من 118 في عام 1976 إلى 750 في عام 1985 وإلى 815 في عام 1989[41]. وعلى مستوى القطر كله، كان هناك 10896 مهندسًا زراعيًا عند نهاية عام 1986، بمن فيهم أولئك المرتبطين بوزارة الزراعة[42].

لم يعد كثيرون من هؤلاء الاختصاصيين يهدرون وقتهم في العاصمة أو مراكز المحافظات، كما في الماضي، بل انتقلوا تدريجًا إلى الحقول، حيث يعملون عن قرب مع المزارعين، مقدمين إليهم النصح في شأن استخدام الأسمدة أو المبيدات أو الأصناف الجديدة من المحاصيل، ويطورون طرائق إنتاج أكثر توافقًا مع التربة والمزايا المناخية في المنطقة[43].

في الحقيقة، واستنادًا إلى أحد خبراء الأمم المتحدة، تتمتع سورية بـ«أحد أفضل» أنظمة الإرشاد الزراعي في العالم النامي[44]. ففي عام 1987، كان لديها في الحقول نحو 600 وحدة إرشادية يخدمها 44 مركز دعم، وفيها 1012 مهندسًا زراعيًا و169 مهندسة زراعية و292 مرشدًا زراعيًا و190 مراقبًا بيطريًا[45]. وكل وحدة إرشادية مسؤولة عن 800-1200 عائلة، ويعتمد عليها لتغطية 2000 هكتار مروي أو 8000 هكتار بعل[46]. ويتلقى عمال الإرشاد الزراعي التدريب على يد اختصاصيين لديهم في المتوسط سنتان ونصف من الخبرة في الإرشاد الزراعي. ولتقديم الإرشاد للمزارعين، أُسس 13343 حقلًا إرشاديًا بين عامي 1980 و1990[47]. وهناك المزيد من الوحدات الإرشادية

(41) الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس، ص 252؛ والمؤتمر العام السادس، ص 210، والمؤتمر العام السابع، ص 102.

(42) البعث، 8/ 7/ 1987، ص 4.

(43) البعث، 23/ 11/ 1986، ص 6 - 7.

(44) *Middle East Economic Digest* (August 1986), pp. 20-21.

(45) البعث، 30/ 6/ 1987، ص 5. إحدى مصالح الإرشاد الزراعي التي لدينا عنها تفاصيل وافرة هي تلك التي في محافظة حلب، والتي ضمت 62 وحدة إرشادية و143 مهندسًا زراعيًا و5 مرشدين زراعيين و10 أطباء بيطريين أو مشرفين بيطريين في عام 1986، وكانت موازنتها 16 مليون ليرة سورية. وغطى اختصاصيوها مساحة تبلغ 690724 هكتارًا مستثمرًا؛ البعث، 23/ 11/ 1986، ص 6.

(46) البعث ، 8/ 7/ 1987، ص 6.

(47) الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام السادس، ص 127؛ والمؤتمر العام السابع، ص 186.

قيد الإنشـاء، لكن التركيز الآن هو على المناطق المروية ذات الهطول المطري العالي فحسـب. لكن حتى في هذه المناطق ما زال كادر الإرشـاد الزراعي أقل بكثير مما هو مطلوب مقارنة بالحاجات الفعلية.

الجدول (4-7)

المتعلمون في سورية في علوم الزراعة والحيوان في سنوات مختارة

	1963	1970	1975	1980	1985	1990	1993
عدد الطلاب في المدارس المهنية الزراعية والبيطرية	779	747	2204	1183	920	4599	5059
عدد الخريجين في المدارس الزراعية والبيطرية قبل الجامعية	317	132	804	294		535	1586
كليات الزراعة							
عدد الطلاب	87	910	7304	8316	7568	5286	6194
عدد الخريجين	غ.م	70	589	1428	783	396	527
كلية الطب البيطري							
عدد الطلاب		46	793	1188	1035	1331	1646
عدد الخريجين		46	36	168	61	115	132
معهد آذار المركزي لتعليم الفلاحين							
عدد الطلاب			73	33	62	66	
عدد الخريجين			73	33	62	66	

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات متنوعة.

أعطيت قوة دافعة للنمو الزراعي في فترتي 1974 - 1982 و1991 - 1995 أيضًا باسـتخدام الأسـمدة الكيماوية ومـواد المكافحة على نطاق واسـع (انظر الجـدول 4 - 6). ففـي السـتينيات والنصف الأول من السـبعينيات، كانت هذه الأسـمدة ومـواد المكافحـة تسـتخدم للقطـن والشـوندر السـكري ونـادرًا مـا اسـتخدمت لمحاصيل القمح أو الشـعير. ونظرًا إلى أهمية القطن في الحصول على القطع الأجنبي، استمرت الحكومة في إعطاء القطن أولوية عليا منذ ذلك

الحيـن فـي كل ما يتعلق بمسـتلزمات الإنتـاج، إلا في بعض الأعـوام في أثناء الازدهار النفطي أو في أوقات هبوط أسـعار القطن العالمية. واسـتفاد الشوندر السـكري من اهتمام خاص مشـابه. وحين نُبقي في الذهن أن القطن والشوندر السـكري يزرعـان فـي المناطق المرويـة، يجب أن يكـون واضحًا لمـاذا يُظْهِر المردود بالهكتار لكلا المحصولين تحسـنًا على مر السـنين أكبر بكثير من ذاك الذي للقمح والشعير (انظر الجدول 4 - 4) اللذين يزرعان في الأراضي الجافة.

فـي النصـف الأول من الثمانينيات، كان متوسـط مردود القطن السـوري بالهكتـار هو ثالث أعلى متوسـط في العالم[48]. وقـد يكون انخفاض المردود فـي فتـرة 1966 - 1970 ظاهريًا في جزء منه أكثر منـه حقيقيًا، لأن الفلاحين كانـوا على ما يبـدو يبالغون في الإبلاغ عن المسـاحة المزروعة فعلًا بالقطن، لأن تلك المساحة تؤثر في مبلغ القرض الامتيازي الذي يمكن الحصول عليه من الحكومة[49].

أمّـا الانخفـاض الملحـوظ فـي مـردود كل هكتـار مـزروع بالشـعير منذ الأربعينيـات (انظـر الجـدول (4 - 4)) فهـو أساسًـا نتيجة طبيعية للتوسـع في زراعة الشـعير بعـد الثلاثينيات نحو الأراضي الأقـل إنتاجية أو الأراضي ذات الهطـول المطـري الأقل جـدارة بالثقـة أو المنخفـض. لكن إهمـال الحكومة النسبي لمحصول الشعير وعدم استخدام الأسمدة أو المبيدات على محصول الشعير كانا أيضًا من العوامل المسببة.

ينطبق الأمر ذاته عمومًا على القمح وصولًا إلى عام 1975 تقريبًا. فمنذ ذلك الوقت، أخذ الانشغال الرسمي بهذا المحصول الغذائي الأساس بالتزايد. وكان التقدم في استخدام الأسمدة في حقول القمح (والقطن) بعد ذلك لافتًا، ويسّـر ذلـك بنـاء معمل لنترات الكالسـيوم فـي حمص في عـام 1972 بطاقة إنتاجيـة تبلـغ 125 ألـف طـن، وبناء معمـل لسـماد الأمونيا واليوريـا في عام 1982 بطاقـة إنتاجيـة تبلـغ 360 ألف طن مـن الأمونيـا و365 ألف طن من اليوريا، ومعمل لسماد الفوسفات بطاقة إنتاجية تبلغ 450 ألف طن. لكن هذه

---

(48) عن هذه النقطة، انظر: *Middle East Economic Digest* (July 1985), p. 23.

(49) United Nations, «Past Developments,» p. 18.

المعامل لم تعمل بكامل طاقتها بعد عام 1982، الأمر الذي يعود إلى التقنين في الكهرباء من ناحية، وإلى الصعوبة في استيراد قطع الغيار للمعامل نتيجة ندرة القطع الأجنبي من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك، ما زالت سورية تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجاتها كلّها من البوتاسيوم[50].

يجب أيضًا أن يعزى معدل النمو الزراعي المرتفع في فترتي (1974 - 1982) و(1991 - 1995) إلى إدخال سلالات نباتية جديدة أعلى مردودًا وأكثر مقاومة للأمراض والشروط الجافة. وأقدم أصناف القمح المحلية هي الحوراني، وهو قمح قاس يزرع في سهول حوران ومحافظة دمشق، وكان في الماضي أهم محصول؛ والحماري القاسي الذي يزرع في أنحاء أخرى من القطر؛ والسلموني، وهو قمح بني طري كان يصنع منه خبز كبير مدوّر رقيق مثل الورق يسمى «الشيراك» في بعض المناطق، ويأكله الفلاحون عمومًا. والصنف الوحيد من الشعير الذي يبدو أنه قد نشأ في سورية هو العربي، وهو حب قاس مغذٍّ جيدًا ذو لون أبيض مائل إلى الرمادي؛ لكن أفضل نوعية من الشعير كانت تنتج في الماضي هي الرومي الطري ذو اللون الأبيض الزبدي والحبة الطويلة[51].

في أثناء الانتداب الفرنسي أدخل بذار شعير بريور القاسي عالي المردود وقمح الدوشاني، وهو قمح طري فرنسي الأصل. كما استُخدمت لاحقًا، أو اختُبِرَت تدريجًا، سلالات أخرى مستوردة، كالقمح الصقلي المعروف بـ«سيناتور كابيللي»[52]. وفي السبعينيات، أُحْرِزَ نجاح مهم مع أصناف محسّنة

(50) عن وضع الأسمدة مؤخرًا في سورية، انظر التقارير رقم SY 3002 بتاريخ 31 آذار/ مارس 1983 ورقم SY 7003 بتاريخ 11 شباط/ فبراير 1987 من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية بعنوان: «Annual Agricultural Situation Report, Syria,» pp. 21-22 and 22, respectively.

(51) Turkey, Foreign Office, *Report for the Year 1901 on the Trade of Damascus* (London: H.M. Stationery Office, 1902), p. 8; Gertrude Lowthian Bell, *Syria. The Desert and the Sown* (New York: E.P. Dutton and Company, 1907), p. 120, and Ernest Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria* (London: H. M. Stationery Off., 1911), p. 196.

(52) Great Britain, Admiratly, Naval Intelligence Division, *Syria*, p. 225, and International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Syria* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1955), pp. 302-304.

من القمح المكسيكي الطري. وفي محافظات عدّة ـ في مناطق مروية أو ذات متوسـط هطول مطري سـنوي أكثر من 400 ملم ـ أصبحت إلزاميةً زراعة 80 في المئة من مسـاحات القمح بهذه الأصناف عالية المردود[53]. وفي النصف الأول من الثمانينيات، وبفضل تعاون وثيق بين علماء سوريين والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، أُطْلِقَ للمزارعين السـوريين قمح جديد قـاس (شـام 1) وقمح جديـد للخبز (شـام 2). وكلا الصنفين يعطـي مردودًا أعلى من الأصناف الموجودة[54].

أمّا في ما يخص القطن، فاسـتخدمت سلالات مصرية وأميركية وهُجّنت مع نباتات محلية. وفي السبعينيات، أدخلت أصناف جديدة ـ حلب 1 وحلب 40 ـ وأعطت نتائج جيدة[55].

لـم يحظ الشـعير باهتمـام كبيـر إلا مؤخرًا. وعـاد تطوير سـلالة الفرات 1113 في الثمانينيات بمردود مرتفع: إذ كان مردوده أعلى بنسبة 27 في المئة من صنف الشعير الأبيض المحلي[56].

أخيرًا، من الضروري في أي تناول للعناصر التي أثرت على نحو مباشـر أو غيـر مباشـر فـي معـدل النمـو الزراعـي فـي فترتـي (1974 - 1982) و(1991 - 1995)، ألا نغفل أهمية تلك العوامل من مثل التحالف السياسـي بيـن الحكومـة والفلاحين مالكـي الأرض وكهربة الريف والتحسـين الانتقائي للطرق وسياسـات التسـعير المحابية والتوسـع في المدارس الريفية والعيادات الصحية والتعزيز العام لرفاه الفلاحين.

حـان الوقـت الآن لنفسّـر معـدل النمـو الزراعـي السـلبي فـي منتصـف الثمانينيـات. أحد العوامل الواضحة هو حـالات الطقس المتقلبة جدًا: جفاف

---

(53) القـرار رقـم 97/ت لعـام 1972 الصادر عـن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعـي، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الأول، رقم 42 لعام 1972، ص 1891.

(54) الاتحـاد العام للفلاحين، المؤتمـر العام السـادس، ص 125؛ *Middle East* (October 1984), p. 27, and *International Agriculture Development* (January- February 1985), pp. 22-23.

(55) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص 128.

(56) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السادس، ص 125.

مدمر في عام 1984 وأمطار في غير موسمها وصقيع ورياح حارة في عام 1987[57]. والأهم من ذلك، الهبوط الحاد المفاجئ في أسعار النفط العالمية وما تلا ذلك من انخفاض في إيرادات سورية من صادراتها النفطية وفي تدفق التحويلات من السوريين المهاجرين العاملين في الخليج إلى الاقتصاد السوري. وعمل هذا، متضافرًا مع التأرجحات في سعر القطن في السوق الدولية والانخفاض الحاد (من 1.5 مليار في عام 1981 إلى 610 ملايين في عام 1985) في المنح والقروض التنموية الرسمية الممنوحة وفق شروط مالية امتيازية لسورية من جميع المصادر وما رافق ذلك من نقص في القطع الأجنبي وانهيار قيمة الليرة السورية مقابل العملات الصعبة، على إعاقة المشاريع التنموية السورية، وقلص تقليصًا مهمًا قدرتها على استيراد الآلات وقطع الغيار ومقومات علف الحيوانات والأسمدة ومواد المكافحة اللازمة لتقدم زراعتها أو تربية الحيوانات فيها[58].

لا يمكن أن تحجب هذه النكسات عن النظر المكاسب الحقيقية التي حققتها سورية في مجالات التنمية الزراعية المتنوعة، والتي سلّطنا عليها الضوء في الصفحات السابقة. وفي الوقت ذاته، من الضروري أن نبرز بقوة أن سورية أصبحت منذ أوائل السبعينيات، كما يمكن أن نستدل من الجدول (4 - 8)، وستبقى حتى نهاية عام 1990، مستوردًا صافيًا للمنتوجات الزراعية. وحتى نعبّر عن الأمر على نحو مختلف، نقول: تجاوز استهلاك سورية من الغذاء في تلك السنوات إنتاجها. وكما يمكن أن نستنتج من الجدول ذاته، فإن متوسط العجز الزراعي السنوي الإجمالي بالدولار، أو زيادة المستوردات الزراعية على الصادرات، تضاعف أربع مرات في فترة 1976 - 1980 عن مستوى فترة 1971 - 1975، وازداد بنسبة 1.5 مرة

(57) تقرير رقم SY 8003 بتاريخ 11 شباط/ فبراير 1988 من الملحق الزراعي، السفارة الأميركية، دمشق، إلى المصلحة الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية بعنوان: «Syria: Annual Agricultural Situation Report, 1987» p. 3.

(58) كانت مبالغ المساعدة التنموية الرسمية في السنوات الفاصلة والتالية بملايين الدولارات كما يلي: 1982: 962 و1983: 813 و1984: 641 و1986: 728 و1987: 697، و World Bank, *World Development Report* 1989 (Washington, D.C.: [The World Bank, 1989]), pp. 203, and 241.

أخرى في فترة 1981 - 1985. والأسباب واضحة: هبوط أسعار القطن العالمية في تلك الفترة، وهو المحصول الزراعي التصديري الرئيس في القطر؛ والنمو السكاني العالي (3.3 في المئة في فترة 1970 - 1991؛ انظر الجدول 4 - 5)؛ وزيادة التمدين (كان 49.2 في المئة من الأسر السورية حضريًا في عام 1981، في حين كان 38.7 في المئة كذلك في عام 1960)[59]؛ وارتفاع مستويات المعيشة (زاد الدخل الفردي من 853 ليرة سورية في عام 1963 إلى 7307 ليرات في عام 1984 بالأسعار الجارية[60]، أو ضعفين بالأسعار الثابتة لعام 1980)[61]؛ وبالنتيجة، ارتفاع كبير في الاستهلاك الفردي للمنتوجات الزراعية وفي الطلب، لا على السلع الأساسية فحسب، بل على الأطعمة الكمالية أيضًا.

لكن متوسط العجز الزراعي السنوي ضاق على نحو ملحوظ في فترة 1986 - 1990، ويبدو أنه تحول إلى فائض في فترة 1991 - 1995. وكان هذا نتيجة التأكيد على الاستثمار في الزراعة في الخطتين الخمسيتين (1986 - 1990) و(1991 - 1995) وخفض القيود على المشاريع الزراعية الخاصة والقرارات التي اتخذتها الحكومة في عام 1990 ليتم الدفع للمزارعين وفق الأسعار العالمية للقمح، وإعفاء الأرباح الزراعية من الضرائب في عام 1992[62]. واستنادًا إلى الصحافة السورية، حققت سورية في عام 1992 الاكتفاء الذاتي من القمح والفواكه والخضراوات. غير أنّها لم تنتج في عام 1991 سوى 71.4 في المئة من كل الحبوب التي كانت بحاجة إليها[63].

---

(59) استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 61.

(60) المصدر نفسه ص 652 - 653.

(61) هذا استنتاج تقريبي من أرقام عن الناتج المحلي الصافي الفردي بحسب تكلفة عوامل الإنتاج، انظر: المصدر نفسه ص 636 - 637.

(62) في شأن هذه القرارات، انظر: *Middle East Economic Digest*, 10/5/1991, p. 20, and 28/2/1992, p. 23.

(63) البعث، 7/ 3/ 1995، ص 6.

الجدول (4-8)

قيمة التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية، والحصة النسبية لتجارتها بالمنتوجات الزراعية ولأغراض المقارنة، حصة النفط الخام والمشتقات النفطية في القيمة الإجمالية لصادراتها 1963-1995

الفترة	المتوسط السنوي لإجمالي المستوردات (مليون دولار)	نسبة حصة المستوردات الزراعية	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات (مليون دولار)	نسبة حصة الصادرات الزراعية	نسبة حصة القطن الخام في إجمالي الصادرات	نسبة حصة النفط والمشتقات النفطية في إجمالي الصادرات
1963-1965	227	26.9	177	91.5	47.4	-
1966-1970	319	25.1	183	79.8	40.2	6.9
1971-1975	915	30.0	517	38.7	25.3	46.5
1976-1980	2981	18.0	1385	20.6	13.6	63.4
1981-1985	4336	20.8	1908	14.9	9.2	67.5
1986-1990	2368	20.2 (أ)	2254	9.0 (أ)	4.5	44.4 (ب)
1991-1995	4106	6.9 (ج)	3445	14.1 (ج)	5.0	60.0

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: كتاب الفاو التجاري السنوي (*FAO Trade Yearbook*)، أعداد مختلفة، باستثناء أعوام 1986 - 1990 و1990 - 1993، وفي ما يخص الحصص النسبية من القطن الخام والنفط في إجمالي الصادرات فهي تستند إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

ملاحظة: تشمل التجارة بالمنتوجات الزراعية التجارة بالمنتوجات السمكية والحراجية.

(أ) استنادًا إلى أرقام أعوام 1986 و1988 - 1990.

(ب) في النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ازداد تصدير المنسوجات زيادة مهمة ليحتل المرتبة الثانية بعد النفط والمشتقات النفطية.

(ج) استنادًا إلى أرقام أعوام 1991، 1993، 1995.

الاتجاهات المحتملة للتقدم في المستقبل

ما زالت هناك حاجة واضحة إلى مزيد من تحسين الزراعة في سورية، ويزداد ذلك مع توقع أن يبقى النمو السكاني مرتفعًا في العقود القادمة.

إحدى طرائق تحقيق ذلك هي رفع مستوى المكننة، ولا سيما في المزارع التي يملكها فلاحون صغار. وفي هذا الخصوص، تمثل ملكية الأرض المجزأة عقبة جدية. ففي عام 1980، كان 74.6 في المئة من الحيازات الزراعية كلّها أقل من عشرة هكتارات[64]. ولسوء الحظ، لا توجد أرقام رسمية محدّثة عن توزيع الأراضي. لكن هناك شيئًا من الشك في أن نسبة تلك الحيازات انخفضت مع منتصف التسعينيات، لكن ليس كثيرًا. وفي ما يخص استخدام الجرارات، يعتبر حجم المزرعة الأمثل من وجهة نظر الكفاءة أكبر بكثير من مساحة معظم الحيازات الصغيرة. ولمعالجة هذه المشكلة، تطلعت القيادة السورية إلى التجميع، أي توحيد الوحدات الصغيرة في وحدات كبيرة من أجل استغلالها من دون خرق حقوق الملكية. وبدأ تطبيق هذه السياسة على نطاق متواضع في المساحات المستصلحة من حوض الفرات[65].

ربما ينتج من التجميع أيضًا، نتيجة خفض التكاليف، نشر عناصر أخرى من التقانة الجديدة، وذلك يعني استخدام الأسمدة والمبيدات والبذار عالي الجودة بكثافة أعلى ونشر ممارسات مأمولة، من مثل دورة المحاصيل والري بالتنقيط وإدارة المياه على نحو أفضل. وفي هذا الخصوص، من المقدر للجمعيات الزراعية أن تؤدي دورًا رئيسًا. لكن من الضروري ألا نتغاضى عن الآثار طويلة الأجل لاستخدام الأسمدة والمبيدات على نطاق أوسع. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وصل استخدام المبيدات منذ السبعينيات إلى مستوى يعتبره أنصار البيئة خطرًا[66].

(64) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص 172. عن نسب الحيازات بين 10 و100 هكتار وفوق 100 هكتار، انظر الجدول (2 – 1).

(65) عن سياسة التجميع، انظر الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الخامس، ص 171 – 177؛ والمؤتمر العام السادس، ص 54 و85، والمؤتمر العام السابع، ص 128.

(66) انظر: Andrew Pearse, *Seeds of Penty, Seeds of Want: Social and Economic Implications of the Green Revolution* (Oxford: Clarendon Press, 1980), p. 227.

يجب أن تشمل الاتجاهات الأخرى الممكنة للتحسين الزراعي مزيدًا من التقدم في عملية الاستغناء عن ممارسة إراحة الأرض وضبطًا أكفأ لأنظمة الري والتصريف ومراقبة أفضل للآبار الخاصة واهتمامًا أكثر بتربية الحيوانات وإنتاج الحبوب العلفية وتحسينًا في طرائق التخطيط وزيادة في قدرة القطر على البحث وترابطًا أفضل في جهد الاختصاصيين والمزارعين وحوافز أعلى للمربين وتزويدًا أسرع بالمستلزمات والخدمات الفنية من الحكومة، وكفاحًا لا يلين ضد البطء والبيروقراطية بوجه عام.

أخيرًا، يتوقف الكثير على قدرة الحكومة على تحسين وضعها المالي وإشراك الموارد النقدية المحلية والعربية، ولا سيما رأس المال الفائض لدى السوريين الناشطين في الخارج، والذي وجد جزء منه طريقه إلى دول الجوار كتركيا وقبرص والأردن. وفي محاولة ممكنة جدًا لاجتذاب هذه الموارد، أقرت الحكومة المرسوم رقم 10 بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1986 الذي يضع تعليمات للشركات الزراعية المشتركة بين القطاع العام والمستثمرين السوريين والعرب. بموجب هذا المرسوم، تعفى المشاريع من الضرائب مدة سبع سنوات بعد تحقيق ربحية. وتُعفى مستلزمات إنتاجها من كل قيود الاستيراد والعملة. ويسمح لها أيضًا بالاحتفاظ بـ70 في المئة مما تكسبه بالقطع الأجنبي. ويحق للمساهمين من البلدان العربية أو المغتربين السوريين تحويل أرباحهم إلى الخارج بالعملة الصعبة. واستنادًا إلى قانون أحدث، يجري هذا التحويل على أساس سعر الصرف «التشجيعي» الموضوع في أيلول/ سبتمبر 1986. وفي عام 1994، كان هذا السعر 22 ليرة سورية مقابل دولار أميركي واحد. وعلى العكس، منذ الأول من كانون الثاني/ يناير 1988 كان سعر الصرف الرسمي 11.25 ليرة سورية فقط مقابل الدولار. وبموجب المرسوم 10، ينبغي ألا تقل حصة القطاع العام من الأسهم العادية في أي شركة زراعية مساهمة عن 25 في المئة، وألا تزيد حصة أي فرد على 5 في المئة[67]. أسست حتى الآن سبع شركات من هذا القبيل. أما هل

---

(67) الثورة، 9/ 1/ 1987، ص 7؛ وتشرين، 5/ 9/ 1989، ص 10. انظر أيضًا الإعلانات التي تطلع عموم الناس على تكوين تلك الشركات، من مثل تلك المنشورة في الثورة، 28/ 12/ 1986، ص 2، و7/ 1/ 1987، ص 5.

سيثير المرسوم 10 استجابة أوسع بين المستثمرين العرب والسوريين فيبقى سؤالًا بانتظار ما سنراه.

علـى الرغم من توقع أن ينخفض مقـدار الماء في نهر الفرات المتاح لسـورية بحـدة في العقـد التالي، نتيجة مشـروعات الأناضـول في جنوب شـرق تركيا ـ في إحدى المرات حوّلت تركيا نهر الفرات مدة شـهر كامل لتعبئة سـد أتاتورك[68] ـ فإن المسـتقبل المتوقع لزراعة القطر ليس محبطًا. أولًا، يحظى الاسـتخدام الحكيم للمياه وتحسين الإنتاجية الزراعية بأولوية عليـا في الخطة الخمسـية الحالية. وبموجب الخطة السـابقة عليها، كانت مياه الفرات تستخدم أصلًا لري السهول الخصبة إلى الشمال والجنوب من حلـب بـدلًا مـن ري الأراضـي قليلـة الجـودة إلى الشـرق منهـا، كما في الماضي[69]. أمّا ثانيًا، وكما لاحظنا آنفًا، حققت سورية الاكتفاء الذاتي من القمح والفواكه والخضراوات.

ما زال لدى سـورية بعض مسـافة تقطعها قبل أن تحقق القدرة المعيشـية التي تمتعت بها في الماضي البعيد: فقد كشـفت ألواح إيبلا المكتشـفة مؤخرًا ـ وهي الآن تل على بعد 42 ميلًا شمال غرب حلب، لكنها كانت في الألف الثالث قبل الميلاد مركز مملكة شملت شمال سورية كلّه ـ أن القرى المحيطة بإيبلا كانت تزرع ما لا يقل عن سـبعة عشـر صنفًا من القمح، وأن إيبلا كانت في وضع تستطيع معه تغذية أكثر من 18 مليون إنسان[70]. غير أن هذه القدرة كانت تتأتى في جزء منها، كما يبدو، من هيمنة إيبلا التجارية على كامل منطقة الهلال الخصيب.

---

(68) انظر: *Middle East Economic Digest*, 26/1/1990, p. 25.

(69) Seale, *Asad of Syria*, p. 445.

(70) هـذا مقتـرح نتيجة كمية الشـعير التي قيـل إنها كانت مخزنة فـي مخازنهـا الحكومية. انظر: Giovanni Pettinato, *The Archives of Ebla: An Empire Inscribed in Clay* (Garden City, N. Y.: Doubleday, 1981), p. 157.

القسم الثاني

أنماط الوعي والتنظيم والسلوك السياسي الفلاحي
قبل البعث

الفصل الخامس

مدخل: صور الفلاحين عند ابن خلدون وبلزاك وتروتسكي والأب عيروط وجي سي سكوت وأهميتها

هل كان فلاحو سورية في القرون السابقة على قرننا ذلك الثقل الميّت سياسيًا؟ ولماذا الإشارات إليهم في الأدبيات الإسلامية ـ وهي مجموعة من الكتب الحضرية ـ نادرة وواهية إلى هذا الحد، ما خلا استثناءات قليلة جدًا؟ هل حكم عليهم تناثرهم الجغرافي، وأسلوب حياتهم المنعزل، وحاجتهم إلى التعلم، ونقص الصلات أو التعاملات المتبادلة في ما بينهم، إلّا على أساس محلي أو إقليمي، بالعجز السياسي وقلّة الشأن؟

قد لا يكون في غير محله أن ندخل إلى هذا الموضوع ببضع ملاحظات عن الفلاحين قدّمها ابن خلدون (1332 - 1406م)، الذي تأمل تقريبًا في كل جانب من جوانب الحضارة الإسلامية القروسطية. وأكد أن الناس الذين يعيشون على الزراعة يتميزون بالمذلة أو انحطاط وضعهم. وهو يقدم، دعمًا لهذا الرأي، قولًا ينسب إلى النبي محمد الذي قيل إنه صاح، لما رأى سكة المحراث في بعض دور الأنصار: «ما دخلت هذه دار قوم إلا دخلهم الذل». ويتتبع ابن خلدون جذور هذا الظرف إلى المغارم أو غيرها من الضرائب المفروضة على الفلاحين والضرّ الذي يتحملونه في ممتلكاتهم ووقوعهم تحت نير سلطان غالب. ومن وجهة نظره، فإنّ دفعهم الضرائب والمغارم الذي لا تحتمله «النفوس الأبية» ما لم تكن مهددة بالقتل والتلف، هو في حد ذاته علامة على الضعف، ويمكن في النهاية تفسيره بتأكل عصبيتهم أو ضياعها، وبالتالي، ضياع قدرتهم على المدافعة والمطالبة بحقوقهم. و«المذلة» بدورها تولّد فيهم صفات «المكر والخديعة». ولهذا يستشهد ابن خلدون مرة أخرى

بحديث النبي. فبعد استنكار محمد للمغارم ـ كما يقال ـ يتابع ليقول: «إن الرجل إذا غرم حدّث فكذب، ووعد فأخلف»[1].

إنه لأمر يسترعي الانتباه مدى التشابه بين بعض العناصر في صورة فلاحي الأرض التي تبرز في تحليل ابن خلدون والصورة التي رسمها أونوريه دو بلزاك (Honoré de Balzac) (1799 - 1850) للفلاحين الفرنسيين في عصره. كان بلزاك، بالطبع، كاتب روايات وأهجيات، لكنه كان ذلك الكاتب الذي قالت عنه شخصية تاريخية كبيرة بحجم فريدريك إنغلز (Friedrich Engels): «لقد تعلمتُ من تفسيره للمجتمع الفرنسي ـ على الرغم من المبالغة الدرامية في هذا التفسير ـ أكثر مما تعلّمت من جميع مؤرّخي تلك الفترة واقتصادييها وإحصائييها المزعومين»[2]. والصفة التي لا ينى بلزاك يقرنها بالفلاحين في كتابه الفلاحون (*Les Paysans*) هي «المكر». فيصور العجوز فورشون، وهو الشخصية الريفية الرئيسة في الرواية، على أنه «ملك الماكرين». ففيه «تصل المكيافيلية إلى درجة لا تصدق». لكن فورشون لا يُقَدَّم على أنه فرد: إنه النمط الرئيس لطبقة. وفي رأي بلزاك، أنّ الفلاحين «أقرباء مقربون» من «الهمج»، ومثل الهمج «لا يستعملون الكلام المنطوق قط إلا لينصبوا الأفخاخ لأعدائهم»[3]. وأعداؤهم هم الأغنياء الذين يحملون تجاههم حقدًا «عميق الجذور». لكنهم لا يقاتلونهم وجهًا لوجه، بل يثبطونهم بمكر

---

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون (القاهرة: [د.ن، د.ت.])، الكتاب الأول، الباب الثاني، الفصل التاسع عشر، ص 142، والباب الخامس، الفصل الثامن، ص 394؛ وترجمة فرانز روزنتال (Franz Rosenthal): Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: an Introduction to History*, Translated from the Arabic by Franz Rosenthal (London: Routledge and Kegan Paul, 1958), 1: 289-290, and 2: 335-336.

كلا الحديثين المستشهد بهما في النص مأخوذ من صحيح البخاري: Muḥammad Ibn Ismail Al-Buhari, [*Sahih*]. *Recueil des traditions Mahométanes*, publié par M. Ludolf Krehl, 4 vols. (Leiden: E. J. Brill, 1862-1908), vol. 2, p. 67, and vol. 1, p. 214.

الحديث الأخير محذوف من مقدمة العلامة ابن خلدون (طبعة القاهرة) التي رجعت إليها.

(2) رسالة في نيسان/ أبريل 1888 من إنغلز إلى مارغريت هاركنس (Margaret Harkness) في: Karl Marx and Frederick Engels, *Selected Correspondence* (Moscow: [n. pb.], [n. d.]), p. 480.

(3) Honoré de Balzac, *The Peasantry. The Country Parson, vol. 20 of Honoré de Balzac in Twenty-Five Volumes* (New York: [Collier], [n. d.]), pp. 44, 86 and 117.

وبوسائل غير مباشرة: بسرقة «خفية» أو «ذكية»، أو بالتجاوز «شيئًا فشيئًا» على ملكياتهم، أو برعي أبقارهم في مراعيهم أو بالاحتطاب عندما لا يكون المراقبون أو حراس الغابة موجودين، وبـ«احتيالات مفيدة للمحتاجين» تخترع في الحانة المحلية. وفقرهم الموحش هو «علّة وجودهم». كل ذلك يحسمه بلزاك بالقول المأثور: «الفلاح النزيه تمامًا وحسن السلوك هو استثناء من طبقته»[4].

من الضروري أن نبقي في أذهاننا أن الروائي الفرنسي يصور في روايته **الفلاحون** وبطريقته الخاصة، الفلاحين الذين حررتهم الثورة الفرنسية، لكنهم كانوا لا يزالون، بحسب تعبير فروشون العجوز، «يُزربون مثل الغنم» في قراهم، لا على يد النبلاء، بل بـ«قوة الظروف». وفوق ذلك، كان عليهم «أن يستنزفوا أرواحهم» ليقدّموا «أفضل جزء» مما قاموا به لجابي الضرائب، هذه المرة، ويبقوا، كما من قبل، «بأسمال بالية»[5].

لا يدع بلزاك أي شك في شأن الجانب الذي يتعاطف معه. وبخلاف ابن خلدون الذي انحدر من نسب أرستقراطي عريق، ولد بلزاك، على الرغم من حرف الجر الدال على النبالة في كنيته، لعائلة من الطبقة الوسطى كانت قد ارتفعت حديثًا عن فئات الفلاحين. لكن مشاعره كلها كانت متّجهة صوب النبلاء، مع أنه لم يتردد في السخرية منهم. على أي حال، رواية **الفلاحون** هي بوضوح هجوم سياسي قوي على الفلاحين مكتوبة بنيّة واضحة هي كشف ما وصفه بـ«مؤامرتهم الدائمة» ضد الأغنياء، ألا وهي تقليصهم الملكية الخاصة بقضمها شيئًا فشيئًا وعلى نحو متواصل، إلى «شيء كائن وغير كائن في الآن نفسه»[6].

يُبدي وصف ليون تروتسكي (Leon Trotsky) للفلاحين الروس ووصف الأب هنري عيروط للفلاحين المصريين شيئًا من الشبه بوصف بلزاك للفلاحين الفرنسيين. ففي إشارته إلى سلوك «الموجيك» في المرحلة الأولى من الثورة الروسية في عام 1917، يلاحظ تروتسكي في عام 1930، وهو المؤيّد لقضية

(4) Balzac, *The Peasantry*, pp. 60-62.

(5) Ibid., pp. 91 and 93.

(6) Ibid., p. 11.

الطبقة العاملة بالطبع: «يقول الموجيك لنفسه: 'لن تحصل [على الأرض] بطيبة القلب، والقوة خطرة، فلنجرّب الحيلة إذًا'»[7]. كانت التعابير التي استخدمها الأب عيروط في عام 1938 بخصوص الفلاح شبيهة: «مثل كل الضعفاء، يمارس الفلاح المكر إلى درجة الازدواجية. يعرف كيف يخفي فرحه أو عذابه أو جريمته. ... في حيله وضروب خداعه، عندما يترك الأمر للزمن ليقرر، أو عندما يوافق من دون أي نية لاحترام كلمته، أو عندما يستخدم لغة غامضة أو مراوغة، أو عندما يسيء الفهم عمدًا، فإنه يظهر قدرة عالية على التكيف»[8].

ترك رأي بلزاك بالفلاحين أثرًا واضحًا في فرضية مثيرة للاهتمام وضعها جيمس سكوت (James C. Scott) في دراسته المعمقة عن قرية في مالاي، *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (**أسلحة الضعفاء: أشكال يومية من مقاومة الفلاحين**). يبدأ سكوت من الفرضية القائلة إن الفلاحين، بوصفهم طبقة دنيا، لم يمنحوا إلا في ما ندر من التاريخ «ترف النشاط السياسي المفتوح والمنظم». وهو يشدد أيضًا على حقيقة أن الثورات الصريحة بالنسبة إليهم محفوفة بالخطر، إن لم تكن مدمرة، وأنها، على أي حال، «نادرة»، ويُرَجّح أن تؤدّي، حتى لو نجحت، إلى نتائج بعيدة عن حساباتها. وعلى هذه الأسس، يجادل سكوت بأن الأهم هو التركيز على الأشكال النموذجية من سلوك الفلاحين السياسي، وتحديدًا على مقاومتهم اليومية «المبتذلة» لكن التي لا تلين ضد أولئك الذين يحاولون أن ينتزعوا منهم بالقوة أو بالخداع «العمل والغذاء والضرائب والإيجارات والفائدة». أسلحة الفلاحين، في هذا الصراع، هي أسلحة الضعفاء؛ «التواني والنفاق

(7) Leon Trotsky, *The History of the Russian Revolution*, Translated from the Russian by Max Eastman (New York: Simon and Schuster, 1932), p. 404.

[يرد هذا المقطع في ترجمة عربية: ليون تروتسكي، **تاريخ الثورة الروسية**، ترجمة أكرم الديري والهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، ص 254، كما يلي: «فقد كان الموجيك يقول لنفسه: لن أستطيع أخذ هذه الأرض من دون عقبات، ومن الخطر أخذها بالقوة، إذن فلأحاول أخذها بالحيلة»، من دون توضيح هل الترجمة عن الروسية أم عن لغة أخرى [المترجم].

(8) Henry Habib Ayrout, *The Egyptian Peasant*, Translated from the French by John Alden Williams (Boston: Beacon Press, 1968), pp. 139-140.

والهروب والإذعان الزائف والسرقة والجهل الكاذب والافتراء والحرق والتخريب». ويخلص سكوت إلى أن هذه الأشكال من المقاومة الطبقية لا تتطلب أي تنسيق، وتحجم، خصوصًا، عن أي تحد مباشر للسلطة، وهي «الأكثر فاعلية» على المدى الطويل[9].

هل يمكن التعرف إلى فلاحي سورية، من حيث مزايا سلوكهم السياسي أو أشكال تعبيرهم السياسي، في أي من هذه الصور التي رسمها ابن خلدون أو بلزاك أو تروتسكي أو عيروط أو جيمس سكوت؟

تستحق نقطة أوردناها في الفصل الثاني أن نعيد تأكيدها هنا: لا يشكل فلاحو سورية نمطًا اجتماعيًا واحدًا بل أنماطًا عدّة. وحتى نتحدث على نحو ملموس أكثر، من الضروري أن نميز، في السلوك السياسي بين «الفلاحين البستانيين» و«الفلاحين الزراعيين»، وبين الفلاحين ذوي الأصل المحارب أو الفلاحين الجبليين والفلاحين الأكثر مرونة أبناء السهول المفتوحة، وبين الفلاحين الذين لا عشائر لهم والفلاحين ذوي الروابط العشائرية القوية، وبين الفلاحين مالكي الأرض والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، وبين الفلاحين الخاضعين لتأثير أفكار صوفية أو سرية أو الفلاحين الذين ينتمون إلى طوائف باطنية، ويحظى لديهم الإيمان بالتقية الدينية بأهمية خاصة والفلاحين الذين ليست لديهم مثل هذه الأفكار أو المعتقدات أو الانتماءات. لا يمكن، بوضوح، وضع كل هؤلاء الفلاحين المختلفين معًا في كتلة واحدة أو الافتراض مسبقًا أنهم يتصرفون سياسيًا بالطريقة ذاتها.

(9) James C. Scott, *Weapons of the Weak. Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven: Yale University Press, 1985), pp. xv-xvii.

الفصل السادس

أولى التنظيمات الفلاحية أو نقابات الفلاحين البستانيين بين القرن السابع عشر والقرن العشرين

كان الفلاحون البستانيون (البساتنة) أوائل الفلاحين الذين تمتعوا بإمكانات الاتحاد المهني أو مزاياه. إذ انتظموا في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر - إن لم يكن أبكر - في غوطة دمشق في «طائفة» تحت رئاسة زعيمهم الخاص (شيخ البساتنة). واتحد نظراؤهم الذين كانوا يعتنون ببساتين حلب المروية من نهر قويق، وربما أيضًا أولئك الذين كانوا يعتنون بالبساتين على طول العاصي في مناطق حمص وحماه وأنطاكية، على نحو مشابه في الفترة ذاتها[1]. كانت روابطهم التنظيمية في جوهرها روابط محلية أكثر منها على مستوى كامل سورية أو الإمبراطورية العثمانية. وشكلت طائفتهم واحدة من 163 نقابة أو نحوه كانت ترجع في القرون المذكورة آنفًا إلى محاكم دمشق أو حلب الشرعية لتنصيب شيوخها أو عزلهم، أو لتسوية النزاعات ضمن الطائفة أو بين الطائفة والدولة أو السكّان أو الجمعيات الأخرى[2].

كانت طائفة البساتنة في الغوطة، تلك الطائفة التي يبدو أنها قامت إلى درجة كبيرة على العرف غير المكتوب، مرتبطةً بوضوح بهيكلية طائفة دمشق التي وصفها الياس قدسي في عام 1882، وكانت تشاركها الخصائص المميزة

---

(1) بقيت طائفة البساتنة موجودة في منطقة حمص حتى عام 1951؛ انظر: Anoir Naaman, «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale,» (thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, 1951), pp. 194-196.

(2) يقدم عبد الكريم رافق في مقالة عن الطوائف الحرفية السورية في الفترة العثمانية قائمة بتلك المؤسسات بما في ذلك البساتنة. انظر كتابه: عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث (دمشق: [د.ن.]، 1985)، ص 162 - 163.

لوحداتها التأسيسية[3]. ومن المنطقي أن نستنتج من النموذج الذي قدمه قدسي أن الطوائف الدمشقية كانت إلى هذه الدرجة أو تلك جمعيات دعم متبادل ذات حكم ذاتي، لكل منها معاييرها وتقاليدها المحددة ومراتبها الخاصة المتمثلة بشيخ المشايخ والنقيب وشيخ الحرفة والشاويش والمعلمين والصنّاع، ويرأسها جميعًا شيخ المشايخ الذي يبدو أنه كان رجلًا ذا سلطة معتبرة قبل «الإصلاحات» العثمانية في القرن التاسع عشر والمعروفة بـ«التنظيمات». وكقاعدة عامة، كان شيخ كل طائفة ينتخب باتفاق آراء الكبار في المهنة. لكن المنصب كان في بعض الطوائف موروثًا في العائلة ذاتها شريطة موافقة كبار الطائفة على المرشح. وكانت الرابطة الاعتبارية قوية إلى حد أن أعضاء الطائفة لم يكونوا ينظرون إلى الداخلين الجدد مثل أخوتهم فحسب، بل و«يفضلونهم في بعض الظروف على الأخ الطبيعي»[4].

يحيط كثير من الجدل بأصول هذه الهيكلية. وزعم قدسي نفسه، من دون أن يقدم أي مرجع، أنها بقيت في خصائصها الأساسية بلا تغيير منذ «الأزمنة الغابرة» على الرغم من أنها اكتسبت في الفترة الإسلامية هدفًا دينيًا لم يكن موجودًا فيها في الأصل[5]. لكن لوي ماسينيون (Louis Massignon) يربط ظهور الطوائف الإسلامية ـ من دون أن يقدم أي دليل داعم قاطع ـ بصعود القرامطة في القرن التاسع، وهي حركة ثورية شيعية متطرفة ذات ميول مساواتية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى حمدان قرمط، وهو قروي من العراق. اعتقد ماسينيون أيضًا أن الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والثاني عشر شكلت «عصر الحرية العظيم» للطوائف[6]. أما برنارد لويس (Bernard Lewis) فيفترض أن «أشكالها التنظيمية» ربما كانت من أصل بيزنطي، لكنه يضيف أن القرامطة منحوا الطوائف «زخمًا جديدًا» وتركوا

---

(3) قدسي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية». أنا مدين للأستاذ يوسف إيبش لأنه زودني بنسخة من هذه الورقة وبالنسخة الإنكليزية منها التي نشرها في عام 1967.

(4) المصدر نفسه، ص 8 – 14 و24.

(5) المصدر نفسه، ص 9.

(6) Louis Massignon, «Sinf,» in: *Encyclopedia of Islam* (Leiden: E. J. Brill, 1913-1938), pp. 436-437.

«أثـرًا عميقًـا ومسـتمرًا في حياتهـا الداخلية»[7]. وفي هـذا الصدد قد يكون مهمًا أن نذكر إشـارة المؤرخ المسـلم المسعودي (نحو 893-956م) إلى تحوّل معظم الفلاحين في غوطة دمشـق إلى معتقدات القرامطة في الشـطر الأول مـن القـرن العاشـر[8]. غير أنّ الأصـل القرمطي للطوائـف أو وجود الطوائف، بمعنى الجمعيات المهنية الطوعية «التلقائية» أو المسـتقلة الرامية إلـى حماية الذات والسـعي وراء المصالح الاقتصادية في مجتمع إسـلامي قروسـطي، كان محل تسـاؤل كلود كاهن (Claude Cahen) وس. م. سـتيرن (S.M. Stern)[9]. وبالمثـل، أنكـر إيرا م. لابيـدوس (Ira M. Lapidus) وجود جمعيات من هذا النوع في دمشق أو حلب أو القاهرة في الفترة المملوكية، أي بين عامي 1250 و1517. إذ كانت تلك الأشكال الجنينية، على النحو الذي وجدت فيه، من وجهة نظره مجرد تكوينات أوجدتها الدولة لـ«غاياتها الخاصـة»[10]. ويتحمـل غابرييل باير (Gabriel Baer) الـذي يوافق على هذه الأفكار، مشـقّة توكيد أن الدافع إلى تطوير نظام الطوائف في القرن السـابع عشر إلى «إطار عمل شامل» لتنظيم أبناء المدن جاء من الحكومة العثمانية، علـى الأقـل في تركيـا ومصر. كما عبّـر أيضًا عن الـرأي القائل إن طوائف دمشق كانت «فريدة» في استقلاليتها النسبية التي يبدو أنها تمتعت بها، ولم تكـن، بوصفهـا وحدات لفرض سـيطرة الدولـة العثمانية وجمـع ضرائبها، بأهمية نظيراتها في مدن الشرق الأدنى من مثل القاهرة واستانبول[11]. لكن

---

(7) Bernard Lewis, «The Islamic Guilds,» *Economic History Review*, vol. 8, no. 1 (November 1937), p. 26.

(8) علي بـن الحسـين بن علـي المسـعودي، التنبيـه والإشـراف ([بغـداد: د.ن.]، 1938)، ص 322-323.

(9) انظـر: Claude Cahen, «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'asie musulmane du moyen âge, II,» *Arabica*, vol. 6, no. I (1959), pp. 26-27, «Y-a-t-il eu des corporations professionelles dans le monde musulman classique?» dans: Albert Hourani and S. M. Stern, eds., *The Islamic City: A Colloquium [Held at All Souls College, June 28-July 2, 1965] Published under the Auspices of the Near Eastern History Group* (Oxford: Cassirer, 1970), pp. 51-63, and S. M. Stern, «The Constitution of the Islamic City,» in: Hourani and S. M. Stern, eds., *The Islamic City*, pp. 36-47.

(10) Ira Marvin Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1967), pp. 96-101.

(11) Gabriel Baer, «Guilds in Middles Eastern History,» in: M. A. Cook, ed., *Studies in the* =

البحثيـن المدققيـن فـي سـجلات المحكمـة الشـرعية اللذيـن أجراهمـا عبد الكريم رافق وبروس ماسترز (Bruce Masters) كشفا بوضوح أن طوائف حلـب كانـت أيضًـا طوعيـة بطبيعتهـا، وتمتعـت بـ«درجـة كبيـرة مـن الاستقلالية»[12].

فـي أي حـال، من المؤكـد تمامًا أن الطائفة المعنيـة، وهي هنا الفلاحون البسـتانيون (البسـاتنة)، كانـت تتمتـع بالقـدرة علـى حمايـة أعضائهـا وإبـراز مصالحهـم، لا في غوطة دمشـق فحسـب، بـل في منطقة البسـاتين في حلب. هكـذا، حيـن ضغـط المحتسـب - وهو موظف رسـمي - على طائفة البسـاتنة الحلبية في عام 1617 لتثبيت سعر القرنبيط والملفوف، تقدمت بالتماس إلى القاضـي المعيـن مـن الباب العثماني تشـكو فيه من أن مثل ذلـك المطلب أو تثبيـت الأسـعار فـي المحكمة هما ضد العرف السـائد. وأيـد القاضي مطلب البساتنة، وأمر المحتسب بألا يتدخل في شؤونهم[13].

علاوة على ذلك، هناك دليل غير مباشـر على أن الفلاحين البستانيين أدّوا دورًا فـي حيـاة حلـب السياسـية في القرن الثامن عشـر علـى الأقل. ويمكن استنتاج ذلك من حقيقة أن «مستأجري» بساتين حلب كانوا «غالبًا» مـن الأشـراف أو الإنكشـارية، كما هو واضح مـن الصفحـات التي كتبها ألكسـندر راسـل (Alexander Russell) في تلك الفترة، وهو طبيب أقام في المدينة فترة طويلة من الزمن[14]. وشكل الأشراف، أو الزاعمون بأنهم من سـلالة النبـي، والإنكشـارية، أو أفراد سـلك المشـاة الدائميـن، الجناحين السياسيين الرئيسين اللذين انقسم إليهما السكان المسلمون، وسيبقون على

= *Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford U. P., 1970), pp. 20-22 and 29-30.

(12) رافـق، بحـوث فـي التاريـخ، ص 160 - 192، و Bruce Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750* (New York: New York University Press, 1988), pp. 200-213.

(13) سـجل المحكمة الشـرعية في حلب رقـم 11، ص 55، البنـد المؤرخ فـي 29 ذي الحجة 1026 الموافق لـ 28/ 12/ 1617، مستشهد به في: رافق، بحوث في التاريخ، ص 175.

(14) Alexander Russell, *The Natural History of Aleppo,* 2 vols. 2nd ed. (London: G. G. and J. Robinson, 1794), vol. 1, p. 47.

انقسامهم حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، حين كسرت فعليًا سلطة الجناحين[15].

من المحتمل أن معظم البستانيين الأشراف لم يكونوا أشرافًا إلا بالاسم نتيجة ميل الأشراف الظاهر إلى الاتحاد بأشخاص من مرتبتهم ممن كانوا قطعًا غرباء عن عائلة النبي على أمل تقوية أنفسهم سياسيًا. وبالمثل، ربما لم يكن البستانيون الإنكشاريون جنودًا حقيقيين. وكما يقول فولني، لم يكن إنكشاريو حلب في منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر «سوى حشد من الحرفيين والفلاحين» لكنهم «أقل انقيادًا بما لا يقاس» من بقية هذه الطبقات: «عندما يسيء باشا ما استخدام سلطته، فهم دائمًا أول من يرفع راية العصيان»[16].

يمكن تفسير وجود الفلاحين البستانيين في مراتب الأشراف والإنكشاريين بإحدى طريقتين. إما أن أعضاء هذه الطائفة بشقّيها لم يسلكوا سياسيًا على نحوٍ متناغم وإما أن بعضهم، وهو الأرجح، سار مع الأشراف وبعضهم تمسك بالإنكشارية على أمل أن يوجد على الدوام، وبغض النظر عن نتيجة النزاعات المتكررة بين الجناحين، في الجانب الصحيح للدفاع عن مصالح الطائفة بأكملها.

في دمشق، حيث كان الأشراف كمجموعة عاملًا سياسيًا أقل أهمية بكثير، يبدو أن الفلاحين البستانيين كان لهم موطئ قدم في سلك الإنكشارية. لكن الدليل المتوافر من القرنين السادس عشر والسابع عشر يشير إلى حصول كثيرين من الإنكشارية الأصليين على بساتين في غوطة دمشق أو

---

(15) انظر: Herbert L. Bodman, *Political Factions in Aleppo, 1760-1826*, James Sprunt Studies in History and Political Science (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1963), and

اروتين قراعلي، أهم حوادث حلب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نشرها أول مرة وعلق حواشيها بولس قرألي (القاهرة: المطبعة السورية، [د.ت.]).

[استنادًا إلى مخطوطة بقلم بولس أروتين، أسقف حلب الماروني].

(16) Constantin François Chasseboeuf de Volney, *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785*, Translated from the French, 2 vols., 2nd ed. (London: G. G. J. and J. Robinson, 1788), vol. 2, p. 143.

استئجارهم لها[17]. وربما كانت العملية العكسية المتمثلة بانخراط الفلاحين البستانيين في السلك موجودة أيضًا، لكنهم قد لا يكونون بعد عام 1660 التحقوا إلا باليرلية (Yerliyya)، وهم الإنكشاريون المحليون الذين كانوا بمعنى ما يدافعون عن المصالح المحلية أو الإقليمية، وصاروا على شقاق متزايد مع الإنكشاريين الوافدين حديثًا إلى دمشق من القابيقول أو عبيد الباب أو السلطان[18].

من غير الواضح إلى أي مدى تأثرت طوائف الفلاحين البستانيين بانخراط طوائف سورية في القرن التاسع عشر في عمليتين متعاكستين: تعمّق التغلغل الاقتصادي الأوروبي وميل الدولة العثمانية إلى أن تجتذب إلى صفها عناصر القوة التي كانت منتشرة حتى ذلك الحين بين الأمراء المحليين والأغوات وشيوخ القبائل والمراتب النقابية. وأن تكون هذه العمليات قد نزلت ثقيلة الوطأة على الطوائف الحرفية هو أمر واضح من أبيات شعرية قرأها نقيبهم في عام 1882 وفي أعوام سابقة في الطقس الخاص بتنسيب الحرفيين إلى الحرفة. كان النقيب يقرأ متوسّلًا:

رسول الله ضاق بي الفضاء	وجلّ الخطب وانقطع الرجاء
رسول الله إني مستجير	بجاهك والزمان له اعتداء[19]

غير أنّه، بالمعنى الاقتصادي، لا يبدو أن الفلاحين البستانيين شاركوا كثيرًا من الحرفيين حظهم التعيس. صحيح أن أقدار هاتين الطبقتين كانت إلى حد ما مترابطة في ما بينها ارتباطًا وثيقًا: إذ كانت الغوطة، على سبيل المثال، تؤمن المواد الخام لأصحاب الحرف اليدوية في دمشق، مثل القنب لصانعي الخيوط والحبال، وخشب الجوز لصانعي الأثاث المزخرف، والفواكه، ولا سيما المشمش، للحلوانيين. لكن هذه الفئات من الحرفيين لم تعان إدخال السلع الأوروبية الرخيصة المصنعة آليًا مثلما عانى ناسجو المنسوجات القطنية

---

(17) نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981)، ص 207 - 211.

(18) عن تعايش هذين السلكين بعد عام 1660 والعداوة بينهما، انظر: Abdul- Karim Rafeq, *The Province of Damascus*, 1723-1783 (Beirut: Khayats, 1966), pp. 32-35.

(19) قدسي، «نبذة تاريخية،» ص 23.

وحائكوها. وإنه لصحيح أيضًا أن الفلاحين البستانيين، نتيجة الصلات القوية بين الغوطة ودمشق، كان لا بدّ لهم أن يشعروا بالأثر الضار في الاقتصاد الدمشقي الذي تسبب به وصول الملاحة البخارية عبر المتوسط في أربعينيات القرن التاسع عشر وتحول مركز الثقل التجاري من الداخل إلى الساحل وفتح قناة السويس في عام 1869، وخسارة الكثير من مرور الحجاج المسلمين برًا وتجارة الترانزيت عبر الصحراء وإفلاس خزينة حكومة دمشق في سبعينيات القرن التاسع عشر[20].

من جهة أخرى، لا بد أن يكون الفلاحون البستانيون، ولا سيما أصحاب البساتين من بينهم ـ الذين كانت أعدادهم كبيرة في قرى الغوطة الأقرب إلى دمشق ـ قد استفادوا أخيرًا، بطرائق مباشرة وغير مباشرة، من تلك التطورات من مثل مد شبكة البرق العثمانية إلى دمشق في عام 1859 وحلب في عام 1862، وشق طرقات آمنة وقابلة للاستخدام في مناطق عدّة من سورية بما في ذلك طريق دمشق ـ بيروت للعربات في الثلث الأول من ستينيات القرن التاسع عشر، وربط دمشق ببيروت بسكة حديد في عام 1895 وبحمص وحماه وحلب عبر رياق بين عامي 1903 و1906 وبالمدينة المنورة بين عامي 1901 و1908، وتأسيس جهاز للشرطة الريفية فاعل وسلسلة من الحاميات النظامية على أطراف البادية السورية وما تبع ذلك من تعزيز للأمن في الريف ومن قمع للممارسة المتكررة التي يفرض بموجبها شيوخ بدو عنيدون رسمًا على كل بستان أو حيازة أرض[21].

---

(20) انظر: نعمان قساطلي (مواليد 1854)، الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء، ص 124 - 125 و129 - 130؛ Great Britain, Foreign Office, FO 424/106/11826 (رسالة من فاسيف أفندي كليشيان) «سيد من الموثوقين في مدحت باشا» (إلى السيد نيكولسون (Nicolson)، دمشق، 28/ 2/ 1880)؛ Turkey, FO, Diplomatic and Consular Reports, *Report for the Year 1891 on the Trade of Damascus* p. 3, and Jim Reilly, «Economic Trends in Damascus and Its Hinterland, 1830-1914,» (Ph. D Dissertation, Georgetown University, Washington, D.C. 1986), pp. 33, 36 and 78.

(21) عن هذه التطورات، انظر: Ernest Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria* (London: H. M. Stationery Off., 1911), pp. 77-111; Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914; a Book of Readings* (Chicago: University of Chicago Press, 1966), pp. 248-257; Shimon Shamir, «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the =

يفترض ارتفاع متوسط سعر الفواكه بمعدل ثلاثة أضعاف، وارتفاع أسعار الخضراوات بمعدل الضعفين بين عامي 1891 و1906[22] زيادة إيرادات الفلاحين البستانيين مالكي الأرض - وربما المحاصصين - في الغوطة. ويمكن استنتاج ما يشبه هذا من التوسع في المساحة المزروعة بأشجار المشمش في الأعوام السابقة على الحرب العالمية الأولى ونمو تصدير قمر الدين من منطقة دمشق من متوسط سنوي يبلغ 17500 جنيه استرليني في عامي 1887 - 1888 إلى متوسط سنوي يبلغ 28500 جنيه استرليني في السنوات السابقة على الحرب ذاتها[23]. كانت نوى المشمش تقدّر عاليًا في الأسواق الخارجية، ولا سيما في مرسيليا وهامبورغ بفضل ما تحتويه من حمض البروسّيك. وكان الفلاحون البستانيون يصنعون قمر الدين بأنفسهم في البساتين، فكانوا ينزعون نوى المشمش، ويهرسون الفاكهة حتى تصل إلى درجة لزوجة ملائمة، ويضعون المشمش المهروس الذي يحصلون عليه على ألواح على شكل طبقات رقيقة، ويتركونه تحت الأشجار حتى يجفّ تمامًا، وبعد ذلك كانوا يلفّون الرقائق بعناية، ويحملونها أخيرًا إلى المدينة لبيعها للمصدرين وغيرهم من التجار العاديين. كان قمر الدين عمومًا يستهلك في سورية، لكن كميات كبيرة منه كانت ترسل إلى مصر وأنحاء متنوعة من الإمبراطورية العثمانية[24].

قد يفسر وضع الفلاحين البستانيين الجيد نسبيًا لماذا ظلت نقابتهم نشيطة

= Early Period of Abdulhamid,» in: William Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), pp. 367-377, and Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), pp. 17-21 and 253-255.

(22) Great Britain, Foreign Office and Board of Trade, *Report for the Year 1906 on the Trade of Damascus* (London: H. M. Stationery Office, 1907), p. 17.

(23) انظر: Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria*, p. 207,

استنادًا إلى أرقام في: Great Britain, Foreign Office and Board of Trade, *Report for the Year 1888 on the Trade of Damascus* (London: [n. pb.], 1889), p. 4, and Weakley, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria*, p. 34.

(24) Great Britain, *Report for the Year 1901*, pp. 6-7, and Weakly, *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria*, p. 207.

حتى فترة بين الحربين، مع أن عضويتها تناقصت كثيرًا. في عام 1927، عام ولادة الحركة النقابية الجديدة في سورية ـ حيث من بين الـ71720 شخصًا الذين يشكلون السكان الناشطين اقتصاديًا في دمشق، لم يكن سوى 7526، وفي رواية أخرى 7733، شخصًا، أي ما لا يزيد على 10.8 في المئة، مسجلين في الطوائف التقليدية ـ كانت نقابة الفلاحين البستانيين إحدى النقابات «الحرة» تمييزًا لها من النقابات «الرسمية» التي كانت «تُعتمد عادةً» من جانب البلدية، وكانت تضم في صفوفها بائعي الخضراوات (الخضرية)[25]. وكان آخر رئيس لها، محمد سعيد آغا شيخ البساتنة، يعتني ببستانه الخاص في العدوي، وهو بستان تابع لسوق ساروجة أحد أحياء دمشق القديمة. ومع وفاته في عام 1930، أهمل المكتب وتلاشت النقابة شيئًا فشيئًا[26]. أمّا في حمص فاستمرّت نظيرتها بالعمل برئاسة رئيسها الخاص حتى عام 1951، وضمت ما لا يقل عن 4 آلاف عضو[27].

لا شك في أنّ تجربة الفلاحين البستانيين التنظيمية الطويلة تفسّر قدرتهم المميزة على حماية مصالحهم أو مقاومة عسف ملتزمي الضرائب أو إلحاحهم، وهي خاصية تميّزهم من معظم الفلاحين الآخرين. كما حقّق مالكو الأرض من بينهم نجاحًا خاصًا في حماية الحقوق المائية القديمة المرتبطة ببساتينهم. غير أنّه يمكن تفسير ذلك أيضًا بمستوى معرفة القراءة والكتابة المرتفع بينهم: كان كثيرون في الغوطة من خريجي المدرسة القرآنية القديمة في دوما أو المدرسة الابتدائية المدنية العثمانية العليا (الرشدية) التي أسست هناك في عام 1911[28]. كانت دوما التي تقع على بعد 14 كلم إلى الشمال الشرقي من دمشق، ويقال

---

(25) Louis Massignon, «La Structure du travail à Damas en 1927. Type d'enquête sociographique,» dans: *Opera Minora*, Edited by Y. Moubaraq (Beirut: Dar al-Maaref, 1963), pp. 424-428, and 431.

(26) حديث مع محمد ديب ومحمد زياد، حفيد وابن حفيد محمد سعيد آغا شيخ البساتنة، دمشق، 11 كانون الأول/نوفمبر 1990.

(27) Naaman, «Le Pays de Homs,» p. 196.

(28) عن فتح المدرسة الرشدية في دوما، انظر: عمر محمود الشالط وحسن بشير الورع، [«دوما بلد الكروم»، نسخة مصورة ([دمشق: [د.ن.]، 1963 - 1964])، ص 74. عن وجود المدرسة القرآنية هناك، مصدري هو الأستاذ يوسف إيبش، حديث في 15 آب/أغسطس 1989.

إنها كانت، قبل دخول الإسلام، موقع دير مسيحي ومقر قبيلة بني تغلب العربية المسيحية، لا تزال قرية في عام 1911 يبلغ عدد سكانها نحو 7 آلاف، لكنها الآن إحدى أكبر المدن في غوطة دمشق، وفيها أكثر من 150 ألف نسمة[29].

مما يستحق الذكر هنا أيضًا أن شبكة قنوات الري المتطورة جدًا والقديمة التي تجري من نهر بردى بمستويات متنوعة عبر بساتين الغوطة شجعت الفلاحين البستانيين مالكي الأرض على أن يستشير بعضهم بعضًا بصورة متكررة، وساعدت في تقدم الممارسات الديمقراطية في ما بينهم، وهو ما وجد تعبيرًا عنه في مجالس قراهم من كبار السن. وكانوا، كقاعدة عامة، يسوون خلافاتهم ضمن تلك المجالس أو عن طريق الشكوى لطائفتهم أو رئيسهم، ويتفادون اللجوء إلى الحكومة، إن أمكن.

لطالما كان الفلاحون البستانيون من بين فلاحي سورية الأكثر استعدادًا للقيام بمشاريع. ففي الفترة بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية، إن لم يكن أبكر من ذلك، كان كثيرون من المقاولين أو المضاربين الذين كانوا يُعْرَفون في الغوطة باسم الضمّانين من طبقة الفلاحين البستانيين الأغنياء[30]. وكان الضمّانون يشترون محصول الفاكهة وهو لا يزال على الشجر مقابل مبلغ ثابت، وينظمون عمليات القطاف والتوضيب والنقل على حسابهم.

ثمّة حقيقة أخرى مهمّة بما يكفي لتسليط ضوء ساطع عليها: هي أنّ أول بعثيي الغوطة، خالد الحكيم، وهو عضو مؤسس لفرع حزب البعث في دوما وقائده في عام 1946 ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بين عامي 1963 و1964، يتحدر من عائلة من الضمّانين الفلاحين البستانيين التي تحولت إلى مالكي شاحنات[31].

---

(29) الشالط والورع، [«دوما بلد الكروم»]، ص 4 - 5؛ حديث مع الشيخ عبد الله علوش، إمام أحد مساجد دوما، في دوما 5 كانون الثاني/ يناير 1990.

(30) أنا مدين بهذه الحقيقة للأستاذ يوسف إيبش الذي كانت عائلته تملك أراضي كثيرة في الغوطة؛ حديث، 15 أيلول/ سبتمبر 1989.

(31) حديث مع عمر محمود الشالط، مهندس زراعي من دوما ورئيس مجلس مدينتها (1983 - 1987) ورئيس غرفة زراعة دمشق منذ عام 1987، دوما، 5/ 1/ 1990.

إنه لأمر ذو مغزى أيضًا أن يكون أول حزب سياسي ذي توجه فلاحي، وهو الحزب العربي الاشتراكي ـ الذي خرجت نواته الأولى إلى الحياة في عام 1943 في حماه تحت شعار «هاتو القفة والكريك لنعش الآغا والبيك» قد استمد قوته الأساسية في تلك المدينة من الفلاحين البستانيين في حي العليليات الذي كان في أيام العثمانيين خارج جدران المدينة[32].

(32) حديث مع أكرم الحوراني، مؤسس الحزب العربي الاشتراكي (1950 - 1952) وأحد قادة حزب البعث (1952 - 1958)، باريس، 15 تموز/يوليو 1985.

الفصل السابع

الصوفية بين الفلاحين: هل كانت مصدرًا للاستكانة السياسية؟

قبل الحرب العالمية الأولى، ازدهرت الصوفية أشدّ الازدهار في حياة كثيرين من فلاحي سورية. ولم تؤدِّ أي حركة أخرى دورًا يفوق دورها في تشكيل قناعاتهم وقيمهم. ولسوء الحظ، فإن أثرها العقائدي في الريف لم يُدْرَس عن كثب قط. فما توردِه المصادر الموجودة من إشارات مباشرة إلى قوة الأخويات الصوفية، بوصفها قوى ريفية منظمة، أو إلى روابطها المعيشية مع الفلاحين، نادر جدًا، كما أنّ الأدلّة ذات الصلة واهية إلى حد لا يمكن معه رسم سوى صورة مجزأة.

الصوفية عصية على التعريف، لأنها حركة ذات جوانب متعددة ودوافع وأهواء مختلفة متنوعة. كانت فيها مراحل من الوقار والتسامح ولحظات من الغضب والتعصب. وكانت على خلاف مع الإسلام «الأصولي» أو على توافق معه بحسب الأشكال التي اتخذتها أو بحسب تحمّل المؤسسة «الأصولية» أو تدهورها. وازدهرت الصوفية في بعض الفترات، ودعمت الإيمان المسيطر، لكنها أضعفته في أوقات أخرى، وابتذلته. فيها رجال أتقياء ومثاليون، وفيها نصّابون ومشعوذون ومرقصو أفاعي. ألهمت القناعة والسلبية والجبرية، لكنها، في مفاصل معينة، تحدّت السلطة، وحثّت الرجال على الثورة. رفضت في أعلى تجلياتها الدنيوية، وسعت إلى أن تبعد عن عقول المتمسكين بها كل فكرة عدا تلك المتعلقة بكائن أسمى فوق الطبيعة، كما سعت إلى أن تفصلهم عن أي مشاعر تتعلق بتحقيق الذات، لكنها كثيرًا ما أخضعت الضعف الإنساني لغاياتها، وسعت إلى السلطة والأغنياء وكسبتهم. ولم تمد جذورها بين

الفلاحين إلا في أكثر أشكالها غرابة وبعدًا عن الانضباط، وكانت، بلا شك، عاملًا بارزًا في انتشار الخرافات قبل الإسلامية القديمة في الريف، أو إعادة تقويتها، من مثل الإيمان بالسحر والتعاويذ والمعجزات. كما روّجت الولاء للأولياء أو «أحباب الله» ضاربة حولهم هالة من القداسة، ومحوّلة قبورهم إلى مواضيع للتبجيل ومراكز للحج.

ازدهر الفكر الصوفي وتجربته في عصر ملهميه ومعلميه الأوائل: وهم، من بين آخرين، رابعة العدوية (717 تقديرًا ـ 801م)، وهي أَمَة معتوقة وصوفية من البصرة؛ والحارث بن أسد المحاسبي (781-857م)، وهو أيضًا من البصرة وأول المؤلفين الصوفيين البارزين؛ وذو النون المصري (المتوفى في عام 860م)، وهو صاحب فكرة الوجد أو نشوة الحب بوصفها الطريقة الوحيدة للوصول إلى معرفة الله؛ وأبو يزيد البسطامي (المتوفى في عام 875م)، وهو فارسي وأول الصوفية «السكارى»، ونصير فكرة فناء النفس في الله؛ والجنيد البغدادي (المتوفى في عام 910م)، وهو صاحب طريقة صوفية شاملة؛ والحلاج الفارسي الذي قتل بصورة وحشية في عام 922م بسبب إيمانه بوحدة الوجود.

لم تكن الصوفية حتى ذلك العصر قد أخذت شكلًا منظمًا. وتابع معلمو الصوفية طريقهم، كل بطريقته الخاصة. وكانت تلك الحلقات من الأنصار التي تشكلت حولهم ذات طبيعة عابرة، والصلات بين تلك الحلقات ضعيفة وغير منتظمة. غير أنّ الوقت لم يَطُل حتى ظهرت المدارس الصوفية، وشهد القرن الثاني عشر صعود الطرائق الصوفية التي تنادي بخلود النفس. وربما يكون قد ساعد في هذه العملية التشكيل الكلاسيكي للمعتقدات الصوفية على يد القشيري (المتوفى في عام 1074م) ونجاح أبي حامد الغزالي (1058-1111م) في توفيق المذهب الصوفي مع الشريعة الإسلامية وعلم الكلام السني. وفي ما بعد، أعطى إنتاج محيي الدين بن عربي (1165-1240م) الأدبي الغزير والمتميّز الحركة دفعة إلى الأمام.

في النهاية سيطرت الطرائق الصوفية على عقول عامة الناس، بما في ذلك الفلاحين، وظلّت تظهر قوّةً إلى هذه الدرجة أو تلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت تعاني تأكلًا مؤسسيًا تدريجيًا ـ تقطعه بين حين وآخر نوبات

مـن الانتعـاش ـ في جـو عقائدي يهيمـن عليه على نحو متزايـد الإصلاحيون المتشددون، ومن ثم العلمانيون المتشككون، بدرجة أقل وبعد ذلك بكثير[1].

في تعميم على المجتمع الإسلامي يبدو أنّه إلى الفترة الواقعة بين القرنين الثالـث عشـر والثامن عشـر، ذكرَ هاملتون. أ. ر. جيب أنـه «كان لكل مجتمع قروي... محفله الصوفي»[2]. ولاحظ أنطوان عبد النور، في إشارة أكثر تحديدًا إلى سورية العثمانية في الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أن «أصغـر قريـة كان فيهـا ... غالبًا زاويـة»، وهي عبارة عن مصلى يسـتخدم مركزًا لنشـاط أنصـار الصوفية[3]. لكن جيب وعبد النـور لا يدعمان زعميهما بالأدلـة اللازمة. واسـتنادًا إلى أحـد زعماء الطريقة الرفاعيـة الصوفية يبلغ من العمر ثمانين عامًا، هو الشـيخ عبد الحكيم عبد الباسـط (أبو فهد) السـقباني، وهـو أحد أبناء قرية سـقبا شـرق دمشـق، فإنّـه لم تكن هنالـك زوايا من ذلك النوع إلا «في بعض القرى» كما في جسرين وقرحتا في الغوطة وحيش وكفر سـجنة شمال حماه[4]. وكانت الاجتماعات في معظم القرى التي نشطت فيها الطرائـق الصوفية تعقد في غرفة الضيوف في بيت أبرز صوفي محلي، المقدم الذي كان يشكل صلة الوصل بين الموالين والمرشد الأعلى مرتبة الذي يسكن في المدينة وصاحب السـجادة، أي الشـيخ الذي يشغل سجادة صلاة مؤسس الطريقة.

---

(1) تستند الملاحظات في الفقرات الأربع السابقة إلى: Arthur John Arberry, *Sufism, an Account of the Mystics of Islam* (London: Allen & Unwin, 1950); H. A. R. Gibb, *Studies on the Civilization of Islam*, Edited by Stanford J. Shaw and William R. Polk (Boston: Beacon Press, 1962), pp. 208-218; Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*, 3 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1974), vol. 1, pp. 392-409; vol. 2, pp. 201-254, and vol. 3, pp. 122-123, and 158-161,

وعامر النجـار، الطرق الصوفيـة في مصـر (القاهـرة: [د.ن.]، 1978)، وعلي زيعور، فـي العقلية الصوفية ونفسانية التصوف (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 432 - 439؛

(2) Gibb, *Studies on the Civilization of Islam*, p. 216.

(3) Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane: XVIe-XVIIIe siècle*, publications de l'Université libanaise, section des études historiques; 2 (Beyrouth: Université libanaise, 1982), p. 376.

(4) حديث مع المؤلف في «الحقلة» في حي الميدان في دمشـق، 17 كانون الثاني/ يناير 1990. أنا مدين للشيخ أحمد الحبال الرفاعي لأنه رتب أمر اصطحابي إلى مكان إقامة الشيخ السقباني.

لـم تكن هنـاك في النصف الأول مـن هذا القرن أي علامـة مرئية على وجود الصوفية في القرى القَبَلِيّة أو حديثة التأسـيس نسـبيًا. وأشارت عالمة الأنثروبولوجيا لويز سويت (Louise E. Sweet)، في ملاحظة تتعلق بشمال غرب سورية في منتصف الخمسينيات، إلى أنه لم تكن هناك أخويات صوفية في القرى الواقعة إلى الشرق من طريق عام حماه ـ حلب، أي في القرى القبلية التي استوطنت في القرن التاسع عشر أو بعـد ذلـك، وأن وجـود أخويات من ذلـك القبيل «ربمـا» كان مرتبطًـا بـ«القرى الفلاحيـة القديمـة» الواقعة إلى الغرب من الطريق العام. لكنها أضافت أن «اجتماعًا أسـبوعيًا» لطريقة صوفية كان يعقد «ضمن مدى السـفر» للقرى القبلية في منطقة تل طوقان التي أجرت فيها بحثها[5]. وكان ذلك الاجتماع مكرسًا لأداء الذِّكْر الجماعي، وهو تجربة وَجْد يحيي فيها الأنصار ذكر الله بتعابير تحددها طريقتهم. لكن الاجتماع كان أيضًا مناسـبة للتخفيف من التوتر: إذ كان بعض الأنصار والأتباع العاديين يبقى بعد نهاية الحفلة لمناقشة مشكلات القرية مع المقدم أو الأكبر سنًا[6].

مـن بين الطرائق الصوفية الناشـطة في سـورية، أثبتـت الطريقة الرفاعية علـى نحـو خاص، أنها قويـة بين الفلاحين. وكان مؤسسـها أحمـد الرفاعي (المتوفـى فـي عام 1183م) هو نفســه ابن قرية ـ هي قرية حسـن في منطقة البصرة ـ وكان يكسب قوته من العمل في قطع الحطب وجمعه أو من القيام بأعمال غير منتظمة متنوعة[7]. ويبدو أن أعماله الصوفية وُجِّهَت أساسًـا إلى الفلاحيـن. ويبدو أنهـا كانت مقتصرة على قرية أم عبيـدة في جنوب العراق وقرى أخرى في جوارها[8]. وإنه لأمر مميز أن العهد الذي كان المريد يقطعه علـى نفســه لدى قبوله فـي الطريقة الرفاعيـة يلزمه بأن يكون، مـن بين أمور أخرى، «مواظب على خدمة الفقراء بحسـب الطاقة»[9]. وفي اللغة الصوفية،

---

(5) Louise Elizabeth Sweet, *Tell Toqaan: A Syrian Village* (Ann Arbor: University of Michigan, 1974), p. 223.

(6) حديث مع الأستاذ يوسف إيبش، 10 كانون الأول/ نوفمبر 1989.

(7) النجار، الطرق الصوفية في مصر، ص 89 - 90 و92.

(8) «Ar-Rifai,» in: H. A. R. Gibb and J. H. Kramer, eds., *Shorter Encyclopedia of Islam* (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [1953]), p. 98.

(9) النجـار، الطـرق الصوفيـة في مصـر، ص 98. [يـرد ذلك فـي ص 69 مـن الطبعة الخامسـة الصادرة عن دار المعارف [المترجم].

كان مصطلح فقراء يشير خصوصًا إلى الأنصار الفقراء، لكنه يشير أيضًا إلى الفقراء عمومًا[10].

ليس مثيرًا للدهشة أن الشخصيات التاريخية الأبرز التي أدّت أدوارًا خاصة في نشر الطريقة الرفاعية في سورية كانت من أصول ريفية ومتواضعة. هكذا، كان مؤسس فرع السعدية أو الجباوية ذلك الفرع الذي اجتذب من بين الفلاحين، وكان ناشطًا جدًا في أوساطهم بين القرنين السادس عشر والثامن عشر[11]، هو سعد الدين الجباوي (المتوفى في عام 1300م) من أبناء قرية الجبا في الجولان، وكان قبل تحوله إلى الصوفية مثيرًا للقلاقل وقاطع طريق[12]. وثانيةً، كان محمد أبو الهدى الصيادي (1849 - 1909) الذي أعطى الطريقة الرفاعية دفعة كبيرة إلى الأمام في عهد السلطان عبد الحميد (1876 - 1909)، من أبناء قرية معراتة قرب خان شيخون وفي جوار مدينة المعرة التي تقع إلى الشمال الغربي من حلب. وارتفع الصيادي إلى مكانة سامية جدًا، لكن كان والده، بحسب أبناء المعرة المعمرين، «شيخًا أميًا فقيرًا يطوف في المعرة وضواحيها، فيقرأ على قطعة من السكر للوقاية من لسع العقرب والحية، وكان يأخذ عن كل واحدة درهمًا أو نصف درهم»[13]. وإذا كان الصيادي قد أثار المسلمين المتزمتين، فإنه جذب إلى الطريقة الرفاعية عددًا كبيرًا من الناس من القبائل والقرى والمدن[14].

لماذا وجدت الصوفية عمومًا والرفاعية خصوصًا ذلك القبول الواسع في الريف السوري؟ ليست إعادة تركيب أسباب هذه الحقيقة سهلة بأي شكل من

---

(10) Edward William Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, Everyman's Library; 315 (London: Dent, 1954), pp. 251-252.

(11) Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine*, pp. 377-78.

(12) أحمد الحلاق البديري، حوادث دمشق اليومية، 1741 - 1762، تحرير أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1959)، ص 91 - 92 ملاحظات، و Nicola A. Ziadeh, *Urban Life in Syria under the Early Mamluks* (Beirut: Printed at the American Press, 1953), p. 163.

(13) محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963 - 1964)، الجزء الثاني، ص 215 - 216.

(14) يستند هذا إلى تفصيلات من السيرة الذاتية قدمها أبو الهدى الصيادي في قلادة الجواهر، واستشهد به البيطار في: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1963)، ج 1، ص 494 - 495.

الأشكال، على الأقل لأن الفلاحين نادرًا ما يتحدثون من ذاتهم، حتى لا نذكر ندرة الأدلة التاريخية، ولا سيما في شأن الماضي البعيد.

قد يكمن أحد مفاتيح هذا الأمر في درجة القرابة بين الصوفية وشكل المسيحية الذي كان سائدًا بين فلاحي سورية، الذين تمسّكت كتلتهم العظمى بالإيمان المسيحي حتى أواخر القرن الثالث عشر. ويشير الاستخدام العرضي للكلمات السريانية في الأدعية الصوفية إلى هذه القرابة[15]. وعاشت الصوفية، مثل المسيحية السورية، على المعجزات، ورفعت الفقر إلى درجة المثال، وشجعت تلك المواقف المتمثلة بالقناعة والتواضع والثقة بالله والصبر في وجه الألم والاستفزاز والمصائب. ومن الواضح أن بعض هذه القيم الصوفية توافق مع غريزة الفلاحين الطبيعية في حفظ الذات تحت ظروف حكم قاهر ومتقلب المزاج. وخدمهم الصبر في تلك الظروف أكثر مما خدمتهم الطريق الخطرة للمقاومة المفتوحة، ويمكن أن يكون في النهاية قد ساعدهم في إخماد ما لديهم من الجسارة.

إن اعتماد رفاه الفلاحين القوي على العمليات الطبيعية وشعورهم بالعجز أمام الجفاف أو تخريب الجراد جعلهم يميلون إلى النظرة الصوفية تجاه هذه الحوادث بوصفها علامات على غضب إلهي، وإلى الممارسات الشعائرية الصوفية بوصفها وسيلة يمكن بواسطتها تخفيف ذلك الغضب أو تحاشيه. نقرأ في روايات أحمد البديري الحلاق أن «كثر الجراد» في عام 1747 و«زاد غلو الأسعار» وفوق ذلك «ازدياد الفجور والفسق والغرور». وللتخلص من هذه المحن، ذهب الشيخ إبراهيم الجباوي من فرع السعدية من الطريقة الرفاعية مع أتباعه في مسيرة إلى قبر السيدة زينب، حفيدة النبي محمد، في قرية قبر الست، ثم داروا حول مدينة دمشق وعملوا الدوسة، وفيه ألقى أبرز الأنصار أنفسهم على الأرض ووجوههم نحو الأسفل، وداس الشيخ على أجسادهم راكبًا حصانه، من دون أن يسبب لهم أي أذية كما هو مفترض[16].

(15) كمثال على ذلك، اقرأ الصلاة التي اقتبسها البديري، حوادث دمشق اليومية، ص 53 والملاحظة.

(16) المصدر نفسه، ص 91.

ساعدت الخلفية الريفية لأهم قادة الرفاعية ولكثير من الدعاة على تقدّم هذه الطريقة في الريف. كان الدعاة على مقربة من مشكلات الفلاحين وحياتهم، وكانوا متناغمين مع عاداتهم العقلية بما يكفي لكسب دعمهم. ولعلّ العلاقة بالطريقة الرفاعية، ذات الصلات الواسعة والنفوذ القوي، بدت لكثيرين من الفلاحين حصنًا ضد الظلم.

لكن اعتبارات ذات طبيعة أكثر واقعية أدّت أيضًا دورًا في الموضوع. فقد استفاد أبو الهدى الصيادي نفسه وكثير من أتباعه، ولا سيما بين الشيوخ والمقدمين، على نحو مباشر أو غير مباشر، من الدعم السياسي والمالي ـ هبات على هيئة أملاك وأموال ـ الذي قدمه السلطان عبد الحميد للطريقة الرفاعية. أكثر من ذلك، وضع الصيادي، على ما يبدو، أشجار نسب تربطه، وتربط كثيرًا من عائلات الطريقة البارزة الريفية والحضرية، بمؤسس الطريقة أحمد الرفاعي وبالنبي محمد، معززين بذلك مكانتهم في المجتمع وضامنين استثناءهم من الخدمة العسكرية والإعفاء من تكاليف مالية معينة[17].

يبدو أن ازدياد ثروة الصيادي وارتباطه الوثيق المتزايد بطبقة ملاك الأرض قلّلا من حماسة الفلاحين للطريقة الرفاعية، على الأقل في منطقة المعرة. فقد تزوج الصيادي من عائلة الحراكي المحلية، ولعلّه مارس سلطته لدعم مصالح حميه نورس الحراكي الذي فاز بمرتبة باشا، ووضع السلطات المحلية تحت سيطرته ونجح، بوسائل متعددة، بما في ذلك «شهادات الزور» واستخدام «المجرمين (زلم الباشا) لإرهاب الفلاحين» في الاستيلاء على أراضي خمسين قرية في منطقة المعرة أو تسجيلها باسمه[18]. وليس من المعروف هل

(17) الجندي، تاريخ معرة النعمان، ج 1، ص 163 و260 وج 2، ص 215 - 216؛ وأبو منة، «السلطان عبد الحميد الثاني،» ص 139.

(18) شهادة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1975 من المحامي منيب اليوسفي البالغ من العمر ثمانين عامًا، وكان موظفًا سابقًا في مديرية العدل ونائبًا عن المعرة من عام 1954 إلى 1958 وعضوًا في الحزب العربي الاشتراكي وحزب البعث، على التوالي. نص شهادته في: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (1920 - 1945) (بيروت: دار الفارابي، 1978)، ص 454 - 455.

ساعد الصيادي في هذه العملية في فترة رئاسته للجنة تسوية النزاعات المتعلقة بالأرض بين الوجهاء والفلاحين أم لا.

على أي حال، إنه لذي دلالة أن طقس الذِّكْر توقف في منطقة المعرة بعد اندلاع ثورة تركيا الفتاة في عام 1908، وما صاحبه من سحب للدعم الرسمي من الرفاعية وغيرها من الطرائق الصوفية، وموت الصيادي في عام 1909، إلا في أماكن كان الذِّكْر يمارس فيها قبل صعود الصيادي[19]. ومن المحتمل أنه حدث هبوط مشابه في أعمال الصوفيين في المناطق الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية من محافظة حلب، حيث كان تأثير الصيادي أقوى.

بعد الصيادي، بهتت الرفاعية ـ وغيرها من الأخويات الصوفية ـ تدريجًا. وفي الفترة بين الحربين، إزاء الهجمات المباشرة من جانب الإصلاحيين المسلمين المتشددين واستهجان سوء تعامل الشيوخ الصوفيين الأكثر طيشًا وسوء تصرفهم أو السخرية منهم، راح صيت أشكال الإيمان الصوفية يزداد سوءًا. وتلاشت الرفاعية في الغوطة في قرى قرحتا وجسرين وعربين في الثلاثينيات، لكنها لم تنقرض في دوما إلا بعد موت قائدها المحلي، الشيخ محمد الأخرس[20]، في عام 1962. وفي بعض القرى الأخرى، استمرت حتى أيام البعث. وحتى اليوم، تمارس «الحضرة»، وهي خدمة «تستحضر فيها روح الله»، أو طقس الذكر، كما يعتقد، في قرية نهجة براق، على بعد أربعة كيلومترات جنوب دمشق، لكن ذلك يحصل مرة في السنة وليس كل يوم جمعة كما في الأزمنة الماضية. ويحضر الاحتفال قرويون من مناطق مختلفة. وكان الشيخ أبو فهد السقباني يعزو سيطرة الرفاعية على جزء من الفلاحين إلى التزام أنصار الرفاعية الدقيق نصيحة النبي محمد: «ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس»[21].

(19) الجندي، تاريخ معرة النعمان، ج 1، ص 260. يعزو الجندي توقف الذكر إلى موت الصيادي ليس إلا.

(20) حديث مع الشيخ عبد الله علوش، إمام أحد مساجد دوما، 5 كانون الثاني/ يناير 1990.

(21) حديث مع الشيخ عبد الحكيم عبد الباسط (أبو فهد) السقباني، حي الميدان، 7 كانون الثاني/ يناير 1990.

غير أنّه حتى السبعينيات، كان ثمّة شيخ صوفي ـ محمد النبهاني ـ يستغل سذاجة بعض الفلاحين في سبع قرى في محافظة حلب لمصلحته المادية. ففي قرية التوايم، على سبيل المثال، كان يستثمر 410 هكتارات من الأرض الزراعية التي حصل عليها بماله لكنه سجلها بأسماء ستة عشر شخصًا من أتباعه، وكان في نهاية الموسم يحتفظ بكامل المحصول باستثناء جزء صغير منه، ولا يدفع لأنصاره المحاصصين في المحصول تعويضًا عن عملهم سوى 30 إلى 40 ليرة في الشهر إضافة إلى كيس من الحبوب، فيحرمهم بذلك من حصتهم البالغة 40 بالمئة بموجب قانون تنظيم العلاقات الزراعية. كما طرد من القرية أحد عشر فلاحًا لم يشاركوه وجهة نظره في شأن توزيع قرض منحه المصرف الزراعي التعاوني. ولم يحدث إلا بعد قتل أحد مناوئيه من الفلاحين في عام 1972 أن تدخلت الحكومة ووضعت حدًّا لممارساته[22].

في حوران، ظلّت بعض العائلات أو العشائر التي سبق وقدمت قادة للطرائق الصوفية متمتعة بالنفوذ بين الفلاحين حتى بعد أن قللوا من أهمية هويتهم الصوفية أو تخلوا عنها. وفي هذا الصدد تحضر إلى الذهن عشيرة آل الزعبي التي قدمت خلال فترة زمنية طويلة في هذه المنطقة شيوخ القادرية ـ وهي طريقة أسسها عبد القادر الجيلاني (المتوفى في عام 1166م) ـ وكان لها وزن راجح في ست عشرة قرية على الأقل في منطقتي درعا وإزرع. وكان مركزها السياسي في حياة آخر رؤسائها، الشيخ محمد مفلح الزعبي، قرية خربة غزالة، أما في أيام صعود فارس الزعبي، وهو نائب موال للفرنسيين، فكان هذا المركز قرية دير بخت. وكان مركزها الديني قرية المسيفرة على بعد نحو عشرين كيلومترًا إلى الشرق من درعا، حيث قبر ولي العشيرة. أما من حيث المكانة والنفوذ السياسي فلم يكن يفوقها في الفترة قبل البعثية سوى عشيرة آل الحريري التي قدمت شيوخ الطريقة الرفاعية وكانت مهيمنة في ثماني عشرة قرية في المناطق ذاتها، وكانت قواعدها الرئيسة في داعل والشيخ مسكين، إلى الشمال من مدينة درعا[23].

---

(22) حنا، القضية الزراعية، القسم الثاني، ص 457 – 459.

(23) فرع الحريري من الطريقة الرفاعية أسسه علي بن أبي حسن الحريري (المتوفى عام 1247م). في شأن القوة النسبية لآل الزعبي وآل الحريري في العشرينيات، انظر: حنا أبي راشد، حوران =

من الصعب ألا نرى في الجانب المفيد من الصوفية نوعًا من العون العاطفي للفلاحين في أوقات الشدّة. فلولاها ربما كان على كثيرين منهم أن يواجهوا قوى نادرًا ما كانت ودودة. كما ساعدت الصوفية أيضًا في دمج الفلاحين اجتماعيًا وربطهم بطريقتها الخاصة في نسيج المجتمع الإسلامي. وتوسط شيوخها ومقدموها الألطف، ما أمكن ذلك، نيابة عنهم لدى الحكومة في أمور من مثل الضرائب أو التجنيد العسكري. ومن جهة أخرى، غرست الصوفية في كثير من الفلاحين أفكارًا ومواقف مثل القناعة أو التسليم أو الإيمان بالقضاء والقدر وبمشيئة الله وكانت عبودية وتصوفية في آثارها النهائية. وبهذا المعنى، أضعفت الفلاحين ذوي الميول الصوفية، وجعلتهم فريسة سهلة لملاك الأراضي عديمي الضمير. وفوق ذلك، أصبحت الصوفية وبعض طرائقها في فترات تاريخية معينة، ولا سيما في فترة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909)، ملحقًا له قيمته من ملاحق الدولة العثمانية. وفي حين أثنى الحكام على الأخويات في الجانب المادي، فإنها بدورها أمّنت للحكام الوسائل الأخلاقية لإبقاء الفلاحين - والسكان الحضريين - تحت السيطرة. وبتشجيعها على قيم الولاء والطاعة، حتى لسلطان جائر، ونشرها التعاليم التي تعتبر تلك القيم جزءًا لا يتجزأ من التقوى الدينية، انحطت الصوفية إلى مدافعٍ عن الحكم المطلق وحارسٍ له.

لكن لا بدّ من الإضافة أنه في أثناء الاحتلال الفرنسي ابتعدت الحركة الصوفية عن الميل إلى الحث على الخضوع. صحيح أن بعض الشيوخ نأى بنفسه، وأظهر آخرون، مثل الشيخ أسعد الصاحب، رئيس الطريقة النقشبندية في دمشق، «تسامحهم وتساهلهم مع السلطات»[24]، أو اتبعوا مسلكًا متعاونًا مع الفرنسيين، مثل زعيم عشيرة الزعبية المتصل بالقادرية[25]، لكن شيوخًا

= الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ 1927)، ص 39. ولتفاصيل عن نفوذ العشيرتين في أثناء الاحتلال الفرنسي وفي فترة ما بعد الاستقلال وتحت حكم البعث، انظر الفصل الثاني.

(24) عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى: [أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة] (عمان: دار الجزيرة، [1940])، ص 18.

(الشهبندر: أحد قادة الثورة السورية 1925 - 1927).

(25) انظر ص 67 - 70 من هذا الكتاب.

آخرين تحدوا الفرنسيين بجرأة. هكذا، ألقى الشيخ الحلبي رضا الرفاعي (1885 - 1948) وعمه الشيخ طاهر الرفاعي (1872 - 1926) بثقلهم خلف الثورة السورية الريفية في الشمال (1919 - 1921) بقيادة إبراهيم هنانو (1869 - 1935)، وهو موظف عثماني سابق وابن وجيه ريفي من كفر تخاريم جنوب غرب حلب[26]. ومرة أخرى، انضم الشيخ ديب القدمي (1893 - 1958)، وكان أيضًا ينتمي إلى الطريقة الرفاعية ومن أبناء قرية القدم جنوب دمشق، إلى الفلاحين الثائرين، وقاتل إلى جانبهم في الغوطة في أثناء الثورة السورية الكبرى (1925 - 1927)[27].

على الرغم من ذلك، كانت الصوفية، بلا شك، إحدى القوى المحافظة القوية في حياة الفلاحين، وشكلت عائقًا في طريق أي مسعى عقلاني إلى إيجاد حلول حقيقية لمشكلاتهم.

(26) أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 116 - 118؛ 126 و128.

(27) آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 500.

الفصل الثامن

نزوع الفلاحين الجبليين إلى التمرّد ونزوع فلاحي السهول المفتوحة إلى طرق الدفاع غير المباشر في أيام العثمانيين والانتداب الفرنسي

ثمّة قول لكعب الأحبار (المتوفى في عام 652 أو 654م)، وهو من علماء الحديث وناصحٌ لأول حاكم عربي لسورية. إذ قال: «إن الله تعالى لما خلق الأشياء جعل كل شيء لشيء. فقال العقل أنا لاحق بالشام، فقالت الفتنة وأنا معك»[1]. غير أنّ الفتنة عشّشت براحة بين الفلاحين سكان الجبال في ريف سورية. وعلى العكس، قلما لجأ فلاحو السهول المفتوحة إلى تدابير العنف المكشوف، وكان أكثر اعتمادهم في مواجهة القمع على وسائل العقل الحصيف.

واجه الفلاحون في سهول حوران الشاسعة البعلية الجرداء في أيام العثمانيين صعوبات كثيرة. كانوا، عندما تضطرب سلطة الدولة في الريف، يتعرضون للسلب على يد قطاع طرق مسلحين أو قوات غير نظامية أو قبائل عربية بدوية، وكان عليهم بعد عام 1685 ـ وأكثر منه بعد عام 1711، ولا سيما في القرن التاسع عشر ـ أن يقاوموا محاولات التوسع من الدروز الذين استقروا حديثًا في الجبال المجاورة. وعندما استعادت الدولة سلطتها المادية أو وسعتها، كان على فلاحي حوران أن يتدبروا أمر الطلب المتكرر على العمل القسري، أو الطلب المزاجي على الطعام لقوات الحكومة أو حيوانات

---

(1) المقريزي (1364 – 1442): أحمد بن علي المقريزي، كتاب الخطط المقريزية أو المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار (بيروت: [د.ن.]، 1951)، ج 1، ص 87. [يرد الاستشهاد في ص 150 من الجزء الأول من الطبعة الصادرة عن مكتبة مدبولي عام 1998 [المترجم].

الجر لنقل الإمدادات العسكرية، فضلًا عن مطالبات الدائنين أو جباة الضرائب أو ملتزميها أو مشايخ القرى وابتزازهم. ومع انتشار الأمن في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، وما تلاه من إنشاء سكة حديد الحجاز عبر حوران، واستيعاب المنطقة جزئيًا في شبكة التجارة الدولية، بات الفلاحون تحت ضغط اقتصادي جديد من ملاك الأرض الغائبين الذين حصلوا من الحكومة العثمانية على صكوك ملكية بموجب قانون الأرض لعام 1858 الذي يمنحهم حقوقًا بالملكية في أراض بحيازة الفلاحين على المشاع. علاوة على ذلك، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا، أصبح الفلاحون عرضة للتجنيد على نحو متكرر أو مجبرين على المساهمة بمبلغ مكافئ نقدًا. وكما يقول جون بورينغ، كان التجنيد يتم ـ على الأقل في أثناء الاحتلال المصري لسورية (1831 - 1840) ـ «بنوع من الاعتقال العام» في الحقول أو في مساكن الفلاحين، ويساق الرجال الملائمون بعيدًا عن عائلاتهم للخدمة بعيدًا عن بيوتهم[2].

من وجهة نظر الفلاحين في حوران، لم يكن إظهار الجسارة في وجه أعدائهم ومواجهة القوة بالقوة خيارًا مجديًا، لأنهم لم يكونوا مكافئين لهم في القدرة. فإذا ما لجأوا إلى العنف كان ذلك بمنزلة ملاذٍ أخير ونتيجة يأس تام. وكانت القاعدة في الالتفاف على مصاعبهم أن يلجأوا إلى طرائق قائمة على الصبر أو الحذر.

كي يقاوم هؤلاء الفلاحون عمليات اغتصاب أرزاقهم، أو يخففوا من مداها، كانوا يبنون محميات، أو يفيدون من المحميات القديمة، وهي حُجرات

---

(2) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria* (London: [n. pb.], 1840), p. 26,

تستند الملاحظات السابقة إلى: John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (London: J. Murray, 1822),

(التي تتضمن يومياته عن جولة من دمشق إلى حوران في عام 1812)؛ Gottlieb Schumacher, *The Jaulan* (London: Richard Bentley and Son, 1888); and Andrew Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation,» (M. A. Thesis, American University of Beirut, 1982),

وحنا أبي راشد: حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ 1927)، وجبل الدروز (بيروت: مكتبة الفكر العربي، 1961) (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1925).

تحـت الأرض يخبئون فيها حبوبهم. وكانت المحميات رباعية الشـكل وذات أعمـاق مختلفة ومناطق أساسـية. وكانت تُدْعم بجـدران، وتغطى بصفائح من الإسفلت وبطبقة من الصلصال والأغصان الثخينة. وكان الوصول إليها بواسطة سـلّم مـن الحبـال وأحيانًا بواسـطة درج صغير مـن الحجر. وكانـت لها فتحة واحدة تغلق بإحكام كي لا يسـهل كشفها على الجنود والنهّابين. وتوجد بقايا هذه المحميات في كل أنحاء حوران[3].

مـرة أخـرى، لتفادي الضرائـب الظالمة أو غيرها مـن الإزعاجات، حوّل الفلاحـون قدرتهـم على الانتقال ووفـرة الأرض القابلة للزراعـة لمصلحتهم، فكانوا يتركون قراهم في عشـائر كاملة مـع زوجاتهم وأطفالهم، ويبحثون عن مسـاكن جديدة فـي البيوت القديمـة المهجورة في أجزاء أخـرى من حوران. كانـت قـرى بأكملها ترحل بهـذه الطريقـة. وكان ذلك نمـط مقاومتهم الأكثر شيوعًا. وهذا هو السبب في أن هذه المنطقة، وغيرها، عرفت في مطلع القرن التاسـع عشـر كثيـرًا مـن القـرى المهجـورة أو التـي كانـت تُسْـكَن على نحو متقطع[4].

كان سـكان القرى الصغيرة، في بعض الحالات، يبحثون عن الأمان بأن يربطوا أنفسهم بتجمعات سكانية أقوى. وكان بعض القرى مسوّرًا على شكل حوش، وبيوتها تتحد للدفاع المشـترك. وكان الدخول إليها عبر بوابة خشـبية قوية تغلق بإحكام في الليل.[5] غير أنّه كان بمقدور تلك القرى أن تصمد أمام العصابـات الصغيرة أو اللصوص لا أمام القبائـل القوية أو المغيرين الجريئين من جبل الدروز.

---

(3) من أجل وصف للمحميات وغايتها، انظر: محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963 - 1964)، الجزء الأول؛ من أجل وصف آخر ومن أجل وجودها «بتلك الأعداد الكبيرة في حوران»، انظر: Schumacher, *The Jaulan*, pp. 164-165.

(4) انظر: Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land.*

من أجل خريطة تشـير إلى القرى المهجورة والقرى المسكونة جزئيًا في أوائل القرن التاسع عشر، انظر: Norman N. Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 20.

(5) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 212.

كان فلاحو حوران يسعون أحيانًا إلى تحقيق شروط أقل سوءًا عبر تفريق أعدائهم. لذلك كانوا يدخلون في اتفاقات مع بعض القبائل القوية لقيادة قطعانهم من الغنم والماعز إلى الرعي في فصل الشتاء، ويعطونهم في المقابل ربع الحملان والجداء و«حصة مماثلة» من السمن[6]. وكانوا أيضًا يدفعون لهم الخوّة حتى يمتنعوا من الإغارة على حقولهم ويحرسوا موسمهم من القبائل الأخرى أو الدروز الخطرين. لكن الفلاحين تعلموا من التجربة أنّ حالهم يكون أفضل في حال اقتطعت منهم الحكومة وحدها، وليس الحكومة والمشايخ المحليين والدروز وقبائل الرحّل[7]. ومن هنا جاء تفضيلهم سلطة قوية وطيدة الأركان. والدليل على ذلك هو إعادة السكن المتزايد في القرى المهجورة في آخر عقدين من الحكم العثماني عندما بسطت الحكومة سيطرتها على حوران وعززتها. وفي الوقت ذاته، لم تتوقف الحكومة عن أن تكون موضوع شكهم.

مثّل فلاحو حوران، أكان في ما يتعلق بانعدام الأمن المرتبط بظروفهم، أم بالمشقات أم الأخطاء التي عانوها، أم بطرائقهم في الدفاع عن أنفسهم أو حل مشكلاتهم، أم بذلك الجزء من طاقتهم الذي كانوا يكرّسونه لمجرد البقاء، أبناء السهول الزراعية الأخرى، بمن في ذلك أبناء السهول المحيطة بحمص وحماه وحلب. ولكن لا بد من استثناء حالة مستأجري الأراضي السَّنيّة التابعة للسلطان عبد الحميد (1876 - 1909) التي شملت ما لا يقل عن 445 ألف هكتار في 567 قرية في مناطق واقعة شرق حلب وجنوبها وحدها. هنا كان الفلاحون يدفعون 17 في المئة لا غير من عائدات عملهم، بما في ذلك 7 في المئة إيجارًا للأرض، والباقي هو العشر. ولم يكونوا يخضعون لأي ضريبة أخرى سوى الكودا أو الضريبة على رؤوس الماشية، وكانوا معفيين من التجنيد. وعلاوة على ذلك، كان الجنود أو رجال الشرطة يحرسونهم. ولذلك كانوا في وضع أفضل من باقي الفلاحين في السهول وأكثر رضًا منهم. لكن بعد ثورة تركيا الفتاة في عام 1908 أصبحت الأراضي السَّنية ملكًا للدولة،

---

(6) Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land*, p. 309.

(7) Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century,» pp. 91-92.

وجرى، تحت الانتداب الفرنسي، نقل جزء كبير من ملكيّتها إلى مشايخ القبائل أو إلى رجال ذوي مال أو نفوذ. وأدى التغير في الملكية إلى هبوط في حظوظ المستأجرين[8].

اختلف فلاحو الجبال في أفعالهم وردّات أفعالهم عن فلاحي السهول. وما ميّز الفلاحين الجبليين هو براعتهم في استخدام الأسلحة وميلهم إلى الإغارة أو المقاومة المسلّحة ضد الحكومة. كان هذا صحيحًا خصوصًا في حالة الفلاحين الجبليين الذين شكلوا جماعات مغلقة نسبيًا وذات تقليد طويل من الاستقلال الذاتي، كالدروز في جبل العرب، أو غيرهم ممن كانوا يميلون إلى العزلة الإثنية والتركّز في مناطق معينة، على الرغم من أنهم أقل اندماجًا وأكثر تمزّقًا من الدروز بفعل العوامل العشائرية، مثل العلويين في الجبال الساحلية. وفي ما عدا فترة الاحتلال المصري لسورية (1831 - 1840)، كان يحكم أولئك العلويين، في العهد العثماني، شأنهم شأن الدروز، زعماؤهم، على الأقل حتى عام 1858، عندما وقعوا تحت حكم تركي مباشر مزعزع ومتقطع.

انخرط الفلاحون الدروز منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الثورة السورية الكبرى (1925 - 1927) في ما لا يقل عن ثماني عشرة غارة كبيرة على القرى في حوران أو انتفاضات مسلحة أو مواجهات عسكرية ضد المصريين أو العثمانيين أو الفرنسيين[9]. وفي الفترة ذاتها، تحدّى الفلاحون العلويون الحكومة القائمة، أو رفعوا السلاح ضدها، في ثلاث عشرة مناسبة مختلفة على الأقل[10].

---

(8) انظر: Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan.*

وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (1920 - 1945) (بيروت: دار الفارابي، 1978)، ص 39 - 43.

(9) حصلت الأعمال المسلحة في أعوام 1837، 1851، 1860، 1876، 1877، 1880، 1881، 1890، 1893، 1894، 1895، 1896، 1897، 1901، 1903، 1906، 1910، 1925 - 1927؛ أبي راشد، جبل الدروز، ص 96 - 100؛ محمد كرد علي، خطط الشام، 6 مج (دمشق: [د.ن.]، 1925 - 1928)، مج 3، ص 101 - 110، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول (1820 - 1920) (بيروت: دار الفارابي، 1975)، ص 159 وما يليها.

(10) في أعوام: 1806، 1808، 1811، 1815، 1834، 1844، 1852، 1855، 1858، 1870، 1877، 1880، 1918 - 1921؛ =

كان ثمّـة ارتبـاط واضح بين القلق أو التمرّد والابتداع الديني. لكن لا بد من تخفيف هذا الاسـتنتاج في ضوء سـلوك علويي السهول المتناثرين الذين، علـى الرغـم مـن أصلهم الجبلـي، صاروا مع الوقـت أقل حدّة وقسـوة وأكثر خنوعًا من علويي الجبال.

صحيح أن هناك عناصر في الأديان الابتداعية تميل إلى تشجيع الصفات أو العواطـف الملازمـة للحرب. فعلى سـبيل المثال، يغـرس الإيمان الدرزي لدى المؤمنين به فضيلة الشجاعة. يقول حمزة، أول مرشد للدروز، في إحدى رسـائله «معشـر الإخـوان من خشـي من بشـر مثله سـلّط عليـه. وإن الموحّد الديّان، بتوحيد مولاه، شـجاع غير جبان»[11]. وإيمان الدروز بأن مدة حياتهم مقررة سـلفًا على نحو مُبْرَم وأن روحهم سـتنتقل عند الموت إلى جسـد آخر إنمّا يعزّز شـجاعتهم. وقد يفسـر ذلك إلى حد ما عاداتهم العسـكرية وحبهم للقتال. لكن تمرّس فلاحي جبل الدروز بالحرب يضرب جذوره في تعرّضهم الطويـل للمخاطـر وصداماتهـم المتكـررة مـع البـدو المحاربيـن. وفـي أيـام العثمانييـن، كانوا يحرثـون الأرض والبارودة على أكتافهم، كما تشـير مؤرّخة درزية[12]. لكن العامل الذي عمل لمصلحتهم أكثر من أي عامل آخر، ومكّنهم من تحدي الحكومة ومقاومتها بنجاح هو غالبًا وعورة تلك الأجزاء من البلد، التي عاشـوا فيها وقاتلوا، وقسـوتها وبعدها عن مراكز سـلطة الدولة. ويمكن قـول الكثير من هـذا القبيل عن العلويين الجبليين الـذي حمتهم الطبيعة على

= انظر: René Dussaud, *Histoire et religion des Nosairis* (Paris: E. Bouillon, 1900), pp. 32-33; Vincent, «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation,» pp. 49 and 62; Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (London: Clarendon P., 1968), pp. 109-111, and William Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East; The Nineteenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), pp. 370-371;

كـرد علـي، خطـط الشـام، مـج 3، ص 27؛ وحنـا، القضيـة الزراعيـة، القسـم الأول، ص 162، وعبد اللطيـف يونـس، ثورة الشـيخ صالح العلي، ط 2 (دمشـق: منشـورات وزارة الثقافة، [د. ت]).

(11) الرسـالة 35، استشـهدت بهـا: Nejla M. Abu Izzedin, *The Druzes: A New Study of Their History, Faith and Society* (Leiden: E. J. Brill, 1984), p. 221.

(12) Ibid., p. 132.

نحـو مشـابه من الهجمـات المفاجئة، وعاشـوا في مناطق اتسـمت بارتفاعات حادة شديدة الانحدار ووديان ضيقة عميقة.

كان كثيـرٌ من انتفاضات الدروز والعلويين مسـألة دافـع طبيعي أكثر منها مسألة تنظيم مدروس. وغالبًا ما كانت هذه الانتفاضات تؤدي إلى نتائج مفردة مسـتقلة، بمعنـى أن نتيجـة ثـورة سـابقة لم يكـن لها عـادةً تأثير فـي الثورات اللاحقـة. وعلاوة على ذلك، فإنّ معظمها كان سـلبيًا بطبيعته. وبعبارة أخرى، كانت تلك الانتفاضات توجه ضد أخطاء معينة أو مطالب مرهقة محددة. كان الفلاحون يكرهون الضرائب من كل نوع، باستثناء الزكاة. أما ما كانوا يمقتونه أكثر من أي شـيء آخر فهو التجنيد. وكما عبّر شـيخ علوي عن الأمر في عام 1850: «مهمـا كانـت الضرائـب ثقيلـة فهـي لا شـيء بالمقارنـة بفصلنـا عن أبنائنا»[13]. واشـتدت الثورات ضد الدولة في النصف الثاني من القرن التاسـع عشـر لأن جهدهـا لتعزيـز قدراتهـا الضريبيـة أو التعبويـة اشـتدّ أيضًـا. كانت الحكومة في عيون الفلاحين قوة شـريرة، معتدية تحصل على إيراداتها بطريقة غير شرعية. وكان عُقّال الدروز يعتقدون أن «أموال الحكام والأمراء حرام فلا يأكلون شـيئًا من طعامهم ولا من طعام خدمهم»[14]. وكان المشـايخ العلويون يحملون الاعتقاد نفسـه. فيقول الشيخ علي سـلمان، والد الشيخ صالح العلي قائـد الثورة العلوية (1918 - 1921): «إنني لم آكل في حياتي كلها مع رجل موظف خشية أن يكون قد ظلم أحدًا من الناس»[15].

نَجَمَ بعض الثورات في جزء منه عن الاختلال بين عدد السـكان الكثيف ونـدرة الموارد في الجبال. ومن المؤكّد أنّ هذا العامل كان حاضرًا في الثورة التي قادها الشـيخ صالح العلي[16]. وبالمثل، وقف جوع فلاحي جبل الدروز للأرض وراء قدْرٍ كبير من تمرّدهم. ففي مواجهة إنذار عثماني في عام 1876 أو نحـوه لدفـع الميري وإعادة سـبع عشـرة قرية اغتصبها الـدروز من فلاحي

(13) Samuel Lyde, *The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria* (London: [n. pb.], 1853), p. 127.

(14) كرد علي، خطط الشام، مج 6، ص 267.

(15) يونس، ثورة الشيخ صالح العلي، ص 67، ملاحظة 1.

(16) المصدر نفسه، ص 212.

حوران، رد الشيخ أبو علي الحناوي، الناطق باسم الدروز: «أما الأموال الأميرية، فإنها تدفع بطيبة خاطر، لأنها كزكاة أموال، [...] أما تسليم القرى لأصحابها. فهذا أمر لا تقبله العشائر، فكما أخذناها نحن بالسيف، فليأخذوها هم بالسيف أيضًا. وإذا أردتم أن تستلموها بالقوة فنسلمها بعد أن نروي ترابها بالدم؛ وإذا مشيتم علينا فلا نقابلكم، إلا بالبارود، واليوم المقروض»[17].

شكل الفلاحون على الدوام أغلبية القوات المتمردة في جبال الدروز والعلويين، لكن الدور القيادي كان، مع استثناءات قليلة، لزعماء العشائر. كان بعض الثورات في الواقع من شأن أولئك الزعماء أساسًا، ومنفصلًا بوضوح عن مصالح الفلاحين. والمثال النموذجي على ذلك هو الاضطراب الذي أثاره نحو عام 1854 زعيم أقل شأنًا من عشيرة المتاورة العلوية، هو إسماعيل بك الذي ادعى لنفسه قدسية خاصة ولقّب نفسه بمشير الجبل، وبسط سلطته على العشائر العلوية الأخرى، وحصل على اعتراف العثمانيين به حاكمًا للمنطقة، وانتهى به الأمر مستبدًا صغيرًا، يسلب الفلاحين ويغني أصدقاءه، لينتهي به الأمر معلقًا من رقبته في دمشق في عام 1859[18].

كان لبعض الثورات الريفية الأخرى خصائص الأعمال الطائفية، وكانت موجهة لمصالح طائفيّة. ففي القرن التاسع عشر انخرطت الطائفة الدرزية كلّها في الجبل بمقاومة محاولات الحكومة المتكررة القيام بتسجيل الرجال للخدمة العسكرية الإلزامية. وبالطبع، ارتدت هزيمة هذه المحاولات بالفائدة على الفلاحين وزعماء العشائر.

كان قادة الثورات أحيانًا، في أصلهم على الأقل ، قريبين من الفلاحين، أو ليسوا أعلى منهم على نحو ملحوظ في وضعهم الاقتصادي أو مكانتهم الاجتماعية. مثال على ذلك إسماعيل الأطرش (المتوفى في عام 1869)، زعيم الحركة ضد آل الحمدان الذين توارثوا المشيخة والزعامة في جبل الدروز منذ

---

(17) أبي راشد، جبل الدروز، ص 99 - 100.

(18) Dussaud, *Histoire et religion des Nosairis*, pp. 33-38,

وعبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، 1840 - 1876 (القاهرة: دار الجيل، 1961 - 1962)، ص 113.

أواخـر القـرن السـابع عشـر. واسـتنادًا إلـى مخطوطة مـن تلك الفتـرة مجهولة الكاتب، لكنها دُوِّنَت بقلم خوري مسـيحي مناوئ، فإن إسـماعيل الأطرش «لم يتحـدر مـن عائلة مهمة مثل آل الحمدان» بل كان في البداية راعي قطيع، يؤجر نفسه على أساس سنوي، وأثبت في ما بعد أنه رجل شجاع ومن بين أشدّ قطّاع الطرق في البلد عزمًا[19]. يربط كاتب من القرن العشـرين أسـلاف إسـماعيل - استنادًا إلى معلومات قدمتها المصادر الدرزية أو عائلة الأطرش كما هو واضح - بـعبد الغفار، وهو أحد سـكان قرية تلتيثة في منطقة حلب ومن نسـل الشـيخ علـي العكس الـذي كان يومًا ما مقدمًا أو رئيسًـا إداريًا للجبـل الأعلى. ويزعم الكاتب نفسـه أن سـلالة عبد الغفار استقرت أخيرًا في جبل الدروز، ومنحها آل الحمدان ثلاث قرى، بما فيها القريّا التي شـغل منصب المشـيخة فيها إسماعيل الأطـرش عندمـا حقق الهيمنة في منتصف القرن التاسـع عشـر بفعل مآثره ضد البدو وتحديه العثمانيين[20].

أيًـا تكـن الحال، عندما تحدى إسـماعيل في ما بعد سـلطة آل الحمدان، اعتمد لتحقيق هدفه على شعور متنام بعدم الرضا بين الفلاحين. فتحت سلطة آل الحمـدان المتأخريـن، كان الفلاحـون يعاملـون مثـل «العبيـد»، وكان مـن الممكن أن يُنقلوا من قرية إلى أخرى، أو أن يطردوا من الجبل كله، بحسـب مشـيئة آل الحمـدان. وكان الفلاحـون والمشـايخ الأقـل شـأنًا أيضًـا يدفعون الجزيـة، وكان علـى الفلاحيـن المسـيحيين أن يدفعـوا، عـلاوة علـى ذكـور مواشيهم، عشرة جنيهات عثمانية عن كل ابنة مسيحية تريد الزواج[21]. ونجح إسماعيل الأطرش، مسنودًا بالفلاحين والعشائر الأقل شأنًا، في إنهاء زعامة آل الحمـدان بيـن عامـي 1853 و1857، إذا مـا كانـت روايـة حديثـة عـن تلك

---

(19) مخطوطـة مجهولـة المؤلف فـي مكتبـة الجامعـة الأميركية في بيـروت، ربما يكـون كاتبها الكاهن ميخائيل صفير، بعنوان كتاب الأحزان في تاريخ واقعات الشـام وجبل لبنان (غير منشور، 1860) ص 11.

(20) أبي راشـد: حوران الدامية، ص 179 - 180 جبل الـدروز، ص 51 و243 - 244. لمعرفة تفاصيل أخرى عن إسـماعيل الأطرش، انظر: عباس أبو صالح وسـامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسـي في المشـرق العربي (بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.])، ص 290 وما بعدها. (لكنه منشور في السبعينيات).

(21) أبي راشد، جبل الدروز، ص 94.

الحوادث صحيحة[22]. واستنادًا إلى رواية أقدم، جاءت الضربة القاضية لحكمهم في عام 1869 عندما وقعت عاصمتهم، السويداء، بين يدي ابن إسماعيل، إبراهيم الأطرش[23].

بيد أنّ أحوال الفلاحين ساءت في أثناء صعود عائلة الأطرش، ولا سيما بعد أن أصبح إبراهيم شيخ المشايخ. أولًا، لأن الضغط على الأرض ازداد مع وصول مهاجرين دروز جدد إلى الجبل من لبنان. وثانيًا، لأن عائلة الأطرش مالت إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأرض في القرى التي استولت عليها من الحوارنة، أو التي استقرّت فيها حديثًا في الجزء الجنوبي من الجبل، حيث وجد فلاحون كثيرون أنفسهم من دون قطعة أرض خاصة بهم، وانحدروا إلى محاصصين ليس غير. ولم يكن لدى آخرين، حتى في قرى قائمة منذ زمن طويل، ما يكفي من الأرض ليعيشوا منها. وعلاوة على ذلك، كان نوع من العمل القسري في الحقل أو في بيت الشيخ ينتزع من الأسرى تحت اسم القرعة، وظلت الممارسة القديمة المتمثلة بطرد الفلاحين من أراضيهم بحسب مشيئة المشايخ من دون تعويض قائمة بالفعل. واحتفظ المشايخ لأنفسهم بالحق في الاحتفاظ بالمضافات أو باللبس على نحو مميز، إلى حد يقال معه إن أحد المشايخ قتل فلاحًا لأنه لبس حذاء حلبيًا من المخمل الأخضر في اجتماع عام، لأنّ ذلك كان امتيازًا للشيخ[24].

كان من شأن كل تلك الأمور أن تؤدي إلى نوع استثنائي من الثورة الريفية ـ أو الفعل الطبقي الغاضب ـ ما عاد الفلاحون فيه، كما في الماضي، مجرد أدوات، بل نزلوا بقوة إلى الميدان مقاتلين من أجل قضية هي قضيتهم وساعين إلى أهداف كانت دائمًا عزيزة على قلوبهم. كان هذا العمل الثوري

(22) أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 295.

(23) أبي راشد، جبل الدروز، ص 97 – 98. [في الحقيقة ترد هذه المعلومات في ص 52 من الكتاب المذكور (المترجم)]

(24) انظر: حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول، ص 177؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 297، وأبي راشد، جبل الدروز، ص 103، انظر أيضًا: Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan*, p. 92.

المختلف هو ثورة العامية 1889 - 1890. وكانت الثورة الوحيدة المشابهة لها في سورية الكبرى في القرن التاسع عشر هي ثورة الفلاحين في منطقة كسروان في لبنان ضد أسيادهم الإقطاعيين في فترة 1858 - 1859[25].

كانت مقدمة ثورة العامية سلسلة من الاجتماعات السرية التي عقدها في عام 1889 زعماء العشائر الأقل شأنًا، وسعوا فيها إلى توحيد صفوفهم ضد الشيخ الأكبر إبراهيم الأطرش الذي كان العثمانيون في هذا الوقت قد عينوه رسميًا نائب الحاكم والمدير الإداري الفعلي للجبل. ولدى وصول أخبار هذا الاجتماع إلى شبلي، شقيق إبراهيم الذي كانت أهدافه مغايرة لأهداف أخيه، بدأ يثير مشاعر الفلاحين، على أمل أن يضع نفسه على رأس الحركة الوشيكة. لكن شبلي لم ينجح في إثارته للفلاحين إلا في أن يُخرج إلى السطح تلك النقمة على آل الأطرش التي كانت تجيش منذ زمن طويل. ولمفاجأته، انقلبوا عليه وعلى عائلة الأطرش كلها. في البداية اندلعت النار في جنوب الجبل كله حيث تتركّز قوة آل الأطرش، لكن ألسنة لهب ثورة العامية انتشرت إلى الشمال عندما نجح الفلاحون في طرد المشايخ الأكثر اعتبارًا من غير آل الأطرش من قراهم وجرّدوهم من ملكيتهم.

في ذروة ثورة العامية، وبما أن إبراهيم الأطرش وغيره من المشايخ أخذوا يفكرون في طلب العون من العثمانيين، تدخّل العقّال خوفًا من فقدان جبل الدروز وضعه الخاص المستقل ذاتيًا، وعرضوا التوسط في النزاع. وافقت عائلة الأطرش وبقية المشايخ، في تسوية تم التوصل إليها في خريف 1889، على التنازل عن بعض امتيازاتهم، واعترفوا بحق الفلاحين في أرض خاصة بهم. لكن الفلاحين استأنفوا ثورة العامية في ربيع 1890 لأنهم استشعروا أن المشايخ لم يكونوا جادين في تنفيذ اتفاقهم.

كان الفلاحون واضحين في مطالبهم الرئيسة. فقد سعوا إلى خفض حصة الشيخ من الأرض في كل قرية إلى الثُمن، وإلى توزيع الباقي على الفلاحين.

---

(25) في شأن ثورة كسروان الزراعية، انظر: أنطون ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من 1841 إلى 1873، تحرير يوسف إبراهيم يزبك (بيروت: الطليعة، 1938)، ص 419.

كما طالبوا بالحق في تعيين رؤساء قرى يستجيبون لحاجاتهم ومصالحهم. وأرادوا، علاوةً على ذلك، وضع حد لممارسات الشيخ التسلطية، ولا سيما قدرته على إخلاء الفلاحين من حيازاتهم.

بلغ النزاع المسلح ذروته في معركة عين المزرعة قرب السويداء، وفيها فاز الفلاحون. وفرّ مشايخ آل الأطرش إلى دمشق مفضلين، كما عبّر شبلي بإيجاز في إحدى قصائده، «الموت بيد السبع المجنزر [الدولة العلية العثمانية التي تقيدها القوى الكبرى] على الموت بسم الحية [أي جماهير الفلاحين]»[26]. عند هذا المفترق، أرسلت الحكومة التركية، مستغلةً انعطاف الحوادث لمصلحتها النهائية، قوة كبيرة إلى الجبل احتلت السويداء وأغرقت ثورة العامية بالدماء. لكن الفلاحين الدروز لم يخسروا مكاسبهم كلها. وأصبح كثيرون منهم أصحاب ملكيات صغيرة، وصار المشايخ في قرى كثيرة لا يحتفظون إلا بثُمن الأرض، مع أن آخرين، مثل شبلي الأطرش، احتفظوا بما يصل إلى الربع، واحتفظ آخرون بأكثر من ذلك. لكن سلطة المشايخ على الفلاحين استُعيدت[27].

لم تأت المحاولة التمردية الوحيدة الأخرى ضد زعماء آل الأطرش، التي انخرطت فيها العناصر الفلاحية، إلا بعد ذلك بوقت طويل، في عام 1947، بعد تحقيق سورية استقلالها. قبل ذلك كانت تحصل في جبل الدروز انفجارات كلامية دورية لمصلحة نقل الولاء من سورية إلى شرق الأردن، مترافقةً مع عدم رضا آل الأطرش عن توزيع المعونات والمناصب الإدارية[28]. ويقال إن الرئيس شكري القوتلي، ممثلًا حكم القلّة التجارية الدمشقية التي تسيّر الجمهورية السورية، دفع المحاصصين الدروز، بعد أن أقلقه هذا الكلام،

---

(26) استشهد بها: حنا، القضية الزراعية، القسم الأول، ص 180 و195. لا بد أن يسترعي الانتباه الانسجام بين وصف شبلي للفلاحين ووصف بلزاك لهم (انظر أعلاه).

(27) أبي راشد، جبل الدروز، ص 100 - 103؛ حنا، القضية الزراعية، القسم الأول، ص 175 - 183؛ أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 297 - 300؛ هيثم العودات، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب (دمشق: [د.ن.] 1976)، و Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan*, pp. 92-93.

(28) Great Britain, Foreign Office, FO 371/52889/2571/89, Shone, British Legation, Beirut, to Ernest Bevin, 8/3/1946.

إلى ثورة ضد ملاكي أراضيهم من آل الأطرش. وبعد حرق بيوت آل الأطرش في عدد من القرى وخوض معركة غير بعيدة عن معقلهم في القريّا، أُخضع المحاصصون[29].

أما في ما يخص الثورة السورية الكبرى (1925 - 1927)، فلا شك أن الفلاحين الجبليين في جبل الدروز والفلاحين البستانيين في غوطة دمشق شكلوا العماد الريفي للثورة، وتحملوا عبئها الرئيس. علاوة على ذلك، وبقدر ما يتعلق الأمر بالغوطة على الأقل، تبيّن الأدلة المتوافرة أن الفلاحين مالكي الأرض عمومًا، لا الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض، هم من دعم الثوار بأقوى قوة: جميع القرى التي هبّت إلى السلاح، أو ساهمت في الثورة بالرجال والإمداد، بموافقتها أو من دون أي إكراه واضح، هي قرى كانت ملكية الأرض فيها موزعة على نحو واسع، أو تتميز بسيطرة فلاحين مالكي أرض مستقلين[30]. ونأت قرى أخرى ذات سمات زراعية مشابهة بنفسها عن الثورة أو رفضت رفضًا قاطعًا المشاركة فيها، وفي مثال معروف، طلب الفلاحون من الثائرين، أن يخلوا قريتهم خوفًا من أن يدمرها المحتل الفرنسي، لكن ذلك كان بلا جدوى.[31] فضلًا

(29) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), p. 133.

(30) جوبر وجسرين وعقربا وعربين ورنكوس وحرستا وبرزة وعين ترما والمليحة وكفر بطنا؛ انظر: أدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 334 - 336، 461 - 462، 482، 488، 495 - 497، 518، 544، 573 و576. ما عدا رنكوس وحرستا فإن جميع القرى المذكورة وضعت ضمن المناطق الريفية الملحقة بمركز محافظة دمشق، منذ وقت يعود إلى عام 1945 ـ أي قبل الإصلاح الزراعي بثلاث عشرة سنة ـ تحكم مالكو الأرض الصغار أو الذين يملكون أقل من 10 هكتارات بـ86 في المئة من جميع الأرض المملوكة ملكية خاصة، وتحكم الملاكون المتوسطون أو الذين يملكون ما بين 10 و100 هكتار بـ13 في المئة منها. وكانت الأرقام المماثلة لمنطقة دوما التي كانت رنكوس وحرستا تتبعان لها 32 في المئة و29 في المئة. تقع هاتان القريتان في الجزء الغربي من المنطقة حيث تغلب الحيازات الصغيرة؛ انظر: سوريا، وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية الإحصاء، التقسيمات الإدارية في الجمهورية العربية السورية (دمشق: مطبعة الجمهورية السورية، 1952)، ص 4 - 5 و10. انظر أيضًا: Anne-Marie Bianquis, «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas,» (thèse de troisième cycle, Université Lyon II, 1980), p. 47.

(31) على سبيل المثال، بقيت قرية منين وقرية مرج السلطان الشركسية منعزلتين؛ كانت القرية الأخرى هي كفر سوسة؛ انظر: على التوالي ص 359 و437 و384 و356.

عن ذلك، إذا ما كان مخبرو الاستخبارات الفرنسية واسعي الخيال موثوقين، ففي بعض القرى غير المحددة، دُفِعَ المحاصصون إلى الثورة بوعود توزيع مزارع الوجهاء المؤيدين للفرنسيين عليهم، إذا ما نجحت الثورة في النهاية[32].

كان لدى الفلاحين مالكي الأرض، بحملهم السلاح، ما يخسرونه أكثر من الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض. أما لماذا اختاروا ـ حيث كانت لهم القدرة على الاختيار ـ أن يرموا بسهمهم إلى جانب الثوار، فهو سؤال لا يمكن الجواب عنه بثقة، لأنه ليس من السهل الآن الدخول في دوافعهم. لكن من المعقول القول إن سوء المحصول المؤلم في عام 1925[33]، والتقلبات الحادة في سعر الفرنك الفرنسي الذي ربطت العملة السورية به (كان سعر صرف الليرة السورية في كانون الثاني/ يناير 1923 بالمتوسط 2.99 دولار، و95 سنتًا في عام 1924، و1.08 دولار في عام 1925، و75 سنتًا في عام 1926)[34]، وما ارتبط بذلك من زيادة تقارب الضعف في ضريبة الأرض[35]، والكفاءة التي أصبحت الإيرادات تجبى بها (وهي كفاءة غير مسبوقة مقارنة بطرائق العثمانيين غير المنهجية)، والارتفاع الذي لا مفر منه في تكلفة الائتمان، لم يكن لهما إلا أن يُعرّضا للخطر سيطرة الفلاحين مالكي الأرض الصغار على بقعهم من الأرض، وربّما كانت عاملًا في دفع كثيرين منهم إلى ذراعي الثورة. وفي حين ارتعب بعض الفلاحين من البعثات التأديبية عديمة الرحمة ومن القصف الجوي والمدفعي الذي قام به الفرنسيون في عام 1926 على قرى الغوطة، فإنّ ذلك كله دفع آخرين إلى

(32) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism*, 1920-1945 (Princeton: Princeton University Press, 1987), p. 215.

(33) Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958), pp. 155, and 158.

(34) استنادًا إلى أرقام في: سعيد حمادة، النظام النقدي والصرافي في سوريا (بيروت: المطبعة الأميركانية، 1935)، ص 71، وبدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (1850 - 1958) (دمشق: [د.ن.]، 1967)، ص 110.

(35) Khoury, *Syria and the French Mandate*, p. 213.

قضيـة الثـوار[36]. أكثـر مـن ذلك، لم يكـن في إمـكان الفلاحين فـي القرى الأقرب إلى دمشـق أن يبقوا في منأى عن عداء وطنيي العاصمة للفرنسـيين، الـذي وجد جذوره في التقسـيم الإلزامي لسـورية الطبيعيـة، وتجزئة بقاياها على أسـس دينية أو طائفية وخسـارة الكثير من منافذها على البحر المتوسط وفصلها عن أسواقها الطبيعية في تركيا والعراق وفلسطين والسيطرة المتنامية للشركات الفرنسية على اقتصادها[37].

ضُرب فلاحو جبل الدروز بقسوة أيضًا نتيجة التأثيرات المتراكمة للجفاف الشـديد وانخفـاض قيمة العملة وثقل المطالبـة بالضرائب. غير أنّه ينبغي عدم البحث عن أصل تمردهم في المشقات التي عانتها طبقتهم فحسب. إذ تحدوا الفرنسيين بوصفهم أعضاء في طائفة، وبهذه الصفة كان يدفعهم أيضًا الاستياء مـن تـأكل اسـتقلالية الجبل والرغبـة في احتـرام المحتلين الأجانـب العادات والتقاليـد المحليـة وتكتيكهـم المزعـج بوضع العشـائر بعضها ضـد بعض أو اسـتغلال التنافـس بيـن العشـائر والنفـوذ التسـلطي للحاكـم الفرنسـي المقيم واسـتخدامه العمل القسـري على نحو لا مثيل له وعدم إعفائه من العمل في شـق الطرقات العامة زعماء عشـائر معارضين، بل حتى شـيخًا موقـرًا معروفًا بالفقـه والصـلاح، كمـا حدث في إحـدى الحـالات[38]. وعندما كان سـلطان الأطرش، روح الثورة البارز، ينتقل من قرية إلى قرية في منتصف عام 1925 داعيًـا الفلاحيـن إلى السـلاح، كانـت أول ملاحظة فـي مناشـدته، كما يمكن الاسـتنتاج مـن روايـة موثوقـة، «إنقاذ شـرف الطائفـة الدرزيـة»[39]. لكن همه الأسـاس ربما كان التهديد الفرنسـي الصريح لنظام آل الأطرش الراسخ. ومع

(36) Great Britain, Foreign Office, FO 406/58/4694, E 4703/12/89, .
فوغان ـ راسل (Vaughan-Russel) إلى أوستن تشامبرلين، دمشق، 27 تموز/ يوليو 1926.

(37) عن أسـباب أخرى للثـورة، انظر: عبد الرحمن الشـهبندر، ثورة سـورية الكبرى: [أسـرارها وعواملهـا ونتائجهـا: تنبـؤات خطيرة عـن كارثة فلسـطين الحاضـرة] (عمـان: دار الجزيـرة، [1940])، ص 42 - 53، وذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سـورية، 1920 - 1939 (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 43 - 45.

(38) تحديدًا الشـيخ صالح طربيه؛ الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، ص 52، وأبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 320 - 322.

(39) الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، ص 58 - 59.

ذلـك، كانـت له اتصالات بالعناصر الوطنية منـذ عام 1916 أو قبل ذلك، أي بعد ســت ســنوات أو نحوها من شــنق والده على يد الأتراك، وأبدى في أثناء الانتفاضــة قــدرة على الارتفـاع بالروابط ذات المنظور المحلـي الضيق وعلى ربط شكاوى الجبل بشكاوى البلد كله[40].

هل شارك الفلاحون، على أي مستوى، في دور قيادي في أي مرحلة من التمـرد؟ على المســتوى الأعلى، ظلت الوظائـف التوجيهية والتنسـيقية، على الرغم من عدم انتظام ممارستها، في أيدي سلطان الأطرش والوطنيين المؤثرين من مثل عبد الرحمن الشـهبندر، وهو طبيب من عائلة من التجار المتوسـطين وكان القلب الحقيقي لحركة الاستقلال في دمشق. والرجل الوحيد ذو الأصل المتواضع الذي شكل حلقة مهمة في سلسلة القيادة العملية البعيدة عن الصقل هو حســن الخـراط، وهو قبضاي أمّي وحارس بســاتين من حي الشـاغور في العاصمة. واسـتنادًا إلى الشهبندر، كان الخراط «اشتراكيًا» في الممارسة وأدّى «أعظم الأدوار» في معارك الغوطة[41].

لكـن الفلاحيـن الأغنياء أو زعماء القرى أو أبناءهم هم الذين قدّموا، في بعـض الأمثلة على الأقل، القادة الميدانيين أو المباشـرين لجماعات الفدائيين الريفييـن[42]. وكان ثلاثـة مـن أولئك القادة الذين حققوا شـهرة محلية ينتمون إلى عائلة من الفلاحين الأغنياء من دوما[43].

كان الفلاحـون، مـن بين جميع الطبقات، هم من عانى أشـدّ المعاناة من ثـورة 1925 - 1927. فنتيجـة القصف الفرنسـي المتكرر، والغـارات العقابية

(40) قرقـوط، تطـور الحركـة الوطنيـة، ص 61 - 63؛ و Great Britain, FO 406/46/4694, E 4408/117/89,

بالمر إلى الإيرل كيرزون، 25/ 3/ 1921.

(41) الشهبندر، ثورة سـورية، ص 72، 84 و91 - 93. سـقط الخراط الذي ولد في عام 1861 في القتال في كانون الأول/ ديسـمبر 1925؛ قرقوط، تطور الحركة الوطنيـة؛ وآل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 354.

(42) على سـبيل المثال، زعمـاء قرى برزة والمليحـة وابن زعيم عين ترما ومخاتير عسـال الورد وعين التينة؛ آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 461، 495، 518، 556 و575.

(43) يونس الخنشور الذي أصبح في ما بعد نائبًا، وأحمد ورشيد الخنشور اللذان قتلا في الثورة؛ معروف زريق، تاريخ دومة (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص 123 و194 - 195.

وأعمال النهب التي قامت بها الطوابير الفرنسية، والمطالب الملحة من طرف المجموعات الثائرة الأقل حسًا بالمسؤولية آلَ كثيرٌ من فلاحي الغوطة إلى الخراب وفقدوا بيوتهم ومحاصيلهم وقطعانهم وأمتعتهم المنزلية[44]. ولم تكن العواقب على فلاحي جبل الدروز أقل خطورة من حيث خسارة الأرواح والممتلكات[45]. وفي الوقت ذاته، قرّبت الثورة فلاحي منطقتين بعضهم من بعض، على الأقل على المستوى المعنوي، ولو كان نتيجة معاناتهم وتضحياتهم المشتركة فحسب.

---

(44) Great Britain, FO 406/58/4694, E 4703/12/89,

فوغان ـ راسل إلى أوستن تشامبرلين، 27/ 7/ 1926.

(45) أبو صالح ومكارم، تاريخ الموحدين، ص 351.

الفصل التاسع
الشيوعيون والفلاحون

لـم يكن الحزب الشـيوعي الـذي ظهرت نواتـه الجنينيـة الأولى في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1924، زراعيًا في وجهات نظره وفي جوهره[1]. كان ذا توجّـه عماليّ فـي المقام الأول، ولـم يتصـور إلّا الفلاحين فـي أدوار داعمة فحسب. لكنه، على أي حال، كان أول تنظيم سياسي حديث في سورية يُدخِل فلاحـي الأرض ضمـن نطـاق رؤيته. ومنذ وقـت يعود إلى 30 نيسـان/ أبريل 1925، اعتبـر «تنظيـم العمـال والفلاحيـن بالنقابـات والدفاع عـن مصالحهم المشتركة» واحدًا من أهداف الجمعية المتقدّمة التي أوقفها على قدميها[2].

تعـود جذور الشـخصية المركزية في الحـزب، فؤاد الشـمالي، إلى طبقة الفلاحين، وهو عامل تبغ سيقود الحزب حتى عام 1932. ولد في عام 1894 لفـلاح مارونـي فقير فـي قرية سـهلية في كسـروان، وهي منطقة إلى الشـمال الشـرقي مـن بيـروت تُعـرَف محليًا بأنها شـكلت العمـود الفقـري لانتفاضة 1858-1859 الزراعية[3]. وفي الحقيقة، كان اثنان من الأعضاء الخمسـة في

---

(1) أو ربما بدأ يوم 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1924. انظر: الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السـوري (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1972)، ص 5، ومحمد دكروب، جـذور السـنديانة الحمـراء (بيـروت: دار الفارابـي، 1974)، ص 17 و136، و Jacques Couland, *Le Mouvement syndical au Liban, 1919-1946, son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail* (Paris: Editions sociales, 1970).

(2) دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص 265، و Couland, *Le Mouvement syndical au Liban*, p. *105*.

(3) حديـث مع يوسـف يزبك، أحد مؤسسـي الحـزب، آذار/ مـارس 1962. لمعرفـة تفصيلات أخـرى عـن الشـمالي، انظـر كتابـي: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary* =

أول لجنة مركزية استلمت القيادة من عام 1925 حتى اعتقالهما على يد الشرطة الفرنسية في عام 1926 (بسبب نقل الأسلحة السرّي والمنظّم إلى الثائرين في جبل الدروز)، من أصل فلاحي[4]. وكذلك كان ثلاثة من الأعضاء الخمسة في اللجنتين المركزيتين الثانية[5] والثالثة[6]، وهما اللتان قادتا الحزب في فترتي (1928 - 1930) و(1930 - 1932) على التوالي. كما كان من أصل ريفي الشيوعي الأبرز من الداخل السوري، ناصر حدّة، وكان حينها طالبًا، وصار لاحقًا مدرس رياضيات للمرحلة الثانوية في حمص: حيث كان والده فلاحًا سنيًا مسلمًا عربيًا من قرية يبرود في منطقة القلمون[7]. وقد أدّى حدّة، الذي صعد في الحزب حتى بات مركز الحزب في عام 1930، دورًا في إقناع خالد بكداش[8] بالشيوعية في السنة ذاتها، وكان هذا الأخير طالبًا دمشقيًا في الثامنة عشرة من العمر وابن موظف عثماني كردي وصار الأمين العام للحزب منذ عام 1937 فصاعدًا. ورأى فؤاد الشمالي، في صعود بكداش إلى المركز الأول وقوعًا للحزب في قبضة «المثقفين».

كان للجذور الريفية لمعظم الشيوعيين البارزين الأوائل أثرًا في جعلهم ذوي حساسية تجاه مشكلات الفلاحين وظروفهم واتجاهات مشاعرهم

= *Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 382-383, et Couland, *Le Mouvement syndical au Liban*, pp. 98 ff.

(4) الشمالي وفريد طعمة، وهو أيضًا عامل تبغ من حيث المهنة. أما الأعضاء الآخرون فهم يوسف يزبك، وهو موظف في دائرة الهجرة في مرفأ بيروت، وأرتين مادايان، وهو طالب طب وابن صانع أحذية لاجئ من أضنه، وهيكازون بوياجيان، وهو طالب طب أسنان من زحلة؛ انظر كتابي Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 374-382.

(5) الشمالي وطعمة ونسيم الشمالي، شقيق فؤاد. العضوان الآخران هما مادايان وبوياجيان.

(6) فؤاد الشمالي ونسيم الشمالي وناصر حدّة.

(7) حديث مع دانيال نعمة، عضو اللجنة المركزية للحزب منذ عام 1954 وعضو المكتب السياسي منذ عام 1963، 13/ 1/ 1990.

(8) أكد أرتين مادايان ذلك في «ملاحظات عن تاريخ الحزب» (على شكل مخطوطة)؛ انظر: دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص 453. استنادًا إلى بكداش، أدّى فوزي الزعيم، ابن الشيخ صلاح الدين الزعيم وابن أخي العقيد حسني الزعيم الذي قام بأول انقلاب عسكري في سورية (في عام 1949)، أيضًا دورًا في اجتذابه إلى الحزب الشيوعي، النهج، العدد 22 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1973)، ووليد المعلم، سوريا 1918 - 1958: التحدي والمواجهة (دمشق: [د.ن.]، 1984)، ص 100، ملاحظة.

ورغباتهم العميقة. ففي برنامجهم الزراعي بتاريخ 7 تموز/ يوليو 1931 أقرّ الشيوعيون بوضوح أن فلاحي سورية «مظلومون أكثر من غيرهم» من باقي عناصر الشعب، ودعوا بإيجاز إلى تجريد «الأغنياء» من سيطرتهم على الينابيع الدائمة، وجرّ المياه إلى القرى كلّها، وإلغاء السخرة، وإلغاء الديون كلّها التي يدين بها صغار الفلاحين وإعفائهم من العشر وغيره من الضرائب، وتأمين حد أدنى من الأجر، وساعات عمل أقل وضمان اجتماعي للعمال الزراعيين، ومصادرة أراضي كبار الملاكين والمزارعين الأجانب والبعثات الدينية وتوزيع عقاراتهم وأراضيهم الأميرية على الفلاحين الفقراء. واعتقدوا أيضًا بالمطلب الخيالي المتمثل بحكومة العمال والفلاحين في سورية[9]. وكانوا بذلك يتبعون الأممية الشيوعية ليس غير، لكن من الخطأ الافتراض أنهم أصبحوا أداتها العمياء. فعلى الرغم من تقديرهم للسلطة المعنوية للثورة البلشفية التي كانوا يحيلون عليها بحرية، لم يتخلوا، على عكس خلفائهم، عن استقلال إرادتهم[10]. وكان هذا، كما سيبدو، سبب التدمير المفاجئ لمسيرة فؤاد الشمالي الشيوعية في عام 1932[11].

على الرغم من تعاطف الشيوعيين الأوائل الطبيعي مع الفلاحين في سورية الطبيعية، فإنهم لم يحققوا سوى القليل من التقدم في الريف إلا بين الفلاحين المسيحيين في قرية يبرود التي تمثّلت خلاياها، إضافة إلى خلايا دمشق وحلب وحمص والنبك، في مؤتمر الحزب الذي عقد في نيسان/ أبريل 1930[12]. وليس من الصعب العثور على أسباب هذا التقدّم البطيء. أولًا،

(9) لمعرفة نص البرنامج، انظر: دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص 516 – 518، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (1920 – 1945) (بيروت: دار الفارابي، 1978)، ص 298 – 301.

(10) على سبيل المثال، رفضوا أن يكونوا تابعين للحزب الشيوعي الفلسطيني؛ انظر كتابي: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 382-383 and 385.

(11) من الواضح أن الشمالي كان يؤمن بأن الدعاية القانونية في البيئة السورية أكثر معنى من العمل السري، ولأنه تصرف وفق قناعاته عرّض المنظمات الحزبية للخطر؛ انظر كتابه: أساس الحركة الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية (بيروت: [د.ن.]، 1935)، ص 6 وما بعدها؛ و Couland, *Le Mouvement syndical au Liban*, pp. 192-193.

(12) دكروب، جذور السنديانة الحمراء، ص 413.

كانت أعمالهم لا تزال ذات طبيعة متقطعة. وثانيًا، نتيجة قلة الطرق، حيث لم يكن ممكنًا الوصول إلى كثير من القرى من المدن التي شكلت مركز ثقل العمل الشيوعي. علاوة على ذلك، كانت الصوفية وتقديس الأولياء الصالحين لا يزالان مسيطرين على العدد الأكبر من الفلاحين. وكذلك أعاقت الخلفية الأقلوية لجميع القادة الشيوعيين البارزين عدا واحد منهم تقدم الحزب: كان ناصر حدّة هو العربي السني الوحيد، أما الآخرون فإما لم يكونوا عربًا (أرمن) أو كانوا مسيحيين موارنة[13].

تحت قيادة خالد بكداش، الذي تسلم القيادة في المرحلة الأولى من وجود الحزب القانوني ـ فترة 1936 - 1939 ـ أصبح الخط الزراعي للحزب الشيوعي غامضًا وإصلاحيًا على نحو مهاوِد. وفي عام 1942، عندما دخل الحزب مرحلته القانونية الثانية، كان بكداش يرتد إلى الوراء ليكسب ودّ ملّاك الأرض في سورية، مؤكّدًا لهم أن الحزب لا يطالب، ولن يطالب، بمصادرة أملاكهم ... كل ما يطلبه هو الرأفة بالفلاح وتخفيف بؤسه[14]. وكان من مبررات هذا التخلي عن موقف الحزب الطبقي فرضية أن سورية ما زالت في «مرحلة التحرر الوطني» التي اقتضت تشديدًا على ما يوحد «أبناء الوطن الواحد» أكثر من التركيز على ما يفرّقهم[15].

كان استقبال هذا الخط الجديد استقبالًا سيئًا بين الشيوعيين في منظمات الحزب المنطقية التي كانت تعي المشكلة الزراعية وتعرفها معرفة مباشرة، لكن اعتراضات هؤلاء وضعت جانبًا. ومع ذلك، غالبًا ما تصرفوا بناء على مبادرتهم الخاصة وتفادوا العقبات التي ألقيت في طريقهم نتيجة مسار القيادة المتقلب، ونجحوا بين عامي 1936 و1948 في مد جذورهم بين الفلاحين الأرثوذكس الشرقيين في قرى صحنايا في الغوطة الغربية، وصيدنايا شمال

---

(13) تستند الملاحظات السابقة جزئيًا إلى أحاديث مع عبد الله حنّا، 7 كانون الثاني/ يناير 1990، ودانيال نعمة، 13 كانون الثاني/ يناير 1990. انظر أيضًا الملاحظات 4، 5 و6.

(14) خالد بكداش، الحزب الشيوعي في سورية ولبنان: سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني (بيروت: [د.ن.]، 1942)، ص 23 - 24.

(15) لمعالجة أوسع لسياسة بكداش في هذه الفترة، انظر كتابي: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 583 ff.

دمشـق، والكفرون والبشرايح ومشـتى الحلو (موقع مدرسة يملكها الحزب)، وعين دابش في منطقة صافيتا، ودير عطية في منطقة القلمون، والمشرفة وعين التينة في منطقة حمص، والسـقيلبية شـمال غرب حماه، وعرنوق في محافظة طرطـوس. كمـا مدّوا جذورهـم بين الفلاحيـن العلويين المنتمين إلى عشـيرة الخياطيـن، ولا سـيما فـي قرى سبّة وعين بشـريتي في الطـرف الجنوبي من الجبـال النصيريـة وبيـن الفلاحيـن العلوييـن العامليـن لـدى مـلاك الأراضي المسـيحيين في قـرى حدية وحاصور فـي منطقة تلكلخ. وعـلاوة على ذلك، وجدوا لهم موطئ قدم قويًا بين الفلاحين الأكراد في منطقة القامشلي الزراعية الغنية التي كان الأكراد قد هاجروا إليها من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، وشكلوا فئة كبيرة في منطقة الجزيرة في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية. وكان للتغير السـريع الذي كانت هذه المنطقة تشـهده في فترة ما بعد الحرب العالميـة الثانية، مـن الرعي والزراعة البعلية صغيـرة الحجم إلى زراعة القطن المروي وزراعة الحبوب الممكننة، أن يسهّل النشاط الشيوعي فيها[16].

لكـن كثيرًا من الدعم الذي كسـبه الشـيوعيون في الريـف والمدن تبخر غداة التصديق غير الشعبي لقيادة الحزب على قبول الكرملين في عام 1947 خطة تقسيم فلسطين وما أعقب ذلك من حظر الحكومة السورية للحزب في عـام 1948. واسـتنادًا إلى شـيوعيين سـابقين بارزيـن، تركا التنظيـم في عام 1957، كان الحـزب الشـيوعي يعـد نحو 7 آلاف عضو فـي عام 1943 في سورية ولبنان، ووصل هذا الرقم في عام 1947 إلى 20 ألف عضو في لبنان و15 ألف عضو في سورية، لكن قوته هبطت بحدة في عام 1949 إلى «بضع مئـات» في كل مـن البلدين[17]. وذهـب كثير من أتباعـه الفلاحين إلى تنظيم

---

(16) أحاديـث في شـهر كانون الثاني/ يناير مع عبـد الله حنّا ودانيال نعمة الذي كان مسـؤولًا عن منظمتي الحـزب في اللاذقية وطرطـوس في الأربعينيـات، وأنطونيـوس توما عبيد من الحزب السـوري القومي، الذي يتمتع بمعرفة أصيلة بالنشاط السياسي الريفي، ولا سيما في الريف العلوي.

(17) محمـد علي زرقـا (علوي عربي من لواء إسـكندرون، عضو فـي اللجنة المركزيـة العراقية، 1945) والياس مرقص (مسـيحي عربي من اللاذقية، وسكرتير سابق للجنة المنطقية في اللاذقية، وعضو سـابق في اللجنـة المركزية السـورية): محمـد علي زرقـا والياس مرقـص، صفحات مجهولـة من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان (دمشق: [د.ن.]، 1959)، ص 95 و150.

أكرم الحوراني الذي أخذ في عام 1950 اسم الحزب العربي الاشتراكي[18].

تعرّض خالد بكداش حينها لنقد شديد في جريدة الحزب السرية نضال الشعب ممن عارضوا موقفه من المسألة الفلسطينية وتوجهاته الزراعية والاجتماعية. واستنكروا في هذا الموضوع الأخير ما قام به الحزب من تضحية ببعض المواقف الأساسية لا لشيء إلا ليسترضي دوائر برجوازية معينة، واحتجوا على أسلوب بكداش في القيادة، مؤكدين أن قرارات الحزب كانت غالبًا تأتي من الأعلى على شكل تعليمات يجب تنفيذها من دون مناقشتها مسبقًا في منظمات الحزب المختلفة... أما الرفاق الذين قدموا ملاحظات فكانوا يُقَابلون بطريقة عجيبة في الإقناع تمثلت بالرد الجاهز والقاطع: هذه وجهة نظر اللجنة المركزية![19]. كما دعا هؤلاء إلى التخلّص من الدكتاتورية داخل الحزب[20]. لكن سرعان ما استعاد بكداش قبضته على كوادر الشيوعيين، فكتم أصوات منتقديه أو أبعدهم عن التنظيم أو لم يترك لهم أي خيار سوى الخروج منه.

غير أنّ بكداش ما لبث أن عكَسَ المسار في عام 1951، فأحيى المطلب القديم بتوزيع أراضي كبار الملاكين، وضغط على الحزب الذي كان مستنزفًا جدًا في تلك اللحظة ليتحول بتصميم نحو العمال والفلاحين. واعترف أيضًا بأن غالبية جماهير الفلاحين الفقراء كانت بعيدة عن أذهان الشيوعيين وأن تجربة هؤلاء في العمل الريفي لا تزال ضئيلة[21].

تمكن الشيوعيون في السنوات القليلة التالية من كسب فلاحين سنّة عرب أول مرة، ولا سيما في منطقة كفر تخاريم شمال غرب إدلب[22]، وفي المنطقة الواقعة شمال شرق دير الزور، ولا سيما قرية الموحسن على الضفة اليسرى

(18) حديث مع دانيال نعمة، 13 كانون الثاني/ يناير 1990.

(19) نضال الشعب، العدد 49 (نيسان/ أبريل 1949).

(20) خالد بكداش، لأجل النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين (دمشق؛ بيروت: [د.ن.]، 1951)، ص 26.

(21) المصدر نفسه، ص 15 – 17.

(22) حديث مع دانيال نعمة، 13 كانون الثاني/ يناير 1990.

مـن نهـر الفـرات التي أصبحـت تعـرف بـ«موسـكو الصغـرى»[23]. فهنا قاوم فلاحـون ينتمون إلى عشـيرة البوخابور، وهي فرع من قبيلـة العقيدات، بقيادة معلميـن شـيوعيين مـن ديـر الـزور وأعضـاء الخلايا الشـيوعية في المدرسـة الابتدائية المحلية في صيف عام 1953 الاعتداءات على أرض القرية المشاع مـن إحـدى أقوى عائلات المنطقـة التي كانت تتألف من تجـار حبوب أغنياء ومرابيـن وأصحاب مضخات مياه وتربطها علاقة قربى بوزير الزراعة في ذلك الحيـن. ولتحريـر الفلاحين من الاعتماد على هذه العائلة، أقنعهم الشـيوعيون بتنظيم أنفسهم في شركة عامة وشراء مضختين وجرارين من المال الذي قاموا بجمعه عبر الاكتتاب بأسهم من رأسمالها[24].

قام الشيوعيون بمبادرات مشابهة أو أكثر جذرية في مناطق ريفية أخرى، كانوا قد تغلغلوا فيها سـابقًا، واسـتعادوا كثيرًا من قاعدتهـم المفقودة في فترة 1954 - 1958 حيث نعموا مرة أخرى بالوجود القانوني. وعلى سبيل المثال، حرض الشـيوعيون الفلاحين في قرية المشـرفة في منطقة حمص على تحدي الاقطاعي والاستيلاء على محصوله[25]، كما حرّضوهم في قرى بشرايل وحكر كبيـر في منطقـة صافيتا وحدية وحاصـور في منطقة تلكلخ علـى التوقف عن دفـع العشـر أو العمـل بالشـكارة، وهـي مسـاحة محجـوزة للإقطاعـي، كان الفلاحـون يجبـرون علـى زراعتهـا مـن دون مقابـل. ورعـوا أيضًـا عـددًا من الاجتماعات الريفية لكسـب ثقة الفلاحين وتوجيههـم نحو طرائق أكثر فاعلية في الصراع وربط مشاعرهم بالأفكار الشيوعية[26].

لكن أيًا تكن المكاسـب التي حققها الشـيوعيون فقد أثبتت أنها عابرة. ففي عام 1958 دُفعوا إلى العمل السري، وضعفوا نتيجة موقف خالد بكداش السلبي مـن الوحـدة المصريـة ـ السـورية وقانون الإصـلاح الـزراعي، وهـذا ما جعلهم

(23) أنا مدين لفيلود (C. Velud) من المعهد الفرنسـي، دمشـق، لأنه أول من استرعى انتباهي إلى الوجود القوي للشيوعيين في هذه القرية في الخمسينيات.

(24) حديث مع عبد الله حنّا، 7 كانون الثاني/ يناير 1990. أنا أيضًا ممتن لحنّا لأنه زودني بفصل عن ثورة الموحسن من كتاب قام بإعداده لكنه نفد.

(25) الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السـوري، ص 419.

(26) حديث مع دانيال نعمة، 13 كانون الثاني/ يناير 1990.

يعانـون انحـدارًا شـديدًا آخر، لم ينهضوا منه ثانية إلـى أي دور جدي في حياة الفلاحيـن أو القطـر عمومًـا. صحيـح أن حزبهـم، أو هـذا الجنـاح أو ذاك من أجنحتـه الأساسـية، تمثل تقريبًا في كل حكومة سـورية منذ عـام 1966 الذي اسـتعادوا فيـه وضعهم القانوني، في ما عدا بين عامـي 1981 و1986، عندما مـروا بحظـر وجيـز. وصحيـح أيضًا أنهـم، فيما عدا الفتـرة المذكورة، شـغلوا مقعديـن من أصل المقاعد الثمانية عشـر فـي القيادة المركزيـة للجبهة الوطنية التقدميـة التي شـكلها الرئيس حافظ الأسـد أول مرة فـي آذار/ مارس 1972، وأنهم فازوا في انتخابات مجلس الشعب، وهو هيئة برلمانية محدودة الصلاحية، بسـتة مقاعد في عام 1973 وبثمانية مقاعد من أصل المقاعد الـ186 في عام 1977، لكنهم لم يفوزوا بأي مقعد في عام 1981 ـ عندما اختلفوا مع الأسد ـ وفي عام 1986 فازوا بتسعة مقاعد من أصل 195 مقعدًا[27]. غير أنَّ ارتباطهم بالنظـام كان مصـدر ضعـف أكثر مما هو مصـدر قوة، وأثرهم في السياسـة أو الأحداث كان مهملًا.

إنّ العوامل التي أدت إلى فقدان الحزب الشـيوعي تأثيره وقوته المعنوية تبقـى واضحـة، إذا ما نظرنا إليها الآن نظرةً ارتجاعيـة. ومن ذلك أنَّ التقلبات المتكـررة وغير المتوقعة والمتناقضة في موقف قيادة الحزب من قضايا وطنية واجتماعية مهمة وعدم انسجامها مع ظروف الحزب كانت محيّرة ومحبطة لا للفلاحيـن والعمـال فـي صفوفـه فحسـب، بـل ولمثقفيـه أيضًا. وقلمـا كانت التبريرات التي تقدمها القيادة للخطوط غير الشعبية التي تبنتها مقنعة، بل كانت أحيانًا سخيفة، ولا تتفق مع الحقائق: فعلى سبيل المثال، حاجج خالد بكداش في معارضته قانون الإصلاح الزراعي في عام 1958 بأن المستفيد الرئيس منه هـو «البرجوازيـة المصرية الكبرى»[28]! واسـتنادًا إلى زملاء بكـداش القدامى وخصومه الحاليين، فإنه «لا يتصل بالقواعد، ولا يزورها، كما لا يزور منظمات

(27) الجمهورية العربية السـورية، وزارة الإعلام، سـورية الثورة في عامها الرابع عشـر (دمشـق: مطابع مؤسسـة الوحـدة، 1977)، ص 21، وأحاديـث مع بدر الديـن السـباعي، حزيران/ يونيو 1985، ودانيال نعمة وعبد الله حنّا، كانون الثاني/ يناير 1990.

(28) خالـد بكـداش، حـول قضيـة الإصـلاح الزراعـي فـي سـورية ([د.م.]: [د.ن.]، 1960)، ص 42، والحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص 395 - 396.

الحزب، ولم يكن يعرف سورية، ولم يقم عمليًا بزيارات للتعرف على أوضاع الجماهير الشعبية والكادحة»[29]. وأصبح الاستياء من قيادته أكثر حدة نتيجة عدم تحمله أبسط نقد، ورعايته لهالة من العصمة، وتحويل إرادته الذاتية إلى قانون للحياة الحزبية (كما عبر خمسة من الأعضاء السبعة في المكتب السياسي للحزب في عام 1972)[30]، وعدم قابليته الواضحة للتخلي عن منصب الأمين العام للحزب، وإذعانه (حتى عام 1986) للقيادة السوفياتية التي قطعت، عمليًا وليس كلاميًا، مع التقليد الشيوعي الثوري. وأدّت هذه الأمور كلها في السبعينيات والثمانينيات إلى انقسامات متكررة بين الأنساق الأولى كما في صفوف الحزب، وهو ما أضعف الحزب مزيدًا من الضعف، وأدى إلى «خسارة ألوف الشيوعيين الصادقين ومئات الكادرات الحزبية والعمالية والفلاحية المجربة».[31]

من المثير للاهتمام أن ثلاثة من الأجنحة الخمسة الرئيسة التي تتألّف منها الحركة الآن دعت في النصف الثاني من الثمانينيات، أو قبل ذلك، إلى «استقلاله عن الحزب الشيوعي السوفياتي». أولها، رابطة العمل الشيوعي، التي ظهرت إلى الوجود في النصف الأول من السبعينيات، وتحولت في عام 1981 إلى حزب العمل الشيوعي. وهي مجموعة سرية رسمت لنفسها من البداية خطًا يقوم على الكفاح المسلح ضد النظام السوري، وهناك شائعات بأنها كانت إلى حد بعيد بقيادة ضباط علويين في الجيش، أو أنها كانت تضم عددًا كبيرًا من العلويين بين أعضائها الناشطين[32]. وثاني جناح هو الحزب

(29) الحزب الشيوعي السوري (الذي يضم مكتبه السياسي القادة القدامى يوسف فيصل وإبراهيم بكري ودانيال نعمة وظهير عبد الصمد وموريس صليبي ورمّو شيخو وعمر السباعي وخالد حمامي)، الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، 29 - 31 كانون الثاني/ يناير 1987 (دمشق: [د.ن.]، 1988)، ص 208.

(30) رياض الترك وإبراهيم بكري وظهير عبد الصمد وعمر قشاش ودانيال نعمة في تصريح نشر في نيسان/ أبريل 1972؛ انظر: النهار (بيروت)، 7/ 4/ 1972؛ العضوان الآخران في المكتب السياسي هما خالد بكداش ويوسف فيصل.

(31) الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص 152.

(32) سمعت الشائعة الأولى في أثناء رحلتي إلى سورية في كانون الثاني/ يناير 1990. أما في الشائعة الثانية فكان مصدري علويًا. لكن من الصعب القول بأن الشائعتين متفقتان مع الحقائق. [ليست =

الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي بقيادة رياض الترك ـ وهو من أبناء حمص ومحام من حيث المهنة وعضو قديم في المكتب السياسي ـ انفصل عن الحزب الأساس في أواخر عام 1973، واتبع فورًا نهجًا معاديًا لحكومة الأسد، وتلقى في عمليات القمع في مطلع الثمانينيات ضربات موجعة[33]. الجناح الثالث هو جناح خالد بكداش الذي أكّد «الاستقلالية» عن موسكو بعقد «مؤتمر منفصل» بين 17 و19 تموز/يوليو 1986 «بصورة متعارضة مع نصائح الحركة الشيوعية العالمية»، الأمر الذي «كرّس انشقاق الحزب» ولم يتبعه سوى ثمانية من أعضاء اللجنة المركزية الـ26، من دون أي عضو من المكتب السياسي.[34] وأصبح يوسف فيصل الأمين العام لـ الجناح الرئيس الذي كان يحاول توحيد الحزب، وهو ابن صيدلاني من حمص، ودرس هو نفسه أيضًا الصيدلة. والجناح الأخير هو منظمات القاعدة، التي كانت ترى أن الحزب يجب أن تحكمه إرادة جماهير أعضاء الحزب[35]، ويقودها مراد يوسف، وهو خريج جامعة الأزهر في القاهرة، ومدرس سابق للغة العربية، وابن شركسي فقير من القنيطرة[36].

من الصعب تكوين فكرة عن القوة الحالية للحركة أو عن تركيبتها الفلاحية. ففي عام 1969، عند انعقاد المؤتمر الثالث للحزب، وكان لا يزال حزبًا موحدًا، كان يعد نحو 5 آلاف عضو، وكان 62 في المئة منهم، استنادًا إلى تعميم من اللجنة المركزية، عمالًا و«فلاحين فقراء». لكن من بين الـ101

= الرابطة، ولا حزب العمل الشيوعي، جناحًا من أجنحة الحزب الشيوعي السوري التاريخية، كما أنّ بقية المعلومات بعيدة كل البعد عن الصحّة، سواء ما تعلّق منها بالخط الذي يقوم على الكفاح المسلح أم بالشائعات التي تشير إلى أنها كانت بقيادة ضباط علويين في الجيش، مع أنها بالفعل ضمّت نسبة كبيرة من العلويين بين أعضائها الناشطين ـ المترجم].

(33) حديث مع بدر الدين السباعي، حزيران/يونيو 1985. في ما يخص ربط رياض الترك بالمطالبة بالاستقلالية عن الحزب الشيوعي السوفياتي، انظر: الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص 213.

(34) المصدر نفسه، ص 190 - 191 و219.

(35) المصدر نفسه، ص 220.

(36) أنا مدين لبدر الدين السباعي بخصوص السيرة الذاتية المتعلقة بقادة الأجنحة المختلفة. أعيد انتخاب يوسف فيصل أمينًا عامًا للجناح الرئيس في عام 1991؛ تشرين، 21/ 10/ 1991.

منـدوب الذيـن حضروا المؤتمر، لم يكن سـوى 25 في المئة عمالًا و13 في المئـة فلاحيـن.[37] ولا يعيـش أحد مـن القيـادة العليا الحالية لجنـاح الحزب الرئيس من الزراعة، ولا يوجد إلا شخص واحد من أصل ريفي. وفي المؤتمر السادس للحزب الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 1987، وجد أمينه العام أنه «مؤلـم أن نعلـن [...] إن وجودنـا بيـن الفلاحين الفقـراء ليس قويًـا» وبأنهم «متروكين للقدر»[38].

لكن لا بد لأي رواية مخلصة للتاريخ من أن تبرز أن الشيوعيين ساهموا في الأربعينيات والخمسينيات مساهمة مهمة في التربية السياسية لعدد مهم من الفلاحيـن والعمـال الزراعيين فـي القلمون ومنطقة حمـص والجزيرة والريف العلوي.

---

(37) الحزب الشيوعي، قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص 29.
(38) الحزب الشيوعي السوري، وثائق المؤتمر السادس، ص 21.

الفصل العاشر
الاشتراكيون العرب أو أول حزب زراعي في تاريخ سورية

مهّد الحزب العربي الاشتراكي الدرب أمام تركيز الاهتمام على الفلاحين وتأكيد الأهمية الحاسمة لمشكلتهم في حياة المجتمع ككلّ. واتخذ أيضًا خطوات حاسمة في تحرير أعداد كبيرة من أفقر فئاتهم في وسط سورية من الإحساس المخدّر بالجبرية الموروث من الأفكار الصوفية القديمة، وتحويلهم من كتلة سائبة مفككة إلى طبقة متماسكة نسبيًا ذات أهداف واعية ومحددة إلى هذه الدرجة أو تلك. وفوق ذلك، وضع هذا الحزب حدًّا لعزلتهم عن التيار السائد في الحياة السياسية السورية، وشق الطريق، ماديًا ونفسيًا، أمام التغيّرات العميقة في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي أجراها نظام البعث.

كان صعود الاشتراكيين العرب ونجاحهم في استقطاب الفلاحين إلى العمل نتاج نضوج عمليات موضوعية تطورت خلال فترة زمنية طويلة وتزامنت على نحو موائم، فضلًا عن كونه نتاج عوامل ذاتية.

ظهرت الحركة التي أخذت في الأول من آذار/مارس 1950 رسميًا اسم الحزب العربي الاشتراكي، بوصفها تيارًا فكريًا، في عام 1939، وكان تعبيرها التنظيمي الأول حزب الشباب. لكنها لم تتوجه بحزم نحو الفلاحين حتى عام 1943 عندما تبنّت شعارها المركزي «هاتو القفة والكريك لنعش الآغا والبيك»[1].

---

(1) أحاديث مع أكرم الحوراني، قائد الحزب العربي الاشتراكي، دمشق، 18 تموز/يوليو 1958؛ وبيروت، 28 شباط/فبراير 1970؛ وباريس 15 تموز/يوليو 1985؛ ومع شريف الراس، وهو عضو بارز في الحزب، دمشق، 16 تموز/يوليو 1958.

وكـي نفهـم المعنى الكامل لهذا الشـعار، من الضروري أن نقول شـيئًا عن مدينة حماه ومنطقتها التي شهدت بدايات الحركة.

وفقًـا لمـا يقوله أكرم الحوراني، الروح المحركـة للحزب، والذي أقتبس مـن حديـث لاحق معه، «كانت حماه في الأربعينيات والخمسـينيات منقسـمة بحدة: فعلى جانب وقف الذوات، وعلى الجانب الآخر وقف الشعب»[2]. لم تكـن مصالـح الجانبين متعارضة تعارضًا مباشـرًا فحسـب، بل كانـت الفجوة المعنوية بينهما عميقة أيضًا. وكان للمدينة إرث طويل من المعارضة الشعبية. وتذكـر الحورانـي أنـه قرأ في إحـدى المخطوطات فـي مكتبة والـده أن أبناء الشـعب في القرن الثامن عشـر ثاروا، ونفد صبرهم، ضد بيت قرنا الذين أبقوا حماه إقطاعيةً وعاشـوا على سـوء المعاملة، وسـحقوا جميع أبنائها على نحو دموي. غير أنّ ذلك لم يطح نظام ملكية الأرض «الإقطاعي». إذ حلّت عائلات أخرى محل آل قرنا. تميزت ملكية الأرض، في شـباب الحوراني (الذي ولد فـي عـام 1912)، بأنها طفيلية بطبيعتها، ومالت إلى إحداث تباينات اجتماعية حادة وتأبيدها: غنى فاحش في جانب وفقر تمرّدي في الجانب الآخر. في عام 1940، كانـت الأرض الجيـدة فـي منطقـة حمـاه ومنطقة مصيـاف المجاورة حيازة شـبه حصرية فـي يد بضع عائلات. فكان آل البـرازي وحدهم يملكون تسعًا وأربعين قرية، وآل العظم خمسًا وعشرين، وآل الكيلاني أربعًا وعشرين[3]. وكان لهذه العائلات مسلحوها، وكانت تسيطر على كثير من شبكة المؤسسات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الدينية، وعلى حيوات فلاحيها وأجسادهم، وتسـحقهم تحت أقدامها. وكانت مصالحها الخاصة تعميها حتى بدت عاجزة عن التفكير بأي حقوق غير حقوقها.

ثمّـة «حكايـة شـريرة» قديمـة غالبًا مـا تُحْكَى عـن آل العظم، وسـمعتها غيرتـرود بيل عندمـا زارت حماه في عام 1906، ولـم يكذبها أي منهم علنًا، لعلّهـا توضـح الطرائـق التي توصـل بها سـادة المدينـة إلى مراكمـة كل تلك

(2) حديث، 15 تموز/يوليو 1985.

(3) هـذه الأرقام مأخوذة من ويلرس: Jacques Weulersse, *Le Pays des alouites* (Tours: Arrault & Cie., 1940), vol. I, p. 363.

الأمـلاك فضـلًا عن الحـدود التي يمكن أن يصلوا إليها في سـوء اسـتعمالهم السـلطة. تقـول الحكايـة، إن شـخصًا من آل العظم سـبق له أن طمع ببسـتان العنـب الخاص بجاره الذي رفض التخلي عن البسـتان مقابل المال، ما جعل ابـن العظـم يأمر بقتل أحد عبيده ودفنه سـرًا في البسـتان المرغوب فيه. وبعد اتهـام مالك البسـتان المنحـوس بالجريمة، تدبّر أمر اعتقالـه، وفي النهاية أخذ ملكيته ديّةً وتعويضًا[4].

بيـد أنَّ جـزءًا من اسـتحواذ الـذوات على قـرى كثيرة أو ملكيـات كبيرة يمكن تفسـيره بالوظائف الاجتماعيـة التي كانوا يؤدونها في الماضي والفرص الناشـئة مـن ذلـك والمكاسـب والحقـوق المسـتحقة طبيعيًا. وتمتعـت عائلة العظـم، ويحتمـل أن تكـون من أصل عربـي، لكنها قد تكون مـن أصل تركي أناضولـي، بلقـب بك، وقدمت كثيرًا من حكام الولايات أو المناطق في القرن الثامن عشر. أما آل الكيلاني الذين تعود جذورهم إلى مقاطعة جيلان الفارسية، فحملوا لقب أفندي، وكانوا تاليًا «أهل القلم». وكانوا أيضًا من الأشـراف، أو ممن يزعمون أن نسبهم يعود إلى النبي محمد. وقد خرج من صفوفهم كثيرون مـن علمـاء الطريقة القادريـة الصوفية ومرشـديها. وكان آل البـرازي يحملون لقـب آغـا، وكانوا «أهل السـيف» في أيـام العثمانييـن. وبعبارة أخـرى، كانوا يـؤدون وظائفهـم العسـكرية بقـدرة فائقة. وهـم من أصل عربـي، على عكس العائلة الكردية الكبيرة التي تحمل الاسم ذاته وكانت في السّابق تحت الحماية وهاجـر أعضاؤهـا إلى دمشـق من عيـن العرب على الحـدود التركيـة، مرورًا بحمـاه، وأصبـح معظمهم فـي الأربعينيات مـن أنصار الزعيم الشـيوعي خالد بكداش.

ربمـا كان آل العظـم وآل الكيلانـي وآل البـرازي مختلفيـن بعضهـم عن بعـض في درجـات المكانة والتبجيـل المتفاوتة التي تمتعوا بهـا، لكنهم كانوا يتزاوجـون في مـا بينهم. وفي الوقت ذاته، كان الأكثـر غنى والأكثر قوة منهم

---

(4) Gertrude Lowthian Bell, *Syria. The Desert and the Sown* (New York: E. P. Dutton and Company, 1907), p. 224,

كانت بيل في العشرينيات السكرتيرة الشرقية للمفوض السامي البريطاني في العراق.

ينظرون باستعلاء إلى بقية المجتمع ويزدرون الروابط الزواجية حتى مع أغنى العائلات التجارية الحموية لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم، كما قال أحد البرازية: «الزهرة التي اصطفاها الله»[5].

بيد أنَّ تمايزًا كان يجري على مدى عقود كثيرة ضمن كل عائلة من هذه العائلات الثلاث، وكانت نتيجته أنك بتَّ تجد بينهم في الأربعينيات والخمسينيات جميع الأحوال البشرية، من السيد الذي ينغمس في الثروة إلى «الآغا الذي يتضور جوعًا» بحسب تعبير العقيد عبد الحميد السرّاج، وهو ابن سروجي من أبناء حماه، وكان يومًا رئيس مكتب الاستخبارات العسكرية[6]. إذ وصل عدد آل البرازي، على سبيل المثال، إلى الآلاف في منتصف هذا القرن، وشكلوا عشيرة فعلًا. وفوق جميع هذه السلالات، حلت سلالة الأميرالاي (العقيد) محمد آغا البرازي، وكان آمر فرقة عثمانية، قاد حملة ناجحة في عام 1880 ضد فلاحين متمردين في جبل العلويين، وتلقى، مكافأة له قرى عدة، ومُنح منصب حاكم حماه. وتمثّل عاملٌ مهم من عوامل عملية التمايز الاقتصادي ضمن العشيرة، أي رفع بعض العائلات المكونة لها وخفض بعضها، في ميل بعض آل البرازي إلى السماح بمبدأ حق البكورة في تقسيم عقاراتهم الزراعية وفق معايير تقليدية تركية لا وفق قانون الشريعة الإسلامية في الميراث. وهكذا ورّث باكير البرازي، ابن الأميرالاي محمد آغا، خمسًا وأربعين ضيعة لابنه البكر مصطفى، فيم لم يورّث إلا ضيعتين لابنه الرابع مكرم[7]. وتمكن من الالتفاف على القانون بأن نقل أملاكه إلى ورثته قبل موته. ودفعت هذه الممارسة وما ترتب عنها من عواقب أعضاء العشيرة الأقل حظًا إلى النظر إلى أنفسهم أيضًا على أنهم «ضحايا الإقطاعية»، وإن بدرجة أقل من الفلاحين، وهذا ما يفسّر وقوف بعضهم إلى جانب أكرم الحوراني عندما تحدى سلطة ملاكي الأرض الكبار، وأضرم مشعل الثورة الزراعية[8].

---

(5) حديث مع مكرم البرازي (مواليد عام 1918)، 11 أيلول/ سبتمبر 1987.

(6) حديث مع المؤلف، القاهرة، نيسان/ أبريل 1980.

(7) حديث مع مكرم البرازي، 11 أيلول/ سبتمبر 1987، ومع ابنه تمام، 5 أيلول/ سبتمبر 1987 و19 آب/ أغسطس 1990. كلمة ضيعة العربية تعني عزبة زراعية أو قرية صغيرة.

(8) حديث مع تمام البرازي.

لـم يكـرس أحد معظـم طاقاته لخدمـة الفلاحين أو الدفـاع عن قضيتهم بحماسة أو تمتع بثقتهم أكثر من أكرم الحوراني. وحملت حركتهم منذ البداية بصمة شخصيته. وأصبح محلّ عواطف قريبة جدًا من تلك التي كانوا يكنّونها للأولياء الصالحين. وهذه أمور يتفق عليها منتقدوه ومؤيدوه.

في ضوء التأثير المهم الذي مارسه شيوخ الصوفية الرفاعية بين الفلاحين، فإنه يبقى أمرًا مهمًا أن الحوراني تحدّر من عائلة دينية هاجرت من حوران في النصف الثاني من القرن الخامس عشـر، وأسسـت الطريقة الرفاعية في منطقة حماه[9]. وقد يفسر هذا العنصر من عناصر خلفيته، فضلاً عن حقيقة أن والده كان أيضًـا شـيخًا من الطريقة ذاتها، شـيئًا من أسـباب فوزه بقلـوب الفلاحين بتلك السهولة والفاعلية، على الرغم من أنه هو نفسه لم يحمل أيًا من عادات التفكير أو الشعور المقترنة بالصوفيين.

ليس معروفًا إلا القليل عن تنشـئة الحوراني المبكرة، باسـتثناء أنه تلقى تعليمـه الابتدائـي في مدرسـة علمانية محلية أسسـها الملـك فيصل في عام 1919، وأنـه كبـر فـي أوسـاط ذات حساسـية عميقـة ومريرة تجاه السـلطة القمعيـة التـي كان يمارسـها أقطاب المدينـة. ومن غير المعـروف هل عانى والده رشيد الحوراني مظالم خاصة تتعدّى تلك الإهانات الصغيرة التي يبدو أنها نتاج غير واع لعجرفة الأسـاليب الأرسـتقراطية التي تسبب أحيانًا جرحًا في القلب أشد من الإصابات المادية. في أي حال، راح الحوراني ينظر إلى عائلات المدينة الكبيرة بكراهية، ولم يوفر جهدًا للحد من سلطتها. واقترب من شـبيهه في الفكر الشـيخ حسـن رزق الذي أسـس في عام 1900 مجلة الإنسانية، وهي مجلة ذات توجه شعبوي. وخاض أيضًا الانتخابات للوصول إلـى مجلـس المبعوثان ـ غرفة النواب العثمانيـة ـ في عام 1908 ضد خالد آغا البرازي، لكنه هزم. وقادته روحه العدائية تجاه كبار ملاكي الأرض، التي اسـتنفدت مـوارده وبـددت الكثير من ميراثـه، في اتجاه معـاد للنظام التركي

(9) استنادًا إلى فيصل الركبي ـ وهو طبيب من حماه ونصير للحوراني ـ تلطف بإجراء تحقيق في هذا الخصوص نيابة عني، فإن عائلة الحوراني تحدرت مـن قبيلة الحلقيين الحورانية، وجاءت أصلًا من جاسم، وهي قرية في منطقة إزرع الحورانية؛ رسالة الركبي إلى المؤلف بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991. حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985.

المؤيد لهم: فأقام صلات سرية بعلي الأرمنازي الذي كان منخرطًا في الحركة القومية العربية السرية ومات على أعواد المشانق في الساحة الرئيسة في بيروت يوم 21 آب/ أغسطس 1915 من دون أن يفشي أسماء رفاقه الحمويين[10]. وستترك هذه الحوادث في سنوات لاحقة، كما روى أفراد من العائلة، أثرها في خيال الحوراني الشاب.

في عام 1951، سيقرن الحوراني، بوصفه قائدًا للاشتراكيين العرب، النضال ضد سلطة «الإقطاع» ومن أجل حقوق الفلاحين، بالنضال في سبيل صهر العرب في أمة واحدة. وسيجادل في الأساس بأن رفاه الشعب العربي الذي يشكل الفلاحون مكونه الأساس، يتوقّف على وحدته الراسخة التي لن تتحقق من دون التحرير الاجتماعي للفلاحين. ويمكن تتبع نزعته العربية الجامعة، لا في صلات والده بالحركة العربية الوليدة فحسب، بل وفي تأثيرات مهمة أخرى في سنوات شبابه. وتردّدت أصداء تجزئة الأراضي العربية بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم سورية الجغرافية وثورة 1925-1927 ضد الفرنسيين بقوة في المدرسة التي درس فيها الحوراني وأثارت فيه أول مشاعره القومية التي انتعشت في ما بعد في «التجهيز»، وهي مدرسة إعدادية عامة، وفي كلية الحقوق، وكلتاهما في دمشق، ومهد دافئ للعروبة الجامعة، وداوم الحوراني فيهما بين عامي 1928 و1936. وانضم في عام 1937 إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي اجتذبته فيه معارضته لـ«الإقطاعية»، غير أنّ عدم مبالاة الحزب تجاه المثل العربي الجامع، دفعته إلى مغادرة صفوفه في عام 1938[11]. وربما يكون عمق عواطفه القومية وكثافتها قد جاءا من اشتراكه في عام 1932 في اعتداء على حياة صبحي بركات، وهو رئيس سابق للدولة السورية مؤيد للفرنسيين، ومسارعته إلى مساعدة الحركة العسكرية في العراق في عام 1941 على رأس عدد من الضباط الشبان المتحمسين

---

(10) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985.

(11) هذا استنادًا إلى تصريحات الحوراني ذاته إلى المؤلف. لكن آخرين، يعتمدون على مصادر الحزب السوري القومي الاجتماعي، يرون أن صلات الحوراني بالحزب السوري القومي الاجتماعي استمرت بعد عام 1938. انظر: Patrick Seale: *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), pp. 40-41,

ومحمد جمال باروت، «[حول الشعبوية الحورانية في سورية،]» الفكر الديمقراطي، العدد 11 (1990)، ص 93.

من حماه، ودوره الفاعل في طرد الحامية الفرنسية من مدينته في عام 1945، وقيادته مجموعة من الجنود غير النظاميين في غارات على المستوطنات الصهيونية في عام 1948[12]. وزُعم مؤخرًا أن ما لا يقل عن 800 من بين الرجال الـ1200 الذين شكلوا القوة الفدائية التي عبرت من سورية إلى فلسطين في تلك السنة، كانوا أعضاء في حزب الشباب الذي يقوده الحوراني. عاد الحوراني نفسه من فلسطين بإحساس مرير وقناعة قوية بأن «الإقطاعية» كانت في صلب الكارثة العسكرية العربية[13]. بعبارة أخرى، أدرك الحوراني بوضوح، كما هي حال كثر من رفاقه ومن البعثيين ذوي التفكير المشابه، أن السبب الحقيقي للهزيمة العربية كان اجتماعيًا، وأن القوات المسلحة تتشكل بحسب الوضع الاجتماعي الذي تضرب فيه بجذورها، وأن الأمة لا يمكن أن تخوض حروبًا حديثة بعقليات متخلفة وأنظمة اجتماعية متخلفة ودول صغيرة ومجزأة. ومن هنا جاءت الصلة القوية التي أقامها من تلك اللحظة فصاعدًا بين القضية القومية والمسألة الزراعية، والحس المتزايد بالإلحاح في نداءاته ومساعيه لتحرير الفلاحين اقتصاديًا وسياسيًا.

هل كان ثمّة آخرون، غير الحوراني، شكّلوا رأس حربة الحركة الزراعية؟ هل شارك الفلاحون أنفسهم في تكوين وجهة نظر الحركة أو توجيهها؟ على الرغم من أن نواتها الأصلية ـ حزب الشباب ـ وجدت أخيرًا أكثر مؤيديها حماسة بين الفلاحين، فقد جاءت إلى الحياة على أيدي أشخاص غير زراعيين، وتحديدًا أربعة محامين[14] وطبيب[15] ومعلمَي مدرسة[16]وأستاذ في التاريخ في الكلية العسكرية في حمص[17]. كانوا جميعًا من أبناء مدينة حماه، وباستثناء

(12) أحاديث مع صلاح الدين البيطار، 13 تموز/ يوليو 1958؛ وشريف الراس من حماه، 16 تموز/ يوليو 1958؛ وأكرم الحوراني، 18 تموز/ يوليو 1958 و28 شباط/ فبراير 1970 و15 تموز/ يوليو 1985.

(13) حزام زهور عدي، عضو من عائلة قديمة في الحزب العربي الاشتراكي، استشهد به باروت، «حول الشعبوية الحورانية في سورية،» ص 94 و98 وهامش 51.

(14) أكرم الحوراني وبدر علوش وسعد الدين الخاني وخليل كلاس.

(15) د. نجيب عبد الرزاق.

(16) علي عدي، معلم مدرسة ابتدائية، وعثمان الحوراني، أحد أقرباء أكرم ومدرس في مدرسة إعدادية ولاحقًا مدير التربية في جبل الدروز.

(17) نخلة كلاس.

اثنيـن من المسـيحيين الأرثوذكـس[18]، كانوا جميعًا مسـلمين سُـنّة. وتحدروا جميعًا من عائلات متوسطة الدخل. أحدهم تحدَّر من مالك أرض متوسط[19]، وآخر من صاحب دكان[20]، واثنان من تاجرين صغيرين[21]، واثنان آخران من صائغين[22]، تحدّر أحد الاثنين الباقيين من المؤسسين من عائلة بلا ملكية من الشـيوخ الصوفييـن[23]، والآخـر من عائلـة صيادلة وأطبـاء[24]. وكان يحركهم جميعًا شعور غير ودّي تجاه ملّاك الأرض الكبار بلغ إلى حد العداء[25].

مع عام 1950، وهو العام الذي أعيد فيه تنظيم الحركة الزراعية وتحويلها إلـى الحـزب العربـي الاشـتراكي، كانـت تركيبـة القيـادة قد تغيـرت في بعض جوانبها. ومن بين الأعضاء الإثني عشر في مجلس الموفدين الذي قاد الحزب حتى اندماجه مع حزب البعث في تشرين الثاني/نوفمبر 1952، لم يكن سوى اثنين من أبناء حماه[26]، فيما جاء خمسـة من دمشـق[27]، وواحد من حلب[28]، وواحـد مـن حمص[29]، والثلاثـة الآخرون من مناطـق ريفية[30]. لكـن الهيمنة ظلّـت للأعضاء أصحاب المهن ضمن الشـريحة القياديـة العليا. ضم المجلس خمسـة أسـاتذة جامعيين[31] وثلاثة محامين[32] ونائبين في البرلمـان[33] وطبيبًا

---

(18) خليل ونخلة كلاس.

(19) أكرم الحوراني.

(20) علي عدي.

(21) بدر علوش وسعد الدين الخاني.

(22) خليل ونخلة كلاس.

(23) عثمان الحوراني.

(24) نجيب عبد الرزاق.

(25) أنا مدين لأكرم الحوراني بما خص تفصيلات السيرة الذاتية المتعلقة برفاقه.

(26) أكرم الحوراني وخليل كلاس.

(27) أمجد طرابلسي وحكمت هاشم ونور الدين حاطوم وصلاح عمر باشا وجودت الإمام.

(28) يحيى الزرقا.

(29) إحسان حسني.

(30) جورج حريكة مـن قرية محردة غرب حماه، وعبد الحليم قدور مـن قرية قارة على بعد 45 كلم جنوب حمص، وأنطون مقدسي من بلدة يبرود الريفية في منطقة القلمون.

(31) أول أربعة مذكورين في الملاحظة 27 وأنطون مقدسي.

(32) خليل كلاس وعبد الحليم قدور (الذي أصبح قاضيًا في ما بعد) وجورج حريكة.

(33) أكرم الحوراني الذي كان محاميًا من حيث الدراسة وإحسان حسني الذي كان مدرسًا في مدرسة ثانوية.

واحدًا[34] وموظفًا حكوميًا واحدًا[35]. وكانوا جميعًا مسلمين سنة في ما عدا أربعة مسيحيين أرثوذكس[36].

لا يدل غياب الفلاحين في قمة الحركة الزراعية على قلة أهميتهم في صوغ مصائرها. ففي المسعى المهم لمدّ شبكتها التنظيمية إلى الريف وفي العمل التحريضي على مستوى القرية، أدّى القادة الفلاحيون الواعون سياسيًا دورًا رئيسًا، ولا سيما سيف الدين الخالد من قرية الشيحة وخليل الطعمة من قلعة المضيق ومحمد النجم والحاج عبدو القطيني من خان شيخون[37]. وتحدّر جميع هؤلاء المناضلين الذين أوقفوا فلاحي قرى كثيرة على أقدامهم، من منطقة ريفية تقع شمال شرق حماه حيث كان نير ملاكي الأراضي قد أصبح ثقيلًا على نحو خاص.

تشكّلت قاعدة الحركة في معظمها من الفلّاحين الذين لم يلتحقوا بها بوتيرة بطيئة أو ثابتة. وكما يقول أكرم الحوراني نفسه، «كانت مثل مدّ جارف قادم، ولم يكن لدينا الوقت لنعد الأعداد، لكن أنصار حزبنا كانوا، طوال الوقت، أكثر بكثير من أعضائه»[38]. وفي الحقيقة، كانت الحركة في عام 1950، وبحسب تقدير متحفظ، قادرة على اجتذاب ما يصل إلى 40 ألف شخص من الريف عندما دعت إلى عقد أول مؤتمر فلاحي في تاريخ سورية في حلب. وفي السنة ذاتها كانت تعد ما لا يقل عن 10 آلاف عضو[39].

ضربت الحركة بجذورها بين الفلاحين البستانيين السنّة في حي العليليات التابع لحماه، والمحاصصين السنّة في مناطق إدلب ومعرة النعمان وخان

---

(34) جودت الإمام.

(35) يحيى الزرقا.

(36) إحسان حسني وخليل كلاس وجورج حريكة وأنطون مقدسي. أنا مدين لأنطون مقدسي بما يخص بيانات السيرة الذاتية في هذه الفقرة، حديث 10 كانون الأول/ ديسمبر 1992. حصلت على بقية البيانات من أكرم الحوراني.

(37) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985.

(38) المصدر نفسه.

(39) حديث مع شريف الراس من حماه، 16 تموز/ يوليو 1958.

شـيخون، والمزارعين المسـيحيين في القرى الواقعة غرب حمـاه[40] ومنطقة القلمون[41] والفلاحين العلويين في ريف مصياف والفلاحين الدروز المنتمين إلـى آل عامـر الذين يعيشـون في منطقة شـهبا فـي الجزء الشـمالي من جبل الـدروز (كان فلاحـو آل الأطـرش المنافسـة فـي الجنوب قـد التزموا حزب البعث)[42].

لماذا وجد استياء أولئك الفلاحين تعبيره التنظيمي في النصف الثاني من الأربعينيات والنصف الأول من الخمسـينيات، وليس أبكر من ذلك؟ ما الذي جعلهم يتقبّلون دعوات أكرم الحوراني، بما مكنه من تسخير قواهم في صراعه ضد كبار الملاكين؟ لطالما نظر الفلاحون، ولا سيما في سهول وسط سورية، إلـى ملاكـي الأرض كما ينظرون إلى شـوكة في لحمهم، لكـن حظوظهم في الفتـرة التـي ذكرناهـا للتـو سـاءت على نحـو ملحـوظ. ويمكـن رد ذلك إلى العمليـات التـي بدأت تفعل فعلها نتيجة الظروف التي رافقت الحرب العالمية الثانية. فقد جاء ذلك الحريق بقوات عسـكرية إنكليزية وفرنسـية كبيرة. وكان لمشـترياتهم الكثيرة من الحبوب السـورية وغيرها من السـلع الأساسـية؛ وما رافق ذلك من هبوط حاد في المسـتوردات نتج من تحويل الكثير من الشـحن العالمي لأغراض الحرب، أو من الخسـارات الكبيرة التي تكبدتها الأسـاطيل البحرية في الأعمال الحربية؛ وما تبع ذلك من مضاربة شديدة وضغط تضخمي (حلّقت القيمة السـوقية للقمح السـوري من 4.5 جنيهات اسـترلينية للطن في عام 1939 إلى 39 جنيهًا في عام 1942 و54 جنيهًا في عام 1943)[43]، كان لـكل ذلـك أن يولّـد أرباحًا اسـتثنائية لتجار الجملة وكبـار ملاكي الأرض في سـورية. وقد اسـتُخْدِمَ الكثير من هـذه الثروة الجديدة لتحسـين طرق الزراعة ولا سيما لزيادة استخدام الآلات في الزراعة. هكذا، ازداد تركيب المضخات التي تسـحب مياه الأنهار أو المياه الجوفية في فترة بعد الحرب، وارتفع عدد

(40) ولا سيما في قرى محردة والسقيلبية وكفربهم وعايو.

(41) ولا سيما في مناطق النبك ودير عطية وحسيا.

(42) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/يوليو 1985.

(43) Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958), p. 338.

الجرارات المستخدمة في الزراعة من نحو 300 في عام 1948 إلى 977 في عـام 1952[44]. ويسّـر قيـام الدولـة ببعض مشـاريع الـري، كما فـي العاصي الأوسط، زراعة القطن[45]. ولم تنعكس هذه التغيرات لمنفعة المحاصصين في سـورية الوسـطى، لأن ملكيـة كبار الملاكيـن للمضخات والجـرارات عززت قدرتهـم على انتزاع حصة أكبر من الغلـة. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة الاعتماد الأكبر على الآلات والتفضيل المقصود للعمل الموسمي المأجور في المناطق الجديـدة التي تزرع القطن، فإن كثيـرًا من المحاصصين أخرجوا من أكواخهم ومـن الأرض، وفقـدوا بالتالـي حق الإشـغال بالتقادم وضمانـات العيش التي كانـوا يتمتّعون بها في ظل الترتيبات التقليدية[46]. وفاقم الفائض السـكاني في الريف سـوء وضعهم، دافعًا بكثير منهم إلى مسـتوى أدنى من الفقر. وحثتهم هذه الأمور كلها على القتال، ودفعتهم إلى الحركة التي قادها أكرم الحوراني.

توجه المحاصصون إلى حزب الحوراني لأنه عبّر عن الأفكار التي كانت تجـول فـي أذهانهـم مـن دون أن ينطقوا بها. كان أسـاس برنامجه هو إشـباع شـغفهم بملكيـة الأرض عـن طريق إصـلاح البنية الزراعية التي من شـأنها أن تحـد مـن الحيـازات، وتعيد توزيع الملكية. كما سـعى هـذا البرنامج إلى منع طردهم من الأرض، وضغط من أجل إحلال الانتخابات المباشـرة محل نظام المرحلتيـن غيـر المباشـر، ومـن أجل اسـتخدام الغرفة السـرية حتى يسـتطيع الفلاحـون التصويت بحسـب مشـيئتهم مـن دون ضغط من مالـك أرضهم أو أنصاره[47].

---

(44) United Nations, Bureau of Economic Affairs, *Economic Developments in the Middle East, 1945 [to 1954]* (New York: [United Nations], 1955), p. 181,

انظر الجدول (4 - 6) أعلاه.

(45) Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957]) (London & New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]), p. 93.

(46) منذر الموصلي (ناشـط عربي اشـتراكي)، «ذكريات. مراحل الحزب العربي الاشتراكي كما عشـتها،» العربي الاشـتراكي (نيسـان/ أبريل 1985)، ص 3. أنا مدين للحوراني لأنـه زوّدني بهذا العدد وغيره من أعداد مجلة الحزب.

(47) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985.

لجأ الحوراني وحزبه، في السعي إلى تحقيق أهدافهم، إلى طرق متنوعة. ولم يترددوا في استخدام وسائل عنيفة ضد مالكي الأرض القساة مع محاصصيهم كما في منطقة حماه. فكانت مجموعات من القبضايات الشجعان برئاسة علاء الدين الحريري، وهو نصير متحمس وصاحب مقهى شعبي، تباشر العمل ما إن يصلها خبر عن ظلم يمارسه مالك أرض أو خدمه المسلحون. أخذ الحوراني وأتباعه في عيون الفلاحين بعدًا رومانسيًا. وكان ظالمو الفلاحين يتلقون ثمن أفعالهم بالعملة ذاتها[48]. أمّا في مناطق من مثل الشيخ بدر في الريف العلوي، حيث كان نير الإقطاع أقل وطأة، فلجأ ناشطو الحوراني إلى طريقة التحريض غير المباشر. فكانوا يسألون الفلاحين لماذا لا يوجد مدارس ولا طرقات ولا مراكز للرعاية الصحية ولا إرشاد زراعي في قراكم؟ ما الذي يفلح فيه نوابكم؟[49]

كثيرًا ما عمل الحوراني على تحقيق أهداف حزبه، من خلال المؤسسات القائمة. لدى انتخابه نائبًا عن حماه في عام 1943، واصل رشق أصحاب الامتيازات بالتحديات، طارحًا مسألة الفلاحين أول مرة في البرلمان. ودعا في عام 1945 إلى توطين البدو وإلى إلغاء قانون القبائل، وهاجم سلطة الشيوخ بقسوة حتى إنّ طراد الملحم، شيخ الحسينة، وهي فرع من قبيلة الرولة، هجم عليه وفي يده مسدس، لكن النواب الآخرين حجزوا بينهما. وأصبح يلقب في الدوائر الراديكالية بـ«الجريء» أو «النائب الحر» و«مدمر القيادات الإقطاعية»[50]. وبفضل جهده والدعم الذي تلقاه من حلفائه البعثيين والنواب ذوي الأفكار المشابهة، دخلت طريقة الانتخابات المباشرة حيز الفعل في عام 1947، وشرّع نظام الغرفة السرية في عام 1954. وقبل ذلك، في عام 1952، كان قد أطلق مشروع استصلاح المستنقعات في سهل الغاب وفي ذهنه مصلحة الفلاحين العليا. وفي عام 1957، نجح، بعد أن أحضر عائلات المحاصصين الذين أخلاهم بعض البكوات من أراضيهم، ووضعهم في حالتهم البائسة على درجات مدخل البرلمان الرخامية، في الدفع بقانون يمنع إخلاء الفلاحين من

(48) حديث مع شريف الراس، 16 تموز/يوليو 1958.
(49) العربي الاشتراكي (تموز/يوليو 1985)، ص 2.
(50) حديث مع شريف الراس، 16 تموز/يوليو 1958.

حيازاتهـم. وتحقق جزئيًا هدفه المركزي المتمثل بتحويلهم إلى ملّاكي أراض فـي قانـون الإصلاح الزراعـي لعام 1958 الذي سـنّ في أثناء شـغله منصب نائب الرئيس في الجمهورية العربية المتحدة[51].

يَسَّـرَ موطـئ القـدم الـذي كان الحورانـي قد أحـرزه في سـلك الضباط نجاحاتـه البرلمانيـة: وكان في وقتٍ باكر قد أقنع كثيريـن من المتعاطفين معه مـن أصـل فلاحي أو من أصول ريفيـة متواضعة بدخول الكلية العسـكرية في حمص. وأصبح هؤلاء يشـكلون درعًا واقيًا ونقطة دعم رئيسة ورافعة للحركة الفلاحيـة. لكـن الفلاحين بقـوا، من وجهة نظـر الحوراني التي عبـر عنها في خطابـه أمـام مؤتمـر الفلاحين في عـام 1951 «حجر الأسـاس فـي بناء هذه الأمة»[52].

الحقيقـة، إنَّ قـدرة الحورانـي علـى كسـب اهتمـام الجماهيـر الفلاحيـة وتعاطفهـا، هـي مـا جذب البعثييـن إليه وإلى أنصـاره، وما قاد إلـى «اندماج» الحزبيـن في تشـرين الثاني/ نوفمبر 1952. وكان، في الاعتبارات الأساسـية، يكمل قادتهم. كان ميشـيل عفلق وصلاح الدين البيطار في الأسـاس معلمين. وكانـا يتعامـلان في المقام الأوّل مع أفكار وينشـرون تلـك الأفكار في غرف الجلوس بصورة أساسـيّة. وعلى العكس، كان الحوراني «رجلًا من الشعب»، ويتمتع في الآن نفسـه بغريزة سياسـية وموهبة حقيقية في القيادة، علاوة على فهمه الجيد لقضايا الساعة.

(51) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985، والموصلي، ذكريات، ص 3.
(52) الاشتراكية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 1951)، ص 1.

القسم الثالث

البعثية في جوانبها الريفية والفلاحية

الفصل الحادي عشر
البعث القديم والتربية السياسية لإنتليجنسيا ريفية

لم تكن «البعثية» في تاريخ سورية الحديث قوة واحدة تفعل فعلها باتجاه واحد أو تحت تأثيرات متماثلة، بل كانت غطاء لتشكيلة من العناصر التي ينبغي، لأغراضنا الحالية، التمييز في ما بينها أولًا وقبل كلّ شيء. في الحقيقة، لم يكن هناك حزب بعث واحد، بل ثلاثة أحزاب كانت، على الرغم من ترابطها المعقّد، متمايزة تمامًا بقاعدتها الاجتماعية، وإطارها الذهني، واستجاباتها الطبيعية، وخصال أعضائها وقيادتها، والمصالح التي خدموها.

شكل البعث الأبكر أول مكتب تنفيذي له في عام 1945، وعقد مؤتمره التأسيسي في عام 1947، لكنه نشأ من دوائر صغيرة من الطلاب والمعلمين الذين بدأوا نشاطهم منذ وقت يعود إلى عام 1939[1]. لكن الحزب لم يصل إلى الواجهة السياسية إلا بعد اندماجه مع الحزب العربي الاشتراكي في عام 1952. وفي عام 1958، ومع إقامة الجمهورية العربية المتحدة التي لم تعمر طويلًا، كان دوره عمومًا قد انتهى، على الرغم من أنه لم يفقد كلّ أهمية في سورية إلا في عام 1966. أما البعث الذي خلفه فكان في الأساس تكوينًا انتقاليًا واستمدّ زخمه من اللجنة العسكرية السرية التي تشكلت في القاهرة في عام 1959[2]. ولم يعش بعد انقلاب «التصحيح» في عام 1970، لكن جرى

(1) لمعرفة تفصيلات تتعلق ببدايات حزب البعث، انظر كتابي: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers,* Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 72 ff.

(2) عن اللجنة العسكرية، انظر الجدول (12 – 1).

استيعاب الكثير من أتباعه في «البعث» الجديد الذي بناه قائد الانقلاب حافظ الأسد وصاغ قالبه.

يبدو، من منظور ارتجاعي، أنّ المُثُل العليا هي التي كانت تحفز البعث القديم في عقوده الأولى. كان أطباء متفانون أعضاء في الحزب يندفعون من ذاتهم، لا بتلقين من قادتهم، فيسافرون سيرًا على أقدامهم في الأربعينيات والخمسينيات ليقدموا علاجًا طبيًا مجانيًا لفلاحين في قرى نائية ومهملة حتى اليوم. كما أرسل بعض ناشطي الحزب أبناء فلاحين واعدين إلى المدارس الثانوية في المدن على حسابهم الشخصي أو علموهم مجانًا[3]. وبالطبع، فإنّ هناك على الدّوام خطر النظر برومانسية إلى الماضي أو اتخاذ نظرة سلبية مفرطة حيال الحاضر. غير أنّه لا مجال لإنكار أن الحالمين والأنصار الشباب شكلوا عنصرًا مهمًا في الحزب في ذلك الوقت، ومنحوه قوة دينامية ليست محسوسة إلا على نحو باهت في حزب البعث اليوم الذي سيطر عليه على نحو متزايد المحترفون ومسيّرو الحزب المتفرّغون. وهناك الآن تنافس على المناصب والعلاوات أكثر من الارتباط بفضيلة التفاني.

لم تكن العروبة الجامعة مسألة ملحة للبعثيين الجدد قطّ. وبالعكس، كانت الوحدة العربية بالنسبة إلى البعث القديم في المرتبة الأولى من القيمة والأهمية. وكان الانتماء إلى الأمّة العربية أعلى شكل من العلاقة الاجتماعية، وكان أتباعه يُوْصَون بأن يتمسّكوا به قبل منطقتهم أو طائفتهم أو عشيرتهم في الخطوة والتقدير. وفي الواقع، كان البعث يعرّف نفسه بأنه «حزب الوحدة العربية»[4]. ويمكن تفسير هذا الميل لصهر العرب في دولة واحدة بخلفية قادة الحزب. فمن بين الأعضاء الأربعة في أول مكتب تنفيذي للبعث في عام 1945، كان ثلاثة ـ ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومدحت البيطار ـ قد ولدوا لتجار حبوب بالجملة (بوايكية) في حي الميدان الواقع خارج أسوار دمشق، وهو

(3) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 45، ومقابلات مع د. سامي الجندي، السلمية، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، ومع د. وهيب الغانم، اللاذقية، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992، ومع د. يورغي حكيم (Yorgī Hakim)، واشنطن العاصمة، 24 نيسان/ أبريل 1991.

(4) ميشيل عفلق، نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971)، ص 287 و291.

المركـز الرئيس لتجارة الحبوب في جنوب سـورية وللبوايك أو مخازن حبوب العاصمة. ويمكننا أن نتصوّر أن مناخ الأفكار الذي أحاط بالمراحل الأولى من حياتهـم كان منـاخ عالـم التجـار. ومـن وجهـة نظر هـذه الطبقة، كانـت تجزئة الولايـات العربية فـي الإمبراطورية العثمانية بعد عام 1917 تشـكّل عقبة كأداء فـي وجه القنـوات التجارية القديمة وتدفق التجارة الحر. واسـتاء أعضاؤها من حصرهم ضمن حدود ضيقة، وفضلوا الأسواق الكبيرة والمتوسعة وغير المثقلة بالتعريفات والرسوم الجمركية أو بتعدد القوانين والأنظمة الاقتصادية. باختصار، لـم يكن الأفـق العربي الجامع أمرًا طبيعيًا بالنسـبة إلى مكوّن آخر من السـكان بقـدر مـا كان طبيعيًـا بالنسـبة إليهم. وانسـجامًا مع ذلـك، انجـذب أبناء بعض العائلات التجارية التي كانت منخرطة في التجارة البعيدة، أو سبق لها أن كانت كذلـك، مـن مثل آل الصمـدي أو المارديني أو الحجار نحو حـزب البعث في الأربعينيات حين لم يكن قد اتخذ اتجاهًا «يساريًا» بعد.

كانـت هنـاك خاصيتان أخريـان في ضاحية الميدان أدّتا دورًا في تشـكيل العواطف القومية لمؤسسي حزب البعث في أوج شبابهم. أولًا، كانت المنطقة مرتبطـة ارتباطًا قويًا بتاريخ ثـورة 1925 - 1927 الكبرى، فقد قاتلت العناصر الثائرة الفرنسـيين بضراوة في الشوارع والبساتين الداخلية، ولم تهتز معنوياتها على الرغم من القصف المدفعي الفرنسي الذي دام ثلاثة أيام والدمار الواسع الذي خلفه. وتميز الميدان، ثانيًا، بالطبيعة المتنوعة لسكانه. ففي أماكن أخرى مـن العاصمـة، كانـت المجموعـات التـي تنتمـي إلـى أديـان أو طوائـف أو مجموعات إثنية مختلفة ـ مع بعض الاستثناءات ـ تميل إلى أن تكون مساكنها في أحياء مسـتقلة. أما في الميدان فعاش تجّار مسـيحيّون قرب تجّار سـنّة أو فلاحين جبليين دروز سـابقين، أو فلاحين سـابقين سنّة من سهول حوران، أو بدو سـنّة بالاسـم أو نصف بدو سـنّة من البادية السـورية. وما كان لقرب هذه العناصر المتباينة إلا أن يولّد توترات نبهت قادة البعث المستقبليين إلى ضرورة التشديد على الخلفية العربية العميقة المشتركة بين معظم السكان[5].

(5) تستند الملاحظات في هذه الفقرة وفي الفقرة السابقة إلى مقابلات مع ميشيل عفلق، يومي 9 و13 تموز/ يوليو 1958، ومع صلاح الدين البيطار، 13 تموز/ يوليو 1958 و7 كانون الأول/ ديسمبر 1970.

ليس أمرًا بلا معنى أن يكون تاجر حبوب من الميدان هو موسى رحمون قـد أدّى دورًا مهمًـا في عام 1942 في جمع ميشـيل عفلق والعضو الرابع في أول مكتـب تنفيذي لحزب البعث هو جلال السـيّد.[6] كان رحمون، وهو من جيران عفلق، يتاجر مع دير الزور، مدينة السـيّد. وكانت دير الزور التي تضم تجمعًا سـكانيًا لا يقل عن 58990 نسـمة في عام 1942، مركزًا للتجارة مع البادية ووادي الفرات، وعاصمة إقليم في الجزء الشـمالي الشـرقي من سورية التـي كانـت حياتها الاقتصاديـة التقليدية مضطربـة نتيجة انقطاعهـا عن منطقة تجارتهـا الطبيعية في شـمال العراق. لـم تقف الحدود الجديدة التي رسـمتها بريطانيـا وفرنسـا، في وجه عامل التجارة فحسـب، بل في وجـه عامل القرابة أيضًا بعدما فصلت على نحو مصطنع، في هذا الجزء كما في أجزاء أخرى من الشرق العربي، بين أشخاص ينتمون إلى العائلات أو العشائر ذاتها.

يمكـن أن نـردّ إلـى هـذه الظـروف جذور مشـاعر جـلال السـيد الأولى المتعاطفة مع مثال الوحدة العربية، تلك المشـاعر التي أصبحت أكثر قوة بعد انضمامـه إلى عصبة العمل القومي المتحمسـة للقومية العربيـة إنّما المحافظة اجتماعيًـا في عـام 1933، وإلى الحزب العربي الاشـتراكي الذي كان شـبيهًا بأفـكاره، ولكنه سـري وأكثر حماسـة في عـام 1938. ويمكن اسـتنتاج عمق التزامه من انخراطه عن كثب في تهريب الأسلحة والذخيرة بين عامي 1936 و1939 من المسـتودعات العسـكرية العراقية إلى أيـدي المقاتلين العرب في فلسـطين مـرورًا بسـورية، وهو عمـل نظّمه الناشـط القومـي الموصلي يونس السـبعاوي بتشـجيع من العقيد صـلاح الدين الصبـاغ، القائد الفعلـي للحركة العسكرية في العراق في عام 1941[7].

لكن الذروة في سـيرة جلال السـيد القومية كانت القضية المشـتركة التي توصل إليها مع ميشـيل عفلق في عام 1942. وتمثّل واحد من أهم النتاجات الجانبيـة لهـذا الاتّحـاد فـي الدعم المهـم الذي تلقـاه حزب البعث فـورًا من

(6) حديث مع ثابت المهايني، من أبناء الميدان وعربي اشتراكي بارز، 22 نيسان/ أبريل 1991.

(7) في شأن يونس السبعاوي، أحد مؤسسـي الحزب العربي الاشتراكي، انظر كتابي: Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 456-458.

الخرشان، وهي العشيرة الأكثر عددًا في دير الزور، ومن حلفائها، الشيوخ. كان والد السيد، وهو قاض، أحد زعماء الخرشان، وكان سكان المدينة لا يزالون عشائريين في طرائق تفكيرهم وقواعد سلوكهم. علاوة على ذلك، لم يكن الخرشان راضين عن النظام السياسي القائم لأن المستفيدين منه كانوا من منافسيهم البوعبيد الذين قدّموا رؤساء بلدية دير الزور تحت الاحتلالين التركي والفرنسي حتى صعود البعثيين إلى الواجهة السياسية[8].

تعزّز ميل حزب البعث العروبي الجامع عندما كسب بين عامي 1945 و1947 ولاء كثير من الأتباع من مجموعة أخرى كان أول اجتماع لها في عام 1939 بتأثير «الكارثة» التي حلّت بلواء الاسكندرون في تلك السنة. ومع بعض الاستثناءات، تألف الأنصار الجدد، في جوهرهم، من لاجئي لواء الاسكندرون الذين انتقلوا إلى مناطق أخرى من سورية عندما ألحقت منطقتهم التي كانت تضم أقلية من الأتراك، بتركيا بموافقة فرنسا وباحتجاجات مريرة من عناصرها العرب.

حتى عام 1944، كان القائد المعترف به لهذه المجموعة هو زكي الأرسوزي، وهو خريج السوربون ومدرس في مدرسة ثانوية وابن محامٍ ومالك أرض متوسط من أنطاكية، كان ينتمي دينيًا، مثل أغلبية عرب لواء إسكندرون، إلى الطائفة العلوية. أما سياسيًا فاستمد الأرسوزي إلهامه من العرقيّة. وعلى الأقل، شكلت العرقيّة الموضوع المركزي في التحريض الكثيف الذي قاده ضد الأتراك في الإسكندرونة بين عامي 1936 و1938، وتسبّب بطرده من المنطقة. فقد استخلص الأرسوزي من النائبة التي حلّت بمواطنيه اللوائيين الحاجة إلى إثارة شباب الأمة. ونظر إلى مجموعته على أنها خطوة أولى نحو تلك الغاية. وبحسب روايته هو، قسم مجموعته في عام 1939 قسمين: واحد سياسي، وسمّاه «الحزب العربي الاشتراكي»، والآخر ثقافي، وسمّاه «البعث العربي»[9]. وأشار إلى أنه سبق في استخدام هذا اللقب

(8) أحاديث مع قاسم طوير، من عشيرة البوعبيد، 5 حزيران/ يونيو 1980؛ وجلال السيد، 1 حزيران/ يونيو 1985، وعبد الصمد حيزة، من الشيوخ، 17 حزيران/ يونيو 1985. تستند هذه الفقرة أيضًا إلى: جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص 15 - 29.

(9) مقابلة مع زكي الأرسوزي أجراها المؤلف في دمشق، 17 تموز/ يوليو 1958.

المجموعة التي بحثت عن الإرشـاد لدى ميشـيل عفلق وصلاح الدين البيطار وانطلقت في البداية تحت اسم «الإحياء العربي».

مـع عـام 1944، كان أنصار الأرسـوزي قـد ابتعدوا عنـه. وربما وجدوا عنصريتـه غيـر مُرضية فكريًا، أو ربما ظنوا أنه لم يكن عمليًا بما يكفي. علاوة على ذلك، كان تأثّر الأرسـوزي بالفقر الذي غرق فيه تأثّرًا شـديدًا: فقد منعه الفرنسـيون من التعليم في أي مدرسـة عامة أو خاصة، وعاش في عام 1941 في منزل متواضع في حي السـبكي في دمشـق مع سـبعة أو ثمانية من تلامذته اللوائيين، وكان مثلهم ينام على الأرض، ويستخدم الكتب وسائد، وكان يعيش علـى صحـن يومي من الحمـص[10]. وصار مكتئبًا متوتـر الأعصاب مع حس بالمـرارة، وأخـذ يسـيطر عليه الإحسـاس بالاضطهـاد، وبات يشـك حتى في أتباعه.

لكـن الأمر الأهم تاريخيًا هو أن تلامذة الأرسـوزي اللوائيين أدخلوا في حزب البعث العفلقي توقدًا وحرارة شغف لا يملكهما سوى الأشخاص الذين تـأذّوا. ومثلهـم في المكتب التنفيذي لحزب البعـث الذي انتخب في المؤتمر التأسيسـي فـي عام 1947 وهيب الغانـم، وهو طبيب وابن رجـل دين ومدير مدرسة ابتدائية في حي عفان العربي في أنطاكية[11].

كمـا هو واضح مـن الجدوليـن (11-1) و(11-2)، كان جميع أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث منذ تأسيسـه في عام 1945 حتى اندماجه مع اشـتراكيي أكرم الحورانـي العرب في عام 1952 ذوي جـذور تعود إلى مدن سـورية وبلداتهـا الرئيسـة. الاسـتثناء الوحيد هو ميشـيل عفلق الـذي ولد هو ووالده في دمشـق، لكن جده لأبيه جاء من قرية راشـيا على السـفوح الغربية

(10) الشـاعر سـليمان العيسـى (أحـد تلاميـذ الأرسـوزي اللوائيين)، «بدايـات البعـث العربي،» المناضل (مجلة داخلية لحزب البعث)، العدد 84 (نيسان/ أبريل 1976)، ص 58 - 60.

(11) تسـتند الملاحظـات فـي الفقرات الخمس السـابقة إلـى المصـادر الواردة فـي الملاحظتين السابقتين وإلى مقابلاتي مع د. سـامي الجندي، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، ومع د. وهيب الغانم، 3 كانـون الأول/ ديسـمبر 1992، وكذلك إلـى الجندي، البعـث، ص 19 - 32؛ والرواية عـن البدايات البعثية قدمهـا د. وهيب الغانم فـي المناضل، الأعداد 90 - 97 (تشـرين الأول/ أكتوبـر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1976) ومن (كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو 1977).

لجبل الشيخ. وكان عفلق حضريًا أساسًا في نظرته. ولم يشكل الفلاحون قط موضوع اهتمام خاص من جانبه. وقلما تجد في كتاباته تعبيرًا عن اهتمام مركّز بفلاحي القطر. وليس ثمّة سوى ملاحظات ذات طبيعة عامة تتعلق ضمنًا بهم، من مثل: «نضال العرب [...] لا يقوم إلا على مجموع العرب، ولا يمكنهم أن يشتركوا في هذا النضال إذا كانوا مستثمَرين»[12]. ولم تحوِ تلك الكتابات نفسًا معاديًا لملّاك الأرض. ويتناقض هذا تناقضًا صارخًا مع الاتجاه الرئيس للبعثيين «الانتقاليين» الذين كانوا أقرب إلى أكرم الحوراني في ميولهم، ومثله أيضًا رفعوا الفلاحين إلى موقع مركزي في خطّة عملهم. ومن بين القيادات العليا في البعث القديم، لم يهتم أحد سوى وهيب الغانم بفلاحي الأرض ومشكلاتهم[13].

بهذه الحال، فإنّ البعث القديم، كتنظيم، لم يضرب بجذور عميقة في القرى. فعندما عقد الحزب مؤتمره الأول في عام 1947، لم يكن فيه سوى «عامل واحد ومزارع واحد» بين المشاركين البالغ عددهم 217 أو نحوه[14]. كان معظم الباقين معلمين[15]. أما باقي المندوبين فكانوا طلابًا في الجامعة أو في المدرسة الثانوية أو موظفين حكوميين أو محامين أو أطباء[16]. لكن كانت أغلبية المندوبين أبناء فلاحين وعمال[17].

انضم لاحقًا عدد قليل نسبيًا من الفلاحين إلى البعث القديم. ولم يندمج أتباع أكرم الحوراني الفلاحين بأعدادهم الكبيرة رسميًا في صفوف الحزب بعد عام 1952، بل استمروا مرتبطين بالحوراني شخصيًا[18]. لكن المبادرات الإنسانية التلقائية التي قام بها أطباء بعثيون أفراد أوجدت شعورًا طيبًا وافرًا نحو الحزب بين الفلاحين في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة العلويين.

---

(12) ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1959)، ص 87.

(13) عن د. الغانم، انظر الجدول (11 - 1).

(14) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب، ص 45.

(15) مقابلة مع شبلي العيسمي، وهو بعثي قديم، الوطن العربي، 13/ 5/ 1988.

(16) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث (بيروت: [د.ن.]، 1971)، ج 4، ص 20.

(17) «[البدايات في ذاكرة د. وهيب الغانم]»، المناضل، العدد 95 (آذار/ مارس 1977)، ص 9.

(18) انظر كتابي: Batatu, *The Old Social Classes*, p. 730.

علاوة على ذلك، فإنَّ الكتلة العظمى من أعضاء الحزب العاديين كانت تتألّف من الطلاب ذوي الخلفية الريفية أو الفلاحية، سواء في عام 1947، حين كان البعث القديم يعدّ «بالمئات»، أو عشية «اندماجه» في عام 1952 مع الحوراني، حين بلغ تعداده 4500[19]. ولم تكن هذه الصبغة الريفية الواضحة لقاعدة الحزب نتيجة حسابات من جانب قيادته، بل تطورت بطريقة طبيعية، لأن رسالة الحزب وجدت استجابة أكبر بين الطلاب القادمين من القرى والبلدات الريفية أكثر مما وجدت بين أولئك القادمين من المدن، ولا سيما بين أبناء الفلاحين الدروز والإسماعيليين والعلويين والمسيحيين الأرثوذكس الميسورين نسبيًا. ومن وجهة نظر هؤلاء الطلاب، بوصفهم أبناء أقليات أو متحدرين من طبقة عانت طويلًا الإهمال والاضطهاد، كان البعث، بوقوفه ضد الظلم الاجتماعي وانتقاده التمييز بين الطوائف وتركيزه على العروبة بدلًا من الدين، بمنزلة قطيعة نوعيّة مع الأحوال التي كانت تعيشها طوائفهم وصعودًا إلى حياة يكونون فيها على قدم المساواة مع جميع المواطنين الآخرين.

يكمن التفسير الواضح لوزن الطلاب العددي الراجح في البعث القديم في مركزية المعلمين في حياة الحزب. كان مرشداه البارزان ـ عفلق والبيطار ـ مدرسين. علاوة على ذلك، كان كثيرون من مؤسسي فروع الحزب وشعبه في المحافظات مؤسسي مدارس خاصة أو مديريها، مثل موفق الشرع (ابن عم فاروق الشرع، وزير الخارجية الحالي) ومنصور الأطرش ومحمود اليونس ووليم خوري ونجم الدين الصالح ووائل إسماعيل الذين كانوا مؤسسي فروع الحزب وشعبه أو قادته في حوران وجبل الدروز ومنطقة الشيخ بدر العلوية ومنطقة تلكلخ ومنطقة الدريكيش العلوية والقرداحة، مسقط رأس الرئيس الأسد، على التوالي[20].

(19) السيد، حزب البعث العربي، ص 29 – 30؛ الجندي، البعث، ص 38، و Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 727-728.

(20) حديث مع فايز الناصر، من أبناء حوران وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث، 7 كانون الثاني/ يناير 1990؛ ومع محمد حسن ميهوب، نائب رئيس الاتحاد العام للفلاحين، 13 كانون الثاني/ يناير 1990. وحديث مع فايز كجك، بعثي من تلكلخ ورئيس فرع اتحاد الفلاحين في حمص، 9 كانون الثاني/ يناير 1990، العربي الاشتراكي (تموز/ يوليو 1985)، ص 2.

الجدول (11-1)

أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث، 1945-1954، والأعضاء السوريون في القيادة القومية للحزب 1954-1958

الاسم	مدة العضوية	عدد الدورات التي انتخب أو عُيّن فيها	تاريخ الولادة	محل الولادة	الدين أو الطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
ميشيل عفلق*† عميد (1945-1952) أمين عام 1952-1958	1945-1958	5	1910	دمشق (حي الميدان)؛ أصلًا من قرية راشيا	مسيحي شرقي أرثوذكسي؛ تحوّل إلى الإسلام قبل وفاته	أستاذ ثانوي لمادة التاريخ (1934-1942)؛ وزير التربية، 1949؛ في المنفى في العراق في السبعينيات والثمانينيات؛ توفي في عام 1989	السوربون (1928-1932)	الطبقة الوسطى العليا التجارية؛ ابن تاجر حبوب (بوايكي)

يتبع

تابع

صلاح الدين البيطار*† أمين عام (1945-1952)	1945-1958	5	1912	دمشق (حي الميدان)	مسلم سني	أستاذ ثانوي لمادة الفيزياء (1935-1942)؛ عضو البرلمان (1945-1958)؛ وزير الخارجية (1956-1958)؛ وزير الإرشاد، الجمهورية العربية المتحدة (1958-1959)؛ رئيس الوزراء أربع مرات في منتصف الستينيات؛ في المنفى في فرنسا 1970-1980؛ اغتيل في باريس، 22 تموز/يوليو 1980	السوربون (1929-1934)	الطبقة الوسطى العليا الدينية والتجارية؛ يتحدر من خط طويل من العلماء؛ ابن تاجر حبوب وصاحب مزرعة

يتبع

تابع

جلال السيد* رئيس فرع الحزب في منطقة الفرات	1954-1945	4	1913	دير الزور	مسلم سني	على التوالي: موظف حكومي، تاجر عقارات، مالك أرض متوسط؛ عضو في البرلمان 1949-1950 و1954-1958	ثانوية، دير الزور	الطبقة الوسطى العليا مالكة الأرض؛ ابن قاض وزعيم فرع من عشيرة الخرشان في دير الزور
مدحت البيطار* رئيس فرع دمشق	1947-1945 1952-1949	2	1913	دمشق (حي الميدان)	مسلم سني	طبيب	كلية الطب، الجامعة السورية، دمشق	الطبقة الوسطى العليا الدينية والتجارية؛ ابن تاجر حبوب
وهيب الغانم* رئيس فرع اللاذقية	1952-1947	2	1919	أنطاكية	مسلم علوي	طبيب؛ عضو البرلمان 1954-1958 و1961-1963؛ وزير دولة ووزير الصحة 1955-1956	كلية الطب، الجامعة السورية، دمشق	الطبقة الوسطى الدينية؛ ابن رجل دين ومدير مدرسة ابتدائية (علوية) في حي العفان العربي في أنطاكية

يتبع

تابع

فيصل الركبي* رئيس فرع حماه	1952 - 1949	1	1921	حماه	مسلم سني	طبيب؛ عضو البرلمان 1958 - 1959؛ صاحب مستشفى في حماه في العقود الأخيرة	كلية الطب، دمشق؛ اختصاص في الجراحة في سويسرا وفرنسا وإنكلترا	طبقة الموظفين الوسطى؛ ابن موظف في وزارة المالية
عبد الرحمن المارديني* رئيس فرع دمشق (1958 - 1952)	1952 - 1949	1	1921	دمشق (حي القنوات)	مسلم سني	محامٍ، أمين سر نقابة المحامين، 1953 - 1956؛ محافظ دمشق، 1963 - 1964؛ رئيس محكمة الاستئناف، 1976 - 1983	كلية الحقوق، دمشق	الطبقة الوسطى التجارية الدينية؛ ابن مصدّر (حتى عام 1916) للبضائع القطنية الدمشقية إلى الإمبراطورية العثمانية، تحول إلى عالم ديني يعيش على إيراداته من تربية الأغنام التي يعتني بها البدو في البادية السورية

يتبع

تابع

أكرم الحوراني*† قائد الحزب العربي الاشتراكي قبل عام 1952	1952 - 1958	2	1912	حماه	مسلم سني	محامٍ - سياسي؛ وزير الزراعة 1949؛ عضو البرلمان 1943 - 1963 مع بعض التقطعات؛ رئيس البرلمان، 1957 - 1958؛ نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة 1958 - 1959؛ في المنفى منذ مطلع الثمانينيات حتى وفاته في عام 1996.	كلية الحقوق، دمشق	الطبقة الوسطى العليا الزراعية؛ منحدر من عائلة أسست الطريقة الرفاعية الصوفية في منطقة حماه؛ ابن رجل دين
أنطون مقدسي* اشتراكي عربي قبل عام 1952	1952 - 1954	1	1914	يبرود، بلدة ريفية في منطقة القلمون	مسيحي شرقي أرثوذكسي	أستاذ جامعي	كلية الآداب، دمشق، ليسانس في الفلسفة من جامعة مونبلييه	الطبقة الوسطى التجارية، ابن دبّاغ

ملاحظة: كان المكتب التنفيذي منذ عام 1945 أعلى هيئة قيادية في الحزب. وفي عام 1954، حلت محله القيادة القومية التي شُكلت في ذلك العام. وبالتزامن معها أنشأت قيادة قطرية تابعة لها.

* أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث، 1945 - 1954.

† الأعضاء السوريون في القيادة القومية لحزب البعث، 1954 - 1958.

الجدول (11-2)

القيادات العليا لحزب البعث، 1945-1958 (ملخص الجدول 11-1)

	عدد أعضاء المكتب التنفيذي لحزب البعث						عدد الأعضاء السوريين في القيادة القومية		النسبة التقريبية إلى عدد السكان السوريين (بما في ذلك البدو) في عام 1943(ب)
	في 1945	النسبة المئوية	في 1952(أ)	النسبة المئوية	في 1954	النسبة المئوية	في 1958	النسبة المئوية	
الدين والطائفة									
سنّة	3	75.0	5	71.4	3	60.0	2	66.7	72.7(ب)
علويون			1	14.3					10.0
دروز									2.7
إسماعيليون									0.9
شيعة اثنا عشرية									0.4
يزيدية									0.1
يهود									0.9
أرثوذكس شرقيون	1	25.0	1	14.3	2	40.0	1	33.3	4.2 (ج)
مسيحيون آخرون									8.1 (ج)
المجموع	4	100	7	100	5	100	3	100	100

يتبع

تابع

مكان الولادة									
قرى					1	20.0			
بلدات صغيرة									
مدن وبلدات كبيرة(د)		100		100		80		100	
دمشق	3		4		2		2		
حلب									
حمص									
حماه			1		1		1		
اللاذقية									
أنطاكية			1						
دير الزور	1		1		1				
المجموع	4	100	7		5	100	3	100	

التعليم		المهنة		العمر لدى أول انضمام	
	عدد الأشخاص(هـ)		عدد الأشخاص(هـ)		عدد الأشخاص(هـ)
جامعة	8	ضباط في الجيش		28 - 29 سنة	4

يتبع

تابع

ثانوية	1	مدنيون:		30-34 سنة	2
ابتدائية		معلمون	2	35-40	3
المجموع	9	أساتذة جامعيون	1	المجموع	9
		محامون	1		
الجنس		محام ـ سياسي	1		
ذكور	9	أطباء	3		
إناث		موظف حكومي	1		
المجموع	9		9		

	الأصل الطبقي								
			عدد الأشخاص(هـ)	النسبة المئوية					
	طبقات ذات دخل منخفض								
	طبقات ذات دخل متوسط أدنى								
	طبقات ذات دخل متوسط:		3	33.3					
	دباغ	1							
	رجل دين	1							
	رجل دين صاحب أرض	1							
	طبقات ذات دخل متوسط عال		6	66.7					
	رجل دين صاحب أرض	1							

يتبع

تابع

	قاض صاحب أرض	1							
	تجار وعلماء	2							
	تجار	2							
	المجموع		9	100					

(أ) قبل الاندماج بين البعث والعربي الاشتراكي.

(ب) تستند النسب إلى أرقام مستشهد بها في: Albert Hourani, *Syria and Lebanon, a Political Essay* (London: Oxford University Press, [1945]).

لدى حساب النسب حُسِب البدو الذين صنفوا هنا سنّة.

(ج) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 18 - 19، شكل جميع المسيحيين في عام 1960 فقط 7.9 بالمئة من السكان.

(د) المدن والبلدات التي يزيد عدد سكانها على 50 ألفًا في عام 1945 أو 1958.

(هـ) حُسب الأشخاص الذين انتخبوا للقيادة أو عينوا فيها لأكثر من فترة مرة واحدة.

كان جميع هؤلاء القادة في المحافظات أبناء فلاحين مالكي أرض صغار، باستثناء منصور الأطرش، وهو سليل الشخص الرئيس في الثورة الكبرى (1925 - 1927). كما تحدر بعضهم من وجهاء قرويين. هكذا، كان محمود اليونس ابن مختار من قرية بريصين. وتحدّر وائل إسماعيل من زعيم إحدى العشيرتين السائدتين اجتماعيًا في القرداحة، عشيرة الحسون. لكن الأمر الرئيس هو أن أرفع البعثيين كانوا ينظرون إلى الحزب على أنه قوة تثقيفية أساسًا، ووجهوه إلى تشكيل الشباب وفق مثال العروبة الجامعة. وكان من المفترض أن يشكل الشباب العنصر الرئيس في الحزب لأن تجديد الأمة، من وجهة نظرهم، لا يمكن أن يأتي إلا من الشباب. وكان يجب زج صفات الشباب من اندفاع ومثالية وتفان، بحسب رأيهم، في خدمة الحزب، والحزب نفسه يجب أن يصبح صورة مصغرة عن الدولة الأمة المنشودة[21].

اللافت في الأمر أن أكرم الحوراني كان ينظر إلى تركيز البعث القديم جهده التنظيمي على الطلاب بوصفه مصدر ضعف. وأكد أن «الحزب هو في الواقع مدرسة ولكن للشعب»[22].

كان «اندماج» اشتراكيي الحوراني العرب في البعث القديم في عام 1952 أشبه بترتيب مهلهل ورخو. فلم يلتزم سوى نحو ثمانين عضوًا من الاشتراكيين العرب الحزب «الموحّد». أما أعضاؤه العاديون فظلوا موالين وجدانيًا لشخص الحوراني. وفي الحقيقة، حافظت كل من القوتين المكونتين للحزب على شخصيتها المتميزة[23]. لكن الخطوة أضافت إضافة كبيرة إلى تأثيرهما. فنمت القاعدة الداعمة لهما بسرعة في السنوات اللاحقة، ولا سيما في الريف العلوي[24]. وحدث توسع إضافي في صفوفهم غداة قرارهم في عام 1955 شبك نجمتهم مع نجمة عبد الناصر في مصر.

---

(21) عفلق، في سبيل البعث، ص 91 - 95 و155 - 157.

(22) حديث مع أكرم الحوراني، 18 تموز/ يوليو 1958.

(23) حديث مع صلاح الدين البيطار، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1970.

(24) أحاديث مع محمد حسن ميهوب، من الاتحاد العام للفلاحين ونمر عدوان، محرر، نضال الفلاحين، 13 كانون الثاني/ يناير 1990.

غيـر أنَّ نموّهم لم يكن منضبطًـا، وأدى إلى أزمة داخلية حادة. فمع عام 1957، قبل الوحدة بين مصر وسورية بوقت قصير، كان الحزب «الموحد» قد أصبح ـ كما رأى تقرير لحزب البعث ـ فوضى من التيارات العقائدية. وأشـار التقرير إلى «عدم الانضباط» و«الفوضى» في صفوفه، وإلى تحول الحزب إلى «مؤسسـة اجتماعيـة معزولـة». وتابـع التقريـر ليتحـدث بأسـف عـن «الفجوة العميقة» التي قسـمت القـادة والأعضاء عمومًا، فراح القـادة يتصرفون بمعزل عـن الحـزب وينظـرون إليـه كعـبء ثقيل وعائـق أمـام حريتهم. ونما الشـك والانهزاميـة بين صفوفهم نموًا كبيـرًا حتى وصلا إلى وجود الحزب ذاته: هل يستحق البقاء أم أنه تجربة محكومة بفشل محتوم؟[25]

وينبغـي أن نضيف إلى هذا التقرير المعبّر جدًا الملاحظة المعاكسـة التي ذكرهـا عبد الناصـر بعد سـنوات من ذلـك، في آذار/ مـارس 1963، في أثناء المفاوضـات الثلاثيـة من أجـل اتحاد عربي فيدرالي. قـال مخاطبًا قادة البعث القديـم: «أنـا كان معلوماتـي عن الحزب أن فيه مشـاكل.. تقريبًا عسـيرة على الحـل ... فـي وقـت مباحثـات الوحدة [التـي جرت فـي كانـون الثاني/ يناير 1958] ... اللـي تصورناه كلنا أنكم عايزين تحلوا الحزب»[26]. لكن ميشـيل عفلق أكد علنًا في عام 1968 أن اقتراح حلّ الحزب قد جاء «صدمة» له[27]. أيًا يكن ذلك، يبدو أنه وشـركاءه استسلموا في عام 1958 للشعور بأن إيقاف نشـاط حـزب البعـث في سـورية لم يكـن ثمنًا كبيـرًا مقابل إقامـة الجمهورية العربية المتحدة.

---

(25) حـزب البعث العربي الاشـتراكي، «أزمة حزبنا. نظرة عامة»، نـص التقرير المقدم من اللجنة التحضيريـة إلى مؤتمر الحزب للقطر السـوري يوم 9 تموز/يوليو 1957. نشـرة لأعضـاء الحزب فقط، دمشق، ص 1 – 7.

(26) محاضـر محادثـات الوحدة، مـارس ـ أبريـل 1963 (القاهرة: مؤسسـة الأهـرام، 1963)، ص 73. [ص 133 – 134 من الطبعة الصادرة عن الدار القومية في نيسان 1963 [المترجم].

(27) أعطى عفلق هذا التصريح يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1968 بحضور المؤلف.

الفصل الثاني عشر

البعث «الانتقالي» أو بعث الستينيات، وصعود الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا، وترييف الجيش وإلى حدٍّ ما بيروقراطية الدولة

كان مركـز الثقل فـي البعث «الانتقالي» هو اللجنة العسـكرية التي وُلدَت سرًّا في عام 1959، وسعت منذ البداية إلى إعادة تنظيم الحزب ـ ضمن سلك الضبـاط فـي مرحلة أولـى ـ لكن على أسـاس جديد، وإلى توجيهه في مسـار مختلف عن ذاك الذي لنظام الجمهورية العربية المتحدة. وبما أن المسار الذي اختارتـه كان مليئًا بالمخاطر، فقد تصرفت بحذر إلى حد أن قادة حزب البعث القدامى ظلوا حتى عام 1964 على جهل تام بوجودها وغايتها الحقيقية. وثمّة شـيء من الشـك فـي بداياتها وجوانب أخـرى من تاريخهـا نتيجة موت بعض الأشـخاص الأساسـيين فيها أو اعتقالهـم، حيث اغتيل أحد مؤسسـيها، محمد عمـران، فـي عام 1972. ومات أول رئيس لها، مزيـد هنيدي في عام 1983. وانتحر عبد الكريم الجندي، الذي أدّى دورًا مهمًا في تاريخها في عام 1969. أمّا صلاح جديد، عقلها المدبّر بين عامي 1962 و1965 ورجل سورية القوي بين عامي 1966 و1968، فتلف في سجن المزة العسكري من تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 حتى وفاته في آب/ أغسطس 1993.

يبدو أن حافظ الأسد ترك، في حديث مع الكاتب البريطاني باتريك سيل (Patrick Seale) في عام 1985، انطباعًا بأن اللجنة العسكرية أسست في أوائل عام 1960، وأنها تألفت أساسًا منه ومن أربعة ضباط آخرين ـ المقدم عمران والرائديـن جديـد وأحمد الميـر والنقيب الجندي[1]. لكن ذلـك لا يبدو متفقًا

(1) Patrick Seale: *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), pp. 61-62.

تمامًا مع الحقائق التاريخية. فاستنادًا إلى أحمد المير، أسست اللجنة في عام 1959، وأعضاؤها المؤسسون الحقيقيون هم عمران والمقدم مزيد هنيدي والمقدم بشير صادق والرائد عبد الغني عياش (انظر الجدول 12 - 1)[2]. لكن في عام 1960، فصل هنيدي وصادق وعياش من الجيش وعُيِّنا في وظائف دبلوماسية في الخارج. وفي تلك اللحظة أدخل عمران إلى اللجنة العسكرية لا الأسد وجديد والمير والجندي فحسب، بل الرائدين عثمان كنعان ومنير الجيرودي أيضًا. في أي حال، ليس هناك إلّا القليل من الشك في أن عمران وجديد والأسد والمير والجندي شكلوا منذ عام 1960 المجموعة الداخلية للجنة أو نواتها القائدة.

تغير تركيب اللجنة مع الوقت. كانت قد بدأت في عام 1959 بمجموعة من أربعة، ووصل عدد أعضائها إلى سبعة عشية الانقلاب الانفصالي في أيلول/ سبتمبر 1961، وخمسة عشية انقلاب آذار/ مارس 1963، وأربعة عشر في تموز/ يوليو 1963 (انظر الجدول (12 - 2)). وفي آب/ أغسطس 1965 استولى المكتب العسكري لحزب البعث على دورها. وفيما عدا تراجع نفوذ عمران في اللجنة، بقيت المجموعة الداخلية النواة القائدة للمكتب، وشكلت العمود الفقري لانقلاب 23 شباط/ فبراير 1966. وظلت لها اليد العليا حتى نكسة حرب حزيران/ يونيو 1967. وبعدها حدثت ازدواجية في السلطة، بحسب اللغة البعثية، قاد فيها حافظ الأسد التنظيم العسكري البراغماتي على نحو متزايد في حزب البعث، في حين قاد صلاح جديد الجناح المدني الراديكالي واستخبارات الدولة والهياكل الأمنية. وظهرت الازدواجية جَليّة في عام 1968، وانتهت رسميًا بانقلاب الأسد في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

اختلفت اللجنة العسكرية اختلافًا بينًا عن قياديي البعث الكلاسيكي الذين كانوا مدنيين في المقام الأول، يفضّلون العلاقات السياسية العلنية على التخطيط السري المميز للسياسة العسكرية. كان للإرباكات والممارسات الاعتباطية التي رافقت سلسلة الانقلابات العسكرية في عام 1949 واضطرابات فترة 1954 - 1958، عندما كان الجيش داخل السلطة جزئيًا وخارجها جزئيًا،

(2) حديث أحمد المير مع المؤلف، مصياف، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992.

أن تدفع عفلق والبيطار إلى النظر بعين الشكّ إلى المؤسسة العسكرية وإلى اعتبار الانقلابات العسكرية في المجهول. وفي الوقت ذاته، أدركا أنه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون آمنًا فعلًا إذا لم يكن له موطئ قدم في القوات المسلحة. وهكذا أقاما صلات بضباط الجيش ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة منذ الأربعينيات، ولكن على أساس شخصي لا على أساس تنظيمي، وعارضا مبدئيًا انخراط العسكر في عملية صنع قرارات الحزب[3].

في المقام الثاني، وعلى عكس أعضاء المكتب التنفيذي للبعث القديم الذين كانوا قبل «الاندماج» في الاشتراكيين العرب في عام 1952، من أصل حضري وسنّي بالدرجة الأولى (انظر الجدولين (11 - 1) و(11 - 2))، كانت المجموعة الداخلية من اللجنة العسكرية بين عامي 1960 و1965 بكاملها من القرى والبلدات الريفية وتنتمي إلى طوائف ابتداعية. ولم يشكل الضباط السنّة، ومعظمهم من أصول ريفية، سوى 20 في المئة عشية انقلاب آذار/ مارس عام 1963، و50 في المئة بين تموز/ يوليو 1963 وكانون الأول/ ديسمبر 1964 من مجموع أعضاء اللجنة، مقارنة بمشاركة سنيّة تصل إلى 75 في المئة في المكتب التنفيذي للبعث القديم في عام 1945 (انظر الجدولين (11 - 2) و(12 - 2)). علاوة على ذلك، من بين الأشخاص التسعة عشر الذين خدموا في هذه اللحظة أو تلك في (اللجنة العسكرية)، لم يكن سوى 26.5 في المئة من المدن السورية الرئيسة (انظر الجدول (12 - 2)).

إنه لأمر ذو معنى أن أربعة من الأعضاء الخمسة في المجموعة الداخلية

---

(3) كان الضباط الأبرز الممثلون للبعث الكلاسيكي في الجيش هم، مأمون البيطار وبشير صادق، وكلاهما من سنة دمشق، وحسين حدة، وهو أيضًا سُنّي من النبك (حديث مع العقيد عبد الحميد السراج، القاهرة، 26 نيسان/ أبريل 1980). كان الرائد مأمون البيطار، شقيق الدكتور مدحت البيطار (انظر الجدول 11 - 1)، قائد المدفعية في جيش الإنقاذ الذي اندفع إلى فلسطين في عام 1948، وقتل في معركة ميشمار هاعميك (Mishmar Ha'amik) في منطقة مجدو على الطريق بين جنين وحيفا (المناضل، العدد 160 (أيار/ مايو 1983)، ص 56 - 58). كان بشير صادق مستشارًا في السفارة السورية في موسكو في آذار/ مارس 1963. وفي ما بعد وقف إلى جانب أمين الحافظ في المنافسة اللاحقة على السلطة (النهار [بيروت]، 28/ 7/ 1963). لم يظهر حسين حدة ثانيةً بعد عام 1963. حديث مع صلاح الدين البيطار، 7/ 12/ 1970، ومنيف الرزاز، التجربة المرة (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 31 و33 - 40.

من اللجنة وعشرة من أصل أعضائها التسعة عشر جميعًا كانوا من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطة أو الأقل شأنًا، ولم يأت أحد منهم من طبقة المحاصصين أو العمال الزراعيين المحرومين من ملكية الأرض. وكي نعطي قيمة لهذه الملاحظة، من الضروري أن نقول شيئًا ملموسًا عن الأصول الطبقية للأعضاء المعنيين، متناولين أولًا، وبأشد ما يمكن من الإيجاز، أولئك الذين كان تأثيرهم هو الأدنى في الحوادث، أو كان صوتهم ضعيفًا في سلوك اللجنة.

الأصول الاجتماعية لأعضاء اللجنة العسكرية

يتحدّر مزيد هنيدي الذي خدم بين عامي 1963 و1965 رئيسًا للشرطة العسكرية وقائدًا لجبهة الجولان ومديرًا لقوى الأمن الداخلي على التوالي، من عائلة تمثّل، إلى هذه الدرجة أو تلك، الوجهاء القرويين في الريف الدرزي. كان والده مالك أرض صغيرًا وشخصًا يتمتع بالتقدير، تحدر من عشيرة من المحاربين الدروز كان لها منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبفضل الأعمال البطولية لأحد أسلافها ـ هزيمة المهند[4] ـ ضد القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا، أن تُبْرز زعماء قرية السجن وقرى أخرى في منطقة المجدل[5].

ينتمي حمد عبيد، الذي كان قائد الحرس القومي في عامي 1963 و1964، وشغل لفترة قصيرة في عام 1965 منصب وزير الدفاع ، إلى عائلة من مالكي الأراضي المتوسطين من السويداء نالت الوجاهة في جبل الدروز إلى حد بعيد بفضل «استشهاد» والده في ثورة 1925 - 1927 ودور جده علي عبيد في خدمة الثورة[6].

---

(4) منح هزيمة صفة «المهند» لأنه حمل سيفًا ثقيلاً مصنوعًا من الحديد الهندي. تغير هذا اللقب مع الوقت إلى هنيدي.

(5) حديث مع حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث، 1963 - 1964، 27 حزيران/ يونيو 1991، وحنا أبي راشد، حوران الدامية: جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1926؛ 1927)، ص 186.

(6) حديث مع جبر الأطرش، 30 حزيران/ يونيو 1985؛ حديث مع حمود الشوفي 27 حزيران/ يونيو 1991، وأدهم آل جندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 244.

الجدول (12-1)

أعضاء اللجنة العسكرية البعثية منذ تأسيسها في عام 1959 حتى إحلال المكتب العسكري التابع للقيادة القطرية لحزب البعث في محلها في آب/ أغسطس 1965

الاسم	مدة العضوية	الرتبة لدى الانضمام إلى اللجنة	عام الولادة	مكان الولادة	الطائفة	الوظائف العسكرية 1963 - 1970(أ)	الأصل الطبقي
مزيد هنيدي رئيس اللجنة، 1959 - 1960	1959 - 1960(ب)	مقدم	1921	السجن، قرية في محافظة السويداء	درزي	رئيس الشرطة العسكرية، آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو 1963؛ قائد جبهة الجولان، 1963 - 1964؛ مدير قوى الأمن الداخلي، 1964 - 1965؛ توفي في عام 1983	طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا مالكي الأرض الصغار؛ ابن وجيه محلي من عشيرة بني هنيدي
محمد عمران رئيس اللجنة، 1960 ـ آب/ أغسطس 1962 وآذار/ مارس ـ تموز/ يوليو 1963	1959 - 1962؛ آذار/ مارس 1963؛ كانون الأول/ ديسمبر 1964 (في السجن من آب/ أغسطس 1962 إلى آذار/ مارس 1963	مقدم	1922	المخرم الفوقاني، قرية في محافظة حمص	علوي	قائد اللواء الخامس المدرع في حمص آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو 1963؛ قائد اللواء 70 المدرع في الكسوة، حزيران/ يونيو ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1963؛ وزير الدفاع كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1966؛ اغتيل في عام 1972	طبقة الوجهاء الريفيين الدينية مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين من عشيرة الخياطين

يتبع

تابع

بشير صادق	1959-1960(ب)	مقدم	1919	دمشق، حي الميدان	سني	مستشار في السفارة السورية في موسكو في آذار/مارس 1963، وقف مع أمين الحافظ في التنافس على السلطة بين عامي 1963 و1966؛ متقاعد	الطبقة الوسطى التجارية؛ ابن تاجر أخشاب
عبد الغني عياش	1959-1960(ب)	نقيب	؟	حماه	سني	لم يظهر إلى الأضواء في الفترة التي تلت عام 1963	الطبقة الوسطى الصناعية؛ ابن صاحب مصنع منظفات
صلاح جديد رئيس اللجنة، آب/أغسطس 1962 ـ آذار/مارس 1963؛ القائد الفعلي للجنة منذ 1964	1960 ـ آب/أغسطس 1965	رائد	1926	دوير بعبدة، قرية في منطقة جبلة	علوي	مدير شؤون الضباط في هيئة الأركان العامة، 1963؛ رئيس الأركان، تشرين الثاني/نوفمبر 1963 ـ آب/أغسطس 1965؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث، 1965-1968؛ في السجن من 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 حتى وفاته في آب/أغسطس 1993	طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن زعيم محلي لعشيرة الحدادين ومدير ناحية تحت الانتداب الفرنسي

يتبع

تابع

أحمد المير	1960 ـ آب/أغسطس 1965	رائد	1920 أو 1921 (ج)	مصياف، في محافظة حماه	إسماعيلي	قائد اللواء 70 المدرع في الكسوة، تشرين الثاني/نوفمبر 1963-1966؛ مدير المكتب الأول (شؤون الضباط)، 1966-1967؛ قائد قطاع في جبهة الجولان، 1967	حفيد الأمير محمود، قائد قلعة مصياف و«صاحب كل الأراضي» المجاورة للمدينة (ج)، ابن الأمير ملحم الذي أصابه الفقر بعد إبعاده عن معقله على يد الفرنسيين في عام 1920
حافظ الأسد	1960 ـ آب/أغسطس 1965	نقيب	1930	القرداحة، قرية في منطقة جبلة	علوي	قائد القاعدة الجوية في الضمير، 1963؛ قائد القوى الجوية، 1964-1971؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث، 1965-1970؛ وزير الدفاع، 1966-1972	طبقة وجهاء القرى مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح من عشيرة الكلبية أصبح زعيم حارة العيلة في القرداحة
عبد الكريم الجندي	1960 ـ آب/أغسطس 1965	نقيب	1931	السلمية	إسماعيلي من الفرقة الأقرب إلى الإسلام الأصولي	قائد قوات الصواريخ في القطيفة، 1963-1964؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، 1966-1969؛ انتحر، 2 آذار/مارس 1969	طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض كان لفترة من الزمن تاجر أخشاب

يتبع

تابع

عثمان كنعان	1960-1962؛ في السجن من 1962 ـ آذار/ مارس 1963	نقيب	1928(د)	لواء إسكندرون	سني	مدير قوى الأمن الداخلي، 1963-1964؛ فصل من الخدمة في 22 حزيران/ يونيو 1966	طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مزارع صغير
منير الجيرودي	مدة قصيرة في عام 1960	نقيب	؟	جيرود، قرية في منطقة القلمون	سني	؟	طبقة الوجهاء القرويين مالكي الأرض الصغار؛ ابن وجيه قروي
حسين ملحم	1961 ـ آب/ أغسطس 1965	نقيب	1932	سرمين، قرية في محافظة إدلب	سني	قائد وحدة مدرعة في قطنا، آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو 1963؛ رئيس الشرطة العسكرية، تموز/ يوليو 1963 ـ شباط/ فبراير 1966	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
حمد عبيد	مدة قصيرة في عام 1962؛ آذار/ مارس 1963 ـ آب/ أغسطس 1965 (في السجن، نيسان/ أبريل 1962 ـ آذار/ مارس 1963 نتيجة دوره في تمردات حمص وحلب في عام 1962)	نقيب	1928	السويداء	درزي	رئيس الحرس القومي وقوات البادية، 1963-1964؛ قائد اللواء 72 المدرع في قطنا، 1964-1965؛ وزير الدفاع، أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1965؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث، 1965	طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن أحد شهداء الثورة السورية الكبرى 1925-1927

يتبع

تابع

سليم حاطوم	آذار/مارس 1963 ـ آب/أغسطس 1965	نقيب	1937	دبيين، قرية في جبل الدروز	درزي	قائد وحدة مغاوير خاصة وحامية محطات الإذاعة والتلفزيون، 1963 - 1966؛ أعدم في 25 حزيران/يونيو 1967	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مدير إحصاء
محمد رباح الطويل	آذار/مارس 1963 ـ آب/أغسطس 1965	نقيب	1933	اللاذقية	سني	رئيس حامية هيئة الأركان العامة للجيش، 1963 - 1965؛ رئيس المعسكر العسكري في قطنا، 1966، والجيش الشعبي 1968	طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين ووجيه من حي الصليبة في اللاذقية
مصطفى الحاج علي	آذار/مارس 1963 ـ آب/أغسطس 1965	نقيب	1928(د)	خربة غزالة، قرية في حوران	سني	رئيس فرع دمشق للمخابرات العامة، 1963 - 1966	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
أحمد السويداني	آذار/مارس 1963 ـ آب/أغسطس 1965	رائد	1932	نوى، في حوران	سني	رئيس المخابرات العسكرية، 1963 - 1965؛ رئيس مكتب الأفراد العسكريين، 1965 - 1966؛ رئيس الأركان، شباط/فبراير 1966 ـ شباط/فبراير 1968	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ووجيه محلي
موسى الزعبي	آذار/مارس 1963 ـ آب/أغسطس 1965	رائد	1933(د)	المسيفرة، في حوران	سني	قائد سلاح الصواريخ، 1965 - 1966	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط من عشيرة حورانية نافذة محليًا

يتبع

تابع

مصطفى طلاس	آذار/ مارس 1963 ـ آب/ أغسطس 1965	رائد	1932	الرستن، قرب حمص	سني	قائد اللواء الخامس المدرع في حمص، 1965 - 1968؛ رئيس الأركان، 1968 - 1972؛ وزير الدفاع منذ عام 1972	طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا؛ ابن مختار للرستن مالك أرض ومتعهد سابق كان يورّد المؤن للجيش التركي
أمين الحافظ رئيس اللجنة، تموز/ يوليو 1963 ـ آب/ أغسطس 1965، لكن بالمعنى الاسمي إلى حد بعيد	تموز/ يوليو 1963 ـ آب/ أغسطس 1965	عقيد	1921	حلب	سني	نائب الحاكم العسكري، آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو 1963؛ القائد العام للقوات المسلحة، تموز/ يوليو 1963 - 1964؛ عضو المكتب العسكري لحزب البعث 1965 - 1966	أدنى طبقة الموظفين الوسطى، ابن شرطي

المصادر: أنا مدين بما يتعلق ببيانات السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة العسكرية لكثير من المدنيين السوريين وضباط الجيش المتقاعدين، بمن في ذلك العقيد عبد الحميد السراج، الرئيس الأسبق لمكتب المخابرات العسكرية (حديث في القاهرة، 26 نيسان/ أبريل 1980)؛ وأحمد المير، عضو اللجنة العسكرية، 1960 ـ آب/ أغسطس 1965 (حديث في مصياف، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992)؛ وحسين ملحم، عضو اللجنة، 1961 ـ آب/ أغسطس 1965 (حديث في دمشق، 20 كانون الأول/ ديسمبر 1992)؛ والبعثي القديم د. سامي الجندي (حديث في السلمية، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992).

(أ) انظر الملحق عن الوظائف المدنية أو الحزبية لأعضاء اللجنة العسكرية الذين أصبحوا بعد آذار/ مارس 1963 أيضًا أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث.

(ب) فصل من الجيش، وعين في وظائف دبلوماسية في الخارج في عام 1960.

(ج) استنادًا إلى أحمد المير، حديث في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992.

(د) تاريخ تقريبي.

(هـ) ألغي منصب القائد العام للقوات العسكرية في عام 1964، وحولت الصلاحيات المعطاة له إلى وزير الدفاع.

الجدول (12-2)

أعضاء اللجنة العسكرية لحزب البعث، 1959 ـ آب/ أغسطس 1965
(ملخص الجدول 12-1)

الدين والطائفة											
	عدد الأعضاء المؤسسين في 1959	النسبة المئوية	عدد الأعضاء عشية الانقلاب الانفصالي في 1961	النسبة المئوية	عدد الأعضاء عشية انقلاب آذار/ مارس 1963	النسبة المئوية	عدد الأعضاء غداة انقلاب آذار/ مارس 1963	النسبة المئوية	عدد الأعضاء، تموز/ يوليو 1963 ـ كانون الأول/ ديسمبر 1964	النسبة المئوية	النسبة المئوية التقريبية من سكان سورية
سنّة	2	50.0	2	28.6	1	20.0	6	46.1	7	50.0	72.7
علويون	1	25.0	3	42.8	2	40.0	3	23.1	3	21.4	10.0
دروز	1	25.0					2	15.4	2	14.3	2.7
إسماعيليون			2	28.6	2	40.0	2	15.4	2	14.3	0.9
شيعة إثنا عشرية											0.4
يزيديون											0.1
يهود											0.9
مسيحيون											12.3
المجموع	4	100	7	100	5	100	13	100	14	100	100

مكان الولادة			الأصل الطبقي		
	عدد الأشخاص	النسبة المئوية		عدد الأشخاص	النسبة المئوية
قرى	8	42.0	الطبقات ذات الدخل المتدني	-	-
بلدات صغيرة أو ريفية	6	31.5	الطبقات ذات الدخل المتوسط الأدنى	5	26.3

يتبع

تابع

المدن الرئيسة:		
دمشق	1	5.3
حلب	1	5.3
حماه	1	5.3
حمص	-	-
اللاذقية	1	5.3
لا توجد معلومات دقيقة	1	5.3
المجموع	19	100

العمر في سنة الانضمام إلى اللجنة	
	عدد الأشخاص
26-29 سنة	2
30-32 سنة	9
36-39 سنة	2
40-42 سنة	4
لا توجد معلومات	2
المجموع	19

موظفون صغار	1		
فلاحون مالكو أرض صغار	4		
الطبقات ذات الدخل المتوسط:		11	57.9
مفقرون، مالكو أرض كبار أصلًا	1		
موظفون مالكو أرض	1		
رجال دين مالكو أرض	2		
مالكو أرض	3		
فلاحون مالكو أرض متوسطون	2		
تاجر خشب	1		
صاحب مصنع منظفات	1		
الطبقات ذات الدخل المتوسط الأعلى		3	15.8
مالكو أرض	3		
المجموع		19	100
الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين			
غير ريفيين		4	21.1
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء الريفية العليا المفقرة		1	5.2

يتبع

تابع

				أشخاص منحدرون من طبقة الوجهاء الريفية الوسطى	3	15.8
	أشخاص منحدرون من طبقة الوجهاء الريفية أو القروية الأقل شأنًا	7	36.8			
	غير ذلك	4	21.1			
	المجموع	19	100			

تحدر موسى الزعبي، قائد سلاح الصواريخ بين عامي 1965 و1966، من عشيرة سنية مالكة أراضي متوسطة تمتعت في الماضي بالسيطرة في ست عشرة قرية على الأقل في منطقتي درعا وإزرع، وقدمت على مدى قرون مشايخ الطريقة القادرية الصوفية في حوران. وكان مركز العشيرة الديني في القرية ذاتها التي ولد فيها موسى الزعبي، وهي قرية المسيفرة، على بعد نحو عشرة أميال شرق درعا[7].

تحدّر أحمد السويداني، رئيس المخابرات العسكرية بين عامي 1963 و1965 ورئيس الأركان بين عامي 1966 و1968، من عشيرة سنية قديمة في حوران هي بني سويدان التي غالبًا ما قدمت المشايخ الرئيسيين لهذه البلدة في القرن السابع عشر قبل غزو السويداء على يد المهاجرين الدروز من لبنان.[8] كان والده فلاحًا مالك أرض متوسطًا، وقد ملك «ربعة أو ربعتين أكثر من جيرانه». والربعة مقياس للأرض يساوي ما كان ثوران تحت النير يستطيعان حرثه في يوم. وكان يملك ـ بالاشتراك مع والد جورج طعمه، سفير سورية لدى الأمم المتحدة في منتصف الستينيات ـ «فرسًا من سلالة

(7) أبي راشد، حوران الدامية، ص 39، وحديث مع فايز الناصر أحد أبناء حوران وعضو في القيادة القطرية لحزب البعث من عام 1985 حتى الآن، 7 كانون الثاني/ يناير 1990.

(8) عن بني سويدان، انظر أبي راشد، حوران الدامية، ص 179.

صافية تساوي مئة ليرة ذهبية تركية»، وهو ما كان يعتبر في نوى، مسقط رأسه، «علامة على الجاه»[9].

تفرعت عائلة مصطفى طلاس، رئيس الأركان بين عامي 1968 و1972 ووزير الدفاع منذ عام 1972، من عشيرة فرزات الزراعية السنيّة التي تمتعت بالتقدير في بلدته الأصلية الرستن، وهي بلدة ريفية إلى الشمال من حمص، لكنها لم تصل في تقديرها المحليّ إلى المستوى الذي وصلته عشيرة حمدان المنافسة التي تمتعت بنفوذ أكبر وربطت نفسها بالاتجاه الناصري في النصف الثاني من الخمسينيات[10]. واستنادًا إلى طلاس، فإنّ عشيرته تتحدر من قبيلة بني عبس التي جاءت إلى سورية مع الجيش العربي بقيادة خالد بن الوليد، واستقرت في الرستن في القرن السابع. وفي عام 1932، وهو العام الذي ولد فيه طلاس، كان والده، الشيخ عبد القادر، مختار البلدة. لكنه لم يكن غنيًا بالمال، بعد أن صودر الكثير من «أملاكه المنقولة» بناء على أوامر من والي المنطقة في أواخر العصر العثماني، لأنه كان، كما يقول طلاس نفسه، قد «أحرج» الوالي، وأثار لديه شعورًا قويًا بـ«ضعف الإرادة والحقد» عندما أظهر في أحد الاستقبالات شهامة لابن المضيف أكثر بكثير مما أظهره الوالي. كان والد طلاس في ذلك الحين متعهدًا يورّد المؤن للجيش التركي، وبعد الحادثة «انتهى على الحصيرة» بحسب تعبير طلاس[11]. لكنه مع مرور الوقت، حصل على شيء من الأرض التي زادت قيمتها، كغيرها من أراضي الملاكين الآخرين، بعد بناء سد الرستن على نهر العاصي في فترة الوحدة بين مصر وسورية[12].

(9) حديث مع جورج طعمة، آذار/ مارس 1986.

(10) بكلمات طلاس نفسه، «نحن وآل فرزات نشكل عائلة واحدة منذ أقدم العصور»، العماد أول مصطفى طلاس، مرآة حياتي: العقد الأول 1948 - 1958، ط 2 (دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، 1991)، ص 39. حديث مع رجل من محافظة حمص فضّل ألا يذكر اسمه.

(11) طلاس، مرآة حياتي، ص 22، 24 و26 - 28.

(12) مصدري عن التقدير المحلي لآل فرزات هو الشخص نفسه من محافظة حمص الذي أصر على أن يبقى مجهولًا.

لا ينفصل تاريخ عائلة عبد الكريم الجندي، عضو المجموعة الداخلية في اللجنة العسكرية، وقائد قوات الصواريخ بين عامي 1963 و1964، ورئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي 1966 و1969، عن تاريخ مدينة السلمية الحديثة التي تقع في السهوب على بعد عشرين ميلًا شمال شرق حماه على ارتفاع نحو 1500 قدم. وهو سليل محمد الجندي ـ الملقّب بـ«أبو علي» ـ أحد أبناء قرية بحوّي في منطقة الخوابي شمال شرق طرطوس، الذي هاجر في عام 1848 إلى موقع السلمية المدمر، وكانت السلمية مركز الطائفة الإسماعيلية في العصور الوسطى. ونتيجة دور أبي علي، ولاعتبارات أخرى، اختاره رؤساء العائلات الخمس عشرة الأخرى التي استقرت في الموقع، بعد أن جاءت من منطقته أو من مناطق مصياف والقدموس المجاورة، أول مختار لها.

غير أنَّ السيادة منذ البداية حتى عام 1963 كانت في السلمية للأمّار، أو، بدقة أكبر، للأمير إسماعيل وسلالته. وعلى الرغم من زواج الأمار من نساء من آل الجندي، فإن التنافس بين العائلتين أصبح تقليدًا. عاش الأمّار ضمن القلعة، في حين عاش آل الجندي خارج أبوابها. ومن الأمّار جاء رؤساء مجلس المدينة ونوابها في البرلمان وكبار ملاكي الأراضي، ومن آل الجندي جاء القضاة والمعلمون وموظفو المالية.[13] واشتد التنافس عندما قاد الشيخ محمد علي الجندي الذي تزعم العائلة في فترة بعد الاستقلال، حركة تنادي بعودة الإسماعيليين إلى الإسلام الأصلي. ولم يتبعه سوى ثلث أبناء السلمية تقريبًا، في حين استمر الآخرون مع الأمار في اعتبار الآغا خان قائدهم، وهو سليل مقيم في أوروبا للإمام الإسماعيلي قاسم شاه من القرن الرابع عشر.

في غضون ذلك، كان عدد سكان المدينة في ازدياد: ارتفع من نحو 6 آلاف في عام 1932 إلى 22863 في عام 1960. وكبرت عائلة الجندي أيضًا لتصبح عشيرة تضم مئات عدّة، وأصبحت متمايزة داخليًا أيضًا. هكذا كان والد عبد الكريم الجندي ينتمي إلى فرع من العشيرة لم تواته الظروف جيدًا، ولا يبدو أنه تابع إلى النهاية أي مسعى. بدأ مزارعًا يملك أقل من

(13) كان الأمّار يملكون من بين قرى أخرى قرى برّي وتل التوت وأبو رباح ومالطه والخفية.

300 دونم بعل. ثم اتخذ شريكًا وجرّب العمل في تجارة الأخشاب، لكن انتهى به الأمر موظفًا حكوميًا محليًا. وعلى العكس، كان قريبه، الشيخ محمد علي الجندي، وهو والد سامي الجندي ـ مؤسس فرع حزب البعث في السلمية ـ وخالد الجندي ـ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال والكتائب العمالية المسلحة بين عامي 1964 و1967 ـ يملك نحو ألف دونم، وبوصفه كبير العشيرة، كان لديه منزول، وهو مكان كبير معد للاستقبالات والاجتماعات الكبيرة، دلالة على المكانة الخاصة التي يتمتع بها. ويمكن النظر إلى تحول الجيل الشاب والمتعلم من العشيرة إلى البعثية بوصفه إحدى الطرائق التي سعى بها إلى تقويض سلطة العشيرة المنافسة تقليديًا، الأمّار[14].

أمّا أحمد المير، عضو النواة القائدة للجنة العسكرية بين عامي 1960 و1965 وقائد اللواء 70 المدرع في الكسوة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 إلى شباط/ فبراير 1966 ومدير مكتب شؤون الضباط بين عامي 1966 و1967 وقائد «قطاع في جبهة الجولان» في عام 1967[15]، فيتحدر من الأمار في بلدة مصياف الإسماعيلية الريفية في منطقة حماه، الذين كانوا، مثل أمار السلمية، «رجال سيف» وذوي مكانة اجتماعية عالية. كان جده، الأمير محمود، في أيام العثمانيين قائد قلعة مصياف و«صاحب كل الأراضي» التابعة للمدينة. أما والده الأمير ملحم فأصابه الفقر بعد إبعاده عن معقله على يد الفرنسيين في عام 1920[16]. وانتهى به الأمر قيّمًا على مخزن وبائع فحم[17]. ولا شك في

(14) تستند الملاحظات السابقة أساسًا إلى مقابلة في كانون الثاني/ يناير 1990 مع أحمد علي الجندي، أخي الشيخ محمد علي الجندي. عدنا أيضًا إلى كتاب محمود أمين، سلمية في خمسين قرنًا (دمشق: [د.ن.]، 1983)، وهو من أنصار الأمّار. الأرقام المتعلقة بعدد سكان سلمية مأخوذة من: مؤيد الجيلاني، محافظة حماه (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1964)، ص 93، و Sa'id B. Himadeh, ed., *Economic Organization of Syria* (Beirut: American Press, 1936), p. 8.

(15) هذه كلمات أحمد المير الذي أنكر إنكارًا جازمًا، في حديث مع المؤلف، أنه كان قائد كامل جبهة الجولان.

(16) مقابلة مع أحمد المير، مصياف، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992. الكلمات بين أقواس هي كلمات المير نفسه.

(17) مقابلة مع د. سامي الجندي، سلمية، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992.

أن ظروف العائلة الصعبة كانت عاملًا في اجتذاب أحمد المير إلى حزب البعث والتزامه الأفكار التي بات القائد الاشتراكي، أكرم الحوراني، يمثلها.

كان والد المقدم محمد عمران، رئيس اللجنة العسكرية من عام 1960 إلى آب/أغسطس 1962 ومن آذار/مارس إلى تموز/يوليو 1963، نموذجًا عن وجهاء القرى بين علويي السهول. كان رجل دين من عشيرة الخياطين العلوية، وأحد كبار قرية المخرم الفوقاني في منطقة جب الجراح شمال شرق حمص. وكما هي حال كثير من رجال الدين الريفيين العلويين، كانت طريقة حياته قريبة جدًا من تلك التي للفلاحين، لكنه كان يملك قطعة أرض خاصة به، ويعيش براحة. وكان أيضًا شخصًا ذا موقف وأدّى دورًا خاصًا في القرية، حيث كان الفلاحون يلجأون إليه لتسوية خلافاتهم ولتسوية مشكلاتهم المتعلقة بالميراث أو الزواج وطلبًا لنصيحته في أمور أخرى تهمهم. وأصبح عمران نفسه يتمتع بنفوذ أوسع بين الفلاحين الخياطين، لا بسبب صلاته العسكرية أو دوره السياسي فحسب، بل أيضًا بفضل زواجه من إحدى بنات سليمان المرشد، استنادًا إلى سوري عرفه شخصيًا وعاش في منطقته. كان المرشد، وهو راع متواضع ونوع من المسيح الريفي، قد ادعى امتلاكه قدرات نبوئية في عام 1923 في عمر السابعة عشرة، وحكم عليه بالموت في عام 1946 نتيجة تحديه العلني للحكومة، لكن طائفته، المرشديون، استمرت في اكتساب موالين لها، ولا سيما بين عشيرة الخياطين[18].

كانت عائلة صلاح جديد، أول قائد فعلي للجنة العسكرية في منتصف الستينيات، تفوق عائلة عمران في المكانة ونمط الحياة، حيث حمل والده محمود[*] لقب آغا. وبوصفه أحد الزعماء الفرعيين لعشيرة الحدادين العلوية، تمتع الوالد بمكانة لا في دوير بعبده، مسقط رأسه، فحسب، بل في منطقة

---

(18) أنا مدين بالمعلومات عن محمد عمران للسوري من جب الجراح المشار إليه في النص والذي اختار أن يبقى بلا اسم. وأنا أيضًا مدين لعلي الخليل، عضو القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان بين عامي 1964 و1966 (حديث، بيروت، كانون الثاني/يناير 1978).

(*) الأرجح أن هناك خطأ في المعلومات، فاسم والد صلاح جديد هو محمد عزت جديد، أما محمود جديد فهو عمه. يؤكد المعلومة أيضًا قريب صلاح جديد ورفيقه الذي يحمل أيضًا اسم محمود جديد.

جبلة كاملة. وأضافت مشاركة أحد أقربائه المباشرين ـ أحمد عليا جديد ـ بمسؤولية قيادية في ثورة الشيخ صالح العلي ضد الفرنسيين (1918 - 1921) إلى صيت العائلة[19]. لكن يبدو أن محمود آغا نفسه قد تعاون مع الحكام الفرنسيين في الثلاثينيات، وعمل فترة من الزمن مدير ناحية تحت حكمهم. وكان يملك أرضًا في قريته، لكنها لم تكن كبيرة بما يكفي ليتأثر بقوانين الإصلاح الزراعي لعامي 1958 و1963. وعلى الرغم من ذلك، كان ميسورًا بما يكفي لإرسال أولاده الخمسة إلى مدرسة اللاييك العلمانية ذات الإدارة الفرنسية في طرطوس.

عندما كان أبناء جديد الشباب في المدرسة، بمن فيهم صلاح، انضموا إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي الحقيقة، صعد شقيق صلاح الأكبر، غسان، ليصبح في عام 1954 رئيس التنظيم العسكري السري للحزب السوري القومي الاجتماعي عندما كان يشغل منصب قائد الكلية العسكرية في حمص. وكان انجذاب أعداد كبيرة من أبناء عشيرة الحدادين إلى الحزب السوري القومي مؤشرًا على التأثير العشائري لآل جديد واستمرار قوة العشائرية. لكن جزءًا من الفضل، في هذا المجال، يعود إلى الشيخ العلوي إبراهيم عبد الرحيم، وهو منتمٍ مخلص إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي وأحد مخاتير قرية بعمرة في منطقة مصياف ووالد الرقيب الشهير يونس عبد الرحيم الذي أطلق النار على عدنان المالكي الذي كان حينها الشخصية العسكرية السورية الأشدّ أثرًا، وأرداه قتيلًا. ليس واضحًا هل كان غسان جديد متورطًا في التخطيط لذلك الاغتيال أم لا، فقد فُصِلَ من الجيش قبل ذلك بأسابيع قليلة. لكن الحادثة أعقبتها نتائج رهيبة عليه وعلى أنصاره. قضي على الحزب السوري القومي الاجتماعي بوصفه قوة سياسية. وفرّ غسان نفسه خوفًا على حياته، لكنه قضى في بيروت على نحوٍ عنيف بعد سنتين من ذلك. وتركت خسارة صلاح جديد لأخيه تحت تلك الظروف المرعبة علامة لا تمحى في شخصيته، ولعلّها تفسر إلى حد ما حذره وتكتمه وأساليبه السياسية الملتوية.

لا يمكن أن تكون مشاعر صلاح جديد الحقيقية نحو تحطيم الحزب

---

(19) آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 32 – 33.

السوري القومي الاجتماعي سوى مسألة تكهّن. وما زالت معرفة الوقت الذي حوّل فيه ولاءه إلى حزب البعث وما إذا كان قد انضم إليه قبل اشتراكه في اللجنة العسكرية أسئلة مفتوحة. واستنادًا إلى القائد البعثي السابق سامي الجندي، فإن جديد «لم ينتسب للحزب ولم يقسم يمينه [المفروض]». وهو يعترف بأن جديد شارك في أواخر الأربعينيات، وهو طالب مدرسة ثانوية، في «حلقات» الحزب، ولكن لفترة قصيرة وبوصفه نصيرًا فحسب. وفيما بعد، «كان... يتعاون مع الضباط الحزبيين في الفترة التي كان فيها طالبًا في الكلية العسكرية [1949 - 1951]. كان عندي نسخة عن قائمة الحزبيين فيها، ولم يكن اسمه بينهم»[20]. لكن أكرم الحوراني أكد في عام 1985 أنه قد عرف جديد «من الخمسينيات حين كان ضابطًا صغيرًا»[21]. وبالتالي، فمن المرجح أن ارتباط جديد كان بجناحه من الحزب. أيًا تكن الحال، فإن النقطة التي تستحق أن نتذكرها هي أنه مع صعود نجم جديد في حزب البعث في الستينيات، فإن أفرادًا كثيرين من عشيرة الحدادين في منطقة جبلة، ممن كانوا سابقًا قد اتجهوا نحو الحزب السوري القومي الاجتماعي، غيروا اتجاههم بحدة نحو حزب البعث[22].

إذا كان آل عمران وجهاء على مستوى قرية، وآل جديد على مستوى منطقة ريفية، فإن أهمية عائلة حافظ الأسد لم تتجاوز حدود حي في قرية، وبالتحديد، حارة العيلة في قرية القرداحة. غير أننا سنترك خلفية الأسد الآن كي نتناولها على نحو أشمل في موضع أكثر ملاءمة من هذا الكتاب (انظر الفصل 14).

---

(20) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 143.

(21) مقابلة مع أكرم الحوراني، باريس، 15 تموز/يوليو 1985.

(22) تستند الملاحظات الواردة في هذه الفقرة في شأن صلاح جديد وعائلته جزئيًا إلى أحاديث مع أنطونيوس توما عبيد وسليم البيطار، وكلاهما من ناشطي الحزب السوري القومي الاجتماعي، 8 كانون الثاني/يناير 1990؛ ونصري نصار، وهو ضابط سابق في الجيش ومنتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، 25 تموز/يوليو 1989. وأنا مدين كذلك لبعثيين سابقين على اطلاع جيد هما معن بشور من صافيتا ورغيد الصلح من بيروت. عن مسألة عدنان المالكي، تستحق القراءة الرواية التي قدمها شقيقه رياض المالكي في كتابه ذكريات على درب الكفاح والهزيمة (دمشق: دار دمشق، 1972)، ص 173 - 196.

العوامل التي أدت إلى صعود طبقة الوجهاء الريفية أو القروية الأقل شأنًا

في النهاية، كانت وفرة الضباط الذين تعود جذورهم إلى طبقة الوجهاء الريفية أو القروية الأقل شأنًا في اللجنة العسكرية، انعكاسًا لحقيقة أن هذه الطبقة كانت، بوجه عام، في حال من الصعود اقتصاديًا واجتماعيًا في العقود القليلة السابقة. ويبدو أن ذلك كان، إلى حد بعيد، نتيجة السياسات المتّبعة في ظل الانتداب الفرنسي، وتحديدًا تقسيم سورية وإيجاد كيانات ذات أساس ريفي كدولة العلويين ودولة الدروز، وما اتصل بذلك من تكاثر في الهيئات الإدارية، والتوازن بين الريف والمدن، وانتعاش الوجهاء الريفيين في مقابل التدهور المقصود لنظرائهم الحضريين، وعزل كثير من الأراضي الأميرية والمشاع وتحويلها إلى ملّاك خاصين. كانت هذه السياسات هي التعبير عما سمّاه جاك ويلرس «تعاطف» حكومة الانتداب «الفاعل مع أهل الريف»[23]. واحتساب الطبقة التي انتمى إليها كثر من الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطين أو الأقل شأنًا، إن لم يكن معظمهم - أي الفلاحين المتوسطين أو ملّاك الأرض المتوسطين أو حائزي مساحة بين 10 و100 هكتار - ضمن المستفيدين الرئيسين من أفعال الفرنسيين، هو أمر تفترضه زيادة حصتها من مساحة الحيازات الإجمالية (بما في ذلك مساحة أملاك الدولة) من 15 في المئة تقريبًا في عام 1912 إلى نحو 33 في المئة في عام 1944 وإلى 36 في المئة في عام 1955[24]. أمّا أن

(23) انظر: Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient* (Paris: [Tours], 1946), p. 187,

عن سياسات «الانتداب» ذات الصلة، انظر: Weulersse, *Paysans de Syrie*, especially pp. 175-198;

Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987), pp. 44-46, and 213-214;

بو علي ياسين، حكاية الأرض والفلاح السوري، 1858 - 1979 (بيروت: دار الحقائق، 1979)، ص 16 - 24؛ بدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (1850 - 1958) (دمشق: [د.ن.]، 1967)، الفصل الثاني، و: Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958), pp. 271-283.

(24) قام بتقديرات عام 1912: Jean-Albert Sorel, *Le Mandat français et l'expansion économique de la Syrie et du Liban*, =

تكون الطبقة ذاتها قد استفادت استفادةً كبيرة من سياسات البعث الزراعية في الستينيات فهو أمر يجب أن يكون واضحًا من حقيقة أن حصتها من مساحة الحيازات الخاصة المملوكة تمامًا قد وصلت إلى 58.7 في المئة وأنّ حصّتها من الحيازات المستأجرة قد وصلت إلى 49.6 في المئة في فترة 1970 - 1971، في حين كانت الحصص المقابلة لحائزي أقل من 10 هكتارات هي فقط 23.5 و15.1 في المئة على التوالي (راجع الجدول (2 - 1)).

حتى نكون حذرين، من الضروري أن نضيف رأسًا أن الملاحظات الواردة للتو ليست صحيحة إلا بالمعنى التقريبي والواسع، لأن التمايز في الحيازات على أساس المساحة لا يتطابق تمامًا مع تمايز المزارعين إلى فلاحين صغار ومتوسطين وأغنياء. إذ من الواضح أنه يمكن تصنيف الفلاحين الحائزين على المساحة ذاتها من الأرض على نحو مختلف استنادًا إلى مواردهم الأخرى أو وسائل الزراعة وإلى عوامل مثل: هل كانت أرضهم غنية أم فقيرة أم بعلًا أم مروية بالراحة أو برافعات الماء أو بالمضخات.

زيادة تربيف القوات المسلحة

نجح أعضاء اللجنة العسكرية البارزون في الفترة التي تلت عام 1963 مباشرةً، وبوجود روافع السلطة الحاسمة بين أيديهم ونيتهم توسيع قاعدة دعمهم، في تسريع عملية كانت قد بدأت في الخمسينيات وتكثيفها، عملية تضمنت تحويل سلك الضباط والقوات المسلحة وبيروقراطية الدولة تحويلًا جوهريًا إلى مؤسسات ذات صبغة ريفية أو قروية قوية. وبعبارة أخرى، وكي يكون كلامنا ملموسًا أكثر، فقد طهّر الأعضاء النافذون في اللجنة العسكرية تلك المؤسسات على نحو لم يكن معروفًا في سورية حتى ذلك الوقت، فخلّصوا تلك المؤسسات من العناصر التي اعتبروها معادية أو ذات ولاء مشكوك فيه أو متردد، أو ملأوها بأصدقائهم وأقربائهم أو بأفراد من عشائرهم

= استشهد به السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي، ص 225. تستند النسب لأعوام 1944 و1955 إلى تقديرات رسمية واستشهد بها على التوالي: السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي، ص 226، وياسين، حكاية الأرض، ص 35.

أو طوائفهـم، أي، عمومًا، بأشـخاص ريفيين أو رجـال لم يكونوا فلاحين من حيـث الوظيفـة إلا في بعض الأحيان، لكنهـم غالبًا ما كانوا فلاحين من حيث الأصل[25].

شـهدت عمليـة التطهير وعمليـة التريـيف التي رافقتهـا كثافة خاصة في القوات المسلحة. ففي 13 آذار/مارس 1964، صُرِفَ 104 ضباط كبار من الخدمـة. وبعد ثلاثة أيام طرد 150 ضابطًا متوسـطًا وصغيرًا، بمن في ذلك قادة كتائب أو سرايا عدّة[26]. وجَرَت تغييرات أخرى في أيار/مايو وتموز/يوليو من العام نفسه، ومرة أخرى في شباط/فبراير وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1966. ومع اندلاع حرب حزيران/يونيو 1967 كان ما لا يقل عن 700 ضابـط وأكثـر من ثلث سـلك الضباط بكاملـه[27] قد طرد، واسـتبدل باحتياطييـن كانـوا، إلى حد بعيد، معلمي مدرسـة ريفيين، أو بطلاب ضباط غيـر مدربين تدريبًـا كافيًا، وغالبًا من أصل ريفي. وأسـفر ذلك على المدى القصير، عن سـلك ضباط مسيّس بقوة، لكنه ضعيف الانضباط وغير فاعل عسـكريًا، وهـذا مـا أظهرته الحـرب على نحو موجـع. ومـا زاد الطين بلة، وسـاهم في الكارثة هو التغيير المسـتمر في القيادة العليا للقوات المسلحة، ففـي الفترة من آذار/مارس 1963 إلى حزيران/يونيو 1967، شـغل ثمانية جنـرالات منصـب وزير الدفاع وخمسـة منصـب رئيـس الأركان[28]. وكان

(25) الرزاز، التجربة المرة، ص 131 و138 – 139 و158 – 160؛ وآل جندي، تاريخ الثورات السـورية، ص 136 – 137. اعترفت القيادة القطرية لحزب البعث ذاتها في نشرة داخلية في عام 1966 (أزمة الحزب وحركة 23 شـباط) أن من بيـن «الظروف الأولية» و«الصعوبـات» المرافقة لانقلاب آذار/مارس 1963، أن أصبحت «الصداقة والعلاقات العائلية وأحيانًا مجرد المعرفة الشخصية» أساس القبول في الجيش. توجد ترجمة لجزء من هذه النشرة في كتاب: Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978* (London: Croom Helm, 1979), المقطع المقتبس، ص 118.

(26) خليل مصطفى بريّز، سقوط الجولان (القاهرة: [د.ن.]، 1980)، ص 29 – 30.

(27) آل جنـدي، تاريخ الثورات السـورية، ص 154 – 155. زعـم اللواء عبد الكريم زهـر الدين رئيس الأركان بيـن عامي 1961 و1963 أن عـدد الضباط في عام 1961 وصل إلى نحـو 1800؛ انظر كتابه مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963 (بيروت: دار الاتحاد، 1968)، ص 481.

(28) كان وزراء الدفـاع على التوالي هم: محمد الصوفي وزياد الحريري وأمين الحافظ وعبد الله زيادة وممدوح جابر وحمد عبيد ومحمد عمران وحافظ الأسـد. وكان رؤسـاء الأركان على التوالي هم: =

بعض شاغلي تلك المناصب مجرّد نقباء أو روّاد عندما استلمت اللجنة العسكرية دفة القيادة، ولم يكن لديهم إلا القليل من الخبرة، أو لا خبرة قط في إدارة الحرب. وكان الأكثر خطورة هو انقطاع سلسلة القيادة العسكرية التقليدية في نقاط عدة وتحول مركز الثقل في الجيش إلى رؤساء المصالح أو الوحدات الضاربة المتصارعة سياسيًا، مثل القوى الجوية واللواء 70 المدرّع.

تمثّل جانب آخر من جوانب الترييف الكثيف للقوات المسلحة، وهو جانب أكثر ديمومةً في أهميته، بصعود الضباط العلويين إلى أعلى مراتب السلطة والهبوط المرافق له في العنصر العسكري السُنّي الحضري. ومن الضروري أن نقدم شروحًا تفصيلية لهذه التطورات.

أسباب النفوذ القوي للضباط العلويين

ما الذي جعل هيمنة الضباط العلويين السياسية ممكنة في النصف الثاني من الستينيات والعقود التالية، في حين لم يكن عدد أبناء طائفتهم يتخطّى ثُمُن عدد سكان سورية؟ إذا وضعنا جانبًا عاملين تفسيريين عامين - تجزئة البنى الاجتماعية وعدم الفاعلية السياسية للكتلة العظمى من السوريين - فإن السؤال يحل نفسه في سؤال يتعلّق بتحديد ما الذي جعل السيطرة الحاسمة للعسكريين العلويين على القوات المسلحة السورية ممكنة.

لا بد أولًا من القول بوضوح إن العلويين على مستوى سلك الضباط، وعلى عكس الانطباع واسع الانتشار، لم يكونوا مهمين عدديًا بمثل أهمية السنّة قبل عام 1963، واستمدوا كثيرًا من قوتهم الحقيقية من صفوف الجيش الدنيا. وبالمعنى الحسابي، كان عددهم كبيرًا بين الجنود العاديين، وكانوا موجودين بوفرة واضحة بين ضباط الصف. ومنذ وقت يعود إلى عام 1955، بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي، نائب رئيس الأركان، على يد الرقيب العلوي يونس عبد الرحيم تفاجأ العقيد عبد الحميد السرّاج،

= زياد الحريري وأمين الحافظ وصلاح جديد ومحمد شنيوي وأحمد السويداني.

رئيس مكتب المخابرات العسكرية، باكتشافه أن ما لا يقل عن 55 في المئة أو نحوه من ضباط الصف كانوا من الطائفة العلوية[29]. كيف يستطيع المرء أن يفسر هذا الوضع؟

من العوامل التي كثيرًا ما تُقدَّم في هذا الخصوص السياسة الموجهة نحو الأقليات التي اتبعها الفرنسيون بين عامي 1921 و1945. ومن الصحيح بالفعل أنه من بين كتائب المشاة الثماني في القوات الخاصة العاملة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، تألفت ثلاث كتائب بالكامل أو في الأساس من العلويين، ولم يدخل في تركيبها أي عربي سنّي. ومن الصحيح أيضًا أن من بين سرايا الخيالة الاثنتي عشرة التي تتوافر عنها البيانات، تألفت واحدة فقط، هي السرية 24، من عرب سنّة ريفيين من دير الزور والرقة، وضمت اثنتان، هما السريتان 21 و25، بعض العناصر العربية السنية من قبيلة شمر أو من مدينتي إدلب وحمص. وجميع الوحدات الأخرى كانت من الدروز أو الشركس أو الأكراد أو الأشوريين أو الأرمن أو الإسماعيلية[30].

غير أنَّ طبيعة الجيش قبل الاستقلال، أي طبيعته قبل عام 1946، لا يمكن أن تفسّر تركيبته في عام 1963 أو بعد ذلك، على الأقل بالمعنى الحاسم. ويجب أن يكون السبب واضحًا. ففي عام 1963، كان في سورية قوات مسلحة دائمة يصل عددها إلى نحو 65 ألفًا[31]، وكانت تقديرات عدد رجالها الذين تحت السلاح في عامي 1973 و1986 على التوالي 149 ألفًا و400 ألف[32]. وفي حين كان تعداد الفرقة السورية في القوات الخاصة الموروثة عن

---

(29) حديث مع عبد الحميد السراج، القاهرة، 26 نيسان/ أبريل 1980. نتيجة خطأ مطبعي أخفقت في كشفه، ظهر الرقم 55 في المئة 65 في المئة في مقالة نشرتها في المجلد 35.3 (صيف عام 1981) من: *Middle East Economic Digest.*

(30) أنا مدين في شأن التفصيلات المتعلقة بتركيبة القوات الخاصة للأستاذ بايلي ويندر (R. Bayly Winder) الذي تكرّم وزودني بنسخة من ورقة بحث غير منشورة عن الموضوع أعدها في آذار/ مارس 1959، ص 14 - 15 من الورقة المذكورة.

(31) *New York Times*, 26/4/1963.

(32) Anthony H. Cordesman, *The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1987), pp. 40, and 137.

الفرنسيين في عام 1946 هو 7 آلاف فقط، فإنه تقلّص في عام 1948 إلى 2500 رجل فقط[33]، لأن العائلات التجارية ومالكة الأراضي الحاكمة في حينه كانت تنظر إلى تلك الفرقة على أنها كبيرة جدًا ومكلفة جدًا. ومن المؤكّد لا يمكن لموطئ القدم القوي للعلويين في القوات الخاصة أن يفسر نفوذهم المهيمن في الجيش حاليًا.

ثمّة عامل سببي آخر أكثر أهمية راح يفعل فعله بثبات بعد الاستقلال مثلما كان تحت الحكم الفرنسي، ألا وهو وضع العلويين الاقتصادي السيئ[34]. وهناك أمر آخر ذو صلة يقدم تفسيرًا للعدد المتفوق للعلويين، على الأقل بين المجندين العاديين، هو موضوع البدل. قبل عام 1964، كان مسموحًا للسوريين أن يشتروا إعفاء من الخدمة العسكرية مقابل 500 ليرة سورية[35]. وفي عام 1964، قيدت تلك العملية بشدة، ورفع البدل إلى 2000 ليرة لحاملي الشهادات الجامعية و1000 ليرة لخريجي المدرسة الثانوية و600 لغيرهم من السوريين.[36] وفي عام 1968، رفع الحد الأقصى للبدل إلى 3 آلاف دولار، ووصل في عام 1978 إلى 5 آلاف دولار، وبات من الواجب تسديده بعملة صعبة[37]. غير أنّه كان بمقدور سُنّة المدن عمومًا، في الخمسينيات والستينيات، وبغض النظر عن مدى تواضع وضعهم، أن يتحملوا التضحية بـ500 أو 600 ليرة سورية ليتجنبوا سنة ونصف السنة أو سنتين من الخدمة الإلزامية. أما بالنسبة إلى الفلاحين، ولا سيما العلويين، فكانت 500 أو 600 ليرة تمثل قيمة مواسم عدّة من العمل الشاق. علاوة على ذلك، قلما كان الفلاحون خالين من الدين.

---

(33) جيش الشعب (دمشق)، [العددان 995 ـ 996 (3 آب/ أغسطس 1971])، ص 10.

(34) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(35) المادة 1 من القرار رقم 746 الصادر بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1953 عن وزارة الدفاع الوطني السورية، الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، 12/ 11/ 1953، ص 5326.

(36) المادة 7 من المرسوم رقم 35 بتاريخ 4 آذار/ مارس 1964 الصادر عن رئيس مجلس قيادة الثورة، الجريدة الرسمية، العدد 10، 1964، ص 2493.

(37) المادة 2 من المرسوم رقم 7 بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 1978، الجريدة الرسمية، العدد 49، 21/ 11/ 1978، ص 117. في عام 1968 كانت 3 آلاف دولار تصرف رسميًا مقابل 11460 ليرة سورية. وفي عام 1978 كانت 5 آلاف دولار تصرف رسميًا مقابل 19750 ليرة سورية.

بيد أنَّ صعود العلويين إلى الهيمنة في سلك الضباط هو، في النهاية، ما أكد سيطرتهم الحاسمة على القوات المسلحة. وما عمل لمصلحتهم في هذا الخصوص، أكثر من أي أمر آخر، هو أنه في حين كان الضباط العلويون في أغلبيتهم الساحقة من أصول ريفية ومنبت قروي وأبناء منطقة واحدة، وذوي انتماء بعثي بعد عام 1955، كان الضباط السنّة منقسمين انقسامًا لا براء منه سياسيًا وإقليميًا وطبقيًا. ولا شكّ في أنّه كانت هناك انقسامات في صفوف العلويين أيضًا، كما أثبت اختلاف محمد عمران مع بقية الأعضاء العلويين في اللجنة العسكرية في عام 1964، واغتياله في عام 1972، والصراع على السلطة بين صلاح جديد وحافظ الأسد في فترة 1968 - 1970. لكن هذه الانقسامات نشأت من صراع شخصيات أو تباين في وجهات النظر، في حين أنَّ الانقسامات بين الضباط السنّة غالبًا ما كانت ذات معنى بنيوي أعمق. وهكذا، كان هؤلاء الأخيرون متمايزين بوضوح إلى ضباط ريفيين وضباط حضريين. وبين الحضريين، كان الأكثر نشاطًا والأكثر تميّزًا سياسيًا هم الدمشقيون والحمويون، وبين الضباط الريفيين، مجموعتا دير الزور وحوران. كان الدمشقيون ناصريين جزئيًا، لكنهم تماهوا، في الأغلب، مع الانفصاليين الذين مثلوا متاهة من العناصر المتضاربة التي تراوح بين مجموعات ذات جذور في الشرائح التجارية والصناعية مالكة الأراضي الغنية من المجتمع وأخوان مسلمين واشتراكيين ويساريين مستقلين من الطبقتين الوسطى والوسطى الدنيا. وتعاطف الحمويون إلى حد بعيد مع أكرم الحوراني ذي الميل الاشتراكي وجزئيًا مع النخبة القديمة. وكان بعض الضباط من دير الزور وحوران ناصريين، لكن اختار معظمهم حزب البعث.

نتيجة الانقسامات في صفوف الضباط السنة ـ وأنا هنا أبسّط على نحو ما وضعًا بالغ التعقيد ـ كان الأمر ينتهي بسنّة من جماعة معيّنة إلى تصفية سنة من جماعة أخرى، أو إلى انضمام سنّة من الطبقة الدنيا أو المتوسطة إلى علويين أو دروز في تصفية سنّة الطبقة العليا، أو انضمام سنّة ذوي توجه ريفي إلى علويين ودروز في تصفية السنّة ذوي الأساس الحضري. وبالمعنى السياسي، صُفي الانفصاليون وأنصار أكرم الحوراني والناصريون ومجموعة المستقل زياد الحريري وأنصار البعثي أمين الحافظ بين آذار/ مارس 1963 وشباط/

فبرايـر 1966، ومع كل تصفية، كان عدد السـنّة يتناقص عددًا وأهميةً[38]. أمّا الضربـات في آب/ أغسـطس وأيلول/ سـبتمبر 1966 ضد الـدروز (مجموعتا فهد الشـاعر وسـليم حاطـوم) والضربات فـي شـباط/ فبراير 1968 ضد بقية الكتلة السنية الريفية (مجموعة أحمد سويداني الحورانية) فعادت على الضباط العلويين بسـيطرةٍ واضحة على الميدان، على الرغم من الصدع الذي عكسـته فيما بينهم[39].

سـاعدت الضبـاط العلوييـن أشـدّ المسـاعدة في هـذا الصـراع أدوارهم القيادية في اللجنة العسـكرية والتنظيم العسـكري لحزب البعث، تلك الأدوار التـي مكّنتهـم، فـي المقـام الأول، من التصـرف بوصفهم بعثييـن لا بوصفهم علوييـن. غير أنّه يجب تعديل هـذه الملاحظة. فالضباط العلويون لم يتصرّفوا دومًـا انطلاقًـا من وعي أنهم علويون. بل يجب أن نتذكر أنهم كانوا أشـخاصًا ذوي أصـول ريفيـة أو فلاحيـة، ويتصرفـون على هذا الأسـاس، أي يتصرفون وفقًـا للغرائـز والنزعـات التـي كان وضعهـم البنيـوي يولدها. بيد أنّهـم كانوا قادريـن، نتيجة سـيطرتهم على التنظيم العسـكري لحزب البعـث، على تنظيم القبول في الكليات العسكرية، وعلى خلط قيادات الوحدات العسكرية وإعادة خلطهـا بطرائق تسـتجيب لغاياتهـم. وفعلوا ذلك بحذر فـي البداية ـ في الربع الثاني من عام 1963 ـ لكنهم فعلوه بتصميم بعد تموز/ يوليو 1963، وبتصميم أشـد بـدءًا بشـباط/ فبراير 1966 فصاعدًا. عـلاوة على ذلـك، ونتيجة تكتيك مبتكـر فـي فتـرة الانفصال ـ أي بيـن عامي 1961 و1963 ـ يقـوم على زرع البعثييـن في التنظيمات العسـكرية السـرية من كل الأطيـاف، ظلوا على معرفة بنيات جميع خصومهم وخططهم[40].

---

(38) أدّى زياد الحريري دورًا بارزًا في انقلاب آذار/ مارس 1963، وشغل منصب رئيس الأركان من آذار/ مارس إلى تموز/ يوليو 1963، ومنصب وزير الدفاع من أيار/ مايو إلى تموز/ يوليو 1963. في شأن أمين الحافظ، انظر الجدول (12 - 1).

(39) كان فهد الشـاعر قائد جبهة الجولان في عام 1964 ونائـب رئيس الأركان في عام 1965. وكان فـي وجهة نظـره قريبًا من قائد الخط القديم ميشـيل عفلـق، ورئس في عام 1966 تنظيمًا عسـكريًا سريًا. عن حاطوم، انظر الجدول (12 - 1). وعن سويداني، انظر ص 289 ـ 290 أعلاه.

(40) في شـأن هذا التفصيل من المعلومات، أنا مدين لعلـي الخليل، عضو القيادة القومية لحزب البعث من عام 1964 إلى 1966، حديث معه، بيروت، كانون الثاني/ يناير 1978.

هناك أيضًا حقيقة أخرى ساهمت كثيرًا في انتصارهم النهائي، وهي أنهم ركزوا على الوحدات الضاربة القوية التي كانت ذات صلة مباشرة بالقيام بالانقلابات العسكرية أو إفشالها، ونجحوا في السيطرة عليها، وتلك الوحدات هي أسراب الطيران ووحدات الصواريخ والألوية المدرعة في العاصمة وحولها، فضلًا عن قوات المخابرات والمخابرات المضادة.

بالطبع، بقي كثير من السنة في سلك الضباط، لكن أهميّتهم، إن كانوا مهمين، كانت تتأتى من كونهم أفرادًا لا جماعة، وبالمعنى الاحترافي أكثر منه بالمعنى السياسي.

التغلغل الريفي في بيروقراطية الدولة

كان لتدفق العناصر الريفية الكثيف إلى سلك الضباط والقوات المسلحة نظيره في تسرّبهم إلى بيروقراطية الدولة. كتب وزير الإعلام البعثي السابق سامي الجندي، «بدأت قوافل القرويين منذ ما ظهر الحزب على المسرح تترك القرى من السهول والجبال إلى دمشق. وطغت القاف المقلقة على شوارعها ومقاهيها وغرف الانتظار في الوزارات». وأخذ «الحزبيون وأقرباؤهم وبنو عشائرهم يطالبون بحقوق النضال والقربى». وتابع الجندي «كان التسريح لزامًا من أجل التعيين»[41].

يمكن استنتاج حجم الحركة من المناطق الريفية، التي ارتبطت جزئيًا بزيادة البطالة الزراعية، من ارتفاع عدد سكان دمشق من 529963 في عام 1960 إلى 836668 في عام 1970 و1112214 في عام 1981[42]. كانت كثافة تدفق المهاجرين الريفيين أعلى بوضوح في الستينيات منها في السبعينيات: وصل معدل النمو السكاني السنوي في مدينة دمشق بين عامي

---

(41) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 136 - 137.

(42) الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء: التعداد العام للسكان لعام 1960، (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 13؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: التعداد العام للسكان لعام 1970 (دمشق: المكتب المركزي، 1970)، 1:1، ونتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، 1981 (دمشق: المكتب المركزي، 1988)، ص 4.

1960 و1970 إلـى 46.7 فـي المئـة، لكنـه كان 26.3 في المئـة بين عامي 1970 و1981[43].

جـراء عـدم وجـود إحصـاءات عـن الأسـلاف الاجتماعييـن للموظفيـن الحكوميين، مـن المسـتحيل أن يكـون المرء دقيقًـا بصدد درجـة تغلغل أبناء الفلاحيـن وغيرهـم من أبناء الريف في الكوادر الإدارية. لكن لا شـك في أن أبـواب بيروقراطيـة الدولـة تحت حكم البعث في السـتينيات انفتحت واسـعة لهم. وازدادت فرص توظيفهم زيادة حادة غداة إعادة تأميم الشـركات الكبيرة فـي عـام 1964، وإجـراءات التأميم واسـعة النطاق في عـام 1965، والزيادة الهائلة التي شـهدتها السـنوات اللاحقة في دور الحكومة في حياة القطر. فقد ازداد عدد موظفي الدولة والقطاع العام، باسـتثناء الشـرطة والقوات المسلحة، من 33979 في عام 1960 إلى 198079 في عام 1971 وإلى 367649 في عام 1980 وإلى 546146 في عام 1985 وإلى 717387 في عام 1992[44].

تشـير الأدلة بقوة إلى أن كثيرين من الموظفين الحكوميين الجدد، وربما كتلتهم العظمى، كانوا من خلفيات ريفية. وفي هذه الحال، فإنّ قدرًا كبيرًا من اسـتياء التجار الحضريين المتكرر في فترة بعد عام 1963 ـ إضافة إلى الآثار السـلبية التي تركتها لديهم مراسـيم البعث التأميمية غير المدروسة كفايةً ـ إنما ينبـع من اضطرارهم مرارًا إلى التعامل مع موظفين حكوميين من أصل ريفي، وهـؤلاء، إن لـم يكونوا عدائييـن نحو المجتمع التجـاري الحضري، فإنهم لم يفهموا إلا قليلًا تعقيدات التجارة، وبالتالي، كانوا، عن قصد أو من دون قصد، يضعون في طريقها أنواع العراقيل كلها.

(43) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1989، ص 52.

(44) الجمهورية العربية السـورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسـكان لعام، 1960، ص 165؛ الجمهوريـة العربية السـورية، رئاسـة مجلس الـوزراء، المكتب المركـزي للإحصاء: المجموعـة الإحصائية السـنوية السـورية لعـام 1972، ص 400 – 401؛ المجموعة الإحصائية السـنوية السـورية لعـام 1981، ص 135؛ المجموعـة الإحصائيـة السـنوية السـورية لعـام 1986، ص 108؛ والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994، ص 82. يستثني رقم عام 1985 عدد الموظفين في مكتب الرئيس. ويسـتثني رقم عـام 1992 عدد الموظفين في مكتب الرئيس ورئيـس الوزراء وكذلك في شركات الإنشاءات العسكرية.

تعزيز الصبغة الريفية لحزب البعث

كان حشد العناصر الريفية في الأجهزة الإدارية للدولة عاقبة عملية لقوام حـزب البعـث الذي كان يغدو ريفيًا على نحو متزايـد، وكان هذا بدوره نتيجة عمليات الاستقطاب التي اتبعتها النواة القائدة للجنة العسكرية.

في الأيام التي أعقبت انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، كان القسم المدني الـذي أعيـد تشـكيله من حزب البعـث لا يزيد إلا قليلًا علـى 400 عضو[45]. وكان تنظيمه العسـكري أكبر بوضوح[46]، ولاسـيما بعد اسـتدعاء قادة اللجنة العسـكرية الاحتياطيين البعثيين ومنحهم السـريع حقوق العضوية على أسـاس القرابة أو الانتماء العشائري أو على أساس الصداقة غير الحزبية. وسرعان ما أدت ممارسـات شـبيهة إلى زيـادة كبيرة في القوة العدديـة للجناح المدني من الحزب. لكن صفوف البعثيين، مقارنةً بعدد سكان سورية، كانت لا تزال قليلة جدًا في آب/ أغسـطس من العام نفسـه. واعترف رئيس الدولة الاسمي البعثي أمين الحافظ بطريقته الخاصة. إذ قال: «يقولون، قادة وحكام في البلد العربي الشـقيق مصـر،... أن حـزب البعـث لا يزيد عن خمسـة آلاف فـرد في القطر العربـي السـوري. نحن نقول لهم: الحـزب أقل عددًا من ذلـك، ونتمثل قول الشاعر العربي:

تعيّرنا أنّا قليل عديدنا فقلت لها: إن الكرام قليل»[47].

فـي الحقيقـة، ضـم الحزب في تلـك الفترة بيـن ألفين وثلاثـة آلاف من الأعضاء[48]. لكن في ما بعد تضاعف عدد أعضائه مرات عدة، وبحلول خريف

---

(45) شـبلي العيسـمي، عضو القيادة القومية لحزب البعث، 1964ـ1966، من تصريح نشر في الوطن العربي، سورية الحرة، العدد 5 (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر 1988).

(46) الجندي، البعث، ص 130.

(47) هذا بيت من الشعر للشاعر الجاهلي السموأل بن عاديا. في شأن نص خطاب الحافظ، انظر الثورة، 17/ 8/ 1963، وزهر الدين، مذكراتي، ص 481ـ482.

(48) حديـث مع حمود الشـوفي، الأميـن القطري لحزب البعـث من أيلول/ سـبتمبر 1963 إلى شباط/ فبراير 1964، 10 تموز/ يوليو 1991.

عـام 1967، ربمـا كان عـدد أعضائـه العامليـن قـد وصـل إلـى نحو خمسـة آلاف[49]، وربما ثمانية أضعاف ذلك من الأعضاء المرشحين والأنصار.

وإذا مـا التفتنـا إلى الطبيعـة الاجتماعية لهؤلاء الأعضاء، فإنّ السـؤال المطروح هو هل ثمّة أدلة كافية تثبت أنّ هؤلاء، عمومًا، من أصول ريفية؟ فـي عـام 1968، قدمت قيادة حزب البعث، في نشـرة داخليـة، أرقامًا عن التركيبـة الاجتماعيـة للحزب (انظـر الجدول 12 - 3). وهـذه الإحصاءات ليسـت بالطبع حاسـمة في شـأن طبيعة مناصري الحزب في السنة المعنية. وهي لا تُبدي شيئًا عن نسبة العمال والطلاب والموظفين والمعلمين ذوي الخلفية الريفية.

الجدول (12-3)

التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في عام 1968

الفئة الاجتماعية	أعضاء عاملون (نسبة)	مرشحون (نسبة)
عمال	12	14
فلاحون	16	28
طلاب	20	32
موظفون	32	7
معلمون	16	4
غير ذلك	4	15
	100	100

المصـدر: أعطت القيادة الرقم 31 سـنة متوسـطًا لعمر الأعضاء العاملين والرقم 24 سـنة متوسـطًا لعمر المرشـحين؛ حـزب البعـث العربي الاشـتراكي، مـن تقارير ومقـررات المؤتمـر القطري الرابع (دمشـق: الحزب، 1968)، ص 61ـ62، وحزب البعث العربي الاشـتراكي (جماعة صلاح جديد)، دراسـة أولية حول نقد تجربة الحزب، ج 1، ص 49ـ50.

(49) *L'Orient* (Beyrouth), 5/9/1967.

استشـهدت الورقة بتقديريـن. كان الآخر الذي قدر الأعضـاء العاملين بـ12 ألفًـا مرتفعًا جدًا عند مقارنتها بالأرقام الدقيقة التي لدينا عن عام 1971 (انظر الجدول 13ـ1).

بيد أنَّ هنالك مؤشرات أخرى. ثمّة، في المقام الأول، الاعتراف الصريح من جناح صلاح جديد، الذي أمسك بسلطة موحّدة غير منقسمة بين عامي 1966 و1968، بأن وجود الحزب «ضعيف جدا في المدن الكبرى» وبأنَّ معظم قادة الفروع فيها «من مناطق أخرى» وكانوا عاجزين عن بناء «تنظيم حزبي حقيقي قادر على تحريك وقيادة تلك المدن»[50]. وثمّة ثانيًا، الحقيقة المعبّرة التي مفادها أنَّ الحكومة في الستينيات اضطرت في بعض المناسبات إلى المجيء بفلاحين من الريف لمواجهة التظاهرات والإضرابات التي اندلعت في حماه وحلب ودمشق. وإنه لذو مغزى أيضًا أن من بين الأعضاء الستمئة، أو نحوه، في الحرس القومي البعثي في العاصمة السورية لم يكن هناك سوى اثني عشر دمشقيًا[51]. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن المؤتمر القومي السادس الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1963 عرّف حزب البعث بأنه «حزب العمال والفلاحين»، ووجّه مناضليه إلى الاعتماد على هاتين الطبقتين وكذلك على صغار «الكسبة» والعناصر «العسكرية والمثقفة الثورية»، لا يكاد يكون هنالك شكّ في أن «العمال» أو «االكسبة» الذين اجتذبهم الحزب في المدن في الستينيات كانوا في أغلب الأحيان من أصل ريفي حديث[52]. وهذا ما ينطبق على العناصر الأخرى.

الأمر الأكثر حسمًا هو التركيبة الاجتماعية للحزب على مستوى القيادة. فكما يمكن أن نرى من الجدول (12 - 5)، فإنّه من بين الأشخاص الأربعة والعشرين الذين وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية بين آذار/ مارس 1966 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1970 جاء 54.1 في المئة من القرى و33.3 في المئة من بلدات ريفية أو صغيرة، ولم يأت سوى 8.4

(50) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، دراسة أولية حول نقد تجربة الحزب، ج 4: العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إلى سقوط تجربة الحزب، ص 61 - 62.

(51) حديث مع عضو ذي اطلاع في حزب البعث فضّل عدم ذكر اسمه، كانون الأول/ ديسمبر 1964.

(52) حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الداخلي (1968)، مقدمة، المادة 5، ص 60، والقيادة القومية لحزب البعث، دراسات تنظيمية، 1970 ـ 1980 (دمشق: [د. ن]، 1983)، ص 85. حديث مع حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث من أيلول/ سبتمبر 1963 إلى شباط/ فبراير 1964، 27 حزيران/ يونيو 1991.

فـي المئة من المدن الرئيسـة. وفي الفترة السـابقة عليها مباشـرة، أي بين أيلول/ سـبتمبر 1963 وشـباط/ فبراير 1966، كانت الأرقام الموافقة هي 37.9 و44.8 و17.3 في المئة (انظر الجدول (12 - 4)). وفي الفترتين، لم يشغل أي دمشقي مقعدًا في القيادة.

إحـدى الحقائـق البارزة هـي انحدار 31 فـي المئة من أعضـاء القيادة القطريـة في فترة 1963 - 1966 و37.5 فـي المئة في فترة 1966 - 1970 مـن الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسـطين والأقل شـأنًا. ومما يسـتحق الذكر أيضًا، أن 44.8 في المئة من أولئك الأعضاء في الفترة الأولى و45.8 فـي المئـة في الفترة الثانية كانوا من أصل فلاحي، وأن الأغلبية في الفترتين كانت تتألف من معلمي مدرسة أو ضباط جيش، بمن في ذلك ضباط جيش كانـوا أصـلًا معلمي مدرسـة. ولا يمكـن أن يفوت الملاحظـة نقص تمثيل السـنّة والـوزن الثقيل للفئـات الابتداعية فـي جميع القيـادات. والأرقام في الجـداول ذاتهـا تعكس بوضوح الارتفـاع الحاد فـي دور العلويين والهبوط النسـبي فـي أهمية الـدروز بعـد شـباط/ فبراير 1966. ويمكن تفسـير هذه التغيـرات بتصفيـة أنصـار الشـخصيتين العسـكريتين الدرزيتين فهد الشـاعر وسـليم حاطوم والتحوّل الحاسـم في ميزان القوى ضمن القوات المسلحة لمصلحة الضباط العلويين[53].

السياسات الزراعية في الستينيات ومعناها الاجتماعي

كانـت الخطـوات الأهـم التي اتخذهـا بعث السـتينيات، مـن وجهة نظر الفلاحيـن، هي تعميق قانون الإصلاح الزراعـي رقم 161 بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 1958، وإعادة التوزيع المتسارعة لملكية الأرض المتأثرة بهذا القانون. وبفضل المرسـوم رقم 88 بتاريخ 23 حزيران/ يونيو 1963، خفضت سقوف الملكيـة الخاصـة لتثبت عنـد 15 إلى 55 هكتارًا في الأراضـي المروية وعند 80 إلـى 300 هكتـار للأراضـي البعل، بحسـب المنطقة والقرب من السـوق وطريقـة الري وكمية الهطول المطري، وفي حالة الأرض المشـجرة، بحسـب

(53) انظر ص 300 ـ 305 وما يليها من هذا الكتاب.

عمر الأشجار والتباعد في ما بينها (انظر الجدول 2 - 4). وبموجب قانون عام 1958، كان الحد الأقصى 300 هكتار من الأراضي البعل و80 هكتارًا من الأراضي المروية أو المشجرة. إجمالًا، تأثر 3247 مالك أرض و1176482 هكتارًا مستثمرًا، أو تقريبًا تأثر 20 في المئة من الأرض السورية المستثمرة. وبموجب مرسوم عام 1963، خضع 1372 مالكًا آخر و48767 هكتارًا أيضًا للإصلاح الزراعي. وكان المفترض بالأراضي المصادرة أن توزَّع على عائلات فلاحية في قطع لا تتجاوز ثمانية هكتارات من الأراضي المروية أو 45 هكتارًا من الأراضي البعلية. وأعفت مادة جديدة أكثر أهمية الفلاحين المستفيدين من كل شيء باستثناء ربع سعر الأرض الذي يفترض أن يدفع في أقساط مريحة لجمعيتهم التعاونية ويخصص لمشاريعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ونص مرسوم آخر - رقم 66 في كانون الثاني/ يناير 1969 - على التوزيع المجاني للأراضي الخاصة المصادرة وأراضي الدولة المستصلحة في حيازات تراوح مساحتها بين 2.5 و4 هكتارات في سهل طار العلا، شرق حماه وسهل الغاب وفرعيه في العشارنة والروج[54].

كان الأكثر دلالة، من وجهة نظر الفلاحين، هو تسريع عملية إعادة توزيع أراضي الإصلاح. وكان لتقلّبات السياسة في الستينيات، والغموض المحيط بالملكية، وهروب رأس المال، إضافة إلى تقلبات المحصول الحادة المعتادة، أن تغيّر أوضاع المزارعين نحو الأسوأ. ووصلت البطالة الزراعية إلى 12 في المئة في عام 1964.[55] أمّا مقاومة كبار ملاك الأرض غير الملحوظة، وتباطؤ الموظفين الحكوميين الحضريين غير المتعاطفين، والتعقيدات القانونية، ونقص المسّاحين والاختصاصيين الزراعيين، فأخّرت منذ البداية، عملية إعادة توزيع الأرض.

كما هو واضح من الجدول (12 - 6)، فإن نسبة صغيرة نسبيًا من المساحات المصادرة وزعت في فترة الجمهورية العربية المتحدة. وفي تناقض

(54) Office arabe de presse et de documentation, *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique* (Damas: O. F. A., 1970), pp. 33, 41, 44 et 113.

(55) B. Hansen, «Economic Development in Syria,» Mimeographed Paper, The Rand Corporation, December 1969.

صارخ مع ذلك، بُذِلَ جهد خاص للمضي بالإصلاح قدمًا في أثناء المرحلة «اليسارية» من النظام الانفصالي» الذي نيل من سمعته كثيرًا، عندما تولى العملية رجال يحملون آراء أكرم الحوراني الزراعية. وفي فترة البعث، استؤنفت المصادرات بجدية في الفترة الأولى التي قضاها المقدم عبد الكريم الجندي وزيرًا للإصلاح الزراعي (تشرين الأول/ أكتوبر 1964 ـ كانون الأول/ ديسمبر 1965)، وهو أحد حلفاء صلاح جديد وبعثي بكل معنى الكلمة[56]. لكنه كان يحبذ شكلًا جماعيًا من استغلال الأرض، ولم يشجع تكاثر الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم. ولم يحدث إلا في فترة 1968 - 1969، وهي الفترة التي شغل بها الدكتور إبراهيم ماخوس منصب رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية، أن انطلقت عملية إعادة توزيع الأرض على العائلات الفلاحية بوتيرة سريعة.

تحدّر ماخوس الذي تطوع طالبًا في حرب فلسطين في عام 1948 وتطوّع طبيبًا في الثورة الجزائرية (1954 - 1962) وأحد أكثر حلفاء جديد المدنيين نفوذًا من طبقة الوجهاء العلويين الريفيين الأقل شأنًا، مثله في ذلك مثل أغلبية الأعضاء الأساسيين في اللجنة العسكرية. كان والده، وهو أحد أبناء قرية ماخوس على الطريق بين اللاذقية وأنطاكية، رجل دين ومزارعًا لا يملك أرضًا وغدا مالكًا 100 دونم من الأراضي البعلية ومحكمًا في النزاعات المحلية ومؤسس الجمعية الخيرية في عام 1945 لـ«مكافحة الفقر والجهل والمرض» في الريف، وهي جمعية مدّت جذورها أخيرًا في نحو سبعين قرية في محافظة اللاذقية، وأمكنها الفخر بأنها أسست إحدى أوائل المدارس الثانوية لأبناء الفلاحين وبناتهم، وهي المدرسة المعروفة باسم الشاعر العربي الجاهلي طرفة بن العبد. وشارك الدكتور ماخوس، وهو شاب، في نشاط الجمعية وغالبًا ما كان ينتقل على قدميه من قرية إلى قرية، الأمر الذي أتاح له أن يتآلف عن قرب مع حياة أبناء الريف ومعاناتهم. وقد يفسر هذا سبب تعيينه مسؤولًا عن مكتب الفلاحين في القيادة، وإعطائه مجالًا واسعًا في السير بالإصلاح الزراعي حتى نهايته.

---

(56) في شأن عبد الكريم الجندي، انظر الجدول (12 - 1).

الجدول (12-4)

تركيبة القيادة القطرية لحزب البعث، أيلول/ سبتمبر 1963 حتى شباط/ فبراير 1966 (ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة					
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص (أ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية التقريبية إلى سكان سورية (بمن في ذلك البدو) في عام 1943(ب)
سنّة	29	54.7	16	55.2	72.7(ب)
علويون	8	15.1	4	13.8	10.0
دروز	10	18.9	5	17.2	2.7
إسماعيليون	5	9.4	3(ج)	10.4	0.9
شيعة إثنا عشرية					0.4
يزيديون					0.1
يهود					0.9
أرثوذكس شرقيون	1	1.9	1	3.4	4.2 (د)
مسيحيون آخرون					8.1 (د)
المجموع	53	100	29	100	100

مكان الولادة						
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية	النسبة من عدد السكان الإجمالي	
					1960	1970
قرى	18	34.0	11	37.9	63.1	56.5
بلدات صغيرة	22	41.5	13	44.8	9.4	12.5

يتبع

تابع

المدن الرئيسة (هـ)						
دمشق					11.6	13.3
حلب	4	7.5	2	6.9	9.3	10.1
حمص	4	7.5	1	3.5	3.0	3.4
حماه					2.1	2.2
اللاذقية	5	9.5	2	6.9	1.5	2.0
المجموع	53	100	29	100	100	100
التعليم						
جامعي			عدد الأشخاص(أ)			
ثانوي		28				
ابتدائي						
المجموع		1				
		29				
الجنس						
ذكور			عدد الأشخاص(أ)			
إناث		29				
المجموع						
		29				
العمر في سنة الانضمام إلى القيادة أول مرة						
لا توجد معلومات			عدد الأشخاص(أ)			
27 - 29 سنة		4				
30 - 34 سنة		5				
35 - 38 سنة		11				
42 - 44 سنة		6				
المجموع		3				
		29				

يتبع

تابع

محافظة الولادة (و)			
		عدد الأشخاص(أ)	
دمشق			
ريف دمشق	1		
حلب	2		
حمص	4		
حماه	3(ز)		
اللاذقية	4		
دير الزور	4		
إدلب	2		
الحسكة			
الرقة			
السويداء	4		
درعا	3		
طرطوس			
القنيطرة	1		
القطر اللبناني	1		
المجموع	29		

	المهنة				
		عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية		
	ضباط عسكريون	10(ح)	34.5		
	مدنيون:				
	أ ـ أعضاء مهن:	17	58.6		
	معلمون	7 (24.1٪)			
	أستاذ جامعي	1			
	محامون	4			
	أطباء	3			
	طبيب أسنان	1			
	مهندس	1			

يتبع

تابع

	ب ـ غير ذلك	2	6.9		
	موظف حكومي	1			
	سائق باص	1			
	المجموع	29	100		

الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا		
	عدد الأشخاص(أ)	
غير ريفيين	5	
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء الريفية أو القروية المتوسطة أو الدنيا	9 (31٪)	
غير ذلك	15	
المجموع	29	

الأصل الطبقي			
	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية	
طبقات ذات دخل متوسط أدنى			
فلاحون بستانيون	1	3.4	
فلاحون مالكو أرض صغار	8	27.6	
مالكو أرض صغار	3		
رجال دين	1		
رجال دين مالكو أرض صغار	1		
موظفون صغار	1		
وجهاء محليون مفقرون	1		
طبقات ذات دخل متوسط:			
فلاحون مالكو أرض متوسطون	4		
مالكو أرض متوسطون	7		
تجار متوسطون	2		
عدد الفلاحين الإجمالي	[13]	44.8	
المجموع	29		

(أ) احتسب الأشخاص الذين انتخبوا أعضاء في القيادة أو عينوا فيها أكثر من دورة، مرةً واحدة في هذا العمود.

(ب) تستند جميع تقسيمات سكان سورية بحسب الدين والطائفة في النهاية إلى تقديرات أجريت في عام

1943 تحت الانتداب الفرنسي. عن هذه التقديرات، انظر: Albert Hourani, *Syria and Lebanon, a Political Essay* (London: Oxford University Press, [1945]), p. 386.

لكن التقديرات لم تأخذ في الحسبان السكان البدو الذين بلغ عددهم حينها 400 ألف: Ibid., p. 385,

تضم النسبة في هذا العمود البدو المصنفين هنا على أنهم سنّة.

(ج) بمن في ذلك اثنان تحوّلا إلى الإسلام السني.

(د) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960) ص 18 - 19، ولم يشكل المسيحيون في ذلك العام سوى 7.9 في المئة من السكان.

(هـ) المدن التي يبلغ عدد سكانها 50 ألفًا في عام 1960 أو أكثر من 100 ألف في عام 1970.

(و) التقسيمات الإدارية كما هي في عام 1994.

(ز) جميعهم من السلمية.

(ح) بمن في ذلك ثلاثة معلمين سابقين.

الجدول (12-5)

القيادة القطرية لحزب البعث، آذار/ مارس 1966 حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 (ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة					
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية	النسبة المئوية التقريبية إلى سكان سورية (بمن في ذلك البدو) في عام 1943 (ب)
سنّة	33	50.8	12	50.0	72.7(ب)
علويون	15	23.1	6	25.0	10.0
دروز	7	10.8	3	12.5	2.7
إسماعيليون	6	9.2	2	8.3	0.9
شيعة إثنا عشرية					0.4
يزيديون					0.1
يهود					0.9

يتبع

تابع

أرثوذكس شرقيون	4	6.1	1	4.2	4.2(ج)
مسيحيون آخرون					8.1 (ج)
المجموع	65	100	24	100	100
مكان الولادة					
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية	النسبة التقريبية إلى عدد السكان الإجمالي في عام 1970(ج)
قرى	38	58.4	13	54.1	56.5
بلدات صغيرة	18	27.7	8	33.3	12.5
المدن الرئيسة:(د)				[8.4]	
دمشق					13.3
حلب					10.1
حمص	4	6.2	1	4.2	3.4
حماه					2.2
اللاذقية	4	6.2	1	4.2	2.0
لا توجد معلومات	1	1.5	1	4.2	
المجموع	65	100	24	100	100
التعليم			الجنس		
	عدد الأشخاص(أ)			عدد الأشخاص(أ)	
جامعي	24		ذكور	24	
ثانوي			إناث		
ابتدائي			المجموع	24	
المجموع	24				
العمر في سنة الانضمام إلى القيادة أول مرة					

يتبع

تابع

		عدد الأشخاص(أ)	
لا توجد معلومات	3		
27-29 سنة	4		
30-34 سنة	12		
35-39 سنة	5		
المجموع	24		

المهنة			
	عدد الأشخاص(و)	النسبة المئوية	
ضباط عسكريون	6(و)	25.0	
مدنيون		66.7	
معلمون	9 (37.5٪)		
أستاذ جامعي	1		
أطباء	4		
محامون	2		
لا توجد معلومات	2	8.3	
المجموع	24	100	

الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنا		
	عدد الأشخاص(أ)	
لا توجد معلومات	1	
غير ريفيين	2	
أشخاص متحدرون من طبقة الوجهاء المتوسطة أو الدنيا أو القروية	9 (37.5٪)	
غير ذلك	12	
المجموع	24	

يتبع

تابع

محافظة الولادة (ز)		
		عدد الأشخاص(أ)
دمشق		
ريف دمشق		
حلب		
حمص	2	
حماه	2	
اللاذقية	7	
دير الزور	3	
إدلب		
الحسكة		
الرقة		
السويداء	2	
درعا	4	
طرطوس		
القنيطرة	2	
فلسطين	1	
لبنان	1	
المجموع	24	

الأصل الطبقي		
	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية
لا توجد معلومات	1	4.2
طبقات ذات دخل منخفض		8.3
فلاحون	2	
طبقات ذات دخل متوسط أدنى		41.7
فلاحون مالكو أرض صغار	6 (25٪)	
مالكو أرض صغار	3	
رجال دين	1	
طبقات ذات دخل متوسط		45.8

يتبع

تابع

فلاحون مالكو أرض متوسطون	3 (12.5٪)	
مالكو أرض متوسطون	5	
تجار مالكو أرض متوسطون	2	
رجال دين مالكو أرض	1	
المجموع [الفلاحون 11 = 45.8٪]	24	100

(أ) احتسب الأشخاص الذين انتخبوا أعضاء في القيادة أو عينوا فيها أكثر من دورة، مرةً واحدة في هذا العمود.

(ب) تستند النسب إلى أرقام واردة لدى Hourani, *Syria and Lebanon*, p. 386. لكن التقديرات لم تأخذ في الحسبان السكان البدو الذين بلغ عددهم حينها 400 ألف (المصدر نفسه، ص 385). لدى حساب النسب أخذ السكان البدو في الحسبان، وهم مصنفون هنا على أنهم سنّة، وكانوا يقدرون بـ400 ألف؛ المصدر نفسه، ص 385.

(ج) استنادًا إلى: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960، ص 18 - 19، ولم يشكل جميع المسيحيين في ذلك العام سوى 7.9 في المئة من السكان.

(د) المدن التي بلغ عدد سكانها أكثر من 100 ألف في عام 1970.

(هـ) استنادًا إلى أرقام في تعداد السكان الرسمي.

(و) بمن في ذلك معلمًا مدرسة سابقان.

(ز) التقسيمات الإدارية كما هي في عام 1994.

الجدول (12-6)

توزيع أراضي الإصلاح الزراعي تحت الأنظمة المختلفة في سورية (المساحة بآلاف الهكتارات)

النظام	الفترة	المساحات المستثمرة المصادرة	عدد العائلات المستفيدة من الإصلاح الزراعي	المساحات الموزعة	
				بعل	مروية أو مشجرة
الجمهورية العربية المتحدة	1959-1961	620.1	4517	57.6	5.9
الانفصال	1962 (المرحلة «اليسارية» من النظام)	46.0	6507	88.0	4.4

يتبع

تابع

البعث	1965-1963	316.7	5292	95.3	1.3
	1969-1966 (المرحلة «اليسارية» من البعثية)	242.4	36188	141.6	48.5
المجموع		1225.2	52504	382.5	60.1

المصادر: استنادًا إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية، 1965، ص 311 - 312؛ وفي الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971، ص 132 - 133.

في أي حال، استنادًا إلى ماخوس، «وزعت أراضي إصلاح وأراضي دولة على الفلاحين في غضون ستة أشهر من عام 1969 أكثر مما وزع في جميع السنوات السابقة» من حكم البعث. وجرى ذلك بوضع نهاية للروتين البيروقراطي وإشراك الفلاحين مباشرة في العملية وتوكيل سلطة إعادة التوزيع للجان ثلاثية على مستوى المحافظة أو القرية تضم ممثلين عن الفلاحين المحليين، ومكتب الفلاحين التابع للقيادة، ووزارة الإصلاح الزراعي[57].

لكن كانت هناك انتقادات، حتى من جانب البعثيين، في شأن طريقة القيام بالأمور. جاءت الكلمات الأشد لسعًا من سامي الجندي، الذي قال: «أما الإصلاح الزراعي فهو عجيبة القرن العشرين... [قوانين الملكية] كلها غير نافذة المفعول. الملكية خاضعة لأهواء موظف الإصلاح الزراعي وقيادة الحزب المحلية... الوزير يتوسط بينه وبين الملاك وقلما تنجح الوساطة... وجعل من الأحقاد المحلية قانون الإصلاح الحقيقي»[58]. كما استهجن الجندي تفتيت الملكية وقلة اهتمام النظام بتوجيه الفلاحين نحو الأشكال التعاونية من الملكية.

(57) حديث مع د. إبراهيم ماخوس، الجزائر، 16 آذار/ مارس 1986.

(58) آل جندي، تاريخ الثورات السورية، ص 152. [هناك خطأ في المرجع؛ فهذا وارد لدى د. سامي الجندي، البعث، ص 152 [المترجم].

سنناقش العواقب البنيوية للإصلاح وآثاره في الشروط المعيشية للفلاحين بالتفصيل في صفحات أخرى. ونكتفي هنا بالإشارة إلى معناه العام وتأثيره. إنه يعمل ولا شك بوصفه أداة تسوية، عن طريق خفض نسبة الفلاحين الفقراء إلى درجة مهمة، على الأقل على المدى القصير، وتمليك الكثير منهم قطع الأرض التي يفلحونها؛ لكن على الرغم من ذلك كله، فإنه ترك كثيرين غيرهم بلا أرض. ويمكن أن نستنتج من نتائج دراسة تقويمية رسمية للسكان والقوى العاملة لعام 1972 ـ وهو عام محصول جيد على نحو استثنائي ـ أن من بين الـ907705 الناشطين في الزراعة وتربية الحيوانات والأعمال الحراجية في ذلك الوقت كان 43 في المئة مالكي مزارع و/أو مالكي ماشية أو آلات (بمن في ذلك 2.8 في المئة ممن كانوا في الآن ذاته أرباب عمل، فيما كان الباقي يعملون لحسابهم)، و42 في المئة يعملون للأسرة بلا أجر، و15 في المئة لا يملكون أرضًا ويعملون مقابل أجر أو راتب، أو عمالًا يحصلون على أجر عيني، أو عمالًا غير مأجورين يعملون لغير أقربائهم[59].

تشير بيانات أخرى (انظر الجدول (2-3)) أن المكافأة الرئيسة كان يجنيها الفلاحون المتوسطون أو العناصر الريفية المتوسطة من طبقة مالكي الأرض، وشكّل هؤلاء حجر الأساس في دعم الحزب ومصدرًا رئيسًا لضباط القوات المسلحة[60].

في الوقت ذاته، لا شك في أن بعثيي الستينيات، ولا سيما أولئك المرتبطين بصلاح جديد، حاولوا أن يدفعوا إلى الأمام مصالح طبقة الفلاحين بأكملها. لم يقتلعوا السلطة الاجتماعية لكبار ملاكي الأرض فحسب، بل حاولوا أيضًا، عن طريق إعادة صَوْغ علاقات الفلاحين بالعناصر التجارية الحضرية المتحكمة بالأسواق التي كان عليهم أن يبيعوا إنتاجهم فيها، أن يغيروا توزيع المكافآت الاقتصادية لمصلحة أبناء الريف. ورفعوا أيضًا حصة المزارعين المحرومين من ملكية الأرض إلى ما معدّله 14.25 في المئة من الإنتاج[61].

---

(59) استنادًا إلى الجدولين 19 و20 في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول 1972 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [1973]).

(60) انظر أيضًا أعلاه ص 296 ـ 298 من هذا الكتاب.

(61) من أجل تفصيلات في شأن حصتهم المعززة من أنواع الأرض المختلفة، انظر: Office arabe de presse et de docimentation, *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne*, pp. 57-58, et ياسين، حكاية الأرض، ص 82 – 83.

تقدّم هؤلاء أيضًا، عن طريق تأسيس شبكة من روابط الفلاحين المحلية في النصف الثاني من الستينيات، في عمليات تنظيم الفلاحين في طبقة واضحة، وزوّدوهم بعنصر التثقيف السياسي، وسحبوهم إلى الميدان السياسي. وفوق ذلك كله، وعلى الرغم من أن كثيرين من الفلاحين استمروا في العيش على هامش اقتصادي طفيف، فإن طبقة الفلاحين ككلّ أحرزت موقعًا أفضل في المجتمع. ويجب أن نتذكر أيضًا أنه في تلك الفترة ـ في عام 1968 على وجه التحديد ـ بدأ مشروع سد الفرات في «الطبقة»، وهو مشروع سيزوِّد عمليًا في النهاية قرى سورية كلّها بالكهرباء، وسيساعد، بطرائق كثيرة، في تغيير وجه الريف.

سقوط التيار السائد من حزب البعث في الستينيات وأسبابه

يبقى أن نفسر سقوط التيار السائد من حزب البعث في الستينيات، أي تيار البعثيين الذين ربطوا مصائرهم بمصير صلاح جديد. من الممكن، بنظرة مدققة إلى مسار الحوادث في دورته الكاملة بين عامي 1963 و1970، أن نستنتج أن أحد الأسباب الرئيسة لهزيمة هؤلاء هو الزعزعة التي ميّزت إمساكهم المباشر أو غير المباشر بروافع السلطة الحاسمة خلال تلك الفترة كلها تقريبًا. وكان لهذا جذوره في مجموعة من العوامل السببية المترابطة أو المتشابكة، بما في ذلك سيولة الوضع الاجتماعي، ومقاومة عناصر المدينة المتحصنة التي لا مصلحة لها مع النظام، ووضع الاقتصاد غير المستقر، وتقلّب الحزب من أزمة إلى أخرى، والتغيّر المتكرر في ميزان القوى داخل الجيش، والآثار الكارثية لحرب حزيران/ يونيو 1967، وجو انعدام الثقة السائد، وانشقاقات التيار السائد في حزب البعث، على الرغم من أصول أعضائه الريفية المشتركة وتوجهاتهم الريفية المتشابهة، على أسس شبه مناطقية وشبه طائفية وأحيانًا غير واضحة أو غير محددة، ما عكس بدوره الميوعة السياسية والتشظي الاجتماعي لأهل الزراعة الذين تحدّروا منهم.

تاريخ البعث في الستينيات هو، بمعنى ما، تاريخ شقاقات حزبية. لم تكن النزاعات الحزبية الداخلية قط طائفية صرفًا أو إقليمية صرفًا بطبيعتها. هكذا

كان مـن الممكـن العثـور علـى عناصر مـن المجموعـات البعثية الرئيسـة في الجيش - مجموعة اللاذقية العلوية، ومجموعة جبل العرب الدرزية، ومجموعتا حـوران وديـر الـزور السُـنّيتان - في هذه اللحظـة أو تلك في كل فئة سياسـية تقريبًا. وغالبًا ما كانت العوامل أو التطلعات الشـخصية إلى السـلطة حاضرة. وكان للقرابات العقائدية دور ما، لكن لا يبدو أنه كان حاسمًا.

مـن المؤكّـد أن تصنيفـات «يسـاريين» و«يمينيين» كانت تلقـى بالمجان. لكن السـلوك السياسـي للشـخصية المركزية في تلك الفترة، صلاح جديد، لا يشـير إلى التزام أيديولوجي واضح أو متسـق. ففي عام 1963، دعم البعثيين «الماركسـيين» القريبيـن مـن ياسـين الحافظ، وهو شـيوعي سـابق، والبعثيين «الاشـتراكيين الديمقراطييـن»، بقيـادة حمـود الشـوفي، لكنـه تركهـم في عام 1964. وفي منتصف الستينيات، سمح بتشكيل الكتائب العمالية المسلحة أو غـضّ الطـرف عنها بقيادة خالـد الجندي رئيس الاتحاد العـام لنقابات العمال الـذي آمـن أنه يجب الضـرب بالفأس على جـذور النظام الاجتماعـي القائم، وسعى إلى تأسيس «سلطة العمال والفلاحين [السيّدة]». وفي لحظات الأزمة، تصرفـت الكتائـب العماليـة بوصفهـا درع النظـام أو ذراعه الضاربـة، كما في أيلول/ سـبتمبر 1966 في أثناء محاولة سـليم حاطوم الدرزي الانقلابية على جديـد، أو فـي أيار/ مايـو 1967 عندما أضرب تجار دمشـق. غير أنّه لم يُقبل آب/ أغسـطس التالي حتى حل جديد الكتائب وصادر أسـلحتها، زاعمًا، باسم القيـادة القطريـة لحـزب البعث، أنها «قد أنشـئت من دون علـم الحزب» وأن قائدها اسـتخدمها لـ«غاياتـه الخاصة» ولـ«إرهاب المواطنيـن وتجريدهم من حريتهـم». واتهم خالد الجندي أيضًا، من بين أمور أخرى، بـ«تسـليم الاتحاد العـام لنقابـات العمال إلى الاتحـاد الدولي لنقابات العمال الذي تسـيطر عليه الأممية الشـيوعية» من دون الحصول على موافقة الجمعية العامة للاتحاد كما يقتضـي نظامـه الداخلـي[62]. من الواضـح أن ميل جديد نحو الماركسـيين أو اليسـاريين المتطرفيـن، أو ابتعاده عنهم، خضع لظـروف اللحظة أو لاعتبارات

(62) تعميـم داخلـي رقـم 117/ 259 صادر عن القيـادة القطرية لحـزب البعـث بتاريخ 8 آب/ أغسـطس 1967 بعنوان «حول الاتحـاد العام للعمال». أنا مدين للبعثي السـابق فواز طرابلسـي بالفضل لتزويدي بنسخة من هذا التعميم.

تكتيكية؛ أو كان، بحسب تعبير حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث بين عامي 1963 و1964، «مجرد جزء من لعبة السلطة»[63].

من الصعب، في الحقيقة، أن نحدّد بدقة أين كان صلاح جديد يقف أيديولوجيًا. ووصفه بالأيديولوجي غير دقيق. فقلما كان يلقي خطابات عامة، ولم يكن معروفًا بحدة آرائه. وبدا لكثيرين غامضًا. وكان لطيفًا في أسلوبه وخطابه، يتحدث بصوت هادئ، وقلما سمح لنبراته أن تفصح عن أفكاره. كان لقب «الراديكالي» مُفَصّلًا عليه بلا شك. لكن «راديكاليته» بدت وسيلة سياسية أكثر منها إيمانًا فكريًا. صحيح أن أقرب شركائه المدنيين بين عامي 1966 و1970 تفاخروا بأسماء «ثوريين» و«اشتراكيين»، واستخدموا تعابير ماركسية. لكن «ثوريتهم» و«اشتراكيتهم» تركتا الانطباع بأنها أهواء غالبة أكثر منها أفكار معقولة، واتّجهتا في الممارسة ضد كبار الملاكين والتجار والصناعيين على نحو يكاد يكون حصريًا. ولم يدافعوا عن إلغاء الملكية الخاصة، وظلوا حتى النهاية حذرين من التشارك الوثيق مع الشيوعيين، كما يوحي التعميم الحزبي الداخلي المستشهد به للتو في شأن أعمال خالد الجندي.

يمكن فهم سلوك صلاح جديد على نحو أفضل إذا انطلق المرء من منطلق أنه كان يعتبر الأيديولوجيا مجرد سلاح آخر في السعي إلى السلطة أو الاحتفاظ بها. وأتيحت لأحد البعثيين البارزين ـ هو منيف الرزاز، الشاهد الجدير بالثقة على الرغم من أنه لم يكن ودودًا حيال جديد ـ فرصة مراقبته في أثناء العمل، فبُهِر بقدرته «المدهشة» على أن يلعب مع القوى السياسية الداخلية المختلفة، فيعزل أعداءه عن أنصارهم أو يعقد تحالفات مع خصومه أو ينفض يده من تلك التحالفات، حسبما تقتضي الظروف، ويضفي صفة أيديولوجية معاكسة على أفعاله كلّها[64].

غير أنّه، على الرغم من كل فطنته في التلاعب بالقوى المحلية، كان يفتقر إلى رؤية واضحة للحقائق السياسية الأوسع. كان ينقصه، على وجه

(63) حديث مع المؤلف في 10 تموز/ يوليو 1991.

(64) الرزاز، التجربة المرة، ص 149.

الخصوص، فهم توزّع القوى الشرق أوسطية. فمن خلال سماح صلاح جديد بـردود غير حصيفة على الاستفزازات الإسـرائيلية على الحـدود واتخاذ خط فدائي في المقاومة الفلسطينية ومسألة «الحرب الشعبية» التي كانت، من وجهة نظر عملية، تتصل بالموقف أكثر منها بالسياسـة، ونادرًا ما توافقت مع قدرات سـورية الفعليـة، انتهى الأمـر بأفعاله إلى أن تعود بالضرر عليـه وبالفائدة على الإسـرائيليين[65]. هكذا، أصبحت الحوادث التي أدت إلى حرب عام 1967، وهي ليست ضمن نطاق هذه الدراسة، خارج السيطرة. وغيّر الدمار الذي تلا تلـك الحرب تغييرًا دراماتيكيًا المعالم الإقليميـة والداخلية، الأمر الذي جعل مشكلات نظامه أعقد وإمكاناته أبهت.

سـوف يتّضح لاحقًا أنّ حافظ الأسـد، وزير الدفاع في ذلك الحين، الذي كان راضيًـا حتـى تلك اللحظـة بالقيام بدور ثانوي قياسًـا علـى دور جديد، لم يلتقـط فـي الحـال فـورًا معنى الحقائـق الجديـدة، كما توحـي روايتـه اللاحقة للحـوادث[66]. ففـي المؤتمـر القومـي الاسـتثنائي التاسـع الذي عقـد في آب/ أغسـطس ـ أيلول/ سـبتمبر 1967، دعم الأسد، بحسب رواية معاصرة للوقائع، أصحاب الخط المتشـدد بقيادة عبد الكريم الجندي الذي كان على يسار جديد وكان يصر على التمسك الصارم بموقف النظام الخارجي المتشدّد ومبدأ «حرب التحرير الشـعبية»[67]. لكن بحلول عام 1968، كان الأسـد قد غيّر موقفه. وإذ أدرك الحاجـة إلـى مسـار جديد أكثر اتّسـاقًا مـع الإمكانات التـي ينطوي عليها الواقع الموضوعي، أو مدفوعًا باعتبارات أخرى ـ ربما بتغير في مزاج العسـكر ـ انعطف نحو الفكرة القائلة إن النظام لا يمكن أن يعالج صعوباته إلا بالتحول نحو سياسـة التسـوية علـى الجبهتين الإقليميـة والمحلية، بما يمكّـن القطر من التركيـز على إعادة بناء دفاعاته وتعزيزها. وكان هذا يعني داخليًا، وفي جوهره، تخفيـض حـدة الصـراع الحضـري ـ الريفـي والتصالح مـع الطبقات الوسـطى الحضرية. أمّا جديد، الذي كان قد مال إلى الاعتدال، على المسـتوى الإقليمي

(65) اعترف د. إبراهيم ماخوس، في حديث معه في الجزائر بتاريخ 16 آذار/ مارس 1986، بأنه «كانت هناك فجوة بين تصريحاتنا عن «الحرب الشعبية» وإمكاناتنا المادية».

(66) Seale, *Asad of Syria*, pp. 144 ff.

(67) *L'Orient* (Beyrouth), 5/9/1967.

علـى الأقـل، في المؤتمر الـذي ذكرناه للتو، والذي وجد نفسـه «في أقلية»[68]، فبدا لاحقًا وهو يدفع باتجاه تغيرات داخلية عميقة تعكس ميول الكتلة العظمى في القيادة القطرية لحزب البعث والجناح المدني في الحزب.

ظهرت الاختلافات في وجهات النظر بين الأسد وجديد حتى قبل حرب حزيران/ يونيو. ففي شباط/ فبراير 1967، على سبيل المثال، كان الأسد مستاءً، كما قيل، من طرد بعض الضباط الذي رتّبه مناصرو جديد «للانتقام الشخصي»، وقيل إنه نظر إلى تلك الأفعال على أنها إضعاف للجيش السوري[69]. لكن هذا الخـلاف والخلافـات اللاحقـة فـي عـام 1967، بما فـي ذلك تلـك المتعلقة بالمسؤولية عن الهزيمة العسكرية أو الوجهة التي ينبغي أن تتخذها السياسة بعد الحرب، كانت خلافات بين رجلين ما يزالان في الفريق ذاته. هناك شـيء من الغمـوض فـي شـأن المعنـى الحقيقي لفصـل 160 ضابطًـا في شـباط/ فبراير 1967، بمـن فيهم رئيس الأركان أحمد سـويداني ومعظم مجموعته الحورانية السـنية فـي الجيـش[70]. وفسـرت تلـك المبـادرة حينها علـى أنهـا ضربة ضد جديـد[71]، لكـن كان مـن الممكـن أن تخـدم مصالحـه جيـدًا، لأن مجموعتي حـوران (وديـر الـزور) في الجيـش كانتا قد «تخلتـا» عنه في المؤتمـر القومي الاسـتثنائي التاسـع لحزب البعث الذي عقد في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر 1967، يدفعهـم ـ كما قيل ـ الشك في أن جديد كان يسعى إلى التخلص منهم واحـدًا تلو الآخر[72]. لكن الأسـد اسـتفاد مـن نتيجة ثانوية ترتّبـت عن تصفية الحوارنـة، ألا وهي تعيين مصطفى طلاس[73] رئيسًـا للأركان؛ فعلى الرغم من أن طلاس لم يكن بأي شكل من الأشكال ذا ثقل، فقد أمكن الاعتماد عليه في تنفيـذ إرادة الأسـد بإخـلاص. وفي الوقت ذاتـه، من الضـروري ألا نغفل عن حقيقة أن التطهير عزز سلطة العلويين القوية أصلًا في سلك الضباط.

---

(68) *L'Orient* (Beyrouth), 5/9/1967.

(69) الأنوار (بيروت)، 1/ 2/ 1967.

(70) *L'Orient* (Beyrouth), 2/3/1968.

(71) النهار (بيروت)، 16/ 2/ 1968.

(72) *L'Orient* (Beyrouth), 5/9/1967.

(73) النهار، 16/ 3/ 1968.

وصل الصراع بين الأسـد وجديد إلى الذروة في المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث المنعقد في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1968. ففي هذا الاجتماع، وحد أنصار الأسد العسكريون قواهم مع أصدقاء محمد عمران العسكريين الذين كان قائدهم قد اختلف مع جديد في كانون الأول/ ديسمبر 1964، وسيطروا على المكتب العسكري لحزب البعث[74]. ومن جانب آخر، كان جميع أعضاء القيادة القطرية المنتخبين في المؤتمر، باستثناء الأسد وطلاس، مناصرين لجديد. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن الأسد بحزم، مشيرًا إلى القيادة الجديدة: «أنا لا أعترف بهذه القيادة السياسية!»[75]، وهذا يشير إلى بداية ما يسمى في أدبيات الحزب بازدواجية السلطة.

قبل أن يكشف الأسد عن أسنانه بهذه الطريقة، كان يوسّع بهدوء قاعدة دعمه في القوات المسلحة ويعمقها. وفي ما بعد، سيتهم أنصار جديد الأسد بأنه، منذ منتصف الستينيات، حوّل القوى الجوية ـ ومديرية الطيران المدني ـ إلى إقطاعية مغلقة ومركز قوة له ولأنصاره. وسيزعمون أيضًا أنه كسب إلى جانبه أفراد الجيش المهملين في حرب حزيران/ يونيو، فضمهم تحت جناحه وحماهم من المساءلة كما طالب الحزب. وتابعوا أنه في خريف 1968، في فترة «ازدواجية السلطة»، أغلق الجيش في وجه الحزب وبدأ بتشكيل العناصر الأولى لما سيصبح بعد عام 1970 «قطاعات عسكرية كاملة مشكلة على أسس طائفية وعشائرية وعائلية»[76].

في البداية، امتنع الأسد عن إطاحة جديد بالقوة أو تركيع الجناح المدني من الحزب وفضّل أن يقوم بذلك على نحوٍ غير مباشر. كان عليه أن يعمل بحذر، حيث كان اللواء 70 المدرع القوي لا يزال مواليًا لجديد. وهو وضع قد يجبره على وضع القوى الجوية في مواجهة تلك الوحدة العسكرية، ويرفع شبح الحرب الأهلية، وهو وضع كان يجب تفاديه بأي ثمن كان.

لكنه، في 25 شباط/ فبراير 1969، وفي محاولة لإحباط عقد جلسة

---

(74) الحرية (بيروت)، 14/ 10/ 1968.

(75) المصدر نفسه، 25/ 10/ 1968.

(76) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4، ص 64 – 65.

استثنائية للمؤتمر القطري الرابع لحزب البعث، خشية أن تأتي ضد مصالحه، اعتقل قادة فرع اللاذقية لحزب البعث، ذلك الفرع القوي، واتخذ خطوات لقطع القيادة القطرية عن منظمات الحزب في المحافظات الأخرى. وبنية واضحة لتخليص الإعلام من نفوذ القيادة، استولى أيضًا على مكاتب الصحف اليومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون. ردت القيادة القطرية في 28 شباط/ فبراير بدعوة إلى التحدي شاجبةً «إجراءات وزير الدفاع غير الشرعية» ومصرة على الحاجة إلى عقد الجلسة الطارئة للحزب. وحذرت من أنه، نتيجة أفعال الأسد، فإن «قيادة سلطة الدولة لم تعد بين يدي الحزب»[77]. وفي 2 آذار/ مارس، وضع عبد الكريم الجندي، رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، حدًّا لحياته مع إحساس مرير بالخيبة من الصراع ضمن النظام[78]. وبعد أيام من ذلك، وقفت المنظمات التابعة لحزب البعث، بما في ذلك الاتحاد العام للفلاحين، مع انتقادات القيادة القطرية مستهجنة «تدخل العسكر في شؤون قيادة الحزب ومؤسسات الدولة»[79].

قرر الأسد، الذي بدا غير واثق من قوة موقفه، ألا يدفع الأمور إلى المواجهة. وعقدت الجلسة الاستثنائية للمؤتمر القطري الرابع في أواخر آذار/ مارس، وشكل مكتب سياسي يضم أنصار جديد والأسد[80] لإدارة القطر بعقلية تسووية.

استمر التوازن القلق بين القائدين حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1970، عندما نقل الأسد، الذي بات مصمّمًا على السلطة الفردية، العقيد عزت جديد، وهو حليف قوي لصلاح جديد لكنه ليس قريبه، من قيادة اللواء 70 المدرع المهم إلى مكتب العمليات في الأركان العامة، وتابع ليطهر الجيش من بقية أنصار جديد أو ليضعهم في مواقع أقل أهمية[81].

---

(77) تعميم داخلي رقم 568/ 32 بتاريخ 28 شباط/ فبراير 1969 من الأمين القطري لحزب البعث إلى جميع فروع الحزب.

(78) النهار، 3/ 3/ 1969.

(79) المصدر نفسه، 5/ 3/ 1969.

(80) المصدر نفسه، 1/ 4/ 1969 و29/ 4/ 1969.

(81) الصياد، 22 – 29/ 10/ 1970، و *L'Orient* (Beyrouth), 9/11/1970.

قد يكون إحياء أزمة النظام الداخلية متعلقًا بإخفاق الدعم السوري المسلح للمقاومة الفلسطينية في صراعها في أيلول/ سبتمبر التالي مع المملكة الأردنية وقد لا يكون. وسيزعم الأسد لاحقًا أنه وافق على قرار التدخل في الأزمة الأردنية، وأنه كان وجديد على رأي واحد في هذه المسألة[82]. واستهجن أنصار جديد، في روايتهم الحوادث «دور وزير الدفاع المعاكس في إجهاض قرار قيادة الحزب لحماية المقاومة»[83]. ويشير هذا بوضوح إلى رفض الأسد استدعاء غطاء جوي للعملية العسكرية السورية. لكن كان من شأن توريط القوى الجوية أن يقوض توكيد القيادة السياسية ذاته في ذلك الوقت بأن الجيش السوري لم يكن مشتركًا في القتال وأن السرية المدرعة المتدخلة تعود إلى جيش التحرير الفلسطيني. وبالنظر إلى توازن القوى الإقليمي غير المواتي، فإن تورطًا من ذلك القبيل كان من شأنه أيضًا أن يعقد المشكلات التي كان التدخل غير الحكيم قد أوجدها لنظام البعث. وفي الوقت ذاته، بدا أنَّ هنالك غضبًا حقيقيًا بين ضباط الجيش حيال ما اعتبروه «تدخلًا أخرق سياسيًا»[84]. وربما يكون الأسد قد شجع هذا الغضب أو استخدمه لتسهيل خطواته ضد جديد وتيار البعثيين المدنيين السائد.

كان هؤلاء قد أعدّوا أنفسهم للأسوأ، وردّوا على نقل أنصارهم من المواقع الحساسة في الجيش بالدعوة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 إلى المؤتمر القومي الاستثنائي العاشر لحزب البعث الذي ألقى بكل ما تبقى له من وزن وعزم في مساندة جديد. وأظهرت وقائع المؤتمر التي استمرت حتى 12 تشرين الثاني/ نوفمبر علنًا كل المرارة الكامنة بين الجناحين العسكري والمدني من الحزب. وفي إحدى اللحظات، عندما تولى جديد الكلام، انتقد بحدة الامتيازات التي يتمتع بها ضباط الجيش وامتلاكهم سيارات مرسيدس وشققًا فارهة في منطقة أبو رمانة وعلى طول شارع بغداد. أمّا الأسد، من جانبه، فدعا نحو خمسمئة ضابط إلى اجتماع خاص يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر في مقر قيادة القوى الجوية، وأرادهم أن يعرفوا أنّه أقدم عضو عامل

(82) انظر: Seale, *Asad of Syria*, p. 158.

(83) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4، ص 51.

(84) *International Herald Tribune* (Paris), 14-15/11/1970.

في حزب البعث الحاكم، وأنّهم هم الذين يقرّرون ويحسـمون الأمور، وليس المجتمعـون أعضـاء مؤتمر الحـزب. وأنّ الجيش هو الذي جـاء بهؤلاء وهو الذي يعرف كيف يتعامل معهم!»[85].

جاءت الخاتمة يوم 13 تشـرين الثاني/نوفمبر صبيحة قرار اتخذه مؤتمر الحـزب بإعفاء الأسـد من منصبه وزيرًا للدفـاع[86]. ووضع ذلك خاتمة مصير جديـد. حيـث اعتقل مع كثيريـن من أقرب أنصـاره، وألقي بهم في السـجن. واختفى آخرون من المشهد، أو فرّوا من القطر.

لم يحتفِ أحد من السكان بخاتمة الحوادث هذه بحماسة تفوق حماسة تجـار المـدن. كان هؤلاء يعدون لحملة نشـيطة بين الحرفيـن والمهنيين ضد تيار البعث السـائد. ونظّموا تظاهرات في شوارع المدن الكبرى تحمل أعلامًا كتب عليها: «طلبنا من الله المدد فأرسل إلينا حافظ الأسد!»[87].

(85) الحوادث (بيروت)، 20/ 11/ 1970.

(86) الراية (لسان حال الجناح المدني في حزب البعث)، 14/ 12/ 1970.

(87) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4، ص 38.

الفصل الثالث عشر
بَعْثُ ما بعد 1970 بقالبه الأسدي وتوجّهه المهني

قائد المسيرة

حمل بعث ما بعد عام 1970 بصمة شخصية الأسد منذ البداية. وتوافقت صفات الأسد الفردية ـ خصوصًا حذره ومرونته وواقعيته السياسية ـ مع شروط الحزب الموضوعية، ومارست، وما زالت تمارس، تأثيرًا كبيرًا في تطوره وتوجهه. وتعكس أيديولوجيا الحزب الحالية وجهات نظر الأسد الشخصية أكثر مما تعكس تفكير كوادره الجمعيّ. وحلّ الولاء له محلّ الولاء لمعتقدات الحزب القديمة. وامتزج تاريخ الحزب ونظامه إلى حد بعيد بسيرة الأسد.

منذ أيار/مايو 1971، راحت قيادة البعث الجديدة تهلّل لقائدها بوصفه «قائد المسيرة»، مطلقةً بذلك عبادة الأسد. وفي حين اعترفت بأن «التاريخ بدون شك ليس تاريخ أفراد وإنما تاريخ شعوب» فإنها أصرت على أن «شعبنا، بنتيجة تطوره الخاص وظروفه، يؤكد على ضرورة وجود قائد... وإنه بدأ يرى بالرفيق حافظ الأسد هذا القائد». وتابعت القيادة، ربما بتأثير وهم ما، لتقول: «التفاف الجماهير حول قائدها لا ينقص القيادة دورها، فالرفيق حافظ الأسد حزبي ملتزم بقرارات القيادة متفاعل معها»[1].

سوف تعبّر مؤتمرات الحزب وقياداته في العقدين التاليين، وفي مناسبات

---

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، «تقارير ومقررات» في: المؤتمر القطري الخامس العادي: 8 ـ 14 أيار/مايو 1971 ([دمشق]: الحزب، 1971)، ص 71 – 72.

ملائمة، عن مشاعر الحبور بـ«القيادة التاريخية الاستثنائية» التي جسّدها الأسد، وفي عام 1985، بعد أقل من سنة من «صراع الخلافة» الذي نشب نتيجة مرضه وعجزه الموقت، سيمضي المؤتمر القطري الثامن إلى أبعد ليرفع شعار «قائدنا إلى الأبد، الأمين حافظ الأسد!»[2]. وسيبذل المؤتمر أيضًا جهدًا عظيمًا ليؤكد أن «الولاء له ولاء للحزب وللشعب ولقضيته»، وسيحذّر من أن «الإخلال بالولاء، تحت أي صورة كانت... إنما يشكل انحرافًا خطيرًا يرفضه الحزب وترفضه الجماهير»[3].

عكست تأكيدات قادة الحزب المتكررة على الارتباط بالأسد الواقع الأساس المتمثّل بسلطته الطاغية. وفي عام 1975 عبّر رئيس الوزراء السوري محمود الأيوبي بصراحة عن هذا بلغة غير بعثية، قائلًا عن الرئيس: «في سورية سلطة واحدة وقائد واحد»[4]. وعلى الرغم من ذلك، هناك مظاهر تدل على العكس، إذ لم يكن جميع الأشخاص في حاشية الأسد ينظرون إلى سلطته المطلقة العملية بعين الرضا. فشقيقه رفعت الذي قاد بين عامي 1971 و1984 سرايا الدفاع التي كانت في حينها أقوى وحدات مسلحة حامية للنظام، لم يخف مشاعره المتناقضة في عام 1974 عن صديق موثوق من أبناء المنطقة الريفية التي انحدر منها، حين أسرّ له بنبرة مميزة من المرارة، «وأنا أحب أخي أكثر من عيني وولدي، وأطيعه، وكل مرة أقابله فيها أقبّل يده. ولكن... كفاني أن يعاملني معاملة العبيد وأنا لست عبدًا... ومن هو ومن أنا؟ إننا شيء واحد، ومصلحتنا واحدة، ومصيرنا واحد... هو له عينان فقط، وله عقل واحد، ويريد لنا وللشعب كله أن نرى بهذين العينين وحدهما ونفكر بهذا العقل وحده»[5].

الصديق الذي اتخذه رفعت موضع سرّه، والذي أخذ هذا المقتطف من روايته هو صالح عضيمة الذي خدم في ذلك الوقت تحت قيادة رفعت في

---

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي، «مقررات وتوصيات،» (1988)، ص 5 – 6.

(3) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، 1985) ،التقرير السياسي، ص 7.

(4) *New York Times*, 29/11/1975.

(5) صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، 1992)، ص 673.

سـرايا الدفـاع، وأصبـح في ما بعـد كاتب خطاباتـه ومؤرّخه الرئيـس. وإذا ما افترضنا صحة هذا التصريح المنسوب إلى رفعت، فإنّ ذلك لا يعني أن نستنتج أن حافـظ الأسـد، المعـروف بالضبـط الذاتـي الحديـدي وبموهبته فـي إدارة الناس، قد عامل الأعضاء الآخرين في الحلقة الضيقة من الأشخاص المحيطين به بالحسـم ذاته الذي عامل به رفعت، على الأقل لأن هذا الأخير الذي يدين بأهميته لأخيه، كان بعيدًا عن الرصانة في ممارسته السلطة كما سيتبيّن.

على أي حال، ما يجب التشديد عليه هو أن شخصية الأسد أصبحت منذ عام 1970 عنصرًا مسـيطرًا في حياة حزب البعث، وأن قيادته المُحْكَمَة باتت عامـلًا مهمًا في المحافظة على تماسـك كـوادره. لكن ما المزايا الأخرى التي كسبها الحزب في أيامه؟

الخصائص العامة للبعث الجديد وتركيبته الاجتماعية

قـد يكون الملمـح الأكثر اسـترعاء للانتباه في الحزب في ظل الأسـد هو نمـوه السـريع، حيث نما عـدد أعضائه الكلي من 65398 فـي عام 1971 إلى 374332 في عام 1981 وإلى 1008243 في 30 حزيران/ يونيو 1992 (انظر الجدول 13 - 1)، وذلك في بلد بلغ عدد سكانه في عام 1992 نحو 13 مليونًا. وعندمـا نأخذ في الحسـبان التركيبة العمرية للسـكان وشـرط الحـد الأدنى من العمر للقبول في الحزب ـ 14 سـنة للأنصار و18 سـنة للأعضاء العاملين[6] ـ يجب أن يكون واضحًا أن الحزب قد ضم في عام 1992 ما لا يقل عن 14.5 فـي المئـة من جميع السـوريين البالغين من العمر 14 سـنة فأكثر. وعندما ننظر إلى توزيع العضوية بحسب الجنس ـ كانت نسبة الذكور 75.3 في المئة ونسبة الإنـاث 24.7 فـي المئة في السـنة المُشَـار إليها (انظر الجـدول 13 - 2) ـ فإن نسـبة السوريين الذكور في الفئة العمرية نفسها المنضوين في الحزب تصل إلى 21.7 في المئة[7]. ومما يستحق الذكر، من باب المقارنة، أن الحزب الشيوعي

---

(6) المواد 5 (1) و6 (1 ب) من النظام الداخلي للحزب المعدل في المؤتمر القومي الثاني عشر في عام 1975، ص 12 و14.

(7) حسـبت نسـب الفئة العمرية في السـكان تقريبيًا على أسـاس الأرقام فـي: الجمهورية العربية =

الســوفياتي لــم يضــم فــي ذروة قوتــه إلا 9 في المئة مــن الســكان البالغين في البلد[8].

بلــغ معــدل تدفــق الأعضــاء الجدد إلــى حزب البعــث ذروته بيــن عامي 1971 و1974 عندمــا تضاعفت عضويته ثلاث مرات تقريبًا، لكنها تضاعفت مرتيــن أيضًــا بيــن عامــي 1974 و1981، وتضاعفت من جديــد ثلاث مرات تقريبًــا بيــن عامــي 1981 و1992. لــم يشــتمل هــذا النمــو الاســتثنائي على الانجذاب التلقائي نحو الحزب من أشخاص مؤمنين به تلهمهم قضية ما، كما كان يحــدث غالبًــا فــي الأربعينيات والخمســينيات، بل اشــتمل، عمومًا، على عمليات تنســيب واســعة النطاق جاءت نتيجة قرارات واعية من قيادة الحزب العليا. فما الذي كان وراء تلك القرارات؟

كانت رغبة الأسد في توسيع قاعدته الشعبية إلى أبعد حدّ ممكن واستخدام الحــزب عربــةً رئيســة لبســط نفوذه أحــد العوامل الســببية الواضحــة وراء تلك القرارات. وســعى منذ البداية أيضًا إلى جعل التنظيم أكثر تمثيلًا للشــعب كله. وأوضــح فــي 5 كانون الأول/ ديســمبر 1970، بعد أســابيع قليلة من اســتيلائه على السلطة، أن حزب البعث لن يكون بعد هذا اليوم حزب النخبة، كما تخيّل بعضهم. وأضاف أنّ سورية ليست للبعثيين وحدهم[9]. وفي خطاب في تموز/ يوليــو 1980، تحــدث عــن المبــادئ الأساســية لاجتــذاب الأعضــاء، فأكد أن «الحزب كالشعب... أجيال متتالية لا نهاية لها، ولا حدود. لا يمكن لجيل من الأجيــال... أن يرى في نفســه نهايــة المطاف... [بعد عــام 1970] أعطينا هذا الأمر ما يستحق وقلنا يجب أن يجتذب الحزب كل المواطنين، كل المناضلين، وهم من حيث المبدأ مجموع الشــعب. ولا يغير من هذه القاعدة مجموعة من الرجعييــن أو مجموعــة مــن الانتهازييــن أو المعاديــن داخل صفوف الشــعب،

= السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 60.

(8) أي تلك التي للمواطنين السوفيات فوق الثامنة عشرة من العمر. النسبة لعام 1973 عندما وصل أعضاء الحزب السوفياتي ومرشحوه إلى 14821031؛ وكالة نوفوستي للأنباء، مسار الحزب اللينيني: *The Path of the Leninist Party* (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1974), pp. 44-45.

(9) النهار، 6/ 12/ 1970.

الجدول (13-1)

القوة العددية لحزب البعث: 1971 و1974 و1981 و1989 و1992

الفئة	1971	النسبة المئوية	1974	النسبة المئوية	1981	النسبة المئوية	1989	النسبة المئوية	1992(أ)	النسبة المئوية
أعضاء عاملون	7992	12.2	22548	12.2	53433	14.3	159640	20.0	219645	21.8
مرشحون - متدربون (ب)	3931	6.0								
أنصار	53475	81.8	161825	87.8	320899	85.7	637859	80.0	788598	78.2
المجموع	65398	100	184373	100	374332	100	797499	100	1008243	100

المصادر: حصلنا على أرقام أعوام 1981 و1989 و1992 من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الثاني/يناير 1990 وكانون الأول/ديسمبر 1992. مصادر أرقام الأعوام 1971 و1974 هي على التوالي حزب البعث العربي الاشتراكي: «تقارير ومقررات،» المؤتمر القطري الخامس العادي: 8 - 14 أيار/مايو 1971 ([دمشق]: الحرب، 1971) ص 20، والتقرير التنظيمي (1975)، ص 60.

(أ) كما في 30 حزيران/يونيو 1992.

(ب) توقفت هذه الفئة بعد عام 1971.

الجدول (13-2)

العنصر النسائي في حزب البعث، 1974 و1982 و1992

الفئة	1974	النسبة المئوية	1982	النسبة المئوية	1992	النسبة المئوية
الأعضاء الذكور	174659	94.7	346315	83.3	759176	75.3
الأعضاء الإناث	9714	5.3	69315	16.7	249067	24.7
المجموع	184373	100	415630	100	1008243	100

المصادر: المصادر نفسها في الجدول (13 - 1).

فالشـعب، كل الشـعب، في الأصل شـعب طيب... يؤمن بوطنه... ويجب أن يستقطب الشعب ما أمكن داخل صفوفه»[10].

لا بـدّ هنـا مـن ملاحظـة جانبية: فمـن خلال التأكيـد على طيبة الشـعب والإشـارة إلى أنه يمكن التوفيق بين مصالحه الأساسـية، لم يكن الأسد يدافع عن مد شبكة عضوية الحزب أوسع ما يمكن فحسب، بل كان أيضًا يحاول أن يقوّض أيديولوجيًا ما كان الإخوان المسـلمون يشنّونه آنذاك من هجوم متزايد الحـدّة على نظامه، وهو هجوم يمكـن فهمه، في بعض جوانبه المهمة، ضمن سياق الصراع الحضري ـ الريفي القديم في سورية، وهذا ما سنتناوله بإحكام في مكان ملائم أكثر.

إذا كان التأكيد، في المبدأ، قد وُضِعَ على الرغبة في فتح أبواب الدخول إلى الحـزب واسـعة، فإن الانضمام إلى صفـوف أنصار الحزب كان، في الممارسـة، أسـهل بكثير من بلوغ مرحلة العضو العامـل. فهذه الفئة الأخيرة من البعثيين هي الوحيدة المخولة أن تصوت في اجتماعات الحزب المنتظمة أو أن تشـغل مواقع قيادية في أي مسـتوى من مسـتويات الهيكل التنظيمي للحزب، أو تدخل مدارس الإعداد الحزبي[11]. وكما هو واضح من الجدول (13 - 1)، فإنّ الأعضاء العاملين لم يشكّلوا في عام 1971 سوى 12.2 في المئة، و21.8 في المئة في عام 1992

(10) حـزب البعث العربي الاشـتراكي، كلمـة الرفيق الأمين العـام للحزب فـي: المؤتمر القومي الثالث عشر المنعقد في أواخر تموز 1980 (دمشق: [د.ن.]، 1980)، ص 19.

(11) المـادة 7 من النظـام الداخلي لحـزب البعث، ص 16؛ مدرسـة الإعداد الحزبـي، الطليعة، العدد 6 (حزيران/ يونيو 1975)، ص 32.

من كامل أعضاء الحزب. وفي الوقت ذاته، يجب أن يبقى في الذهن أنه في حين ازداد عـدد الأنصـار بمعدل أربعة عشـر ضعفًا تقريبًا بين عامـي 1971 و1992، فإن عدد الأعضاء العاملين تضاعف سبعة وعشرين ضعفًا في الفترة ذاتها.

ما يسـترعي الانتباه، أن هذا التوسـع حدث على الرغم من التطهير واسع النطاق الذي شـهده الحزب في «زمن الاضطرابات» أيام الأسـد: فاستنادًا إلى تقريـر حزبـي داخلي، فُصِـلَ من الحزب مـا لا يقل عن 3243 عضـوًا عاملًا و133580 نصيـرًا بين عامـي 1980 و1984[12]. غير أنّه من المحتمل أيضًا أن هذه الأرقام تشـمل انسـحابات طوعية كبيرة من الحزب نتيجة الإحسـاس بالغربة أو الإحساس بالخطر.

غير أنَّ عاملًا قويًا كان يفعل فعله في المراحل الأهدأ أو الأكثر استقرارًا من نظام الأسـد، وكان سـببًا في دفع سوريين من مسارات حياتية مختلفة نحو البعث، أعني الشـعور واسـع الانتشـار بأن الحزب وسـيلة من أيسـر وسـائل الارتقـاء في المجتمع. علاوة على ذلك، كان هناك، بين كثيرين من الفلاحين أو العناصـر مـن أصل فلاحي في مختلف مناطق القطر، ولا سـيما في مناطق العلويين، قناعة حقيقية بأن البعث هو حزبهم ويمثل مصالحهم فعلًا. ويسّرت هذه المشاعر الشعبية دوافع التنسيب الجماهيري الذي نظمه الأسد وشركاؤه.

يعكس الجدولان (13 - 3) و(13 - 6) بوضوح ما ترتّب عن كل ذلك من أثر في تركيبة الحزب. إذا ما أبقينا في الذهن كثافة السكان في المحافظات المختلفة، فيمكـن أن نسـتنتج عن حـق من أرقـام الجـدول (13 - 3) أن الأعضـاء العاملين والأنصار كانوا في عام 1979، وما زالوا في عام 1992، أقل بالمعنى النسبي في محافظـة حلـب وفي مدينة دمشـق وريفها. بل إنَّ ضعف تمثيل العاصمة أشـدّ في الواقـع مما تشـير إليـه البيانات لأن جزءًا كبيـرًا من كادر الحزب في دمشـق ومن أعضائه في جامعة دمشق ليسوا من أبناء دمشق الأصليين، بل جاءوا من محافظات أخـرى. وينطبـق الأمر ذاته كثيـرًا على البعثيين في جامعة حلـب، وإلى درجة أقل على الجهاز الحزبي في حلب. ومع ذلك، نجح الحزب في توسيع قاعدته توسيعًا

(12) حزب البعث العربي الاشـتراكي، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير التنظيمي، ص 36 – 37.

ملحوظًا في كل من مدينتي سورية الرئيستين. ومع إبقائنا الإحصاءات الواردة في الجدول المدروس في الذهن، يكفي، في هذا الصدد، أن نستذكر اعتراف البعثيين الصريح في الستينيات بأنهم تمتعوا «بوجود ضعيف جدًا» في دمشق وحلب وكشف الأسد ذاته عن أنّ تنظيم الحزب في مدينة حلب لم يكن يضم في عام 1970 أكثر من سبعين عضوًا[13]. لكن الحزب أبلى حسنًا بين الفلاحين في محافظة حلب، وفي عام 1980 وصل مجموع المكون الفلاحي الحلبي في الحزب إلى 15.8 في المئة من مجموع الأعضاء الفلاحين فيه (الجدول 13 - 4). لكن يجب النظر إلى ذلك في ضوء الحقيقة التي مفادها أنّ محافظة حلب في تلك السنة كانت تضمّ 17 في المئة على الأقل من سكان سورية البالغين، وما يصل إلى 22.1 في المئة من الأراضي المستثمرة في القطر[14].

لا يقلّ وضوحًا في الجدول (13 - 3) أن محافظات حماه واللاذقية وحمص وطرطوس تشكل، بالمعنى النسبي، مصادر مهمة للعضوية. ولا تحتاج الأسباب إلى بحث كثير إذا ما أخذنا في الحسبان طابع الحزب الريفي والأقلوي القوي تاريخيًا.

أولًا، كانت حماه الموطن الأساس لأول حركة زراعية، كان ملهمها أكرم الحوراني، ووجدت دعمًا بين الفلاحين من مختلف الطوائف الدينية، ولا سيما في مناطق ريف حماه وحمص.

ثانيًا، يقطن العلويون أساسًا في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وتحوي محافظتا حماه وحمص أعدادًا كبيرة من الفلاحين العلويين، كما في سهول العشارنة والغاب أو في منطقة مصياف أو القرى التابعة لمركز المخرم الفوقاني الإداري الواقع إلى الشمال الشرقي من حمص. وسبق أن أكد الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط في منتصف السبعينيات أن العلويين قد أصبحوا، من

---

(13) انظر أعلاه، الفصل 12 وحزب البعث العربي الاشتراكي، كلمة الرفيق الأمين العام للحزب، ص 17.

(14) نسب السكان استنادًا إلى تقدير تقريبي قام به المؤلف؛ نسب الأرض المستثمرة استنادًا إلى أرقام عن استخدام الأراضي بحسب المحافظات في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1990، ص 103.

الجدول (3-13)

توزع أعضاء حزب البعث بحسب المحافظات والجامعات وبين قوات الأمن

	كانون الأول/ ديسمبر 1979					حزيران/ يونيو 1992					
	عدد الأعضاء العاملين	النسبة المئوية	عدد الأنصار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المقدرة لعدد سكان المحافظة من عدد السكان الإجمالي	عدد الأعضاء العاملين	النسبة المئوية	عدد الأنصار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المقدرة لعدد سكان المحافظة من عدد السكان الإجمالي	النسبة المئوية المقدرة لعدد سكان المحافظة الريفيين من عدد السكان الإجمالي
مدينة دمشق	2852	النسبة المئوية	17489	5.4	13.4	13779	6.3	51753	6.6	11.4	
جامعة دمشق	1044	2.3	6615	2.0		5436	2.5	22733	2.9		
ريف دمشق	3027	6.7	25413	7.8	9.8	13599	6.2	50451	6.4	10.4	12.0
درعا	2421	5.4	10455	3.2	3.7	11718	5.3	35.581	4.5	4.4	6.2
السويداء	3013	6.7	14947	4.6	2.2	9796	4.5	29011	3.7	2.2	3.1
القنيطرة	1962	4.4	12048	3.7	0.2	10180	4.6	19906	2.5	0.3	0.6
حمص	4332	9.6	37192	11.5	8.8	20882	9.5	80293	10.2	9.3	8.8

يتبع

تابع

حماه	4753	10.6	39680	12.2	8,4	16382	7.5	104076	13.2	8.1	10.9
طرطوس	4530	10.1	26494	8.1	4.8	19669	9.0	52502	6.6	5.0	7.9
اللاذقية	3691	8.2	25562	7.9	6.2	19635	8.9	87315	11.1	6.0	6.9
جامعة تشرين في اللاذقية	305	0.7	1796	0.6		2650	1.2	12051	1.5		
إدلب	2546	5.6	20611	6.3	6.0	14161	6.4	50185	6.4	6.7	10.9
حلب	2392	5.3	23944	7.4	20.7	21013	9.6	61125	7.7	20.7	14.7
جامعة حلب	364	0.8	3022	0.9		4277	1.9	11954	1.5		
الرقة	1782	4.0	16982	5.2	3.8	9358	4.3	33770	4.3	3.7	2.7
دير الزور	1825	4.0	18907	5.8	4.7	9411	4.3	31364	4.0	4.4	6.1
الحسكة	2248	5.0	19896	6.1	7.3	10393	4.7	46067	5.8	7.4	9.2
قوات الأمن	1923	4.3	4044	1.3		7306	3.3	8461	1.1		
المجموع	45010	100	325097	100	100	219645	100	788598	100	100	100

المصادر: عن أرقام الأعضاء، المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث؛ عن تقديرات السكان، الجمهورية العربية السورية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي، 1980، ص 9، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 61.

الجدول (13-4)

التركيبة المهنية لتنظيمات حزب البعث بحسب المحافظات والجامعات وقوات الأمن في عام 1989، باستثناء فئة «غير ذلك»

	فلاحون	النسبة المئوية	طلاب مرحلة ثانوية (أ)	النسبة المئوية	طلاب جامعات ومعاهد	النسبة المئوية	معلمون	النسبة المئوية	أساتذة جامعيون	النسبة المئوية	عمال إنتاج	النسبة المئوية
مدينة دمشق	40	0.1	28263	9.4	10297	9.8	4310	6.5	21	1.0	8611(ب)	9.4
جامعة دمشق					25553	24.4			292	13.4		
ريف دمشق	6726	6.8	19408	6.5	4182	4.0	4270	6.4	53	2.4	3036	3.3
درعا	1727	1.7	20718	6.9	2618	2.5	3586	5.4	2	0.1	2585	2.8
السويداء	2073	2.1	11753	3.9	1481	1.4	2808	4.2			5957	6.5
القنيطرة	1099	1.1	9669	3.2	3308	3.1	2092	3.1	6	0.3	4972	5.4
حمص	7054	7.1	27763	9.3	8354 (ج)	8.0	8012	12.0	280	12.9	10957(ب)	12.0
حماه	12630	12.8	41426	13.9	6924	6.6	6818	10.2	38	1.7	8322 (ب)	9.1
طرطوس	3648	3.7	24114	8.1	4045	3.9	6945	10.4	1	0.1	4519	4.9
اللاذقية	4076	4.1	50903	17.0	4560	4.3	7515	11.2			7639	8.4
جامعة تشرين في اللاذقية					9795	9.3			301	13.9		

يتبع

تابع

إدلب	11410	11.5	18145	6.1	2159	2.1	5951	8.9			3146	3.4
حلب	15683	15.8	15953	5.3	4535	4.3	7777	11.6	699	32.2	12315(ب)	13.5
جامعة حلب					12089	11.5			400	18.4		
الرقة	8738	8.8	6899	2.3	1976	1.9	2019	3.0	75	3.4	7687	8.4
دير الزور	7842	7.9	9424	3.2	1609	1.5	2361	3.5	5	0.2	4714	5.2
الحسكة	16332	16.5	14661	4.9	1433	1.4	2400	3.6			6997	7.7
قوات الأمن												
المجموع	99078	100	299099	100	104918	100	66864	100	2173	100	91457	100

	عاملون إداريون	النسبة المئوية	حرفيون	النسبة المئوية	أطباء بشريون وأطباء أسنان وأطباء بيطريون	النسبة المئوية	مهندسون ومهندسون زراعيون	النسبة المئوية	قضاة ومحامون	النسبة المئوية	ربات منازل	النسبة المئوية
مدينة دمشق	5704	8.7	271	2.8	362	13.5	1332	14.3	366	27.9	241	3.3
جامعة دمشق	1335	2.0	26	0.3	56	2.1	18	0.2				
ريف دمشق	4188	6.4	2227(د)	22.9	221	8.2	525	5.7	49	3.7	949	12.9
درعا	1538	2.3	290	3.0	139	5.2	288	3.1	26	2.0	220	3.0
السويداء	2326	3.6	305	3.1	119	4.4	185	2.0	41	3.1	358	4.9
القنيطرة	2703	4.1	116	1.2	80	3.0	252	2.7	22	1.7	177	2.4

يتبع

تابع

حمص	4451	6.8	1026	10.5	300	11.2	1127	12.1	161	12.2	937	12.8
حماه	4862	7.4	1124	11.5	253	9.4	598	6.4	51	3.9	907	12.4
طرطوس	6028	9.2	365	3.8	149	5.6	1123	12.1	92	7.0	1535	20.9
اللاذقية	5514	8.4	235	2.4	164	6.1	952	10.3	75	5.7	252	3.4
جامعة تشرين في اللاذقية	394	0.6			182	6.8	281	3.0				
إدلب	3538	5.4	1006	10.3	143	5.3	382	4.1	45	3.4	958	13.1
حلب	3985	6.1	1718	17.7	215	8.0	897	9.7	256	19.5	356	4.9
جامعة حلب	762	1.2			39	1.4	9	0.1				
الرقة	2673	4.1	509	5.2	89	3.3	384	4.1	39	3.0	106	1.4
دير الزور	749	1.1	314	3.2	91	3.4	343	3.7	33	2.5	123	1.7
الحسكة	1996	3.0	199	2.1	82	3.1	596	6.4	58	4.4	215	2.9
قوات الأمن	12834	19.6										
المجموع	65580	100	9732	100	2684	100	9292	100	1314	100	7334	100

المصدر: المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث.

ملاحظة: بلغت فئة «غير ذلك» 37974 عضوًا في عام 1989 وشملت 153 فنانًا و364 صيدلانيًا و347 صحافيًا وكاتبًا وأشخاصًا من مهن أخرى.

(أ) تشمل طلاب التعليم الثانوي المهني والفني ومعاهد التدريب المهني.

(ب) تشكل مناطق مدن دمشق وحلب وحمص وحماه المراكز الصناعية الرئيسة في سورية.

(ج) يشمل طلاب جامعة البعث التي كانت قد أسست في مدينة حمص في عام 1979.

(د) يعيش كثيرون من حرفيي دمشق ويعملون في المناطق الريفية نتيجة ارتفاع إيجارات المحلات وارتفاع تكاليف السكن.

الجدول (13-5)

التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في أعوام 1968 و1974 و1982 و1989 و1992

الفئة	1968		1974		1982		1989		1992	
	نسبة الأعضاء العاملين	نسبة الأنصار	عدد جميع الأعضاء	النسبة المئوية	عدد جميع الأعضاء	النسبة المئوية	عدد جميع الأعضاء	النسبة المئوية	عدد جميع الأعضاء	النسبة المئوية
فلاحون	16	28	46278	25.1	64219	15.4	99078	12.4	131477	13.0
طلاب مرحلة ثانوية(أ)	20	32	64162	34.8	200990	48.4	(أ) 299099	37.5	(أ) 367424	36.4
طلاب جامعات ومعاهد							104918	13.2	136302	13.6
معلمون	16	4	13275	7.2	31421	7.6	66864	8.4	78851	7.8
أساتذة جامعيون							2173	0.3	3711	0.4
عمال إنتاج	12	14	19544	10.6	53780	12.9	91457	11.5	181299	18.0
عاملون إداريون	32	7	36321	19.7	38634	9.3	65580	8.2	78100	7.8

يتبع

تابع

حرفيون	4	15	4793	2.6	3780	0.9	9732	1.2	10564	1.0
أطباء بشريون وأطباء أسنان وأطباء بيطريون					616	0.1	2684	0.3	4395	0.4
مهندسون ومهندسون زراعيون					2474	0.6	9292	1.2	13246	1.3
قضاة ومحامون					354	0.1	1314	0.2	2035	0.2
غير ذلك					19362 (ب)	4.7	45308 (ج)	5.6	839 (د)	0.1
المجموع	100	100	184373	100	415630	100	797499	100	1008243	100

المصادر: حصلنا على أرقام أعوام 1982 و1989 و1992 من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الأول/ ديسمبر 1992. المصادر لأرقام أعوام 1968 و1974 على التوالي: حزب البعث العربي الاشتراكي، من تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع (دمشق: الحزب، 1968)، ص 62، والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، 1975)، ص 60.

(أ) تشمل طلاب التعليم الثانوي المهني والفني ومعاهد التدريب المهني.

(ب) يشمل ربات المنازل والممرضين والصيدلانيين والصحافيين والكتاب والفنانين.

(ج) يشمل 7334 ربة منزل و364 صيدلانيًا و347 صحافيًا وكاتبًا و153 فنانًا وغيرهم.

(د) يشمل الصيدلانيين والصحافيين والكتاب.

الجدول (13-6)

التركيبة الاجتماعية للعنصر النسائي في حزب البعث لعامي 1982 و1992

الفئة	1982		1992		
	أعضاء إناث	نسبتهن من جميع الأعضاء	أعضاء إناث	نسبتهن من جميع الأعضاء	نسبتهن من جميع الأعضاء الإناث
فلاحات	1731	2.7	2549	1.9	1.0
طالبات مرحلة ثانوية	51573	25.7	126854	34.5	50.9
طالبات جامعات ومعاهد			45346	33.3	18.2
معلمات			29185	37.0	11.7
أستاذات جامعيات	7734	24.6	877	23.6	0.4
عاملات إنتاج	2517	4.7	31316	17.3	12.6
عاملات إداريات	2576	6.7	10324	13.2	4.1
حرفيات	138	3.6	291	2.7	0.1
طبيبات وطبيبات أسنان وطبيبات بيطريات	23	3.7	576	13.1	0.2
مهندسات ومهندسات زراعيات	106	4.3	1422	10.7	0.6
قاضيات ومحاميات	9	2.5	136	6.7	0.1
غير ذلك	2908	15.0	191	22.8	0.1
المجموع	69315	16.7	249067	24.7	100

المصدر: حصلنا على الأرقام من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، كانون الأول/ ديسمبر 1992.

خلال هجرة صامتة وكبيرة، أغلبية في مدينة حمص، غير أنّهم ربما كانوا أقرب إلى ثلث سكانها في الواقع[15]. وربما يشكل المسيحيون، بدورهم، 10 في المئة من سكان محافظة حمص الحضريين وما لا يقل عن 20 في المئة من سكانها الريفيين. وهم يشكلون عشر السكان في ريف حماه. ويتمتع الإسماعيليون بأهمية محلية في السلمية التي تقع في السهب جنوب شرق حماه، وفي مصياف التي تقع في منتصف الطريق بين حماه والساحل. وإذا ما كان تشديدنا على الحضور القوي للعناصر الابتداعية أو الأقليات الطائفية في المحافظات الأربع، يسلّط الضوء على قوة البعثيين بينهم، فإنه من الضروري، في الوقت ذاته، أن نبرز الأخوة الأصيلة التي نمت في ظل الحزب بين الفلاحين الشباب والمتعلمين من جميع الأديان والطوائف المختلفة.

هناك سبب آخر لمشايعة منظّمة الحزب في حماه على هذا النحو الكبير: حيث استخدم الحزب أنظمة الري واستصلاح الأراضي التي تديرها الدولة في وادي الغاب على نهر العاصي لتعميق تغلغله بين الفلاحين. كما استخدم مشاريع التنمية على نهري الفرات والخابور للغاية ذاتها، وهذا ما يفسر إلى درجة كبيرة وجوده القوي بين الفلاحين في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور (انظر الجدول 13 - 4).

أما ضعف الحزب النسبي في محافظة الحسكة عمومًا فمردّه إلى العدد الكبير، من غير العرب غير المندمجين إلى هذه الدرجة أو تلك في أنحائها الشمالية الشرقية (معظمهم من الأكراد، وبدرجة أقل من الأشوريين والأرمن واليزيديين) ومن أنصاف البدو وأبناء القبائل، ولا سيما بني شمّر، في أنحائها الأخرى، على الرغم من أن البداوة في تناقص في كل مكان من أنحاء منطقة الجزيرة السورية نتيجة تفكك التنظيم العشائري وسياسة التوطين الحكومية.

يمكن منطقيًا عزو القاعدة الكافية للحزب في محافظتي درعا ودير الزور اللتين تتمتعان بأغلبية سنيّة، وحضوره الملحوظ في محافظة السويداء الدرزية الصرف إلى حقيقة أن الحزب قد ضرب جذوره مبكرًا في سهل حوران وجبل الدروز وفي مدينة دير الزور. صحيح أن كثيرًا من البعثيين الدروز اتبعوا قيادة

---

(15) Kamal Junblat, *Pour le Liban* (Paris: Stock, 1978), p. 192.

منصور الأطرش الذي ربط مصيره بمصير الحرس القديم في الحزب، وأن عددًا كبيرًا من البعثيين في محافظة دير الزور كانوا من مناصري جلال السيد الذي ابتعد عن الحزب في منتصف الخمسينيات، أو من أنصار الدكتور يوسف زعيّن، وهو رئيس وزراء أسبق ورفيق مقرّب من صلاح جديد ذي السلطة الواسعة[16]، لكن بعد عام 1970، ومع هزيمة النواة الصلبة لجميع الأجنحة والمجموعات البعثية، وجد أعضاؤها العاديون أنفسهم عمومًا تحت جناحي الأسد الحاميين، وعادوا عاجلًا أم آجلًا إلى الحزب.

تعزى النسبة الكبيرة نسبيًا من الأعضاء الفلاحين في منظمة الحزب في إدلب (انظر الجدول 13 - 4) إلى حد ما إلى كسب الحزب كثيرًا من «أهل العود»، ممن كانوا يقطنون مرتفعات منطقة إدلب ويُعْرَفون بمهارتهم في الزراعة ووفائهم للأرض. وتتمتع إدلب التي تحوي قرى متناثرة من الدروز والشيعة والمسيحيين لكن أغلبيتها فلاحية سنية، بكثافة سكانية ريفية عالية. فما لا يقل عن 79.9 في المئة من سكانها هم من أبناء الريف. وهذا يفوق المعدل المماثل لأي محافظة سورية أخرى. ومقارنة، لا يبلغ ذلك المعدل لدمشق وريفها إلا 27 في المئة، ومعدل محافظة حلب 34.7 في المئة[17].

تبدو أرقام عضوية الحزب في محافظة القنيطرة الحدودية في الجدول (13 - 3) صادمةً أول وهلة، إذ توحي بأن جميع أبناء المحافظة البالغين منتسبون إلى الحزب، ذلك أن قاطنيها لم يتخطّوا 26258 في عام 1981[18] و41 ألفًا في عام 1992[19]. وليس مستبعدًا أن يكون البعثيون قد بذلوا جهدًا استثنائيًا لتوسيع قاعدة عضويتهم في هذه المحافظة نتيجة أهميتها العسكرية

(16) عن جلال السيد، انظر الجدول (11 - 1)؛ وعن يوسف زعيّن، انظر الملحق؛ وعن صلاح جديد، انظر الجدول (12 - 1).

(17) تستند النسب إلى أرقام في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992**، ص 61.

(18) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **التعداد السكاني في الجمهورية العربية السورية، 1981** (دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.])، محافظة القنيطرة، ص أ.

(19) هذا الرقم هو تقدير رسمي في منتصف العام؛ انظر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992**، ص 61.

الخاصة. غير أنَّ التفسير الأساس ربّما كان في احتمال اعتبار الذين استقطبهم الحزب من بين الـ150 ألف شخص الذين هجروا بيوتهم أو أخرجوا من قراهم في مرتفعات الجولان في أثناء حرب عام 1967 أو بعدها منتمين إلى التنظيم الحزبي في القنيطرة، على الرغم من أنهم يعيشون الآن في منطقة دمشق[20].

يتضح من الجدولين (13 - 4) و(13 - 5) أن في الحزب عددًا زائدًا من الطلاب، فقد شكلوا في عام 1992 نصف كامل عدد أعضائه. غير أنّه ينبغي أن يبقى في الذهن أن جميع طلاب المرحلة الثانوية والأغلبية الساحقة من طلاب المرحلة الجامعية المسجلين في سجلات الحزب هم عمليًا مجرد أنصار. ويمكن فهم الأهمية التي يوليها النظام لاستيعاب الطلاب سياسيًا من حقيقة أنهم إحدى فئتي السكان اللتين يحظر النشاط السياسي بينهما على التنظيمات غير البعثية المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية التي يرعاها الأسد، لأن الفئة الأخرى هي أفراد القوات المسلحة.

للحزب أيضًا وزن كبير بين المعلمين. ففي عام 1992، كان ما لا يقل عن 55 في المئة من جميع معلمي المدارس ينتمون إلى الحزب[21]. ولا شك في أن النسبة العائدة إلى أساتذة الجامعات كبيرة، على الرغم من صعوبة تحديدها بدقة. والمؤسسات التعليمية هي بالمثل المصادر الرئيسة التي تغذي الحزب بالعنصر النسائي: في السنة ذاتها، 1992، كان ما لا يقل عن 69.1 في المئة من البعثيات طالبات، و12.1 في المئة أستاذات جامعيات أو معلمات مدرسة (انظر الجدول (13 - 6)). وبهذا فإنّ حزب البعث في عهد الأسد، في تركيزه الكثير من جهده الاستقطابي على المدارس والجامعات، كان يسير على خطى البعثيين القدامى.

---

(20) قدّر عدد سكان الجولان في عام 1967 بـ160 ألف نسمة؛ انظر القيادة القومية لحزب البعث، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، «القطر العربي السوري. دراسة عامة» (1984)، ص 22. بقي أقل من 10 آلاف في مزارعهم.

(21) النسبة هي رقم تقريبي وتستند إلى رقم الأعضاء في الجدول (13 - 5)، وبيانات عام 1991 في: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 315 و317.

مما يدل على قوة العلويين في صفوف البعث حقيقة أن محافظة اللاذقية التي تضم 6 في المئة فقط من سكان سورية، كان لها في الحزب في عام 1989 من طلاب المرحلة الثانوية 1.8 ضعف ومن المعلمين 1.7 ضعف ومثلهم تقريبًا من أساتذة الجامعات والعاملين الإداريين (موظفين حكوميين أساسًا) قياسًا على مدينة دمشق التي تشكل 11.4 في المئة من إجمالي السكان (الجدولان (13 - 3) و(13 - 4)). وليس أقل دلالة على قوة وضع العلويين في الحزب أن محافظة طرطوس التي لا تبلغ حصتها من سكان القطر سوى 5 في المئة، كان لها في العام نفسه أعلى نسبة من ربات المنازل البعثيات والموظفين الحكوميين، وجاءت، مع حمص، بعد دمشق في عدد المهندسين والمهندسين الزراعيين البعثيين.

أسباب انخفاض نسبة الفلاحين في الحزب في الثمانينيات وارتفاعها في ما بعد

قد تكون نسب الفلاحين المنخفضة نسبيًا في تنظيمي الحزب في اللاذقية وطرطوس، في ضوء الدور البارز للعلويين في حياة الحزب، مفاجئة أول وهلة. لكن ليس من الصعب تعقب العوامل المسببة ذات الصلة. ويأتي، في المقام الأول، أن العلويين في هاتين المحافظتين كانوا منذ عام 1963 حتى أواخر الثمانينيات يطلّقون الأرض، ويتدفقون إلى المدن والبلدات بأعداد متزايدة بحثًا عن حظوظهم في مهن أخرى، خصوصًا في القوات المسلحة، وبالأخص في الوحدات العسكرية المرتبطة سياسيًا، كالقوات الخاصة الحامية للنظام والحرس الجمهوري والفرقة الثالثة المدرعة وسرايا الدفاع قبل عام 1984. كانت هذه الحركة أقل كثافة بين علويي السهول مقارنة بعلويي الجبال الذين لطالما كانت مناطقهم ذات أهمية زراعية هامشية، والذين عرفوا منذ القرن التاسع عشر بالدأب والمثابرة بقدر ما عرفوا بحركيتهم الجغرافية، فقد كان ثمّة تجمعات منهم في ذلك الحين، بأعداد قليلة أو كثيرة، في مستنقعات الغاب وسهول المرج المالحة (شرق

الغوطـة) وصولًا إلى الجولان[22]. لكنهـم بعد عام 1963 نزلوا من الجبال بأعـداد كبيـرة ليعملـوا في الأرض، ويسـتفيدوا من أنظمة الريّ أو يكتسـبوا حقوق الاستغلال في سهول العاصي، ولا سيما في سهل الغاب المستصلح حينهـا، والـذي تزايد عدد سـكانه بالنتيجـة مرات عـدّة[23]، لأن عناصر غير علويـة لا بـأس بها كانت منخرطـة أيضًا في الهجرة إلى هـذه المنطقة وفي الاستقرار الأصلي فيها.

غير أنّ موطئ قدم الحزب غير الكافي نسـبيًا بين الفلاحين في محافظتي اللاذقيـة وطرطـوس ينبغـي أن يوضـع أيضًـا، وفـي الوقـت ذاتـه، في سـياق الانخفـاض الثابـت الذي شـهده العقدان السـابقان على عام 1989 في نسـبة الأعضـاء الفلاحيـن فـي الحـزب كله. وكما يكشـف الجدول 13 - 5، شـكل الفلاحون 25.1 في المئة من كامل الأعضاء في عام 1974، لكنهم لـم يشكّلوا سـوى 12.4 فـي المئـة في عـام 1989. ويعكس هـذا بدوره انخفاض نسـبة السـوريين المشـتغلين فـي الزراعة من 53 فـي المئة إلى 22.9 فـي المئة من السكان الناشطين اقتصاديًا بين عامي 1974 و1989 (انظر الجدول (1 - 3))، وهذا ما يمكن تفسيره بالهجرة الريفية التي سببتها إلى حد كبير عوامل من مثل عدم انتظام الهطول المطري، وتدهور التربة في بعض المناطق، وزيادة الاعتماد على الآلات الزراعية، والإيرادات الأعلى من مهن أخرى، والتشغيل الموسمي

(22) علمت من مصدر موثوق أنهم عاشـوا في قرية البيطارية في المرج. وفي شـأن وجودهم في الغـاب منذ منتصـف القـرن التاسـع عشـر، انظـر: Abdul-Rahman Hamidé, *La Région d'Alep. Etude de géographie* (Damas: Impr de l'Université, 1959), p. 153.

وعـن قراهم في الجولان، انظر: Gottlieb Schumacher, *The Jaulan* (London: Richard Bentley and Son, 1888), pp. 76-77, and 272-273.

(23) أوردت فرانسـواز ميتـرال (Françoise Metral) فـي دراسـتها أن عدد سـكان منطقة مشـروع الغـاب كان 30 ألفًـا في عـام 1954 و150 ألفًـا فـي عـام 1975، انظـر: Françoise Metral, «State and Peasants in Syria: A Local View of a Government Irrigation Project,» *Peasant Studies*, [vol. 11], no. 2 (Winter 1984), p. 72.

فـي النتائج الأوليـة لتعداد عـام 1981، وصل عدد سـكان المناطق المشـكلة لمنطقـة الغاب إلى 121191؛ انظـر: الجمهوريـة العربية السـورية، رئاسـة مجلـس الـوزراء، المكتب المركـزي للإحصاء، **التعداد السـكاني في الجمهورية العربية السورية، 1981** (دمشـق: المكتب المركزي، [د.ت.])، محافظة حماه، ص 35 - 47.

في ليبيا وبلدان الخليج. لكن منذ عام 1989، بدأت هجرة عكسية من المدن والبلدات إلى القرى[24]، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المزارعين إلى 28 في المئة من قوة العمل في عام 1991 وارتفاع حصة المكون الفلاحي في الحزب في عام 1992 إلى 13 في المئة.

إذا كان إدخال أعضاء فلاحين جدد خلال العقدين الأخيرين أقل من أن يواكب نمو أعضاء الحزب ككل، فقد كان هناك، من جانب آخر، تقدم ملحوظ في عملية استيعاب المزارعين في الحزب: ففي حين لم يكن سوى 5.5 في المئة من فلاحي سورية في عام 1974 بعثيين، فإن 16.6 في المئة، أو بدقة أكثر، ما يصل إلى 25.6 في المئة من الفلاحين الذكور انتموا إلى الحزب في عام 1992، فيما لم تنتمِ إليه سوى 0.9 في المئة من الفلاحات[25].

في أوائل السبعينيات، كانت قيادة الحزب قد تعاملت مع العقبات التي تعوّق جهد التنسيب بين الفلاحين. وورد في تعميم حزبي داخلي:

نتيجة طبيعة العمل الذي يمارسه الفلاح، فهو يقطن في قرى غالبًا ما تكون صغيرة، وبذلك فهو يعيش في وسط اجتماعي ضيق، يعرف جميع أبناء قريته، وأبناء قريته يعرفونه، وبالتالي فإن سلوكه مراقب أكثر من أي وسط اجتماعي آخر. وحفاظًا منه على مكانته الاجتماعية في القرية، فهو أكثر تقيدًا بالمفاهيم الاجتماعية السائدة، ونظرًا إلى قلة احتكاكه بالأوساط الاجتماعية الأخرى، فهو أكثر حماسة وتعصبًا لها، فهو من خلالها تربى ومن خلالها صيغت شخصيته الاجتماعية ومفاهيمه العامة للحياة.

لم تخف القيادة أن الفلاح «ثقته بالدولة ضعيفة»، وأوضحت أن تعامله مع الحكومة يتميز بـ«مزيج من الشك والاستسلام». وحذرت الناشطين أيضًا من مقاربة الفلاحين «بلغة «الأيديولوجيا» و«الشوفينية» إلخ... من التعابير

---

(24) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، ص 19 - 20.

(25) في حساب هذه النسب، لم يؤخذ في الحسبان «أصحاب العمل» المزارعون، وافترض أن السكان العاملين في الزراعة في عام 1992 هم أنفسهم من عام 1991.

المعقدة وغير المفهومة» لأن ذلك «لن يثير في نفوس الفلاحين سوى الملل والقرف»[26].

غير أنّه مع أوائل التسعينيات، لم تعد الأمور تسير على مساراتها القديمة. إذ أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين بابتهاج في عام 1991 أن القرية السورية «أصبحت على غير ما كانت عليه، بل على نقيضه، فأنى اتجه البصر يجد كل مقومات الحداثة والتطور: مياهًا نقية وكهرباء، طرقات ومدارس ومعاهد ومراكز صحية، جسورًا وسدودًا ووسائل مواصلات متطورة تشهد على عظمة عصر الفلاحين الذهبي»[27].

لكن بعض المزايا الحياتية الحسنة كان يقوض أيضًا، أو يدمّر، بعض الفضائل القديمة. يشكو مرشد زراعي ريفي قائلًا:

في القديم كانت قريتنا برك من الطين والحجارة السوداء لا تتجاوز الثلاثين بيتًا وبيوتها متداخلة بعضها مع بعض... عمل متواصل صيفًا وشتاءً ومع ذلك كان الفلاح لا يحصل في نهاية الموسم على مؤونته السنوية إلا بشق الأنفس. ومع ذلك فالجميع راضون قانعون... والتعاون أسلوبهم في الحياة، فإذا حزن رجل واساه الجميع، وإذا فرح شاركه فرحه كل أهل القرية.

أما اليوم فالقرية اتسعت أربعة أضعاف... جميع الأبنية عصرية وحديثة... والكهرباء والمياه وصلت إلى كل بيت... إلا أن الشيء الغريب والمؤلم أن نفسية الإنسان القروي قد تغيرت، فالتعامل أصبح ماديًا ومصلحيًا علمًا أنه كان محبة ومودة ومشاركة جماعية[28].

من الصعب أن نقول إلى أي مدى كان هذا الشعور معبرًا أو منتشرًا، أو إلى أي مدى تسبغ هذه الشكوى طابعًا رومانسيًا على الماضي. وعلى أي

---

(26) حزب البعث العربي الاشتراكي، «حول المهام الأساسية للعمل الحزبي،» في: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دراسات تنظيمية، 1970 ـ 1980 (دمشق: [د.ن.]، 1983)، ص 107 ـ 109.

(27) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص 19.

(28) نضال الفلاحين (دمشق)، العدد 1329، 14/ 10/ 1992، ص 5.

حـال، فـإنّ ازديـاد الرفاه المـادي لكثير مـن الفلاحين، الذين دخلـوا بعد عام 1958 مجـال ملكية الأرض، والتغير في الوضع الاجتماعي للفلاحين عمومًا وزيـادة تطبيـق الطرائق الممكننة في الزراعة وما رافق ذلك من انتشـار واسـع للمهارات الفنية، والخطوات الواسـعة في مكافحة الأمية والتوسع في المرافق التعليمية في الريف ـ هبط معدل الأمية بين السكان الريفيين البالغين من العمر عشـر سـنوات فمـا فوق من 42.7 فـي المئة في عام 1960 ولعـل هذا الرقم يكـون أعلى من ذلك بكثير، نظرًا إلى احتمال عدّ الفلاحات بأقلّ من عددهن الفعلي إلى نحو 25.4 في المئة في عام 1991[29] ـ أدّى ذلك كله إلى تكيّف المزيـد والمزيـد من الفلاحين مع الأفكار الجديـدة وقلّص مقاومتهم لرغبات البعث في تنسيبهم.

---

(29) اسـتنادًا إلـى أرقام فـي: الجمهوريـة العربيـة السـورية، وزارة التخطيـط، مديريـة الإحصاء والتعـداد، التعـداد العـام للسـكان لعـام 1960 (دمشـق: الـوزارة، 1960)، ص 38 و43، والمجموعـة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 62.

القسم الرابع

حافظ الأسد أو أول حاكم لسورية من أصول فلاحية

الفصل الرابع عشر

خلفية حافظ الأسد وتعليمه الباكر وتدرّبه الحزبي وأولى معاركه السياسية

لا تزال شخصية حافظ الأسد وسيرته تحظيان باهتمام شديد. ومن المؤكّد أن أغنى لوحة شخصية له بالتفاصيل والمعلومات هي تلك التي رسمها الكاتب البريطاني باتريك سيل[1]. ولعلنا لن نحصل قطّ على صورة تحيط بالجوانب الكاملة لشخصية الأسد، ذلك أن ثمة قدرًا كبيرًا من الحقيقة في ما كتبه في عام 1985 حليفه القديم مصطفى طلاس وزير الدفاع: «حافظ الأسد، يمكن التقرب منه تقربًا فقط، لكنه من الصعب الإحاطة بكل جوانب تفكيره»[2] وفي العام نفسه تحدث الراحل أبو إياد ـ وهو أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ عن هذا الأمر بطريقة أخرى، إذ وصف حافظ الأسد بأنه «باطني» أي إن لسانه لا يكشف عما يدور في ذهنه، وقال: «بالنسبة إلى القضية التي تهمنا، أي قضية شعبنا، فإن الأسد لغز مبهم، ولا يمكننا معرفة موقفه الحقيقي»[3]. أمّا الياس سركيس، رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي 1976 و1982، فلم يتمكن من سبر أغوار سياسة حافظ الأسد في لبنان، وأسرّ

---

(1) انظر كتابه: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989).

ومن المفيد أيضًا الرجوع إلى ملامح شخصية حافظ الأسد كما رسمها كريم بقرادوني في كتابه السلام المفقود وفي جريدة تشرين (دمشق)، 12/ 3/ 1992، ص 10 وبتاريخ 1/ 12/ 1991، ص 8.

(2) مقدمة مصطفى طلاس بتاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 1985 لكتاب هاني خليل: حافظ الأسد: الأيديولوجية الثورية والفكر السياسي، تقديم مصطفى طلاس (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 10.

(3) أبو إياد (صلاح خلف)، حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/ يوليو 1985.

لأحد مستشاريه قائلًا: «ماذا يريد حافظ الأسد؟ إنه يبقى لغزًا بالنسبة إلي»[4].

لكن ميل الأسد إلى نسج شبكة من الغموض في شأن نياته الحقيقية، ذلك الميل الذي طوره ليصبح فنًا، هو في الحقيقة نزعة يشترك فيها مع كثيرين من أبناء طائفته من العلويين، ويمكن تفسيرها أساسًا بتجربتهم الطويلة كأقلية مقهورة، إذ طالما كانت التورية في كثير من المجتمعات السلاح الرئيس للجماعات الخاضعة التي تتعرض لأعباء وقيود ظالمة. وإذا ما كانت جماعات كهذه تمثل أقلية عددية أيضًا فإن صعودها السريع إلى السلطة السياسية نادرًا ما يحدث تغييرًا سريعًا في سلوكها بسبب شكوكها العميقة في ديمومة سلطتها الجديدة.

من منظور هذه الدراسة، فإن أكثر النقاط أهمية في شأن الأسد هي أنه أول حاكم لسورية من أصول فلاحية. ففي المناسبات النادرة التي كشف فيها الأسد عن مكنونات صدره، كما حدث عندما كان نظامه يتعرض لضربات قاسية من الإخوان المسلمين، أو لنقد حاد من المثقفين في شأن سوء استخدام السلطة، لم يكن يتحفظ قط في الإشارة إلى الطبقة التي تدفعه مشاعره إلى تعريف نفسه بها، حيث أكد في كلمة خاطب فيها شعبه في 8 آذار/ مارس 1980: «إنني أولًا وأخيرًا، وآمل أن يفهم ذلك كل مواطن سوري أو عربي خارج سورية، فلاح وابن فلاح. إن جلسة بين سنابل القمح وعلى بيادر الزرع تساوي في نظري كل قصور هذه الأرض»[5].

وفي كلمة لاحقة له في مؤتمر للاتحاد العام للفلاحين وصف سنوات حياته الأولى في مزرعة والده، وروى للجمهور بشيء من التفصيل كيف شاركهم حياتهم: «كنت أهوى درس المحصول...، ومارست كل أعمال الفلاح التي تتيح لي أن أعيش مشاعركم. فأنا أعرف ماذا تعني حياة الفلاح. وما زلت أتذكر صور الظلم... ومهما بعد الزمن يجب أن تظل هذه الصورة ماثلة في أذهاننا ليس من أجل الحقد على أحد ولكن لنعرف

---

(4) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 83.

(5) دار البعث، كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار/ مارس 1980، ص 10.

هـذه المعانـاة لأنهـا تشـكل الأرض الصلبـة لفهمنـا ولبنـاء الحاضـر والمستقبل»[6].

ومع أن الأسـد يتحدر من سـلالة من حرّاث الأرض، إلا أن أسـرته كانت تحظـى بنـوع من التقدير في قريتـه القرداحة. وكان أهالـي المنطقة يطلقون على والده لقب «المتشـرّع»، وهو لقب يسـتخدمونه في الإشارة إلى من كان له إلمام كاف بالشـريعة الإسـلامية وبقوانيـن البلـد يمكنـه مـن إبـداء رأي يوفـر علـى المتخاصميـن عنـاء الرجوع إلـى الحكومـة ومحاكمها[7]. ووفقًـا لأقوال مدرس عجوز عمل في مدرسة القرية بين عامي 1956 و1961[8]، كان لآل الأسد نفوذ في حارة العيلة في القرداحة، وتركوا بصمة دائمة في نفوس السكان المسيحيين، لأنهـم حموهم مـن كل أذى أو خطر. تقع القرداحة على سـفوح جبل على بعد نحو ثلاثين كيلومترًا جنوب شرق اللاذقية، وكانت تعتبر سوقًا للقرى المجاورة، وكان عدد سكانها نحو 1.500 نسمة في عام 1930[9]، وهو العام الذي ولد فيه حافـظ الأسـد، في حين بلغ العدد نحو 3.357 نسـمة في عـام 1970[10]، وهو العـام الـذي تولى فيه أعلى مراتب السـلطة. وكانت حارة العيلـة تضم نحو ربع السـكان، وكان معظـم قاطنيها ينتمون إلى فرع من عشـيرة الكلبية[11] يتزعمه آل الأسـد، لكـن الغلبة على مسـتوى القرية كلها ظلت حتـى الإصلاح الزراعي في عـام 1958 لعائلتـي إسـبر وإسـماعيل اللتين كانتـا تتزعمان فرعيـن آخرين من

---

(6) خطاب الرئيس حافظ الأسـد في المؤتمر العام الرابع الاسـتثنائي للاتحاد العام للفلاحين في 10 آذار/ مارس 1980، نضال الفلاحين، عدد خاص وثائقي (1987)، ص 10.

(7) صالـح عضيمة، تحليل رفعت الأسـد: مقولة في حكمة السياسـة وسياسـة الحكمـة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، 1992)، ص 137.

(8) أنطونيوس توما عبيد، حديث مع المؤلف، 8 كانون الثاني/ يناير 1990.

(9) Guides Bleus, *Syrie, Palestine, Iraq, Transjordanie* (Paris: Librairie Hachette, 1932), p. 263.

(10) الجمهورية العربية السـورية، رئاسـة مجلس الـوزراء، المكتب المركـزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1970 (دمشق: المكتب المركزي، 1970)، 1، ص 167.

(11) بالنسبة إلى جميع التفصيلات المتعلقة بصلات حافظ الأسـد العشـائرية، أنا مدين بالشكر للسيد عبد الهادي عباس، مؤسس فرع حزب البعث في مصياف وعضو القيادة القطرية لحزب البعث في عام 1958 وابن أحد مشـايخ فرع الرشـاونة من عشـيرة الكلبيين؛ حديث مع المؤلف، دمشق 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. ويتحدر عدد من زعماء عشيرة الكلبيين من عائلة جنيد من قرية سلحب في منطقة مصياف، وللعشيرة ثلاثة فروع أخرى هي: الجرود والقراحلة والنواصرة.

عشيرة الكلبية هما فرع جركس وفرع حسون[12]. أما شيوخ الدين المتنفذون بمن فيهم أئمة جامع القرداحة فكانوا من عائلة الخيِّر التي تنتمي إلى عشيرة الخياطين[13].

ومقارنة برؤساء تلك العائلات يبدو والد حافظ الأسد، علي سليمان المولود في عام 1875، شخصًا متواضعًا نسبيًا، لأنه كان في باكورة شبابه فلاحًا فقيرًا، لكنه نجح في توسيع قطعة الأرض الصغيرة التي ورثها بفضل الاقتصاد الشديد والجهد الكبير في زراعة أرضه، ومع ذلك لم يعش قطّ حياة يسر. وفي إحدى المناسبات، ذكر الأسد أمام جمع ضم ثمانية عشر رجلًا من رجال العلم والثقافة، وكان رئيسًا حينها، كيف اضطر إلى ترك المدرسة لفترة من الزمن حتى تمكن والده من تدبير ست عشرة ليرة سورية قسطًا للمدرسة، وأضاف: «ومع ذلك فلا تعتقدوا أننا كنا من عامة الناس، كلا فقد كان أبي نصف آغا»[14]. وهذه العبارة، على فجاجتها، تعبر بدقة عن مكانة علي سليمان في منتصف حياته وأواخرها، كما تجد ما يؤكدها في بيان رسمي معارض للسياسات الفرنسية في سورية، وهو بيان كتب في 2 تموز/ يوليو 1936 ومحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وفي الترجمة الفرنسية للبيان الذي كان علي سليمان أحد الموقعين عليه، يظهر إلى جانب اسمه تعريف به يقول إنه «زعيم علوي وعضو سابق في الجمعية التأسيسية العلوية [المعيّنة]»[15].

وتكذّب هذه الوثيقة الرواية التي أشاعها معارضو الأسد في الثمانينيات زاعمين أن والده ساند في عام 1936 التماسًا قدمه إلى باريس رئيس المجلس

---

(12) تلفظ الجيم مختلطة بالتاء والشين: تشركس.

(13) أنطونيوس توما عبيد، حديث مع المؤلف، 8 كانون الثاني/ يناير 1990.

(14) ذكر هذا الحديث الدكتور أحمد سليمان الأحمد أخو الشاعر السوري بدوي الجبل وابن أحد كبار رجال الدين العلويين في عصره، وذلك في مقابلة له مع تمام برازي مراسل صحيفة الوطن العربي في نيسان/ أبريل 1988. وتفضل السيد تمام برازي وزودني بنص تلك المقابلة.

(15) Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant 1918 - 1940, Syrie - Liban, vol. 493.
وحمل البيان تواقيع خمس عشرة شخصية علوية من بينهم الشيخ صالح العلي، قائد الثورة بين عامي 1918 و1921.

التمثيلي لحكومة اللاذقية يعبّر فيه عن «الرفض الجازم» لإلحاق العلويين بالجمهورية السورية، ويدعو إلى الحفاظ على «استقلالهم» تحت «رعاية فرنسا». والواضح أن توقيع والد حافظ الأسد ليس موجودًا على هذا الالتماس[16] ولكنه موجود في البيان السابق الذكر بتاريخ 2 تموز/ يوليو 1936، وهو بيان يشكو «سياسة التفرقة المشؤومة التي ما زال يسير عليها ممثلو فرنسا في حكومة اللاذقية حتى يومنا هذا»، ويؤكد أن «العلويين مسلمون»، وأنه «لا يمكن اعتبار الديانات كقاعدة لتكوين الشعوب»، وأن «إقليمنا لم يكن يومًا يشكل وحدة منفصلة عن سورية»[17].

ثمة قصة عن والد الأسد قد تكون ذات أهمية ولو من قبيل الأثر المحتمل للحادث الذي تقصه على شخصية حافظ الأسد. غير أن من الصعب الجزم هل القصة حقيقية أم لا أساس لها. وهي تحكي عن وفاة بهجت[*]، الشقيق الأكبر لحافظ الأسد في عام 1938 وهو في الثامنة عشرة من عمره. وتزعم القصة أن علي سليمان كان شخصًا مستبدًا في بيته وأن الفقر الذي عرفه في بدايات حياته جعله قاسي القلب. وتقول القصة إنه في أحد أيام ذلك العام استشاط غضبًا عندما عرف أن بهجت بدد بعض المال الذي أعطاه إياه لدفع أجرة طحن بعض الحبوب في مطحنة في جبلة، وإنه ضرب بهجت ضربًا شديدًا ومن دون شفقة برسن «حديدي» كان في يده حتى تشقق جلده ونزف دمه. وتقول القصة إن بهجت الذي حبس بعدها في زريبة عانى ألمًا نفسيًا كبيرًا فانتحر في الليلة ذاتها. ويقال إن الأسد الذي كان يومها في الثامنة من عمره قال لأحد أصدقائه بعد تخرجه في الكلية الحربية إنّه لم يذرف دمعة قط منذ أن رأى أخاه يتدلى من عنقه في الزريبة[18].

---

(16) انظر رسالة إبراهيم الكنج رئيس المجلس التمثيلي إلى إدوار دولادييه وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 1936، والالتماس المرافق لها بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1936:
Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant 1918 - 1940, Syrie - Liban, vol. 492.

(17) Ministère des affaires étrangères, Paris, série E - Levant 1918 - 1940, Syrie - Liban, vol. 493.

(*) ورد الاسم «بهجت» في النص الإنكليزي على النحو التالي: (Bayāt)، ولا ندري سببًا لذلك. للاطلاع على أسماء أولاد علي سليمان الأسد، انظر هوامش الفصل الأول من كتاب: Seale, *Asad of Syria.*

(18) استخدم الشخص الذي روى القصة اسمًا مستعارًا هو «راسم العمري»، وهو على صلة =

تشـير حادثـة أخرى يرويها صديـق علوي لرفعت الأسـد إلى وجود مثل تلـك الطبـاع العنيفة لدى علي سـليمان، فتقـول الرواية إنه علـم ذات يوم أن «أخاه عزيزًا قد انخدع وغرر به ووقع صيدًا في شبكة التبشير الكنسي»، «فاشتد غضبه... وأخذه من تلابيبه أخذًا قويًا وجلد به الأرض، ثم ربطه ربطًا محكمًا بحبل متين، وأقسـم أن لا يسـرحه وأن لا يفك رباطه إلا بعد أن يفسـخ عقد انتمائـه إلى المسـيحية». وفـي النهاية نزل عزيـز «على أمر أخيـه... وعاد إلى رشده»[19].

تعلم حافظ الأسـد القراءة والكتابة على يد رجل دين قروي متواضع هو الشـيخ كامل حامد، فكان يتلقى دروسـه شتاء في بيت الشيخ المبني من حجر وطيـن وتحـت الأشـجار القريبة فـي الصيف. وتذكـر الروايات أنـه حفظ ربع القرآن وختم تعليمه عند الشيخ في سن السابعة. ثم إنه حظي بما كان بعيدًا عن متناول معظم أبناء الفلاحين، فتلقى تعليمًا رسميًا ابتدائيًا كان معظمه في مدرسة افتتحـت حديثًـا حينها في القرداحة، وانتقل في عـام 1944 إلى اللاذقية ليتابع تعليمه الثانوي. ويتبين من سجله الدراسي المحفوظ أنه كان يهوى مادة التاريخ ويكـره التماريـن الرياضية، فنـال علامة 19 من 20 في مـادة التاريخ في العام الدراسي 1944 - 1945 و95 من 100 في العام الدراسي 1945 - 1946، في حيـن كانـت علامته في الرياضة 6 من 20 في العـام الأول و54 من 100 في العـام الثانـي، لكنه تفـوق على جميع زملائه في المدرسـة مـن حيث مجموع علاماته الكلي في كلا العامين[20]. ومن المثير للاهتمام أن يكون عدم ممارسته للرياضة البدنية أحد العوامل التي ساهمت في اعتلال قلبه في عام 1983.

على الرغم من أن التعليم الذي تلقاه الأسـد على يد الشـيخ كامل حامد كان خاضعًا إلى حد كبير للمعايير الدينية العلوية إلا أنه لم يبد في شـبابه في اللاذقية أي اهتمام بالقضايا الطائفية، وكان في المدينة حزب ناشـط ذو صبغة

= بالمعارضة وتم التعريف عنه على أنه أحد كبار الكتاب العرب السـوريين؛ نشـرة سورية الحرة العدد رقم 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، ص 6 - 7.

(19) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 139.

(20) اليوبيل الذهبي لمدرسـة جول جمال الثانوية 1924 - 1974 (اللاذقيـة: [د.ن.]، 1976)، ص 15 و18 - 19.

علوية هو حزب إصلاح الريف العلوي لكن الأسد لم يبد أي استجابة له.

يمكن تقديم تفسير جزئي لانجذابه نحو البعثيين في عام 1947 بحقيقة أن علويين من لواء الاسكندرون شكلوا العمود الفقري لحركة البعث في اللاذقية بعد أن فقدوا بيوتهم في أعقاب ضم تركيا اللواء في عام 1939. وبفضل جهدهم، وبمبادرة من أحد قادتهم، الطبيب وهيب الغانم واسع الأفق وراجح العقل، أصبحت المدرسة التي درس فيها الأسد، قاعدة للعقيدة البعثية.

ولد وهيب الغانم في عام 1919 لرجل دين كان مدير مدرسة ابتدائية علوية في حي العفان في أنطاكية، وساند في شبابه قضية زكي الأرسوزي الذي قاد الاحتجاجات ضد الأتراك في لواء الاسكندرون بين عامي 1936 و1939. ولجأ الغانم في نهاية الأمر إلى دمشق شأنه شأن زكي الأرسوزي[21]. وقام، وهو لا يزال طالبًا في كلية الطب، بجولة في ريف اللاذقية في صيف عام 1940، ورأى بعينه الفقر المدقع للناس الذين يعملون في زراعة السهول ولفلاحي الجبال. وعندما حصل على شهادته في عام 1943، قرر أن يؤسس عيادته في مدينة اللاذقية وواظب خلال الأعوام التالية على زيارة مناطق الداخل، متنقلًا مشيًا على الأقدام في معظم الأحيان من قرية إلى أخرى ليعاين فقراء الفلاحين ويقدم لهم الدواء مجانًا. وكما هو متوقع، نال بذلك اسمًا رفيعًا ومكانة عالية في نفوس الريفيين ولم يمض وقت طويل حتى أحيط بهالة من «القداسة» في بعض القرى، كما كسب قلوب عدد غير قليل من طلابه في مدرسة حافظ الأسد، خصوصًا أولئك المتحدرين من بيوت فلاحية متواضعة، حيث كانوا ينظرون إليه بوصفه القدوة ومثار الإلهام.

تأثر حافظ الأسد كغيره بوهيب الغانم، واتخذه معلمًا ومرشدًا، واعتنق نسخته من العقيدة البعثية، أي تلك النسخة التي تتوجه إلى الفلاحين أولًا وأخيرًا. وباختصار، أدّى وهيب الغانم في تلك المرحلة من حياة الأسد دورًا

---

(21) لمعرفة المزيد عن زكي الأرسوزي ودوره في بدايات حزب البعث، انظر كتابي: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 722-724.

تكوينيًا في تطوره الأيديولوجي والسياسي. ويبدو أن وهيب الغانم الذي كان جاهزًا دائمًا لمد يد العون للجميع قد تحمل جزءًا من نفقات دراسة الأسد وذلك وفقًا لرواية أحد أصدقاء وهيب الغانم، أو أنه اكتفى بإعطائه «بعض الدروس الخصوصية مجانًا» وفقًا لرواية وهيب الغانم نفسه[22].

أظهر رئيس سورية المستقبلي أمارات باكرة على أهليته للقيادة. ووفقًا لتقرير كتبه أحد أساتذة مدرسته الثانوية، كان حافظ الأسد في عام 1950 «أول طالب ريفي» تسند إليه رئاسة اللجنة الطالبية في اللاذقية، و«حظي لاحقًا بثقة زملائه الطلاب» في المدن السورية الأخرى بفضل دوره في إقامة الصلات بين مختلف اللجان الطالبية على أساس وطني وتوحيد كفاحهم السياسي. ويمكن أن يعزى بروزه كقائد طلابي من جهة إلى صفاته الشخصية من حيث دماثته وهدوئه وقدرته الواضحة على التنظيم، ومن جهة أخرى إلى صلته بحزب البعث: فقد كان أعضاء اتحاد الطلبة الوطني الذين اختاروه لرئاسة نشاطهم في عام 1951 قد انضموا بشكل جماعي إلى الحزب[23].

وكانت أول معركة سياسية لحافظ الأسد ضد شركة يطلق عليها محليًا اسم «الريجي»، واسمها الرسمي الشركة اللبنانية السورية للتبغ (La Compagnie Libano - Syrienne des Tabacs)، وهي مصلحة ذات ملكية فرنسية في معظمها حصلت في عام 1935، بعد خمس سنوات من الزراعة الحرة للتبغ، على احتكار لإنتاج التبغ في سورية يشبه مع بعض التعديلات الاحتكار الذي كانت تمارسه الريجي القديمة (Régie Co - interessée des Tabacs) بين عامي 1883 و1930.

(22) تستند الملاحظات السابقة إلى أحاديث مع زكي الأرسوزي في 17 تموز/ يوليو 1958، والدكتور يوركي حكيم في 24 نيسان/ أبريل 1991، والدكتور وهيب الغانم في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992، كما تستند إلى كتاب سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 55 - 56؛ والنهار 13/ 3/ 1971؛ وكتاب فايز إسماعيل، البدايات في ذاكرتي، من إصدارات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص 258 - 270. والدكتور يوركي حكيم وفايز إسماعيل كلاهما من لواء إسكندرون، وكانا من تلاميذ زكي الأرسوزي شأنهما شأن الدكتور وهيب الغانم. كذلك كان فايز إسماعيل أول من زرع بذور العقيدة البعثية في العراق.

(23) اليوبيل الذهبي لمدرسة جول جمال، ص 16 - 17.

كانت أجواء مدينة اللاذقية مشحونة بالكراهية لتلك الشركة خلال أعوام دراسة الأسد، فكان طيف الريجي يبدو كأنه لعنة حلت بالأرض في عيون الفلاحين الذين يزرعون التبغ على سفوح الجبال، ذلك أنها كانت تسيطر على معظم الأراضي الخصبة في المنطقة وتحكم قبضتها على حياة عدد كبير من المزارعين. فكانت تحدد مقدار المساحة المخصصة لزراعة التبغ؛ وتعطي التراخيص لبعض المزارعين وترفض منحها لبعضهم الآخر محولة التراخيص ذاتها إلى سلعة تباع وتشترى؛ وتقوّم المحصول من خلال وكلائها فتثبت كمية الإنتاج الواجب تسليمه إلى مستودعاتها كما تثبت قيمته بشكل مسبق. وكان لها رجالها في البرلمان وفي الجهاز الإداري، وكان للفلاح حق نظري في الاعتراض على نتائج عمليات التقويم تلك لكنه قلما تجرأ على ممارسة ذلك الحق. ومن وجهة نظر الفلاح، فإن العائد الذي كان يحصل عليه من الشركة لا يتلاءم البتّة مع ما بذله من جهد، فالتبغ نبتة حساسة تتطلب قدرًا كبيرًا من العناية. فهو يجب أن يحرث الحقل الذي ستزرع فيه بشكل جيد، كما يجب أن تروى الشتلات بشكل منتظم وأن تحمى من الحشرات ومن التغيرات المفاجئة للطقس، ثم يجب أن تقطف الأزهار فور ظهورها وأن تجنى الأوراق الناضجة أولًا فأولًا كي تجمع وتجفف. وتشير تقديرات في عام 1950 إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي للعاملين في الزراعة في منطقة اللاذقية كان نحو 50 ليرة سورية (أو 1.5 ليرة ذهبية تركية) في حين كان دخل من يزرعون التبغ لا يزيد على 20 ليرة سورية[24].

ظهرت الكراهية الدفينة للريجي إلى العلن في ذلك العام بدفع من حملة أطلقها فرع حزب البعث في اللاذقية، واستمر في التحريض عليها. ونجح الأسد «ورفاقه الطلاب» في إحراز النصر لحملتهم من خلال إضراباتهم وتظاهراتهم وأشكال الضغط التي مارسوها على الحكومة، ليس في اللاذقية وحدها ولكن في حلب ودمشق أيضًا، فكان تأميم الريجي في عام 1951.

(24) في شأن هذه التقديرات، انظر كتاب فايز إسماعيل البدايات في ذاكرتي من إصدارات القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ص 290. وبالنسبة إلى ممارسات الريجي وحملة البعث ضدها ما بين عامي 1950 و1951 انظر: إسماعيل، البدايات في ذاكرتي، ص 239 وما يليها.

الفصل الخامس عشر

سيرة الأسد ومؤهّلاته العسكرية أو الاستنتاجات المتعلقة بقيادته العسكرية استنادًا إلى أدائه في حربي 1967 و1973 وفي أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان

في أيلول/ سبتمبر 1951، دخل الأسد ـ كما سبقه إلى ذلك كثير من أبناء الفلاحين المالكين الذين يعانون أوضاعًا عسيرة ـ الكلية العسكرية المجانية في حمص، على الرغم من أنه لم يكن له أي ميل خاص إلى الحياة العسكرية. وبعد حصوله على أساسيات مهنته وخضوعه للتدريب على الطيران عيّن في عام 1955 برتبة ملازم أول في القوى الجوية. وتكتسب سيرته العسكرية التالية أهميتها أساسًا من أنها عملت مثل منصّة قفز أوصلته إلى السلطة. كان انقلاب عام 1949 قد فتح عصر السياسيين العسكريين في سورية. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا أصبحت السيطرة على القوات المسلحة، وعلى نحو متزايد، الوسيلة الرئيسة ـ والوحيدة بعد عام 1961 ـ لضمان السيطرة على الدولة. وكان الأسد نفسه أبرع في أمور الحرب السياسية منه في أمور الحرب العسكرية، وسيشغل تاريخيًا مكانة في فن الحكم أعلى من تلك التي يشغلها بين القادة العسكريين.

في الواقع، منذ عام 1960 حين انضم إلى اللجنة العسكرية السرية التي وصفنا نشاطها في الفصل الثاني عشر، حتى عام 1966 حين أصبح وزيرًا للدفاع، تمرس في المؤامرات السياسية أكثر بكثير من الخدمة العسكرية. كان مجرد نقيب في عام 1960، ووُضِعَ بين كانون الأول/ ديسمبر 1961 وآذار/ مارس 1963 على قائمة المتقاعدين، لكنه رفع بسرعة يوم انقلاب عام 1963

إلى رتبة مقدم، وفي عام 1964 إلى رتبة لواء[1] وعندما اندلعت حرب الأيام الستة في عام 1967، كان لا يزال غرًّا عسكريًا، ولم يكن يملك المؤهلات الكافية ليكون الرأس المدبّر للقوات المسلحة.

عند الحكم على أدائه في تلك اللحظة المفصلية، من الضروري، بالطبع، أن نأخذ في الحسبان الموارد والوسائل المتوافرة بين يديه والوضع الموضوعي المرافق التي لم تكن كلها في جوهرها في مصلحة سورية. كانت الموازين راجحة بقوة لمصلحة إسرائيل التي لم تكن تتمتع بالسيطرة الجوّية فحسب، بل بهامش واسع من التفوق التكنولوجي والنوعي على الأرض. وعلاوة على ذلك، ما كان في مقدور أي جنرال أن يفيد من سلك ضباط مجرّد من كثير من أعضائه المجربين، نتيجة التطهيرات السياسية المتكررة التي كان الأسد مسؤولًا عنها جزئيًا (انظر الفصل الثاني عشر).

غير أنّنا، بعد الاعتراف بكل الظروف المخففة، يصعب أن نمرّ مرور الكرام على حادثة تدل على نقص فاقع في الكفاءة أو سوء التقدير ويقع فيها شيء من اللوم، على الأقل، على الأسد. وهي حادثة شغلت الرأي العام بقوة، وكانت لها نتائج عسكرية مدمرة[2]. إنني أتحدث عن البلاغ رقم 66 سيئ الصيت الذي أصدره الأسد بوصفه وزير الدفاع، وبث من إذاعة دمشق في الساعة التاسعة والنصف (الثامنة والنصف بتوقيت إسرائيل) يوم 10 حزيران/ يونيو 1967، في لحظة مصيرية من مسار الحرب. وأكد ذلك البلاغ «إن القوات الإسرائيلية استولت على مدينة القنيطرة بعد قتال عنيف دار منذ الصباح الباكر في ظروف غير متكافئة، وكان العدو يغطي سماء المعركة بإمكانات لا تملكها دولة كبرى»[3]

لكن وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، موشي دايان، قال: «لم

(1) من أجل التواريخ المتعلقة بتفويضه وتقاعده وترفيعاته المختلفة، النهار، 13/ 3/ 1971.

(2) في الحقيقة، ألقى أنصار صلاح جديد، في الجلسة الاستثنائية للمؤتمر القطري لحزب البعث في عام 1969، باللوم بالكامل على الأسد في هذه الحادثة. انظر: النهار، 23/ 3/ 1969.

(3) عن نص البلاغ، انظر: خليل مصطفى بريّز، سقوط الجولان (القاهرة: [د.ن.]، 1980)، ص 155.

يكـن أي جندي إسـرائيلي، في تلك السـاعة، على مشـارف المدينـة»[4]. وفي الحقيقـة، كانـت الأوامر قد صـدرت قبل ذلك من رئيس الأركان الإسـرائيلي إسـحق رابيـن إلى قائد الجبهـة «بالامتناع عن احتلال القنيطـرة وتثبيت الخط [الإسـرائيلي]» عند المواقع التي ظُفِرَ بها يوم التاسـع من حزيران/ يونيو، وهو اليوم الأول من اجتياح الجولان. كانت القوات السورية قد دافعت عن نفسها بشراسـة. واستنادًا إلى رابين، «كانت المعركة عنيفة وصعبة، وحصدت أعدادًا كبيـرة من الضحايا». وأثبتت التحصينات السـورية أنهـا «منيعة على القصف» وكانـت «مسـرح قتال مريـر وجهًا لوجه». وعلـى الرغم من وجـود دليل عند هبوط الليل على بداية تراجع سوري، أعطى رابين أوامره بوقف الهجوم نتيجة قرب اسـتنزاف المهاجميـن وقرار دايان بوقـف الأعمال العدائية عند السـاعة الثامنة تمامًا[5].

غيـر أنّ بـث البلاغ رقم 66 غيّر مجرى الحوادث. وكان له الأثر الفوري المتمثـل بإضعـاف الجيـش السـوري نفسـيًا وماديـًا، نتيجـة المفاجأة، ونشـر الاضطـراب والذعـر في صفوفه. ولمـا راح يتخبط في طريقه إلى دمشـق، لم يستطع الإسرائيليون أن يقاوموا إغراء معاودة الاندفاع إلى الأمام، لكنهم اكتفوا باحتلال سهل الجولان بسبب ضغط القوى العظمى.

مـا الـذي كان وراء بـث البـلاغ رقم 66؟ هل اسـتجر، كما زعـم دايان، مسـعى «لحـث مجلس الأمن علـى تبني قرار بوقف إطـلاق النار»، أو، بكلام أدقّ، لتنفيـذ قـرار وقف إطلاق النار الذي كان المجلـس قد تبناه أصلًا؟[6] أم كان، كما خمّن رابين، محاولة «لإعطاء الانطباع بأن دمشـق مهددة، والضغط، بالتالي، على الاتحاد السوفياتي للتدخل إذا لم نوقف تقدمنا؟»[7].

ردًا على سؤال عن هذا الموضوع، قدّم إبراهيم ماخوس الذي كان وزير

(4) Moshe Dayan, *Story of My Life* (New York: Morrow, 1976), pp. 376-377.

(5) Yitzhak Rabin: *Mémoires* (Paris: Buchet- Chastel, 1980), pp. 96-97, and *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown, 1979), p. 155.

(6) Moshe Dayan, *Story of My Life* (New York: Morrow, 1976), p. 377.

(7) Rabin, *Mémoires*, p. 97.

خارجيـة سـورية في عـام 1967 وأقوى شـريك مدنـي لرجل سـورية القوي حينها، صلاح جديد، في عام 1986 الرواية التالية للظروف المحيطة بالحادثة:

صباح العاشر من حزيران/ يونيو، وصل ضابط في الجيش برتبة عقيد أو عميد من الجبهة إلى القيادة العامة للجيش، وأبلغ حافظ الأسـد أنه رأى رتلًا من الدبابات، افترض أنها إسرائيلية، قرب خان أرنبة، وهي بلدة تقع على بعد خمسة كيلومترات شمال شرق القنيطرة على الطريق إلى دمشق، وتعتبر البوابة إلى الجبهة. واستنتج من ذلك أن مدينة القنيطرة قد سقطت. يكمن الخطأ هنا فـي عدم التحقق مـن دقّة معلومات الضابط بكل الوسـائل الممكنة قبل إذاعة البلاغ. كانت قيادة الجيش، ويرئسها حافظ الأسد، تتمتع بسلطة بث البلاغات العسكرية من دون الرجوع إلى القيادة السياسية التي لم تستشر قبل بث البلاغ من إذاعة دمشق[8].

يصعب التوفيق بين هذه الرواية وتلك التي قدمها سامي الجندي في عام 1969، وكان في أثناء حرب عام 1967 سـفير سـورية فـي باريس. إذ كتب: «فوجئت لما رأيت على التلفزيون [يوم 10 حزيران/ يونيو] مندوب سورية في الأمـم المتحـدة يعلـن سـقوط القنيطرة ووصول قوات إسـرائيل إلى مشـارف دمشق والمندوب الإسرائيلي يؤكد أن شيئًا من ذلك لم يحصل.

قـال لي الدكتـور ماخوس في ما بعد إنها كانت خطـة ماهرة لـ«إرعاب» العالم من أجل إنقاذ دمشق»[9].

مهمـا تكن الحقيقة، لا يظهر الأسـد من أي من الروايتيـن ذلك المتألّق. وإذا مـا كان البـلاغ رقم 66 نتيجة خطأ عسـكري غير مقصـود، فلا يمكن أن يمنع المرء نفسه من الشعور بأن من شأن وزير دفاع أكثر خبرة من الأسد، لا أن يتحقـق مـن صحة التقرير المزعوم فحسـب، بـل وأن يدرس ويمحّص كل تأثيـر محتمـل للبلاغ فـي الجيش قبل بثه، بـدلًا من أن يعزّز، عـن غير قصد، فرص إسرائيل بنصر كاسح، كما حدث بالفعل. من جهة أخرى، إذا كان البلاغ

---

(8) د. إبراهيم ماخوس في حديث مع المؤلف في الجزائر، 16 آذار/ مارس 1986.
(9) سامي الجندي، كسرة خبز (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ص 17.

رقم 66 نتيجة «خطة» سياسية معدّة سلفًا ـ ولا يمكن إعداد «خطة» من هذا القبيل من دون الأسد، شريك جديد الرئيس في عام 1967 ـ فلا يمكن المرء إلا أن يفكر ببؤس المحاكمة لدى صناع القرار المشاركين، لا لأنهم شوّشوا الأمور فحسب، بل لأنه ينبغي للقتال المرير الذي خاضه الجيش السوري يوم 9 حزيران/ يونيو أن يوضّح لأيّ قادة لديهم الأهلية، «أن من شأن مقاومة سورية جدية [في الجولان] أن تعيق كثيرًا التقدم الإسرائيلي»، على حدّ تعبير الكولونيل تريفور ن. دوبوي(10).

لكن من المحتمل أن الأسد وجديد اختارا ـ كما ظُن في ذلك الوقت ـ التضحية بأرض سورية وبمصالح الجيش من أجل المحافظة على نظامهما. وما عزز ذلك الشك هو الشائعات القوية بأن وحدات الجيش الضاربة وذات الأهمية السياسية ـ خصوصًا اللواء 70 المدرع بقيادة العقيد عزت جديد وكتيبة الدبابات بقيادة النقيب رفعت الأسد ـ كانت أول من ترك الجبهة تحت جنح الظلام(11).

يمكن الجدل، فيما يخص الأسد على الأقل، أن ذلك الشك تدحضه المخاطر الكبيرة التي عرّض نظامه لها، فيما بعد، عندما انخرط بجرأة في حرب عام 1973؛ غير أنّه يمكن الاقتناع، بالحجة المضادة، أن المخاطر لم تكن عالية إلى تلك الدرجة لأن الاتحاد السوفياتي كان أكثر اهتمامًا بنتيجة الصراع مما كان عليه في عام 1967.

لا بد من أن نعترف بأن جزءًا من نقدنا لأداء الأسد في حرب الأيام الستة يأتي من كوننا بتنا نفهم ما جرى فهمًا أفضل بعد وقوعه، ولأننا لا نستطيع حتى الآن، هذا إذا ما تمكنا من ذلك يومًا، أن نخلّص الواقع تمامًا من الخيال، على الأقل لأن اتخاذ القرار السوري في عام 1967 جاء بسرية إلى درجة كبيرة أو جاء مرتجلًا، ولم يترك خلفه أي سجلات أو أدلة.

---

(10) Trevor N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars,* 1947-1974 (Fairfax, Va.: Hero Books, 1984), p. 324.

(11) تظهر هذه الشائعات، في رواية النقيب المتقاعد خليل مصطفى (بريّز) التي يزعم أنها تستند إلى حديث مع ضباط آخرين، على أنها حقائق: بريّز، سقوط الجولان، ص 106.

تعلم الأسد من هزيمة سورية أكثر مما تعلم الجنرالات الإسرائيليون من نصرهم. وتفترض إدارته لحرب عام 1973 التي شكلت علامة أخرى فارقة في سيرته العسكرية، أن تفكيره اتسع إلى مستوى المشكلات العسكرية التي واجهها. ومن الواضح أنه ساعد قواته العسكرية على استرداد عافيتها، فعزز انضباطها وقدرتها على التحمل، وحسّن كثيرًا أسلحتها وقوتها النارية. وبات أداؤها العسكري يستند إلى حسابات أسلم وتنسيق أكثر عقلانية لأهدافها ووسائلها مما كان عليه الوضع في عام 1967. كان الأسد قد أصبح أيضًا أكثر فهمًا للإسرائيليين ونفسيتهم، واستخدم الوقت والمكان بمهارة أكبر ليحقق، مع المصريين، مفاجأة استراتيجية، وهي عنصر أساس في الحرب[12].

إضافة إلى ذلك، زعزع توازن الإسرائيليين في المرحلة الأولى من الحرب عبر عدد من المفاجآت التكتيكية. أوّلًا، ركّز الاندفاع الرئيس لهجومه التحريري في القطاع الجنوبي، فيما كان الإسرائيليون يظنون أنه سيأتي في القطاع الشمالي من الجولان. ثانيًا، عندما لجأ الإسرائيليون في هجومهم المضاد إلى تكتيكات سبق أن استخدموها في عام 1967، واندفعوا بالدبابات عبر المواقع السورية (والمصرية) من دون دعم المشاة أو المدفعية، «وجدوا أنفسهم محاطين بمشاة العدو المجهزين بكميات كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات متعددة الاستعمالات»، وفق دايان نفسه، بما في ذلك قاذفات آ ربي جي 7 ومدافع بازوكا وصواريخ ساغر[13]. وفوق ذلك كله، لم تستطع القوة الجوية الإسرائيلية أن تعمل بفاعلية أو أن توقع ضحايا بالخفة نفسها كما فعلت في عام 1967، لأن القوات السورية كانت مجهزة بكثافة ببطاريات صواريخ سام 3 وبصواريخ سام 6 المتحركة وبالمدفعية المضادة للطائرات. ومن الواضح أن رجالًا كثيرين، من بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، خبراء فنيون وأعضاء من الأركان العامة وقادة ميدانيون واستشاريون عسكريون سوفيات، عملوا معًا لإنقاذ هذه التحسينات العسكرية، لكن الأسد تحمل المسؤولية النهائية عن العمل كله.

---

(12) اعترف دايان بأن «إسرائيل أُخذت على حين غرة»: Dayan, *Story of My Life*, p. 612.

(13) Ibid., pp. 479, and 616.

كانت هناك نواقص أيضًا في حرب عام 1973. فنتيجة الأوامر الموجهة إلى قوات الأسد بعدم الانسحاب بأي ثمن إلا بناء على أوامر من المستويات العليا في قيادة الجيش، لم تظهر تلك القوات المرونة الضرورية في هجماتها. وعندما واجهت، في المرحلة الأولى من الحرب، مقاومة إسرائيلية شرسة، فإنها، بحسب رواية العقيد دوبوي، «لم تنسحب ولو بضع مئات من الأمتار بقصد المناورة»، بل «أعادت، ببساطة، تجميع نفسها واندفع من تبقى منها إلى الأمام مرة أخرى». وقد استفاد الإسرائيليون من هذا العرض السوري المتصلب للشجاعة، وساعدتهم أيضًا فرصة قتل ضابط شجاع هو العميد عمر الأبرش، قائد الفرقة السابعة، في لحظة حرجة من القتال في الجولان[14]. ولا شك في أنه كانت لإعادة إمداد الأميركيين الواسعة لهم بأسلحة ذات تقنية عالية، بما في ذلك صواريخ سايدويندر، وزنًا كبيرًا في ضمان اليد العليا عسكريًا في النهاية أو، على الأقل، منع العرب من الانتصار، كما رأى وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر[15].

لكن العامل المباشر وراء قلب مصائر الصراع على الجبهة السورية يرتبط بالمخاطر الموجودة في أي حرب يشنها تحالف: فافتراق أهداف القادة المصريين والسوريين ومصالحهم عاد بالنفع على الإسرائيليين. فقد عبر المصريون قناة السويس، وتوقفوا. وبعد صد هجوم مضاد، اكتفوا بالوقوف في مواقعهم، فمكنوا الإسرائيليين بذلك من «التركيز على صد الهجوم السوري»[16]. وعلى مدى أسبوع كامل، تحملت قوات الأسد وحدها كامل ثقل التفوق الجوي لعدوها. فلم تضعف الطائرات الإسرائيلية مظلة سورية من صواريخ سام على الجبهة، وتعرقل النظام اللوجستي لجيشها فحسب، بل سببت أيضًا ضررًا كبيرًا لمنشآتها الاقتصادية عبر توسيع الحرب إلى العمق السوري. وعندما عاد المصريون إلى المعركة، كان ذلك متأخرًا جدًا وغير فاعل. وعلى الرغم من دحر السوريين من أجزاء من الجولان كانوا قد استعادوها في البداية، وفقدانهم مزيدًا من الأرض على الطريق إلى دمشق، فإن

---

(14) Dupuy, *Elusive Victory*, pp. 455, and 457 - 458.

(15) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), pp. 478 - 479.

(16) Dayan, *Story of My Life*, p. 617.

روحهم لم تنكسر. كانت حرب عام 1973، بالنسبة إليهم، نصرًا من نوع ما، على الأقل على المستوى النفسي. وكما عبّر الأسد عن الأمر، «لم نحرر الأرض، ولكن حررنا ما هو الأساس، وما لا بد من تحريره أولًا. حررنا إرادتنا من كل قيد... وحررنا نفوسنا من الخوف والتردد... ومن عقدة الذنب والقصور [التي سكنتنا]... منذ قيام إسرائيل».[17]

على الرغم من أن الحرب لم تنته نهاية سعيدة، فإن الأسد ارتقى بعدها سياسيًا بين أبناء شعبه. كبر في عيون شعبه لأنه برهن على الجرأة اللازمة لتحدي إسرائيل. وشاهد ضباطه ورفاقه كيف بقي رابط الجأش في أشد مراحل الصراع صعوبة، وأظهر طوال الحرب توازنًا وحماسة لطّفها ضبط النفس وعدم القيام بأي شيء يتجاوز وسائله، وأعجبوا بذلك.

أما على المستوى الإقليمي، فهبط موقع الأسد بعد الحرب، على الرغم من استعادة جزء من الجولان. فنتيجة تصرف القيادة المصرية المنفرد وتوصلها إلى سلام مع إسرائيل في عام 1979، أخرجت إمكانات بلدها من المعادلة العسكرية العربية ـ الإسرائيلية، وحولت بذلك توزيع القوى الإقليمية على نحو خطير لمصلحة إسرائيل.

في ضوء ذلك يجب أن ننظر إلى الدرجة العالية من الحذر وضبط النفس اللذين مارسهما الأسد في اللحظة الحرجة التالية من سيرته قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة، أي في عام 1982 عندما اجتاح الإسرائيليون لبنان. فبناء على حساب بارد لمصالح جيشه رفض بإصرار أن يجر إلى مواجهة شاملة معهم. ذلك أنّ تفوقهم في الجو وميل الاحتمالات في جوانب أخرى إلى مصلحتهم بقوة، جَعَلَ احتمال أن تتكلل تلك المواجهة بنجاح لسورية احتمالًا بعيدًا، إن لم يكن معدومًا. هكذا، ترك الأسد الفلسطينيين، إلى حد كبير، لقدرهم في جنوب لبنان، ولم يفعل لهم سوى القليل في معركة بيروت.

---

(17) كلمة الأسد بتاريخ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1973. من أجل نص الكلمة، انظر: البعث، 30/ 10/ 1973، وجان ألكسان، محرر، ماذا حدث في تشرين (دمشق: [د.ن.]، [د.ت.])، ص 357 - 365. المقطع المقتبس موجود في ص 360 - 361.

واكتفى عمومًا، وتحديدًا بعد تكبد قواته الجوية خسائر كبيرة وتدمير منظومته الصاروخية في البقاع، بالسماح بأعمال العرقلة أو الثبات في المكان. لكن تهديد أهداف سورية حيوية، كطريق بيروت ـ دمشق الدولي، أثار مقاومة شرسة، لا من جانب الجيش النظامي فحسب، بل ومن جانب وحدات مغاوير خاصة.

كان الأسد، بمعنى ما، محظوظًا بأن يكون عدوه أريئيل شارون. ففي حين اختار الأسد أن يحارب في لبنان بسلاح الذكاء، منتصرًا في النهاية عبر المهارة التي استفاد بها من أخطاء أعدائه وفهمه العميق للقوى المحلية ومهارته الكبيرة في التلاعب بها واعتماده على الحيلة والفدائيين اللبنانيين والتكتيكات غير النظامية، بدلًا من الضربات المباشرة، كانت طرق شارون أشبه بطرق ثور هائج. وتسبب قصفه الواسع بلا تمييز لمخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بدمار واسع، موقعًا عددًا كبيرًا من الضحايا بين المدنيين وترحيل ما يقرب من نصف مليون شخص من أماكنهم. وأثار قراره إرسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا، على الرغم من معرفته بتعطشهم للانتقام وسجل أفعالهم اللاإنسانية على نحو مفرط في السابق، الرعب حتى بين الإسرائيليين.

لكل ذلك، لم يحقق شارون، إلا على المدى القصير، أيًا من أهدافه الرئيسة. فهو لم يحطم المقاومة الفلسطينية، ولم يجبر سورية على الانسحاب من البقاع، وفشل في إقامة دولة عميلة في لبنان. واضطر الإسرائيليون، في الوقت الملائم، إلى التخلص من الفوضى التي صنعوها بأنفسهم، وإلى التخلي عن معظم مكاسبهم الإقليمية. ففي شتاء 1983 - 1984، انتزع الأسد نصرًا سياسيًا من هزيمة عسكرية. وبعد إحباطه محاولة أميركية لعزله، وإفشال اتفاقية سلام إسرائيلية ـ لبنانية برعاية أميركية، والتغلب على جميع خصومه أو هزيمتهم، وتزوّده من جديد من السوفيات بدفاع جوي أكثر تطورًا وبمنظومات صاروخية، خرج من المحنة وله القول الفصل في الشؤون اللبنانية فضلًا عن إقليمية تعزّزت على نحو واضح[18].

(18) أفضل روايات لحرب عام 1982 هي تلك التي يوردها: Patrick Seale, *Asad of Syria: The* =

غير أنّ أعدادًا كبيرة من السوريين كانت هذه المرة في مزاج أكثر تجهمًا من أن تمجّد الأسـد. لم تسـتطع الامتناع عن مقارنة طبيعة رده المراوغ وغير المباشر على اجتياح لبنان بالانتقام المرعب الذي أنزله بالناس في حماه نتيجة الانتفاضة المسـلحة التي قام بها الإخوان المسلمون في شباط/ فبراير 1982. فقـد ذهـب حينها إلى حد تسـوية أجـزاء بكاملها مـن أنحاء المدينة الشـمالية والشرقية بالأرض، وقتل في العملية، بحسب تقديرات دبلوماسيين غربيين، ما لا يقل عن خمسة آلاف إنسان (أو عشرة آلاف، بحسب تقديرات لاحقة)[19]، أمّا استنادًا إلى القائد السوري القديم أكرم الحوراني، وهو من أبناء حماه، فإن العـدد لا يقـل عـن 25 ألفًـا، علـى الرغم مـن أن أعضاء الإخوان المسـلمين المسـلحين، بحسـب تقدير الحكومـة ذاتها، لم يتجـاوز 500 مقاتل. كان بين ضحايـا «المذبحـة الوحشـية» نسـاء وأطفـال وحمويـون من جميـع الأطياف السياسـية، بمـن فـي ذلـك بعثيـون، وقـد حـدث معظـم القتـل بعـد إخمـاد الانتفاضة[20]. كان شـعور خصوم الأسـد قويًا إلى حد أنهم راحوا يردّدون في معارضته بيت الشعر الهجائي، وإن يكن غير ملائم بالمجمل، العائد إلى أوائل العصر الإسلامي، لاعبين على اسمه: «أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامة». كانت الممارسـة المنسـوبة إلى النعامة في شـبه الجزيرة العربية فـي القديم هي أنها تتجنب الخطر عبر رفض مواجهته.

= *Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), chaps. 22 and 23; Rashid Khalidi, *Under Siege: P. L. O. Decisionmaking during the* 1982 *War* (New York: Columbia University Press, 1986); Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Edited and Translated by Ina Friedman (New York: Simon and Schuster, 1984); Michael Jansen, *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon* (Boston, MA: South End Press, 1982); Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon* (New York: Monthly Review Press, 1987), chap. 18, and Jonathan C. Randal, *Going All the Way* (New York: Chatto & Windus; Hogarth Press, 1983).

(19) *New York Times*, 29/3/1982.

(20) حديث مع أكرم الحوراني أجراه المؤلف في باريس، 15 تموز/ يوليو 1985.

الفصل السادس عشر
الوجوه المتنوعة للسلطة في دولة الأسد

بضع ملاحظات عامة أوليّة
على البلاغة «الديمقراطية» ووقائع الحياة

هناك شيء مشترك بين حافظ الأسد والسياسيين الأميركيين، ألا وهو تنميقاتهم البلاغية «الديمقراطية»، لأنهم يرسمون، في خطاباتهم العامة، صورة رومانسية لسلطة الشعب، أما في أفعالهم فقلما يشكل المواطنون قوة محركة حاسمة، إلا في لحظات الأزمة أو في أوقات الاضطراب أو ارتفاع الوعي الشعبي.

ليست الغاية من هذه الملاحظة أن نستوعب الوقائع السياسية السورية وفق الوقائع الأميركية. فهما، وهذا واضح، مختلفتان في جوانب مهمة. في الكيان السياسي الأميركي هناك مزايا مثل السلطة المتعددة أو المنقسمة، والرقابة المتوازنة الممأسسة، والمنافسة السياسية المفتوحة نسبيًا، وإن كان المال يحركها على نحو متزايد. كما تتمتع الحريات الشخصية عمومًا بحماية قانونية، واحتمال عرض القوة المادية الفظة أو استخدامها اعتباطيًا في الداخل هو احتمال أقل.

غير أنّ هذه الأمور كلّها لا تفضي إلى «ديمقراطية» أصيلة، تعني في الأساس، وبكلمات أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) «حكم الشعب بالشعب وللشعب»، وبتعريفها على هذا النحو، قد تكون صعبة التحقيق. لكن أي تقدم

نحو الديمقراطية لا بد من أن ينطوي، في حده الأدنى، على حكومة تقوم على قبول شعبي ذي معنى سياسي، وهو ما لا يمكن أن يتحقق ويبقى فاعلًا إلا إذا تعزز بالمساواة، لا في الحقوق السياسية فحسب، بل وفي أحوال المواطنين الاجتماعية قدر المستطاع. علاوة على ذلك، فإن ذلك القبول الذي يعتبر بدهيًا، يتضمن تجديد القبول المؤسّساتي والدوري لأغلبية المحكومين على الأقل. يجب أيضًا، مثاليًا، أن يكون ذلك القبول فاعلًا وواعيًا وقائمًا على دراية وغير مصطنع. بعبارة أخرى، يجب أن يتمتع المحكومون بفهم جيد معقول لمصالحهم الحقيقية وللعمليات السياسية التي ينخرطون فيها، ويجب أن يكونوا ناضجين سياسيًا بما يكفي حتى لا يسمحوا بالتلاعب بهم لغايات غير أهدافهم. ولا حاجة إلى القول إن تحقيق هذا الشرط صعب، وصعوبته تزداد عندما تكون عناصر المجتمع التي تتحكم بعملية صنع القوانين مرتبطة بعضها ببعض، كما هو الحال غالبًا، ذلك الارتباط الواضح إنّما بطريقة رخوة ومعقدة جدًا، سواء كان تحمّلها المشار إليه رسميًا أم غير رسمي ومباشرًا أم غير مباشر، وعندما لا يكون المواطنون، بالمعنى الواسع للكلمة، على وفاق بعضهم مع بعض في ما يخص الموارد المادية والفرص التعليمية والمهارات الفكرية.

هكذا، مع إبقائنا في الذهن أن التحرير السياسي الرسمي للشعب هو تطور حديث نسبيًا في تاريخ أكثر مجتمعات العالم تطورًا، سيبقى من غير الملائم أن نتساءل عن مغزى دور أغلبية الشعب في تقرير الشؤون العامة في بلد كالولايات المتحدة في سياق سياسي تحتل المشهد فيه الشركات العملاقة ومجمعات القوة الحكومية والعسكرية الضخمة والوحدات الكبيرة لقولبة الآراء والتلاعب بها. وبعبارة أخرى، هل يمكن أن توجد ديمقراطية سياسية في غياب الديمقراطية الاقتصادية، أي في شروط تكون الموارد الاقتصادية موزعة على نحو متفاوت جدًا والقوة الاقتصادية والمالية مركزة تركيزًا شديدًا؟ وللسؤال المعاكس أيضًا صلته بالمسألة المدروسة: هل يمكن أن يكون لدينا نظام اشتراكي حقيقي، أي ديمقراطية اقتصادية، عندما تكون القوة السياسية منظمة على نحو غير ديمقراطي؟

شعرتُ أنه من المبرر الإشارة إلى الاعتبارات السابقة كلّها، ومَرَدُّ

ذلك، جزئيًا، أنه لا يمكن فهم مسألة السلطة والقبول في سورية في رأيي بمعزل عن اللوحة التاريخية والعالمية الأشمل، ومردّهُ أيضًا أنّ أغلبية الشعب في الولايات المتحدة، وعلى الرّغم من كل الجعجعة عن «الديمقراطية» وتمتعها بالحرية المدنية، تبقى مهمشة سياسيًا في الجوهر كما في البلدان العربية.

وجهات النظر العلنية والخاصة للأسد من سلطة البشر عمومًا وأهليتهم للسياسة

يمجّد الأسدُ الشعبَ في العلن ويعظمه. فقد أكّد في وقت مبكر من بداية حكمه: «قوتان لا تقهران، قوة الله وقوة الشعب!... وبعد اليوم لن ترتفع يد فوق يد الشعب!»[1]. وأشار في مناسبة أخرى ـ في عام 1973 ـ إلى الشعب بوصفه «منبع كل السلطات». وتابع «ولكن عنصرًا واحدًا من هذه العناصر يجب أن يبقى ثابتًا ومتوفرًا في جميع المؤسسات [السياسية والنقابية]... الاختيار الحر والرغبة الحرة لجماهير الشعب»[2]. وأبدى تقديرًا مشروطًا لمبدأ الحرية الفردية. فقد قال في عام 1980 إن نظامه أولى، منذ البداية، «حرية المواطن... وتوفير الحرية في أوسع أشكالها» ما تستحقه من قيمة، لكنه حذّر من أن ذلك لا يعني «أن يفعل كل فرد ما يشاء ولو على حساب كل الشعب». وأضاف أن الحرية إن لم تمارس «في إطار ضوابط وقواعد يقرها الشعب بمجموعه... أصبحت فوضى»[3]. وقال الشيء ذاته تقريبًا في التسعينيات[4]، لكنه استخدم حينها شعارًا جديدًا هو «التعددية السياسية»، قائلًا: «مارسناها

---

(1) استحضر إلى الذاكرة في كلمة في عام 1981 هذا البيان الذي قدمه في أوائل السبعينيات؛ النص العربي لكلمة الأسد يوم 8 آذار/ مارس 1981، ص 16، وحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 4، ص 66.

(2) البعث، 10/ 6/ 1973.

(3) كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار، 8 آذار/ مارس 1980، ص 9 – 10.

(4) انظر على سبيل المثال كلمة الأسد يوم 8/ 3/ 1990، تشرين، 9/ 3/ 1990.

في مختلف جوانب حياتنا»[5]، وهي إشارة واضحة إلى الدور المحدد الذي سمح لبعض المستقلين والأحزاب غير البعثية، من مثل الناصريين والشيوعيين والاشتراكيين العرب، أن يؤدوه منذ عام 1972 في الحكومة ومجلس الشعب ونظام مجالس الإدارة المحلية.

الأكثر إيضاحًا هو ما ذكره، في جلسة خاصة في عام 1971، لمن كان يومًا الأمين العام لحزب البعث وسفير سورية لدى الأمم المتحدة، حمود الشوفي[6]. قال له إن «الناس لهم مطالب اقتصادية في الدرجة الأولى»، يتطلعون إلى الحصول عليها، من مثل قطعة من الأرض أو بيت أو سيارة أو ما شابه، وأنه يستطيع تلبية تلك المطالب «بشكل أو بآخر». وأضاف هناك فقط «مئة شخص أو مئتان بالكثير» ممن «يعملون جديًا بالسياسة» أو يتخذون منها مهنة لهم، و«هؤلاء سيكونون ضده مهما فعل». وخلص إلى أن «سجن المزة أصلًا مبني من أجل هؤلاء»[7].

بعبارة أخرى، الناس العاديون هم، من وجهة نظر الأسد، كائنات اقتصادية أساسًا، ولم يخلقوا للسياسة. وإنه لمن الممتع كيف يطابق تفكير قائد ـ كالأسد ـ من أصل فلاحي، في هذا الخصوص، على نحو ما، تفكير حاكم ذي دم «ملكي» مشهور من القرن الثامن عشر. فقد كتب فريدريك الأكبر (Frederick the Great) إلى فولتير (Voltaire): «إنني أعتبر [البشر عمومًا] مثل قطيع من الأيائل في حديقة النبلاء العظام، ليست لهم أي وظيفة سوى أن يتناسلوا ويملأوا الحديقة»[8]. لكن عنصر الاحتقار للبشر عمومًا مخفي أكثر لدى الأسد وأقل ارتباطًا بأهليتهم للسياسة أو حاجتهم إلى الوعي السياسي.

---

(5) كلمة الأسد يوم 12 آذار/ مارس 1992، الثورة، 13/ 3/ 1992.

(6) عن حمود الشوفي، انظر الجدول الوارد في الملحق.

(7) حمود الشوفي، الوطن العربي (باريس)، 13/ 5/ 1988، وحديثي مع الشوفي، 27 حزيران/ يونيو 1991.

(8) Robert B. Asprey, *Frederick the Great: The Magnificent Enigma* (New York: Ticknor & Fields, 1986), p. 230.

بنية سلطة الأسد: مستوياتها الأربعة وخصائصها الأساسية

يمكن تمييز أربعة مستويات في هرم سلطة الأسد. على المستوى الأول، وهو مستوى أساس ويتعلق بالاتجاه العام للسياسة أو بالمسائل الحاسمة بالنسبة إلى نظامه ـ كالأمن والمخابرات والشؤون العسكرية أو الخارجية ـ تتركز الخيوط المهمة كلّها في يديه. وبعبارة أخرى، فإنّ الأسد يتمتّع، على هذا المستوى الأرفع، بسلطة فردية لا ينازعه فيها أحد.

تحته مباشرة، هناك الرؤساء غير المعلنين لشبكات الاستخبارات والأمن المتعددة، التي تعمل باستقلال بعضها عن بعض، وتتمتع بحرية واسعة، وتراقب عن كثب كل ما يمسّ نظامه. وهي تشكل في الواقع عيون الأسد وأذنيه. ويمكن التخيل أن ما يجري داخل هذه الشبكات سري جدًا ومحروس بعناية شديدة.

وهناك، على هذا المستوى الثاني نفسه، قادة التشكيلات المسلحة النخبوية ذات الأهمية السياسية والحامية للنظام والرادعة للانقلابات، مثل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والفرقة الثالثة المدرعة وسرايا الدفاع قبل عام 1984، وهي مسؤولة أيضًا أمام الأسد مباشرةً. تشكل هذه التشكيلات، وهي الوحيدة المسموح لها بالدخول إلى العاصمة، السند الأساس لسلطته لا القوات العسكرية النظامية التي راح يكدّ منذ عام 1970 ليبعدها عن السياسة. وضمن الأسد، عبر تعددية وحدات النخبة وشبكات الاستخبارات والأمن وموازنة بعضها ببعض، ألا تصبح أي وحدة أو شبكة وحدها خطرًا عليه أو تطالب لنفسها بسلطة تزيد على ما يتوافق مع أمن حكمه.

تحت ذلك، على المستوى الثالث، تأتي قيادة حزب البعث. وباستثناء الأسد، بالطبع، وهو أمينه العام، لا يكاد أعضاؤه يقارنون في الأهمية بقادة الاستخبارات أو قادة قوات النخبة، وهذا ما ظهر واضحًا في أثناء أزمة الخلافة في فترة 1983 - 1984، عندما كان دور تلك القيادة، أو دور الحزب كله، قليل الأهمية. تعمل هذه القيادة في الأساس كهيئة استشارية للأسد، وتراقب في الوقت ذاته، عبر الآلة الحزبية، تنفيذ سياساته تنفيذًا صحيحًا على يد عناصر المستوى الرابع، وتحديدًا الوزراء وكبار موظفي الدولة والمحافظين والمجالس

التنفيذية أو المجالس المحلية وقادة المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب وأجهزتها التابعة.

هنا كان الأسد أيضًا ميالًا ضمن حدود إلى تعدّد النفوذ وتوزيعه عبر عدد من الهيئات ذات التوازن المتبادل، من مثل مجلس الوزراء ومجلس الشعب، أو المحافظين ومجالس الإدارة المحلية، أو موظفي وزارة الزراعة أو العمل والاتحاد العام للفلاحين أو العمال. وعلى هذا المستوى الرابع، كانت درجة من النقاش المفتوح مسموحة. وكان يمكن الإصغاء إلى الجوانب المختلفة لمسألة معقدة، موازنة المزاعم المختلفة أو المتعاكسة. كما يمكن التسامح أيضًا إزاء شيء من النقد الخافت للطريقة التي تنفذ بها سياسات معينة. فهذا لا يتضارب مع مصالح الأسد، بل يساعده في رسم سياسات أكثر قابلية للتطبيق أو أكثر معنى، كما يساعده في ممارسة سلطته بطريقة أنعم وأذكى. وهو يبقي كل المؤسسات المختلفة على الخط الذي يرسمه لها، عبر توازن ملائم في ما بينها. وبالطبع، يبقى هو ذاته فوق النقد، ويبقى موقعه البارز بعيدًا عن المساءلة. ويفوز دائمًا الطرف الذي يلقي بثقله فيه.

قبل أن نتفحص عن قرب كل مستوى من المستويات الأربعة لهرم سلطة الأسد، من الضروري أن نعير انتباهًا للسلطة في سورية أقل علنية وأكثر تعقيدًا، لكنها ليست أقل تأثيرًا وأن ندقق فيها.

الفصل السابع عشر
تركيزٌ سريعٌ على أشكال السلطة الأشدّ حذقًا

إن حصر الاهتمام بالقيادة في أعلى قمة المجتمع أو برؤساء مؤسسات الدولة الأساسية قد يبقي أشكال السلطة غير المباشرة إنّما الفاعلة في سورية بعيدة عن الرؤية.

عمومًا، ليس من السهل الوصول إلى أدلّة على قدرة المجموعات أو الأفراد خارج حلقة السلطة الرسمية على التأثير في السياسات العامة أو مسار الحوادث بصورة تخدم غاياتهم، سواء أكان ذلك التأثير بوسائل ملتوية أو سرّية أم عبر صلات شخصية أو علاقات غير رسميّة. لكن يحضر إلى الذهن بسرعة مثال يوضح هذه المسألة. ففي «زمن الاضطرابات» أيام الأسد، أي فترة 1976 - 1982، كان تجار سوق الحميدية ـ وهو أحد أهم أسواق المدينة ـ يؤدون لعبة مزدوجة. كان يُعْتَقَد أنَّ بعضهم على الأقل يساعد بحرية الإخوان المسلمين مع تفادي أي توافق علني مع الحركة. في حين ضَمِنَ سواهم امتيازات الطبقة ككل، من خلال مبادرات دعم النظام عبر غرفة تجارة دمشق. وهكذا، سهّل الأسد الأمور للتجار في عام 1976، عندما انقض الإخوان المسلمون على حكم الأسد، ثمَّ في عام 1980، عندما وصلت أعمالهم إلى ذروتها، بأن زاد حصتهم من مستوردات السلع الاستهلاكية زيادة حادة. وارتفعت قيمة مستورداتهم المسجلة من 1.72 مليار ليرة سورية في عام 1975 إلى 3.63 مليارات ليرة في عام 1976 وإلى 4.17 مليارات ليرة في عام 1980[1].

(1) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام 1976، ص 406؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1978، =

وتحمّل الأسد في عام 1980 مشقّة أن يشكر ويحيي «غرفة تجارة دمشق وتجار دمشق على موقفهم الوطني... أظهروا فيه تمسكًا بالمصلحة الوطنية ومنهجًا حقيقيًا لهذه المصلحة الوطنية»[2].

إذا كان ذلك يوحي بشيء، فهو أنه عندما يتعلق الأمر بالدهاء، فإن الطبقة التجارية تضارع الأسد. من الضروري أن نضيف أن قدرتها على تحقيق أقصى الإفادة من سياسته المتزلفة تعززت نتيجة تدفق المال إلى سورية، بوصفها دولة مواجهة، من دول الخليج العربية المنتجة للنفط في السبعينيات، ومن تحويلات السوريين العاملين في الخارج، والاتجاه العام الصاعد للإنتاج الزراعي[3].

من المثير للاهتمام أن شقيق الرئيس الأصغر، رفعت، كان في أوج قوته يشك كثيرًا في أن «أصحاب الأعمال والتجار» هم وراء الخلافات في قيادة الحزب منذ عام 1963. وأسرّ لصديق خدم تحت قيادته في سرايا الدفاع، «إنهم يكرهون حزب البعث ولا يدخرون له في أنفسهم إلا النوايا القاتمة السيئة... ونحن لا نجهل الشائعات السارية بين الناس عن هؤلاء وما ترويه عن الدور الكبير الذي لعبوه في السر والعلن، وفي الداخل والخارج، في بثّ الخلافات بين أعضاء قيادة الحزب منذ قيام الثورة. وربما يكون صحيحًا ما يقال عنهم من أنهم مهيأون حاضرون للقيام بأية لعبة لتفريق قوانا وتشتيت شملنا»[4].

كما أنحى رفعت باللائمة على التجار بسبب الحديث المنتشر عن صفقاته وأعماله المالية المشبوهة. إذ سأل ذاك الصديق نفسه: «ماذا تسمع ما يقوله الناس عني؟». فأجاب: «يقولون بأنك ضرّاب نهّاب وقمّار خمّار». فرد رفعت:

= ص 335، والمجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1981، ص 287. ظهرت الأرقام في المجموعات الإحصائية تحت عنوان «قيمة مستوردات القطاع الخاص» في الاقتصاد.

(2) كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد في الذكرى السابعة عشرة لثورة الثامن من آذار، 8 آذار/مارس 1980، ص 29.

(3) انظر الجدول (4 - 3).

(4) اسم صديقه هو صالح عضيمة. وفي شأن الفقرة المقتبسة، انظر: صالح عضيمة، تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، 1992)، ص 338.

«إن أكثر ما تسمعه عني هو من صنيع التجار ومن تأليفهم وغيرتهم وحسدهم. فهم قد تعودوا أن يضعوا أيديهم على كل ما في البلاد، وإذا لم يكن لهم ذلك، فلا يرضون بأقل من أن يقسموا البلاد بينهم وبين السلطة: تنفرد السلطة بالحكم وآلة التنفيذ، وينفردون هم بالمال وبوسائل التصريف والتدبير»[5]. وفي حين افترض رفعت أن أصحاب الأعمال والتجار يريدون تقويض مكانته، فقد اعترف بأنه أقام «علاقات» بهم، لكن على أمل أن «يخفف من حقدهم وكراهيتهم على السلطة والحزب معًا»[6].

بعيدًا عن الدافع الكامن لدى رفعت لتبرير أعماله، هناك، كما هو واضح، عيوب في مزاعمه، ولا سيما ميله إلى المبالغة وإلى وضع طبقة أصحاب الأعمال كلها معًا بغض النظر عن الاختلافات في القيم أو الأهداف، على الأقل، بين عناصر مثل التجار التقليديين والأغنياء الجدد، أو أصحاب الأعمال المستقلين نسبيًا وأولئك الذين ثروتهم «سياسية أو لها غطاء سياسي، أو أولئك الذين هم مجرد واجهة لقوات الأمن وجمعوا أموالهم بسرعة وبقليل من الجهد»، بحسب تعبير رجل أعمال سوري[7].

لكل ذلك، لا يكاد يكون ثمّة شكّ في أن نخبة أصحاب الأعمال التي لها اتصالات جيدة، وبمختلف فروعها، ماهرة جدًا في تقديم مصالحها وحمايتها وفي إزالة العائق تلو العائق من طريقها. صحيحٌ أنها لا تضع يديها، بأي معنى مباشر، على روافع السياسة العليا، وأن طبقة أصحاب الأعمال بمجملها كانت قد ابتعدت تمامًا عن الانتساب إلى أي حزب سياسي، فلم يكن لها موطئ قدم في أي قيادة لحزب البعث منذ عام 1963[8]، وصحيحٌ أنها لم تشغل سوى ثلاثة مقاعد من المقاعد الـ186 في مجلس الشعب، الاحتفالي إلى حد بعيد، في الدور التشريعي 1973 - 1977، وثمانية عشر مقعدًا من المقاعد الـ250

---

(5) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 106 - 108.

(6) المصدر نفسه، ص 338.

(7) في حديث مع المؤلف، دمشق، 19 كانون الأول/ ديسمبر 1992.

(8) لم يكن أي عضو في القيادة، في أي وقت رجل أعمال، ولكن عددًا قليلاً (على سبيل المثال، ستة من أصل 48 عضوًا من أعضاء القيادة بين 1970 و1997) تحدر من عائلات من أصل تجاري أو تجاري صغير. انظر الجداول (12 - 3)، (12 - 4) و(19 - 3).

فـي الـدور التشـريعي 1990 - 1994[9]، غيـر أنَّ الأمور كانت تسير نوعًا ما بالطريقـة التي يريدهـا قادة أصحاب الأعمال منذ عـام 1973، وإن كان ذلك على نحوٍ متقطّع، ثمَّ على نحو متزايد وأكثر معنى منذ منتصف الثمانينيات، في أمور تؤثر، لا في التجارة فحسـب، بـل وفي أجزاء أخرى من القطاع الخاص في الاقتصاد.

وممـا يدل علـى التقدم المتنامي لرجال الأعمال تلـك الزيادة البالغة 50 فـي المئـة في عدد أعضــاء الفئة «الخاصة» في غرفة تجارة دمشــق، وتضاعف عـدد أعضـاء «الفئـة الأولـى» فيهـا ثلاث مـرات بيـن عامـي 1971 و1990 (الجـدول (17 - 1)). ويشـير الانخفـاض الحـاد الحاصـل مؤخرًا فـي عبئهم الضريبـي نتيجة قانون خفض ضريبة الشـركات إلى ميـل صريح من الحكومة إلى رعاية مصالحهم: كما هو واضح من الجدول (17 - 2)، فإن الحد الأقصى للتكليـف الضريبـي على الأرباح الصافية من المشـاريع هبـط من 70.74 في المئة في عام 1974 إلى 45 في المئة في عام 1992. ويبقى القانون الأفضل، مـن وجهة نظرهم، هو قانون تشـجيع الاسـتثمار رقـم 10 بتاريخ 5 أيار/ مايو 1991. فبموجب هذا القانون، تتمتع المشاريع التنموية التي لا تقل موجوداتها الثابتة عن عشرة ملايين ليرة سورية (محولة بـ«سعر الصرف السائد في البلدان المجاورة»، أي 1 دولار = 43/42 ليرة سـورية في عام 1991)، والمرخصة أصولًا لدى المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء، من بين مزايا أخرى، بالإعفاء من الضرائب كلّها لمدة خمس سـنوات إذا كانت عائدة للأفراد أو الشـركات الخاصة، ولمدة سـبع سـنوات إذا كانت عائدة لشـركات مشتركة تبلغ حصة القطاع العام فيها 25 في المئة على الأقل. وإذا ما صُدِّرَ ما يزيـد على 50 فـي المئة من إنتاج المشـروع وحولت العوائـد عبر المصارف السـورية بالعملـة الصعبـة، فيمكـن تمديـد مـدة الإعفـاء الضريبـي سـنتين إضافيتين[10].

(9) حصلنا على أرقام التسعينيات من مكاتب مجلس الشعب في كانون الأول/ ديسمبر 1992. عن أرقام السبعينيات، انظر: سورية الثورة في عامها الرابع عشر (دمشق: [د.ن.]، 1977)، ص 21 - 22.

(10) المواد 4 ـ و: و13 و15 من القانون. عن نص القانون، انظر غرفة تجارة دمشـق، تشريعات الاستثمار، ص 17 وما يليها.

الجدول (17-1)

عضوية غرفة تجارة دمشق بحسب الفئة في سنوات مختارة

الفئة	عدد الأعضاء		الحد الأدنى من رأس المال في عام 1990 بالليرات السورية
	1971	1990	
خاصة	44	66	لشركات القطاع العام والشركات المساهمة الخاصة، 3 ملايين ل.س؛ للمنشآت الفردية، 2 مليون ل.س
الأولى	104	331	مليون ل.س
الثانية	230	868	800 ألف ل.س
الثالثة	627	1381	600 ألف ل.س
الرابعة	1210	6040	300 ألف ل.س
الخامسة	1535	_ (أ)	-
المجموع	3750	8686	

المصادر: غرفة تجارة دمشق، النشرة الاقتصادية، العدد 2 لعام 1981، ص 7؛ والعدد 1 لعام 1991، ص 61. الأرقام للحد الأدنى من رأس المال للفئات المختلفة مأخوذة من المادة 20، الفقرة ب من النظام الداخلي للغرفة.

(أ) ألغيت الفئة الخامسة في عام 1982.

الجدول (17-2)

التكاليف الضريبية على الأرباح الصافية من المشروعات في عامي 1974 و1992

1974		1992	
الربح الصافي (مبالغ مختارة بالليرة السورية)	التكليف الضريبي (أ) (نسبة من الربح الصافي)	الربح الصافي بالليرة السورية	معدل الضريبة(أ) في المئة
10000	14.74	حتى 20000 ل.س	10
20000	18.09	يتجاوز 20000 وحتى 50000	14

يتبع

تابع

50000	28.14	يتجاوز 50000 وحتى 100000	18
100000	42.54	يتجاوز 100000 وحتى 200000	22
200000	55.44	يتجاوز 200000 وحتى 400000	26
300000	61.97	يتجاوز 400000 وحتى 600000	30
400000	65.24	يتجاوز 600000 وحتى 800000	35
500000	68.54	يتجاوز 800000 وحتى 1000000	40
600000	70.74	يتجاوز 1000000	45

المصادر: عن أرقام عام 1974، انظر غرفة تجارة دمشق، النشرة الاقتصادية، العدد 2 (آب/ أغسطس 1989)، ص 25. عن أرقام عام 1992، انظر المادة 1 من القانون رقم 20 بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1991 المتعلقة بتغيير نسب معدلات ضريبة الدخل. أصبحت هذه التغييرات نافذة في كانون الثاني/ يناير 1992.
(أ) بما في ذلك إضافات الإدارة المحلية والمدارس والدفاع الوطني والمجهود الحربي.

يمكن استنتاج صعود رجال الأعمال وقيامهم بدور أكبر في اقتصاد القطر من الجدول (17 - 3) الذي يشير إلى توسع ملحوظ منذ عام 1986 في حصتهم من القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية المسجلة في سورية. وإذا ما افترضنا صحّة الأرقام الواردة في الجدول، فقد تقلّبت هذه الحصة في السبعينيات صعودًا وهبوطًا، بقدر ما يتعلق الأمر بالمستوردات، وهبطت في النصف الأول من العقد التالي، لتصل إلى مستوى قياسي في الانخفاض يبلغ 8.3 في المئة في عام 1984، لكنها ارتفعت لاحقًا لتصل إلى ذروة بلغت 65.3 في المئة في عام 1995، أما في ما يخص الصادرات، فكانت الحصة عمومًا في اتجاه هابط بعد عام 1973، باستثناء عام 1976، لتصل إلى حدها الأدنى في عام 1985 مع 7.6 في المئة، لكنها ارتفعت ارتفاعًا لا بأس به بعد ذلك، لتصل إلى 48 في المئة في عام 1989. غير أنَّ الأرقام المتعلقة بقيمة الصفقات التي استندت

إليها هذه النسب لا يمكن تفسيرها تفسيرًا دقيقًا نتيجة عدد من العوامل، منها، على سبيل المثال لا الحصر، صعوبة تحديد أثر التضخم[11]، وميل بعض التجار، على الأقل، إلى المبالغة في قيمة صادراتهم على أمل زيادة حصولهم على رخص الاستيراد، والشك في ما إذا كانت مجموعات الأرقام الرسمية للسنوات المختلفة قد أخذت في الحسبان استخدام أسعار صرف مختلفة لصفقات الحكومة وصفقات القطاع الخاص منذ عام 1981[12].

على أي حال، لا شك في أن رجال أعمال القطاع الخاص كانوا يمضون قدمًا في التجارة الخارجية منذ عام 1986 فصاعدًا. وكانت لهم في التجارة الداخلية ـ في تجارة التجزئة ـ حصة الأسد على طول الخط، أو كما عبرت صحيفة تشرين اليومية الحكومية عن الأمر في عام 1985: «إن قانون العرض والطلب هو السائد على أوسع نطاق». وتابعت الصحيفة، متسائلة عن فاعلية الآلية الرسمية في ضبط الأسعار، لتؤكد أن «الوسطاء هم سادة الموقف، أصحاب الكلمة الفصل في أسواق الهال». وأضافت تشرين «ولا تتعدى المساهمة الحكومية في تجارة المفرّق نسبة 7 في المئة»[13] من كامل تجارة التجزئة. لكن، كما هو واضح من الجدول (17 - 4)، فإن القطاع العام ما زال مسيطرًا في الصناعات التحويلية، إذ تتركّز أهمية رأسماليي القطاع الخاص في الصناعة الخفيفة أساسًا. علاوة على ذلك، تبقى الصيرفة وتجارة الجملة في القمح والقطن حكرًا على الدولة.

كان الاعتماد في محاولة تحديد مدى تقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص في السنوات الأخيرة متركّزًا إلى الآن على الإحصاءات الرسمية التي

---

(11) استنادًا إلى البنك الدولي، كان معدل متوسط التضخم لفترة 1985 - 1992، 19.4 في المئة: World Bank, *The World Bank Atlas 1994* (Washington, D.C.: World Bank, 1993), p. 19.

(12) وضع لمعظم مستوردات القطاع الخاص «سعر موازٍ» في عام 1981، بلغ في منتصف الثمانينيات 1 دولار = 5أ40 ل.س. وبعد عام 1988، عندما خفض سعر الصرف الرسمي من 1 دولار = 11أ25 ل.س، «السعر السائد في البلدان المجاورة» (1 دولار = 42/ 43 ل.س في عام 1991)، والذي لم يكن بعيدًا عن سعر السوق الحرة (1 دولار = 50 ل.س في السنة ذاتها)، كان يستخدم لجزء معتبر من معاملات القطاع الخاص.

(13) تشرين، 22/ 6، ص 4.

لا تقدم مؤشرات دقيقة تمامًا عن المكاسب الحقيقية في مجال التجارة الخاصة، على الأقل لأنها لا تعكس النمو الاستثنائي في حجم الاقتصاد «غير المنظم» أو السري أو ما يوصف أحيانًا على لسان الدمشقيين بأنه «الفرع الرابع من التجارة»، أي التجارة بالمواد المهربة[14]. أما مدى انتشار هذه التجارة فيمكن استنتاجه من ملاحظات أبداها مسؤول سوري في عام 1985 في ندوة نظمتها جريدة تشرين، إذ قال: «هناك على ما أعتقد إحصائيات لدى إدارة الجمارك تشير إلى وجود قرابة خمسين ألف مهرّب في القطر». وأضاف: «وربما لا يقل عدد الذين أصبحوا في عداد المليونيرات عن عشرة آلاف شخص»[15]. وهناك رأي يتفق مع هذه الملاحظات، ويقوم مثله على الاحتمال، ورد في تقرير غير منشور أعده عدد من الخبراء الاقتصاديين في عام 1987. ومفاده أنّه ليست هناك تقديرات لحجم الاقتصاد غير المنظم، لكن هناك قناعة بأنه يتجاوز 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وربما أكثر بكثير[16].

الجدول (17-3)

قيمة المستوردات والصادرات المسجلة للقطاع الخاص وحصتها النسبية من مجموع قيمة المستوردات والصادرات المسجلة في سورية، 1972-1995

السنة	قيمة مستوردات القطاع الخاص(أ) بمليارات الليرات السورية)	نسبة حصة القطاع الخاص من مجموع قيمة المستوردات	قيمة صادرات القطاع الخاص(أ)	نسبة حصة القطاع الخاص من مجموع قيمة الصادرات
1972(ب)	0.72	34.6	0.33	28.7
1973(ب)	0.73	31.2	0.39	29.3

يتبع

(14) الفروع الثلاثة الأخرى هي التجارة الداخلية والخارجية والترانزيت.

(15) د. فهد الخطيب، معاون مدير الأسعار في وزارة التموين، تشرين، 29/ 6/ 1985، ص 4.

(16) الكاتب الرئيس للتقرير هو د. نبيل سكر. عنوان التقرير «نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري. اقتراحات لاستعادة التوازن إلى الاقتصاد وتأسيس إدارة اقتصادية لامركزية» (بالعربية)، دمشق، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. المقطع المقتبس من القسم الأول، ص 9.

تابع

1974	1.11	24.2	0.37	12.6
1975	1.72	27.7	0.35	10.2
1976(ب)	3.63	39.5	0.54	13.1
1977	2.93	27.9	0.50	11.9
1978	2.78	28.8	0.46	11.0
1979	3.62	27.7	0.52	8.1
1980	4.17	25.8	0.60	7.3
1981	4.23	21.4	0.72	8.8
1982	2.89	18.4	0.85	10.6
1983	2.11	11.8	0.82	10.8
1984	1.33	8.3	0.72	9.9
1985	2.45	15.8	0.49	7.6
1986	2.71	25.3	1.57	30.3
1987	5.99	21.5	3.37	22.2
1988(ب)	6.68	26.7	5.53	36.7
1989	10.02	42.6	16.19	48.0
1990	12.40	46.0	21.11	44.6
1991	16.57	53.4	13.65	35.4
1992	24.54	62.6	7.37	21.2
1993	28.75	61.9	8.84	25.0
1994	38.30	62.4	13.68	34.3
1995	34.54	65.3	12.69	28.5

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

ملاحظة: لا تتضمن الأرقام بالطبع قيمة المواد المهربة.

(أ) أرقام مدورة.

(ب) كان سعر الصرف الرسمي في عام 1972 هو 1 دولار مقابل 3.80/ 3.82 ل.س، وارتفع إلى 3.60/ 3.65 ل.س في عام 1973، لكنه انخفض إلى 3.90/ 3.95 في عام 1976 وإلى 11.225 في عام 1988؛ لكن كانت تستخدم أسعار صرف عدة لصفقات القطاع الخاص منذ عام 1981 فصاعدًا.

الجدول (17-4)

قيمة إجمالي إنتاج القطاع الخاص الصناعي بالأسعار الجارية، وحصتها النسبية من قيمة مجموع الإنتاج الصناعي الإجمالي في سورية

السنة	قيمة الإنتاج(أ) (بمليارات الليرات السورية)	حصتها النسبية من مجموع الإنتاج الصناعي الإجمالي
1970	0.85	32.6
1973-1971	- (ب)	-
1974	2.51	37.6
1978-1975	- (ب)	-
1979	4.99	28.4
1980	6.78	28.6
1981	7.13	21.4
1982	9.46	29.4
1983	10.56	27.3
1984	8.72	21.9
1985	8.81	22.1
1986	11.11	26.3
1987	13.47	24.4
1988	31.28	35.4
1989	33.84	30.4
1990	40.37	27.5
1991	44.83	28.2
1992	58.88	31.9
1993	70.36	34.8
1994	80.88	34.4

المصادر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1972، ص 148؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1984، ص 188 - 189؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 210 - 211؛ =

= المجموعـة الإحصائية السـنوية السـورية لعـام 1990، ص 170 - 171؛ المجموعة الإحصائية السـنوية السورية لعام 1991، ص 170 - 171؛ المجموعة الإحصائية لعام 1992، ص 170 - 171؛ المجموعة الإحصائية السـنوية السـورية لعام 1994، ص 171 - 173؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996، ص 182 - 184؛ الجمهورية العربية السورية في أرقام، 1974 - 1975 (1976)، ص 14.

(أ) في عام 1970، كان سعر الصرف الرسمي هو 1 دولار مقابل 3.80/ 3.82 ليرة سورية. وبين عامي 1979 و1987 كان 3.90/ 3.95 ل.س، ومن عام 1988 حتى الوقت الحاضر هو 11.25 ل.س.

(ب) غير متوافر.

ليـس مفاجئًـا أن وكالـة الأنباء الفرنسـية ذكـرت يـوم 23 حزيران/ يونيو 1988 ـ إذا مـا كانـت إحدى صحـف المعارضة صادقة مـع قرائها ـ أن عملة سورية ـ قدّرتها الدوائر الاقتصادية اللبنانية بما يراوح بين 50 و90 مليون ليرة (تقريبًا بين 1.4 و2.6 مليون دولار) كانت تنساب يوميًا عبر الحدود السورية مع لبنان، وكان كثير منها ينتهي في القســم الشـرقي من بيروت حيث لم يكن للجيـش السـوري أي وجـود. وكان جـزء من هـذه الأموال المهربة يسـتخدم لشراء سلع استهلاكية، بما في ذلك السلع الكمالية، من الأسواق اللبنانية بغية نقلها النهائي إلى سورية خلسة. وكان جزء آخر يحول إلى عملة صعبة، ويودع في حسابات مصرفية أجنبية مخصصًا لتمويل مستوردات محظورة إلى سورية مـن أوروبـا والشـرق الأقصى. وكان ما تبقـى من عملة يبادل، كمـا يقال، مع سبائك ذهب لغايات التجارة السرّية مع تركيا[17].

مـن الصعـب تحديـد «المعلمين» الكبـار في عالـم المهربين السـري والملتوي والمنيع على التراجع على ما يبدو، لكن سوريين حسني الإطلاع يؤكـدون أن بعض رجـال الأعمال، من بين الفئات التي وصلت إلى الثروة مؤخرًا، متورط، ليس على نحو مباشر بل عبر عملاء محترفين ممن لديهم عصابـات مسـلحة رهـن إشـارتهم، وكذلـك قوافـل شـاحناتهم وسلاسـل مخازنهـم ومخابئهم، ما داموا يحصلون علـى مكافآت مجزية. ويقال أيضًا إن رجـال الأعمـال هـؤلاء ماهرون في التغلـب على الصعوبـات وإن لهم

(17) اسـتنادًا إلى ما زعمت جريدة سورية الحرة، الناطقة باسـم التحالف الوطني لتحرير سورية، العدد 6/ 10/ 1988، ص 8، أنه ترجمة حرفية لنص تقرير وكالة الأنباء الفرنسية.

شـركاء غيـر مذكوريـن في وظائـف عليا في الجمـارك وفي أجهـزة الأمن والاسـتخبارات[18]. وفي عـام 1981، قام عضو في مجلس الشـعب، كان مطلعًا، كما يبدو، على خفايا التهريب السـرية، بإطلاع زملائه على تقسـيم العمل الجاري في هذا السلك، وأشار إلى تخصيص وظائف معينة ـ كتأمين الطـرق أو شـراء السـلع الممنوعـة أو نقلهـا أو توزيعهـا، ورشـوة موظفي الجمـارك ـ بمجموعـات متخصصـة ولكنها تتـكل بعضها علـى بعض[19]. وأدخل اقتصادي سوري محترم شركات تبغ أميركية لم يسمّها في العملية: إذ زعم أن تلك الشـركات تعوّض للمهربين في تجارة السـجائر خسـائرهم التي يتحملونها نتيجة مصادرات موظفي الجمارك[20].

أما في ما يخص أساليب المهربين وحلفائهم، فيكفي أن نذكر ـ كما بيّـن عضـو مجلـس الشـعب الذي استشـهدنا به للتـو ـ أن رئيـس مفرزة جمركيـة كان يعيش تحت التهديد بالقتل، ولـم يكن «يجرؤ على الخروج مـن بيتـه» لأنه صـادر، من دون أن يحسـب حسـابًا للمخاطر، شـاحنتين محملتين ببضائع ممنوعة، واحدة على طريق طرابلس ـ حمص، والأخرى قـرب مصيـاف، ورفـض عرضًـا بـ100 ألـف ليرة سـورية لفـك إحدى الشاحنتين المحتجزتين[21].

غيـر أنَّ الموظفيـن الكبـار لا يبدون مجتهدين أو متحمسـين في مكافحة المهربين مثل هذا الموظف المتوسط سيئ الحظ. إذ أقرّ الأسد في مقابلة في عام 1993 أن «التهريب مشكلة»، لكنه أشار على نحو غير مباشر بأن لسورية حـدودًا طويلة، وألح على أن نظامه قد أحبط عمليات كثيرة من جانب التجار السـرّيين، وأن محاكمه أصدرت أحكامًا قاسـية على أولئك الذين تمكنت من

(18) أحاديث في أعوام 1990 و1992 و1994 مع سـوريين داخل سورية وخارجها، لم يرغبوا في ذكر أسمائهم.

(19) مداخلـة إدريس عباس في جلسـة لمجلس الشـعب عقـدت يوم 22 شـباط/ فبراير 1981، الجريدة الرسمية، العدد 16 لعام 1982، الجزء الثاني، الفصل الثالث، ص 78.

(20) د. رزق الله هيلان (أسـتاذ في الاقتصاد في جامعة دمشـق)، باقة منزلية: خواطر في السياسة والمجتمع (دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، 1984)، ص 28.

(21) الجريدة الرسمية، ص 78 - 79.

إلقاء القبض عليهم. وأضاف الأسد أنّ المهربين مسلحون عادة وعنيفون، وأنّ صدامات كثيرة وقعت بينهم وبين قوات الأمن خلّفت خسائر في الأرواح لدى الطرفين[22]. لكن هناك شكوى تسمع على نحو متكرر في دمشق، وهي أنه في حين تنقض الحكومة، من حين إلى آخر، على المهربين الصغار، فإنها تميل، إلا في حالات قليلة، إلى إغماض عينها عن أعمال المجرمين الكبار ذوي الصلات بأصحاب النفوذ، تاركة إياهم بلا عقاب. وفي هذا الخصوص، عندما رفع مندوب إلى المؤتمر القطري لحزب البعث في عام 1985 مسألة منع السوق السوداء اللبنانية، وقفت سيدة بعثية، على ما يقال، وتساءلت بجرأة كيف يمكن منعها في حين يعيش «جميع الحاضرين» عليها، «مستجرة ضحكة من الأسد»[23].

يبقى أن نفسّر قدرة رجال الأعمال الحقيقيين، على الأقل، على التأثير في الحكومة ودفعها باتجاه سياسات ذات حساسية إزاء حاجاتهم ومصالحهم، وهذا ما أثبتته التشريعات المحابية لهم التي سلطنا عليها الضوء آنفًا في ما يتعلّق بكثير من المسائل التي تحظى بأهمية قصوى بالنسبة إليهم.

على الرغم من أن الاندماج المتزايد الذي شهدته السوق العالمية والتغيرات الأخيرة في ميزان القوة العالمي كانا عاملين مساعدين مهمين، فإن أموال رجال الأعمال هؤلاء تشكل سندًا مباشرًا لنفوذهم، ومعظم تلك الأموال مدّخر في حسابات مصرفية أجنبية بعيدًا عن متناول الحكومة التواقة إلى اجتذابها من جديد، ولا سيما في السنوات التي تتناقص فيها المساعدة الخارجية لسورية على نحو ملحوظ، كما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أو في معظم الثمانينيات عندما نضبت المعونات تقريبًا من دول الخليج العربية غداة تحالف الأسد مع إيران الخميني. انسجامًا مع ذلك، كان رأس المال الداخل إلى سورية، منذ إصدار مرسوم تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام

---

(22) أجرى المقابلة الكاتب البريطاني باتريك سيل. نشر نص النسخة العربية من المقابلة في الوسط (لندن)، العدد 67، 10/ 5/ 1993. المقطع المقتبس موجود في الصفحة 20.

(23) حصلت على ذلك من مصدر موثوق، لكني لست مخولًا الكشف عن اسم مصدري.

1991 [24]، أكبر من ذاك الخارج منها. واستنادًا إلى مصادر رسمية، بلغت الاستثمارات الجديدة داخل البلد بين أيار/ مايو 1991 وآب/ أغسطس 1992 1.6 مليار دولار، ووصلت، في المتوسط، إلى نحو 3.76 مليارات دولار في عام 1996، ومعظمها من سوريين لكن جزءًا منها من أجانب. وقام ببعض تلك الاستثمارات مغتربون سوريون، يقال إنهم يتحكمون بما بين 50 و60 مليار دولار[25].

هناك تفسير لنفوذ رجال الأعمال لا يقلّ أهمية عن التفسير السابق، ألا وهو نجاحهم في التغلب ثقافيًا على كبار الموظفين في مؤسسات الدولة الأساسية، وهذا ما تمثل في تشريبهم روح الكسب، التي تحركهم هم أنفسهم، واستغلال تعطشهم إلى المال إلى درجة ليست بالقليلة. ووجدت هذه العملية أساسًا واسعًا لها مع دخول النظام في حالة من الضبابية الأيديولوجية، وفقد كثير من عناصره حسهم بالهدف. ومنذ وقت مبكر يعود إلى عام 1977، نما الفساد نموًا مفرطًا إلى حد اعتبر الأسد معه أنه من الضروري إنشاء لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع مخولة بمعالجة أشكال الرشوة كلها أو سوء استخدام السلطة، وبهدف النأي بنفسه عن هذه الممارسات، اغتنم المناسبة ليتبرع للدولة بـ«بعض من قطع الأرض» التي «انتقلت إلي بالوراثة» وبـ«بيت في دمشق اشتريته في عام 1964 وكانت الدفعة الأساسية من ثمنه... هي السلفة التي أخذتها من المؤسسة العسكرية»[26]. لكن بعد سنة من ذلك، تذمّر عضو من مجلس الشعب من «تمكّن تجار القطاع الخاص وسماسرتهم، بطرقهم الخاصة، من استمالة الكثيرين من مسؤولي القطاع العام»[27]، وفي عام 1980، شعر

---

(24) عن هذا القانون، انظر: ص 386 - 388.

(25) عن أرقام 1991 - 1992 في الفقرة، انظر: *Washington Post*, 16/8/1992, بحسب تقدير آخر، وارد في: *Washington Post*, 24/1/1992، فإن رأس المال الذي يملكه مغتربون يبلغ 75 مليار دولار. وعن رقم 1996، انظر تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية في البعث، 28/ 3/ 1997، ص 11.

(26) خطاب الأسد بتاريخ 18 آب/ أغسطس 1977، والجريدة الرسمية، العدد 47، 8/ 12/ 1977، ص 12 - 13.

(27) كلمة ألقاها نجم الدين صالح، الجريدة الرسمية، العدد 49، 21/ 11/ 1978، الجزء الثاني، ص 71.

المؤتمر القطري السابع لحزب البعث بأنه ملزم التوصية بغربلة الرفاق الذين تتجاوز أصولهم المنقولة والثابتة نصف مليون ليرة سورية وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟» عليهم[28]. لكن من الواضح أن هذا كله لم ينفع إلا قليلًا. وفي عام 1985، استنكر المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث «ظاهرة الفساد في عدد من مؤسسات وإدارات الدولة»[29]. وفي عام 1987، سلط مؤتمر للاتحاد العام لنقابات العمال الضوء على الأمثلة الكثيرة التي تلاعبت فيها البرجوازية الطفيلية، بالتعاون مع موظفين في مواقع مسؤولة، بالقوانين والأنظمة[30]. وسوف يظهر أنّ الرشوة، لا تزال بلا علاج حتى اليوم.

لا حاجة إلى القول إنّ رجال الأعمال المنخرطين في تلك الممارسات بمزايا فريدة. وكلما ارتفع موقع شركائهم الخفيين في الحكومة، كانت فرصهم الاقتصادية أعلى. وعبّر تاجر دمشقي تقليدي عن الأمر قائلًا: «المنافع التي يحصلون عليها منكرة على الآخرين؛ ما هو مباح لهم محرّم علي»[31].

لا شك في أن بعض أعضاء طبقة رجال الأعمال يوجّهه رجال قريبون من مركز السلطة، غير أنه يصعب في بعض الأحيان تحديد من الذي يشد الحبال ومن الذي يرقص عليها، على الأقل لأن الأكثر نفوذًا هم الأكثر مهارة في فنون الإجبار أو التقييد، لكنهم الأقل معرفة بتعقيدات الاقتصاد أو إدارة المال. وعلى أي حال، فإنّ هاتين الفئتين تغتنيان على حساب العموم.

---

(28) حزب البعث العربي الاشتراكي، «مقررات وتوصيات، 1971 - 1985»، ص 36.

(29) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي، التقرير السياسي، ص 12.

(30) الاتحاد العام لنقابات العمال، مؤتمر الإبداع، ص 23. [لم أعثر على هذا الاستشهاد في الصفحة المذكورة من الكتاب والمتضمن وقائع ذلك المؤتمر ولا في الصفحات المجاورة لها - المترجم].

(31) حديث مع المؤلف، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1992.

بالطبع ليس شراء رجال الأعمال لأشخاص في السلطة أو يتمتعون بها ذلك الشيء الخاص بسورية. يكفي، في هذا الخصوص، أن نستذكر ملاحظة ذكرها منذ وقت غير بعيد شخص مطلع في واشنطن وملاحظة أحدث عهدًا أعطاها أحد أعضاء جماعات الضغط في بريطانيا. فقد لاحظ الشخص المطلع في واشنطن أن «القوانين» في الكونغرس الأميركي «لا تسن، بل تشترى في حالات هي من الكثرة بمكان»[32]. أما نصيحة رجل الضغط فقدمت إلى أجنبي يعاني صعوبة في الحصول على موافقة لشراء محلات هارودز المشهورة في لندن، إذ قال له: «أنت بحاجة إلى استئجار عضو في البرلمان تمامًا مثلما تستأجر تاكسي في لندن!»[33].

---

(32) Robert N. Winter-Berger, *The Washington Pay-off: An Insider's View of Corruption in Government* (Secaucus, N. J.: L. Stuart, [1972]), p. 47.

(33) عن مسألة هارودز ومشاركة مشرعين بريطانيين وأعضاء في حكومة رئيس الوزراء جون ميجر (John Major)، انظر: *Washington Post*, 26/10/1994.

الفصل الثامن عشر
تنظيم السلطة في النَّسَق الثاني من نظام الأسد واتّسام هذا التنظيم من بين صفات أخرى بسمة أساسية من سمات الحياة الفلاحية

الغريزة الأوّلية تجاه العائلة والعشيرة وأثرها

شكلت العائلة وامتداداتها، بدرجةٍ أقلّ (العشيرة والقبيلة) وحدات الحياة الأساسية في معظم القرى السورية على مدى زمني طويل جدًا. ومن وجهة نظر الفلاحين في تلك القرى، فاقت روابط الدم والزواج في أهميتها الروابط الاجتماعية الأخرى كلّها. وتمتعت الجماعة القائمة على القرابة، بالنسبة إليهم، بسلطة معنوية أعلى من تلك التي للدولة التي ما كانوا ليثقوا بها أساسًا. وكان هذا الشعور قويًا على نحو خاص في جبال العلويين والدروز، ولا سيما في العصر العثماني. وكانت القرابة هي الوحدة التي اعتمد عليها الفلاحون في المقام الأول من أجل الحماية في أزمنة الخطر، ولولا المساعدة المتبادلة التي أمّنتها، لكانوا عانوا صعوبة في درء خطر الجوع في سنوات الجفاف القاسي.

امتد الشعور حيال العائلة والعشيرة، لدى كثير من العلويين، ليشمل كامل الطائفة العلوية، ليس بسبب الروابط التي ولّدتها معتقداتهم الدينية المشتركة أو العجز والاضطهاد الذي عانته الطائفة على مدى قرون فحسب، بل أيضًا نتيجة إيمانهم بأن العلويين كانوا في الأصل قبيلة عربية واحدة. وكما عبّر الدكتور أحمد، ابن سليمان الأحمد، وهو إمام علوي بارز راحل حمل لقب «خادم آل البيت»، فإن العلويين «يجمع بينهم قبل

كل شيء وبعد كل شيء، قربى النسب، فجميعهم تقريبًا أبناء عمومة يتحدرون من سلسلة نسب واحدة». وأضاف «وما كان لهم إلا أن يتوزعوا أفخاذًا وبطونًا على غرار القبائل العربية»[1]. ولا يهمّنا هنا أن تكون هذه الملاحظة متفقة مع الحقائق التاريخية. ما يهم هو أنها تعكس ما يؤمن به كثيرون من العلويين، ولكن ليس جميعهم. ومن الضروري أن نضيف أن كثرًا من المزارعين العلويين في ساحل اللاذقية وسهل بانياس كانوا، على مدى أجيال سابقة عدة، بلا عشيرة، وأن الروابط العشائرية في حالة العلويين الأصغر سنًا والمتعلمين، حتى أولئك الذين تعود جذورهم إلى الجبال، تشوبها درجات شتّى من التفكك. والحقيقة أنّ بعضهم فقد آثار الارتباط العشائري كلها.

تركت الغرائز الأوليّة تجاه العائلة والعشيرة والطائفة لدى كثير من العلويين، ولا سيما كبار السن منهم، أثرها في هيكل سلطة الأسد إلى هذا الحدّ أو ذاك. وكما هو واضح من الجدولين 18 - 1 و18 - 2، كان من العلويين ما لا يقل عن 61.3 في المئة من الضباط الـ31 الذين انتقتهم يد الأسد بين عامي 1970 و1997 ليحتلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والاستخبارات. وكان ثمانية من هؤلاء من عشيرته الكلبيّة، وأربعة من عشيرة زوجته، الحدّادين.

كان سبعة من بين هؤلاء الاثني عشر منتقين من أقرباء الأسد المباشرين بالدم أو بالزواج، وكان ثلاثة منهم ـ شقيقه رفعت وابن عم زوجته عدنان مخلوف وابن عمته شفيق فياض ـ يقودون، أو ما زالوا يقودون، أهمّ وحدات النخبة الضاربة، وتحديدًا سرايا الدفاع التي شكلت الدعامة الرئيسة لنظامه بين عامي 1971 و1984، والحرس الجمهوري الذي أصبح أحد دعائمه الرئيسة منذ عام 1984 فصاعدًا، والفرقة الثالثة المدرعة التي كانت تستخدم منذ عام 1978 بوصفها قوة احتياطية لقمع أعداء النظام في الداخل أو معاقبتهم. إضافة إلى

---

(1) د. أحمد سليمان الأحمد، في مقابلة مع تمام البرازي نشرت في الوطن العربي (باريس)، 5/ 8/ 1988. أشكر البرازي على تزويدي بالنص.

الجدول (18-1)

الأشخاص الذين شغلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والمخابرات، 1970-1997

الاسم وأعلى رتبة وصل إليها	المنصب	مكان الولادة	تاريخ الولادة	الطائفة	الانتماء العشائري، إذا كان علويًا	العلاقة العائلية مع الرئيس، إن وجدت	الأصل الطبقي
مصطفى طلاس (عماد)	رئيس الأركان، 1968-1972؛ وزير الدفاع ونائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة منذ 22 آذار/مارس 1972، لكنه لا يملك من حيث القوة الحقيقية إلا وزنًا قليلًا	الرستن (شمال حمص)	1932	سني (جدته لأبيه من أصل شركسي، وأمه من أصل تركي)			طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا؛ ابن أحد مخاتير الرستن ومتعهد سابق كان يزود الجيش التركي بالمؤن؛ ابن عشيرة فرزات الزراعية

يتبع

تابع

يوسف شكور (لواء)	رئيس الأركان، 1972 - 1974؛ معاون وزير الدفاع في منتصف السبعينيات؛ خدم في ما بعد سفيرًا في فرنسا، ثم معاون وزير الخارجية	حلب	1928	مسيحي أرثوذكسي شرقي			من أصل متواضع وفقير. هاجر والده إلى البرازيل وهو ما زال طفلًا
حكمت الشهابي (عماد)	رئيس المخابرات العسكرية 1970 - 1974؛ رئيس الأركان، 1974 - 1998؛ له صلة بالأسد، لكنه كان ضابطًا مهنيًا بكل معنى الكلمة	الباب (شمال شرق حلب)	1931	سني (من أصل كردي)			طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض الأقل شأنًا؛ ابن مالك أرض متوسط من عائلة ذات نفوذ محلي
ناجي جميل (لواء)	نائب قائد القوى الجوية، 1970؛ قائد القوى الجوية، 1971 - 1978؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث، 1970 - 1978؛ معاون وزير الدفاع لشؤون القوى الجوية، 1975 - 1978؛ فقد حظوته بعد ذلك	دير الزور	1930	سني			طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي من عشيرة الشوالغة في دير الزور (حلفاء عشيرة الخرشان، التي كانت أصلًا القاعدة الاجتماعية الأساسية لحزب البعث في دير الزور)

يتبع

عدنان دباغ (عميد)	مدير المخابرات العامة، 1970 - 1976؛ وزير الداخلية 1976 - 1980؛ توفي في النصف الأول من الثمانينيات	حلب	؟	سني			؟
محمد الخولي (لواء)	نائب رئيس المخابرات الجوية، 1964 - 1970؛ رئيس المخابرات الجوية، 1970 - 1987؛ خدم منذ عام 1971 أو نحوه حتى عام 1987 في الوقت ذاته رئيسًا للجنة المخابرات الرئاسية؛ نائب قائد القوى الجوية من منتصف عام 1987 حتى منتصف 1994؛ قائد القوى الجوية الفعلي منذ منتصف 1994، ويقال إنه مارس طوال ذلك الوقت، وما زال يمارس، نفوذًا كبيرًا بوصفه مستشارًا استخباراتيًا للرئيس	بيت ياشوط، قرية في منطقة جبلة	1937	علوي	الحدادين		من عائلة مالكة أرض صغيرة؛ متحدر من مراقب على الفلاحين وابن رجل دين (استنادًا إلى مصدر علوي)

يتبع

تابع

علي حيدر (لواء)	قائد الوحدات الخاصة من 1968 إلى 1988 عندما أصيب بتمدد بالأوعية الدموية؛ توقف عن ممارسة السيطرة المباشرة على وحداته، لكنه عاد إلى موقعه في أوائل التسعينيات، ليعتقل في صيف عام 1994 نتيجة «مخالفة الأوامر» كما قيل، وأطلق سراحه بعد ذلك	حلة عارة، قرية في منطقة جبلة	نحو 1932	علوي	الحدادين		طبقة رجال الدين الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين، وابن أخي الشيخ أحمد محمود حيدر، وهو مصلح ديني ذو تأثير كبير، توفي في عام 1981، وتتمتع قبته بالاحترام في المنطقة
رفعت الأسد (عميد)	قائد المغاوير والمظليين في منطقة دمشق والقاعدتين الجويتين الكبيرتين في المزة والضمير، 1966 - 1970؛ قائد سرايا الدفاع، 1971 - 1984؛ اسميًا نائب الرئيس للشؤون الأمنية بين عامي 1984 و1998، لكنه عمليًا مقصى من أي دور فعلي	القرداحة، قرية في منطقة جبلة، وهي حاليًا البلدة الرئيسة لمنطقة القرداحة	1937	علوي	الكلبية	شقيق	طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة

يتبع

تابع

علي المدني (لواء)	رئيس الشرطة العسكرية، 1966 - 1976؛ مدير المخابرات العامة، 1976 - 1979	حماه	؟	سني			الطبقة التجارية الصغيرة؛ ابن بائع نوع من الحلويات اسمه جرجئة في حماه
عدنان الأسد (لواء)	قائد سرايا الصراع منذ عام 1973	القرداحة	1942	علوي	الكلبية	ابن عم	طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
أحمد سعيد صالح (لواء)	رئيس الأمن السياسي، 1970 - 1987؛ معاون وزير الداخلية منذ عام 1987	المخرّم، قرية في محافظة حمص	1935	علوي	الخياطين		طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
علي دوبا (لواء)	رئيس المخابرات العسكرية منذ عام 1974؛ «رفع» مؤخرًا إلى منصب مستشار الرئيس للمخابرات العسكرية أو إلى نائب رئيس الأركان للشؤون الأمنية، لكن من الواضح أنه ما زال يتحكم بسلك المخابرات العسكرية	قرفيص، قرية في منطقة جبلة	1933	علوي	المتاورة		طبقة الوجهاء الريفيين الدينيين مالكي الأرض الصغار الأقل شأنًا، ابن رجل دين

يتبع

تابع

عبد الكريم رزوق (عميد)	قائد سلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي، منذ وقت ما في السبعينيات حتى حزيران/يونيو 1977 (عندما قتل على يد مقاتلين إسلاميين)	المخرّم، قرية في محافظة حمص	نحو 1935	علوي	الخياطين		طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص
علي أصلان (عماد)	قائد فرقة المشاة المؤللة الخامسة، 1970 - 1975؛ قائد القوات السورية في قوات الردع العربية في لبنان، 1976 - 1978؛ النائب الأول لرئيس الأركان، مسؤول عن العمليات، 1979 - 1998؛ رئيس الأركان منذ عام 1998	القبو، قرية في منطقة جبلة	1933	علوي	الخياطين		طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
علي الصالح (لواء)	قائد سلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي، 1977	صافيتا	1935	علوي	المتاورة		طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
محمد ناصيف (لواء)	رئيس فرع الأمن الداخلي في المخابرات العامة منذ منتصف السبعينيات	اللقبة، قرية قرب مصياف	نحو 1939	علوي	الكلبية		طبقة الوجهاء الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن وجيه قروي، يقال إنه كان «يعيش على الإتاوات»

يتبع

تابع

عدنان مخلوف (لواء)	نائب قائد سرايا الدفاع، 1971 - 1979؛ قائد الحرس الجمهوري من 1979 حتى حزيران/يونيو 1995؛ في البداية كان الحرس الجمهوري أقل أهمية من سرايا الدفاع، لكنه أصبح من عام 1984 فصاعدًا دعامة رئيسة في منظومة أمن النظام في منطقة دمشق	بستان الباشا، قرية في منطقة جبلة	نحو عام 1939	علوي	الحدادين	ابن عم زوجة الأسد	طبقة الوجهاء القرويين مالكي الأرض الأغنياء؛ ابن مالك أراضٍ ومراقب على الفلاحين
شفيق فياض (عماد)	قائد فرقة المشاة المؤللة السابعة، 1973 - 1978؛ قائد الفرقة الثالثة المدرعة، وهي فرقة من النخبة وذات أهمية سياسية، منذ عام 1978، لكن يقال إنه أصيب بعجز في عام 1991 - 1992 نتيجة ذبحة صدرية	عين العروس، قرية في منطقة جبلة	؟	علوي	الكلبية	ابن عمة الأسد؛ ابن فياض أيضًا صهر شقيق الرئيس رفعت.	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح

يتبع

تابع

إبراهيم صافي (لواء)	قائد الفرقة الأولى المدرعة المرتبطة سياسيًا منذ عام 1978	الشراشير، قرية في منطقة جبلة	؟	علوي	الخياطين		طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص
نزيه زرير (عميد)	مدير المخابرات العامة، 1974-1984	القريتين، محافظة حمص	1941	سني			من عائلة من أصول بدوية
صبحي حداد (لواء)	قائد القوى الجوية، 1978-1987	حماه	؟	سني			من عائلة من الحرفيين
فؤاد العبسي (ضابط شرطة ذو رتبة رفيعة)	مدير المخابرات العامة، 1984-1987؛ محافظ دمشق سابقًا	جوبر، قرية في غوطة دمشق	؟	سني			طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
عدنان بدر حسن (لواء)	رئيس الأمن السياسي منذ عام 1987؛ قائد فرقة المشاة المؤللة التاسعة سابقًا	حمص (أصلًا من المخرم الفوقاني)	؟	علوي	الخياطين		طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح
إبراهيم حويجة (لواء)	رئيس مخابرات القوى الجوية منذ عام 1987	بيت ياشوط، قرية في منطقة جبلة	؟	علوي	الحدادين		طبقة الفلاحين المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن مزارع محاصص

يتبع

تابع

ماجد سعيد	مدير المخابرات العامة، 1987-1994	دمشق	؟	سني			من عائلة حضرية من الطبقة الوسطى
غازي كنعان (لواء)	شخصية رئيسة في شعبة المخابرات العسكرية؛ رئيس المخابرات العسكرية في لبنان؛ اعتبر خليفة محتملًا لعلي دوبا	بحمرة، قرية في منطقة جبلة	نحو 1933	علوي	الكلبية	ابنه يعرب صهر جميل الأسد شقيق الرئيس؛ وكنعان أيضًا من أقرباء شفيق فياض (ابن عمة الرئيس)	طبقة الفلاحين الأغنياء، ابن فلاح مالك أراضٍ
علي ملاحفجي (لواء)	قائد القوى الجوية من 1987 إلى منتصف عام 1994	حلب	؟	سني			من عائلة حرفية (صانعو ملاحف)

يتبع

تابع

باسل الأسد (رائد)	متدرب على التوالي في الهندسة المدنية، طيار في القوى الجوية؛ شخصية ذات نفوذ متزايد في الحرس الجمهوري من نحو 1987 حتى وفاته بحادث سيارة في يوم 21 كانون الثاني/ يناير 1994؛ كان رسميًا رئيس الأمن الرئاسي	دمشق	1962	علوي	الكلبية	ابن الأسد البكر	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار
علي حبيب (لواء)	قائد الوحدات الخاصة منذ آب/ أغسطس 1994؛ سابقًا قائد الفرقة السابعة المؤللة	صافيتا	؟	علوي	المتاورة		طبقة رجال الدين الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين
بشار الأسد (رائد)	على الرغم من دراسته طب العيون، من الواضح أنه خلف أخاه باسل في عام 1994 بوصفه شخصية رئيسة في الحرس الجمهوري	دمشق	1965	علوي	الكلبية	ابن الأسد	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار
بشير النجار	مدير المخابرات العامة، منذ عام 1994؛ سابقًا المدير العام للجمارك	دمشق	نحو 1945	سني			من عائلة حضرية من أسفل الطبقة الوسطى

المصادر: أنا مدين لعدد كبير من السوريين (ومعظمهم علويون) بالتفصيلات الواردة في الجدول. وعلى الرغم من تدقيقي فيها مرارًا مع أشخاص مختلفين، فإن احتمال وجود أخطاء في الوقائع أمر وارد.

الجدول (18-2)

ملخص الجدول (18-1)

الانتماء الطائفي				الأصل الطبقي		
	العدد	النسبة	النسبة المقدرة التقريبية للطائفة في مجموع السكان في عام 1995		العدد	النسبة
سنّة	11	35.5	نحو 73	فلاحون		
علويون	19	61.3	نحو 12	فلاحون مجردون من الأرض أو محاصصون	3	
مسيحيون	1	3.2	نحو 10	فلاحون مالكو أرض صغار	5	
المجموع	31	100		فلاحون أغنياء	1	
				المجموع	9(أ)	29.1
الانتماء العشائري للعلويين						
	العدد	النسبة		طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا		
الكلبية (عشيرة الأسد)	8	42.1		وجهاء فلاحون مالكو أرض صغار	7	
الحدادين (عشيرة زوجة الرئيس)	4	21.05		وجهاء ريفيون دينيون مالكو أرض صغار	2	
الخياطين	4	21.05		مختار بلدة ريفية يعمل بالتعهدات	1	
المتاورة	3	15.8		وجهاء ريفيون مالكو أرض متوسطون	2	
المجموع	19	100		وجهاء ريفيون دينيون مالكو أرض متوسطون	1	
				المجموع	13(ب)	41.9

يتبع

تابع

درجة قرابة العلويين من الأسد						
قرابة وثيقة بالدم أو الزواج	7	36.8		غير ذلك		
غير ذلك	12	63.2		موظف صغير	1	
المجموع	19	100		تاجر صغير	1	
				حرفي صغير	1	
				عائلة من أصل بدوي	1	
				المجموع	4 (ج)	12.9
				لا توجد معلومات مؤكدة	5	16.1
				المجموع الكلي	31	100

(أ) جميعهم علويون عدا فلاح واحد سنّي مالك أرض صغير.
(ب) 11 علويًا وسنيّان.
(ج) جميعهم سنّة.

ذلك، أدّى ابن الرئيس البكر باسل دورًا رئيسًا في الحرس الجمهوري منذ عام 1987 تقريبًا حتى وفاته في حادث سيارة في عام 1994، وأُدْخِلَ في برنامج مهم لإعداد الضباط القادة، وفيه يتلقى شباب مختارون بعناية تعليمًا متقدمًا في مجالات متنوعة على نفقة المؤسسة العسكرية، ويُعَدُّون بوضوح ليخلفوا الجيل الحالي من القادة في القوات المسلحة. وتولى ابن آخر من أبناء الأسد ـ هو بشار ـ كما سيظهر، دور أخيه في الحرس الجمهوري، وأُدْخِلَ مثله برنامج الضباط القادة.

طبقة الوجهاء الريفيين الأقل شأنًا والحلقة الداخلية الضيقة في قيادة النظام

تحدر ما لا يقل عن 11 (57.9 في المئة) من العلويين التسعة عشر الذين شغلوا، أو ما زالوا يشغلون، المواقع على هذا المستوى من هيكل السلطة من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا التي كانت تملك مساحات

صغيرة أو متوسطة من الأرض، وتتمتع، على الرغم من عدم غناها، بنفوذ ومكانة بين الفلاحين المحليين. ولم يتحدر إلا ثلاثة (15.8 في المئة) من محاصصين. بعبارة أخرى، إن أغلبية هؤلاء لا تتحدر من عائلات تقع عند الطرف الأدنى من الدخل الريفي أو سلم المكانة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ أربعة منهم هم أبناء رجال دين، بمن فيهم علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية منذ عام 1974، وعلي حيدر، قائد الوحدات الخاصة بين عامي 1968 و1994، وهو أيضًا ابن أخي الشيخ أحمد محمد حيدر، وهو زعيم ديني معروف في جبال العلويين، ولا سيما بين أبناء عشيرة الحدادين، نتيجة أفكاره الإصلاحية. وسعى الشيخ أحمد حيدر الذي تعامل قبّته (أو مزاره) بالإجلال في قريته الأصلية حلّة عارة، إلى تحرير العقيدة العلوية من الخرافات وإلى التوفيق بينها وبين الاتجاهات الحديثة في التفكير. ولا بدّ من تأكيد نقطة أخرى ذات صلة، وهي أن أبناء المشايخ يحتفظون بالنفوذ بين أبناء قراهم أو حتى ضمن الجماعة العشائرية أو الدينية الأوسع، ويحترمون من خلال عائلاتهم، حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم رجال دين. وهذا صحيح على الأقل في حالة علي حيدر.

سوف نعيد إلى الأذهان أن الضباط الذين تعود جذورهم إلى طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا كانوا أيضًا راجحين في اللجنة العسكرية التي شكلت العمود الفقري لنظام البعث في الستينيات (عن الأدلة الداعمة والعوامل التاريخية المفسّرة لصعود هذه الطبقة الاقتصادي والاجتماعي، انظر الفصل 12).

هل نظام الأسد طائفي؟

تُظْهِرُ نظرة فاحصة إلى الجدول (18 - 1) أن منصب قائد القوى الجوية بين عامي 1971 و1994 شغله دائمًا سنّة، وهم على التوالي ناجي جميل وصبحي حداد وعلي ملاحفجي. كذلك لم يعين سوى سنّة في منصب مدير المخابرات العامة المدنية منذ عام 1970 إلى الآن، وهم عدنان دبّاغ وعلي المدني ونزيه زرير وفؤاد عبسي وماجد سعيد وبشير النجار. وبالمثل كان رئيس الأركان ـ حكمت

الشهابي - بين عامي 1974 و1998 سنيًا، وكان مصطفى طلاس، وهو سني أيضًا، وزير الدفاع منذ عام 1972. غير أنّ أيًّا من هؤلاء الضباط لا يملك، ولم يملك في أي لحظة، سلطة اتخاذ قرارات حاسمة أو القيام بمبادرات مستقلة. ومن الواضح أنهم استمدّوا سلطتهم من الأسد، ولم يكن لهم أي دعامة عسكرية خاصة بهم.

صحيح أن بعضهم - طلاس والشهابي وناجي جميل من بين آخرين - تمتع ضمن نطاق عمله، وفي المرحلة الأولى من حكم الأسد، أي تقريبًا بين عامي 1970 و1975، بحريةٍ أعلى نسبيًا من تلك التي حظي بها في السنوات اللاحقة، ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بالروابط الشخصية التي كان الأسد قد نسجها معهم منذ أيامه في الكلية العسكرية أو كلية القوى الجوية، ومساهماتهم في انتصار الأسد على اللواء صلاح جديد، خصمه العلوي ورجل سورية القوي في النصف الثاني من الستينيات، لكن العامل السببي الأهم كان الجوّ السياسي الداخلي المتراخي في حينه، الذي يجد جذوره في الدعم الشعبي الواسع الذي تمتعت به سياسات الأسد في ذلك الحين. إضافة إلى ذلك، كان الأسد في ذلك الوقت لا يزال منشغلًا بعملية تمتين قاعدة سلطته الأساسية. غير أنّه كان هنالك، حتى في ذلك الوقت، معاونون موثوقون من أقربائه أو أبناء طائفته يراقبون عن كثب السنّة في المناصب العسكرية أو الأمنية العليا، وكانت لديه المصادر اللازمة لتوقع أي خطوة غير مجازة منه شخصيًا واحتوائها ومجابهتها. وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن ناجي جميل كان يقف على رأس القوى الجوية، ما كان في إمكان أي طائرة حربية أن تقلع من أي مطار عسكري من دون علم عملاء العلوي محمد الخولي، رئيس مخابرات القوى الجوية ورئيس لجنة المخابرات الرئاسية. علاوة على ذلك، كان المغاوير والمظليون المسجلون في سرايا الدفاع بقيادة رفعت شقيق الأسد يحرسون أكبر قاعدة جوية في سورية في المزة على أطراف دمشق ومطار الضمير للطائرات المقاتلة الجاهزة للعمل على بعد 60 كيلومترًا شمال شرق العاصمة. وفي الوقت ذاته، كان العلوي عبد الكريم رزوق يتحكم بسلاح الصواريخ وقوات الدفاع الجوي.

مع ذلك، شهد «زمن اضطرابات» النظام، أي بين عامي 1976 و1982 - وهي فترة تميزت بسياسات سورية مثيرة للجدل في لبنان وتأكّلات عميقة

في جاذبية الأسـد وموجات متكررة من هجمات المقاتلين الإسـلاميين القاتلة والانتقامات الوحشـية، ولا سـيما في حماه، على يد سـرايا الدفاع وغيرها من الوحدات النخبوية ـ اشتداد اعتماد الأسد على أقربائه وعلى الضباط والجنود العلويين حتى أصبحوا الحرس الذي لا يستغنى عنه لسلطته العليا.

بعد ذلك أخذ تأثير الضباط السنّة ذوي الرتب العالية، باستثناءات قليلة، يتضاءل شـيئًا فشـيئًا. مـا زال طلاس وزير الدفـاع، لكن وظائفـه أخذت، منذ النصف الثاني من السبعينيات، طابعًا مراسميًا على نحو متزايد. وذلك الصديق العلوي من أصدقاء رفعت الأسد، الذي خدم تحت قيادته في سرايا الدفاع، لم يكـن، علـى الرغم من انحيازه الكامل، بعيـدًا عن الحقيقة عندما كتب في عام 1992 عـن طـلاس، «هو فـي الجيش، وكأنه غير معدود مـن الجيش، فهو لا يحل ولا يربط، وليس له من دور فيه إلا دور الذيل من الدابة»[2].

أما حكمت الشهابي فكان ضابطًا مهنيًا بكل معنى الكلمة وعلى طول الخط. كانت واجباته فنية في الجوهر، لكنه بقي قريبًا من الأسد الذي كان يعهد إليه في بعض الأحيان بمهمات حساسـة في الخـارج. هكذا، عمل في لحظات معينة من الصـراع الأهلي اللبناني، وسـيطًا نيابة عن الأسـد. كما مثّلَهُ فـي الثمانينيات، كما قيل، في لقاءات سرية عدة مع المسؤولين الأميركيين في واشنطن التي منع سفير سـورية إلى الولايات المتحدة من دخولها[3]. وبوصفه رئيس الأركان، أجرى في عام 1994 مفاوضات في واشنطن مع نظيره الإسرائيلي إيهود باراك الذي وصفه بأنـه «مُكِـبٌّ علـى عمله وشـديد الـذكاء»[4]. لكن اسـتنادًا إلى سـوريين حسـني الاطلاع، لم يكن الشهابي الشخص الرئيس، حين يتعلق الأمر بتحريك أي قطعة عسكرية تتمتع بأي أهمية، بل العلوي علي أصلان، النائب الأول لرئيس الأركان لشؤون العمليات بين عامي 1979 و1998 ورئيس الأركان منذ عام 1998.

---

(2) التعبير «لا يحل ولا يربط» يعني أنه لا تأثير له من أي نوع كان. اسـم صديق رفعت هو صالح عضيمـة، والمقطـع المقتبس مأخوذ مـن كتابه: صالـح عضيمة، تحليل رفعت الأسـد: مقولـة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة (باريس: مؤسسة الاثني عشر، 1992)، ص 717.

(3) عـن النقطة الأخيرة، انظر ملاحظات حمود الشـوفي، سـفير سـورية إلى الأمـم المتحدة، في حواره مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، 13/ 5/ 1988.

(4) Lally Weymouth, «A Rising Israeli Star,» *Washington Post*, 7/3/1995.

أمـا ناجـي جميل، العضو العسـكري الآخر الوحيد المتبقي في حلقة الأسـد الصغيرة من الأصدقاء الشخصيين السنّة، فناله في البداية استياء الأسد عندما تجرأ في منتصف السـبعينيات وعبَّر، في دوائر الضباط، عن هواجسـه تجاه دور رفعت الأسـد المتنامـي، حين كان هذا الأخير مـا زال ينعم بأفضال أخيه. لكن جميل لم يخسر مناصبه قائدًا للقوى الجوية ورئيسًا لمكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث إلا في عام 1978، الأمر الذي يرجع أساسًا إلى شعور الأسد، كما قيل عمومًا، بأنه لم يقم بما يكفي لكشـف الخلايا السـرية للمقاتلين الإسـلاميين المسـؤولين عن موجة العنف المتصاعدة حينذاك. وفي عام 1984، عاود الظهور فـي ذروة «أزمـة الخلافـة» (التـي سنناقشـها بعـد قليل)، إنمـا، ولدهشـة كثير من السـوريين، إلـى جانـب رفعـت. لكن الذي رشـح لاحقًا هو أنّه فعـل ذلك بطلب مباشـر من الرئيس الذي خشـي من أن يتصرف رفعت بطيش، ويحول الأمور إلى فوضـى، إذا مـا ترك بـلا حلفاء يمكن أن يفرضوا عليه بعـض القيود. لكن هذا لم ينقذ جميل من الاستبعاد في ما بعد من أي دور فاعل، مثله في ذلك كمثل رفعت.

يبيّـن الجـدول (18 - 3) بصـورة واضحـة تزايد اعتماد الأسـد على أبناء طائفته منذ «زمن اضطرابات» نظامه فصاعدًا. فباسـتثناء التشـكيلات العسكرية الخاصـة الحاميـة للنظام التي يتمتع الضبـاط العلويون بسـيطرة حصرية عليها علـى طـول الخط، لم يكونوا يقـودون في عام 1973 سـوى فرقتين من فرق الجيـش النظامي الخمـس، أما في عام 1985، فكانوا يقـودون ما لا يقل عن سـت فرق، وفي عام 1992 سـبع فرق من بين الفرق التسـع التي شكلت في حينه الجيش النظامي السوري.

هـل تبـرر لنا الملاحظات السـابقة أن نسـتنتج أن نظام الأسـد طائفي في صميمه؟ صحيح أنه لا جدال في أن قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة، وأن هذا الملمح من ملامح حكمه كان في جزء منه قد عمل في النصف الثاني من السـبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات على إيجاد مناخ سياسي مشـحون بالطائفية وصدَّعَ الرأي السـوري تصدّعًا خطيرًا على أسـاس طائفي، لكـن ليـس هناك، في الوقت ذاته، سـوى القليل من الأدلّة على أن الأسـد في سياسـاته الاقتصاديـة أعطـى تفضيـلًا ملحوظًـا للطائفـة العلويـة، أو أن أغلبية العلويين تتمتع بأسباب الراحة في الحياة أكثر من أغلبية الشعب السوري.

الجدول (18-3)

أسماء قادة فرق الجيش وانتماءاتهم الدينية (باستثناء سرايا الدفاع والحرس الجمهوري والوحدات الخاصة) في أعوام 1973 و1985 و1992

الفرقة	1973		1985		1992	
	اسم القائد	الطائفة	اسم القائد	الطائفة	اسم القائد	الطائفة
الفرق المشكلة قبل حرب 1973						
الأولى المدرعة	توفيق الجهني	علوي(أ)	إبراهيم صافي	علوي(ب)	إبراهيم صافي	علوي (ب)
الثالثة المدرعة	مصطفى شربا	إسماعيلي	شفيق فياض	علوي(أ)	شفيق فياض	علوي (أ)
الخامسة المؤللة مشاة	علي أصلان	علوي(أ)	أحمد عبد الرزاق عبد النبي	سني	عبد الحميد جمال	؟
السابعة المؤللة مشاة	عمر أبرش	سني	علي حبيب	علوي(ج)	علي حبيب	علوي(ج)
التاسعة المؤللة مشاة	حسن توركماني	سني	عدنان بدر حسن	علوي(ب)	نديم عباس	علوي(أ)
الفرق المشكلة بعد حرب 1973						
العاشرة المدرعة			إبراهيم داود	شيعي	؟	؟
الفرقة 11 المدرعة			محسن سليم عامر	درزي	توفيق جلّول[*]	علوي
الفرقة 14 المدرعة			سليمان عيسى	علوي	عزت زيدان	علوي
الفرقة 569 المدرعة (الاسم الرسمي منذ عام 1984 لسرايا الدفاع التي أعيد تنظيمها)			حكمت إبراهيم	علوي	حكمت إبراهيم	علوي

(أ) من عشيرة الكلبية.

(ب) من عشيرة الخياطين.

(ج) من عشيرة المتاورة.

(*) في النص الإنكليزي جلّود والصحيح هو جلّول.

بل إنَّ ثمّة شكاوى أطلقها علويون من الجبال مفادها أن الكتلة العظمى من الفلاحين في مناطقهم محرومة من وسائل الراحة ولا تزال تعتمد في الفلاحة على أحوال الطقس المتقلّبة. وعلى الرغم من كهربة قراهم والمكاسب التي حققوها في مجال التعليم، فإن مكاسبهم الحقيقية من الزراعة بدت عمومًا كأنها تسير في خطّ منحدر ببطء، على الأقل في السنوات العشر الأخيرة أو نحوها، ولم تتّخذ اتجاهًا متدرّجًا صعودًا إلا في بعض الحالات القليلة. وحتى يتمكنوا من الجمع بين الغايتين، غالبًا ما كان عليهم تأمين مصاريفهم اليومية من مصادر دخل إضافية. واستنادًا إلى دراسة ميدانية جرت برعاية الاتحاد العام للفلاحين، لم يتجاوز الدخل السنوي الصافي للعائلات الفقيرة صاحبة الحيازات الصغيرة - أي أغلبية الفلاحين - في جبال العلويين 500 ليرة سورية أو 139,86 دولارًا في الخمسينيات[5]، ونادرًا ما وصل في عام 1991 إلى 30 ألف ليرة سورية أو نحو 600 دولار، بحسب تقديرات علويي الجبال[6] التقريبية. وإذا افترضنا صحة هذه الأرقام، فمن المشكوك فيه أنها تمثل زيادة حقيقية في الدخل، إذا ما أخذنا في الحسبان الانخفاض الحاد في القدرة الشرائية، لا لليرة السورية فحسب، بل وللدولار الأميركي في الفترة الفاصلة.

من الجدير بالملاحظة أن مناوئي النظامي من جميع الطوائف يعترفون أن أغلبية العلويين لا تتمتع بمعاملة مميّزة، وأنهم مهمشون سياسيًا مثل باقي الشعب. فعلى سبيل المثال، تساءل حمود الشوفي في عام 1988، وهو درزي والأمين العام لحزب البعث بين عامي 1963 و1964: «من هم الذين حصلوا على امتيازات من العلويين؟»، وأجاب: «إنهم قلة». وقبل ذلك، كان صلاح الدين البيطار، وهو سني وأحد مؤسسي حزب البعث، قد ركّز في آخر مقالة كتبها قبل اغتياله ونُشرت بعد وفاته، على ضرورة التمييز بين النظام والكتلة العظمى من العلويين الذين لم يكن لهم أي دور في إقامته، والذين يشكلون جزءًا من أغلبية الناس الصامتين الذين يقاومون جرائمه على الأقل بقلوبهم.

---

(5) الاتحاد العام للفلاحين، ملامح من تاريخ الفلاحين، 4، ص 358.

(6) في أحاديث مع المؤلف.

حتى عدنان سعد الدين من الأخوان المسلمين سلّم بأن كثيرًا من العلويين مضطهدون[7].

في ما يتعلق بالعلويين في سلك الضباط، وهم عمومًا في وضع أفضل من الفلاحين العلويين، أكد العلوي المنشق البارز الدكتور أحمد سليمان الأحمد في عام 1988 أن «أغلبية ضباطنا [علويين وغير علويين] تعيش في مستوى الاحتياج». وأضاف «ولا يمكن للأمر أن يكون إلا كذلك، إذ إن الضابط الشريف ليس له إلا راتبه كسائر الموظفين الشرفاء. وكثيرًا ما يكون مسؤولًا عن عائلة كبيرة أو عن أخ وأخت في أغلب الأحيان يتكفل بتعليمهما»[8].

من الصعب القول إلى أي مدى يتفق هذا التأكيد مع الحقائق. فهو، في بعض جوانبه، يعاكس الفكرة المنتشرة على نطاق واسع بأن سلك الضباط هم الفئة المدللة من المجتمع برواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية والقروض الحكومية الميسرة والسلع الرخيصة من جمعيات الجيش التعاونية وغيرها من الامتيازات، كالسكن المدعوم: في عام 1977، كشف وزير الدفاع مصطفى طلاس نفسه في مجلس الشعب أن مؤسسة الإسكان العسكرية تتقاضى من الضباط العسكريين [على مدى فترة معينة] ما بين 46 و64 ألف ليرة سورية فقط ثمنًا لبيوت في دمشق تبلغ قيمتها الحقيقية 170 أو 200 ألف ليرة[9]. وفي كشفه هذه الحقيقة، التي وردت على سبيل المثال، وعكست ممارسة قائمة بالفعل لا في دمشق فحسب، بل وفي أجزاء أخرى من القطر، كان طلاس يسعى إلى تبرير سن المرسوم رقم 4 لعام 1977 الذي يمنع المستفيدين من بيع البيوت التي حصلوا عليها بهذه الطريقة قبل مرور خمس سنوات من تاريخ حيازة البيت وقبل «تسديد قيمته [الاسمية] بالكامل»[10]. وليس مفاجئًا عمومًا أن حيازة تلك البيوت كانت أسهل على الضباط ذوي السلطة العليا منها على الضباط في الرتب المتوسطة أو الصغيرة.

---

(7) عن هذه التصريحات، انظر، على التوالي: الوطن العربي (باريس)، 13/ 5/ 1988؛ الإحياء العربي (باريس)؛ 25/ 7/ 1980، والنذير (الطبعة الإنكليزية)، العدد 46، 8/ 5/ 1982.

(8) د. الأحمد في حوار مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، 5/ 8/ 1988.

(9) الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، الجزء الثاني، العدد 46، 1/ 12/ 1977، ص 64 - 65.

(10) عن نص المرسوم، انظر: الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية السورية)، ص 65.

سوء استعمال السلطة في المراتب العليا ورمزها الأول

ليس هناك إلا القليل من الشك في أن كثيرًا من كبار الضباط القريبين من مركز السلطة، والذين يجب أن نركز الاهتمام عليهم الآن، أصبحوا أغنياء وهم في مناصبهم. ففي عام 1985، زعم السياسي السوري القديم أكرم الحوراني، ولديه مصادره الخاصة حسنة الإطلاع، أن شفيق فياض، ابن عمّة الأسد وقائد الفرقة الثالثة منذ عام 1978 بنى قصرًا بتكلفة 56 مليون ليرة سورية (1.86 مليون دولار تقريبًا) في مسقط رأسه قرية عين العروس، وأن علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية منذ عام 1974، أهرق 80 مليون ليرة سورية (2.6 مليون دولار تقريبًا) في مسكن أكثر فخامة في قرفيص[11]. ولم يتسنّ لي أن أتحقّق من صحة هذه التأكيدات والمبالغ الباهظة المنفقة من مصدر مستقل. لكن الفكرة الأساسية التي أراد الحوراني إيصالها هي أن هذين الضابطين وغيرهما في هذا المستوى من السلطة استغلا النفوذ، بطريقة أو بأخرى، لتوجيه الثروات إلى أيديهما. ومن الضروري بالطبع أن نكون حذرين عند التعامل مع أدلة يقدّمها مناوئو النظام. وفي الوقت ذاته، هناك شعور عام في سورية أن الممارسات السرية والمكاسب غير المشروعة في المناصب العليا خرجت عن السيطرة. ومما له دلالته أنه عندما تساءل مؤلّف هذا الكتاب، في أثناء رحلة قام بها إلى قرية في الريف العلوي في عام 1992 ورؤيته منزلًا فخمًا جاثمًا على تلة، عن هوية المالك، تطوع سائق سيارة الأجرة العلوي للقول: «إنه لرجل في السلطة، أي لحرامي!». قال الكثير بكلمات قليلة، لكني لم أضغط للحصول على المزيد لأن أصدقاء سوريين كانوا قد حذروني من أن بعض سائقي سيارات الأجرة يعمل مخبرًا لأجهزة الأمن.

كان شقيق الرئيس رفعت، حتى خروجه فعليًا من الحياة العامة في عام 1985، رمز الفساد الأول الذي ابتلي به النظام. ولا مجال لدحض أنه سلك طرقًا مختصرة إلى الثروة. حتى إذا افترضنا أن تعويضاته المشروعة من منصبه قائدًا لسرايا الدفاع بلغت ضعفي أو ثلاثة أضعاف الراتب الرسمي لنائب

---

(11) مقابلة مع الحوراني أجراها المؤلف، باريس 15 تموز/ يوليو 1985.

الرئيس السوري أو رئيس وزرائه، الذي وصل إلى 2500 ليرة سورية شهريًا في عام 1973[12]، وقد يكون ارتفع إلى 5000 ليرة في عام 1984، فلا توجد أي طريقة يستطيع بها أن يراكم على نحو مشروع المبالغ الكبيرة اللازمة للاستثمارات التي قام بها في العقارات في سورية وأوروبا والولايات المتحدة. ومن المعروف عمومًا أنه دفع في آب/ أغسطس 1982 ثمن فيلا من الطراز الجورجي في هالتر كورت (Halter Court) في بوتوماك (Potomac)، ميريلاند، 1.1 مليون دولار بشك وقّعه أمين الصندوق وسحبه بوتوماك فالي بنك على حسابه. وقيل إن الأموال أرسلت برقيًا من الخارج. حتى رئيس البنك لم يكن «يتمتع بكثير من الخبرة في أمور من هذا النوع»، وببساطة لم «ير تلك الأنواع من الأموال تمر في البنك بتلك الطريقة»[13]. وقبل ذلك، في عام 1977، اشترى رفعت ألفي دونم في قرية كفر زبين[*] السورية مقابل 1.5 مليون ليرة سورية (نحو 150 ألف دولار)[14]. واشترى أيضًا، في وقت ما، منزلًا في ضاحية سان نوملا ـ دريتش[15] (Saint Nomla - Dreteche) في باريس، وامتلك، استنادًا إلى إحدى صحف المعارضة، من بين ممتلكات أخرى في لندن في عام 1988 مبنى ضخمًا من عشرين طبقة قرب قصر باكنغهام[16]. وقدر بعض منتقديه السوريين ثروته في منتصف الثمانينيات بأكثر من 100 مليون دولار، وقدرها آخرون بأكثر من ذلك بكثير[17].

---

(12) انظر المرسوم رقم 35 بتاريخ 24 أيار/ مايو 1973 في: الجريدة الرسمية، الجزء الأول، العدد 22 لعام 1973، ص 1056.

(13) *Washington Post*, 3/9/1982, and 14/10/1973, p. 1056.

(*) هكذا يرد الاسم في النص الأصلي (Kfar Zbin) والحقيقة أنني لم أسمع بقرية سورية بهذا الاسم، ولم أعثر عليها عن طريق البحث. هناك قرية قريبة في الاسم من ذلك، هي كفر دبيل، وهي تابعة لمنطقة جبلة، لكني أستبعد، نتيجة طبيعة المنطقة الجغرافية وتوزع المساحات فيها، أن تكون مساحة 2000 دونم منطقية.

(14) حصلت على هذه المعلومة من مصدر موثوق.

(15) *Washington Post*, 26/9/1984.

(16) سورية الحرة، العدد 1، 8/ 3/ 1988، ص 3.

(17) على سبيل المثال، سورية الحرة، العدد 3 في أيار/ مايو 1988، ص 2، زعمت أن الفوائد السنوية المقدرة لودائع رفعت الأسد في مصارف سويسرية وأجنبية أخرى وصلت وحدها إلى 100 مليون دولار.

إذا كان ذلك صحيحًا، فإن سؤالًا يُطرَح على نحو لا مفرّ منه: ما الوسائل التي أتاحت لرفعت أن يتنعمّ بتلك الثروة؟ ثمّة، في هذا الصدد، أقاويل كثيرة تتناقلها الألسن في دمشق. راج بعض هذه الأقاويل بالتكرار أكثر منه بالدليل، وبدا أحيانًا مبالغًا فيه، مع أنه يلقي بعض الضوء. لكن لبعض منها رنين الحقيقة. فقد أكد تاجر في حديث مع المؤلف أن رجل أعمال لبناني من معارفه أعطى رفعت في أواخر السبعينيات سيارة كاديلاك و200 ألف دولار على أمل أن يساعده في تحقيق صفقاته. واتهم آخرون رفعت بأخذ رشى على العقود الحكومية. ويقال أيضًا إنه كان «شريكًا خفيًا» لكثير من رجال الأعمال، بمن فيهم صائب النحاس، وهو شيعي من أصل متواضع من حارة الجورة في دمشق، جمع ثروة استثنائية، وكان متورطًا في الثمانينيات ببيع إيران الأسلحة، وكان، من بين أمور أخرى، المدير العام لمؤسسة دمشق للحواسيب الرقمية، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية ـ وهي شركة مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة ـ ووكيل شركات بيجو وفولفو وفولكسفاغن وإنترفلاغ والخطوط الجوية الاسكندنافية. واتهم فلاحون من حوران رفعت بالاستيلاء على ذهب كان العثمانيون المنسحبون في الطور الأخير من الحرب العالمية الأولى قد دفنوه شرق درعا خشية الوقوع في الأسر، وبأنّه استخرج هذا الذهب، بحسب تأكيداتهم، في تنقيب أُجْرِيَ بتوجيه مباشر منه. وربط القيادي المعارض العتيق أكرم الحوراني، بدوره، رفعت بـ«عمليات بيع سرية» لآثار سورية عبر لبنان إلى تجار في الخارج، وشمل ذلك آثارًا «سرقتها من متحف حماه» سرايا الدفاع التابعة له في أثناء قمعها انتفاضة حماه في عام 1982، عندما راح رفعت يتصرف على هواه بوصفه الحاكم العرفي للمدينة بموجب القانون الإداري رقم 184.

لم يستطع الحوراني منع نفسه من مقارنة السهولة التي راكم بها أعضاء عائلة الأسد وبعض مساعديه المقربين الثروة وحياة البذخ التي يعيشونها بالظروف في أعوام 1954 - 1957، عندما كان رئيس لجنة الموازنة في المجلس النيابي. ما زال يتذكر كيف ظهر الرئيس في ذلك الوقت شكري القوتلي في أحد الأيام في إحدى جلسات اللجنة وطلب من أعضائها شخصيًا تخصيص 18 ألف ليرة سورية (نحو 5028 دولارًا) لشراء سيارة رئاسية جديدة. واستحثهم قائلًا إن سيارته القديمة في حالة سيئة، وتتعطل باستمرار.

لكـن اللجنـة، بقيـادة الحوراني الـذي فكر أنه يمكـن إنفاق المبلـغ على نحو أفضل بتأمين بئر ارتوازية لقرية فقيرة، رفضت طلب القوتلي[18].

اسـتاء رفعت نفسـه من القصص المنتشـرة عنه في الدوائر التجارية ومن العار اللاحق باسـمه. فتسـاءل قبل عام 1984 في حديث على انفراد مع أحد أصدقائـه، «لمـاذا إذا أقـدم التاجـر علـى عمـل أو قـام بمشـروع، يخلقون له أعذارًا...، وإذا أقدم غيره على مثل عمله أو قام بمشـروع مثل مشـروعه فإنهم ينزلـون به تشـويهًا؟»[19] وفـي موضع آخر من روايته، يفتـرض ذلك الصديق، الـذي، بالمناسـبة، خـدم في سـرايا الدفاع، أن مشـوهي صورة رفعـت اتهموه بـ«تهريـب المخـدرات وبيـع الأسـلحة وقتل الأبريـاء وخطف النسـاء وإقامة علاقات مشبوهة مع أعداء [سورية]». وأضاف أن سلوك سرايا الدفاع يشكّل، مـن وجهة نظرهم، «دليلهم الأكبـر». وفي حين يجادل في كثير من اتهاماتهم، فإنه يسلّم بأنك «في بعض أجزاء [السرايا] لا بد وأن تسأل نفسك وتقول: أين أنا؟ هل في قطعة عسكرية أو في سوق تجاري؟»[20].

كان رفعـت مصـدر إحراج لأخيه حتى قبل أن يتولى الأسـد مقاليد الحكم. وهذا واضح من ملاحظات أبداها الأسـد في تشـرين الثاني/ نوفمبر 1970 ـ قبل أيام من انقلابه ـ في جلسـة اسـتثنائية من جلسات المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث الذي كان لأنصار خصمه صلاح جديد اليد العليا فيه. فبعد تشـديد الأسد على أنه كان «عضوًا قديمًا ومنضبطًا في الحزب» و«ملتزمًا بأنظمته»، أضاف «هل طلبتـم التحقيق في سـلوك أخـي واعترضت؟ هـل فرضتم عليـه عقوبة ورفضت تنفيذها؟»[21]. لم تكن هناك في النسخة الموجزة عن وقائع المؤتمر أي إشارة إلى طبيعة الأخطاء التي كان رفعت قد تورط بها، لكن سـيظهر أن ملاحظات الأسـد تتعلق جزئيًا بأعمال تنقيب أثري غير مرخصة تمت بمبادرة من رفعت على أملاك عائلة الحسيبي، وهي عائلة زوجة رئيس الدولة في حينه، نور الدين الأتاسي[22].

(18) مقابلة مع أكرم الحوراني، باريس 15 تموز/ يوليو 1985.

(19) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 108.

(20) المصدر نفسه، ص 110.

(21) الصياد (بيروت) (تشرين الثاني/ نوفمبر 1970).

(22) عن هذه النقطة، أنا مدين لأكرم الحوراني.

«أزمة الخلافة»

كان رفعت أيضًا في أساس المشكلة التي شغلت النظام في أثناء «أزمة الخلافة» بين عامي 1983 و1984 التي أوجدها مرض الأسد الخطير. في يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1983، أسرع رفعت إلى جوار سرير أخيه حالما سمع بخبر تدهور صحته، ولم يُضع فرصة لقاء شخصيات النظام الرئيسة «فرادى أو جماعات» عندما جاءوا إلى المستشفى للتعبير عن قلقهم على صحة الرئيس. واستنادًا إلى رواية منسوبة إلى علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، طرق رفعت، بلا لف ولا دوران، المسألة الأقرب إلى قلبه، قائلًا بصوت لا يخلو من توجع:

> إن أخي لم يعد لنا في حياته أمل... وحتى إن سلم هذه المرة ونجا من الموت، فإنه لن يعود قادرًا على القيام بأعمال الدولة... مرضه شرس عضال، أصيب به منذ مدة طويلة. وإنه عانى منه معاناة قاسية خفيت على الجميع إلا علي وعلى بعض أفراد الأسرة وإذا رحنا ننتظر بحزن عميق ما سيؤول إليه مصيره، فلا يجوز أن نسهو عن مصيرنا ومصير الشعب والبلاد. فالأعداء يتربصون في الداخل ويترصدون في الخارج... لماذا لا نجعل من لقاءاتنا هنا فرصة للتشاور فيمن سيخلفه؟... لا أعتقد أنكم تؤثرون عليّ رجلًا آخر. فأنا مرشح لوراثته واستلام مكانه منذ وقت طويل... وأنتم تعلمون ذلك. وقد كنتم تسرون به إلي قبل اليوم. ولا تحاذرون أن تذيعوه بين الأصحاب والمقربين. وها هي ساعته قد حانت الآن، فكونوا معي أكن معكم على طريق واضحة إلى أهداف واضحة. ولعله يرضيكم ويدخل إلى قلوبكم البهجة... أنني اجتمعت مع السفير الأميركي... أكثر من مرة، وإننا اتفقنا معًا على رسم الخطة التي سنمضي عليها... وقد نقل السفير إلي التزام أميركا معنا... وأنا وعدته بدوري أن نتحرك... في أقرب وقت تجدونه مناسبًا، ولعل في اليوم أو في الغد خير ميعاد لتحركنا...،

والانتقال إلى وضع جديد، يبدو لي أنه سيكون أكثر إشراقًا... وأكثر خصوبة وخيرًا للبلاد[23].

من الصعب أن تحدّد هل كان هذا الاقتباس مأخوذًا بأمانة عن رفعت أم كانت هناك حرية تصرف بكلماته الفعلية أو بالوقائع الحقيقية. يبدو أن مسألة جسّ رفعت نبض السفير الأميركي مثبتة في تقرير صحافي في عام 1984 يشير إلى أن رفعت «ألمَحَ» في «حديث خاص» مع دبلوماسيين غربيين إلى «أنه لم يكن سعيدًا بروابط سورية بالاتحاد السوفياتي، وأنه سيكون مهتمًا بإعادة توجيه السياسة السورية نحو الغرب إذا ما خلف أخاه في الرئاسة»[24]. لم يكن من الممكن التحقق من أن الحكومة الأميركية قد التزمت دعمه؛ لكن من المهم أن البيزنس ويك (*Business Week*) زعمت في عددها الصادر في 6 شباط/ فبراير 1984 أن «الولايات المتحدة تجهد لإقامة روابط أقوى مع 'الأخ الأول' في سورية».

على أي حال، يقال إن رفعت ضغط المرة تلو المرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 على الشخصيات في الحلقة الضيقة المحيطة بالأسد للحصول على ردّ على عرضه وإنه كان «يسخو سخاء فاحشًا في إعطاء الثروات والغنى، لهؤلاء الذين يرغبون في أن يكونوا عونًا له»، إذا ما استخدمنا الكلمات المنسوبة إلى قائد الوحدات الخاصة.

ليس واضحًا ما الذي حدث بعد ذلك، لكن من المشكوك فيه أن يكون أحد من الجنرالات المهتمين قد أظهر استعدادًا لإطلاق يد رفعت أو لرمي مفاتيح الدولة عند قدميه. فهو، من وجهة نظرهم، لم يكن يملك المؤهلات أو المكانة المطلوبة لوراثة سلطة أخيه. كان شخصًا خلافيًا، عرضة لاتهامات بالفساد، كما لاحظنا من قبل. وكان هناك أيضًا شعور المجتمع عمومًا بكراهية عميقة تجاه سرايا الدفاع التابعة له والبالغ تعدادها 50 ألفًا. كانت تُعَدّ عديمة الانضباط، لا تبالي بحياة البشر، وتخرق القانون. وكان الجيش النظامي نفسه

(23) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 691 – 693. نص ما قاله رفعت ينسبه عضيمة إلى علي حيدر الذي لا يذكره بالاسم بل بلقب حارس القوات الخاصة.

(24) *Washington Post*, 26/9/1984.

مستاء من الوضع الخاص الذي تتمتع به: كانت القوة العسكرية الرئيسة الوحيدة المسموحة في دمشق أو بالقرب من الطرق المؤدية إلى العاصمة، وكان لها وحدات التحقيق والمخابرات الخاصة بها، وكانت تدير سجونها الخاصة، وتتمتع بأولوية في تلبية مطالبها المتعلقة بالتقانة والأسلحة المتطورة أو بسهولة الوصول إليها، وكانت، فوق ذلك كله، معفية من الرقابة أو الإشراف الماليين من المؤسسة العسكرية، ولها تفضيل مفرط في التعويضات والعلاوات. عندما تساءل الشاعر العلوي ممدوح عدوان، في اجتماع لاتحاد الكتاب والصحافيين عقد في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1979، بتشجيع من الأسد بهدف جس نبض الشعب، «لماذا امتيازات جندي في سرايا الدفاع أكثر من ضابط في القوات العاملة»، كان في الحقيقة يعبر عن شعور منتشر على نطاق واسع بين الجنود[25]. لم يكن وصول رفعت إلى ذروة السلطة يعني لكثيرين من الضباط ذوي الرتب العالية سوى منحه امتيازًا حرًا ليسيء الحكم. وكذلك لم يوافقوا على ما كان يسعى إليه من انعطاف في السياسة الخارجية.

مع مرور الأيام مسرعة من دون أي إشارة على رد مؤيد من شخصيات النظام العسكرية الرئيسة، قرر رفعت أن يمضي قُدُمًا وعلى طريقته بالهدف الذي وضعه نصب أعينه. وفي الجزء الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، قام رجال من سرايا الدفاع، بأمر منه، بوضع لوحات كبيرة تحمل صوره على الجدران في أنحاء متفرقة من العاصمة. وسرعان ما تدخل رجال من الحرس الجمهوري وعملاء الأمن الداخلي لينزعوا تلك اللوحات، أو ليغطوها بصور الرئيس. لكن رجال رفعت كانوا يظهرون من جديد، ليفعلوا الشيء ذاته مرة أخرى. استمرت «حرب الملصقات» هذه، كما أطلق عليها الدمشقيون، أكثر من أسبوع، ولم تتوقف إلا حين بدأ الأسد يستعيد عافيته، لكنها كانت قد أثارت استياء أعضاء عائلته المقربين الذين لم يستطيعوا أن يخفوا

---

(25) نشر «النص الوثائقي لمواجهة ما يسمى قادة جبهة حافظ الأسد مع اتحاد الكتاب والصحافيين» في نشرة المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية رقم 5 في آذار/ مارس 1985، ص 3 – 17. عن الاقتباس المأخوذ من عدوان، انظر ص 16.

سخطهم من هذا العرض العام الحقير الذي قام به رفعت فيما أخوه يرقد عاجزًا متألمًا[26].

خمدت التوترات ضمن هيكل السلطة، ولكن ليس لزمن طويل. فقد أثيرت من جديد نتيجة لائحة بتعيينات الجيش نقلت الموالين لرفعت، أو أبعدتهم، من مواقع المسؤولية الحقيقية. وما كان يمكن إصدار تلك اللائحة من دون موافقة الأسد، وفُسِّرَت على أنها خطوة أولى من محاولة واعية للحد من سلطة أخيه. وكادت تؤدي إلى صدام في دمشق يوم 27 شباط/ فبراير 1984 بين سرايا الدفاع وعناصر من الحرس الجمهوري، لكن حدة الصراع خفت موقتًا نتيجة تعيين رفعت يوم 11 آذار/ مارس نائبًا للرئيس من بين ثلاثة نواب. لكن سرعان ما تبين أن ذلك لم يكن أكثر من مناورة بارعة من الأسد ليحد أكثر من سلطة أخيه. أولًا، لأن مسؤولياته الجديدة لم تحدد، وثانيًا، لأن مواليًا للأسد عيّن في قيادة سرايا الدفاع.

في عودةٍ إلى تلك الحوادث، يبدو ما فعله رفعت بعد ذلك طائشًا. ففي عام 1973 كانت أمه قد طلبت إليه بإلحاح أن يبقى بعيدًا عن الأضواء «وألّا يأخذ مكانًا في الساحة إلا تحت راية أخيه»، وقد أقسم لها أنه سيظل «خاتمًا في إصبعه» وأنه سيعمل بأمره «كما كان خاتم سليمان يعمل بأمره»[27]. لكنه حنث بقسمه، ولعب لمصلحته هو. أجبر الشخص الذي عيّنه الأسد على التخلي عن قيادة سرايا الدفاع، وحوّل تلك القيادة إلى صهره، في ليل 30 آذار/ مارس أمر الوحدات المدرعة التي تمكن من حشدها بسد الطرق كلّها المؤدية إلى دمشق وبالزحف على العاصمة بكامل قوتها.

استنادًا إلى كاتب سيرة رفعت، روى لاعب أساس في بطانة الأسد ما حدث بعد ذلك، من دون أي يصرّح باسمه. ويعتقد ذلك اللاعب أن «حماقة» رفعت «وطيشه وبطره» هي التي دفعته إلى الخلاف مع أخيه، وأن رفعت «قد

---

(26) أنا مدين بالرواية الواردة في هذه الفقرة لسوري حسن الإطلاع من دمشق ونشرت في الديمقراطي، السنة 3، العدد 29 (نيسان/ أبريل 1984)، ص 16 - 17.

(27) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 657 - 658.

ظـن بنفسـه أنـه شـيء، وما هو بشـيء... ونحـن كلنا مثله، لا نسـاوي شـيئًا، ولا وزن لنا ولا قيمة لولا الفريق»[28].

> في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، رن جرس الهاتف... إنه الفريق حافظ... قال بصوت متهدج... قد تراني وقد لا تراني بعد الليلة... فإن قضي الأمر، وفاز [رفعت]، وكان له ما يريد، فبالله عليك احفظ أنت ورفاقك عهدي، وبلغهم عن رغبتي في المقارعة والقتال حتى آخر نفس من أنفاسكم، ولا تتركوا البلاد تهوي إلى الدمار والخراب أمـام أعينكـم... الأمـر كبير جـدًا... إنهـا المؤامرة التـي يدبرها من زمـان... ويعد لها مـع ألأم الناس وأخبثهم... لقد ودعني قبل قليل موفـده... طلب مني بكثير من الضراعـة والرجاء أن أنزل عند رغبة رفعت، وأن أسـلمه مفاتيح البلاد... وأن أغادر مع أسـرتي ومع من أختار من الحماة والمرافقين إلى سويسـرا أو إلى أي مكان أختاره. وإن لـم أتخذ قراري هذه الليلة بالاستجابة لطلبه والخضوع لرغبته، فسيسـتعمل اللغة الأخـرى وهي الهجـوم المفاجئ الصاعـق والنار والدمـار، وأنـا الآن لا آمن نفسـي مـن هجومه وغدره فـي الدقائق القليلة القادمة[29].

إذا افترضنا أن كاتب السـيرة لم يبتعد عن الحقيقة المؤكّدة، فإن اللاعب الرئيس غير المسمى، وهو في جميع الاحتمالات إما شفيق فياض، قائد الفرقة الثالثـة المدرعـة وابـن عمـة الرئيـس، أو علي أصـلان، النائـب الأول لرئيس الأركان، صرخ بحجّابه وأصدر أوامره لهم باسـتدعاء قادة الألوية الموجودين في متناول يده. وبعد وضع القوات في حالة تأهب، أسـرع إلى الأسـد. وقيل إن قوات موالية في مدينة دمشق قد عززت «بأسلوب ماكر». وفي الوقت ذاته، تحركـت وحدات أخرى للالتفاف على قوات سـرايا الدفـاع المتمركزة خارج العاصمة[30].

---

(28) في العربية، «الفريق» رتبة عسكرية لا يحملها سوى حافظ الأسد.

(29) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 688 - 689.

(30) المصدر نفسه، ص 690.

في وقت باكر من ذلك الصباح، وكما يُنْقل عن علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، استُدْعيَ هـذا الأخير على عجل إلى رئاسـة أركان الجيش، وووجه بزعم من رفعت أنّه «متواطئ معه... وشـريك له». فاحتج قائلًا، «هذا زعم لا نصيب لـه مـن الصحة». فطُلِـبَ إليه عندئـذ: «اهتف إليـه أمامنا.. وأسـمعنا تكذيبـك للخبر». ولدى اتصال حيدر بـرفعت، قال له هذا الأخير «أرجو أنك لا تزال عند وعودك التي قطعتها على نفسـك بمناصرتي والوقوف إلى جانبي في هذه الساعة التي طال انتظارنا لها جميعنا». فسأله علي حيدر، «ومتى كان ذلك وفي أي مكان؟ وكيف تجرؤ أن تخاطبني بهذا الزعـم الباطل؟» فاستشاط رفعت غضبًا وشتمه بأقذع الألفاظ، مضيفًا، «والآن تظهر على أصلك وطبعك فتخوننـي وتنقلـب علي؟» رد عليه علي حيدر الشـتيمة بمثلهـا، وتابع، «أنا لا أعتـرف بقائد في هذه البلاد إلا لحافظ الأسـد، فهو ولي نعمتي... وهو الذي أعطانـي ما أنا فيـه من القوة والوجاهة. وأنا جندي عنـده، وخادمه، وعبد بين يديه، أطيعه ما دمت حيًا ولا أعصيه، ولا أنشق عليه». وبهذه الملاحظة انتهت هذه المكالمة شديدة الانفعال[31].

افترض كاتب سيرة رفعت أن علي حيدر كان يلعب لعبة مزدوجة. فكتب، «لا يبعـد أن يكون قد نسـج لـه خيوطًا مع رفعـت... دون أن يعرض عبوديته لحافظ الأسـد لأية ريبة... إما لأنه ظن بأن رفعت سيصيب فوزًا على أخيه... وإمـا لأنـه أراد أن يؤمـن لـه وجاهة جديـدة في مـكان جديد إذا تمـت الغلبة لـرفعت»[32].

علـى أي حال، في تلك اللحظة الحاسـمة مـن أزمة الخلافة، وضع علي حيدر نفسه في جانب الرئيس، وساعد تاليًا في حصار رفعت.

قرر الأسـد فـي النهاية أن يعالج أمر أخيه شـخصيًا. ويُقال إنه ذهب إلى مكان إقامته وخاطبه بهذه الكلمات:

لقد نفدت آخر نسـمة من رياح صبري عليك، ولم يعد عندي طاقة

(31) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 695 - 696.

(32) المصدر نفسه، ص 698.

لأن أتحمل أكثر مما تحملت... أنسيت أني أنا الذي غذوتك ونشّأتك وعلّمتك وأخذت بيدك إلى مرافق الحياة... وذللت لك الصعاب وأنجيتك من كل تهمة وعقاب، وأشركتك في السلطة؟... فلم يكن جزائي منك إلا أن تكفر بصنائعي، وتتآمر علي، وتتسلل في ظلمة الغلس لتطيح بي... والآن لا خيار لك في مصيرك، فمصيرك أصبح في يدي... وإن لم تفعل ما أقول لك وتستجب لما سآمرك به، فسأوردك مورد الحتف وسأقيم عليك النوائح[33].

استسلم رفعت لرأي أخيه. ما كان في مقدوره أن يستمر في مسلكه بأي حال من الأحوال. كان مثل شخص يمشي على حد السيف. وبحلول ذلك الوقت، كانت الأمور قد انقلبت ضده بقوة.

من المستحيل التأكد من دقة هذه الرواية لأزمة الخلافة التي نتناولها في هذه الصفحات، على الأقل نتيجة الطبيعة السرية لسياسة القيادة العليا في سورية وصعوبات تأمين بيانات موثوقة في شأن الاصطفافات والخطاب الداخلي لشخصيات النظام المركزية[34].

لعلّه من غير معنى أن نسهب كثيرًا في أمر العواقب. فمن المعروف أن رفعت قد جرد من سلطته، وأرسل إلى الخارج ليعيش فترة من الزمن في المنفى، ولم يسمح له إلا بزيارات قليلة قصيرة إلى سورية. وفي النهاية، أعطي الإذن بالعودة للاستقرار في دمشق، لكن مع استبعاده من أي دور فاعل. وفي الوقت ذاته، قلصت سرايا الدفاع التابعة له من 50 ألف رجل إلى حجم أي فرقة نظامية، أي بين 15 و20 ألف رجل تقريبًا، وجردت من فرع المخابرات الخاص بها ومن بعض الوحدات المجوقلة والصاروخية، ودمجت في القوات المسلحة. ونقلت قيادتها إلى العميد حكمت إبراهيم الذي يُزعم أنه متزوج من

---

(33) عضيمة، تحليل رفعت الأسد، ص 648 - 649.

(34) لمعرفة روايات أخرى عن صراع الخلافة، انظر: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), pp. 421-440; Alasdair Drysdale, «The Succession Question in Syria,» *The Middle East Journal*, vol. 39, no. 2 (Spring 1985), and «La Guerre de succession à Damas. Une Nouvelle victoire pour le président Assad,» *Le Monde*, 14/8/1984.

خالـة الأسـد[35]. كان الأسـد، في هـذه الحركات ضد رفعـت، يتحرك على ما يبـدو بتحريـض من عقـلاء الطائفـة العلويـة الذين اعتبـروا رفعـت، كما تقول الشائعات التي راجت حينها في دمشق، تهديدًا لبقاء النظام برمته.

تعـزّزت عندئـذٍ قوى الحـرس الجمهوري الذي كان منذ تأسيسـه في عام 1979 معنيًا بسلامة الأسد الشخصية، واضطلع بكثير من المهمات التي كانت سـرايا الدفاع مسـؤولة عنها في السـابق. وأصبح فـي الواقع القوة الرئيسـة في منظومة أمن النظام في منطقة دمشق. وبقي عدنان مخلوف، الموثوق من الأسد وابـن عم زوجتـه، قائدًا للحرس الجمهـوري وكان قد رُفّع إلـى رتبة لواء قبل وقت قصير. وابتداءً من عام 1987، صار ابن الأسـد البكر باسـل، على الرغم من أنه كان برتبة رائد فقط، ذا سلطة ملموسة في هذه الوحدة الجوهرية بصفته الجديدة رئيسًـا للأمن الرئاسـي، وبعد وفاته في حادث سـيارة في عام 1994، هيئت الأرض لـبشـار، وهو ابن أصغر سـنًا من أبناء الأسـد، ليتولى دور أخيه. وفي السـنوات القليلة الأخيرة من حياة باسـل، كانت هناك فكرة منتشـرة على نطاق واسـع بأنه يهيَّأ لخلافة والده، وأن الحرس الجمهوري يفترض أن يكون قاعدة قوته الأساسية. ومؤخرًا، صار الأمر ذاته يقال عن بشار.

من المؤشـرات علـى الأهميـة المتنامية للحـرس الجمهـوري في هيكل سلطة الأسد ما تؤكّده مصادر سورية حسنة الاطلاع من أن هذه الوحدة تمتص كثيرًا من عائدات حقول النفط في منطقة دير الزور التي بالمناسـبة لا يُسـجل الجزء الأكبر منها في موازنة البلد.

لا بد من الإضافة أن اللواء علي محمود حسن خلف عدنان مخلوف في قيـادة الحـرس الجمهـوري فـي حزيران/ يونيـو 1985. ويعتبر علـي محمود حسـن، وهـو في منتصـف الخمسـينيات من عمره ومـن خلفية علويـة ريفية، ضابطًـا مهنيًا بامتياز. أما سـبب ذلك التغيير في قيـادة الحرس الجمهوري فلا يمكن التحقق منه. لكن يبقى عدنان مخلوف شخصًا قويًا في النظام السوري.

---

(35) مصدر هذه النقطة المحددة هو: النذير، العدد 77، 3/ 2/ 1985.

توترات جديدة

عادت التوترات ضمن هيكل السلطة. كانت قد نشأت، إلى حد ما، نتيجة سياسة الأسد القائمة على حفظ التوازن بين شخصيات النظام المركزية. وكان ذلك منذ البداية من أولى مبادئ فن الحكم لديه. وكانت مهارته في وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ مهارةً تامة. غير أنه كان قد أفلت العنان لشقيقه رفعت بين عامي 1978 و1983، فمهّد الطريق، بغير قصد، أمام خروج النظام عن توازنه في عام 1984، الأمر الذي دفع الأسد إلى بثّ قوة جديدة في سياسته القديمة عبر متابعتها على نحو أكثر ثباتًا وتوزيع السلطة بين مساعديه الرئيسين بطريقة تحول دون قيام تهديد آخر لسلطته الشخصية. ومن العناصر الأساسية في هذه السياسة زيادة قوة الحرس الجمهوري، الذي أعيد تشكيله، وإعطاء الدور البارز في كادره وفي برنامج «الضباط القادة» المستقبليين لابن الأسد البكر، باسل، أولًا، ومن ثم لابنه الأصغر سنًا، بشار. وليس من الصعب أيضًا أن نفهم لماذا أدّت لعبة موازنة المنافسين المحتملين المتواصلة إلى شعور بعض شخصيات النظام الرئيسة بأنها اختزلت عمليًا إلى مجرد بيادق على رقعة شطرنج الأسد.

يبدو أنّ هذه اللعبة أزعجت أيضًا، على الأقلّ علي حيدر، قائد الوحدات الخاصة، وهي فرقة تضمّ بين 8 آلاف و15 ألف رجل من القوات الخاصة، مركزها في القطيفة على بعد خمسة وعشرين ميلًا أو نحوها شمال شرق دمشق، لكن لها أيضًا وحدات متمركزة منذ منتصف الثمانينيات حول بحمدون وطرابلس في لبنان، وكذلك في جوار مرفأ طرطوس السوري وعلى جبل قاسيون المطل على العاصمة. ويروي مصدر موثوق إنّ علي حيدر قال في اجتماع لكبار ضباط الجيش في عام 1994 حضره رئيس الأركان حكمت الشهابي، في تعليق على مشاركة سورية في عملية السلام وتعهد الأسد العلني إقامة علاقات «طبيعية» بإسرائيل شريطة انسحاب قواتها الكامل من مرتفعات الجولان[36]: «لقد أصبحنا غير موجودين. نحن حتى لم نستشر». لا بد من أن

---

(36) قدم هذا التعهد أولًا للرئيس الأميركي كلينتون بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 1994 في جنيف؛ انظر: *Washington Post*, 17/1/1994.

يكون هذا التصرف الطائش وما رافقه من جدال بينه وبين الشهابي قد شكل إزعاجًا للأسد عندما وصلته أخبار ما حدث، وربما يكون قد شكل أحد أسباب اعتقال علي حيدر في صيف ذلك العام. واستبداله في قيادة الوحدات الخاصة باللواء العلوي علي حبيب[37].

لكن ربما تكون عوامل أخرى قد أدت دورًا في خسارته حظوته، إذ يُقال إنه عبّر عن شكوكه حيال ملاءمة نقل السلطة في سورية على أساس النسب. وفعل ذلك بحذر ونبرة مكتومة عندما وضع الأسد ابنه باسل تحت الأضواء، وهو ما جنبه إعطاء الأسد سببًا ضده. لكنه كان أكثر صراحة في انتقاده عندما تحول الاهتمام إلى بشار، بعد وفاة باسل. وتقول القصة إنّه صدر عنه ما معناه إن عباءة الأسد لا تلائم بشار، وأن سورية ليست ملكية وراثية. ومن المحتمل جدًا أن تلك الأفكار كانت تعكس ميلًا قويًا بين العسكريين؛ وعلى الأقل، فإنّه من المشكوك فيه أن تُحمل الكتلة العظمى من السوريين الواعين سياسيًا على قبول فكرة السلطة السلالية. وعلى أي حال، بعد عزل علي حيدر من منصبه، أعطى الأسد إشارة إلى مساعديه الرئيسيين أن عليهم إمّا أن يلعبوا بالطريقة التي يريد وإما يخرجوا من اللعبة بأسرها.

ويقال إن عملاء أحد المكاتب الأمنية وزعوا، بعد اعتقال علي حيدر، منشورًا في دمشق يزعم أن لديه 51 مليون دولار مخبأة في حسابات مصرفية أجنبية. وإذا كانت الإشارة في ذلك المنشور لا تنطوي على أي تلفيق، فإن الدافع إلى توزيعه، بغض النظر عن صحة محتواه أو خطئه، كان بلا شك تشويه سمعة علي حيدر[38].

هناك تطور آخر يستحق الاهتمام. ففي 8 شباط/ فبراير 1998، أصدر الأسد مرسومًا يعفي فيه أخاه رفعت من منصب نائب الرئيس. وكما لاحظنا آنفًا، لم يشغل رفعت هذا المنصب إلا اسميًا، وكان الأخوان على خلاف منذ عام 1984. ويبدو أن المرسوم الجديد جاء بفعل أعمال قام بها سومر، أحد

---

(37) عن علي حبيب، انظر الجدول (18 - 1).

(38) حصلنا على البيانات التي استند إليها التحليل في هذه الفقرة والفقرتين السابقتين في عامي 1994 و1995 من سوريين لم يرغبوا في ذكر أسمائهم.

أبناء رفعت، حيث أسس، بتوجيه من والده، كما يفترض، مجموعة معارضة في باريس، باسم حزب الشعب العربي. وراح يوجّه نقدًا شديدًا إلى النظام السوري من خلال صحيفة الشعب التي كان ينشرها في العاصمة الفرنسية أيضًا، ومحطة تلفزيون (ANN) التي أسسها في لندن. ومن الطبيعي أن ذلك لم يسعد الأسد الذي قيل إنه طلب من رفعت أن يضع حدًا لأعمال ابنه. لكن رفعت ظل معاندًا وترك لابنه أن يواصل مساره.

نبذة عن شبكات الأمن والاستخبارات وشخصياتها الرئيسة

لم يكد يمرّ شهر على انقلاب شباط/ فبراير 1966 حتى دان البعثيون الموالون للواء صلاح جديد في جلسة استثنائية من مؤتمرهم القطري «سلوك بعض هذه الأجهزة [الأمنية]» في «الفترة الماضية»، وشجبوا «تعددها» و«هدرها أموال الشعب» و«الاعتداء على الحريات» وصعود أفرادها «بأساليب لا مشروعة» إلى «طبقة ذات امتيازات خاصة»[39].

كان هذا الانتقاد قد تردّد قبل وصول الأسد إلى قمة السلطة بأربع سنوات، وهو يوحي بأن شبكاته الأمنية مماثلة، في بعض جوانبها، لسابقاتها. لكنها أصبحت في ظلّ الأسد، وعلى نحو أوضح من أي وقت منذ استقلال سورية، مجرد أدوات بيد الحاكم، قواتها مسخرة لحاجاته، وقادتها مسؤولون في النهاية أمامه فحسب. وعززت الأزمات وزنها العددي، ووسعت نطاق نشاطها وأشكاله وكثافته، وحررتها من القيود، وقوّت سلطتها في كبح المعارضين السياسيين ومضايقتهم وقمعهم، كما في أثناء حملة المقاتلين الإسلاميين السرية بين عامي 1976 و1982 ضد النظام. وكان زعيم الحركة الوطنية اللبنانية الدرزي، كمال جنبلاط، في ملاحظات كتبها قبل اغتياله في عام 1977، ونشرت بعد وفاته، قد وصف سورية في ذلك العام بأنها «سجن كبير يفرخ فيه عملاء الشرطة السرية (لأنهم وصلوا، بحسب بعض التقارير، إلى رقم كبير يبلغ 49 ألفًا)»[40]. هذا الرقم مبالغ فيه بلا شك، لكن حتى لو

---

(39) حزب البعث العربي الاشتراكي، بيان القيادة القطرية (دمشق: [الحزب]، 1966)، ص 19.

(40) Kamal Junblat, *Pour le Liban* (Paris: Stock, 1978), p. 197.

افترضنا أن عدد الشرطة السرية لم يكن في عام 1977 سوى نصف ذلك الرقم أو ثلثه، فإنّه يبقى عددًا كبيرًا جدًا في بلد صغير مثل سورية. ولأغراض المقارنة، لم تصل «القوة العاملة» لدى مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة، التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت يبلغ ثمانية وعشرين ضعفًا من عدد سكان سورية، إلا إلى 17345 في عام 1971[41].

من الضروري أن نشدد على أنه في الفترة الأولى من حكم الأسد، أي بين عامي 1970 و1975، عندما كانت مسيرته تتمتع بأشدّ التأييد، كانت صفوف الشرطة السرية أقل من ذلك بكثير، وكانت يد عملاء التحرّي أخف بكثير، والمراقبة التي يمارسونها على المواطنين أكثر اعتدالًا. وبالمثل، أصبحت الشبكات الأمنية في الفترة التي أعقبت انتصار النظام على أزماته الداخلية، أي منذ عام 1986 فصاعدًا، أقل تغطرسًا أو تطفلًا في سلوكها وأكثر دقة وحذرًا في أساليبها. وأكد الأسد في عام 1995 «نحن أعطينا تعلميات لكل الأجهزة بعدم جواز اعتقال أي شخص إلا من خلال الشرطة التي تحيله للقضاء»[42]. لكن قلّة من السوريين تأخذ هذا التصريح بلا تحفظ.

منذ أوائل الثمانينيات أو نحوها، صارت الأجهزة الأمنية أكفأ. وأحد العوامل التي ساهمت في ذلك هو أنها صارت تعالج المعلومات التي تجمعها وتخزنها وتستردها إلكترونيًا. وهذا صحيح أيضًا في حالة البيانات التي تجمعها أجهزة المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية. وعلى العكس، بقيت مؤسسات حزب البعث غير مؤتمتة. ففي عام 1985، أدرج مؤتمره القطري الثامن من بين العقبات التي تعيق تقدمه غياب الوسائل الفنية المتقدمة ـ كالحواسيب ـ في مجال العمل الحزبي[43]. وهو ما زال يعاني شعورًا بعدم الكفاية التقانية. ويمكن أن نستنتج من هذا، وعلى نحوٍ مبرر، أن الحزب لا يتمتع في عيني الأسد بالأولوية التي تتمتع بها أجهزة الأمن والمخابرات.

---

(41) William W. Turner, *Hoover's FBI: The Men and the Myth* (New York: Dell, 1971), p. 305.

(42) مقابلة مراسل الأهرام مع الأسد، الشرق الأوسط، لندن، 11/ 10/ 1995.

(43) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي (دمشق: الحزب، 1985)، ص 32.

إضافة إلى وحدات الاستخبارات التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من التشكيلات العسكرية ذات الأهمية السياسية، هناك اليوم بالمجمل، وبقدر ما نستطيع التحقق، أربع شبكات أمن ومخابرات رئيسة، وهي بالاسم الأمن السياسي والمخابرات العامة والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية. وكلها تتبع في النهاية للجنة المخابرات الرئاسية. والمهمة الرئيسة للأمن السياسي هي أن يرصد أي إشارة على انشقاقات منظمة أو ميول في غير مصلحة النظام، ولو بالكلام. أما المخابرات العامة فتتألف من ثلاثة فروع: فرع فلسطين وفرع الأمن الداخلي (وهو يكافئ مكتب التحقيقات الفدرالي) وفرع الأمن الخارجي (وهو يكافئ وكالة المخابرات المركزية). وهناك كثير من التداخل في وظائف الأمن الداخلي والأمن السياسي. والأسد، بوضعه هاتين القوتين السريتين في موازاة بعضهما على نحوٍ يضمن له في الحقل الأمني وجود وترين دائمين مشدودين إلى قوسه، إنّما كان يتصرف بطريقة لا تختلف عن طريقة نابليون الذي وضع في خدمته شرطة سرية بقيادة فوشيه، ونظم في الوقت ذاته شرطة مضادة لمراقبة فوشيه[44]. وبالطبع، لم يكن عملاء الأمن الداخلي وعملاء الأمن السياسي، وكلاهما يتبع الأسد، يعرفون بعضهم بعضًا، إلى حد يقال معه إن بعض عناصرهما تبادل إطلاق النار في أوائل الثمانينيات، وكل منهما يظن المجموعة الأخرى من المقاتلين الإسلاميين. أما في ما يخص المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية، فإن الحكايات التي تجد طريقها عبر طاحونة شائعات المعارضة تؤكد أن الحواف القاطعة لهاتين الشبكتين موجّهة ضد أي انشقاق محتمل ضمن القوات المسلحة لا ضد الأعداء في الخارج. ولكن لا بد من أن يبقى في الذهن أن جميع مؤسسات الأمن والمخابرات تعمل بسرية شديدة، وقلما تستند التقارير المتعلقة بها إلى معرفة أكيدة.

الأشخاص الأساسيون الذين عملوا بإمرة الأسد في الأمن والاستخبارات هم علي دوبا ومحمد الخولي ومحمد ناصيف. وهم جميعًا يحملون الآن رتبة لواء، وجميعهم علويون (انظر الجدول 18-1).

---

(44) بوريين (سكرتير نابليون الخاص): Louis Antoine Fauvelet de Bourrienne, *Memoirs of Napoleon Bonaparte,* Edited by Colonel R. W. Phipps, 4 vols. (New York: Charles Scribner's Sons, 1891), vol. 1, p. 361.

عمل علي دوبا رئيسًا للمخابرات العسكرية منذ 24 سنة: فقد شغل هذا المنصب منذ عام 1974. وإنه لذو دلالة أن الأسد قد غيّر رئيس وزرائه خمس مرات في الفترة ذاتها[45]. وعلى الرغم من «ترقية» علي دوبا إلى منصب مستشار الرئيس لشؤون المخابرات العسكرية، بحسب إحدى الروايات، أو منصب نائب رئيس الأركان للشؤون الأمنية، بحسب رواية أخرى، فإنه ما زال، على ما يبدو، يتحكم بسلك المخابرات العسكرية.

يتحدر علي دوبا، المولود في عام 1933، من رجل دين مالك أرض صغير من عشيرة النميلاتية، وهي فرع من عشيرة المتاورة، من عائلة تعدّ بالآلاف، وجميعهم يحملون كنية دوبا[46]. بعضهم، كحاله، من أبناء قرية قرفيص في منطقة جبلة، لكن آخرين هم من أبناء لواء الاسكندرون، وبعضهم من أبناء جسر الشغور التي تبعد 53 ميلًا شمال شرق اللاذقية[47]. حققت العائلة مكانةً بين علويي الجبال بعد «استشهاد» أحد أبنائها، وهو محمد أسعد دوبا، في عام 1921 في معركة ضارية ضد الفرنسيين بقيادة الشيخ صالح العلي، وهو رجل دين شعبي وزعيم عشيرة البشارغة، وهي فرع من المتاورة.

هناك عامل أكثر أهمية في صعود علي دوبا البدئي في سلك المخابرات العسكرية هو عضويته في حزب البعث منذ الخمسينيات، أي منذ أيامه في ثانوية الأرض المقدسة في اللاذقية. غير أنَّ استمراره في السلطة يمكن تفسيره أساسًا بالقرار الذي اتخذه في عام 1970 بربط مصيره بمصير الأسد وبحقيقة أنه لم يخرق في أي لحظة لاحقة ولاءه له.

تصر بعض التقارير على أن دوبا بنى على مر السنين كتلة تابعة له. يُقال، مثلًا، إنَّ عدنان بدر حسن، رئيس الأمن السياسي منذ عام 1987، وماجد سعيد،

---

(45) شغل منصب رئيس الوزراء كل من محمود الأيوبي (1972 - 1976) وعبد الرحمن خليفاوي (1976 - 1978) ومحمد علي الحلبي (1978 - 1980) وعبد الرؤوف الكسم (1980 - 1987) ومحمود الزعبي منذ عام 1987. وشغل الأسد نفسه منصب رئيس الوزراء في فترة 1970 - 1971، وشغل خليفاوي المنصب في فترة 1971 - 1972.

(46) أنا مدين بهذه التفصيلات لعبد الهادي عباس، وهو عضو علوي في المؤتمر التأسيسي لحزب البعث في عام 1947 وابن رجل دين من عشيرة الرشاونة من الكلبية.

(47) أنا مدين بهذه التفصيلات لأحد أبناء عائلة دوبا الكبيرة.

رئيس المخابرات العامة بين عامي 1987 و1994 (انظر الجدول 18-1) هما من حلفائه، وإن العقيد محسن سلمان، قائد الفوج 35 في الوحدات الخاصة، ابن أخته، واللواء علي حبيب، قائد الوحدات الخاصة منذ عام 1994، من أبناء عشيرته. وإذا كان ذلك صحيحًا، فيمكن تفسيره بأنه ليس أكثر من انعكاس لسياسة الأسد في السماح لمساعديه الرئيسين بتجميع قواهم، لكن إلى الحد الذي يمكنه من الاستمرار في حفظ التوازن في ما بينهم وحسب، وتفادي تعريض سلطته العليا للخطر.

ساهمت عوامل متعددة في كفاءة هذه السياسة في حالة علي دوبا المحدّدة. العامل الأول هو قلة شعبيته بين ضباط الجيش عمومًا، بسبب ميل جهازه إلى الوصول إلى مختلف جوانب حياتهم. وفي الوقت ذاته، كانت تشعر صفوفهم العليا تجاه سلطته لا بالخوف فحسب، بل بالحسد أيضًا، وهم يرون، كما يقول مثل عربي، وكما عبّر معارض علوي للنظام عن الأمر، إن «كلب الأمير أمير»[48]. إضافة إلى ذلك، تؤكد قصص منتشرة أن علي دوبا استسلم للفساد، وأن له «أصابع كثيرة في كثير من الفطائر اللبنانية»، وأنه «شريك خفي» لمنذر الكسار، وهو سني من النبك وعديل علي دوبا ومتعهد سابق، ويزعم أنه كان في الثمانينيات والتسعينيات «أحد ملوك تجارة المخدرات». ولا يمكن لهذه المزاعم، إذا كانت صحيحة، إلا أن تضعف موقف دوبا، وتقوي سيطرة الأسد عليه. لكن من الضروري أن نكرر أن من العسير تمزيق حجاب السرية الذي يغطي أجهزة الأمن والاستخبارات وقادتها، حتى إنَّ الباحث يضطر إلى أن يختار طريقه بحذر وسط شراك الأدلة القائمة على الأقاويل.

على عكس علي دوبا، لم يكن محمد الخولي الذي شغل طويلًا منصب مستشار الأسد الأساس لشؤون الاستخبارات، موضع اتّهام، حتى من جانب أعداء النظام، في أي أمر يتضمن سوء استعمال السلطة بهدف تحقيق الغنى الشخصي. لا يسمع المرء أي سوء عنه سوى أنه قد يكون أدّى دورًا في دفع الأسد إلى الاعتماد المفرط على أبناء طائفته. وهو، من نواح أخرى، يوصف

(48) في حديث مع المؤلف.

بأنـه مسـتقيم وكفـوء ويتمتع بثقة الأسـد العميقة، وولاؤه لـه لا يتزعزع. وهو أيضًا معروف بأنه رجل قليل الكلام، وأنه يبقى في الخلف ويتجنب الشـهرة. وتحمل فئات من المعارضة فكرة شبيهة عنه. ففي عام 1988 لاحظ معارض بـارز للنظام وأمين عام سـابق لحزب البعث أن «محمـد الخولي هو من أفهم المحيطين بـالأسد، ذكي ومثقف، ولعله هو الشخص الذي دفع بحافظ الأسد نحو المنزلق الطائفي. وهو رجل ذو أفق، وأعرفه شخصيًا، وأعرف أنه كذلك رجل معقد»[49].

يتحدر محمد الخولي من عشيرة الحدادين ومن عائلة انتمت تاريخيًا إلى طبقة الوسطاء بين الفلاحين وملّاك الأرض الغائبين. كان يطلق على ابن هذه الطبقة في بعض أنحاء الريف العلوي اسـم «الخولي» وفي المنطقة السـاحلية اسـم «الشـوباصي». وكانـوا عمومًـا يعملـون وكلاء لمـلّاك الأراض. وكانت مهمتهم الرئيسة مراقبة الفلاحين، ولا سيما في موسم الحصاد وجمع الإنتاج. صورت دراسـة ميدانية برعاية الاتحاد العام للفلاحين الخولي أو الشـوباصي فـي فترة مـا قبل الإصلاح الزراعي علـى أنه «عنوان القـوة والظلم والإرهاب والاستبداد فـي نظر الفلاحيـن»[50]. وبالطبع، قـد لا يصحّ هـذا التعميم على أسـلاف محمـد الخولـي. على أي حال، اسـتنادًا إلى مصدر علـوي، لم يكن أقرب أسلاف الخولي الذكور، أي والده، خوليًا في مهنته، بل رجل دين.

لا نعرف عن حياة محمد الخولي المبكرة سوى أنه ولد في عام 1937 فـي قرية بيت ياشـوط في منطقـة جبلة. ولم يظهـر في شـبابه اهتمامًا بأفكار البعـث، وفـي الحقيقة لم تكن لـه أي صلة من أي نوع بالحـزب قبل ظهوره المفاجئ في ميدان السـلطة في عام 1970 لدى اسـتيلاء الأسـد على مقاليد الحكم. ومن غير الواضح متى بدأت صلته الأولى بالأسـد. لكن لا شك في أنه يدين بمكانته لروابطه القوية بالأسـد. فلدى تولي هذا الأخير قيادة القوى الجوية في عام 1964، عيّن الخولي نائبًا لرئيس المخابرات الجوية، ثم رئيسًا لهـا في السـبعينيات؛ وقبل مضـي وقت طويل، عُيِّنَ رئيسًـا للجنة المخابرات

(49) حمود الشوفي في حواره مع تمام البرازي، الوطن العربي (باريس)، 13/ 5/ 1988
(50) الاتحاد العام للفلاحين، ملامح من تاريخ الفلاحين، 4، ص 325.

الرئاسية التي حدّدت على نحوٍ ما طبيعة كبار موظفي المخابرات، وأدت دورًا رئيسًا في اختيار كثيرين من قادة شبكات الاستخبارات ومراقبة أعمالهم السرية عن كثب.

احتفظ الخولي بمناصبه في الاستخبارات حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1987، عندما أصبح من الضروري إعطاء الانطباع بأنه فقد الحظوة، لأسباب سياسية كبرى ونتيجة حادثة الهنداوي المثيرة للجدل في نيسان/ أبريل 1986 في مطار هيثرو في لندن وما تلاها من قطع بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية بسورية. وما زالت هذه الحادثة عرضة لتفسيرات شتّى. يرى بعضهم أنها محاولة خرقاء من المخابرات الجوية السورية لتفجير طائرة من طائرات العال الإسرائيلية انتقامًا لسوء معاملة وفد سوري كان على متن طائرة ليبية منطلقة من طرابلس الغرب إلى دمشق وأجبرتها المقاتلات الإسرائيلية على الهبوط في شباط/ فبراير من ذلك العام. ويميل تفسير آخر إلى الشك بأن نزار هنداوي كان عميلًا مزدوجًا وأداة بيد الموساد الماكرة، وأن المخابرات الجوية السورية وقعت في فخ نصبه الإسرائيليون كانت الغاية الخفية منه، بحسب تعبير رئيس الوزراء الفرنسي في حينها جاك شيراك «إحراج سورية وزعزعة استقرار نظام الأسد»[51]. وما زال مستحيلًا تسليط الضوء على الدور الدقيق، إن وجد، للأسد أو للخولي في القضية كلها. لكنه ليس أمرًا بعيد الاحتمال أن يكون الخولي قد قرر أن يتحمل المسؤولية النهائية عن خطوات غير متعقلة أو خاطئة من المخابرات الجوية، وأن يوافق على ما بدا كأنه خسارة لحظوته لدى الرئيس من أجل مصلحة النظام العليا.

على الرغم من خفض منصب الخولي في عام 1987 إلى معاون قائد القوى الجوية ـ وهو منصب سيشغله حتى عام 1994 ـ ظل يحتل مرتبة رفيعة لدى الأسد، ويقال إنه مارس بقربه، وما زال، كثيرًا من التأثير بوصفه مستشاره لشؤون الاستخبارات. وكان منذ عام 1994 القائد الفعلي للقوى الجوية. علاوة على ذلك، فإن إبراهيم حويجة، رئيس المخابرات الجوية منذ

---

(51) عن تفصيلات قضية الهنداوي، انظر: Seale, *Asad of Syria*, pp. 475-482, and Ian Black and Benny Morris, *Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services* (New York: Grove Press, 1991), pp. 433-437.

عـام 1987، هو، كما يقول السـوريون، «صنيعـة الخولي»، وينحدر مثله من عشيرة الحدادين[52].

يعتبـر محمـد ناصيـف رئيس فـرع الأمن الداخلـي الذي يعادل الشـرطة السـرية، الأقل ظهورًا للعلن بين مسـاعدي الأسد الأساسيين. وهو قلّما يفوته أي شـيء ذي معنـى سياسـي. ويصفه معارضـون للنظام احتكوا بـه بأنه رجل «حِلِـس مِلِـس»، و«يظهـر غيـر ما يبطـن»، أو بأنـه «يتقرب منـك ليطعنك في الظهـر». وهـم يؤكـدون أيضًا أنـه، حين يتعلق الأمر بأسـاليبه فـي التحقيق أو بأشـكال العقاب التي ينزلها بالمعارضين السياسـيين، فلا يمكن لأي رادع أن يردعه. بعبارة أخرى، يبدو أنه يتمتع بكل الصفات الخاصة بالدور الذي وضعه الأسد فيه.

ليس معروفًا متى التقى مسارا حياة الأسد وناصيف. فهو، كالأسد، ينحدر من عشيرة الكلبية. لعلّ ذلك يكون قد ربط بينهما، وقد لا يكون، لأنه من فرع مختلف من العشيرة ومن جزء آخر من الريف العلوي. وهو أصغر من الأسد بتسـع سـنوات. ولد في قرية اللقبة قرب مصياف في عام 1939 لوجيه ريفي أقل شـأنًا، كان اسـتنادًا إلى صحافي سـوري ذا صلات واسـعة، «يعيش على الإتـاوات»، أي على الابتزاز، وانضم إلى الجيش لدى إنهاء المدرسـة، ولدى وصـول حزب البعث إلى السـلطة في عـام 1963 كان مجرد «ضابط صغير». وقبل مرور وقت طويل، ولم يكن قد تخطى الخامسـة والعشـرين بكثير، عهد إليـه بقسـم الأمن الداخلي المسـؤول عـن مراقبة الخطـوط الهاتفيـة. وكانت اللجنة العسكرية السرية التي ضمت الأسد في حلقتها الداخلية، هي المسؤولة عن هذا القسـم في ذلك الوقت[53]. أثبت ناصيف أنه ملائم لمهمته، حتى إنّ الأسد الذي أصبح بلا منازع في السلطة، اختاره في منتصف السبعينيات ليدير فرع الأمن الداخلي في المخابرات العامة. وصار، منذ ذلك الوقت، أداة الأسد الرئيسة في تعقب أعداء النظام الداخليين، على الرغم من إجرائه مؤخرًا عملية فـي القلب. ويأتي محمد ناصيف، رسـميًا، بعد مديـر المخابرات العامة، لكن

(52) عن إبراهيم حويجة، انظر الجدول (18 – 1).

(53) عن اللجنة العسكرية، انظر الفصل 12 من هذا الكتاب.

أحدًا من الستّة الخمسة الذين شغلوا هذا المنصب في أثناء شغله لمنصبه لم يكن له من الوزن ما كان له، أو تمتع بثقة الأسد مثلما تمتع[54]. إذ طغى عليهم جميعًا، وتمتع، على عكسهم، وما زال يتمتع بقدرة غير محدودة على الاتصال بالأسد.

لم ينج ناصيف، كما سيظهر، من إغراء استخدام نفوذه لبناء ثروة شخصية. فغالبًا ما يذكر بوصفه أحد الشركاء الخفيين للغني الجديد صائب نحاس الذي يقال إنه كان يتبادل الخدمات معه، ويقال إنه فتح حسابًا مصرفيًا في برلين الغربية منذ وقت يعود إلى السبعينيات[55]. وقد عبّر تاجر دمشقي بارز عن الأمر على نحو مختلف إذ قال: «ينتمي صائب نحاس إلى طبقة من التجار صنعها الأمن الداخلي ورئيسه محمد ناصيف»[56]. هذه أشياء تروى فحسب، من دون إمكان إثباتها.

يبقى ثمّة سؤال محيّر: لماذا تسامح الأسد الذي لا يرقى الشك إلى استقامته في أمور المال، مع مفاسد هذا العدد الكبير من كبار مساعديه، ولم يطلب محاسبتهم محاسبة أشدّ صرامة؟ أحد التفسيرات التي يقدمها السوريون هو أن المساعدين المعنيين كانوا، بلجوئهم إلى ممارسات غير سليمة، يضعفون أنفسهم، الأمر الذي يجعلهم أشدّ خضوعًا لإرادة الأسد. ويقول آخرون إنهم يشكلون قاعدة سلطته التي لا يتوقع منه أن يضعفها. لكن إغماض عينه عن الفساد في بطانته أتى على شيء من مكانته وأضاف المزيد إلى روح السخرية العيّابة التي يشعر بها كثيرون من السوريين نحو نظامه.

---

(54) كانوا علي المدني (1976 - 1979) ونزيه زرير (1979 - 1984) وفؤاد عبسي (1984 - 1987) وماجد سعيد (1987 - 1994) وبشير النجار (1994 حتى الآن). عن هؤلاء المسؤولين، انظر الجدول (18 - 1).

(55) عن صائب نحاس، انظر ص 424 ـ 425 من هذا الكتاب

(56) في حديث مع المؤلف.

الفصل التاسع عشر

نظرة إلى المستوى الثالث من مستويات السلطة أو إلى قوام النخبة العليا من حزب البعث

كان أحد الملامح البارزة في قيادة حزب البعث المركزية في هذه الفترة هو تلك الدرجة المرتفعة من الاستقرار النسبي الذي نعمت به. ففي حين تعرضت القيادة القطرية لحزب البعث بين عامي 1963 و1970 لأربعة تغييرات كبيرة، أصبح تولّي أعضائها لمناصبهم، بعد استيلاء الأسد على السلطة واقتلاع الأجنحة فيه، أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر انتظامًا. غير أنّه انسجامًا مع حاجات الحزب أو غايات الأسد، كانت هيئة الحزب القيادية تستقبل دماء جديدة في كل مؤتمر قطري عقد منذ عام 1970. كما فقد بعض أعضائها حظوتهم، وبالتالي مناصبهم، إما لضعف أدائهم، وإما لسلوكهم المخالف مصالح الأسد، كما حدث بعد «أزمة الخلافة». علاوة على ذلك، فصل قانون في عام 1985 الجهاز الحزبي عن الحكومة ومنع جميع الوزراء، عدا رئيس الوزراء ووزير الدفاع، من عضوية قيادة الحزب العليا. ومع ذلك، كان هناك اتجاه صريح نحو الاستمرارية في القيادة: من بين الأشخاص الواحد والعشرين الذين يشكلون الطبقة العليا حاليًا في الحزب، كان خمسة أعضاء في القيادة القطرية منذ عام 1985، وعشرة منذ عام 1980، واثنان منذ عام 1975، وأربعة ـ هم الأسد نفسه ووزير الدفاع مصطفى طلاس ونائب الرئيس عبد الحليم خدام والأمين العام المساعد عبد الله الأحمر ـ منذ بداية حكم الأسد[1].

كان فارق العمر بين القيادة وكتلة الحزب العادية يتزايد على نحو

(1) استنادًا إلى أرقام في الملحق.

لا مفر منه: فكما هو واضح من الجدول (19 - 1)، كان ما لا يقل عن 87 في المئة من أعضاء الحزب في عام 1990 في عمر يقل عن واحد وأربعين سنة، في حين كان 19 من أعضاء القيادة القطرية الـ21 في عمر يراوح بين 45 و60[2].

كان الوصول إلى القيادة يقوم ظاهريًا، حتى عام 1980، على الانتخاب من المندوبين إلى مؤتمر الحزب، وبدءًا بذلك العام، على الاختيار بالتصويت من أعضاء اللجنة المركزية المحدثة حديثًا، أما في الحقيقة فكان التعيين من الأعلى هو القاعدة. يقوم تولي المنصب جزئيًا على القدرة على معالجة المشكلات العملية وممارسة سلطات النظام بفاعلية أعلى، لكن الإخلاص غير المشروط للأسد أمر لا غنى عنه.

تمتع أعضاء النخبة الحزبية بعد عام 1970، على عكس نظرائهم في الخمسينيات والستينيات الذين كانوا غالبًا مناضلين أو متحمسين، بصفات الموظفين، باستثناء القلة القليلة من مؤتمني الأسد الشخصيين.

تمثَّلَ تغيير آخر في تركيبة القيادة القطرية في ظلّ الأسد بزيادة الوزن النسبي للبعثيين السنّة. فعشية انقلاب عام 1970، كانت نسبتهم في ذلك المستوى من القيادة لا تزيد على 42.9 في المئة. وبعد وقت قصير من استيلائه على السلطة قفزت هذه النسبة إلى 78.9 في المئة. وهذه حصة أعلى من أي حصة كانت لهم في أي قيادة قطرية بين عامي 1963 و1970 (انظر الجدول 19 - 2) أو في المكتب التنفيذي لحزب البعث بين عامي 1945 و1958 (انظر الجدولين 11 - 1 و11 - 2). وإذا كانت قد انخفضت على نحو ملحوظ في عام 1975، فإنها ارتفعت من جديد في عام 1980، واستقرت منذ ذلك العام فصاعدًا عند 66.7 في المئة.

---

(2) انظر الملحق.

الجدول (19-1)

توزُّع أعضاء حزب البعث والقيادة القطرية للحزب بحسب الفئة العمرية، 1990

الفئة العمرية	نسبتها من أعضاء الحزب	نسبتها من أعضاء القيادة القطرية	نسبتها التقريبية من مجموع السكان
الولادة ـ 13 سنة	-	-	45.7
19-14	35.0	-	13.1
30-20	34.0	-	12.9
40-31	18.0	-	10.2
50-41	8.0	71.4	7.4
60-51	3.5	19.1	4.3
فوق 60	1.5	-	6.4
لا معلومات	-	9.5	-
	100	100	100

المصادر: نسب السكان هي تقديرات تقريبية، وتستند إلى أرقام في الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1990، ص 60؛ وتستند نسب أعضاء القيادة إلى بيانات في الملحق؛ وحصلنا على نسب أعضاء الحزب من المقر العام للقيادة القطرية لحزب البعث، دمشق، في كانون الأول/ ديسمبر 1992.

عكس التمثيل الكبير للسنّة على مستوى قيادة الحزب في السنوات الأولى من حكم الأسد رغبته القوية في كسب ولاء المكون السُنّي الكبير في سلك الضباط وكسب رضا أغلبية سكان القطر، وإصلاح عدم التوازن بين البنية الاجتماعية للحزب وتركيبة المجتمع» وإنهاء عزلة الحزب عن جماهيره، على حدّ تعبير أول قيادة دفع بها إلى الحلبة السياسية في عام 1970[3]. وفي ضوء ذلك، لا يمكن بسهولة تفسير الميل الملحوظ في توزيع مقاعد القيادة

(3) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، 1970 ـ 1980: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 1983])، ص 28.

في عام 1975 لمصلحة العلويين على حساب السُنّة. ومع أنّه من غير المحتمل أن يكون ذلك مجرد أمر عارض، فإنّ من المبالغة أن نفترض أنّه انطوى على ابتعاد عن السير نحو الوئام الوطني الذي رسمه الأسد. على أي حال، من المثير للاهتمام أنّ ذلك جاء في أعقاب تمتين قوة النظام، وتزامن مع صعود نفوذ شقيق الأسد الأصغر رفعت ورفعه إلى قيادة الحزب. ويمكن فهم تعديل القيادة في عام 1980 وتصحيح الوزن العددي للسنّة في سياق جهد النظام لضرب القوى الإسلامية ذات التهديد الشديد التي كان يتعرض لضرباتها في حينه. وبعد ذلك، لم تكن التغييرات في القيادة ذات قيمة كبيرة، باستثناء خسارة شركاء رفعت المقربين مقاعدهم في عام 1985[4].

تزامن تعزيز دور السنّة مع تغيير آخر هو زيادة تمثيل عناصر من خلفيات حضرية أو تجارية أو تجارية صغيرة في أنساق الحزب العليا، حيث جاء 27.1 في المئة من الأشخاص الـ48 الذي وصلوا إلى عضوية القيادة القطرية بين عامي 1970 و1997 من المدن الرئيسة؛ و18.7 في المئة من عائلات تعمل في التجارة. أما الأرقام النظيرة لفترة 1966 - 1970 فكانت 12.6 في المئة و8.3 في المئة فقط (الجدول 12 - 4). ومرة أخرى، بينما وصلت نسبة الدمشقيين الأصليين في المستوى الأعلى من الحزب في فترة بعد عام 1970 إلى 12.5 في المئة، لم يأت أي عضو من أعضاء القيادات بين عامي 1966 و1970 من العاصمة السورية. وتوافقت هذه التغيرات مع إدراك الأسد الباكر حاجة نظامه الملحة إلى تحالف حضري - ريفي.

لكن أعلى نسبة من مقاعد القيادة في فترة 1970 - 1997 (45.8 في المئة) كان يشغلها أفراد من أصل فلاحي. وعلاوة على ذلك، شكل المعلمون، من حيث الوضع المهني، الفئة الأكثر وزنًا (37.5 في المئة). وما يسترعي الانتباه أن حصة الضباط العسكريين انخفضت من 34.5 في

(4) هؤلاء الشركاء هم ناصر الدين ناصر وأحمد دياب والياس اللاطي، ومناصر آخر لرفعت، هو يوسف الأسعد، أسقط من القيادة في عام 1980 لكنه بقي عضوًا في اللجنة المركزية من عام 1980 حتى 1985. من أجل معلومات متعلقة بسيرة هؤلاء، انظر الملحق.

الجدول (19-2)

أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث بحسب الدين والطائفة، 1963-1997 (نسب مئوية)

الدين أو الطائفة	النسبة التقريبية من عدد سكان سورية في 1943 إذا البدو:(أ) لم يشملوا	شملوا	أيلول/ سبتمبر 1963 - شباط/ فبراير 1964	شباط/ فبراير 1964 - نيسان/ أبريل 1965	نيسان/ أبريل 1965 - آب/ أغسطس 1965	آب/ أغسطس 1965 - كانون الأول/ ديسمبر 1965 (ب)	آذار/ مارس 1966 - أيلول/ سبتمبر 1966	أيلول/ سبتمبر 1966 - تشرين الأول/ أكتوبر 1968	تشرين الأول/ أكتوبر 1968 - آذار/ مارس 1969	آذار/ مارس 1969 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1970	تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 - أيار/ مايو 1971	أيار/ مايو 1971 - نيسان/ أبريل 1975	نيسان/ أبريل 1975 - كانون الثاني/ يناير 1980	كانون الثاني/ يناير 1980 - كانون الثاني/ يناير 1985	كانون الثاني/ يناير 1985 - 1997
سنّة	68.9	72.7	50.0	50.0	58.4	62.5	46.6	53.3	46.7	42.9	78.9	71.4	57.1	66.7	66.7
علويون	11.4	10.0	12.5	25.0	8.3	6.2	26.7	20.0	26.7	28.6	21.1	19.0	33.3	19.0	19.0
دروز	3.0	2.7	37.5	12.5	16.7	18.8	6.7	6.7	13.2	14.3	-	4.8	4.8	4.8	4.8
إسماعيليون	1.0	0.9	-	12.5	8.3	12.5	13.3	13.3	6.7	7.1	-	-	-	-	-
شيعة	0.4	0.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يزيديون	0.1	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يهود	1.0	0.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

يتبع

تابع

أرثوذكس شرقيون	4.8	4.2	-	-	8.3	-	6.7	6.7	6.7	7.1	-	4.8	4.8	9.5	9.5
مسيحيون آخرون	9.4	8.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: استنادًا إلى الملحق.

(أ) صنف البدو هنا على أنهم سنّة.

(ب) حلت القيادة القومية هذه القيادة يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 1965. واختيرت القيادة التالية بعد انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966.

المئة في عام 1963 إلى 25 في المئة في فترة 1966 - 1970 وإلى 18.8 في المئة في فترة 1970 - 1997.

لكن من الضروري ألا نغمض أعيننا عن حقيقة أن القيادة القطرية لا تتمتع، من حيث السلطة الحقيقية، إلا بأهمية ثانوية. وهي تستمد أي سلطة تتمتع بها من الأسد الذي أصبح منذ عام 1970 قوتها المحركة بلا منازع.

الجدول (19-3)

تركيب القيادات القطرية لحزب البعث، تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 - 1997 (ملخص بيانات في الملحق)

الدين والطائفة					
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأفراد(أ)	النسبة المئوية	النسبة التقريبية من سكان سورية (بمن فيهم البدو) في عام 1943 (ب)
سنّة	65	67.0	32	66.7	72.7(ب)
علويون	22	22.7	10	20.8	10.0
دروز	4	4.1	2	4.2	2.7
إسماعيليون					0.9
شيعة					0.4
يزيديون					0.1
يهود					0.9
أرثوذكس شرقيون	6	6.2	4	8.3	4.2
مسيحيون آخرون					8.1
المجموع	97	100	48	100	100

يتبع

تابع

مكان الولادة						
	عدد الأعضاء	النسبة المئوية	عدد الأشخاص(أ)	النسبة المئوية	النسبة من مجموع عدد السكان	
					1970	1981
قرى	33	34.1	19	39.6	56.5	52.9
بلدات	36	34.1	15	31.2	12.5	15.9
المدن الرئيسة(ج)						
دمشق	15	15.5	6	12.5	13.3	12.3
حلب	4	4.1	2	4.2	10.1	10.9
حمص	4	4.1	3	6.2	3.4	3.8
حماه	4	4.1	2	4.2	2.2	2.0
اللاذقية					2.0	2.2
لا توجد معلومات	1	1.0	1	2.1		
المجموع	97	100	48	100	100	100

التعليم	
	عدد الأشخاص(أ)
جامعي	45
ثانوي	
ابتدائي	2
ديني	1
المجموع	48

الجنس	
	عدد الأشخاص(أ)
ذكور	48
إناث	
المجموع	48

يتبع

تابع

العمر لدى الدخول إلى القيادة أول مرة	
	عدد الأشخاص(أ)
لا توجد معلومات	4
27 - 29 سنة	2
30 - 34 سنة	6
35 - 39 سنة	18
40 - 45 سنة	12
46 - 49 سنة	5
53 سنة	1
المجموع	48

الأصول من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأناً	
	عدد الأشخاص(أ)
غير ريفيين	13
أشخاص يتحدرون من طبقة الوجهاء الريفية الأقل شأناً	10 (20.8٪)
غيرهم	25
المجموع	48

محافظة الولادة	
	عدد الأشخاص(أ)
مدينة دمشق	6
ريف دمشق	4
حلب	4
حمص	6
حماه	2
اللاذقية	6
دير الزور	4
إدلب	3
الحسكة	
الرقة	

يتبع

تابع

السويداء	2
درعا	6
طرطوس	5
القنيطرة	
المجموع	48

الأصل الطبقي			
	عدد الأشخاص(أ)		النسبة المئوية
طبقات ذات دخل منخفض		4	8.3
فلاحون محرومون من ملكية الأرض	3		
عمال	1		
طبقات ذات دخل متوسط أدنى		27	56.3
فلاحون مالكو أرض صغار	13		
حرفيون	4		
تجار صغار	1		
مالكو أرض صغار	2		
رجال دين مالكو أرض صغار	2		
موظفون صغار	5		
طبقات ذات دخل متوسط		12	25.0
فلاحون مالكو أرض متوسطون	6		
صاحب دكان مالك أرض	1		
تجار مالكو أرض متوسطون	2		
«عالم» تاجر متوسط	1		
موظف متوسط	1		
مالك أرض متوسط	1		

يتبع

تابع

طبقات ذات دخل متوسط أعلى		5	10.4
تاجر	1		
مالك أرض	1		
رجال دين تجاريون	2		
متعهدون	1		
المجموع		48	100

المهنة			
	عدد الأشخاص(أ)		النسبة المئوية
ضباط عسكريون		9 (د)	18.8
مدنيون			
أ ـ أعضاء في مهن		34	70.8
معلمون	18 (37.5٪)		
أساتذة جامعيون	5		
محامون	5		
مهندسون زراعيون	2		
أطباء	1		
مهندسون	2		
صحافيون	1		
ب ـ غير ذلك		5	10.4
عمال	3(هـ)		
ضابطة عدلية	1		
موظف تأمين	1		
المجموع		48	100

(أ) الأشخاص الذين انتخبوا أو عينوا في القيادة أكثر من دورة ذُكروا مرة واحدة في هذا العمود.

(ب) انظر الملاحظة (ب) في الجدول (12 – 3).

(ج) المدن التي يزيد عدد سكانها على 100 ألف في عام 1970 و1981.

(د) بمن في ذلك معلمان سابقان وموظف جمارك سابق.

(هـ) بمن في ذلك عاملان في النفط وعامل في معمل نسيج.

الفصل العشرون

نقل التركيز إلى المستوى الرابع من مستويات السلطة أو تحليل توضيحي لدور الاتحاد العام للفلاحين، المنظمة الشعبية الرئيسة الرديفة للحزب

في حين لم يكن سوى سدس الفلاحين ينتمي إلى حزب البعث في عام 1991، تشير مصادر رسمية إلى أنّ ما لا يقل عن 83.7 في المئة من جميع السوريين الناشطين في الزراعة، باستثناء أرباب العمل كانوا مسجلين في الجمعيات الفلاحية (انظر الجدول 20-1)، التي نشأت من دمج الروابط الفلاحية والجمعيات التعاونية الزراعية في عام 1974. وتعود بدايات الروابط الفلاحية إلى عام 1964 بدفع من الحزب نفسه. وعلى العكس جاءت القوة المحركة للجمعيات التعاونية الزراعية التي تعود أصولها إلى عام 1943، من عناصر فلاحية متعلمة، على الأقل حتى صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958 والتعديلات ذات الصلة التي سُنَّت في عام 1963، والتي جعلت الانضمام إلى الجمعيات التعاونية إلزاميًا لجميع الحاصلين على أرض من الإصلاح[1]. وبعد عام 1974، وعلى الرغم من ضروب التعثّر والمشاريع الفاشلة، واكتفاء الفلاحين، في بعض الحالات، بالقبول لا بالمشاركة الفاعلة، نمت نزعة توحيد الفلاحين في جمعيات بسرعة حتى شملت في عام 1992، 5061 قرية من قرى سورية البالغة 6468 قرية[2]. أما القرى غير

(1) أنا مدين لعبد الله حنّا لأنه زوّدني بنسخة من مقالة عن دير عطية نشرها في مجلة يابانية في عام 1989، وهو يعطي رواية عن تاريخ أول جمعية تعاونية فلاحية في سورية.

(2) نضال الفلاحين، العدد 1334، 18/10/1992، ص 4، والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس (دمشق: [الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.]]، ص 189.

المشمولة فهي أقل أهمية أو عدد سكانها أقل من أربعمئة نسمة وتقع في مناطق حدودية أو شبه صحراوية، وعمومًا في المناطق الأكثر جفافًا من محافظات الحسكة وحلب والرقة[3].

جاء بناء شبكة الجمعيات الفلاحية في أنحاء القطر، إلى حد ما، نتيجة ضغط حزب البعث، لكنه عكس أيضًا قدرة متنامية على التكيف بين الفلاحين ووعيًا متزايدًا لديهم بمنافع الزراعة التعاونية. إذ كان هؤلاء، قبل تطبيق الإصلاح الزراعي، يعانون الأمرين للحصول على رأس المال، وكان عليهم، للحصول على قروض، أن يتكلوا على تجار ومرابين بلا ضمير. وكما بيّنا في الفصل الثالث، بات بمقدور الفلاحين، بعد انضمامهم إلى الجمعيات الفلاحية التي هي في معظمها جمعيات تعاونية خدمية متعددة الأغراض، أن يضمنوا الحصول على قروض نقدية وعينية بشروط تفضيلية وبمعدلات فائدة أدنى من تكلفة المال. وهم يستفيدون أيضًا من المزايا كلها التي تتمتع بها الجمعيات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، إعفاؤها من الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل الإنتاج، وحسم 5 في المئة على المستلزمات المبتاعة من مؤسسات الدولة، وخفض نسبة 25 في المئة من تكلفة نقل الآلات والتجهيزات الزراعية في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة، وتخفيضات أخرى نتيجة احتكار الاتحاد العام للفلاحين منذ عام 1977 توزيع قطع تبديل الجرارات والحصادات[4]. ولا شك في أن الفلاحين يتمتعون في الجمعيات بوضع أفضل مما لو تركوا وحدهم. وباستثناء القرى التي يمسك فيها فلاحون أغنياء أو وجهاء ريفيون أقل شأنًا بالخيوط، فإن الجمعيات تعبر عن مظالم أفقر الفلاحين والعمال الزراعيين، وتساعدهم في حل مشكلاتهم، وتعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وهي أيضًا تنجز أعمالًا أو تنسّقها نيابة عن جميع الفلاحين الداخلين فيها مثل

(3) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991)، ص 67.

(4) عن هذه المزايا، انظر الاتحاد العام للفلاحين، المكتب التنفيذي، قانون التنظيم الفلاحي رقم 21 لعام 1971 (دمشق، 1989)، المادة 92، الفقرات «ب» و«د» و«هـ»؛ والاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص 153.

انتقاء البذار والأسمدة وشرائها ومكافحة الآفات ونقل الإنتاج أو تخزينه وتسويق المحاصيل الرئيسة بسعر عادل وتقديم استشارات خبيرة، على يد مهندسين زراعيين، حيث تزايد عدد هؤلاء في سورية عمومًا من 1020 في عام 1970 إلى 5685 في عام 1980 وإلى 13572 في عام 1991. وعلى أي حال، كان من النادر في عام 1970 أن يرتبط مهندس زراعي بالجمعيات الفلاحية. لكن تلك الجمعيات ضمت 23.2 في المئة من المهندسين الزراعيين في عام 1980 وثلثهم في عام 1991[5].

(الجدول 20-1)

عضوية الجمعيات الزراعية و/ أو الروابط الفلاحية في أعوام 1960، 1972، 1975، 1984، 1991، 1995

السنة	عدد السوريين الناشطين في الزراعة، بمن فيهم أصحاب العمل(أ)	عدد الجمعيات الزراعية (ب)	عدد الأعضاء	نسبة المزارعين الداخلين في الجمعيات	عدد الروابط أو الجمعيات الفلاحية(1)	عدد الأعضاء	نسبة المزارعين الداخلين في الجمعيات
1960	474147 (أ ج)	277	14793	3.1	-	-	-
1972	881885 (ج)	1645	117101	13.0	2783	196007	22.2
1975	892258 (ج د)	- (ب)	- (ب)	-	3303	209619	23.5

يتبع

(5) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الرابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د. ت.])، ص 38 و40؛ المؤتمر العام السادس، ص 20، والجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1992، ص 418.

تابع

1984	521707 (ج)	-	-	-	4050	441356 (هـ)	84.6(هـ)
1991	792992 (ج)	-	-	-	4816	664167	83.7
1995					5132	801230	

المصادر: الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التعداد العام للسكان لعام 1960 (دمشق: الوزارة، 1960)، ص 162 - 163 و166 - 167؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول 1972 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [1973])، الجدولان 19 و20؛ الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع (دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.])، ص 28؛ نضال الفلاحين، عدد وثائقي خاص (1987)، ص 104؛ القيادة القطرية لحزب البعث، مكتب الفلاحين، «تاريخ الحركة التعاونية الزراعية في سورية..» (1974)، ص 121؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986، ص 106 - 107؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991، ص 90؛ المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام1992 ، ص 90 و419، والمجموعة الإحصائية لعام السنوية السورية 1996، ص 452.

(أ) يجب الأخذ في الحسبان أن عددًا كبيرًا من النساء العاملات في الأسرة لم يدخلن في الحساب في عام 1960.

(ب) أسست أول جمعية تعاونية زراعية في قرية دير عطية على بعد 89 كلم شمال شرق دمشق في عام 1943. وظهرت روابط الفلاحين إلى الوجود في عام 1964. دمجت الجمعيات التعاونية الزراعية وروابط الفلاحين في عام 1974 وسميت الجمعيات الفلاحية.

(ج) يجب تذكُّر أن عام 1984 كان عامًا سيئًا وأن أعوام 1972 و1975 و1991 كانت أعوامًا جيدة للزراعة، والأخذ في الحسبان أيضًا أنه بدءًا بعام 1989 بدأت «هجرة عكسية» من المدن إلى القرى، في حين تميزت الثمانينيات بالهجرة الريفية.

(د) كان مجموع عدد السوريين الناشطين في الزراعة في عام 1975 هو 918108. وفي ما يخص المصدر المعني، لم يوزع هذا الرقم بحسب الحالة التشغيلية، وافترض، لغايات هذا الجدول، أن عدد أصحاب العمل الزراعيين هو نفسه لعام 1972، أي 25850.

(هـ) من الواضح أن بعض الفلاحين الأعضاء، بمن في ذلك عمال الحقول، لم يعمل في الزراعة في ذلك العام نتيجة الجفاف في عام 1984. وبالتالي فالنسبة الفعلية للمزراعين الداخلين في الاتحاد أقل من تلك الظاهرة في الجدول.

بالتأكيد، لم تكن الأمور تسير بسلاسة كما يشتهي الفلاحون أو اتحادهم العام. إذ اشتكى قادتهم، في وقت يعود إلى آذار/ مارس 1991، من أنه كانت هناك في السنوات الخمس الماضية «قفزات متسارعة... في أسعار مستلزمات الإنتاج، وتكاليف تطوير الزراعة» الأمر الذي «أثار وخلق صعوبات في وجه تنفيذ الخطط الإنتاجية الزراعية... والتقدم نحو طرق أكثر علمية في استثمار الأرض». وتابعت القيادة أن «بعض الجهات الحكومية تلجأ، أحيانًا، إلى اتخاذ إجراءات... تمس جوهر القطاع الزراعي وحياة الفلاحين، وعملهم، دون الرجوع إلى التنظيم الفلاحي أو مناقشته في منعكسات وآثار هذه الإجراءات». وأشارت أيضًا إلى «مظاهر الخلل في أداء بعض الجهات» موردةً، على سبيل المثال، «عدم توفر بعض المستلزمات...، وعدم دفع قيمة المحاصيل والمنتجات الزراعية في مواعيدها، ونقص العبوات أو الأكياس». وكل ذلك «نفّر الفلاحين من التعامل مع تلك الجهات، مما خلق شيئًا من أزمة الثقة التي ما كان ينبغي أن تكون». ونبهت الشكوى ذاتها الحكومة إلى «مخاطر كبيرة تتعرض لها الرقعة الزراعية تتلخص في الزحف الإسمنتي العشوائي والتلوث البيئي، والتملح، والاستخدام غير الرشيد للمياه»[6].

لم يعد التمويل مشكلة كبيرة للتنظيم الفلاحي في السنوات الأخيرة مثلما كان عليه الوضع في المرحلة الأولى من حياته يوم كان يعتمد كليةً على الحزب أو الدولة لتمويل أعماله. ففي عام 1966 كان كامل إيراده معونة من القيادة القطرية لحزب البعث بلغت 717958 ليرة سورية (188440 دولارًا)[7]. وفي ما يخص الدخل بقيت ظروفه ثابتة فعليًا حتى نهاية الستينيات. لكن، في العقود التالية، وعلى الرغم من أن بعض وحداته لم تبل بلاء حسنًا، أو وجدت رأس مالها يتقلص نتيجة عوامل مثل قلة التركيز وضعف الإدارة، أو نتيجة أعباء الدين التي تحملتها في سنوات الجفاف، فقد اعتمد التنظيم عمومًا على موارده الخاصة على نحو متزايد. ففي عام 1976، لم تشكل المعونات التي قدمتها قيادة الحزب ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الشؤون

(6) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام السابع، ص 44ـ45.

(7) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الثاني، ص 96ـ97.

الاجتماعية والعمل سوى 39.1 في المئة من مجموع المبالغ التي استلمها والبالغة 17.4 مليون ليرة سورية (4.4 ملايين دولار). وانخفضت هذه النسبة إلى 7.9 في المئة في موازنته لعام 1985 البالغة 122 مليون ليرة (31 مليون دولار)، لكنها ارتفعت قليلًا إلى 9.4 في المئة في موازنة عام 1990 البالغة 201.2 مليون ليرة (17.8 مليون دولار)[8].

من المفارقة، أن التنظيم الفلاحي كان يتمتّع بدرجة أعلى من الحرية النسبية عندما كان يعتمد في دخله على النظام قياسًا بالحرية التي تمتع بها عندما حقق اكتفاء ماليًا ذاتيًا. فقد حمل الحزب إلى مؤتمر التنظيم الفلاحي الأول الذي عقد في أيلول/ سبتمبر 1965 وعدًا بأن التنظيم سوف يعمل «باستقلالية كاملة عن السلطة» وبأن الجمعيات الداخلة فيه ستعمل «في كل قرية» بعيدة «عن أي تدخل حكومي في شؤونها»[9]. وفي الحقيقة، أدار قادة الاتحاد العام للفلاحين أموره بين عامي 1964 و1970 بطريقتهم الخاصة. وقد يسّر ذلك عدد من العوامل: التنظيم الرخو لنظام البعث بين عامي 1963 و1966 والتقلب في قمته نتيجة صراع الأجنحة في حزب البعث والتقارب في وجهة النظر بين قيادة الاتحاد العام للفلاحين والاتجاه السائد ذي الأساس الريفي لبعثيي الستينيات.

لكن صدمة هزيمة العرب العسكرية في عام 1967 ولّدت ضغطًا باتّجاه تنسيق جهد القطر وتعبئة موارده، بما في ذلك الموارد الزراعية، وشجعت قيام نظام شديد المركزية في اتخاذ القرار. ونتيجة الصراع التالي بين الجناحين المدني والعسكري من الحزب، لم تتحقق سيطرة أعلى على التنظيم الفلاحي إلا بعد استيلاء الأسد على رئاسة الدولة في عام 1970. وكان قادته، بمن فيهم رئيس لجنته التنفيذية أحمد حمدوني، وهو رجل متواضع ذو أصل فلاحي

(8) الاتحاد العام للفلاحين: المؤتمر العام الرابع، ص 56 - 57؛ المؤتمر العام السادس، ص 223؛ المؤتمر العام السابع، ص 272 - 273. بحسب المقابل بالدولار للمبالغ الواردة على أساس سعر الصرف الرسمي في سورية بمتوسط 1 دولار = 3.81 ل.س في عام 1966، و1 دولار = 3.925 ل.س في عامي 1976 و1986، و1 دولار = 11.25 ل.س في عام 1990. في آخر سنة مذكورة كان سعر الصرف التشجيعي هو 22 ل.س مقابل الدولار الذي كان يصرف في السوق الحرة بـ43 ل.س

(9) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الأول، ص 98 - 99 و115.

من قرية في وادي الغاب، قد وقفوا في عام 1969 إلى جانب الجناح المدني من الحزب ضد الأسد[10]، الذي أبعدهم لاحقًا، وأجبر التنظيم في عام 1971 على قبول رئيس جديد ألين عريكة هو مصطفى العايد، وهو شاوٍ سابق أو فلاح مربي أغنام من قبيلة العفادلة شبه المستقرة من أبناء قرية سلوك شمال شرق الرقة[11]. وبقي العايد على رأس الاتحاد العام للفلاحين حتى هذا اليوم.

غير أنّه إذا ما كانت قبضة النظام على التنظيم الفلاحي، في ظلّ الأسد قد أصبحت أشد، فإن الأسد كان طوال الوقت بحكم خلفيته، متقبّلًا أفكار أعضائه العاديين وحاجاتهم ومظالمهم. وإضافة إلى ذلك، كانت الصفات الوحيدة التي لا غنى عنها والتي يطلبها من قادته هي الولاء لشخصه والالتزام العام بسياساته وبخطط القطر الاقتصادية. وفي ما عدا ذلك، كان يسمح لهم بدرجة معتبرة من الاستقلالية في حكمهم على المسائل المتصلة بالزراعة وحياة جمعياتهم.

لدى التفكير في الطريقة التي دخل فيها الفلاحون في علاقات السلطة في عهد الأسد، من المفيد أن نقتبس من كلمة ألقاها في نيسان/ أبريل 1981 في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للفلاحين، إذ قال: «أيها الأخوة الفلاحون! لن ترتفع بعد اليوم يد فوق يد الفلاحين... الكادحون هم المنتجون... ويدهم هي العليا... أنتم أصحاب القرار في كل ما يتعلق بالأرض والمسألة الزراعية... أنتم، أيها الإخوة الفلاحون، موجودون في كل المؤسسات في كل القيادات، المحلية والمركزية، موجودون في كل المؤسسات الأساسية واللجان الأساسية... وفي الإدارة المحلية... وفي مجلس الشعب... وفي مجلس التخطيط الأعلى... وفي أعلى مؤتمر للحزب... وفي كل مؤسسة لها صلاحية اتخاذ القرار»[12].

هل يلقي الأسد بالكلام هنا لمجرد التأثير؟ أم هناك شيء من المعنى في

(10) انظر الفصل 12، ص 330 ـ 331 من هذا الكتاب.

(11) أنا مدين بالبيانات المتعلقة بحمدوني والعايد لبعثي سابق كان على معرفة بأمور التنظيم الفلاحي.

(12) الاتحاد العام للفلاحين، المؤتمر العام الخامس، ص 9، 15، 18 و19.

كلماتـه؟ أو، كـي نكـون أكثر واقعية، هـل يتمتع الفلاحـون أو روابطهم بتأثير مثبت في عملية صنع السياسات، أقلّه في الأمور التي تؤثر فيهم؟ لا شك في أن الأسد يسمح لروابط الفلاحين بصوت في كل المسائل المتعلقة بجمعيّاتهم ويسمح بنقد السياسات التي تؤثر سلبيًا في المزارعين.

فـي هـذا السـياق، تمثّل الحـوادث التي جـرت في قرية الرقيطـة في عام 1979، وهـي قرية صغيرة فـي محافظة حماه، إيضاحًا جيدًا لنوع التأثير الذي تستطيع روابط الفلاحين أن تمارسه. ففي ذلك العام، استملكت الدولة بعض أراضـي الرقيطة من أجل القيام بمشـروع صناعـي. واعتبر فلاحو المنطقة هذا الإجـراء ضـد مصالحهـم، وأقنعوا رابطتهـم الفلاحية بمناصـرة قضيتهم. وفي النهاية، علم الأسد بالقضية عن طريق اتحادهم العام، فأمر، بعد تقليب المسألة على جوانبها، بإلغاء ذلك الاستملاك غير المرغوب شعبيًا[13].

تقـدّم الحيثيـات المتضمنة في المرسـوم التشـريعي رقـم 31 بتاريخ 14 أيار/ مايو 1980، مثالًا آخر على الدور الذي يتيح الأسد للتنظيم الفلاحي أن يقوم به في الحياة السياسـية. إذ خفض المرسـوم سقف الحيازات الفردية من 55 هكتـارًا إلـى 45 فـي الأراضـي المروية ومـن 300 إلـى 200 هكتار في الأراضـي البعلية، وصدر المرسـوم بإلحاح من الاتحـاد العام للفلاحين الذي كان تواقًـا إلـى تلبية المطالب الأساسـية للمحاصصيـن المحرومين من ملكية الأرض والعمال الزراعيين ولو تلبية جزئية[14].

يحتفظ الأسـد بحس أساسٍ حيال مزاج الفلاحين الذين يعتبرهم جمهوره الطبيعـي ويتوافـق غريزيًـا مـع مشـاعرهم. وإنـه لذو مغـزى أنه أتى فـي أواخر السـبعينيات وأوائـل الثمانينيـات بفلاحيـن مـن الريـف لمواجهـة التظاهـرات والإضرابـات التـي اندلعت فـي حماه وحلب، وأنـه أجاز فـي 10 آذار/ مارس 1980، في ذروة هجوم الإخوان المسلمين الضاري على نظامه، تشكيل الكتائب

(13) كلمة الأسـد بتاريـخ 26 نيسـان/ أبريل 1981 أمـام المؤتمر العـام الخامس للاتحـاد العام للفلاحين، ص 18 - 19، ونضال الفلاحين، عدد وثائقي خاص، ص 14.

(14) نضـال الفلاحيـن، عدد وثائقـي خاص، ص 66. عـن الأحـكام الدقيقة للمرسـوم رقم 31 بتاريخ 14 أيار/ مايو 1980، انظر الجدول (2 - 4).

الفلاحيـة المسـلحة على أسـاس تطوعـي وعلى أن تكـون تابعة للاتحـاد العام للفلاحيـن. ووصلت هـذه القوة مع نهاية عام 1980 إلى 23546 رجلًا، لكنها كبرت إلى 34496 في عام 1985 وإلى 46239 رجلًا في عام 1990 [15].

عندما ننظر إلى هذه التطورات كلّها في سياق القرون السابقة على القرن العشـرين، يبدو التباين صارخًا. فقلما دخل الفلاحون في تلك القرون سـاحة رؤيـة حـكام سـورية إلا بوصفهـم مصـدرًا للإيـرادات. وإننا لنبحـث عبثًا في المصادر التاريخية الباقية عن تعبير عن اهتمام مؤكد من جانبهم بحياة الفلاحين ومشـكلاتهم. وحتى المؤرخين لم يهتموا بهم إلا قليلًا، لأنه يبدو، من وجهة نظرهم، أن ما كان يجري في القرى لا يستحق أن يروى.

(15) الاتحـاد العـام للفلاحيـن: المؤتمـر العـام السـادس، ص 213، والمؤتمـر العـام السـابع، ص 105.

الفصل الحادي والعشرون
نظرة أقرب إلى قمّة السلطة أو شخصية الأسد بوصفها عاملًا في المحافظة على حكمه وإحباط خصومه

يمكن تفسير جانب من نجاح الأسد في أخذ مقاليد الحكم والإمساك بها بقوة طوال هذا الوقت في ظروف موضوعية صعبة، بصفات حُبِيَ بها، أو دأب على تنميتها على أساس من التجربة والانضباط الشخصي.

عمومًا، لا يتصرف الأسد باندفاع. وهو صبور بعيد عن الأهواء ومرن وخبير في المهارات التي تتطلب هدوءًا ولعبًا من وراء الستار، وهو رابط الجأش في أوقات الأزمة وبارع في إخفاء أهدافه الحقيقية، ولا يقرر إلا بعد فحص المسائل من كل زاوية ممكنة. وهو أيضًا يركز نظره على ما يمكن تحقيقه، ويعرف كيف يوجه أشرعته مع الرياح الجديدة أو كيف يكيف تكتيكاته مع تغير الظروف. وتساعده في كل ذلك معرفته الأساسية بالقوى العاملة في قاعدته الداخلية وبيئته الإقليمية وحساسيته الواضحة حيال تعقيدات السياسة العربية والدولية. وبالطبع تنطبق هذه الصورة على الأسد في الثمانينيات أكثر من انطباقها عليه في عام 1966، فهو على الرغم من تأديته دورًا في صوغ الحوادث في سورية والبلدان المجاورة، فإن الحوادث في الداخل والخارج صاغته أيضًا، أو تكيّف معها.

فهم الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، منذ عام 1974 من هو الأسد ومن سيكون. كان قد زاره في دمشق في عقب محادثات فض الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية في مرتفعات الجولان، وخرج «بانطباع قوي» عنه. وكتب في مفكرته أن الأسد «مفاوض صعب المراس لكنه يتّسم بكثير من الغموض وقدرة هائلة على الاحتمال وكثير من السحر... وهو، على

العموم، رجل له قوامه الفعلي، وإذا استطاع وهو في هذا العمر ـ أربعًا وأربعين سنة ـ أن يتفادى إطلاق النار عليه أو الإطاحة به، فسيكون قائدًا يحسب حسابه في هذا الجزء من العالم... يتمتع الرجل بعناصر العبقرية حقًا، لا جدال في ذلك»[1].

ووجد هنري كيسنجر، وزير خارجية نيكسون، من جانبه، أداء الأسد في أثناء مفاوضات فك الاشتباك «مذهلًا». وقال «شدّ الأسد الوتر بالتأكيد إلى آخر ميليمتر ممكن» ولم يقرر التسوية إلا بعد أن تأكد تمامًا من أنه قد «عصر آخر قطرة دم من الحجر»[2].

سلط ريتشارد مورفي، السفير الأميركي في دمشق بين عامي 1974 و1978 ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بين عامي 1983 و1989، مزيدًا من الضوء على أسلوب الأسد التفاوضي، فأشار إلى أن «الأسد يستمع بدقة شديدة إلى ما لدى زائره ليقوله... ويدير الحديث بهدوء شديد، وقلما يسمح لنفسه بإظهار انفعاله. لا يحصل المرء منه عادة على تصريح من مثل «أوافق تمامًا» أو «لا أوافق»... وفي حين يسعى إلى معرفة أقصى ما يستطيعه عن موقفي... فإنه يبقي أوراقه قريبة من صدره... وهو رجل راكم من أسفار شخصية قليلة كثيرًا من التبصر في الشؤون الدولية... وتعلم كيف يلعب لعبًا شديد المهارة بذراعين ضعيفتين موضوعيًا»[3].

ليس ما قاله ألكساندر زوتوف، وهو خبير سوفياتي في أمور الشرق الأوسط وسفير موسكو في سورية بين عامي 1989 و1993، أقل إيضاحًا في وصف الأسد. ففي حقبة الغلاسنوست، أو تحديدًا في عام 1983، عندما كان مستشارًا في السفارة السوفياتية في واشنطن، اتصل به مؤلف هذا الكتاب بهدف الحصول منه، من بين أمور أخرى، على ملاحظاته على تأكيدات أوردها كيسنجر في كتابه **سنوات الغليان**. فقد كتب كيسنجر أن الأسد في المرحلة

---

(1) Richard Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: [n. pb.], 1978).

(2) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982).

(3) ريتشارد مورفي، حديث هاتفي مع المؤلف، 12 أيار/ مايو 1993.

التحضيرية من محادثات فك الاشتباك في منتصف السبعينيات «بذل جهدًا ليؤكد أن موسكو لم تتمتع بوضع استشاري تفضيلي في دمشق» و«قبل الإجراءات الواردة في خطتنا... التي استبعدت موسكو وعهدت إلى الولايات المتحدة بوظيفة الوسيط». وأضاف كيسنجر في موقع آخر من روايته «فضّل الرئيس السوري، على نحو لافت، أن يفاوض من دون حليفه الرئيس»[4]. ومن المحتمل أن يكون كيسنجر قد سعى من وراء هذه التأكيدات إلى تسميم الأجواء بين موسكو ودمشق. لكن، أيًا يكن الأمر، كان زوتوف يعتقد في ذلك الوقت أن الأسد:

> داهية ... وأكثر تبصرًا من أن يقول أشياء قد تضر بعلاقته بالاتحاد السوفياتي. حاول كيسنجر أن يورط الأسد في لعبة من خلف ظهرنا. وربما يكون الأسد نفسه قد فكر في أن يسايره. فهو يستخدم أي شخص قد يخدم غايته... ففي وضعٍ ملموسٍ، مثل وضع الأسد وفي مثل اهتمامه بإشراك الولاياتِ المتحدة عن كثب في تسوية الصراع، لاعتقاده أنها المؤثر الوحيد في الإسرائيليين، ربما يكون قد أعطى الانطباع بأنه يرغب في أن يلعب لعبة كيسنجر. كانت هذه مسألة تكتيك. ومن المعروف أنه تكتيكي جيد جدًا. كان من الواضح للأسد أن كيسنجر مؤيد لإسرائيل، وأنّه صهيوني، وممثل الدولة التي تقدم دعمًا غير محدود تقريبًا لإسرائيل، لكنه، في الوقت ذاته، ممثل لبلد لم يكن لولاه ليستطيع أن يحقق ما أراد تحقيقه. كان من المفيد، من وجهة نظره، تشجيع كيسنجر. وفي ذهن الأسد أنه يستطيع أن يأتي في ما بعد إلى موسكو ويقول شارحًا: «لقد استخدمت كيسنجر، هذا تكتيكي»[5].

تعزز هذه الملاحظات الاستنتاج القائل إن الأسد، حين يتعلق الأمر بفن المناورة، ند لكيسنجر. وإذا أردنا أن نستخدم كلمات المفكر آدم سميث من

---

(4) Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 944-945, 1,034.

(5) ألكساندر زوتوف، حديث مع المؤلف، واشنطن العاصمة، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983.

القرن الثامن عشر، فكلاهما يمتلك «مهارة ذلك الحيوان الماكر والبارع الذي يُدْعى على نحوٍ فجّ رجل دولة أو سياسي»[6].

شهد على براعة الأسد في لعبة السلطة خصومه في الداخل أيضًا. ففسّر البعثيون «اليساريون» انتصاره عليهم بتمكنه من أن يتواجد في جميع قيادات الحزب منذ 8 آذار حتى الردّة [أي استيلائه على السلطة في عام 1970] وأن يناور بين جميع الكتل الحزبية المتصارعة متنقلًا بين اليمين واليسار واليسار واليمين بخفة وبراعة، وأن ينسج في الوقت نفسه شبكة علاقات واسعة سرية وعلنية ـ بحسب الحاجة ـ مع جميع الأطراف ليقفز من خندق الطرف الخاسر إلى خندق الطرف الرابح في آخر لحظة[7].

كان العرض الذي قدمه الأسد إلى اللواء أمين الحافظ، قبل انقلاب شباط/ فبراير 1966، مثالًا نموذجيًا على أساليبه المتّبعة. كان الحافظ، وهو حينها رئيس الدولة، قد ألقى بأوراقه إلى جانب الحرس القديم من البعثيين الذين كان عددهم راجحًا في القيادة القومية للحزب. وكان هو والعميد صلاح جديد، ذو الوزن الكبير في القوات المسلحة والمسيطر على القيادة القطرية للحزب، على وشك القتال. كان الأسد يقود القوى الجوية، وكان، بحسب المظاهر كلّها، حليفًا لجديد، لكنه ترك الانطباع بأنه لا يفضل تحويل الصراع إلى اختبار عنيف للقوة. واستنادًا إلى الحافظ، فقد زاره الأسد في تلك اللحظة الفاصلة، وقال له: «يا أبو عبدو، كلنا نثق فيك، وارفع يدك عن القيادة [القومية]، وهؤلاء ليس معهم لا مدني ولا عسكري، وضع يدك في يدي ودعنا نتعاون». رفض الحافظ أن يدير ظهره للبعثيين القدامى. وضغط الأسد: «إنهم يتآمرون عليك»[8]. ليس واضحًا إن كان الحافظ حاول استجرار الأسد ليكشف المزيد، أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن كلماته لا تعكس قناعته، أم

---

(6) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations= Wealth of Nations*, 3 vols. (Dublin: Whitestone, 1776).

(7) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، **نقد تجربة الحزب**، ج 4؛ تفترض الأدلة الموجودة داخل هذا التقرير أنه نشر في عام 1980. الاقتباس من ص 64.

(8) اللواء أمين الحافظ في حوار مع الصحافي تمام البرازي، **الوطن العربي** (باريس)، العدد 66 – 592، 17 /6/ 1988.

شعر بأنه يسعى إلى التلاعب به. ما يهم هنا هو أن عرض الأسد لم ينفع. وعندما أطاح جديد، في النهاية، الحافظ، ووضعه مع رفاقه في السجن، فإن الأسد، استنادًا إلى البعثي القديم منصور الأطرش، «أصر على معاملة... المعتقلين باحترام، على عكس رغبة الأعضاء المتطرفين في القيادة القطرية للحزب، رفاق الأمس»[9]. كذلك ساعد الأسد، وقد أصبح وزير الدفاع، في مصاريف معالجة أبناء الحافظ، الذين أصيبوا في المواجهة العنيفة التي جرت لدى الهجوم على مكان إقامته، في مستشفى في فرنسا[10]. وبتصرفه بتلك الطريقة، نمَّ الأسد مرة أخرى عن دهائه السياسي.

توضح الطرائق التي تعامل بها الأسد مع خصومه الداخليين بعد إمساكه بالسلطة كاملة تلك الجوانب من شخصيته التي تؤثر في ممارسة السلطة. ذلك أنه لم يظهر أي رحمة مع خصومه الألداء أو العنيدين الذين مثلوا خطرًا حقيقيًا على وضعه. وبعد معركته مع صلاح جديد في عام 1970، ألقى به في السجن كي يتعفن بعد رفضه عرضًا بالحرية مقابل كفّه عن العمل السياسي. وكان ذلك أشبه باستسلام هادئ مدفوع بقوة اليأس الذي ألقى بظله عليه إلى أن وضع الموت حدًا لمأساته في عام 1993. وفي الطقس الذي رافق دفنه، ومن ثم في تقديم العزاء، كانت الآية القرآنية التي تليت، على ما قيل، مختلفة عن الآية الملائمة لمثل تلك المناسبة. فبدلًا من تلاوة «إنّا لله وإنّا إليه راجعون» تليت «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»[11].

اغتيل منافس آخر هو اللواء محمد عمران في عام 1972 فيما كان يستعد للعودة إلى سورية من منفاه في مدينة طرابلس اللبنانية[12]. وبدا في ذلك الوقت لاعبًا خطرًا مُحتملًا نتيجة دوره السابق والوزن الذي ما زال يشغله في القوات المسلحة، على الرغم من أن الأسد قد سحب إلى مداره الخاص كثيرًا من رفاق عمران العسكريين السابقين. وسارع البعثيون «اليساريون» الذين فروا من البلد إلى اتهام الأسد بالقتل. عبروا عن الأمر

(9) *Our World*, vol. 1, no. 1 (Fall 1984), p. 11.

(10) الحوادث (بيروت)، 20/ 11/ 1970.

(11) القرآن الكريم: «سورة البقرة» الآية 156، و«سورة الشعراء»، الآية 227.

(12) عن عمران، انظر الجدول (12 – 1)، ص 281 من هذا الكتاب.

في ما بعد في كرّاس معد «للاستعمال الداخلي حصرًا»، قالوا: «كلنا يعرف أن القوة الضاربة الأساسية التي ساهمت في نجاح انقلابه [1970] تتكون من (جماعة عمران)... ومع ذلك لم يتورع عن مكافأة هذه المجموعة باغتيال زعيمها»[13]. أما الأسد فأعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق، وأكّد أن القتلة سيساقون إلى العدالة[14]. لكن لم يُسمع أي شيء آخر عن اللجنة أو عن نتائج تحقيقاتها. وفي عام 1975، صرخ الأسد، معبرًا عن «الاشمئزاز الشديد» مما شهده أحد السجون العراقية من قتل فؤاد الركابي الذي قاد حزب البعث في العراق من عام 1952 حتى 1959: «تصوروا أن نقوم، نحن بسورية، باغتيال مواطن لأنه ضدنا سياسيًا!! [....] هذا أمر شاذ في هذا العصر، وفي كل عصر!! أمر غريب جدًّا!!»[15].

قبل ذلك بوقت، كانت شائعات قد ألصقت المسؤولية عن قتل عمران في النهاية بشقيق الرئيس، رفعت، وعلى نحو مباشر أكثر بنزيه زرير، وهو ضابط في المخابرات العامة من القريتين في محافظة حمص، أو باللواء ناجي جميل، أحد أبناء دير الزور ورئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث[16]. لكن تلك الشائعات لم تغير قناعة الرأي العام بأن الأسد هو العقل المدبّر. وفي ما بعد، أكد قائد بعثي سابق «في تقديري أن قرار الاغتيال [على هذه الدرجة من الخطورة] لا يجرؤ أحد [في النظام] أدنى من حافظ الأسد على اتخاذه»[17].

بالمثل، ومن حيث المسؤولية النهائية، من الصعب أن نبعد الشبهة عن الأسد بخصوص اغتيال كمال جنبلاط، زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، في عام

---

(13) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، [نقد تجربة الحزب]، ج 4، ص 65.

(14) الأسد، الأنوار (بيروت)، 12/ 8/ 1972.

(15) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، «تحليل دور حكم اليمين المشبوه في العراق وموقفنا منه»، مقتطفات من كلمة الأسد أمام المؤتمر القومي الثاني عشر لحزب البعث، تموز/ يوليو 1975، ص 5.

(16) عن نزيه زرير وناجي جميل، انظر الجدول (18 - 1).

(17) حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث من آذار/ مارس 1963 إلى شباط/ فبراير 1964، في مقابلة نشرت في الوطن العربي (باريس)، 13/ 5/ 1988.

1977، واغتيال صلاح الدين البيطار، أحد مؤسسي حزب البعث، في باريس فـي عـام 1980[18]. كان جنبـلاط وقـف فـي طريق تدخل الأسـد فـي لبنان، وأصبح البيطار شـخصية مركزية في المعارضة الناشـطة في الخارج في لحظة حرجـة مـن «زمن اضطرابات» الأسـد، أي عندما تلوّى نظامـه ألمًا من حرب المقاتلين الإسلاميين السرية ضده.

كانت ردة فعله على هذه الحرب هي التي كشفت على نحو ساطع جانب القسـوة البـاردة لديـه، لكن التكتيـكات التي اسـتخدمها لتجنـب العصيان، أو اتقائه، كشفت أيضًا عن تعقيد شخصيته وعن فطنته السياسية المميزة. ولذلك، تسـتحق هـذه التكتيـكات، وغيرهـا ممـا لجـأ إليـه فـي حملتـه ضـد مناوئيـه الإسلاميين، أن تخضع لفحص قريب.

---

(18) لم يعرف قط المنفذون الفعليون لجريمة اغتيال جنبلاط، أما في حالة البيطار، فقد أشـارت المعارضـة الإسـلامية بأصابـع الاتهام إلـى العقيـد الركن نديم عمـران، الملحق العسـكري في السـفارة السـورية في باريس، والمقدم أحمد عبود الذي قيل إنه من أقرباء رئيس المخابرات العسكرية علي دوبا؛ النذيـر، العـدد 23، 28/ 9/ 1980، ص 22. لكن من المحتمـل أن هذا يقوم علـى التخمينات أكثر مما يقوم على الحقائق الصلبة.

الفصل الثاني والعشرون
الطريقة التي تعامل بها الأسد مع الإخوان المسلمين ومقاتليهم وما تلقيه من أضواء على أساليبه في السيطرة

التغلّب على الإخوان المسلمين باسترضاء «العُلَمَاء» وكيف استجاب هؤلاء

سعى الأسد منذ بداية حكمه إلى احتواء العناصر الأشدّ عنادًا بين الإخوان المسلمين عن طريق مد يده إلى العلماء، أي الرجال الذين تلقوا العلوم الدينية. ولم يفوِّت فرصة لتكريمهم والعناية بشؤونهم. وفي عام 1971، رتب لدخول عدد من رجال الدين المسلمين ذوي المقام الرفيع إلى مجلس الشعب المعين في حينه، بمن فيهم الشيخ أحمد كفتارو، مفتي الجمهورية، والشيخ محمد الحكيم، مفتي حلب[1]. وفي عام 1973، قدم تبرعات شخصية كبيرة للمدارس الشرعية في محافظة حماه وإلى مؤسسة دينية مكرسة للأعمال الخيرية في حمص[2]. وفي عام 1974، رفع تعويضات أئمة القطر الـ1138 ومدرسيه الـ252 وخطبائه الـ610 ومؤذنيه الـ1038 وقرائه الـ280[3]. وزاد تعويضاتهم مرة أخرى في عام 1976 ومن ثم في عام 1980. وخصص في عام 1976 مبلغ 5.4 ملايين

(1) النهار، 24/2/1972.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي، «الحركة التصحيحية، وقائع وأرقام»، (1973)، 4: 50.

(3) اسكندر لوقا، رياض برازي ومنى يغمور، سورية الثورة في عامها الثاني عشر، المكتبة الإعلامية؛ 1 (دمشق: وزارة الإعلام، [1974])، ص 328 - 329.

ليرة سورية لبناء مساجد جديدة بتوجيهات مباشرة منه[4]. وكان في كل عام يتناول الإفطـار في يوم معين من شـهر رمضان مع أهم «العُلَمَـاء»، وما زال يفعل ذلك. وفـي واحدة من تلك المناسـبات، قـال لهم: «كلنا بحاجة إلـى بعضنا بعضًا، فأنا بحاجـة لأن أسـمع منكـم في كل عام لأنني أتحسـس من خـلال كلماتكم، ليس مشاعركم فقط، وإنما أتحسس مشاعر الناس في بلادنا ورغباتهم وما يريده الناس لأني كفرد من مواطنينا تبوأت قمة المسؤولية لا أريد أبدًا إلا ما يريده الناس في هذا البلد»[5].

بيـن عامي 1970 و1975، ألقت حادثـة واحدة ظلًا على العلاقة الودية التي سعى الأسد إلى رعايتها مع «العُلَمَاء»، وهي عدم تضمين مشروع الدستور العلمانـي الـذي تبناه مجلس الشـعب في 31 كانـون الثاني/ يناير 1973 فقرة شـكلت جـزءًا مـن الدسـتور قبل عـام 1963، ونصّـت على أن «ديـن الدولة الإسـلام». أمّـا المشـروع الجديـد فاكتفى بالإشـارة إلى أن «الفقه الإسـلامي مصـدر رئيسـي للتشـريع»، وعلـى أن «حرية الاعتقـاد مصونة وتحتـرم الدولة جميـع الاديـان»[6]. لكـن، ليس هنـاك مـن دليـل علـى أي شـكوى فـي هذا الخصوص قدّمها المفتون الممثّلون في مجلس الشعب، باستثناء الدور الفاعل للشيخ حسن حبنكه الشجاع الذي تمتع بالاحترام في حي الميدان في دمشق، والاحتجاجات التي جهر بها في الجوامع «عُلَمَاء» أقل شأنًا، وعنف المقاتلين في الشـوارع، ولا سـيما في حمص وحماه. غير أنَّ الأسـد، التوّاق إلى تلافي خطـر المزيـد من الاضطراب ومعالجة الانقسـام الوشـيك، أَدْخَلَ في يوم 20 شباط/ فبراير تعديلًا على الدستور تضمن أن «دين رئيس الجمهورية الإسلام». وأصرّ، في الوقت ذاته، على رفض «كل تفسـير متخلف للإسـلام يكشف عن تزمـت بغيـض وتعصب مقيت. فالإسـلام هـو دين المحبـة والتقـدم والعدالة

(4) الجمهورية العربية السـورية، وزارة الإعلام، سـورية الثورة في عامها الثالث عشر، (1976)، ص 239 و242؛ والجريدة الرسمية، الجزء الأول، العدد 11 (1980)، ص 466 - 467.

(5) الجمهورية العربية السـورية، الإدارة السياسـية في القيادة العامة للقوات المسـلحة، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد (1989)، المجلد 19، ص 61.

(6) المادتان 3 و35 من مشروع الدستور.

الاجتماعية. دين المساواة بين الناس جميعًا»[7]. ولمواجهة التهمة التي يلقيها المتعصبون في وجهه بأنه يتمي إلى طائفة «من أصحاب البدع»، أصدر ثمانون من رجال الدين العلويين بيانًا رسميًا في شأن هذه النقطة يؤكدون فيه على نحو قاطع أن كتابهم هو القرآن، وأنهم مسلمون شيعة، وأنهم، مثل أغلبية الشيعة، اثنا عشرية، أي من أتباع الأئمة الاثني عشر[8]. وصادق على بيانهم المفتي الجعفري الممتاز في لبنان عبد الأمير قبلان. وأكد الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، في رأي مرجعي، «الوحدة المذهبية» للعلويين مع الشيعة[9].

ردّ «عُلَمَاء» السنّة، من جانبهم، بطرائق مختلفة على محاولات الأسد كَسْب ودهم. ففي دمشق، على سبيل المثال، كانوا منقسمين في مشاعرهم أو مصالحهم. وقرر بعضهم الابتعاد عن طريق الأذى بالابتعاد عن السياسة برمتها. وبقي آخرون، ولا سيما مريدي الشيخ حسن حبنكه الذي سبق وشارك في حملات عصيان مدني في عامي 1964 و1967، والذي ألقى قادة البعث بثقلهم ضده في الترشيح لمنصب مفتي الجمهورية في عام 1965، لامبالين في أحسن أحوالهم، إن لم يكونوا سلبيين أو فاقدين للحرارة، نحو حكم الأسد. لكن علماء آخرين، ومعظمهم من خريجي مدارس العلوم الشرعية ومعاهدها[10] التي تديرها الجمعية الغرّاء الخيرية الإسلامية[11]، راحوا يتعاونون تدريجًا مع النظام. ولجمعية الغرّاء التي أسسها في عام 1924 الشيخ الجليل محمد علي الدقر صلات قوية بتجار المدينة الأغنياء الذين ساعدوا الجمعية ماليًا، وتمثلوا بقوة في مجلس أمنائها، والذين كان تحول الأسد في عام 1970 نحو سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية ملائمًا جدًا لهم.

لكن «العُلَمَاء» الأكثر مجاملة للأسد كانوا أولئك الذين يأخذون توجيهاتهم من الشيخ أحمد كفتارو. ولد الشيخ كفتارو في عام 1910 في حي

(7) الثورة، 21/2/1973.

(8) العلويون: من هم وما هي عقيدتهم ([د.م.]: [د.ن.]، 1973)، ص 16 - 21 و27.

(9) مقدمة بقلم المفتي قبلان، العلويون: من هم وما هي عقيدتهم، ص 4.

(10) أي العلوم المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

(11) شرح لمعنى الغراء بالإنكليزية [المترجم].

الأكراد في دمشق لشخصية دينية من أصل كردي، وتعود شهرته إلى الأربعينيات بفضل خطبه «البليغة» وجهده «لتعزيز الانسجام بين المسلمين وأخوتهم المسيحيين»[12]، وتقلّد منصب مفتي الجمهورية في عام 1965، وكان ذلك في جانب منه بفضل الضغط الذي مارسه نظام البعث في تلك الفترة على أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى. لم يتردد كفتارو قط في دعمه الأسد. ويعتبر مثالًا على موقفه في هذا الخصوص تصويره الموافقة على إعادة انتخاب الأسد رئيسًا في عام 1991 على أنها «فريضة وواجب على كل مواطن»[13]. ويمكن الافتراض أن عدنان سعد الدين، أحد قادة الإخوان المسلمين، كان يشير إلى اتجاه كفتارو من العلماء عندما ذمّ رجال الدين الذين يبيعون أنفسهم ولا يمثّلون، لا ضمير الشعب السوري ولا وجهة نظر «العُلَمَاء» الحقيقيين[14].

من وجهة نظر الإخوان المسلمين، كان «العُلَمَاء» الحقيقيون هم «العُلَمَاء» الذين يشاركونهم قناعاتهم، أو، على الأقل، يتعاطفون مع قضيتهم[15]. وكان هؤلاء، في معظمهم، «عُلَمَاء» حضريين من الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا، وغالبًا أيضًا تجارًا صغارًا أو حرفيين غير قادرين على العيش من الدخل الضئيل الذي يحصلون عليه من خدمتهم الدينية، وهذه حال كثيرين منهم.

الإفادة من الانقسامات داخل الإخوان

ظلت كراهية الإخوان المسلمين للأسد ونظامه خافتة في النصف الأول من السبعينيات نتيجة الانقسامات داخل صفوفهم. كان أعضاؤهم ممزقين بين ثلاث مجموعات تحمل وجهات نظر متضاربة، وهذه المجموعات: الطليعة

---

(12) مكتب الدراسات السورية والعربية، من هو في سورية؟ (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1951)، ص 646 - 647.

(13) تشرين، 27/11/1991، ص 10.

(14) عدنان سعد الدين في حوار مع اليوم السابع (باريس) نشر في عددها الصادر بتاريخ 5/3/1990.

(15) عن أصول الإخوان المسلمين وأفكارهم وقيادتهم وتركيبتهم الاجتماعية وسياستهم، انظر: Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren,» *MERIP Reports,* [no. 110] (November-December 1982).

المقاتلة التي اجتذبت الأعضاء الأصغر سنًا من الإخوان، ولا سيما في حماه، وأطلقها مروان حديد؛ و«جناح دمشق» الأكثر حذرًا بقيادة عصام العطار؛ والجناح الذي ينتسب إلى الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من حلب والذي ضمن في عام 1972 اعتراف التنظيم العالمي للجماعة.

على الرغم من بقاء المجموعة الأولى ضمن جماعة الإخوان، فإنها اتخذت في عام 1973 اسم «الطليعة المقاتلة لحزب الله»، لكنها صارت تعرف فيما بعد باسم «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين»[16]. ولد قائدها مروان حديد في مدينة حماه في عام 1934 لـ «عائلة غنية»[17]. ولا يسعنا سوى التخمين في شأن ما إذا كانت السياسات الاجتماعية التي اتبعها البعثيون قد أضرّت بثروات عائلته. لم يكن والده مالك أرض، لكنه كان مقاولًا زراعيًا يستثمر أراضي بالاستئجار في المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة[18]. وكرّمه أنصاره بلقب «شيخ»، مع أنه لم يكن، بالمعنى الدقيق للكلمة، رجل علم أو معرفة إسلامية، بل تلقى تعليمًا في الهندسة الزراعية في جامعة عين شمس المصرية، وتخرج فيها في عام 1962. وعندما كان في القاهرة، وقع تحت تأثير الجناح الناشط من الإخوان المسلمين الذي كان يستمدّ إلهامه من سيد قطب.

آمن سيد قطب، المتحمس الذي سيموت شنقًا في عام 1966، أن «البشرية تقف اليوم على حافة الهاوية... بسبب إفلاسها في عالم «القيم»». ترتبط بهذه الفكرة فكرة أخرى ليست أقل رسوخًا لدى قطب، وهي الحاجة «لتحرير الإنسان... من كل سلطان غير سلطان الله... وشرعه»، وهذا، في زعمه، لا يمكن أن يتحقق إلا بـ«الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها»[19].

---

(16) يستند هذا إلى رواية نشرها مكتب الإعداد الحزبي في الإخوان المسلمون، 3: 40. من الواضح أن الرواية تقوم على تصريحات منتزعة من أعضاء معتقلين في الإخوان.

(17) النذير، 1/ 8/ 1984، ص 20.

(18) عدنان سعد الدين، المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية من عام 1975 حتى عام 1980، حديث مع المؤلف، نيويورك، 1 كانون الثاني/ يناير 1982.

(19) سيد قطب، معالم في الطريق (شتوتغارت: [د.ن.]، 1978)، ص 3 و59 - 61. نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في القاهرة عام 1964.

انخـرط حديـد، العائد من مصر متأثرًا بحماسـة سـيد قطب ومسـتاءً من اسـتيلاء حزب البعث على السـلطة، في الانتفاضة التي اندلعت في حماه في عام 1964، وأدت إلى قصف قوات النظام لجامع السـلطان. وانتهى به الأمر في السجن، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن توسط من أجله الشيخ محمد الحامد الذي يتمتع بشعبية في حماه وكان في الأربعينيات صديقًا لحسن البنا، مؤسس الإخـوان فـي مصـر[20]، وأدّى حينهـا دورًا فـي تهدئـة النفوس والتوسـط بين الحكومة والجماهير[21].

وبفعل الصدمة الناجمة عن هزيمة العرب العسكرية في عام 1967، غادر حديد ومقاتلون شبان آخرون سورية إلى الأردن في عام 1968، حيث انضم إلى حركة فتح، الذراع الرئيسة لحركة المقاومة الفلسطينية، وتلقى تدريبًا فدائيًا في أحد معسكراتها[22]. وبعد انقلاب الأسد في عام 1970 بوقت قصير، عاد حديـد إلى حماه، وأسـس، كما ذكرنـا، الطليعة المقاتلـة، وأخذ يحرض على حمل السـلاح ضد النظام لأنه لا «يحكم بموجب القرآن وسـنّة النبي»، ولأن الأسد ورفاقه «كفار»[23].

لم تجد دعوة حديد إلى المقاومة المسلحة سوى القليل من التعاطف بين أعضاء جناح دمشـق، على الأقل حتـى عام 1976. كانت لهؤلاء صلات قوية بتجـار العاصمـة الذيـن يعارضون عمومًا سياسـة المواجهة العنيفـة مع النظام. وكان زعيمهم عصام العطار، وهو من أبناء حي العمارة في دمشق، وينحدر من عائلـة مـن «العلمـاء» من الطبقـة الوسـطى اجتماعيًا، ومـدرس أدب عربي من حيث المهنة، وكان فترة من الزمن إمامًا في جامع جامعة دمشق، قد رفض في ذلك الوقت كل تفكير بالدفاع عن قضية الأصوليين أو ترويجها بقوة السـلاح. كـان العطـار في عـام 1973 يعيش فـي المنفى فـي مدينة آخـن، وبـلغ من

(20) أنا مدين بهذا التفصيل لعدنان سعد الدين؛ حديث جرى في 1 كانون الثاني/ يناير 1982.

(21) الإخـوان المسـلمون، مكتـب الإعـلام، «حمـاه.. مأسـاة العصـر،» ص 17، والنذيـر، 1/ 8/ 1984، ص 23.

(22) مصدري في هذه المعلومة صحافي عربي مطلع على تاريخ الإخوان، لم يرغب بذكر اسمه؛ حديث، 29/ 12/ 1981.

(23) مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 41.

العمر 51 سنة. وكان قد غادر سورية في عام 1964 من أجل الحج إلى مكة، ولدى عودته منع من الدخول على الحدود؛ وبعد سنتين من الإقامة في لبنان وطرده منه، عاش مترحّلًا، ليستقر أخيرًا في عام 1968 في ألمانيا الغربية لأن الدول العربية كلّها أغلقت أبوابها في وجهه، كما يقول[24]. ومع ذلك، وجد، بطريقة أو بأخرى، وسيلة للبقاء على اتصال بمساعديه الرئيسين في دمشق ورسم خططهم في السلوك.

أما أنصار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فإنهم لم ينبذوا العنف بوصفه أحد الخيارات، لكنهم كانوا أميل إلى اعتباره سابقًا لأوانه. ولم يكن هذا الأمر هو الذي باعد السبل بينهم وبين جناح دمشق. كانت نقطة الخلاف الحقيقية بين المجموعتين هي استمرار عصام العطار مراقبًا عامًا للإخوان في سورية. وكان قد قاد التنظيم برمته بصفته تلك منذ عام 1961. وأثار أبو غدة الشكوك في شأن فاعليته منذ عام 1968. كان أبو غدة الذي بدأ حياته نساجًا، وأصبح مدرسًا للشريعة ثم نائبًا في البرلمان في فترة الانفصال، قد ساعد في تأسيس فرع حلب للإخوان في عام 1935. وشعر مع شخصيات أصولية أخرى، مثل عدنان سعد الدين، وهو معلم مدرسة من حماه وابن تاجر حبوب صغير ومدير مدرسة في العاصمة القطرية الدوحة بين عامي 1961 و1962، أن العطار كان مسرفًا في سلطته، وأنه يقود الحركة من دون استشارة أحد من رفاقه. وأحسوا بالغضب أيضًا من خطبه «الرنانة» و«عدم دقة» أفكاره و«غموض» أهدافه. واستنادًا إلى سعد الدين، تأجج الخلاف نتيجة تباين الطبع بين الدمشقيين من جهة والحلبيين والحمويين من جهة أخرى، فهؤلاء عمومًا أكثر «صراحة» و«ثباتًا»، فيما الدمشقيون أكثر «غموضًا» أو أكثر «دهاء» في تناول أمورهم[25]. وفيما يتعلق بالعطار، على الأقل، تجد فكرة سعد الدين سندًا لها في صورة رسمها له خالد العظم، رئيس وزراء سورية في 1948-1949 و1951 و1962-1963. فقد كتب العظم في مذكراته:

(24) عصام العطار في مقابلة لـ النهار «تقارير ومراسلات عربية،» 18/2/1980، ص 4-5.

(25) عدنان سعد الدين؛ حديث، 1/1/1982.

لـم أجد فـي حياتي رجلًا لا تسـتطيع فهم مرامـه وحقيقة ما يضمر [مثله]. فهو يتكلم والابتسـامة الحلوة لا تفارق شفتيه، ويفرك يديه، ويحدثـك بصـوت ناعـم وبـكل تواضع، ثـم يثـور فجأة فيهـزّ يديه ويفنجـر عينيـه ويرفـع صوتـه ويندفـع بالوعيـد والتهديـد بالجوامع والمنابـر. لكنـه لا يلبث أن يهدأ حين يـرى مخاطبه لا يكترث لهذا التهديـد ولا يقيـم لـه وزنًـا. فترجـع الابتسـامة الرقيقة إلـى وجهه، وتنفرج أساريره[26].

وصلـت الخلافـات داخـل الإخوان إلـى ذروتها في عـام 1972، عندما استُبْدِلَ العطار، بموافقة التنظيم العالمي، بالشيخ أبو غدة في منصب المراقب العـام. وفي الوقـت ذاته، تولى المكتـب التنفيذي ومجلس الشـورى المؤلّف حديثًا دورًا ملموسًا في عملية صنع قراراته. وبقي أبو غدة في موقعه حتى عام 1975، عندما انتقل زمام الأمور إلى يدي عدنان سعد الدين[27]. لكن أعضاء جنـاح دمشـق وقفوا جميعهـم تقريبًا ضد هذه التغييـرات، ومضوا في طريقهم الخاص، مُصرّين على ولائهم للعطار.

صـبَّ تمزّق الإخوان، نتيجة تأثيـره في قدرتهم على الفعل، في مصلحة الأسـد في ذلك الحين، ومكنه من تمتين حكمه الشـخصي. وكان لرفض أي جنـاح مـن أجنحة الإخوان أن يضع يـده بيد المعارضيـن العلمانيين، من أي نوع، الأثر ذاته. وقويت سـيطرة الأسـد على السـلطة نتيجة التقدم السريع في اقتصاد سورية في النصف الأول من السبعينيات، ذلك التقدّم الذي جاء بتأثير إجراءاتـه التي رمت إلى شـيء مـن اللبرلة واقترابه من السـعوديين والارتفاع الحاد في أسـعار النفط في أعقاب حرب تشـرين/ أكتوبر والمسـاعدة الكبيرة الناجمة عن ذلك من دول الخليج العربي وزيادة تحويلات العمال السوريين المهاجرين. وفي تلك الظروف، كانت فرصة معارضي الأسـد في السير قدمًا

(26) خالـد العظم، مذكرات خالد العظم، 3 ج (بيروت: [الدار المتحدة للنشـر]، 1973)، ج 3، ص 285؛ والحياة الجديدة (لسـان حال رابطة العمل الشيوعي في سورية) تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسـمبر 1980)، ص 148. [يوجد خطأ في هذا الإسـناد الأخير، لأنه لم يكن للرابطة جريدة أو مجلة بهذا الاسم [المترجم].

(27) عدنان سعد الدين؛ حديث 1 كانون الثاني/ يناير 1982.

قليلة. وأكد كاتب دمشقي في عام 1975 أن «المعارضة تافهة إلى حد لا تساوي فيه لسعة برغوث»[28].

لكن، بعد عام 1975، بدأت الأمور تتغير. إذ تقلّص كثيرًا تدفق أموال النفط العربي التي كانت وافرة من قبل. وعمّق حجم الهجرة الفلاحية المرتفع ومعدل التضخم المرتفع الضرر الحاصل بالنسيج الاجتماعي في المدن الرئيسة[29]. وارتفعت الإيجارات ارتفاعًا لا تستطيع الطبقات الوسطى والمتواضعة احتماله، فوصل إيجار شقة متواضعة في أفضل أنحاء العاصمة إلى 60 ألفًا وحتى 80 ألف ليرة سورية (نحو 13800 أو 18400 دولار) سنويًا. وما عاد في إمكان شخص نزيه أن يعيش على راتبه وحده، وصار العمال وموظفو الدولة الصغار مضطرين إلى القيام بعملين حتى يستمروا في البقاء. وتأثرت طبقة التجار الصغار، التي تمد الإخوان بجزء من أعضائهم، تأثرًا سلبيًا نتيجة صعود الجمعيات الزراعية في المناطق الريفية والجمعيات الاستهلاكية في المناطق الحضرية. وبالمثل تأثر البائعون الذين كانوا يجوبون القرى، والذين كانوا يشكلون مجموعة كبيرة في حماه، ويعرفون فيها بالمتعيشين، تأثرًا واضحًا. وزاد في الاستياء الشعبي نمو طبقة طفيلية من مقاولي الدولة، كما زاد الفساد المتفشي في الطبقات العليا من أجهزة الدولة، والعمولات الكبيرة على العقود الحكومية التي يأخذها أشخاص قريبون من قمة السلطة. نفرت أجزاء كبيرة من الرأي العام السوري نتيجة تدخل الأسد في عام 1976 ضد الفلسطينيين في الصراع اللبناني. أما من وجهة نظر الإخوان المسلمين فكان العامل الأشد إثارة هو ازدياد انحياز النظام نحو العلويين وازدياد تأكّل قوة الطائفة السُنّية.

---

(28) أخذ هذا الاقتباس من: *New York Times*, 29/11/1975.

(29) ارتفع الرقم القياسي الرسمي لأسعار الجملة من 100 في سنة الأساس 1962 إلى 226 في عام 1975، وإلى 350 في عام 1979 للحبوب والطحين، ووصل في الأعوام نفسها إلى 294 و509 للخضراوات، وإلى 328 و483 للحوم؛ الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1980، ص 340.

تشجيع نزعة التهدئة لدى «جناح دمشق» من الإخوان؟

كان أول فعل عنيف قامت به الطليعة المقاتلة هو اغتيال الرائد محمد غرّة رئيس فرع المخابرات العامة في حماه في أوائل عام 1976. كانت كلمة قد سربت من أحد سجون دمشق إلى مجاهدي الطليعة المقاتلة عن تعرض زعيمهم مروان حديد لتعذيب شديد. وكان حديد قد اعتقل في الأول من تموز/يوليو 1975 في غارة على منزل في حي العدوي في دمشق، لكن ليس قبل أن يصاب ويفقد وعيه. وسيؤكد أنصاره لاحقًا أنه كان أيضًا في صحة سيئة ولم يتلق في السجن العناية الطبية اللازمة، وسيتخذون من موته في تموز/يوليو 1976 دليلًا على سوء تعامل الحكومة. وستزعم الحكومة، من جانبها، أنه مات نتيجة إضراب عن الطعام. أيًا يكن الأمر، فقد جعلته الطريقة التي مات بها «شهيدًا» في أعين المعجبين به، ودفعتهم إلى المزيد من العنف، كما أغضبت كثيرًا من الناس في حماه[30].

في تلك اللحظة الحاسمة، وتحديدًا يوم 7 آب/أغسطس 1976، أجرى الأسد تعديلًا وزاريًا في حكومته، فوضع مزيدًا من السنّة في المناصب العليا، وعيّن نجاح العطار، شقيقة زعيم جناح دمشق من الإخوان، وزيرة للثقافة والإرشاد القومي. من النادر أن يسدد الأسد إلى حيث ينظر، وغالبًا ما تصعب معرفة نياته الخفية، لكن لدينا ما يكفي من المبررات لنستنتج أنه سعى، في هذه الحركة، على الأقل، إلى تشجيع نزعة التهدئة التي سار عليها جناح دمشق، وربما إلى تعميق الشرخ داخل الإخوان. غير أنّه يمكن أيضًا تفسير ضم نجاح العطار إلى الحكومة على أسس أخرى. فهي تحمل دكتوراه في الأدب العربي من جامعة إدنبرة، ومستقلة بأفكارها ومدرّسة محترمة ومن أهل الأدب، وكانت قبل المجيء بها إلى الوزارة مديرة التأليف والترجمة في وزارة

(30) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 41 و43؛ النذير، 1/ 8/ 1984، ص 23 - 24؛ الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..»، ص 17؛ الحياة الجديدة (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1980)، ص 153؛ ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في سورية، «الاعتقالات السياسية في سورية على ضوء مبدأ سيادة القانون،» دراسة مقدمة إلى: مؤتمر المحامين العرب المنعقد في تونس بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، ص 63.

الثقافة، وهي بالتالي مؤهلة تمامًا لمنصبها الجديد. وعلاوة على ذلك، كان تتبادل الزيارات مع زوجة الأسد، نتيجة علاقة خاصة نشأت بين الأسد وزوجها العقيد ماجد العظمة، وهو جرّاح مرموق ومدير مستشفى المزة العسكري، وكانت خيوط حياتيهما قد التقت قبل ذلك بسنوات. وعلى أي حال، فإنه لذو مغزى أن يكون جناح دمشق بقيادة عصام العطار قد استمر في السنتين التاليتين بالنأي بنفسه عن الأعمال العنيفة للطليعة المقاتلة. وفي الحقيقة، حمّل مصدر بعثي «أعضاء من تنظيم حماه» المسؤولية عن «كل الاغتيالات [السياسية] التي ارتكبت في دمشق» بين عامي 1976 و1977، باستثناء تورط شخصين من دمشق نجحت الطليعة المقاتلة في تجنيدهما[31].

كان مقاتلو الطليعة المقاتلة الضعيفة نسبيًا في عددها لكن الثابتة على أهدافها، بعد أن أصبحت تحت قيادة عبد الستار الزعيم، وهو طبيب أسنان من أصل متواضع من حماه، قد اقتصروا حتى عام 1979 على ضربات صغيرة مستمرة، على أمل استفزاز النظام وتوريطه في سياسات قمعية وإبعاده أكثر عن الشعب. وركزوا على عمليات قتل خاطفة لموظفين وعملاء أمن وأصحاب اختصاص علويين مسترعين الانتباه إلى أصولهم وأصول الأسد التي تخرج عن التيار المسلم السنّي الرئيس في حياة سورية.

مواجهة الضربات العنيفة للمقاتلين وعصياناتهم المسلحة الكبيرة أو أخطر تحد داخلي يواجهه نظام الأسد

يوم 16 حزيران/يونيو 1979، وجه مقاتلو الطليعة المقاتلة ضربة كبيرة تسترعي الانتباه أنذرت بتصاعد كبير في حملتهم ضد النظام. استنادًا إلى الرواية الرسمية للحادثة، أعطى الضابط المناوب في مدرسة المدفعية في حلب، النقيب إبراهيم اليوسف، وهو شاب في التاسعة والعشرين من عمره من أصل فلاحي من بلدة تادف شمال شرق حلب، بذلات عسكرية نظامية وكلمة السر الخاصة بالمدرسة إلى أحد عشر مقاتلًا من الطليعة المقاتلة

(31) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 42.

وقائدها في حلب حسني عابو، وهو مدرس لغة فرنسية في مدرسة ثانوية محلية وابن تاجر غني وصهر الشيخ زين الدين خير الله، إمام الجامع الكبير في المدينة. وبعد تأكد النقيب اليوسف من دخول المقاتلين إلى المبنى، استدعى، وعابو إلى جانبه، الطلاب الضباط البالغ عددهم نحو 300 إلى قاعة الاجتماع. وبعد التحقق من وجود الجميع، قرأ أسماء طلاب ضباط من قائمة معدة مسبقًا، وأمرهم بمغادرة القاعة. وبعد مغادرتهم، استدار إلى الطلاب الباقين الذين لم يشكّوا بعد بأي شيء، وحذرهم من الإتيان بأي حركة. وقال لهم إن القاعة ملغومة من طرف إلى طرف. خيّم الصمت لحظة، ثم أضاف بصوت حاد: «الموت بانتظاركم!» وعندئذ، وباختصار، اندفع المقاتلون إلى القاعة وهم يطلقون النار من بنادقهم. وعندما انتهى الهياج، كان 31 طالبًا ضابطًا قد قتلوا، في حين جرح الآخرون، وشوّهوا[32]. وفي أول إعلان رسمي عن العملية ألقى النظام بالمسؤولية عن القتل على الإخوان المسلمين من دون أن يحدد الطليعة المقاتلة بالاسم. ربما كانت لديه أسبابه من وراء ذلك، أو ربما كان ينقصه الدليل لإعادة بناء الحادثة بالتفصيل الكامل. وعلاوة على ذلك، لم يذكر في أي لحظة الانتماء الطائفي للضحايا. لكن الجمهور استنتج أنهم كانوا في أغلبيتهم، إن لم يكونوا جميعًا، علويين.

كانت للحوادث المريعة في مدرسة المدفعية ارتدادات قوية. ارتعب سوريون كثيرون، بغض النظر عن قناعاتهم السياسية، نتيجة قتل الطلاب الأبرياء أو تشويههم. شعرت الفئات المختلفة من المعارضة أن قتل العلويين بلا تمييز لم يكن له أي معنى سياسي، وأنه سيشعل المشاعر الطائفية ويجعل سورية أكثر هشاشة في سياق إقليمي مضطرب نتيجة توصل مصر إلى سلام منفرد مع إسرائيل في 26 آذار/ مارس 1979. وفي آخن، استنكر عصام العطار، في بيان صادر بتاريخ 28 حزيران/ يونيو اتهام النظام للإخوان المسلمين بالغارة على المدرسة. وقال إنها كذبة صفيقة غير مثبتة بأي حقيقة أو دليل. وذكر بأنّ قائد العملية، ليس بعثيًا منذ وقت طويل فحسب، بل وضابط الأمن والمسؤول

(32) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 4، ص 162 - 163. عن تفاصيل سيرة الأشخاص الرئيسين المشاركين في الحادثة، أنا مدين للقائد الإخواني عدنان سعد الدين.

الحزبي في المدرسة. وأشار إلى أنّ حكام دمشق ربما يحاولون، بإلقاء المسؤولية عن الحادثة على الإخوان المسلمين، أن يخفوا التناقضات والصراعات العنيفة بين صفوفهم، أو ربما يحضرون مناخًا يفضي إلى اقتلاع القوى الإسلامية واحدة تلو الأخرى[33].

صحيح أن قائد العملية النقيب إبراهيم اليوسف كان بعثيًا، لكن تجنيد الطليعة المقاتلة له لا جدال فيه. وبحسب عدنان سعد الدين، الشخصية الرئيسة في جناح الإخوان المعترف به من التنظيم العالمي، كان إبراهيم اليوسف [الذي قتلته قوات الأمن يوم 2 حزيران/ يونيو 1980] بين الروّاد في الأعمال العسكرية التي قامت بها الحركة، وكان عليه ضمن حزب البعث أن يتحمل مسؤولية تديّنه[34].

كانت الأجنحة المختلفة من الإخوان قد شعرت بالحاجة إلى وضع خلافاتها جانبًا حتى قبل مجزرة مدرسة المدفعية. وأشارت أدلّةٌ في حوزة النظام بوضوح إلى أنّ عدنان سعد الدين، المراقب العام للتنظيم العام بين عامي 1975 و1980 اجتمع، برفقة ثلاثة من مساعديه، في بيروت يوم 1 كانون الثاني/ يناير 1978 بعبد الستار الزعيم، قائد الطليعة المقاتلة، وقدم اقتراحات تهدف، على الأقل، إلى القيام بعمل مشترك بين المجموعتين، إن لم يتمّ جمع قواهما وتعيين الزعيم مسؤولًا عن الكفاح المسلح في المكتب التنفيذي للإخوان. ويقال إن الزعيم كان يفضل «تنسيق» الجهد، مع محافظة كل مجموعة على تشكيلاتها المسلحة «منفصلة». كما أسفرت تحقيقات مع مقاتلين معتقلين عن معلومات مفادها أن الزعيم وسعد الدين «اتفقا» في خطوة تالية «على أمور أخرى أبقوها سرية لم يعلم بها أحد آخر [في الإخوان]». ولما كان سعد الدين لا يعيش في سورية، بل في الأردن، فقد اختار رياض جعمور، وهو عضو في المكتب التنفيذي ومهندس صناعي من حماه،[35] وسيطًا بينه وبين الزعيم. لكن في أوائل عام 1979 وقع جعمور في

(33) وجدت نسخة من هذا التصريح في ملف في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس يتعلق بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

(34) عدنان سعد الدين، حديث مع المؤلف، نيويورك، 1 كانون الثاني/ يناير 1982.

(35) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 44 - 47.

شبكة النظام الأمنية، فانقطعت الاتصالات بين القائدين فترة من الزمن[36]. وهذا يفسر لماذا لم يكن سعد الدين على علم مسبق بالهجوم على مدرسة المدفعية التي رأى، في ما بعد، أن من الحكمة أن يدينها.

أما في ما يخص جناح دمشق فيبدو أن السلطات حصلت على أدلّة على أن زعيمها عصام العطار قد غير مساره في لحظة ما في عام 1978، مبديًا موافقته على طريقة الكفاح المسلح ومشجعًا أتباعه على التوصل إلى توافق مع الطليعة المقاتلة. أكثر من ذلك، يقال إنه رتب عبر وسيط[37] أمر نقل «مبالغ كبيرة من المال»[38] إلى قادتها. لكن يبدو أن صلات العطار بالتنظيم المقاتل كانت من طبيعة عشوائية وعابرة، وأنه، مثل منافسه سعد الدين أُخِذَ على حين غرة بالهجوم على مدرسة المدفعية.

لما كان الأسد قد صمم على قتال الحركة برمتها بضراوة، فإن التمسك بوحدة الصفّ أصبح بالنسبة إلى الإخوان المنقسمين الاعتبار الطاغي. وكان للتظاهرات والإضرابات المتكررة المطعمة بالعنف والتي شملت حلب في فترة 1979 - 1980، وما تبعها من قمع شديد من النظام، وقتل عبد الستار الزعيم، القائد الأعلى للطليعة المقاتلة، وأربعة من خلفائه على التوالي، أن تعطي زخمًا إضافيًا لجهد توحيد القوى. وبعد فترة، في كانون الأول/ ديسمبر 1980، شكلت قيادة مشتركة من اثني عشر رجلًا، تمثل فيها كل جناح من الأجنحة الثلاثة بأربعة أعضاء. اختير الدكتور حسن هويدي، وهو موالٍ للإخوان منذ عام 1942 ومن أنصار عصام العطار، وطبيب من دير الزور من عشيرة الميادين نصف البدوية، مراقبًا عامًا جديدًا. وضمت القيادة المشتركة أيضًا، من بين آخرين، سعيد حوّا، وهو معلم من حماه وابن مزارع صغير ومنظّر الإخوان الرئيس؛ وعلي البيانوني، وهو محامٍ من حلب من عائلة رجال دين؛ وبالطبع، عدنان سعد الدين الذي أصبح عندها نائب المراقب العام. كان

(36) استجوبه محققون من المخابرات العامة يوم 15 آذار/ مارس 1979 وحكم عليه بالإعدام في حزيران/ يونيو؛ حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 4، ص 270 - 272 و311.

(37) نبيل الكواكبي، من أبناء حلب، من سلالة المفكر النهضوي المسلم البارز عبد الرحمن الكواكبي (1848 - 1902).

(38) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 50 - 51.

الممثل الرئيس للطليعة المقاتلة في القيادة المشتركة عدنان عقلة، وهو مهندس مدني في الثلاثين من عمره ينحدر من الجولان لأب شرطي أصبح خبّازًا، وفي عام 1980 أصبح الشخصية الأكثر فاعلية في الطليعة، ولا سيما في حلب[39].

كان أحد الأعمال الأولى التي قامت بها القيادة المشتركة إعلانها في 17 كانون الثاني/ يناير 1981 عن جبهة إسلامية واختيار محمد أبو النصر البيانوني، وهو رجل دين من حلب، أمينًا عامًا لها. هدفت القيادة المشتركة، من خلال الجبهة الجديدة، من بين أشياء أخرى، إلى توحيد جهد الإسلاميين المشتت وتوجيهه نحو إقامة حكم الله على الأرض، عن طريق وضع خطة للعمل المشترك يوافق عليها الجميع وإعطاء قوة إضافية للمد الإسلامي وإحياء واجب الجهاد والسعي إلى صيغة سياسية مقبولة لجميع المواطنين في سورية[40]. حاولت القيادة المشتركة، على الرغم من الاعتراض القوي من عدنان عقلة ممثل الطليعة المقاتلة المتشدد، أن تجتذب إلى الجبهة حتى أعداء الأسد العلمانيين من خلال التصريح بالتزامها بمبادئ استقلال القضاء، وفصل السلطات، وضمان حقوق الأقليات الدينية والإثنية، وفتح الفرص للجميع بلا تحيّز، وحرية المواطنين في التفكير والنشر وتشكيل الأحزاب السياسية ضمن قيود دستور وقوانين تقوم، نصًا وروحًا، على الإسلام[41]. لكن القيادة المشتركة لم تنجح في النهاية في أن تضم إلى الجبهة، في ما عدا الإخوان المسلمين، سوى بعض الصوفيين والفئات الإسلامية الصرف.

يقال إن القيادة المشتركة قررت، في واحد من أوائل اجتماعاتها، أن «تستولي على السلطة في نيسان/ أبريل أو أيار/ مايو 1982»[42]. ومن منظور لاحق، يبدو هذا القرار، إن كان صحيحًا، قرارًا متهورًا، لأن الإخوان لم يكونوا

---

(39) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 61 - 63. في شأن التفاصيل السيرية لأعضاء القيادة المشتركة، أنا مدين للقائد الإخواني عدنان سعد الدين.

(40) الأمانة العامة للجبهة الإسلامية، ميثاق الجبهة الإسلامية في سورية ([د.م.]: [د.ن.]، 1981)، ص 11 - 12.

(41) المصدر نفسه، ص 25 - 26.

(42) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 64.

يملكون في حينها، ولا في ما بعد، الوسائل العسكرية لإطاحة النظام. كانوا، في الحقيقة، مجهزين جيدًا بالمسدسات والبنادق ومدافع الهاون وقاذفات الصواريخ، لكن كانت تنقصهم الأسلحة الثقيلة، وعلى الرغم من أنه لم يكن من الصعب عليهم تجنيد الأشخاص المرتبطين بحماسة بقضيتهم أو الجريئين إلى حد التهور، فقد كان موطئ قدمهم في القوات المسلحة ضعيف نسبيًا. ويعود هذا، في جزء منه، إلى قيادتهم التقليدية التي لم تكن تؤمن بالانقلابات العسكرية. لكن التفسير الحاسم يكمن في السياسة الخاصة التي اتبعها النظام في جمع الرجال في وحداته الضاربة الحاسمة والعين اليقظة التي أبقاها على كل جزء من أجزاء آلته المقاتلة[43].

بهدف تحسين القدرات العسكرية للإخوان لجأت القيادة المشتركة، كما قيل، إلى العراق والأردن طلبًا للمساعدة. سافر ثلاثة من أعضائها ـ سعد الدين وحوّا وعقلة ـ (كما يؤكد النظام صراحة) إلى بغداد في عام 1981، والتقوا أولًا بطه الجزراوي، وهو عضو في مجلس قيادة الثورة في العراق، ثم صدام حسين، بغياب عقلة، وتلقوا تأكيدات بأن الإخوان يمكنهم، إضافة إلى التدريب الذي يقدم للمجاهدين الإسلاميين في معسكرات الجيش العراقي، أن يعتمدوا على العراق من أجل «دعم كامل بالمال والسلاح». ويقال أيضًا إنَّ نتيجة اجتماع لاحق في الأردن بين مندوبي القيادة المشتركة الثلاثة أنفسهم ومندوب غير معروف الاسم عن الملك حسين كانت إيجابية[44].

في غضون ذلك، حتى حين كان الجهد جاريًا لرصّ الصفوف وتعزيز القوة الضاربة للإخوان، كانت عناصرهم المسلحة، ولاسيما رجال الطليعة المقاتلة، تزيد من وتيرة حملتها لزعزعة النظام، فشنّوا، ولا سيما في المدن الشمالية، هجمات على الأبنية الحكومية ومستودعات الجمعيات التعاونية ومخافر الشرطة ووحدات الجيش، وأثاروا تظاهرات وإضرابات كبيرة في المحلات والمدارس. وعلاوة على المحاولة الفاشلة لاغتيال الأسد في 26 حزيران/يونيو 1980، شهدت الحملة ذروتين: الأولى في آذار/مارس 1980

(43) انظر الفصل 18 من هذا الكتاب.

(44) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 64 - 65.

في حلب، عندما خرج نحو ثلثي المدينة على مدى أسابيع عدة عن سيطرة النظام، والثانية في شباط/ فبراير 1982 في حماه، عندما أطلق عصيان مسلح عام الأحقاد القديمة بين الطوائف من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى، وتعطّشًا جديدًا إلى الانتقام من الممسكين بالسلطة، وانتهى النزاع بحمام دم لا نظير له في تاريخ سورية الحديث.

من المعروف الآن، بما لا يقبل الشك، أن الانتفاضة في حماه كانت مخططة سلفًا، وبدقة أكثر في كانون الثاني/ يناير 1982، بتدبير من عدنان عقلة، قائد الطليعة المقاتلة، بالاتفاق مع عمر جواد، القائد المحلي للمقاتلين[45]. كان المفترض أن تذاع كلمة السر التي اتفقا عليها، والتي كان الهدف منها إعطاء الإشارة لبدء الانتفاضة العامة، من صوت المجاهدين في العراق. لكن غارة غير متوقعة ومجهضة قامت بها يوم 2 شباط/ فبراير وحدة من 500 رجل من سرايا الدفاع والمخابرات العسكرية على معقل عمر جواد السري في زقاق خلفي من حي البارودية في المدينة دفعت المقاتلين إلى إطلاق دعوات إلى ثورة شاملة مستخدمين مكبرات الصوت على مآذن الجوامع قبل يومين من ساعة الصفر المتفق عليها[46].

مع الندوب المؤلمة التي بقيت في أذهان الناس من التدمير الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح في حماه، اعتبرت قيادة الإخوان أن من الضروري أن تصرح أن عدنان عقلة قد تصرف بمبادرة شخصية منه ومن دون موافقتها. وفي بيان فصله من الحركة يوم 25 نيسان/ أبريل 1982، أوردت بين دوافعها، من بين أمور أخرى، الضرر الكبير الناتج من الطريقة التي أدار بها المعركة في حلب ودوره في جر المجاهدين إلى مواجهة سيئة التوقيت في

(45) تتفق الحكومة والإخوان المسلمون على هذه النقطة؛ انظر حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 66 وحوار القائد الإخواني عدنان سعد الدين مع تمام البرازي في الوطن العربي (باريس)، العدد 64 - 590، 3/ 6/ 1988. أنا مدين للبرازي لأنه زودني بنص تصريحات سعد الدين.

(46) استنادًا إلى تجميع البيانات الواردة في تصريح سعد الدين المستشهد به في الملاحظة السابقة وروايات واردة في حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 2، ص 116 وفي عمل مجموعة من الباحثين في مكتب الإعلام، «حماه»، ص 51.

حماه[47]. ومضى نائب المراقب العام للإخوان أبعد من ذلك ليقول: «تصرفات عدنـان عقلة كلها يتحكم فيها الطيـش والاندفاع والتهور»[48]. قد يقول أنصار عقلة إن تحميل قيادة الحركة له مسؤولية قرارات خاطئة أو متهورة ليس أكثر مـن محاولـة لجعلـه كبش فداء، لكـن الحقائـق المعروفة لا يبدو أنها تسـمح بتفسير من هذا القبيل.

لا بد من الإشـارة إلى أن المقاتلين الذين شاركوا في الحملة ضد النظام كانوا في معظمهم شبانًا في أواخر العقد الثاني أو في العشرينيات من أعمارهم أو مطلـع الثلاثينيات، وكانوا، فـي الجزء الأكبر منهم، طلاب مرحلة ثانوية أو جامعيـة ومعلميـن وأعضاء مهن. ويدل علـى ذلك التوزيع المهني للناشـطين (معظمهـم من الإسـلاميين، لكن بينهـم أعضاء مهمين في أحـزاب المعارضة العلمانيـة والنقابـات المهنيـة أيضًـا) الذين ألقـت الحكومة القبـض عليهم أو اعتقلتهم بين عام 1972 وأيار/مايو 1981. فمن بين 1384، كان ما لا يقل عـن 27.7 في المئـة طلابًا و7.9 في المئة معلميـن و13.3 في المئة مهنيين، بمـن فـي ذلـك 79 مهندسًـا و57 طبيبًـا و25 محاميًـا و10 صيدلانييـن[49]. وتكشـف المعلومـات التي قدمناها للتو عـن قادة الطليعـة المقاتلة والأعضاء الرئيسـين في القيادة المشـتركة للإخوان أن الطبقة القائدة للحركة خرجت من الطبقـة الوسـطى المهنيـة. وفـي حين أكـد نائب المراقـب العـام للجماعة أن الحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة قد شكلوا جزءًا مهمًا من هذه الجماعة، فإنـه أكـد في عام 1982 أن مقاتليها قد جاءوا عمومًا من أبناء تلك الفئات أو العناصـر المتعلمـة منها؛ طـلاب جامعيون فـي الدرجة الأولـى، وبدرجة أقل معلمون وأعضاء آخرون في الطبقة المثقفة[50].

---

(47) النذير، العدد 47، السنة 3، 14/ 6/ 1982، ص 32.

(48) عدنـان سـعد الديـن في حـواره مع تمـام البـرازي في الوطـن العربي، العـدد 64 - 590، 3/ 6/ 1988.

(49) اسـتنادًا إلى أرقـام أوردتها لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسـيين في سـورية في مجلة المنبر الناطقة باسـمها (جنيف)، العدد 3 (كانون الثاني/ ينايـر 1981)، ص i ـ xl والعدد 4 (أيار/ مايو 1981)، ملحق بعد ص 95. في الأرقام والنسـب الواردة في النص، لم يؤخذ في الحسبان السجناء المعتقلون قبل عام 1976 ولا أولئك الذين لم تُذكر مهنتهم.

(50) عدنان سعد الدين، حديث مع المؤلف، نيويورك، 1 كانون الثاني/ يناير 1982.

استخدام القوة تدريجًا في البداية والتمييز بين المقاتلين وترك خط رجعة لـ«المضلّلين» منهم

ركزنا في تتبعنا الملامح الرئيسة لضروب التمرّد المسلح، كما تكشفت بين عامي 1979 و1982، على أفعال واحد من الطرفين المتصارعين وردّات أفعاله، هو الإخوان المسلمون. وآن الأوان لنسلط الضوء على الطريقة التي رد بها الأسد في تلك الفترة على أخطر تحد واجه نظامه.

كانت سياسة الأسد تجاه الإخوان المسلمين من البداية حتى آذار/ مارس 1980 خفيفة الوقع. فكان يستخدم القوة ضدهم باقتصاد وعلى نحو مقيد؛ ويبدو أنه كان ميالًا في تلك المرحلة من الصراع إلى تجنب درجة من القسوة يمكن أن تولّد المرارة وتفضي إلى مقاومة أشد. وسعى أيضًا إلى ترك خط رجعة لبعض المقاتلين على الأقل، وذلك بتمييزه في وقت يعود إلى 22 كانون الأول/ ديسمبر 1979، بين فريقين، بين «هؤلاء الذين يسيئون للدين باسم الدين»؛ «فريق ضال غير مدرك خطورة الطريق الذي يسير عليه، ولا عارف نهايته وما يحمله من خطورة على دينه ودنياه» و«فريق مضلِّل يعرف إلى أين يسير ويعرف ماذا يريد» وهؤلاء «تحركاتهم المريبة المشبوهة مرتبطة بأهداف كامب ديفيد». في ما يخص الفريق الأول، كان الأسد مستعدًا للاستمرار، كما في السابق، في «أن نتحمل مسؤوليتنا في توعيته وتبصيره في ما يفيد الدين والقيم وما يؤذي الدين والقيم». أما فيما يخص الفريق الآخر ـ الذي يميّزه ببلاغة من «المؤمنين الحقيقيين»، ويصفه بـ«المتدينين المزيفين» الذين انسلخوا «عن كل مفهوم حملناه عبر تاريخنا الطويل كشعب وكأمة» ـ فأوضح أنه على الرغم من الاستعداد لأن «نفتح آذاننا جيدًا لنسمع كل رأي آخر»، فإنه لن يسمح بأن «يستغل... تسامحنا أكثر مما يجب»، وهدد أنه «إذا لم يرعوِ الضالون عن ضلالهم» فـ«سنستخدم الشدة والعنف بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب». وميز الأسد بحدة أيضًا الإخوان المسلمين عن «المحافظين» الذين يشكلون «في بلدنا قطاعًا واسعًا هامًا... يجب أن نحرص على هذا القطاع»[51].

---

(51) خطاب الأسد يوم 22/ 12/ 1979 أمام المؤتمر القطري السابع لحزب البعث، المناضل، العدد 129 (كانون الثاني/ يناير 1980)، ص 50 - 51 و57.

تحسس مزاج البلد

قبل ذلك، في صيف عام 1979 وخريفه، حين خلق تحدي الإخوان المسلمين للنظام جوًا من الأزمة، وجرّأ المعارضة العلمانية على رفع رأسها، رأى الأسد أن من المفيد تحسس المزاج العام في القطر، فالتقى عمالًا وتجارًا وفلاحين ومعلمين وشخصيات أدبية، وشجعهم على التعبير عن أفكارهم بحرية. تحدث بعضهم بصراحة وحرية. وكان سوء الإدارة والفساد وأساليب الحياة المبهرجة التي تحياها نخبة النظام بين المسائل الرئيسة التي طرحوها. لكن النقد الأشد جاء من لقاء دام سبع ساعات مع اتحادي الكتاب والصحافيين، وعقد يوم 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1979. دان المشاركون «خنق الحريات» و«غياب أي دور للشعب». كما هاجموا الحكومة على تقاعسها في مواجهة سوء استعمال الثقة من جانب موظفين كبار وقبولهم «رشاوى وعمولات». وشكا أحد الكتاب من أن «الشعب كله يعيش في سجن كبير!» وسأل آخر بحدة: «كيف تستطيع سورية أن تواجه كامب ديفيد، وهي لا تستطيع أن تواجه مشكلة الخبز؟» وتكلم الشاعر العلوي ممدوح عدوان بصراحة خاصة، فقال: «أنا أشتغل في إعلام أخجل منه لأنه يكذب بهذا المقدار... يكذب بإخفاء الكوليرا... لماذا يكذب النظام؟... السلطات التي تكذب، هي سلطات تخاف الشعب، وتخاف أن يراها على حقيقتها». ووجه سهامه أيضًا إلى سرايا الدفاع والمخابرات و«الوجه الطائفي للسلطة». وتابع: «عندي سؤال، أريد الجواب عليه الآن: اشرحوا لي ما هي سرايا الدفاع؟ ولماذا امتيازاتها؟... ولماذا يتحدث الناس عنها وشوشة وهمسًا؟»[52].

من وجهة نظر خصوم الأسد، لم يكن هذا الأخير، في سماحه لعناصر مختلفة بتنفيس الضغط بهذه الطريقة، يسعى إلى جس نبض الشعب فحسب، بل وإلى كسب الوقت ومحاولة سحب بعض أعدائه السريين، على الأقل، إلى العلن.

---

(52) مقتطفات من كلمات ألقيت في اجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين ونشرت في الحوادث (بيروت)، 7/ 12/ 1979.

تغيير التركيبة الطائفية لقيادة البعث وتعيين عدد أكبر من السنة من عائلات ذات مكانة دينية رفيعة في مناصب رفيعة

كانت خطوة الأسد التالية محاولة لتغيير التصور العام عن الصفة «الطائفية» للنظام. وأجرى في 5 كانون الثاني/يناير 1980، تغييرات في تركيبة القيادة القطرية لحزب البعث زادت نسبة السنّة في هذا المستوى من قيادة الحزب من 57.1 في المئة إلى 66.7 في المئة، وخفضت نسبة العلويين من 33.3 في المئة إلى 19 في المئة (انظر الجدول 19 - 2). كذلك، أعاد الأسد تنظيم الحكومة في 14 كانون الثاني/يناير، وعهد إليها بمهمة معالجة الأخطاء أو سوء الإدارة من الموظفين الحكوميين بمزيد من الحزم. وشكل التكنوقراط ما يصل إلى 40 في المئة من أعضاء الحكومة الجديدة، لتعكس بوضوح رغبة الأسد في تعزيز كفاءة إدارته. علاوة على ذلك، ذهب ما لا يقل عن ربع الحقائب إلى دمشقيين، جاء معظمهم من عائلات عريقة ذات مكانة دينية رفيعة[53]. فتحدر رئيس مجلس الوزراء، عبد الرؤوف الكسم، نفسه ـ وهو يحمل درجة دكتوراه في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة جنيف، وكان سابقًا نائب رئيس جامعة دمشق، ومحافظ العاصمة بين عامي 1979 و1980[54] ـ من عائلة قدمت مفتيًا وعالمًا مهمًا في فترة الانتداب الفرنسي[55]. ومن المنطقي أن نستنتج أن الأسد كان يرجو، من هذه التغييرات، أن يحظى بود رجال الدين الدمشقيين وأن يحيّد العاصمة، مع أنَّ التسوية الحاسمة للحسابات مع الإخوان المسلمين في معاقلهم في حلب وحماه كانت تبدو محتومة على نحو متزايد.

---

(53) إضافة إلى رئيس الوزراء، كان الأعضاء الدمشقيون في الحكومة المتحدرون من عائلات دمشقية هم وزير العدل خالد المالكي ووزير الإسكان والمرافق د. نورس الدقر ووزيرة الثقافة والإرشاد القومي د. نجاح العطار ووزير الأوقاف محمد محمد الخطيب؛ الجريدة الرسمية، الجزء 1، العدد 4 (1980)، ص 149 - 150، والسفير (بيروت)، 15 و16/1/1980.

(54) لتفاصيل أخرى عن سيرة الكسم، انظر الملحق.

(55) الحصني (1874 - 1940)، كتاب منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الثاني، ص 887.

ربط المقاتلين رافضي التسوية بوكالة الاستخبارات المركزية والمواجهة حتى النهاية

أخيرًا، في آذار/ مارس 1980 ومع اتساع حجم الاضطراب وزيادة الإضرابات والتظاهرات في امتدادها وكثافتها في بلدات ومدن سورية كثيرة عدا دمشق، قرر الأسد، بعد أن شعر بتوقف مصير نظامه المحتوم على تدمير المقاتلين الإسلاميين، أن يقاتل هؤلاء بتصميم شرس.

بدأ بربط المقاتلين الإسلاميين بالسياسة الأميركية في المنطقة، مستخدمًا تعابير لا لبس فيها. فقال في 11 آذار/ مارس 1980: «مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسل لنا العملاء، وهي التي تغذي هؤلاء العملاء [بوسائل القتل والتدمير]، وهي التي تقود أعمال هؤلاء العملاء من مراكز ليست بعيدة عن قطرنا». وأكد في تصريحات لاحقة «تعتقد [الولايات المتحدة] أن مثل هذه المشاكل يمكن أن يدفعنا للتنازل أمام الإرادة الإسرائيلية»، وأن الحقيقة هي أنه «ليست للولايات المتحدة سياسة أميركية في هذه المنطقة، وإنما سياسة إسرائيلية تنفذها الولايات المتحدة». وذكّر الناس كيف أن الإخوان المسلمين قد تحركوا ضد الرئيس المصري جمال عبد الناصر «في عز وقفته ضد الاستعمار»[56].

كشفت قسوة القلب المختبئة تحت مظهر الأسد الخارجي الناعم عن نفسها. كلما زادت قسوة هجمات المتشددين الإسلاميين، صار الأسد أقل رحمة في رده. وفي محاولة لتبرير موقفه المتشدد، أكد في أواخر تموز/ يوليو 1980 أن معظم المشاركين في الإضرابات، بمن فيهم أولئك الذين أغلقوا محلاتهم مدة خمسة عشر يومًا في حلب، كانوا يتصرفون «مرغمين وخائفين» وأنهم قالوا للمبعوثين الذين أرسلهم للاستفسار عن مشكلاتهم «في أكثر من مدينة»، «كنا نظن أن الإخوان المسلمين أقوى من الدولة وإلا لماذا يقتلون

(56) السفير (بيروت)، 12/ 3/ 1980؛ مطبعة البعث، الخطاب التاريخي للرئيس القائد في الذكرى الثامنة عشرة لثورة آذار، آذار/ مارس 1981، ص 52؛ ومجموعة الأحاديث التي أدلى بها الرفيق حافظ الأسد... في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1982، ص 30 و37.

وتسكتون؟ لماذا يدمرون ولا تفعلون شيئا؟ وإذا كنتم غير قادرين على مواجهة الإخـوان المسـلمين فكيـف تريـدون منـا ونحن العـزل أن نقف فـي مواجهة الإخوان المسلمين؟»[57].

سـلّم الأسـد بأن «الإخوان المسـلمين ليسـوا أمرًا عارضًا في حياة أمتنا، ليسـوا شـيئا قليلًا في حياة أمتنا»، وأن «كثيرًا جدًا من المواطنين من يعتقد أن الدفاع عن الإخوان المسـلمين يعني الدفاع عن الإسلام»[58]. وهذا يفسر لماذا استمر لفترة من الزمن يفرق ـ كما عبّر عن الأمر في آذار/ مارس 1980 ـ بين «القتلة [بينهم] وغيرهم»[59]، ولماذا عمد، بعد محاولة اغتياله في 26 حزيران/ يونيـو 1980 وبعد سـن القانون رقـم 49 بتاريخ 7 تموز/ يوليـو 1980 الذي اعتبر الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين «جريمة» يعاقب عليها بالإعدام[60]، إلـى منـح غير المقاتلين مهلة شـهر ـ مددت إلى خمسـين يومًا بناء على طلب رجال دين مسلمين ومسيحيين ـ ليتخلوا عن علاقتهم بالحركة ويتجنبوا العقوبة المنصـوص عليهـا. وبحلـول 28 آب/ أغسـطس، سـلّم ما لا يقـل عن 1052 عضـوًا في الإخوان المسـلمين أنفسـهم، بحسـب مصدر رسـمي[61]. لكن من الصعب تحديد النسبة التي مثلها هؤلاء من مجموع قوة الإخوان، خصوصًا أن الجماعة عانت بين عامي 1975 و1982 تغيرات حادة في عددها. فعلى سبيل المثـال، لـم يتجاوز عـدد أعضائها، بحسـب تقديرات قادتها، فـي حلب 800 عضو في عام 1975، لكنه تضخم في عام 1978 إلى حد أقصى يقدر بما بين 5000 و7000 عضـو[62]. لكـن، بحلـول ربيـع عـام 1981 كـانـت «جميـع

(57) حـزب البعث العربي الاشـتراكي، القيـادة القطرية، كلمـة الرفيق الأمين العـام للحزب في: المؤتمر القومي الثالث عشـر المنعقد في دمشـق فـي أواخر تموز/ يوليـو 1980، «مخصـص للأعضاء العاملين،» دمشق، أيلول/ سبتمبر 1980، ص 68 - 69.

(58) المؤتمر القومي الثالث عشر، ص 29 - 30.

(59) دار البعث، كلمة السـيد الرئيس حافظ الأسـد في الذكرى السـابعة عشـرة لثـورة الثامن من آذار، 8 آذار/ مارس 1980، ص 26.

(60) المـادة 1 من القانون، الجمهورية العربية السـورية، الجريدة الرسـمية، الجـزء الأول، العدد 29، 1980، ص 1450 - 1451.

(61) تشرين (دمشق)، 29/ 8/ 1980 والسفير، 30/ 8/ 1980.

(62) عدنان سعد الدين، نائب المراقب العام للإخوان المسلمين، حديث، كانون الثاني/ يناير 1982.

مخابئهـا» فـي المدينـة قد كشـفت، وتوقف فرعها هنـاك عن الوجـود بالمعنى الفعلي للكلمة[63].

علـى أي حـال، مـن الضـروري أن نبقي في الذهـن أنه بيـن آذار/ مارس 1980 وشـباط/ فبراير 1982، أصبح إيقاع الخوف في قلوب المناوئين العتلة الرئيسـة في نظام الأسـد، وصارت الشـبكات الأمنية والتشـكيلات العسـكرية النخبويـة ـ سـرايا الدفاع والوحدات الخاصة والفرقـة الثالثة المدرعة ـ أدواتها الرئيسـة. واسـتنادًا إلـى تقاريـر المعارضة، تضمنـت الإجـراءات الصارمة التي قامـت بها وحدات من هذه التشـكيلات تطويق أحياء بكاملها، وتمشـيطها من بيت إلى بيت، واعتقالات جماعية، والقتال من مبنى إلى مبنى في أزقة ضيقة، وقتل السجناء في زنازينهم، وإطلاق النار على مدنيين سحبوا إلى الشوارع من بيوتهم، وتضمنت في حماه في عام 1982 قصفًا عشوائيًا بالمدفعية وبرشاشات الحوامات وتسوية قطاعات برمتها من أجزاء المدينة الشمالية والشرقية بالأرض.

لا يوجـد إحصـاء أكيـد لعدد القتلـى. كان النظام قد نشـر أرقامًـا للقتلى البعثييـن المدنيين فحسـب؛ «أكثر من 200» فـي حلب في عام 1980 و146 في شـباط/ فبراير 1982 في حماه[64]. وزعـم أيضًا أن الإخوان المسـلمين في حمـاه «انقضوا علـى رفاقنا وهم نائمون في بيوتهم، وقتلوا كل من اسـتطاعوا قتله من النسـاء والأطفال، وسـحلوا أجساد الشهداء في الشوارع يدفعهم حقد أسود مثل الكلاب المسعورة»[65].

تحـدث الإخـوان المسـلمون، من جانبهم، عـن قتل قوات النظام «سـبعة وتسـعين مواطنًا بريئًا» يوم 10 آذار/ مارس 1980 في بلدة جسـر الشغور التي تبعد 65 ميلًا شـمال شـرق اللاذقيـة؛ وعن قتل «أكثر من سـبعمئة معتقل» في سجن تدمر يوم 27 حزيران/ يونيو 1980، غداة محاولة فاشلة لاغتيال الأسد؛ وقتل عدد غير محدد من الناس ـ 42 ربما ـ في سوق الأحد في حلب يوم 13 تموز/ يوليو 1980؛ وقتل 15 فلاحًا شابًا على الأقل في قرية سرمدا في منطقة

---

(63) حزب البعث، مكتب الإعداد الحزبي، الإخوان المسلمون، 3، ص 65.

(64) المصدر نفسه، 4، ص 45.

(65) *New York Times*, 25/2/1982.

حارم قرب الحدود مع تركيا يوم 25 تموز/ يوليو 1980؛ وقتل «ستة وثمانين مواطنًا أكثرهم من الأطفال» في حي المشارقة في حلب يوم 11 آب/ أغسطس 1980؛ وقتل 35 آخرين في حارة بستان القصر من المدينة في اليوم التالي؛ وقتل 120 امرأة رهينة (من أمهات الملاحقين وأخواتهم) في سجن تدمر يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 1980؛ و335 من أبناء حماه يوم 24 نيسان/ أبريل 1981[66]. وفي حين قدّم الإخوان المسلمون قوائم طويلة لكنها غير كاملة بأسماء «الشهداء» في كل حي من أحياء مدينة حماه المتضررة في تقدير تفصيلي لـ«المجزرة الكبرى» في شباط/ فبراير 1982، فإنهم لم يقدموا تقديرًا لمجموع عدد القتلى، بل نقلوا معلومات أن مجاهديهم أحصوا «بناء على مشاهداتهم ومصادرهم الخاصة وفي المستشفيات» أن قوات النظام خسرت بين 2 و22 شباط/ فبراير 3412 قتيلًا و5923 جريحًا[67]. واستنادًا إلى منظمة العفو الدولية «تراوحت تقديرات عدد القتلى من جميع الأطراف بين 10 آلاف و25 ألفًا»[68]. أما القائد الاشتراكي القديم وابن مدينة حماه أكرم الحوراني وأحزاب المعارضة العلمانية فيصرّون على أن ما لا يقل عن 25 ألف مدني قتلوا على امتداد شهر شباط/ فبراير[69].

لا توجد حاليًا أي طريقة للتحقق من صحة هذه الأرقام أو للإجابة بثقة عن السؤال لماذا وصل الأسد إلى تلك الحدود أو سمح للقائد الميداني ـ شقيقه رفعت ـ بتلك الحرية في قمع العصيان في حماه. إذا كانت الخسائر في صفوف القوات الحكومية في اليوم الأول من العصيان ـ 2 شباط/ فبراير ـ قد وصلت، بحسب تقدير المقاتلين الإسلاميين، إلى 1436 قتيلًا و2150 جريحًا[70]، فقد يفسر ذلك جزئيًا رد الأسد القاسي. وعلى أي حال، فإنّ مناوئيه اتّهموه بتدبير ذلك الخراب الذي أُنزل بالأرواح

---

(66) الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..»، ص 21 - 24.

(67) المصدر نفسه، ص 135 - 136.

(68) تقرير من منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، ص 37.

(69) حديث مع أكرم الحوراني، 15 تموز/ يوليو 1985؛ و«الديمقراطيون السوريون»، مجزرة حماه، ص 9 و85.

(70) الإخوان المسلمون، مكتب الإعلام، «حماه..» ص 136.

والممتلكات المادية. فقد تحرك الأسد ونظامه، من وجهة نظرهم، كي يجعل من حماه عبرة، تدفعه الرغبة في إعطاء درس لجميع المدن السورية وللسوريين من جميع الاتجاهات السياسية[71]. ومن المحتمل أن الأسد فكّر في الأمر بالطريقة التي فكر فيها نابليون في عام 1800 عندما أرسل أحد ضباطه ليخمد انتفاضة في فيندي. نصح نابليون الضابط بـ«أن يحرق بلدتين أو ثلاث، يختارها من بين تلك التي يعتبر سلوكها الأسوأ، لتكون عبرة لمن يعتبر». وأضاف أن التجربة علمته أن «فعلًا قاسيًا رهيبًا، في ظروف كالتي تواجهها، هو الطريقة الأكثر إنسانية. فالشيء الوحيد غير الإنساني هو الضعف». والأرجح أن الأسد يشارك نابليون في الفكرة القائلة إن «قلب رجل الدولة في رأسه» وأنه يجب عدم السماح لـ«العاطفة» بالتدخل في السياسة[72]. لكن إذا كان قصف المدنيين العزل وتدمير مناطق حضرية كاملة في أثناء ملاحقة الإخوان المسلمين الذين لم يكونوا خالين من وصمة القيام بأعمال عنيفة مفرطة، يبدو منطقيًا بالمعنى السياسي، إن لم يكن مفروضًا، من وجهة نظر الأسد، فإن «مجزرة» حماه تبقى، بالمعنى الأخلاقي، وصمة في سيرته.

كيفما كانت الطريقة التي تحققت بها الغاية التي وضعها الأسد نصب عينيه، فقد تحققت. كسر إرادة الطليعة المقاتلة، أو على الأقل، حطم قوتها العسكرية، ووضع حدًّا للنزاع الأهلي الذي أقلق سورية ست سنوات طويلة، فأعاد فرض سيطرته بقبضة أشد مما كانت عليه من قبل. وكان، في سنوات سابقة، قد أفلح، باستخدام ألاعيب ماهرة، في تقسيم أحزاب المعارضة العلمانية، ونجح، عبر إحداث انشقاقات ضمنها واجتذاب بعض العناصر المنشقة إلى جبهته الوطنية التقدمية، في اختزالها كلّها إلى حالات غير فاعلة سياسيًا.

(71) المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، «حماه من بداية القرن العشرين إلى المذبحة،» (شباط/ فبراير 1985)، ص 35.

(72) Will Durant and Ariel Durant, *The Age of Napoleon: A History of European Civilization from 1789 to 1815*, The Story of Civilization; pt. 11 (New York: Simon and Schuster, 1975), p. 251.

إحباط الإخوان المسلمين في المنفى

بما أن تعاطف الناس العاديين مع الأصولية الإسلامية لم يتلاشَ، على الرغم من ارتياب كثير من أنصارها الطبيعيين المتزايد بالتكتيكات التي استخدمتها الطليعة المقاتلة، اعتبر الأسد أن من الضروري قبل مضي وقت طويل أن يتجه إلى الإخوان المسلمين الذين يعيشون في المنفى بهدف إحباط محاولة من جانبهم لدفق روح جديدة في الحركة. كان ذلك الشهر الدموي في حماه قد ألقى بثقله على عقولهم، وأدى، على نحو مباشر أو غير مباشر، إلى تأجيج الانقسامات القديمة بينهم وإشعال انقسامات جديدة. فمنذ 25 نيسان/ أبريل 1982 قطع قادتهم علاقتهم رسميًا مع قائد الطليعة المقاتلة عدنان عقلة الذي كان قد فر إلى الخارج ناجيًا بحياته. واتهموه بالاختلاف صراحة مع الإخوان، وبذلك أعطى العدو «فرصًا كثيرة» وبأنه أطلق حملة مشوشة في محاولة لتضليل جماهير المسلمين وسوقهم إلى الاعتقاد بأن للإسلاميين غايات متضاربة[73]. ربما ساعد التبادل التالي للاتهامات والاتهامات المضادة والنزاعات المتعلقة بقيادة الحركة في مرحلتها الجديدة في دفع منظّر الإخوان الرئيس سعيد حوّا إلى الانسحاب من الجماعة بقرف في كانون الأول/ ديسمبر 1983. ويقال إنه شبّه الإخوان السوريين في تلك اللحظة المفصلية بـ«مستنقع قذر لا يعيش فيه سوى القليل من السمك النظيف»[74].

لم يحتج الأسد إلى وقت طويل لإدراك الفرص التي وفرها له هذا الوضع. وليس من الواضح تمامًا ما هي الخطوات التي اتخذها فيما يتعلق بعدنان عقلة. تقول إحدى الروايات إن عقلة أجرى صلحًا مع الأسد بعد توسط لمصلحته من النظام الإيراني بقيادة روح الله الخميني، وهو «يعيش الآن براحة في سورية»[75]. وفي رواية أخرى، أنه استدرج للعودة إلى الوطن

(73) النذير، العدد 47، 14/ 6/ 1982، ص 32.

(74) حصلت على هذه المعلومة من مصدر موثوق، لكن مصدري فضل عدم ذكر اسمه.

(75) عبر عن هذه الفكرة تمام البرازي، مراسل الوطن العربي، وقبله حمود الشوفي، الأمين القطري لحزب البعث في سورية بين 1963 و1964، في الوطن العربي، العدد 63 - 589، 27/ 5/ 1988 والعدد 61 - 587 بتاريخ 13/ 5/ 1988 على التوالي.

«بالخيانة» و«ليس معروفًا إذا كان شـهيدًا أو سجينًا»[76]. لكن ليس هناك شك فـي أن رئيـس المخابرات العسـكرية اللواء علي دوبا قـد أجرى اتّصالات في عـام 1984 ـ بعد عودة عقلة إلى سـورية كما هو واضـح ـ في ألمانيا الغربية مع «قيادة» الطليعة المقاتلة، ويرجح أنها مع بعض مسـاعدي عقلة[77]. وأورد بيـان نشـره النظـام يـوم 25 كانـون الثاني/يناير 1985 أنـه فـي أثنـاء تلـك الاتصـالات، عبّرت هـذه القيادة عن قناعات جديدة لـدى عناصرها، تضمنت فـي جوهرهـا، كمـا زُعِـمَ، اعترافًا منهم بـأن أولئـك المتاجرين باسـم الدين، والذين عرفوهم عن قرب، ينفذون مخططات مشبوهة لن تحصد سوى الفشل. وتابع البيان أن الدولة قررت أن تسمح لجميع الشباب المخلصين بالعودة إلى الوطـن واسـتئناف حياتهم العادية بيـن إخوانهم وأقربائهم. كمـا منحوا «عفوًا خاصًا» من الأسد، يشمل كل من يتبعوا قدوتهم ويتخلوا عن الأفكار الإجرامية التي فرضتها عليهم العقول المريضة أو فرضها رجال أيديهم ملطخة[78].

نجح الأسد أيضًا في أن يجمع ممثلين عن جناح الإخوان المعترف به من التنظيـم العالمي مع علـي دوبا في فرانكفورت يوم 11 كانون الأول/ ديسـمبر 1984. لكـن المحادثـات انقطعـت فـي اليـوم الثانـي. وعلـى الرغم مـن أنها اسـتؤنفت مـرة أخرى في عام 1987، فإنَّ أثرهـا الملموس الوحيد كان تعميق غيـاب الثقـة المتبادل بين مجموعتيـن في هذا الجنـاح أو مفاقمته، وهو غياب للثقـة تعود جـذوره إلى النزاع على قيـادة التنظيم. وفي نيسـان/ أبريل 1986، كانت المجموعتان قد انقلبتا علنًا واحدتهما على الأخرى، وأصبحتا في الواقع تنظيمين مسـتقلين. كانت قاعـدة أحدهما في العراق بقيادة عدنان سـعد الدين الذي عارض بقوة، بحسـب روايته، أي مفاوضات مع نظام الأسـد، الذي أراد

---

(76) أنـس عبد الله، مهندس سـوري يعيش في السـعودية، وهو مـن أنصار عقلة، في رسـالة إلى الوطن العربي.

(77) عن مشاركة دوبا في اتصالات بقيادة الإخوان عام 1984، انظر: Chris Kutschera, «L'Eclipse des frères Musulmans Syriens,» *Cahiers de L'Orient,* vol. 3, no. 7 (1987).

وتصريحات القائد الإخواني عدنان سعد الدين لـ الوطن العربي، العدد 64 – 590، 3/ 6/ 1988.

(78) Foreign Broadcast Information Service, Daily Report. Middle East and Africa 28/1/1985, pp. H9 and H10.

للإخوان، بحسب تعبيره، أن «يعيشوا تحت ظله»[79]. أما المجموعة الأخرى التي كانت لها صلات سعودية، وضمنت دعم التنظيم العالمي للإخوان، فرئسها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وأعلنت أن الحوار، من وجهة نظرها، وسيلة أساسية يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف وأنها قررت اختياره، مع إدراكها لما يمكن أن ينطوي عليه من آثار سلبية، إن لم يكن لأي سبب آخر، فللقيام بواجباتها نحو أبناء سورية الذين يعانون كل أشكال الصعوبات[80]. وفي محادثات عام 1984، طالب ممثلوها بإنهاء الأحكام العرفية و«الحرية للشعب السوري» وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. فسخر محاوروهم من جانب الحكومة «من هذا الكلام... وقالوا: أنتم لستم منتصرين ولستم أنتم الجنرال غورو حتى توجهوا مثل هذا الكلام...»[81]. وانتهت المحادثات عند هذا الحد. وانتهى حوار عام 1987 إلى جمود أيضًا.

لم يهتم الأسد كثيرًا بالمجموعة التي اتخذت من آخن مركزًا لها، والمرتبطة بالقائد الإخواني القديم عصام العطار. ولعلّ مردّ ذلك إلى حالتها الهابطة. وعلى الرغم من قتل زوجة العطار بدم بارد في تلك المدينة يوم 17 آذار/ مارس 1981 تعبيرًا عن حقد كان هو هدفه الحقيقي ـ وزعم النظام أنه بريء منه ـ فإن أخته الدكتورة نجاح العطار ما زالت تشغل منصب وزيرة الثقافة حتى هذا اليوم. وهو ما دفع منتقديه إلى التساؤل كيف يستطيع التأثير في الرأي العام إذا كان عاجزًا عن تغيير رأي فرد من عائلته. وهو نفسه تأسف لاستمرار وجود أخته في حكومة الأسد واصفًا ذلك بأنّه «مأساة عائلية»[82].

على أمل إنهاء «الاختلافات المصطنعة بين العروبة والإسلام» وتركيز الجهد على «إسقاط النظام»، شكل جناح من الإخوان المسلمين في المنفى ـ جناح عدنان سعد الدين ـ بالاشتراك مع أطراف من المعارضة الوطنية التي

(79) عدنان سعد الدين لمراسل الوطن العربي، العدد 64 - 590، 3/ 6/ 1988.

(80) تصريح من قيادة هذا الجناح في الوطن العربي، العدد 84 - 610، 21/ 10/ 1988، ص 28 - 29.

(81) عدنان سعد الدين في روايته عن المحادثات في الوطن العربي، العدد 64 - 590، 3/ 6/ 1988. كان الجنرال غورو هو المفوض السامي في سورية تحت الانتداب الفرنسي.

(82) نقل ملاحظة العطار هذه تمام البرازي في الوطن العربي، العدد 61 - 587، 13/ 5/ 1988.

تعيش في الخارج يوم 11 آذار/ مارس 1982 التحالف الوطني لتحرير سورية[83]. وبعد توسيع التحالف قليلًا في 23 شباط/ فبراير 1990 ليشمل ناقمين آخرين على النظام وإعادة تسميته الجبهة الوطنية لإنقاذ سورية[84]، أحدث بعض الضجة في الخارج، لكنه، على الرغم من تناغمه مع مظالم الناس، قلما جمع القوى، وليس له سوى تأثير قليل، إن وجد، في الحوادث في الداخل.

إنه لذي دلالة أن يكون الأسد قد حافظ على علاقات ودية بحركة المقاومة الإسلامية، حماس، منذ أوائل التسعينيات، وهي الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين، في حين ما زالت الأحزاب الإسلامية في سورية ممنوعة. وتفسيرًا لذلك، جادل الأسد بأنه يمكن لقوى مختلفة، لها وجهات نظر مختلفة أن تتعاون، تحت ظروف مشتركة، مضيفًا أن حماس (وحزب الله في لبنان) بخلاف بقية الإسلاميين، يقاتلون ضد الاحتلال ودفاعًا عن وطنهم[85].

أكثر ثباتًا على سرجه من أيّ وقت مضى

بعد إراقة الدماء في حماه في عام 1982 وأزمة الخلافة في فترة 1983 - 1984 ـ التي سبق أن حللناها في الفصل الثامن عشر ـ لم يواجه الأسد أي معارضة فاعلة. فقد لعّب على إصبعه القوى المنافسة أو المعارضة كلّها، أو خدعها، أو قسمها، أو همشها، أو كتم صوتها، أو حطمها. وبانت سيطرته على السلطة مضمونة أكثر من أي وقت منذ استيلائه على الحكم في عام 1970، إلى درجة أنّه قرّر أن يفتح نظامه قليلًا، لكن إلى درجة لا تعرض قبضته على الدولة للخطر. وهكذا، أعطى القطاع الخاص دورًا أكبر على نحو متزايد في اقتصاد القطر منذ منتصف الثمانينيات فصاعدًا، لكن من دون إضعاف التخطيط التنموي أو القطاع العام[86]. وفي عام 1990، أمر باتخاذ إجراءات

(83) من أجل ميثاق التحالف، انظر المنبر، العدد 8، 9/ 1982، ص 74 - 80.

(84) اليوم السابع (باريس)، 5/ 3/ 1990.

(85) مقابلة مع الأسد أجراها باتريك سيل، الوسط (لندن)، العدد 67، 10/ 5/ 1993، ص 17 - 18.

(86) انظر ص 387 وما يليها.

تهدف إلى إبطال الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ ـ إلا ما يتعلق بالجرائم على «أمـن الدولـة» ـ التـي كانت مفروضة منـذ منتصف السـتينيات ومنحت الحاكم العرفي ومن ثم رئيس الجمهورية سلطات استثنائية واسعة[87]. وعفا كذلك بين كانون الأول/ ديسـمبر 1991 وكانون الأول/ ديسـمبر 1995 عن ما لا يقل عن 5493 سـجينًا سياسيًا، معظمهم من الإخوان المسلمين أو من مناصريهم، لكنه أبقى أعداءه العنيدين أو الأخطر خلف القضبان.[88] وفوق ذلك، سمح لعناصر غيـر حزبية أو مسـتقلة ـ معظمهـم أعضاء مهن أو رجال أعمـال أو رجال دين، وحتى بعض الزعماء القبليين التقليديين ـ بصوت أكبر في مجلس الشـعب[89]، حيـث شـغلت تلـك العناصر بيـن عامـي 1973 و1977 62 مقعـدًا من أصل مقاعـده الـ 186، أو 33.3 فـي المئة من المجموع[90]. أما في الدور التشـريعي 1986 - 1989 فانخفض تمثيلهم إلى 17.9 في المئة، ثم ارتفع إلى 33.6 في المئة في عام 1990 وتدنى إلى 33.2 في المئة في عام 1994[91].

لم يسترد الأسد قط التعاطف الشعبي الذي تمتع به في فترة 1970 - 1971، عندمـا كانت الحشـود تحملـه وتحمل سـيارته مهللةً على الأكتـاف، حتى في حمـاه وحلب. لكـن النظام يحمـل الآن أكثر فأكثر بصمة شـخصيته. أصبحت

(87) اليوم السابع (باريس)، 5/ 3/ 1990، وخدمة الإعلام الإذاعي الخارجي، «التقرير اليومي»، الشرق الأوسـط وأفريقيا، 9/ 3/ 1990 و30/ 3/ 1995. شـملت الجرائم التي لم تعد تخضع للأحكام العرفية، على ما يظهر، من بين جرائم أخرى، تلك الواقعة على «سـلطة عامة» أو تشـكل «خطرًا عامًا» أو تناهـض «أيًا مـن أهداف الثـورة» أو تتضمـن احتكار تجـارة المـواد الغذائية. عـن التفصيـلات المتعلقة بالأحكام العرفية، انظـر: تقرير من منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العربية السـورية، 1983، ص 6 - 11.

(88) *Washington Post*: 7/12/1991, and 22/7/1992; *Financial Times*, 15/12/1995, and *Middle East Journal*, vol. 50, no. 2 (Spring 1996), p. 264.

(89) انظر: Volker Perthes, «Syria's Parliamentary Elections. Remodeling Asad's Political Base,» *Middle East Report*, no. 174 (January-February 1992).

(90) الجمهورية العربية السـورية، وزارة الإعلام، سـورية الثورة في عامها الرابع عشـر، (دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة، 1977)، ص 21.

(91) الثورة (دمشـق)، 12 شـباط/ فبراير 1986. فـي انتخابات عام 1990، نالـوا 84 مقعدًا من أصل 250؛ وخدمة الإعلام الإذاعي الخارجي، التقرير اليومي، الشرق الأوسط وأفريقيا، 29/ 5/ 1990. وفي عام 1994 أخذوا 83 من أصل 250 مقعدًا، الشرق الأوسط وأفريقيا، 29/ 8/ 1994.

جوانب شخصيته المتعلقة بممارسة السلطة أيضًا متشابكة على نحو أكثر قوة مع نسيج الحوادث الداخلية. ولكن على الرغم من أنه أصبح حاكم سورية بلا منازع، كانت سلطته خاضعة لحدود طبيعية معينة. وبالتالي لا يمكن أن نفترض أنه مطلع طوال الوقت على كل ما يدور في كل جزء، مهما كان صغيرًا، من النظام أو من البلد، على الأقل نتيجة ميله إلى الانعزال وإلى السماح للموظفين العاملين تحت قيادته بحرية غير قليلة في أمور لا يعتبرها ذات خطر. وعلاوة على ذلك، فإن سلطته كان يحدّ منها نوعًا ما نقص اهتمامه النسبي بالمشكلات الاقتصادية أو غيرها من المسائل ذات الطبيعة الفنية، أو نقص معرفته بها. إن تعقيد هذه المشكلات يعطي الاختصاصيين والخبراء بالتأكيد شيئًا من التأثير في صنع السياسات في المجالات المعنية.

هناك عملية دقيقة تصب في تعزيز موقع الأسد وتنشأ من القناعة العامة بأنه يفوق كثيرًا في براعته أيًا من مساعديه، وأنه إذا ما حدث له شيء، فلا أحد داخل بطانته أو خارجها يتمتع بالمكانة أو بالنفوذ أو يحظى بولاء التشكيلات العسكرية الحاسمة الضرورية لإبقاء النظام أو البلد موحدًا. وبعبارة أخرى، إن عاملًا مهمًا يضاف لصالحه هو الخوف المشترك على نطاق واسع من أن وفاته قد تكون في ظل الظروف القائمة مصدر قلق جدي لسورية وشعبها.

كان التشديد في هذا الفصل، لدى مناقشة نجاح الأسد في النجاة من العاصفة الإسلامية وإبقاء المقاليد الأهم بين يديه، على صفاته الشخصية، ولا سيما موهبته في فن الحكم ومهارته في ابتكار الوسائل لغاياته أو تكييفها لها. لكن يجب أن يبقى حاضرًا في الذهن أن المؤسسات التي بناها، أو أعاد تشكيلها، وخصصها للدفاع عن نظامه، من مثل شبكات الأمن والاستخبارات والوحدات المسلحة المرتبطة سياسيًا، متنت سلطته، وأدامتها، وضمنت، في النهاية، أن تتّخذ الأمور في الداخل السبيل الذي رغب لها أن تتخذه، أو كان يطيق أن تتّخذه.

الفصل الثالث والعشرون

المفاهيم الرئيسة لدى حافظ الأسد على صعيد السياسات الإقليمية: الغايات أم الوسائل؟

ليس من السهل تحديد المكونات الأساسية للرؤية الإقليمية لدى حافظ الأسد. فهو بارع جدًا في إخفاء أفكاره الحقيقية، وليس هناك غالبًا أي صلة بين آرائه الخاصة وكلماته العلنية، أو بين ما يؤكده من مُثُل وما ينتهجه من سياسات. ولعل في ذلك ما يغري بالقول إن دوافعه ليست عمومًا ذات منشأ أيديولوجي، وإن البراغماتية هي بمنزلة السدى واللحمة في فكره وسلوكه. وبعبارة أخرى، فهو يبدو كمن يقوّم الأفكار بدلالة نفعها السياسي. وعلى أي حال، فإن ما هو معروف عن وسائله أكثر مما هو معروف عن غاياته، فغاياته لا تكاد تُكْتَشَف إلا عندما تتحقق.

حافظ الأسد والقومية العربية

هل حافظ الأسد قومي عربي أم قومي سوري؟ أم أن القومية العربية والقومية السورية مرتبطتان إحداهما بالأخرى في فكره؟ أم أنهما عنده مجرد عبارتين لا تعكسان حقيقة مشاعره؟ وهل يكرس وقته وجهده لمثل هذه الأهداف بعيدة المدى، أم أنه يتلاعب بهذه الأفكار المجردة وبالمشاعر الكامنة وراءها لخدمة أغراض عملية صرف؟ وهل همه الوحيد هو حماية سلطته وتوسيعها وبسط نفوذه أو قدرته على التأثير في بيئته الإقليمية إلى أوسع مدى ممكن؟

أكّد حافظ الأسد في مقابلة حديثة نسبيًا مع طاقم مجلة أميركية أن السوريين واللبنانيين «شعب واحد»، وأنه «لا توجد عائلة في لبنان إلا ولها

فرع في سورية». وأن الموارنة لم ينشأوا في لبنان وإنما نشأوا في سورية. وأن مار مارون، مؤسس الطائفة المارونية وشفيعها، دفن في بلدة الرستن في وسط سورية. وأنه في مؤتمر الصلح في عام 1919 «لم يقل الرئيس ويلسون إن السوريين يسعون لبناء سورية الكبرى» بل «كان يقول إن سورية يجب ألا تقسم». وفي الوقت نفسه، نفى الأسد وجود أي نية لدى سورية «لضم لبنان» أو «لإنشاء سورية الكبرى». وأضاف قائلًا: «طموحنا هو وحدة العرب جميعهم»[1]. وهي مقولة تتكرر في خطاباته الرئيسة. فقد أعلن في عام 1970، أي بعد توليه مقاليد الحكم بفترة وجيزة، عن التزام حزبه «بالنضال لتحقيق خطوات وحدوية مع البلدان العربية التقدمية»[2]. كما شدد في عام 1980 على «رسوخ توجهنا نحو الوحدة العربية»[3]. وفي كلمة له في عام 1989 كانت نبرته القومية العربية أكثر حدة. حيث أكد أن «الوحدة العربية ليست مسألة عابرة، ولا عملًا تكتيكيًا، ولا مسألة موسمية» ولكنها «ضرورة حياتية»، وأن تحقيقها هو «تحقيق الذات، تحقيق الهوية». وتابع قائلًا: «ما دمنا في وضع مجزأ غير طبيعي فستظل مشاكلنا تتكاثر، شأننا شأن المريض الذي يظل يعاني آلام المرض ما دام لم يتخلص منه»[4].

هل تنسجم هذه المشاعر مع سلوك الأسد الفعلي؟ إن الدليل التاريخي بهذا الصدد غامض وغير محدد.

ذلك أن من الممكن تفسير انتسابه إلى فرع حزب البعث في اللاذقية في عام 1946 على أنه التزام بالقومية العربية. غير أن نواة قيادة الفرع المشار إليه، التي كانت تتألف آنذاك إلى حد كبير من أعضاء علويين، كانت تناصر

---

(1) مقابلة الرئيس الأسد مع مجلة *Time* كما وردت في: Damascus Domestic Service, Foreign Broadcast Information Service (FBIS), NES-89-058, 28/3/1989, pp. 41-42.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، 1970 - 1980: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 1983])، ص 41 - 42.

(3) دار البعث، كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد [....]، 8 آذار/ مارس 1980، ص 30.

(4) حزب البعث العربي الاشتراكي، الخطاب القومي الشامل للرفيق المناضل حافظ الأسد، 8 آذار/ مارس 1989، ص 24 - 24.

أيضًا مبادئ أخرى كالتحرر الاجتماعي للفلاحين والمساواة التامة بين العلويين وأفراد الأقليات الأخرى وبقية المواطنين جميعًا[5]. لذلك ليس من السهل تقدير كم كانت مشاعر الأسد تجاه القومية العربية هي العامل الحاسم في انجذابه إلى الحزب.

يصبح بحث مسألة الدافع أكثر تعقيدًا عند تناول خطوة الأسد السياسية التالية، أي انضمامه إلى اللجنة العسكرية السرية التي أُسِّسَت في القاهرة في عام 1959[6]. فهي خطوة قد تفسر على أنها ذات مضامين معادية للوحدة، أو أنها ـ على أقل تقدير ـ تدل على مناهضة لنظام الوحدة الوحيد في تاريخ العرب الحديث، أي نظام الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت مصر وسورية بين عامي 1958 و1961. وقد تطرح في المقابل الحجة القائلة إن الأعمال التي قام بها الأسد ورفاقه كانت موجهة ضد جمال عبد الناصر ونظامه أكثر من كونها مضادة لمصالح القومية العربية. إلا أنه لم يكن من الممكن عمليًا في تلك الحقبة معارضة جمال عبد الناصر من دون إلحاق الأذى بقضية القومية العربية، وللرجل ما له من مكانة في نظر الجموع الكثيرة من السوريين والعرب الآخرين بوصفه تجسيدًا لمثال الوحدة. ولا ريب في أن الشعور بالاضطهاد والمرارة لدى الأسد وباقي أعضاء اللجنة العسكرية كان له ما يبرره. فجمال عبد الناصر قام بتهميش الضباط البعثيين وإقصائهم عن أي نفوذ حقيقي في القوات المسلحة، حيث نقل معظمهم، أو بالأحرى نفاهم، إلى مصر[7]. وبينما كانوا ينتظرون من نظام الوحدة أن يقوم على شراكة حقيقية بين البعثيين وعبد الناصر، اكتشفوا سريعًا تحوله إلى عرض مسرحي ذي ممثل واحد، ووجدوا أنفسهم محرومين من حرية رعاية مصالحهم الخاصة.[8]

---

(5) انظر الفصل 14 من هذا الكتاب.

(6) عن اللجنة العسكرية، انظر الفصل 12 من هذا الكتاب.

(7) انظر منيف الرزاز (الأمين العام لحزب البعث بين عامي 1965 و1966)، **التجربة المرة** (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 86 – 87.

(8) كشف عبد الناصر خلال مفاوضات الوحدة الثلاثية أن البعثيين عرضوا في عام 1959 تشكيل لجنة سرية تحكم الجمهورية العربية المتحدة وتتألف من ستة أعضاء، ثلاثة من حزب البعث وثلاثة من مصر، ولكنه رفض العرض بناء على أن «حزب البعث ليس سورية،» **محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل 1963** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1963)، ص 73.

صحيح أنهم لم يشنوا حربًا صريحة على الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن آثار نشاطهم السري في صفوف الضباط السوريين قلما اتجهت نحو دعمها أو تعزيز آفاقها.

بعد مضي ربع قرن، نرى الأسد، في إحدى مقابلاته الصحافية، يحاول أن يخلق الانطباع بأن الهدف الرئيس للجنة العسكرية كان الدفاع عن الوحدة المصرية - السورية وحمايتها[9]. غير أن ذلك لا يتفق مع الأهداف الأصلية للجنة العسكرية كما أوردها سامي الجندي في عام 1969. والرجل هو ابن عم أحد مؤسسي اللجنة، وكان بين عامي 1961 و1963 على صلة وثيقة بالشخصية الرئيسة فيها أي محمد عمران. ووفقًا لروايته فإن اللجنة لم تكن تقصر أهدافها على إعادة بناء حزب البعث أو التخلص من قادته التقليديين فحسب، بل كانت تهدف أيضًا إلى وقف التعاون مع كلّ من تعاون مع نظام الوحدة «إلا إذا اقتضت الظروف المرحلية»[10].

على الرغم من عدم إمكان تقديم رأي جازم في شأن الوثوق بإحدى الروايتين أكثر من الأخرى، فإن رواية سامي الجندي تبدو معززة أكثر بالأدلة عند دراستها في ضوء موقف اللجنة العسكرية تجاه مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في عام 1963. آنذاك كانت الجمهورية العربية المتحدة قد تجزأت، وأطيح حكم الانفصال الذي امتد بين عامي 1961 و1963، وكان البعث قد استولى على السلطة في بغداد، وقامت في سورية بعد الانقلاب العسكري في 8 آذار/ مارس 1963 حكومة حزبية ضمت بعثيين وناصريين وقوميين مستقلين، لكنها كانت تتعرض لضغط شعبي متزايد أجبرها على الدخول بسرعة في محادثات «الوحدة» في القاهرة. وكانت اللجنة العسكرية حينها تمسك بالخيوط الرئيسة في القوات المسلحة وتشكل القلب الحقيقي للنظام السوري على الصعد كلّها. وبعيدًا عن توق اللجنة الشديد إلى

---

(9) أفترض هنا، كما يدل عليه السياق، أن عبارة باتريك سيل في كتابه عن أن «الأولوية الأولى للجنة العسكرية كانت الدفاع عن الوحدة التي بدت مهددة بين عامي 1960 و1961» إنما تستند إلى مقابلاته مع الأسد في عامي 1984 و1985، انظر: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989).

(10) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 86.

الوحـدة، فإن النهـج الذي اتبعته خلال الأشـهر القليلة المليئـة بالحوادث في عقب الانقلاب لم يترك أدنى مجال للشك في تصميمها على عدم الدخول في أي علاقـة دسـتورية حقيقية مع عبد الناصـر وعلى عدم السـماح بأي تقليص لسـلطتها الجديدة. فلم تظهر منذ البدايـة إلا اهتمامًا قليلًا بمفاوضات الوحدة الثلاثيـة خـلال شـهري آذار/ مـارس ونيسـان/ أبريل، ولـم توفـد إلـى تلـك المفاوضـات إلا عضوًا واحـدًا من أعضائها هو محمد عمران الذي ذهب إلى القاهـرة مـرة واحـدة فقط وبصفـة مراقب[11]. ولـم تنقض إلا أيـام قليلة على انتهاء المفاوضات وتوقيع إعلان 17 نيسان/ أبريل عن النية في توحيد البلدان الثلاثـة حتى باشـرت اللجنة فـي عملية تطهيـر في صفوف القوات المسـلحة طالـت جميع مؤيـدي عبد الناصر، مدمرة بذلك الاتفـاق الذي جرى التوصل إليه في الأسبوع ذاته[12].

حتـى ذلك الحين، لم يكن عبد الناصر ولا المفاوضون السـوريون على علم بوجـود اللجنـة العسـكرية. ففـي الجولـة الأولى مـن المفاوضـات تسـاءل الزعيم المصـري: «مـن الـذي يحكم سـورية؟» وعندمـا لم يتلق سـوى إجابـات غامضة، أضاف قائلًا: «هل سأتعامل مع أشباح؟»[13] عندئذ قُدِّمت إليه أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا في معظمهم غافلين عن دورهم كواجهة للجنة العسكرية.

يمكن أن يعزى سلوك اللجنة العسكرية بشكل جزئي إلى رفض عبد الناصر العلنـي الشـراكة التامـة مـع البعثيين وإلى مشـاعر العداء للبعث بيـن الجماهير الكبيرة في مدن مثل دمشق وحلب، تلك الجماهير التي كان عبد الناصر يستثير بسـهولة قواها الجامحة. ويمكن أن يفترض المرء هنا أيضًا أن الأسـد لم يكن السبب وراء نهج اللجنة ذاك ما دام لم يكن يملك فيها إلا صوته فحسب. لكن الوصول إلى دليل لا يدحض على مثل هذه الفرضية هو أمر بعيد المنال.

حتى بعد أن نجح الأسد في فرض سلطته المطلقة في عام 1970، وبعد وفـاة جمـال عبد الناصر في العام ذاته، فإن نهجه في شـأن قضية الوحـدة لم

---

(11) انظر: محاضر ومحادثات الوحدة، والرزاز، التجربة المرة، ص 97.

(12) الرزاز، التجربة المرة، ص 97 - 98.

(13) محاضر ومحادثات الوحدة، ص 27.

يختلف كثيرًا من حيث الجوهر عن نهج اللجنة العسكرية على الرغم من الاختلاف الواضح بين النهجين من حيث الشكل والأسلوب. حيث قام فعلًا بخطوات نحو اتفاقات «وحدوية» في عام 1971 مع مصر وليبيا، وبين عامي 1975 و1976 مع الأردن، وفي عام 1976 مع مصر، وفي عام 1977 مع مصر والسودان، وبين عامي 1978 و1979 مع العراق، وفي عام 1980 مع ليبيا، لكن تلك الاتفاقات كانت من النوع الفضفاض، ولم تكن تشمل أي تضحية بسلطته أو الحدّ منها. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الأسد التفت نحو الزعيم الليبي معمر القذافي قبل أن يضع توقيعه على اتفاق الوحدة في عام 1971 وطلب منه بكل صراحة: «أريدكم أن تعرفوا أمرًا أساسيًا. إن القوة الموجودة في سورية هي البعث، ولن نسمح بنشوء قوى أخرى». وتابع قائلًا: «أنا عندي عشرة آلاف بعثي داخل الجيش. وأقول هذا الكلام قبل التوقيع كي لا تقولوا إن الأسد خرب الاتحاد»[14]. أما القيادة المصرية فلم تكن تسعى من جهتها إلى ما هو أكثر من تنسيق السياسات، خصوصًا في مجال الدفاع. وفي الواقع فإن الاتفاق موضع البحث كان في جوهره اتحادًا لرؤساء الجمهوريات الثلاث يقوم على إجماع آرائهم[15]. وشكل هذا المبدأ نفسه أساس القيادة السياسية السورية ـ المصرية الموحدة بين عامي 1976 و1977، والهيئة المشتركة السياسية العليا بين سورية والعراق في عام 1978[16] وما اتصل بها من إنشاء القيادة السياسية المشتركة في عام 1979[17]. والأمر الأساس هنا هو أنه ما من زعيم عربي استحوذ عليه

---

(14) كشف علي صبري ذلك في اجتماع للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، عقد في القاهرة في 25 نيسان/ أبريل 1971، وعلي صبري هو الأمين العام للحزب ورئيس وزراء مصر الأسبق. للاطلاع على المحاضر ذات الصلة، انظر: فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات (بيروت: دار النهار للنشر، 1972)، ص 27 وما يليها. وللاطلاع على الاقتباس انظر ص 30 - 31.

(15) انظر المادة 8 ـ أ من إعلان المبادئ الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية كما جرى اعتماده بتاريخ 17 نيسان/ أبريل 1971. وبالنسبة إلى باقي المبادئ، انظر: مطر، أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات، ص 89 - 91.

(16) انظر حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ص 222 - 223، و247 - 248.

(17) المصدر نفسه، ص 261، والنشرة الداخلية للحزب رقم 39/ ق 12 بتاريخ 21 حزيران/ يونيو 1979.

هاجس الوحدة وكان مستعدًا للتخلي عن حريته في التصرف.

في نهاية المطاف، باءت محاولات الوحدة كلّها بالفشل، بما فيها محاولة الوحدة مع ليبيا في عام 1980، وهي محاولة كانت أقرب إلى النزوة من حيث طبيعتها. كذلك حولت اتفاقية السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل الاتفاقات بين مصر وسورية في عام 1971 وبين عامي 1976 و1977 إلى هباء منثور. أما الخطوات اللاحقة نحو الوحدة مع العراق فلم تعوّقها الخلافات طويلة الأمد في شأن تقاسم مياه الفرات ولا في شأن أسعار النفط ورسوم الترانزيت أو في شأن قطع إمدادات النفط العراقية. لأن هذه المشكلات كانت قد سوِّيت قبل ذلك بوقت طويل، واستأنف العراق ضخ نفطه الخام إلى مصافي النفط السورية وإلى المرافئ السورية على البحر الأبيض المتوسط[18]، وقال صدام حسين في كانون الأول/ ديسمبر 1978، وكان حينها يمثل مركز القوة الحقيقي في النظام العراقي، لكنه لم يخلف الرئيس المريض أحمد حسن البكر إلا في 16 تموز/ يوليو 1979) إن «العراقيين مستعدون للتضحية بالدم والمال في سبيل بناء الدولة [الموحَّدة]»[19]، أما العقبة الجدية فتمثلت في إصرار صدام حسين على توحيد جناحي حزب البعث السوري والعراقي أولًا، بعد أن استحكم العداء المرير بينهما لمدة تزيد على عقد. وكذلك إصراره على الاعتراف بمؤسس الحزب، ميشيل عفلق، قائدًا شرعيًا أصيلًا له، وكان حينها منفيًا في بغداد بعد أن حكم عليه بالإعدام في سورية[20]. كذلك سرت حينها في دمشق شائعات تقول إن النظام السوري رفض أن تخضع القوات الخاصة وسرايا الدفاع للقيادة العسكرية الموحدة المقترحة نظرًا إلى الأهمية الحاسمة لهذه الوحدات العسكرية بالنسبة إلى أمنه[21].

(18) انظر: *Middle East Economist Digest*, 3/11/1978, pp. 7-8, and 15/12/1978, pp. 12-14, and *Middle East* (February 1980), p. 15.

(19) *Middle East Economist Digest*, 15/12/1978, p. 14.

(20) فؤاد مطر، صدام حسين: الرجل والقضية والمستقبل (بيروت: دار القضايا، 1980)، ص 73 – 74؛ *Middle East Economist Digest*, 2/2/1979, p. 42, and *Middle East* (February 1980), pp. 14-15.

(21) فتح، جهاز الاستخبارات والمعلومات، مذكرة رقم وس 32/ 72986 بتاريخ حزيران/ يونيو 1979. وأنا مدين لمنظمة التحرير الفلسطينية لسماحها لي في عام 1985 في تونس بالاطلاع على سجلاتها المتصلة بعلاقاتها بالحكومة السورية.

أيًا يكن مقدار صحة ما سبق، فإن خطط الوحدة مع العراق انهارت في أعقاب ما نقل عن بغداد بشأن اكتشاف «مؤامرة خبيثة» حاكتها «مجموعة من الأشخاص» الذين «اندسوا» في صفوف مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الممسكين بمقاليد الحكم هناك. وفي الجلسة الطارئة التي عقدتها القيادة العليا بناء على طلب صدام حسين في 19 تموز/يوليو 1979، «اعترف» أحد «المتآمرين» وهو محيي عبد الحسين المشهدي ـ وهو شيعي من محلة الكرخ في بغداد، ونقابي سابق، وبعثي منذ عام 1958، والأمين العام لمجلس قيادة الثورة ـ بأنه وأربعة أعضاء آخرين من قيادة البعث[22] ينتمون إلى مجموعة تشكلت في عام 1975، وأن هذه المجموعة كانت على اتصال دائم بسورية، وكانت تتلقى دعمًا ماليًا من قيادتها، وأن «ضابط ارتباط» المجموعة بدمشق هو محمد عايش، وهو سني من محافظة الأنبار ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. كما اعترف بأن غانم عبد الجليل ـ وهو شيعي عمل رئيسًا للمكتب الشخصي لصدام حسين ـ كان يزود سورية بخلاصات عن التقارير الواردة كلّها، ما يتيح لها الاطلاع على أدق أسرار النظام العراقي. ومن بين الذين أعدموا في الحملة التي تلت تلك الحوادث قائد الفيلق الخامس، اللواء وليد محمود سيرت، وهو سني تركماني زعم أن له صلات بالمجموعة «المتآمرة»، وكان على الأرجح يعتبر قلب الميول المعادية لصدام حسين ضمن النظام. ومن الجدير بالذكر هنا أن المشهدي كان قد استثار نظرات الحذر في عيني صدام حسين الساهرتين منذ اجتماع مجلس قيادة الثورة في 19 تموز/يوليو، عندما لم يستطع كبح جماح استيائه من قرار أحمد حسن البكر بالتنحي عن الرئاسة، وظل يحاول الضغط عليه ليعيد النظر في المسألة أو ليأخذ إجازة لبعض الوقت، في حال الضرورة، من دون أن يسلم مقاليد الحكم. كما حاول أن يدفع باتجاه أن يكون التصويت على هذه المسألة بالإجماع، ولكنه لم يستطع أن يثني أحمد حسن البكر عن قراره[23].

---

(22) الأربعة المشار إليهم هم: الشيعي عدنان حسين نائب رئيس الوزراء، والسني محمود محجوب وزير التربية، ومحمد عايش وغانم عبد الجليل اللذان وردت الإشارة إليهما في النص.

(23) مطر، صدام حسين، ص 58 – 68. وجرى الحصول على المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص المعنيين في عام 1980 من عراقيين لم يرغبوا في ذكر أسمائهم. وللاطلاع على روايات =

عنـد الإعلان عـن تفاصيل «المخطط» فـي 28 تموز/يوليـو 1979، لم تذكر بغداد سـورية صراحة لكنها أشـارت إلى تورط «طـرف خارجي تقتضي المصلحة الوطنية عدم تحديده». لكن وكالات الأنباء سـرعان ما أشـارت إلى أن سـورية هـي البلـد المعنـي بالقضيـة. ووفقًـا لنشـرة داخلية لحـزب البعث السـوري فإن حافظ الأسـد، بعد أن رفعت إليه التقارير، اتصل بصدام حسين، وأكد له أن الإشارات إلى سورية لا أساس لها على الإطلاق، كما تعهد له من خلال وفد رفيع المسـتوى أرسـله إلى بغداد لاحقًا بإيقاع أقسـى العقوبة بأي شـخص مهمـا كان موقعـه في الحـزب أو الحكومـة إذا أثبـت تحقيق يجري بطريقة سـليمة وجود دليـل قاطع على ضلوعه في المؤامـرة. ولكن التفاصيل التـي قدمـت إلـى الوفـد بينت بوضـوح أن الأمر كلـه لا يعدو كونه مسـرحية خرقـاء. ولاحقًا وجه حافظ الأسـد نداء إلى صدام حسـين دعـاه فيه إلى ترك الخلافات الهامشية وتركيز الجهد على تقوية الجبهة مع إسرائيل. واقترح عليه أيضًا تشـكيل لجنة تحقيق من أعضاء مـن قيادتي جناحي الحزب أو حتى من بعثيين لا سوريين ولا عراقيين. لكن صدام حسين بقي ثابتًا، وأوحى للسوريين أنه مقتنع بضلوعهم التام في المخطط وأن قناعته تلك ليست موضع نقاش[24]. لكنه لم يوقف تدفق المساعدات الاقتصادية إلى سورية وفقًا لما التزمت بغداد تقديمـه فـي القمـة العربية التـي عقدت فـي بغداد فـي تشـرين الثاني/نوفمبر 1978، واستمر في ذلك حتى بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إلى أن بدأ الأسد بدعم الجهد العسكري الإيراني علنًا، وإن كان بشكل محدود[25].

= معاصرة لتلك «المؤامرة»، انظر: *New York Times*, 28-30/7/1979, and 7, 8, 9/8/1979.

(24) النشرة الداخلية لحزب البعث رقم 40/ق 12 بتاريخ 29 آب/أغسطس 1979 حيث أشير إليها فـي الحركـة التصحيحيـة، 1970 ـ 1980: [من المؤتمر القومي العاشـر الاسـتثنائي إلـى المؤتمر القومـي الثالـث عشـر] (دمشـق: القيـادة القوميـة، مكتـب الثقافـة والإعـداد الحزبـي، 1983)، ص 262 – 264.

(25) بلـغ مجموع المسـاعدات العراقية لسـورية حتى شـهر آب/أغسـطس 1979 نحو 138.2 مليون دولار أميركي. وتلقت سـورية قسـطًا قدره 91.6 مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير 1980 ومبلغًا غير معروف في أيار/مايو التالي؛ مطر، صدام حسين، ص 44 و83.

الأسد والحرب العراقية الإيرانية

تبدو مساعدة الأسد لإيران غير العربية ضد العراق العربي، أول وهلة، كأنها تضع موضع سؤال كل ما يثبت إيمانه بالقومية العربية. لكنه انطلق في تبريره العلني لسياسته من أسس قومية عربية صارمة، حيث قارن بين إيران الشاه، التي كانت غارقة في نزعتها «الفارسية» وفي تواطئها مع إسرائيل، وإيران الثورة التي «تقف إلى جانب العرب في نضالهم من أجل استرداد أرضهم المحتلة»، وتشدد على هويتها الإسلامية، أي على ذلك العنصر في تراثها الذي «يربطها بتاريخ الأمة العربية». ويتساءل الأسد عن المنطق وراء فقدان «هذا الكسب الكبير» وتحويل «إيران الثورة الإسلامية بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية... إلى إسرائيل أخرى في مشرق الوطن العربي» ويمضي ليقول لو «قومت الحرب موضوعيًا» لتبين أنها «ضد العرب، وفي جوهرها... هي على حساب العرب»[26].

الواقع، أن الحرب قلصت القدرات العربية بشكل ملموس، وألحقت أذى كبيرًا بالشعبين العراقي والإيراني. ومن جهة أخرى، من الضروري أن نتذكر أنه قبل اتفاقية الجزائر في عام 1975، وفي فترة اتسمت بتحالف لم يكن سريًا أبدًا بين الشاه وإسرائيل لإبقاء العراق الراديكالي ضعيفًا ومشغولًا بكردستان أطول مدة ممكنة، سعى الأسد إلى إقامة علاقات جيدة بالشاه، وحصل لنظامه على قرض بلا فوائد قدره 150 مليون دولار أميركي في أيار/ مايو 1974[27].

هكذا يلقي تقرير «سري جدًا» صدر عن البعث السوري في آذار/ مارس 1982 الضوء على الدوافع المحتملة لحافظ الأسد من زاوية مختلفة تمامًا، وبشكل يبدو وكأنه محاولة لتبديد مخاوف أعضاء الحزب في شأن سياسة الأسد. وورد في التقرير أنّه كثر مؤخرًا النقاش في شأن التعاون مع الجمهورية الإيرانية والعواقب بالغة الخطورة لانهيار النظام القائم في بغداد ليس على

---

(26) القيادة القومية لحزب البعث، نشرة مطبوعة رقم 59 في أوائل كانون الأول/ ديسمبر بعنوان «نص المقابلة الهامة للرفيق الأمين العام مع صحيفة الرأي العام الكويتية»، ص 6 و10.

(27) طارق عزيز، الصراع العراقي الإيراني (بيروت: [د.ن.]، 1981)، ص 68.

الحزب فحسب، بل على سورية ذاتها، نظرًا إلى أن حدودها الشرقية ستكون في تلك الحال عرضة لتغلغل الميول الرجعية السائدة في إيران. وأنّ هناك دعوات من الرفاق لمراجعة الموقف، لذلك بات من الضروري تسليط الضوء على بعض الحقائق. لكن التقرير أشار إلى أن السياسة السورية ليست ساذجة إلى درجة السماح بسقوط نظام البعث في العراق أو أن يقوم على حدودها نظام تابع للرجعية الإيرانية، وإلى أنها ليست موجهة ضد المكاسب القومية والتقدمية للقطر العراقي بل تهدف إلى إطاحة الزمرة التكريتية التي تخلت عن مبادئ الحزب وخطه القومي. وأشار التقرير إلى أن المخابرات الأميركية وعناصر السافاك ورطت نظام صدام حسين في الحرب مع إيران، وذلك بتزويده بمعلومات زائفة عن أوضاع القوات المسلحة الإيرانية[28]. وإلى أن السوريين كانوا على علم مسبق بخطة العراق للغزو عن طريق مصادرهم الخاصة. وتركوا الأمور تأخذ مجراها الطبيعي لأن الحرب لم تكن ضارة بمصالحهم، بل على العكس خدمت أغراضهم إلى درجة كبيرة بشلّها جيش صدام حسين، وإظهاره بمظهر القائد الضعيف الفاشل، وتعريتها طبيعته غير الثورية وعلاقاته المشبوهة بالإمبريالية الأميركية والرجعية العربية. وبهذا أثبتت الحرب أيضًا صحة تقديرهم لأخطار نزعته الفردانية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأسرها. ونوّه التقرير إلى أنّ السياسة السورية لن تتأثر بفعل طول أمد الحرب التي لن تؤدي إلا إلى إضعاف الطرفين المتصارعين، ولن تسفر إلا عن أحد أمرين، فإما أن يسقط نظام صدام حسين، نظام الردة، ويقوم نظام تدعمه الجبهة الوطنية العراقية التي تضم جميع العناصر التقدمية والثورية في البلد، وإما أن يضعف صدام حسين إلى درجة تجعله يعود إلى رشده، وتجبره على التخلي عن طموحاته الشخصية وعلى عدم معاودة الانحراف عن الخط الثوري للحزب. ونوّه التقرير بأنّ القرار الذي اتخذه الحزب بالسماح باستئناف ضخ النفط العراقي [عبر الأراضي السورية] جاء منسجمًا مع هذه السياسة[29]. فهو بصرف النظر عن المكاسب التي سيجلبها إلى الخزينة السورية، فإنه سيساعد العراق ماديًا، ويمكّنه من شراء المزيد من

(28) السافاك هي الشرطة السرية للشاه.

(29) غير أن سورية عادت إلى وقف ضخ النفط عبر أنابيبها في عام 1982.

الأسلحة، وهو ما سيعزز قدرته على القتال، ويطيل أمد الحرب إلى درجة سوف تسمح باستبدال صدام حسين، وتسمح، في الوقت نفسه، بإيقاف المد الرجعي الإيراني[30].

يمكن، بالطبع، ألا يكون هذا التقرير الـ«سري جدًا» قد عكس الدوافع الحقيقية لتحالف الأسد مع إيران بل ما أراد لأعضاء الحزب أن يصدقوه على أنه رؤيته للمسألة. وأيًا يكن الأمر، فإن التقرير يفسح المجال للاستدلال بأنه لم يستخدم الإطار القومي العربي إلا بحدود تقديم تفسير علني أو رسمي لسياسته في ما يتعلق بالحرب العراقية ـ الإيرانية، في حين كان يمارس، في الواقع، سياسات سلطوية صرف.

بشكل مشابه، فإن مساعيه الحثيثة تجاه البلدين الأصغرين من بلدان المواجهة مع إسرائيل، أي لبنان والأردن، للتأثير فيهما أو التحكم فيهما، وكذلك سعيه إلى التحكم في القوات غير الحكومية في هذين البلدين، أي حركة المقاومة الفلسطينية والأحزاب والميليشيات اللبنانية العلمانية منها والطائفية، كانت تفسر أو تبرر دائمًا بدلالة التطابق بين المصالح القومية العربية ومصالح النظام السوري.

غير أن ما تقدم لا يقتضي بالضرورة أن الأسد لا يهتم فعلًا بتحقيق تنسيق فاعل للجهد العربي، أقله في مواجهة إسرائيل. ومثل هذا الاهتمام لديه يتوافق بشكل أساس مع تفسير سلوكه بالاستناد إلى مبدأ توازن القوى.

الصراع مع إسرائيل ومبدأ التوازن الاستراتيجي

ينظر الأسد إلى الصراع مع إسرائيل بوصفه «صراع مصير ووجود» مع «عدو شرس» بارع في «تضليل الرأي العام العالمي» يعلي من شأن استيلائه

(30) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، تقرير عن العلاقات السورية ـ الإيرانية موسوم بعبارة «خاص وسري للغاية» ومؤرخ في 18 آذار/مارس 1981. وعثرت على هذا التقرير في أحد ملفات مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

علـى أراضي العرب من خلال دمغه بسـمة «الحكم الإلهي»، وبوصفه صراعًا «يستحوذ على جلّ اهتمامنا»، صراعًا هو «همنا الأكبر»[31].

شـكل خروج مصر من هذا الصراع في عام 1978 حافزًا لحافظ الأسـد ليطـرح مفهوم «التوازن الاسـتراتيجي» مع إسـرائيل بوصفه مبدأ ناظمًا رئيسًـا لنهـج سـورية. وكان يربط من خلال هـذا المفهوم بين مقولـة «الاعتماد على الـذات»، أي الاعتمـاد الكلـي علـى قدرات بلده هو، عشـية انهيـار محادثات «الوحدة» مع العراق في عام 1979، وإدراكه صعوبة تحقيق الدرجة المطلوبة من تضامن العرب أو تجميع قواهم. وسـعيًا منـه إلى تحقيق مفهومه الجديد، ومدفوعًا بتزايد شعور سورية بعزلتها الإقليمية وبتجاهل واشنطن لمخاوفه قام في تشـرين الأول/ أكتوبر 1980 بتوقيع اتفاقيـة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

تضافـرت عوامـل عـدة في ترسـيخ مفهـوم «التـوازن الاسـتراتيجي» مع إسرائيل في منظومة الأسد الفكرية، نذكر منها: ضم إسرائيل مرتفعات الجولان في عام 1981، وغزوها لبنان في عام 1982، واتفاقيات التعاون الاستراتيجي بيـن الولايـات المتحـدة وإسـرائيل فـي عامـي 1981 و1983، والتعزيز غير المسـبوق لآلة الحرب الإسـرائيلية من الولايات المتحدة في عهد إدارة ريغان (1981 - 1989)، والتزام الولايات المتحدة المستمر ضمان «التفوق النوعي» لإسـرائيل على العرب في مضمار التكنولوجيا العسـكرية. وكان حافظ الأسد يعرّف هذا المفهوم بتعابير «شاملة الدلالة» بوصفه مفهومًا يشمل تعديل القوى في مختلف جوانب الحياة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان ينظر إليه أيضًا بوصفه هدفًا بعيد المدى ووسيلة لتفادي «الاستسلام» وضمان الوصول إلى سلام «عادل» هو بالتالي سلام دائم. ولم يكن غافلًا عن المعضلة الملازمة لهذا المفهوم، معضلة توجب عليه مواجهتها والتعامل معها: وهي أنّ زيادة الإنفاق على بناء القوة العسـكرية لا بدّ من أن تقلل من الموارد المتاحة لأغراض وثيقة الصلة بها ولا تقل عنها أهمية.

---

(31) انظـر، على سـبيل المثال، كلمة حافظ الأسـد فـي 8 آذار/ مارس 1989، كمـا وردت في: FBIS-NES-89-045, 9/3/1989, pp. 36-37.

غيـر أن أمورًا كثيـرة، كانتهاء الحرب البـاردة وانهيار الاتحاد السـوفياتي والانخفاض الحاد في قدرة سورية على الحصول على أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة والضرر الشـديد الذي لحق بقوة العراق العسـكرية في حرب الخليج، بدت كلها وكأنها تقلل بشـدة من فرص النجاح في تحقيق مفهوم الأسد ذاك، أقله في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من مشاركة الأسد في التحالف ضد العـراق، فـإن حرب الخليـج كانت، وفقًا لنظرته إليها، ذات آثار سـلبية «بعيدة المدى» على العرب جميعًا. ووفقًا لكلماته فقد «خسر العرب الكثير وربحت إسـرائيل الكثير سياسـيًا واقتصاديًا وعسكريًا إلى درجة يبدو معها أن ما حدث خطـط ونفـذ لمصلحـة إسـرائيل». وفي ظـل هذه الظـروف، وفي ظـل الآثار المقلقـة للتغيـر الجـذري في ميزان القـوى العالمي وللتحالف العسـكري بين تركيا وإسـرائيل في عام 1996 عاد الأسـد ليشدد من جديد على الحاجة إلى «وحدة الشـمل ووحدة الطريق ووحدة العمل في السـاحة العربية»[*]. وكذلك وافـق بحـذر شـديد على الانضمـام إلى عملية السـلام مع إسـرائيل بوسـاطة أميركية[32].

(*) يوحي السـياق وكأن هذه الفقرة وردت في حديث للأسـد في عام 1996 أو بعده، والحقيقة أنها وردت في الكلمة ذاتها التي ألقاها الأسد في 12 آذار/ مارس 1992.

(32) بخصوص آثار حرب الخليج وتبعاتها، انظر كلمة حافظ الأسد في 12 آذار/ مارس 1992، الثـورة، 13/ 3/ 1992. وبخصـوص مفهوميـه عـن «التـوازن الاسـتراتيجي» و«الاعتمـاد علـى الذات» والظروف الموجبـة لهما، انظر حزب البعث العربي الاشـتراكي، القيادة القطرية، تقريـر المؤتمر القطري الثامـن [....] التقريـر السياسـي، ص 29 - 30؛ ووزيـر الدفاع مصطفى طـلاس، التوازن الاسـتراتيجي [....] مسـؤولية قومية، المناضل، العـددان 189 و190 (تشـرين الأول/ أكتوبر وتشـرين الثاني/ نوفمبر 1985)، ص 28 - 34. وللاطـلاع على روايـة أميركية مهمة عـن العلاقات الأميركية ـ السـورية، انظر: كتاب سيلي (وهو سفير سـابق للولايات المتحدة في سـورية): Talcott W Seelye, *U. S. Arab Relations: The Syrian Dimension* (Portland, OR: Portland State University, 1985).

الفصل الرابع والعشرون

دراسة معمقة لعلاقات الأسد بحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1966 و1997 والضوء الذي تلقيه على أهدافه وأساليبه

ليس اختيار علاقات حافظ الأسد بحركة فتح، أي مع الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها موضوعًا للبحث والتقصي الموسعين، ناجمًا عن أهمية هذه العلاقات أو بسبب ارتباط تاريخ حركة فتح خلال مراحل عدة بتاريخ جارَي سورية الصغيرين، لبنان والأردن فحسب، بل نجم أيضًا عن تمكّن مؤلف هذا الكتاب من الاطلاع على ملفات منظمة التحرير الخاصة وعلاقاتها بالنظام السوري والفرصة التي أتيحت له في مناقشة القضايا ذات الصلة مع عدد من كبار قادة فتح. ويجدر التوكيد هنا أن مراجع منظمة التحرير، على الرغم من كبير نفعها، لا يمكن أن تشكل بحد ذاتها أساسًا كافيًا لتقويم نقدي سليم لأفعال الأسد وسياساته. فذلك يتطلب المتح من معين سجلات الوثائق السورية الداخلية التي يتعذر، طبعًا، الوصول إليها. وموطن الأمل هنا هو أن تنجح هذه الدراسة المفصلة في تسليط المزيد من الضوء على جوانب شخصية حافظ الأسد ونهجه والأساليب التي يميل إلى اتباعها سعيًا إلى تحقيق أهدافه.

الفترة الأولى من التعاون بين حزب البعث وحركة فتح

ترجع بدايات فتح إلى عام 1956 خلال احتلال القوات الإسرائيلية الموقت لقطاع غزة[1]. وظلت خلال بضع سنوات مؤلفة من خلايا سرية ضعيفة الارتباط بعضها ببعض، وكانت تسعى إلى كسب جميع الفلسطينيين، مهما كانت ميولهم السياسية، في الوطن أكانوا أم في الشتات، إلى فكرة «الصراع المسلح» ضد إسرائيل. ولم تتخذ شكل منظمة رسمية قبل عام 1959[2] أو عام 1960[3] أو لعله كان عام 1963[4]. وفي أي حال، كانت انطلاقتها الجدية في عام 1964 مدفوعة بشكل متزايد بذلك الانبعاث للروح الوطنية الفلسطينية وخصوصًا بعد عام 1967.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1964 و1966، نشأ تعاون وثيق بين فتح ونظام البعث في سورية. ووفقًا لكلمات أبي اللطف، وهو أحد مؤسسي فتح وبعثي سابق، كانت سورية في تلك الأعوام «قاعدة دعم أساسية لحركتنا»[5]، حيث وافقت حكومة البعث على إقامة معسكرات تدريب لمقاتلي فتح وقدمت لهم مستودعات لأسلحتهم وذخائرهم، وإن لم يكن ذلك «عن طيب خاطر منها، بل لإرضاء تيار المشاعر الجارف المؤيد للفدائيين في أوساط

---

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح ([د.م.]، 1969)، ص 7.

(2) Abu Iyad and Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle*, Translation by Linda Butler Koseoglu (New York: Times Books, 1981), p. 29.

(3) أبو اللطف (فاروق القدومي)، حديث مع مؤلف الكتاب، تونس، 11 تموز/يوليو 1985. ووفقًا لأبي اللطف فإن المؤسسين الأوائل لحركة فتح هم: ياسر عرفات، وأبو جهاد (خليل الوزير)، وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ومحمد يوسف النجار، وأبو اللطف. وأضاف أبو اللطف قائلًا إن أبا إياد (صلاح خلف)، وأبا مازن (محمود عباس)، وأبا سعيد (خالد الحسن) انضموا إلى قيادة فتح في عام 1962.

(4) Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), يبدو أن مصدر رواية آلان هارت هو خالد الحسن الذي ذكر في حديث له في عام 1982 مع هيلينا كوبان أن عام 1962 هو عام تأسيس حركة فتح، وقد أوردت ذلك في كتابها: Helena Cobban, *The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1984), p. 23.

(5) حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/يوليو 1985.

ضباط الجيش وأعضاء حزب البعث»[6]. كما أنها ضمنت لقادة فتح قدرًا كبيرًا من الاستقلال من دون أن ترخي لهم العنان: إذ كانت تسمح للفدائيين بشن غاراتهم انطلاقًا من لبنان والأردن بينما لم تسمح لهم بالوصول إلى إسرائيل من خلال الجولان إلا في حالات استثنائية قليلة. وفي حادثة وحيدة في عام 1965 سمح حافظ الأسد، وكان حينها قائد سلاح الجو، بأن تنقل لهم جوًا شحنة أسلحة من الجزائر. لكن «صلتهم الرئيسة» آنذاك كانت برئيس المخابرات العسكرية اللواء أحمد سويداني[7].

قضية يوسف عرابي

انقطعت تلك الفترة الأولى من التعاون بين فتح وحزب البعث بشكل مفاجئ نتيجة ما أطلق عليه أبو إياد اسم «قضية يوسف عرابي»، وهو نقيب فلسطيني في الجيش السوري قتل في 5 أيار/مايو 1966 في حادثة إطلاق للنار لا يمكن حتى الآن تأكيد ملابساتها بشكل كامل. وفي اليوم ذاته زج في السجن بجميع أعضاء قيادة فتح المقيمين في دمشق ومن بينهم ياسر عرفات ومساعده العسكري أبو جهاد (خليل الوزير). وجاء الأمر باعتقالهم من حافظ الأسد شخصيًا الذي كان قد أضحى حينها وزيرًا للدفاع وقريبًا جدًا من قمة السلطة بعد الدعم الذي قدمه قبل أشهر قليلة، في 23 شباط/ فبراير 1966، للانقلاب العسكري الذي قام به صلاح جديد.

ما زال الدور الحقيقي الذي قام به يوسف عرابي يكتنفه الغموض. فوفقًا لرواية أبي إياد كان الرجل واحدًا من «الذين يحظون بحماية الأسد»، ولم يكن انضمامه إلى قوات العاصفة، وهي الجناح العسكري لفتح، إلا لتحقيق أغراض الأسد[8]. أما أبو جهاد فكان يشعر أن يوسف عرابي «صديق مخلص لفتح» على الرغم من ولائه للجيش السوري. ويشترك أبو جهاد وياسر عرفات

(6) أبو يحيى (مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)؛ حديث مع المؤلف، تونس، 8 تموز/يوليو 1985.

(7) أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/يوليو 1985.

(8) المصدر نفسه.

في الاعتقاد بأن القضية برمتها لم تكن سوى واحدة من نتائج محاولة سابقة عليها قام بها كل من صلاح جديد وحافظ الأسد بهدف السيطرة على النشاط العسكري لفتح. وبدأت تلك المحاولة بعد فترة قصيرة من الانقلاب الذي قاما به في عام 1966، لكنهما فضلا، كدأبهما دائمًا، القيام بها بشكل غير مباشر، فعملا على تحقيقها من خلال أحمد جبريل الذي كان قادة فتح ينظرون إليه بوصفه أداة لدى المخابرات العسكرية السورية. هكذا تقدم أحمد جبريل بعرض إلى ياسر عرفات بأن تتوحد جبهة التحرير الفلسطينية التي يقودها، وهي فصيل قليل العدد، مع فتح. ولم يبد ياسر عرفات أي اعتراض، وتم التوصل إلى اتفاق في شأن بنود هذا الاندماج لكنه لم يدخل قطّ حيز التنفيذ لأن أحمد جبريل أصر على أن يستأثر بالقيادة العسكرية.

يرى ياسر عرفات أن رفضه الاستجابة لطلب أحمد جبريل دفع أسياد هذا الأخير للتخطيط لوضع حد لحياته. ويستنتج ياسر عرفات من سياق الحوادث التي تلت ذلك أن أصحاب المخطط لجأوا إلى استخدام يوسف عرابي من دون علمه، وتحت ستار القيام بدور الوسيط لفض ذلك الخلاف، ليقوم باستدراج ياسر عرفات إلى اجتماع في منطقة عساكر[*] في دمشق حيث تتم تصفيته. لكن الأمور لم تجر وفقًا لما أراده من خطط لها، ذلك أن ياسر عرفات لم يحضر إلى ذلك المكان بل أرسل رسولًا برفقة حارس شخصي مع أوامر بأن يبقى في الظل. لكن القاتل المفترض، عدنان العالم، وهو ضابط فلسطيني في الجيش السوري[9]، تولد لديه، على ما يبدو، سوء فهم، أدى به إلى الشك في أن يوسف عرابي أفشى سر المخطط، فقام بإطلاق النار عليه وعلى رسول عرفات كليهما[10].

(*) وردت بالإنكليزية (Asakir District)، ولا وجود، على حد علمنا، لحي أو منطقة في دمشق باسم «عساكر». ولعل المقصود منطقة ما بالقرب من شارع ابن عساكر، وهو شارع طويل معروف في دمشق يمتد من ساحة باب مصلى وصولًا إلى منطقة الزبلطاني القريبة من ساحة العباسيين.

(9) أنا مدين ليزيد صايغ لما قدمه لي من تفصيلات متعلقة بالقاتل المفترض؛ حديث مع المؤلف، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992.

(10) تستند هذه الرواية إلى إفادات ياسر عرفات وأبي جهاد وأم جهاد وخالد الحسن، انظر:
Hart, *Arafat*, pp. 201 ff.

أيًا يكن مقدار صحة ما سبق، توجّه أبو إياد فور علمه باعتقال عرفات ومساعديه إلى دمشق قادمًا من الكويت ليطالب بتحرير رفاقه مصحوبًا باثنين آخرين من قادة فتح[11]. ويروي أبو إياد عن ذلك:

> كان كل مسؤول من المسؤولين السوريين الذين قابلناهم يحيلنا على وزير الدفاع حافظ الأسد الذي وافق، بعد جهد كبير من طرفنا، على مقابلتنا. وكانت الكلمات التي وجهها إلينا تحمل نبرة عداء. وقد صعقنا خلال الساعات الثلاث التي استغرقها حديثنا معه من مقدار الكراهية التي يكنّها لأبي عمار [عرفات]. فقد اتهمه بأنه عميل للمخابرات المصرية وحمله مسؤولية اغتيال يوسف عرابي. كما نعت فتح بأنها منظمة غامضة ضيقة الأفق معظم أعضائها من الإخوان المسلمين أو البعثيين المرتدين. غير أنه في نهاية المطاف، وعلى الرغم من جميع التحفظات التي أبداها بشأن أبي عمار وفتح، وافق على إطلاق سراحه بشرط أن يغادر سورية[12].

من هزيمة العرب في عام 1967 حتى الأزمة الأردنية في عامي 1970 و1971

ظهر تحول مفاجئ في موقف الأسد من فتح بعد حرب عام 1967. ففي حين كان صلاح جديد يرغب في إدارة اللعبة بشكل آمن إلى أن تتم إعادة بناء القوات السورية على أقل تقدير، ومنع بالتالي استخدام سورية لشن حرب عصابات ضد إسرائيل، كان الأسد، في المقابل، وعلى حد قول أبي إياد: «هو وحده، على ما في ذلك من غرابة، من شجعنا على البقاء فاعلين». وثمة ما يدعم ذلك القول في رسالة وجهها ياسر عرفات إلى الأسد في عام 1980، وجاء فيها: «لن أنسى أبدًا كيف بعد حرب حزيران/ يونيو 1967... بث أخونا الكبير أبو سليمان[13] الحماسة في نفوسنا من جديد... ولا كيف أنه، وعلى

---

(11) هما أبو اللطف ومحمد يوسف النجار.

(12) أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/ يوليو 1985.

(13) على حد علمي لم يكن لحافظ الأسد ابن اسمه سليمان، والاسم هو لجده.

الرغم من جميع الاعتراضات الصادرة من هنا وهناك، أعطانا بعض الأسلحة ووجهنا شخصيًا لأن نستمر في طريقنا»[14]. ويقول أبو إياد إنه لا يستطيع الجزم في سبب تغير موقف الأسد، ويضيف: «ولكن كان من الصعب ألا يلاحظ المرء أن لحافظ الأسد خططه الخاصة به في سورية»[15]. ولعل السبب في خطوته التصالحية مع فتح هو التنافس الذي أخذ ينشأ بينه وبين صلاح جديد، وقيام الأخير في عام 1967 بتشكيل قوات فدائية بعثية فلسطينية أي قوات الصاعقة.

في أي حال، فإن قادة فتح، وبعد إعادة قراءة كاملة للحقائق الإقليمية بعيد الحرب وعينهم على التخلص من ربقة القبضة السورية، قرروا أن ينقلوا جهازهم القيادي والقسم الأعظم من نشاطهم إلى الأردن. وفي السنوات التالية ازدادت حركتهم قوة ومكانة بشكل ملحوظ. وساهم في ذلك عدد من العوامل، كان منها التفاهم الذي توصلوا إليه مع جمال عبد الناصر في عام 1967 وسيطرتهم في عام 1969 على منظمة التحرير التي أنشأتها جامعة الدول العربية في عام 1964. وفي 21 آذار/ مارس 1968 وقعت معركة الكرامة، وهي بلدة للاجئين تقع على بعد نحو أربعة أميال شرق نهر الأردن، وفيها قاوم أقل من ثلاثمئة فدائي ببسالة ووحدهم طيلة ست ساعات قبل أن تساعدهم المدفعية الأردنية، قوة إسرائيلية مدرعة كبيرة مدعومة بالطيران. وكان لتلك المعركة أثر نفسي كبير ودور في تعميق التأييد الذي حظيت به فتح في صفوف الشعب الفلسطيني. والواقع أنه سرعان ما أخذت منظمة التحرير، وأصبحت بقيادة فتح، تبدو في عيني الملك حسين القلقتين كأنها تتطور لتصبح دولة داخل دولة.

عندما شعر الملك أن استقرار نظامه قد يتداعى بفعل ما نشأ من ازدواج في السلطة، لجأ في البداية إلى أسلوب المراوحة في المكان مظهرًا براعة كبيرة في الحفاظ على توازن دقيق بين المجموعات المسلحة من جهة وقادته

---

(14) كان إرسال هذه الرسالة إلى حافظ الأسد بعد سماحه بعقد المؤتمر الرابع لحركة فتح في سورية، وهي موجودة في أحد ملفات مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

(15) حديث مع المؤلف، 11 تموز/يوليو 1985.

العسكريين المستائين من جهة أخرى. غير أنه في 15 أيلول/ سبتمبر 1970، وبعد أن أكمل استعداده، وبتشجيع، ربما، من إدارة نيكسون، أو لعله كان بضغط من تلك الإدارة التي كانت تشك في وجود الروس «وراء كل كثيب رمال في الشرق الأوسط»[16]، وجه ضربته مستفيدًا من اختطاف جماعات مسلحة راديكالية أربع طائرات غربية. وعمد قادته العسكريون في أثناء تدميرهم المقاومة إلى تفادي استخدام المشاة والدخول في قتال قريب وذلك ليقللوا من الخسائر في صفوف قواتهم، واستخدموا القصف المكثف في قتالهم المجموعات المسلحة بدلًا من ذلك. ووصف شاهد أوروبي هو آرنو دو بورشغريف، من النيوزويك، دمار الحياة في المخيمات بأنه «مجزرة محضة»[17]. وقال: «لا أذكر أني رأيت، خلال ربع قرن من عملي في كتابة التقارير عن البلدان الأجنبية، شيئًا يشبه ولو قليلًا ما رأيته في الأردن»، وهو الذي كان شاهد عيان على «مجازر الصراعات بين القبائل في أفريقيا... ونزف الدماء البطيء في فيتنام... وسحق [الروس] الانتفاضة المجرية في عام 1956»[18]. وأشار الناطق الرسمي النرويجي باسم «صندوق إنقاذ الطفولة» إلى أن عدد الذين قتلوا خلال أيام القتال العشرة يقدر بنحو 3000 إلى 4000 شخص، والجرحى زهاء 10.000 شخص، والمشردين نحو 50.000 شخص[19].

قبل ذلك، في 2 أيلول/ سبتمبر 1970، عندما كانت المواجهة بين الملك حسين والجماعات المسلحة تبدو وشيكة، استجاب حزب البعث السوري لنداء وجهه ياسر عرفات طلبًا للعون، ووجه تحذيرًا علنيًا مفاده أن سورية لا يمكن أن تبقى مكتوفة اليدين تجاه محاولات تصفية الثورة الفلسطينية ووضع

---

(16) انظر: Seymour M. Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983), pp. 234 ff, and Hart, *Arafat*, pp. 312 ff.

(17) اقتباس من: *Newsweek*, 5/10/1970,
ورد في كتاب: Palestine Liberation Organization Research Center, *Black September* (Beirut: [s. n.], 1971), p. 95.

(18) اقتباس من: *Newsweek*, 5/10/1970, Palestine Liberation Organization Research Center, *Black September*, p. 61.

(19) اقتباس من رول شولدر (Rol Sholder) من الفرع الاسكندينافي للصندوق: Reuters, 22/10/1970, and Palestine Liberation Organization Research Center, *Black September*, p. 138.

جميع إمكانات سورية تحت تصرف المقاومة[20]. وليس معلومًا إن صدر ذلك التحذير بموافقة الأسد الذي كان حينها في خضم الصراع على السلطة مع الجناح المدني للحزب أم لا.

ثمة أيضًا قدر من عدم اليقين في شأن دوره خلال الأزمة. وأما ما لا يرقى إليه الشك فهو أن دبابات سورية تحمل شعارات جيش التحرير الفلسطيني اجتازت الحدود الأردنية في 18 أيلول/ سبتمبر، وسيطرت في اليوم التالي على مدينة إربد التي تبعد نحو ثمانية أميال عن الحدود، وزودت الفدائيين في المناطق المجاورة بالإمدادات، وانسحبت في 23 أيلول/ سبتمبر، بعد مواجهة مع المدرعات الأردنية، بناء على إلحاح جمال عبد الناصر والحكومة السوفياتية وتحت التهديد بردة فعل عسكرية أميركية أو إسرائيلية. وعلى الرغم من تدخل سلاح الجو الأردني خلال المواجهات استنكف سلاح الجو السوري عن الدخول في القتال بناء على أوامر حافظ الأسد. وسوف يفسر ذلك في فترة لاحقة بأنه كان يسعى إلى «الحد من التصعيد». وسوف يؤكد أيضًا أن دخول الدبابات إلى إربد كان بموافقته لكن هدفه كان يقتصر على حماية الفدائيين وإقامة منطقة عازلة لهم في شمال الأردن[21].

غير أن جناح صلاح جديد سوف يتهم الأسد بـ«إجهاض قرار قيادة الحزب لحماية المقاومة»[22]. وكذلك سوف يكون لدى أبي إياد ما يدفعه للاقتناع بأن الأسد أخبر الملك حسين خلال الأزمة، وبطرائق ملتوية، عدم موافقته على التدخل العسكري السوري[23]. وثمة ما يؤيد ذلك، ولو بشكل غير حاسم، في ملاحظات أفاد بها «مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية كانوا في منطقة الشرق الأوسط آنذاك» عن أنه «كان... معلومًا لدى بعض الدوائر الدبلوماسية والاستخباراتية أن الأسد كان على اتصال غير مباشر بوصفي التل [الذي كان حينها مساعدًا مقربًا من الملك وأصبح لاحقًا رئيسًا

(20) Palestine Liberation Organization Research Center, *Black September*, p. 142.

(21) انظر: Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Taurus, 1988) (Berkeley: University of California Press, 1989), pp. 158-159.

(22) حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4، ص 51.

(23) أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/يوليو 1985.

لوزرائه] وطمأن الملك حسين مسبقًا بأن سلاح الجو السوري لن يقوم بالرد على ضربات سلاح الجو الأردني»[24].

لم يكن لذلك الغموض في دور الأسد خلال محنة الجماعات المسلحة في الأردن تأثيرٌ مباشر في علاقاته بفتح. ووفقًا لما يتذكره أبو إياد «في الفترة الواقعة بين حوادث أيلول وسيطرة الأسد التامة على السلطة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، وكذلك خلال الأشهر القليلة التالية، كان يتعامل معنا بشكل ودي للغاية ملبيًا مطالبنا ومعطيًا الانطباع بأنه ضد التدخل في شؤوننا الداخلية. كما ألمح إلى نيته حل منظمة الصاعقة معلنًا أنه يفضل بقاء فتح وحدها من دون منافسين في الساحة الفلسطينية»[25]. ولم يعرقل الأسد، في الفترة ذاتها، انتقال المقاتلين الذين انسحبوا من الأردن إلى العرقوب، وهي منطقة لبنانية في سفوح جبل حرمون.

غير أن فتح وجدت نفسها في أوائل عام 1971 محاطة بالقيود. إذ قُيِّد نشاطها السياسي في سورية، وحظر انتساب السوريين إلى صفوفها. كذلك قيدت بشدة حرية حركة الفدائيين المنتمين إليها أو إلى فصائل منظمة التحرير الأخرى ضمن البلد، واحتجزت شحنة أسلحة مرسلة إليهم من الجزائر عن طريق مرفأ اللاذقية. في الوقت ذاته، بدأ الأسد بتقوية منظمة الصاعقة[26]. ولاحظ مؤتمر لحزب البعث عقد في أيار/مايو 1971 التراجع الكبير في دور مختلف تنظيمات المقاومة الفلسطينية وفي فاعليتها، وعزا ذلك إلى افتقارها إلى الرؤية الواضحة، والجمع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية وضعفها الذي يجعلها عرضة لمخططات بعض الأنظمة العربية[27].

في نظر فتح، كان أشد الأمور أذية لها قرار الأسد الصارم منع قوة كبيرة من المقاتلين متمركزة في درعا جنوب سورية من إرسال التعزيزات إلى

---

(24) Hersh, *The Price of Power*, p. 247.

(25) حديث مع المؤلف، 11 تموز/يوليو 1985.

(26) أبو إياد، حديث مع المؤلف، 11 تموز/يوليو 1985.

(27) حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري الخامس العادي: 4 ـ 18 أيار/مايو 1971 ([دمشق]: الحزب، 1971)، ص 56.

رفاقهم في معاقلهم الأخيرة في جرش وعجلون في شمال الأردن، وذلك عندما تعرضوا لهجوم قاس جوي ومدفعي وبالدبابات بين 13 و19 تموز/ يوليو 1971. وحين انجلى غبار تلك المعركة، كان ما لا يقل عن 700 فدائي، من أصل الفدائيين الـ3000 الذين حوصروا هناك، قد فارقوا الحياة، وسقط معظم من بقي منهم جريحًا أو أسيرًا. وضل القليل ممن بقي منهم الطريق وهم يحاولون النجاة بأرواحهم، فدخلوا إلى الضفة الغربية المحتلة. كان معنى ذلك كله النهاية الفعلية لقدرة منظمة التحرير على البقاء قوة قابلة للحياة في الأردن طيلة العقد التالي من السنين على الأقل. ودفع الأثر السلبي لتلك الحوادث في الرأي العام العربي حافظ الأسد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بالملك حسين.

ازداد شعور فتح بثقل وطأة كراهية الأسد لها بعد تحوله في خريف 1971 نحو التشديد على المصالحة مع العاهل الأردني، خصوصًا في عقب اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. وتنسب التقارير المتواترة ذلك الاغتيال إلى منظمة أيلول الأسود، وهي منظمة تكونت من جمهرة من الشبان الممتلئين بالمرارة من أنصار فتح. وفي اجتماع حضره ياسر عرفات وأبو إياد وأبو جهاد، لم يكن الأسد متحفظًا في اختيار كلماته، حيث حذرهم قائلًا: «من يمس[28] الملك حسين فكأنه يمسني شخصيًا. وأنا لست بحاجة إلى الجيش السوري لتصفيتكم؛ كل ما أحتاج إليه هو كلمة ألقيها عبر الإذاعة أو التلفزيون!»[29].

هكذا وجدت فتح نفسها «مقاطعة» من نظام الأسد الذي رفض، هو ومساعدوه، إقامة أي علاقة، مهما كان شكلها، بأي من قادتها، وبدأ يسعى في الوقت ذاته إلى إخضاع وحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركزة في سورية لسيطرته.

---

(28) استخدم حافظ الأسد في حديثه كلمة «اللي بيقرّب» بالعامية السورية ومعناها الحرفي: يقترب بنية إلحاق الأذى.

(29) مقابلة مع أبي أياد، 11 تموز/ يوليو 1985.

الانعطاف والاستدارة قبل الحرب الأهلية اللبنانية خلال عامي 1975 و1976 وبعدها والانتقال من العداوة الكامنة إلى الحرب الصريحة

قامت فتح بنقل نشاطها تدريجًا إلى لبنان حيث كان من المسموح للثورة الفلسطينية، بموجب اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، أن يكون لها وجود مسلح، وفقًا لضوابط محددة، في مخيمات اللاجئين ومنطقة العرقوب، وأن تقوم بعملياتها بحرية في بعض المناطق المتاخمة لإسرائيل[30].

غير أن موقف الأسد المعادي لفتح لم يكن خلوًا من التعقيد. ففي حين كان يبقي المنظمة مقيدة في سورية، ويتعامل ببرودة ولامبالاة مع قادتها، لم يقم بقطع الإمدادات عن مقاتليها في العرقوب أو غيرها من المناطق اللبنانية. وعندما استثارت هجمات هؤلاء المقاتلين غارات جوية إسرائيلية انتقامية «عشوائية»، على حد تعبير السيناتور ج. وليم فولبرايت، طالت مخيمات النازحين ومناطق سكنية لبنانية (سوف يهدد موشي دايان علنًا بعد ذلك بقليل بأن يجعل جنوب لبنان منطقة «لا يمكن العيش فيها»)[31]، أرسل الأسد سرًا في ربيع 1973، كما قال هو نفسه، «جنودًا تعمدنا اختيارهم لأسباب قومية... من كل تشكيلات الجيش السوري... كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية، ووفرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل، وأرسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان»[32].

---

(30) للاطلاع على النص العربي للاتفاق، انظر: كميل نمر شمعون، أزمة في لبنان (بيروت: [دار الفكر الحر، 1977])، ص 145 - 147. وللترجمة الإنكليزية انظر: Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East,* Harvard Studies in International Affairs; 38 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1979), pp. 185-187.

(31) كان السيناتور فولبرايت حينها رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية، وأشار إلى هذا التهديد في كلمته أمام مجلس الشيوخ الأميركي في آب/ أغسطس 1974؛ انظر: Edward R. F. Sheehan, *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York: Readers Digest Press, 1976), pp. 145-146.

(32) خطاب حافظ الأسد بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1976، الجمهورية العربية السورية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد (دمشق: [القيادة العامة]، 1972)، ج 6، ص 140.

مضى الأسد أيضًا إلى ما هو أبعد من ذلك. ففي أيار/ مايو 1973، لجأت المؤسسة المارونية إلى استخدام وحدات الجيش وسلاح الجو الخاضعة لإمرة ضباط موارنة في قصف المخيمات الفلسطينية، وذلك بعد أن دب فيها القلق بفعل تقارب المصالح الناشئ بين المقاومة الفلسطينية واللبنانيين المحرومين، وتحت الضغط الذي مارسته عليها نداءات الأحزاب المارونية السياسية بشأن «الانتهاكات الفلسطينية للسيادة اللبنانية». عندها جاء رد الأسد سريعًا بإغلاق حدوده مع لبنان. ولما كان ذلك الإجراء لا يقطع طرق تجارة لبنان البرية مع سورية وحسب، بل مع الأردن وتركيا والعراق ودول الخليج أيضًا، فيهدد بالتلف محصول التفاح اللبناني وكذلك باقي المنتوجات الزراعية التي حان موسم قطافها، تراجعت الحكومة اللبنانية عن حملتها ضد الفلسطينيين ووقعت في الوقت الملائم، أي في 18 أيار/ مايو 1973، على بروتوكول ملكارت الذي هدف إلى تطبيق اتفاق القاهرة لعام 1969 تطبيقًا أفضل.

تكشف طريقة لعب الأسد بورقة الرد الذي قام به أن حماية المقاومة لم تكن همه الأول، فهو رفض بإصرار إعادة فتح الحدود حتى يتم حرمان خصومه السوريين المقيمين في لبنان من حريتهم السياسية، وحتى تتم مراقبة الصحف اللبنانية المناوئة لحكومته أو لسياساته أو إغلاقها. وأصر كذلك على إنشاء لجنة مشتركة من كبار ضباط الاستخبارات العامة السورية واللبنانية بهدف تنسيق السياسية الأمنية بين البلدين. وتمت الاستجابة لطلباته بصمت[33]. فمن وجهة نظره، كان تعزيز قدرته على التحكم بما يجري في لبنان من حوادث ضروريًا جدًا في ضوء الحرب التي كان يخطط لشنها مع أنور السادات في تشرين الأول/ أكتوبر. وسوف يعلم قادة فتح، مصادفة، من أنور السادات في آب/ أغسطس أن الأسد أصر على عدم إحاطتهم علمًا بالحرب الوشيكة. وسوف يضيف أنور السادات قائلًا: «أود أن أفهم سبب كره الأسد الشديد لكما شخصيًا، أنت وياسر عرفات»[34].

---

(33) المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، المسألة اللبنانية بين عهدين سوريين (1984)، ص 12 - 13.

(34) مقابلة مع أبي إياد، 11 تموز/ يوليو 1985.

لكن بعد حرب عام 1973، وفي ضوء الأدلة الباكرة على أن أنور السادات سيمضي في طريقه المستقل، وينسحب من «خط المواجهة» مع إسرائيل، باتت عودة الأسد والمقاومة بقيادة فتح إلى خندق واحد ضرورة ملحة لكلا الطرفين. وقد حث المؤتمر القطري الخامس الاستثنائي لحزب البعث الذي عقد في أواخر أيار/ مايو ومطلع حزيران/ يونيو من عام 1974 على «التوافق والتنسيق» مع منظمة التحرير[35]. وظلت هذه السياسة قائمة خلال الفترة التي أعقبت ذلك مباشرة مع تزايد وزن منظمة التحرير على الصعيدين المادي والمعنوي. فقد أصبحت المنظمة الآن تستلم أسلحتها مباشرة من الاتحاد السوفياتي[36]، كما تقلص إلى حد كبير اعتمادها على حافظ الأسد بفضل المساعدة السنوية البالغة 41 مليون دولار التي خصتها بها البلدان العربية الغنية.[37] كما نجحت المنظمة في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 في الحصول على اعتراف جامعة الدول العربية بها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»[38]، واستطاعت أيضًا أن تحصل لنفسها في تشرين الثاني/ نوفمبر على صفة «عضو مراقب» في الأمم المتحدة وعلى اعتراف عالمي رسمي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[39]. وفي الوقت نفسه، ومع تزايد اضمحلال السلطة المركزية في لبنان، عززت الفصائل الفلسطينية اليسارية، وخصوصًا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاتها بالعناصر اللبنانية المسلمة المحرومة ذات التوجهات اليسارية والقومية العربية التي كانت قد تجمعت كلها تحت مظلة الحركة الوطنية التي أسسها في عام 1969 الزعيم الدرزي الاشتراكي كمال جنبلاط.

---

(35) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الحركة التصحيحية، ص 155 و157.

(36) Hart, *Arafat*, pp. 364-365.

(37) أقرت القمة العربية التي عقدت في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 منح دول المواجهة 1.369 مليار دولار، خصصت منها 3 في المئة لمنظمة التحرير الفلسطينية و42 في المئة لسورية؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص 162.

(38) حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص 161.

(39) قرارا الأمم المتحدة 3236 و3237 في عام 1974 هما القراران المتصلان بالشأنين المذكورين.

تحـت تأثير مسـتجدات الصراع الأهلـي المرير الذي أصبـح لبنان غارقًا الآن في مسـتنقعه، عرفت تكتيكات الأسد مناورات التفاف ودوران ملحوظة، كانـت تأتي دائمًـا مغلفة بعبارات قومية عربية ملائمـة. فخلال فترة القتال بين عامي 1975 و1976 وبعدها، ظل الأسـد يمسك طوال الوقت بخيوط اللعبة كلها مبقيًا خطوط اتصاله مفتوحة على جميع الأطراف الرئيسـة، ومتلاعبًا بها جميعًـا بعضها ضد بعض، وداعمًا بالتالي الضربات للأطراف المتصارعة كلها أو موجهًا لها بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، ليتوصل في خاتمـة المطاف إلى كبـح جمـاح جميـع العناصـر المختلفة أو زعزعة اسـتقرارها كـي يميل ميزان القوى المحلي إلى مصلحته.

في المرحلة الأولى من القتال الذي اندلع في 13 نيسـان/ أبريل 1975، وتمثلت شرارته الأولى بعيارات نارية طائشة انطلقت من سيارة عابرة من دون لوحات تسجيل، واستهدفت بيار الجميل زعيم حزب الكتائب شبه العسكري أمام كنيسـة مارونية في شـرق بيروت، وتمثّلت من ثـم بالمجزرة التي حدثت بعد ذلك بقليل في المنطقة ذاتها وراح ضحيتها ركاب حافلة تقل فلسـطينيين ولبنانيين عزلًا من بينهم نسـاء وأطفال[40]، قدم الأسـد العون لكل من منظمة التحريـر والحركـة الوطنيـة اللبنانية، وظل، في الوقت نفسـه، على علاقة طيبة بالرئيس اللبناني الماروني سليمان فرنجية. أما قادة فتح الذين كانوا حتى تلك اللحظة يتفادون الوقوع في شباك شؤون لبنان الداخلية، تاركين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقاتل إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية، فأخذوا يشعرون أن عناصر مرتبطة بنظام الأسد كانت تصب الزيت على النار، فيما هم يسعون بلا كلل لإخماد العنف، ويبذلون جهدًا مضنيًا للتوصل إلى هدنة تلو أخرى. ومن جهـة أخـرى، كانـت لديهـم أيضًـا أسـباب تدعوهـم إلـى الاقتناع فـي بعض اللحظات بأن إسرائيل تسعر النيران بوساطة عملاء أجهزة استخباراتها[41].

بحلول كانون الأول/ ديسـمبر 1975 بدا جليًا أن الأسد قد أخذ ينعطف

(40) وفقًا لأبي إياد فإن أدلة موثقة قدمها لاحقًا منشـقون عن المكتب الثاني اللبناني بينت وجود تخطيط مسبق للمجزرة، كما بينت أن تنفيذها تم على أيدي عناصر من المكتب الثاني وأعضاء من حزب الوطنيين الأحرار الذي كان يتزعمه كميل شمعون؛ Abu Iyad and Rouleau, *My Home, My Land*, p. 164.

(41) مقابلة مع أبي إياد، 11 تموز/ يوليو 1985.

مبتعدًا عن الحركة الوطنية اللبنانية. ففي السادس من ذلك الشهر دعا عدوه اللدود بيار الجميل إلى دمشق، واستقبله استقبال رؤساء الدول[42]. وفي التاسع من الشهر ذاته أقنع حركة المحرومين الشيعية بقيادة الإمام موسى الصدر وكذلك بقية الأحزاب الخاضعة للنفوذ السوري بالانشقاق عن الحركة الوطنية اللبنانية[43]. كما حاول دق إسفين بين الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير.

كان السبب الكامن وراء تصرفات الأسد هو عدم قدرته على إخضاع زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط لإرادته. وسوف يؤكد جنبلاط لاحقًا أن «السوريين كانوا يسعون لأن يفرضوا علينا جميعًا وجهة نظرهم وأفكارهم ومصالحهم ووصايتهم»[44]. لم يكن جنبلاط على اتفاق مع الأسد لا في الوسائل ولا في الغايات. فبينما كان الأسد يضغط لوقف القتال، كان كمال جنبلاط يقود نهج المواجهة ردًا على موجة «القتل على الهوية» التي بدأتها الكتائب اللبنانية. وكان كمال جنبلاط يرغب في أن يُحلّ محلّ «المؤسسات الطائفية البالية» القائمة «مؤسسات علمانية وديمقراطية حقيقية»، في حين كان الأسد من أنصار الوصول إلى تسوية، ورعى في نهاية المطاف، بالتعاون مع سياسيين مسلمين تقليديين وشخصيات دينية كبيرة، إصلاحات «خجولة» وجدت تعبيرها آنذاك في «الوثيقة الدستورية» التي أذاعها الرئيس سليمان فرنجية في شباط/ فبراير 1976[45]. ودعت تلك الإصلاحات، من حيث الجوهر، إلى تمثيل متساو للمسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي، والمساواة التامة بينهم في الوظائف العليا للدولة، وتعزيز سلطات المجلس التشريعي، لكنها أبقت على احتكار الموارنة لرئاسة الجمهورية، والسنّة لرئاسة الوزراء، والشيعة لرئاسة مجلس النواب[46].

---

(42) Abu Iyad and Rouleau, *My Home, My Land*, p. 180.

(43) Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon* (New York: Monthly Review Press, 1987), p. 185.

(44) Kamal Junblat, *Pour le Liban* (Paris: Stock, 1978), p. 154.

(45) Junblat, *Pour le Liban*, pp. 38, et 42.

(46) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإصلاحات، انظر: Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon*, pp. 52-53.

من المرجح أن يكون سبب تراجع الأسد عن دعمه الحركة الوطنية اللبنانية هو رسالة حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي نقلها إليه سفيرها في دمشق ريتشارد مورفي وذلك في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1975. فوفقًا لمراسل صحيفة لوموند، دعت تلك الرسالة الرئيس السوري إلى الانحياز لمصلحة حل «متوازن» للحرب الأهلية اللبنانية، وقدمت ضمانات بأن يلقى تدخل سوري ضمن الحدود «المعقولة» في لبنان ترحيبًا أميركيًا وبأن تقوم واشنطن في الوقت الملائم بالضغط على إسرائيل للقبول به[47].

قدم الأسد في خطاب علني في 20 تموز/ يوليو 1976 رواية مختلفة في شأن فحوى الرسالة الأميركية، غير أنه قرأ «بعض فقرات» من محضر اجتماعه مع ريتشارد مورفي فحسب. ومن هذه الفقرات يمكن الفهم أن السفير الأميركي كان يسعى إلى تصحيح «انطباع» حصل عند بعض السوريين أن الولايات المتحدة «تؤيد أصحاب الخط المتصلب المتطرفين من المسيحيين في لبنان»؛ وأكد أن «الحل المستقر»، الذي سيلبي للمسيحيين حاجتهم إلى «الشعور بالأمن»، يجب أن يكون مقبولًا لدى «المعتدلين المسيحيين»؛ ورغب في سماع «ما هو تخطيط سورية»؛ وحاول أن يوضح «الرأي الممحص» للولايات المتحدة، وهو أن «إسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة أجنبية تهديدًا كبيرًا جدًا حيث إنها، مهما قلنا لها [من قبيل ثنيها عن ذلك] ستنطلق للتدخل». وأضاف السفير: «وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوئه». كما شدد السفير على أن مسعاه لا يمثل «أي مباحثات مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة».

أجاب الأسد بأن «الانطباع» الموجود فعلًا لدى السوريين هو أن «الولايات المتحدة تؤدي دورًا في الاقتتال في لبنان... لمساعدة اتفاقية سيناء في الأساس [اتفاقية الأول من أيلول/ سبتمبر 1976]». وأن «اهتمام» سورية «الجدي» بما يجري في لبنان نابع من قناعتها بأن «جميع المواطنين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين... هم جميعًا من أبناء أمتنا العربية». وهذا ما يشكل أساس سعي سورية «إلى وقف الاقتتال» وإلى إيجاد «المناخ الملائم» من

(47) Eric Rouleau, «La Syrie dans le bourbier libanais; I. Le Complot,» *Le Monde*, 1/6/1976.

أجل «حوار» بين القوى السياسية المختلفة كي يجدوا حلًا لمشكلاتهم. وأما في ما يخص إسرائيل، فأكد الأسد أن الصراع في لبنان «مشكلة داخلية عربية» وأنه «لا يحق لإسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية». وأضاف أن سورية جاهزة للتصدي «في أي وقت تسعى فيه إسرائيل لمواجهتنا»[48].

ليس من المعروف، بشكل قطعي، ما هي الأمور الأخرى التي قيلت خلال الاجتماع بين الأسد وريتشارد مورفي. لكن الأمر المؤكد هو أن الأسد بدأ خلال الشهرين التاليين بالابتعاد عن الحركة الوطنية اللبنانية ذات الميول اليسارية مقتربًا أكثر من أعدائها.

وفقًا لأقوال الأسد، في يوم من الأيام حوالى منتصف كانون الثاني/ يناير 1976 «ورغم جهدنا السياسي... وتقديمنا للسلاح والذخائر بكميات كبيرة وبأنواع مختلفة... انهارت جبهة الأحزاب الوطنية وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية... وأرسلوا لنا الصرخات ونداءات الاستغاثة»[49]. وهي رواية للحوادث لا تكاد تتطابق قطّ مع الوقائع، فقد كان الأسد حينها أبعد ما يكون عن بذل الجهد لمصلحة الحركة الوطنية اللبنانية، بل كان يعمل على تقويضها منذ كانون الأول/ ديسمبر، كما سبقت الإشارة. وكذلك لا يوجد أي دليل على قيام الحركة الوطنية اللبنانية أو منظمة التحرير بإرسال نداءات استغاثة إلى دمشق. والصحيح هو أن الميليشيات المارونية، في مطلع كانون الثاني/ يناير، وبينما كانت معظم قوات فتح لا تزال في الجنوب بالقرب من الحدود مع إسرائيل، شنت هجومها: فحاصرت في الرابع من ذاك الشهر مخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية؛ وفي اليوم الثاني عشر منه بادروا إلى الهجوم على مخيم آخر هو مخيم ضبية شمال المدينة؛ وفي اليوم التاسع عشر اجتاحوا، أو بحسب تعبير الزعيم الماروني كميل شمعون «طهروا»، منطقة الكرنتينا ذات الأغلبية المسلمة ومساكن الصفيح[50]. ومن جهة أخرى، وإذ ما عاد بمقدور فتح أن تستمر أكثر في النأي بنفسها بعد تلك الهجمة على المخيمات، أعطت

(48) خطاب حافظ الأسد بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1976، حزب البعث العربي الاشتراكي، **الحركة التصحيحية**، ج 6، ص 148 - 152.

(49) حزب البعث العربي الاشتراكي، **الحركة التصحيحية**، ج 6، ص 114.

(50) شمعون، **أزمة في لبنان**، ص 40.

الأوامـر لجـزء من قواتهـا الموجودة على الجبهـة بالتحرك شـمالًا، وهاجمت بالاشتراك مع الحركة الوطنية اللبنانية بلدة الدامور اللبنانية المشرفة على طريق صيدا ـ بيروت، كما هاجمت قريتين مجاورتين إحداهما قرية السعديات وفيها قصر شمعون. وكتب كميل شمعون في دفتر يومياته بتاريخ 14 كانون الثاني/ ينايـر: «من وجهة النظر العسـكرية فإن ميزان القـوى [في منطقة الدامور] يميل لمصلحة الفلسـطينيين»[51]. وأما بالنسـبة إلى منطقة بيروت فإن سـيطرة مقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية على جسري نهر بيروت أدت إلى عزل ضواحي بيروت المارونية عن مدينة جونيه وهي بمنزلة القلب للمنطقة المارونية[52].

هكـذا يتضـح أن «جبهـات» الحركة الوطنيـة اللبنانية ومنظمـة التحرير لم «تُنهـر» كمـا زعم الأسـد. كذلك من المشـكوك فيه أن يكـون تصريحه العلني الـذي أعقب تلك المزاعم عن رغبته في «إنقاذ المقاومة» هو السـبب الحقيقي للأمر الذي أعطاه لوحدات من جيش التحرير الفلسطيني الخاضع لسيطرته في 19 كانـون الثاني/ ينايـر بالدخول إلى لبنـان، أو لتلك النصيحـة التحذيرية في حديثه الهاتفي مع الرئيس سليمان فرنجية في 20 كانون الثاني/ يناير: «إنّ هناك خطًا أحمر بالنسـبة للفلسـطينيين لا نسـمح لأحـد بتجاوزه إطلاقًـا»[53]. ووفقًا لجميـع الاحتمالات كان دافعه للقيـام بذلك الفعل هو إدراكه أن الأمور بدأت تخرج عن نطاق سـيطرته، وأنه إذا لم يتدخل في تلك اللحظة المحددة بشـكل أو آخـر فسـتزداد صعوبة حفاظـه على التوازن بيـن القوى المتصارعـة وتفاديه لأكثر ما يخشاه، أي تقسيم لبنان على أساس ديني أو تدخلات إسرائيل.

تولى الأسد، سعيًا منه إلى تحقيق سياسته في توازن القوى، توجيه مسار معقـد وكثيـر التعرجـات وذلك من خلال جيـش التحرير الفلسـطيني ومنظمة الصاعقـة اللذيـن كانـا يتبعانه فـي كل ما يقوم بـه. ففي 3 كانـون الثاني/ يناير 1976 قام باستخدام منظمة الصاعقة في محاولة عديمة الجدوى لإيجاد شرخ

(51) شمعون، أزمة في لبنان، ص 19.

(52) Petran, *The Struggle over Lebanon*, p. 187.

(53) خطـاب حافظ الأسـد بتاريـخ 20 تموز/ يوليـو 1976، حـزب البعث العربي الاشـتراكي، الحركة التصحيحية، 1970 ـ 1980: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر] (دمشق: القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 1983)، ج 6، ص 117 و118.

بيـن الحركـة الوطنية اللبنانيـة ومنظمة التحريـر[54]. وفي الفتـرة بين 14 و20 كانـون الثاني/ ينايـر، وبينمـا كان يبقي خطوط اتصاله مفتوحـة مع قائد إحدى الميليشـيات المارونيـة أي بيار الجميل قائد الكتائب، سـمح لمنظمة الصاعقة بالقيام بدور واضح في الهجوم على الدامور، عرين كميل شمعون قائد ميليشيا «النمـور» المارونية[55]. وفي 23 كانون الثاني/ يناير، وبينما كان وزير خارجية الأسـد ورئيس أركانه في بيروت في مهمة لصنع السـلام، دخلت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني في اشتباكات مع مقاتلين موارنة في زغرتا في شمال لبنـان ومع أحد تشـكيلات الجيـش اللبناني في منطقة البقـاع. وفي الأول من شـباط/ فبراير قامت وحدات أخرى من جيش التحرير الفلسطيني بفتح معركة مع الجبهة الشـعبية لتحرير فلسطين وفصائل يسارية أخرى من منظمة التحرير في صراع للسيطرة على شارع في منطقة عين الرمانة في بيروت الشرقية. وفي آذار كانت الصاعقة تنقل أسلحة وذخائر إلى الكتائب[56].

لكن قدرة الأسـد علـى توجيه الحوادث في لبنان بشـد الخيوط عن بعد مـن خـلال الصاعقة وجيـش التحريـر الفلسـطيني تقوّضت بفعل سلسـلة من التطـورات الجديـدة والمترابطة بعضها ببعض. جاء في المقام الأول ما حدث في 21 كانون الثاني/ يناير من انشـقاق عدد من الوحدات العسـكرية المسلمة عن الجيش اللبناني ومن ضمنها تشـكيلات مدفعية، بتأثير من الضابط السـني أحمـد الخطيب، وانضمام تلك الوحدات إلى الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير، الأمر الذي أدى إلى تشرذم الجيش اللبناني كله خلال الأشهر القليلة التالية على أسـس دينية. وساهم في تلك العملية أيضًا البلاغ التلفزيوني الذي أذاعه العميد الركن عزيز الأحدب القائد السـني لمنطقة بيروت العسـكرية في 11 آذار/ مـارس، ودعـا فيـه الرئيس سـليمان فرنجيـة إلى الاسـتقالة. ثم كان انشـقاق آلاف عدة من مقاتلي الصاعقة بعد أن اسـتخدمها الأسد في منتصف آذار/ مارس لإعاقة تقدم قوات أحمد الخطيب المنشـقة نحو القصر الرئاسـي خـارج بيـروت. وبات جليًا أن كثيرين من الفلسـطينيين في الصاعقة قد تأثروا

(54) Petran, *The Struggle over Lebanon*, p. 187.

(55) شمعون، أزمة في لبنان، ص 16 و19.

(56) المصدر نفسه، و Junblat, *Pour le Liban*, p. 25.

بوجهات النظر الرئيسة لـفتح، وصار الأسـد غير متأكد من أن جيش التحرير الفلسطيني لن يتأثر بها بدوره. وفي تلك اللحظة، كان لهذه التطورات الجديدة الفضل في منح تفوق عسكري للحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير اللتين انطلقتا نحو الهجوم في 17 آذار/ مارس، بناء على إصرار كمال جنبلاط الذي أضحى الآن يضغط من أجل «عمل عسكري حاسم». وتمكنوا خلال الأسبوع التالي من طرد الميليشيات المارونية من آخر معاقلهم في بيروت الغربية. كما تمكنوا في هجوم آخر لهم في 20 آذار/ مارس من السيطرة على المرتفعات المطلة على منطقة المتن المارونية[57].

ساورت الأسـد الشكوك في أن فتح كانـت وراء تمرد أحمـد الخطيب و«الانقـلاب التلفزيوني» لعزيز الأحدب، وفسـر مشـاركتها في هجوم الحركة الوطنيـة اللبنانيـة علـى أنهـا تقويـض لخطة الإصلاح الدسـتوري التـي أعدها بالاتفاق مع الساسة التقليديين في شباط/ يناير 1976. ولـم يخف مشاعره عن قـادة فتـح، لكنه في العلـن صب جام غضبه على كمال جنبلاط، وقام بحشـد قـوات كبيـرة على الحـدود موجهًـا بذلك رسـالة عن نيتـه اسـتخدام القوات العسكرية السورية. وعملت فتح على إقناع كمال جنبلاط بالاجتماع إلى الأسد في 27 آذار/ مارس رغبة منها في تفادي مثل هذا الاحتمال البغيض.

كانـت كلمة السـر فـي الدوائر البعثية في دمشـق يومهـا: «كمال جنبلاط شـخص خطير... فهو سـيورطنا في مواجهة أخرى مع إسـرائيل». وأما كمال جنبلاط فكان مصممًا أشد التصميم على منع تحول بلده إلى «تابع» يدور في فلك الأسـد ودخول مواطنيه إلى «السـجن السـوري الكبير». وكان يشـعر بأن ما يدور في لبنان هو «تحرر ديمقراطي لشعب بأسره»، وأن ذلك هو ما يسبب القشعريرة لنظام الأسد[58]. وأرخت تلك المشاعر سدولها على الاجتماع بين الزعيمين.

---

(57) تستند الفقرة السـابقة إلى روايات المصادر التالية: أبو إياد، حديث مع المؤلف، 11 تموز/ يوليو 1985؛ شـمعون، أزمـة فـي لبنـان، ص 30، و43، 58 - 61، وص 63 - 72؛ الجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ج 6، ص 128، و*New York Times*, 19- 20/4/1976.

(58) Junblat, *Pour le Liban*, pp. 44, et 48-49.

ظل الأسد، خلال ذلك الاجتماع الذي تحول إلى لقاء فاشل، يوجه الحديث نحو فكرة واحدة هي ضرورة وضع حد للحرب الأهلية. وقال مشددًا على فكرته: «هناك مؤامرة تجري لتقسيم لبنان وإضعاف المقاومة الفلسطينية». ولم يعترض كمال جنبلاط على ذلك. ثم طرح الأسد بطريقة فيها نوع من الوعظ حجته القائلة إن نجاح «المؤامرة» رهن بالاستمرار في القتال في حين أن هزيمتها هي في وقفه. ويقول الأسد إن كمال جنبلاط رفض هذه «الحقيقة البديهية»، وأصر على أن «الحسم العسكري» هو وحده القادر على وضع حد لـ«حرب الانعزاليين [الموارنة المتشددين]». ثم أكد الأسد على أن «كمال جنبلاط كان يعتقد أنني أحرمه من نصر في متناول يده». وأما رواية كمال جنبلاط عن ذلك الاجتماع فتقول إن الأسد كان يعبر عن نفسه بقدر كبير من الصدق، وإنه قال لكمال جنبلاط إنه كان يرى «فرصة تاريخية في توجيه الموارنة نحو سورية»، وجعلهم يدركون من خلال تقديم العون إليهم أنهم ما عاد لهم حاجة إلى التوجه نحو «أطراف خارجية» طلبًا للعون والحماية. وأضاف الأسد: «لا يمكنني أن أسمح لك بأن تكون من يقهر المعسكر المسيحي». فرد عليه كمال جنبلاط: «ولكن الانعزاليين لا يمثلون إلا نسبة تقل عن 25 في المئة من المسيحيين»، فعاد الأسد إلى القول: «ومع ذلك، لا يمكنني أن أسمح لك بأن تقهرهم»[59].

في اليوم التالي، أي في 28 آذار/ مارس، اجتمع الأسد إلى قادة فتح وطلب منهم أن ينفصلوا عن كمال جنبلاط بشكل علني، ولكنهم رفضوا تلبية هذا الطلب. وبعدها طلب منهم أن يمتنعوا عن اتخاذ موقف عدائي علني من الدخول المرتقب لقواته إلى لبنان، فقاموا «بطرح حججهم» المضادة لهذا العمل «بشكل مطول» ما أثار «استياءه بشكل واضح»[60]. ولكنهم أذعنوا لطلبه بإبعاد رجالهم عن القتال[61].

---

(59) يستند ما ورد هنا عن الاجتماع إلى رواية كمال جنبلاط: Junblat, *Pour le Liban*, pp. 184-185,

ورواية حافظ الأسد عنها للرئيس اللبناني الياس سركيس كما وردت في كتاب كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 36.

(60) مقابلة مع أبي إياد، 11 تموز/ يوليو 1985.

(61) خطاب حافظ الأسد بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1976، والجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ج 6، ص 133.

في التاسع من نيسان/ أبريل، وعلى الرغم من توقف الأعمال القتالية قبل ذلك بأسبوع، دفع الأسد بقواته إلى لبنان، حيث تمركزت أولًا عند المعبر الحدودي في منطقة المصنع على طريق دمشق - بيروت، ثم انتقلت إلى ضهر البيدر ومنها عبرت سلسلة الجبال المشرفة على بيروت. ولم تتوغل أكثر من ذلك في لبنان، ما خلا مئات عدة من القوات الخاصة الذين تنكروا بزي مقاتلي الصاعقة، واحتلوا، مع عناصر من هذه المنظمة ممن ظلوا على ولائهم لسورية، مواقع حساسة في بيروت وطرابلس. وفي الوقت نفسه، قامت سفن سورية تمخر الشواطئ اللبنانية باحتجاز إمدادات قادمة إلى قوات الحركة الوطنية اللبنانية.

من قبيل حرص الأسد على إنكار اتهامات خصومه له بأن ما قام به ضد الحركة الوطنية اللبنانية، ثم ضد المقاومة الفلسطينية، إنما تم باتفاق تام بينه وبين الأميركيين، جاء تشديده في تلك المرحلة، أو تحديدًا في 14 نيسان/ أبريل، على أنه تلقى «إنذارًا» من واشنطن جاء فيه: «أعلمتنا الحكومة الإسرائيلية بأنها تعتبر الأعمال السورية في لبنان قد وصلت إلى نقطة ستجد إسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير وإجراءات خاصة بها، إذا تم تخطيها... ونحن في الولايات المتحدة قلقون من أن ينشأ انطباع في سورية بأن انعدام وجود رد فعل إسرائيلي علني، يعني عدم اهتمام من إسرائيل تجاه الأعمال السورية، وذلك خلافًا لما قمنا بإبلاغه إلى دمشق باستمرار خلال الأسابيع الأخيرة».

ووفقًا لرواية الأسد، فإن رده لم يكن مهادنًا قطّ، وكان على النحو التالي:

1 ـ إن سورية ترى أن ما ورد في الرسالة يشكل إنذارًا، وهي ترفض هذا الإنذار رفضًا قاطعًا.

2 ـ إن سورية ليست مستعدة الآن، ولن تكون مستعدة في المستقبل لقبول أي إنذار من أي جهة في العالم.

3 ـ إن ما يحدث في لبنان شأن عربي داخلي، والعرب فقط هم أصحاب الاختصاص في معالجة هذا الشأن.

4 ـ إن الاعتبار الوحيد الذي حدد، ويحدد الآن وفي المستقبل، أبعاد التدخل السوري في لبنان، بما في ذلك حجم القوات السورية ومواقعها، هو مصلحة شعب لبنان، لأن تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد ومصيرنا واحد[62].

حتى لحظة كتابة هذه السطور لم يقل الأسد الحقيقة في شأن التفاهم غير الرسمي الذي جرى بوساطة أميركية بينه وبين إسرائيل في شأن «الخط الأحمر»، ذلك التفاهم الذي حدد تفصيلات القيود المفروضة على تدخله العسكري في لبنان. وقال لوفد الجبهة اللبنانية في أواخر عام 1976:

> الخط الأحمر لا وجود له، وعلى كل حال فإني لا أراه. في بدء العام 1976 حذرتني الولايات المتحدة، ونصحني الاتحاد السوفياتي ألا أجتاز الحدود اللبنانية في المصنع. فالخط الأحمر كان إذن في المصنع، لأن إسرائيل كانت تعتبر دخول الجيش السوري لبنان سببًا كافيًا لإعلان الحرب. اجتزنا المصنع فحدثونا [الأميركيون والإسرائيليون] عن خط أحمر جديد في صوفر. ولما تجاوزنا صوفر، حددوا لنا بيروت على أنها الخط الأحمر الجديد. والآن، وبعد انتشارنا في بيروت راحوا يتكلمون عن النبطية وعن الليطاني كخط أحمر. فما هو هذا الخط الأحمر المبهم والمتحرك والمتنقل بشكل مستمر من مكان إلى آخر؟[63].

تتعذر المواءمة بين الملاحظات السابقة والرواية التي يقدمها تالكوت سيلي الذي عمل سفيرًا للولايات المتحدة في سورية بين عامي 1978 و1981، لأنه كتب في عام 1985:

> بدأت العلاقات الأميركية ـ السورية تتحسن في عام 1976 عندما أدت المصالح المشتركة في إخماد الحرب الأهلية اللبنانية إلى تعاون وثيق...
>
> وقامت الولايات المتحدة بتأدية دور الوسيط في صفقة وافقت

(62) الجمهورية العربية السورية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، ص 152 – 153.

(63) ورد الاقتباس في: بقرادوني، السلام المفقود، ص 84.

إسرائيل بموجبها على الامتناع عن التدخل إذا لم تجتز القوات السورية «خطًا أحمر» محددًا في جنوب لبنان. وكانت الولايات المتحدة سعيدة بالنتيجة، ذلك أنها حافظت على توازن بين الأطراف اللبنانية وتفادت نصر اليساريين. وفي 19 نيسان/ أبريل 1976 أعلن البيت الأبيض أن «سورية كانت تؤدّي دورًا بناء في الآونة الأخيرة»(64).

عندما طلب مؤلِّف هذا الكتاب من ريتشارد مورفي الذي كان سفير الولايات المتحدة في سورية بين عامي 1974 و1976، أن يعلق على روايتي الأسد وتالكوت سيلي السابقتين، قال: «لا أتذكر استخدام مصطلح «الخط الأحمر» أو وجود خريطة عليها خط أحمر. ولكن من الإنصاف القول إننا قمنا بالوساطة في صفقة. وكان اهتمامنا منصبًا على أمرين: أولهما هو أن الوضع الأمني الداخلي في لبنان كان يتدهور، وكنا نعلم أن لبنان طلب المساعدة من سورية. وثانيهما هو أننا لم نكن نرغب في أن نشهد اندلاع حرب بين إسرائيل وسورية إذا ما دخلت القوات السورية إلى لبنان»(65). وتبقى حقيقة واحدة على الأقل ليست موضع شك: لم يرسل الأسد قواته قط خلال الحرب الأهلية أو بعدها إلى المنطقة الحدودية جنوب نهر الليطاني.

منذ عام 1976 تولدت عند كمال جنبلاط القناعة بأن صاحب فكرة توريط الأسد عسكريًا في لبنان هو وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، بما عرف عنه من ميل خاص إلى الصفقات السرية الملتوية(66). وكذلك كان قادة فتح مقتنعين تمامًا بأن الأسد قد وقع في الفخ الذي أعده رجل الدولة الأميركي المحنك. وقال أبو إياد عن ذلك: «لقد وقع أشقاؤنا السوريون في... شرك هنري كيسنجر» الذي كان يرغب في وقوع «مواجهة سورية فلسطينية» ليصرف

---

(64) Seelye, *U. S. Arab Relations*, p. 5.

(65) ريتشارد مورفي، محادثة هاتفية مع المؤلف، 12 أيار/ مايو 1993.

(66) Junblat, *Pour le Liban*, p. 37.

أدت هذه النزعة لاحقًا إلى ظهور تعبير لغوي جديد ما زال يستخدم في وزارة الخارجية الأميركية هو: «اللعب على طريقة هنري كيسنجر» (Play H. A. K)، انظر: *Washington Post*, 20/2/1993.

أذهـان العـرب عن «دسائسـه» الراميـة إلى تيسـير «مصالح إسـرائيل والولايات المتحدة في المنطقة»[67]. وتؤكد الصفحات التي كتبها الكاتب البريطاني باتريك سـيل بما تنم عنه من إدراك واسـع للأمور، أن أبا إياد لم يجاف الحقيقة في ما ذهب إليه[68].

لكـن الأسـد كان مـدركًا تمامًا خطـورة المياه التي يسـبح فيهـا، وحاول بأقصـى ما يملكـه من براعة أن يبقي خيوط اللعبة بيـن يديه وأن يوجهها نحو مصلحتـه. فبـدلًا مـن أن يسـحق المقاومـة الفلسـطينية، وهـو أمر ربمـا تمناه الإسرائيليون، لكنه ضار بمصالحه، سعى إلى مجرد الحد من قدرتها وإخضاعها لإرادته وتجريد حلفائها اللبنانيين اليساريين من السلاح، مستشعرًا أن استدارته السياسـية غيـر الشـعبية تلك سـتثير ردة فعل قوية في بلده هـو، وذلك ما كان فعلًا.

لعل الأسـد تلاعب بدهاء بالحقائق المتعلقة بصفقة «الخط الأحمر»، إلا أن طريقة دخوله الحذرة والمترددة إلى لبنان تدل بوضوح على أنه لم يكن يثق بهنري كيسـنجر ولا بالإسـرائيليين. فبعد أن اندفعت قواته أميالًا عدة ، عادت وتوقفـت بينمـا كان يقـوّم تداعيـات تلـك الخطوة علـى الصعيديـن الإقليمي والعالمي، تاركًا الجميع في شـك من حقيقة نياته. ثم اسـتأنفت قواته تقدمها، وتوقفـت مـن جديـد بينما كان يطلق دعـوة للحوار مع منظمـة التحرير بهدف رأب الصدع. ثم عمد بعد ذلك إلى المناوبة بين الضربات العسكرية والضغط السياسـي، مخضعًـا مبادراته العسـكرية دائمًا لأهدافه السياسـية، وعينه لا تني تراقب التهديد الإسرائيلي في الطرف البعيد من الميدان.

بذل الأسـد جهده في اتخاذ جانـب الحيطة والحذر درءًا للأخطار، حتى اتخذ تدخله العسكري بين 9 نيسان/ أبريل و31 أيار/ مايو 1976 شكل مهمة محـدودة. وإذا كان ذلـك التدخل قد ازداد حجمًا في ما بعد، حتى شـمل في ذروتـه زهـاء 30 ألفًا من جنود الأسـد، وامتد مع حلول نهايـة حزيران/ يونيو ليشمل شرق لبنان كله بما في ذلك سهل البقاع، فإن الأسد لم يحكم سيطرته

(67) Abu Iyad and Rouleau, *My Home, My Land*, p. 188.

(68) انظر: Seale, *Asad of Syria*, pp. 278-280.

على بيروت الغربية وطرابلس وصيدا حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بعد اندفاعات عسكرية عدة تخللتها فترات توقف طويلة بما فيها قمتان عربيتان عقدتا في الرياض والقاهرة للتوسط في إيجاد تسوية.

غير أن العداوة الكامنة بين الأسد والمقاتلين الفلسطينيين تحولت خلال تلك الشهور الخمسة إلى حرب صريحة. كان ذلك صراعًا غير متكافئ، لم يكن لدى قادة فتح أي وهم في كسبه. ومع ذلك فقد هاجموا جيش الأسد في أثناء تقدمه، يدفعهم إلى ذلك خوفهم من أفق خسارتهم لحريتهم في الفعل. وفي نهاية المطاف، قلب الأسد موازين القوى ضدهم وضد حلفائهم في الحركة الوطنية اللبنانية من خلال عزله لهم عن مصادر أسلحتهم وإمداداتهم، وتقديمه عونًا حاسمًا لخصومهم من الموارنة اليمينيين.

بدت أفعال الأسد في عيون الفلسطينيين كأنها طعنات في الظهر. وتعمقت مرارتهم تجاهه مع مأساة مخيم تل الزعتر التي حمّلوه مسؤوليتها أيضًا. فالمخيم الواقع داخل الجيب الماروني ظل بدءًا من 21 حزيران/يونيو تحت وطأة حصار مستدام هدف إلى القضاء عليه بالتجويع. والواقع أن الأسد، بتثبيته القوات الفلسطينية في الجبال، حرر الميليشيات اليمينية، الأمر الذي مكنها من القيام بهجوم شامل على تل الزعتر. وجاء سقوطه في 12 آب/أغسطس، بعد مقاومة شرسة من خندق إلى خندق، ليطلق العنان لمجزرة ارتكبتها الكتائب بالاشتراك مع مقاتلي كميل شمعون بحق ما لا يقل عن 3000 مدني حوصروا في المخيم.

تضافرت تلك الحوادث بما تركته في تاريخ العلاقات العربية من لطخة سوداء لا تمحى، مع ذلك التطابق المحير بين مصالح الأسد ومصالح إسرائيل في عام 1976 حيث قام كلاهما بتزويد الموارنة بالسلاح فيما قامت سفنهما بقطع الإمدادات عن الفلسطينيين في مناطق مختلفة من الساحل اللبناني، فشكلا معًا صدمة قاسية للشعور العام العربي. فمنذ عام 1917، لم يسبق لأي نظام سوري، مهما كان لونه، أن قاتل الفلسطينيين. فهي سياسة لا سابقة لها، صدمت قطاعات واسعة من الرأي العام السوري، وجعلتها تشعر بالنفور، ودفعت في نهاية المطاف، مع عوامل أخرى، الإخوان المسلمين ومؤيديهم إلى حافة الثورة الفعلية.

لم يكسب الأسد من ذلك كله إلا ميزة تفوق استراتيجية على المقاومة الفلسطينية من دون أن ينجح في السيطرة الكلية عليها. ومن المفارقات أن ما أطلق عليه اسم صفقة «الخط الأحمر»، مكنت المجموعات المسلحة من عدم الوقوع كليًا تحت نيره، وذلك بسبب إبقائها لقواته في المناطق الواقعة شمال نهر الليطاني. غير أن الإسرائيليين سرعان ما حولوا منطقة جنوب الليطاني إلى منطقة إطلاق كيفي للنيران.

فاصل من الانسجام الظاهري

ساهمت ظروف جديدة ومصالح قوية مشتركة في دفع الأسد وفتح إلى التقارب مجددًا: نشوء شريط معاد في خريف 1976 في المنطقة الحدودية بقيادة الرائد سعد حداد المدعوم من إسرائيل، ووصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل في أيار/ مايو 1977 بقيادة زعيمه المتطرف مناحيم بيغن، وتصعيده الهجمات المدفعية والجوية الإسرائيلية على قواعد الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين في جنوب لبنان على الرغم من التزام منظمة التحرير ما توافقت عليه مع السوريين في اتفاقية شتورا في تموز/ يوليو 1977 في شأن التوقف عن شن عمليات فدائية داخل إسرائيل، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 وتوقيعه اتفاقيات كامب ديفيد في 17 أيلول/ سبتمبر 1978، ومعاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل في 26 آذار/ مارس 1979، وانهيار التحالف بين سورية والميليشيات المارونية في شباط/ فبراير 1978، والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/ مارس التالي وهروب نحو ربع مليون إنسان نحو الشمال، وتركز السلطة خلال العام ذاته في يد قائد الكتائب بشير الجميل، وتعاونه العلني مع إسرائيل، وتبني إسرائيل في كانون الثاني/ يناير سياسة الضربات الاستباقية والوقائية ضد منظمة التحرير، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980 وما لازمها من تفاقم تدهور قدرة العرب على التوازن مع قوة إسرائيل؛ وتهديد مناحيم بيغن في ربيع 1981 بتدمير بطاريات صواريخ أرض ـ جو التي نصبها الأسد في وادي البقاع، وضم إسرائيل مرتفعات الجولان في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1981. جميع تلك العوامل دفعت الأسد وياسر عرفات إلى طرح خلافاتهما جانبًا واستعادة ألق تحالفهما القديم.

مع تكرار قصف المنطقة الحدودية التي تسيطر عليها فتح، أدرك عرفات باكرًا مدى أهمية إعادة بناء الجسور مع سورية بالنسبة إلى منظمة التحرير، وكرس لهذا الغرض كثيرًا من الجهد والدبلوماسية ابتداء من خريف 1976 فصاعدًا. وسادت نداءاته إلى دمشق في عام 1977 نبرة الإلحاح، حيث كتب إلى الأسد في 18 أيلول/سبتمبر عندما كانت قواته تتعرض لهجمات شرسة من شريط سعد حداد ومن إسرائيل نفسها: أناشد أخانا الرئيس أن يقف معنا في هذه الأوقات الصعبة وأرجو منه أن يزودنا بالسرعة القصوى بالذخائر التي نحتاجها[69].

غير أن زيارة أنور السادات إلى القدس وعواقبها كانت الحافز الأقوى لذلك التحسن المهم في العلاقات بين فتح ونظام الأسد. ووفقًا لأقوال أبي إياد «غير الأسد فجأة جميع تكتيكاته بالنسبة إلى المقاومة»[70]. وبمبادرة من الأسد، أصبحت سورية ومنظمة التحرير نواة «جبهة الصمود والتصدي» التي أُسّست في 5 كانون الأول/ديسمبر 1977 وضمت ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي بوصفهم أعضاء داعمين[71]. ومع أن سورية لم تقم بأي فعل عسكري خلال الحملة الإسرائيلية ضد المواقع الفلسطينية في جنوب لبنان في عام 1978، إلا أنها تولت الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد الغارات الجوية بوساطة صواريخ «سام ـ 7» في عام 1979[72].

مع مرور الوقت، ازدادت مشاعر التفاهم حرارة إلى درجة جعلت عرفات يحيي سورية بوصفها «قاعدة للصمود»، ويحيي الأسد بوصفه «بطل التصدي في أمتنا العربية»، وذلك لمناسبة انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث في 4 كانون الثاني/يناير 1980[73]. وخلال الشهور القليلة التالية ازدادت الرقعة

---

(69) نص البرقية موجود في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

(70) مقابلة مع أبي إياد، تونس، 11 تموز/يوليو 1985.

(71) حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التصحيحية، ص 230 - 231.

(72) ياسر عرفات في مقابلة مع أساتذة وباحثين جامعيين مصريين، مجلة فكر (باريس)، السنة الثانية، العدد 6 (حزيران/يونيو 1985)، ص 15.

(73) «المؤتمر القطري السابع،» المناضل، العدد الخاص 129 (كانون الثاني/يناير 1980)، ص 59 - 60.

التي تسيطر عليها فعليًا منظمة التحرير في لبنان وذلك جراء قرار الأسد سحب قواته من كامل الشريط الساحلي جنوب بيروت لأسباب احترازية. ولئن زادت هذه الخطوة في حرية منظمة التحرير، فإنها زادت كذلك في أعباء أمنها الداخلي، واقتضت نوعًا من التبعثر في قواتها، ما جعلها أكثر ضعفًا أمام الضربات العسكرية الإسرائيلية[74].

الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 والتخلي التام عن المقاومة الفلسطينية وتركها تواجه مصيرها

مع تزايد الأدلة على غزو إسرائيلي وشيك واسع النطاق، إذ احتشدت ثلاث فرق إسرائيلية قرب الحدود اللبنانية وتلقى أبو إياد من مصادره الاستخبارية معلومات موثوقة عن الزيارة السرية التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون في كانون الثاني/يناير 1982 للجيب الماروني حول بيروت وعن الغاية من تلك الزيارة، قامت سورية ومنظمة التحرير في 1 أيار/مايو 1982 بوضع «علاقتهما الاستراتيجية» على أساس أكثر صلابة[75]. ووفقًا لأبي إياد فإن الأسد ومساعديه كانوا يتجنبون حتى تلك اللحظة أي نقاش مع قادة فتح في شأن الحملة الإسرائيلية الوشيكة، وأما الآن فتعهد الأسد ليس بتقديم الغطاء الجوي للمقاتلين الفلسطينيين فحسب، بل بدعمهم أيضًا باحتياطي كبير من القوات الخاصة إذا اقتصر الغزو على جنوب لبنان، وبزج ثقل سورية العسكري كله في الصراع إذا امتدت المعارك إلى البلد بأكمله[76].

لكن الأسد لم يف بتعهداته، أو لم يستطع الوفاء بها. والواقع أنه سحب صواريخ «سام - 7» من المخيمات الفلسطينية في 20 أيار/مايو، أي قبل

---

(74) Yezid Sayigh, «Palestinian Military Performance in the 1982 War,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 12, no. 4 (Summer 1983), p. 9.

(75) ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/يونيو 1985)، ص 14، و: Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Edited and Translated by Ina Friedman (New York: Simon and Schuster, 1984), p. 85.

(76) مقابلة مع أبي إياد، تونس، 11 تموز/يوليو 1985.

خمسة عشر يومًا من بدء العدوان الإسرائيلي[77]. وبعد اندلاع الحرب، وما تلا ذلك من تدمير لشبكة صواريخه من طراز «سام» في سهل البقاع والضربة القوية التي أصابت سلاحه الجوي، أخذت قواته تتفادى الدخول في قتال واسع النطاق مع الغزاة، وتكتفي بالرد المحدود في حال استُهدفت. وباستثناء 2500 جندي سوري و2700 جندي من جيش التحرير الفلسطيني الخاضع لسيطرة السوريين حوصروا في بيروت وقاتلوا ببسالة كبيرة، فإن القوات السورية لم تقدم عونًا كبيرًا للمقاتلين الفلسطينيين. وفي 11 حزيران/ يونيو، أي بعد خمسة أيام من بدء الحرب البرية وقبل يومين من حصار الإسرائيليين لبيروت الغربية، وافق الأسد على وقف منفرد لإطلاق النار، خرقه الإسرائيليون لاحقًا عندما هاجموا مواقع سورية على الطريق السريعة بين دمشق وبيروت؛ وبعد وقف آخر لإطلاق النار يوم 25 حزيران/ يونيو، لم يقم الأسد بأي مغامرة، وانسحب فعليًا من الحرب.

كانت وراء سلوك الأسد ذاك أسباب عسكرية سليمة سبقت مراجعتها في الفصل 15. وأجاب الأسد عن سؤال مبعوث جزائري إليه في شأن التدابير اللازمة لمساعدة الفلسطينيين بالقول إنه لن يخوض حربًا لا يحدد هو زمانها ومكانها، وأضاف: «هذه الحرب ليست حربي!»[78].

هكذا استمر نحو ثمانية آلاف رجل بين مقاتل نظامي ومتطوع موقت في صفوف منظمة التحرير يقاتلون في بيروت معتمدين على وسائلهم الخاصة وغير آبهين بالخطر المحدق بهم في ظل خلل كبير في ميزان القوى ضدهم (ربما بلغ عديد القوات الغازية نحو 90 ألف رجل و1300 دبابة)[79]. ويقول أبو إياد عن ذلك لاحقًا: «كلما طالت مدة صمودهم في وجه الحصار، ازداد

---

(77) ياسر عرفات، فكر (حزيران/ يونيو 1985)، ص 15.

(78) نُقل هذا الحديث إلى ياسر عرفات من خلال المبعوث محمد شريف مساعدية الذي أرسله الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى دمشق؛ ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/ يونيو 1985)، ص 19.

(79) هذه تقديرات *Associated Press* وقد أوردها جانسن في كتابه: Michael Jansen, *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon* (Boston, MA: South End Press, 1982), p. 4, ولم تسمح الرقابة الإسرائيلية حتى تاريخه بنشر أي تقرير عن العدد الفعلي للقوات الغازية.

الضرر الذي كان يلحق بمكانة الأسـد. بدا كمن أخذته الدهشـة من إصرارنا. وقـد ادعـى عبر اتصالات جانبية مع وكلائه في لبنان، وأنظار العالم والشـعب العربي كلها مشـدودة إلى بيروت، أن «عرفات أشـاد شـخصيًا بالدور السوري في لبنان»[80]. لكن الأسـد، شـأنه شـأن «الأصفار» العربية الاثنين والعشـرين الأخرى، وهي لازمة كثيرًا ما كررها عرفات، اكتفى بمراقبة الإسرائيليين وهم يشددون حصارهم ويكثفون قصفهم على أحياء المدينة والمخيمات الفلسطينية بقسـوة محسـوبة، الأمر الـذي خلّف دمارًا هائـلًا ومعاناة وبؤسًـا كبيرين لدى المدنيين. ووفقًا لرواية عرفات فإن الفلسـطينيين وحلفاءهم اللبنانيين خسـروا خلال أيام الحصار الثمانية والثمانين والحوادث التي أعقبته مباشرة ما لا يقل عـن 72 ألـف شـخص بيـن قتيل وجريـح معظمهم مـن المدنييـن، بمن فيهم ضحايـا القصـف المدفعي وقصف الدبابـات لمخيم عين الحلـوة بالقرب من صيدا وضحايا المجزرة الرهيبة في صبرا وشاتيلا في بيروت[81].

انقطاع العلاقات ومعركة طرابلس

تراكمت عوامل كثيرة فسـببت قطيعة علنية بين الأسـد وقادة فتح في عام 1983، وأظهرت إلى السـطح مشاعر المرارة الدفينة لديهم جميعًا؛ ومن تلك العوامـل: خـروج عرفات مـن معركة بيروت وقـد ازداد مكانـة؛ ونقده العلني للدعم السـوري غير الكافي للمقاومة الفلسـطينية في أثناء الحرب؛ وميله إلى تجربة خيار دبلوماسي في إطار السعي إلى وطن قومي، وإحجامه عن استبعاد مبادرة ريغان للسـلام التي أعلنت في الأول من أيلول/ سـبتمبر 1982، والتي لم تأخذ في الحسبان أي هاجس من هواجس الأسد؛ ورفضه إقامة مقر قيادته في سورية (بعد أن تلقى وعدًا عبر طرائق غير رسمية بأنه إذا ذهب إلى دمشق فور خروجه من بيروت فإن الأسـد سـيخرج شـخصيًا لاسـتقباله)[82]؛ وأخيرًا محاولات الأسد الحثيثة غير المباشرة تحطيم سلطة عرفات ونفوذ فتح.

(80) مقابلة مع أبي إياد، تونس، 11 تموز/ يوليو 1985.

(81) ياسر عرفات، مجلة فكر (باريس) (حزيران/ يونيو 1985)، ص 20.

(82) أبو إياد، حديث مع المؤلف، 11 تموز/ يوليو 1985.

حتى في الفترة الواقعة بين عامي 1979 و1982، عندما كانت العلاقات بيـن سـورية وفتـح ودية فـي الظاهر، فإنهـا لم تكن فـي الحقيقة سلسـة على الإطـلاق. حيث بدا الأسـد كمن لا يدع أي فرصة تفوتـه لزيادة الأمور تعقيدًا في وجه عرفات. ولهذا اشتكى الأخير إلى الأسد في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1977 مـن بيـان توزعه عناصر من الصاعقة يشـير إلى نشـوء حركة ضد قيادة فتـح، وكذلـك مـن تهديدات يطلقها شـخص يدعى أبو سـعيد، هـو أيضًا من عناصـر الصاعقة، باختطـاف واغتيال عناصر قيادية من فتـح. وأضاف عرفات في تلك الرسالة قائلًا إنه يستعجل الكتابة إلى الأسد على أمل وضع حد لهذه الممارسات الخطيرة، وكلّه ثقة أن «أبا سليمان» بما عُرِف عنه من حكمة وإباء سـيصحح مسـار الأمور[83]. ومرة أخرى في عام 1978، حاول أحمد جبريل قائد الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين ـ القيادة العامة، الذي لا يفعل شـيئًا من دون علم الأسـد، أن يقنع جورج حبش قائد الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين ونايف حواتمة قائد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتوحيد قواهم معه في سـبيل «شـل الدور القيادي لخط عرفات اليميني». وكان جبريل هو نفسـه من كشـف عن ذلك لاحقًا، كما كشـف أيضًا أن الأسـد ومعمر القذافي اتفقا في اجتماع لهما في بنغازي في عام 1979 على أن «إبعاد عرفات عن قيادة منظمة التحريـر» أمـر مرغوب فيه، ولتحقيق هذا الغرض لا بـد من تقديم دعم فاعل للمجموعات الفلسطينية التي تعارضه وتسعى لتغيير موازين القوى لمصلحتها في حركة المقاومة[84]. وبالتساوق مع هذه السياسة جاء ظهور مقاتلي المنظمة التـي يتزعمها أبو نضال في دمشـق في عام 1981 تحت حماية نظام الأسـد، وكان أبو نضال قد انشـق عن فتح في عام 1974، وكان مسـؤولًا عن اغتيال عدد من الناشطين في منظمة التحرير[85].

---

(83) ثمة نسـخة من هذه الرسـالة موجودة في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسـطينية في تونس في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري.

(84) إلى الأمام (مجلة تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسـطين ـ القيادة العامة) (أيلول/ سبتمبر 1984)، ص 44 وما يليها.

(85) لمعرفـة المزيد عن أبي نضال، انظر كتاب: Patrick Seale, *Abu Nidal: A Gun for Hire* (New York: Random House, 1992).

لم يكن تصاعد جهد الأسد لتقويض سلطة عرفات نابعًا من رفض الأخير الدائم التحول إلى دمية يحركها بخيوطه فحسب، لكنه كان ينبع أيضًا من شكه المتزايد في أن فتح كانت تزود بالسلاح ألد أعدائه أي الإخوان المسلمين. وفي هذا الخصوص فإن الرجل الذي افترضت المخابرات السورية أنه مسؤول مباشرة عن ذلك هو أبو طعان (حسين ديب)[*] قائد جهاز الكفاح المسلح الفلسطيني، أي الشرطة العسكرية لمنظمة التحرير في شمال لبنان. وفي عام 1980، وصلت إلى مسامع فتح معلومات عن أن النظام السوري اتخذ قرارًا «بتصفيته»[86]. لكن عناصر الاستخبارات السورية قاموا لاحقًا باعتقاله واتهامه بترؤس جهاز في منظمة التحرير مسؤول عن تسليح الإخوان المسلمين. وزُعم أنه قدم اعترافًا كشف فيه عن «تفاصيل بالغة الأهمية»[87]. غير أن قادة فتح نفوا بشكل قاطع أي صلة لهم بتزويد الإخوان المسلمين بالأسلحة[88].

في أي حال، سيطرت على الأسد فكرة أن أحد أهداف الغزو الإسرائيلي للبنان كان «تحويل المقاومة الفلسطينية من مشكلة لإسرائيل إلى مشكلة لسورية»، وذلك وفقًا لما كتبه في عام 1982 أبو ماهر، ممثل فتح في دمشق[89]. وكان ذلك، من بين عوامل أخرى، هو الدافع وراء رفض الأسد في بداية الأمر تأمين ملجأ للمقاتلين الذين حوصروا في بيروت، لكنه عدل عن رأيه لاحقًا، واستقبل ما لا يقل عن 3750 مقاتلًا من مقاتلي منظمة التحرير، وهو ضعف العدد المعتاد لمقاتليها في المناطق اللبنانية الخاضعة لسيطرة القوات السورية تقريبًا. لكن «المشكلة» الحقيقية كانت في أساسها مشكلة سياسية أكثر منها

(*) ثمّة خطأ في الاسم، فأبو طعان اسمه مصطفى ديب خليل وليس حسين ديب.

(86) التقرير رقم ق/ 80/ 10740 بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 1980 في مكتب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أحد الملفات المتصلة بعلاقات المنظمة بالنظام السوري. في ذلك الوقت كانت دمشق تشتبه بشكل واضح بأن لأبي طعان صلة غير مباشرة بحوادث العنف التي اندلعت في طرابلس في آب/ أغسطس 1980.

(87) أحمد جبريل، في مجلة إلى الأمام، الأول من أيلول/ سبتمبر 1984، ص 50.

(88) مقابلة مع أبي اللطف (فاروق القدومي)، تونس، 11 تموز/ يوليو 1985.

(89) رسالة في 9 آب/ أغسطس 1982 إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من أبي ماهر (محمد راتب غنيم)، دمشق، موجودة في ملف لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

عسكرية لأن الدعم الذي تتمتع به منظمة التحرير لم يكن من الشعب الفلسطيني وحده بل من الشعب السوري كذلك، الأمر الذي جعل من الضروري جدًا، في نظر الأسد، إيجاد قيادة أكثر طواعية على رأس منظمة التحرير.

سنحت الفرصة للأسد عندما ظهر انشقاق في صفوف فتح في سهل البقاع في 10 أيار/مايو 1983، كان ملهماه أبو صالح (نمر صالح)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والعقيد أبو خالد العملة، وهو ضابط محترف من فتح أصبح لاحقًا «المحرك الفعلي» للفصيل المنشق عن فتح، وكان قائده هو العقيد أبو موسى (سعيد موسى مراغة)، وهو عسكري ذو سيرة محترمة وضابط سابق في الجيش الأردني تلقى تدريبه فيساندهرست(*). وعجل في التمرد الاستياء الذي قوبل به تعيين عرفات لضابطين في مراكز قيادية رئيسة في البقاع، على الرغم من أدائهما السيئ في حرب 1982، لأنهما موضع ثقته، وكذلك السخط على أسلوب عرفات «التسلطي» في القيادة ومحاولته الابتعاد بمنظمة التحرير عن نهج «الكفاح المسلح» وتوجيهها نحو المبادرات الدبلوماسية. غير أن وصف المتمردين لحركتهم المناهضة لعرفات بأنها «حركة تصحيحية» وهو الوصف ذاته الذي أطلقه الأسد على انقلابه في عام 1970 ضد منافسيه البعثيين، وحقيقة أن المتمرد أبا صالح كان يدور منذ عام 1980 في فلك الأسد، ذلك كله يشير إلى تأثير أو توجيه محتملين من جهة الأسد. أما استعداده لتحقيق المكاسب من مشكلات فتح فذاك أمر لا مراء فيه.

من الأمور الجديرة بالدراسة تلك الطريقة التي تحرك بها الأسد حينها ضد عرفات. فقد سار في بداية الأمر على خطين أحدهما في السر والآخر في العلن، وكان يتبرأ في العلن من الخط الذي يتبعه في السر. ففي العلن، كان يقوم بدور الوسيط. وأرسل في أيار/مايو 1983 رسائل إلى عرفات وإلى غيره من قادة فتح يدعوهم فيها إلى «إبداء الحكمة في الأزمة الراهنة وتقدير خطورة الظروف التي تواجهها سورية ومنظمة التحرير». كما عرض من خلال نائب

(*) هي الأكاديمية العسكرية الملكية التي يتخرج فيها ضباط الجيش البريطاني ـ المترجم.

رئيس وزرائه عبد الحليم خدام أمرين: أولهما إعادة تأليف اللجنة المركزية لفتح على أساس المناصفة بين من يعارضون عرفات ومن يوالونه، وثانيهما أن يحل أبو موسى محل أبي جهاد، المساعد العسكري لعرفات، في موقع نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. وفي غضون ذلك، يسر الأسد بهدوء أمر استيلاء المتمردين على مستودعات إمداد فتح الخاضعة لحراسة السوريين بالقرب من دمشق[90].

عندما اتضح أن أبا موسى لا يتمتع بدعم كافٍ في صفوف فتح، لأنه لم ينجح في استقطاب إلا بضع مئات من مقاتلي الحركة وقام لاحقًا بتعبئة متطوعين من المخيمات الفلسطينية في سورية، قامت منظمة الصاعقة الخاضعة للسيطرة السورية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بالانحياز إلى قضيته. لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لم تسانداه. وبعد مضي ثمانية أسابيع على التمرد أضحت سورية منخرطة أكثر وعلى نحو مباشر في الأزمة. ففي 23 حزيران/ يونيو وجه عرفات اتهامًا علنيًا لجيش الأسد بقطع الإمدادات عن رجاله وبقصف مواقعهم في سهل البقاع، وقال: «مشكلتي هي بوضوح مع... سورية، وليست مع أبي موسى. إنني أسعى إلى عدم إغلاق النافذة الأخيرة مع السوريين، ولكن الأمر يرجع إليهم. يريد السوريون أن يقرروا بالنيابة عن الفلسطينيين، وهو قرار لن أعطيه لأحد»[91]. وبعد ذلك بيومين قام الأسد، مظهرًا استياءه من ذلك «الاتهام الكاذب» ومتظاهرًا دومًا بالبراءة، بطرد عرفات بطريقة قاسية من سورية ومن المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية، مانعًا إياه بذلك من الوصول المباشر إلى قواته في طرابلس وسهل البقاع[92].

---

(90) النهار، 1/ 6/ 1983.

(91) *Washington Post*, 24/6/1983.

(92) ما لم ترد الإشارة بخلاف ذلك، فإن جميع الملاحظات الواردة في هذه الفقرة والفقرات الثلاث السابقة تستند إلى مقابلات جرت في تونس بين 6 و11 تموز/ يوليو 1985 مع أبي إياد، وأبي اللطف، وخالد الحسن وأبي يحيى؛ وإلى حديث مع يزيد صايغ في 16 أيار/ مايو 1993؛ وكذلك إلى الروايات التي وردت في واشنطن بوست *Washington Post* في 20 و23 أيار/ مايو 1983 وفي الفترة بين 22 و29 حزيران/ يونيو من العام نفسه.

كانت ردة الفعل بين الفلسطينيين على خطوة الأسد تلك قوية حتى أن مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي أصدر في اليوم التالي تمامًا، أي في 26 حزيران/ يونيو فتوى استثنائية مدهشة بحق الرئيس السوري، جاء فيها أنه قتل كثيرًا من المسلمين، ومن بينهم مسلمون فلسطينيون، وأن الشرع الإسلامي يقضي بوجوب قتل مثل هذا الشخص[93].

على الرغم من اشتداد طوق الحصار على أنصار عرفات خلال الأسابيع التالية في شرق لبنان، فإنهم لم يحنوا أعناقهم، وظلوا يردون على الضربة بمثلها. وفي 2 آب/ أغسطس رأت الإدارة السياسية في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية أنه بات من الضروري التحذير بعبارات واضحة من أن الاقتتال في البقاع... بين الفصائل المتنافسة من فتح بات يشكل تهديدًا لقواتنا. ولم تجد الإدارة السياسية حرجًا في التعبير العلني عن وجهة النظر القائلة إن الطريقة الوحيدة لوضع حد نهائي للاقتتال هي في «وضع حد لعرفات... مرة واحدة وإلى الأبد»[94].

غير أن ذلك لم يمنع عرفات من التسلل في 18 أيلول/ سبتمبر إلى ميناء طرابلس في شمال لبنان، حيث النفوذ الكبير لحلفائه الجدد من الأصوليين الإسلاميين المعادين للأسد، وحيث تمركز نحو ألفي مقاتل من أنصاره من فتح. ووصل على متن سفينة ركب فيها حال علمه باستعدادات الجيش السوري للقضاء على أنصاره. اتخذ عرفات حينها مقرًا لقيادته في مخيم البداوي للاجئين، ولكن كان له مؤيدون أيضًا في مخيم نهر البارد الذي يبعد نحو عشرة أميال شمال المدينة، وكذلك سرعان ما التحق به، وعلى نحو غير متوقع في 30 أيلول/ سبتمبر عدد من الناجين الموالين له ممن طردوا من البقاع ودفعتهم الدبابات السورية والقوات الخاصة نحو واد يقع على بعد خمسة وثلاثين ميلًا إلى الشرق من طرابلس، لكنهم تمكنوا بطريقة ما من عبور خطوط حصارهم تحت

(93) *Washington Post*, 12/7/1983.

(94) الجمهورية العربية السورية، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، النشرة السياسية الأسبوعية، العدد 31، 2/ 8/ 1983، ص 3. ووجدت نسخة من هذه النشرة في الملف المشار إليه سابقًا لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

جنـح الظـلام من دون أن يتم اكتشـافهم. وهكذا بلغ عديـد قوات عرفات نحو أربعة آلاف رجل.

بحسب وجهة نظر الأسد، كان من الضروري إخراج عرفات من طرابلس قبـل أن تتحول المدينة إلى بـؤرة يتجمع فيها أعداء نظامه. لكنه كعادته تحرك ببـطء وأنـاة، متجنبًـا القيام بـأي مغامرات غيـر ضرورية، ولسـوف يزعم حتى النهاية أن جيشـه لم يقم بأي دور في الهجوم على القوات المؤيدة لـعرفات. وكان مـن نـذر اقتـراب لحظـة اختبـار القوى الحاسـم إعـلان العميـد طارق الخضـراء، قائـد جيـش التحريـر الفلسـطيني الخاضع للسـيطرة السـورية، في «مشـهد مسـرحي» فـي 17 تشـرين الأول/ أكتوبر عـن انضمامـه إلى صفوف المنشقين وتأييده قضيتهم في عزل عرفات عن رئاسة منظمة التحرير[95]. لكن المعركة لم تنشـب حتى 3 تشـرين الثاني/ نوفمبر عندما تحركت قوات مناوئة لعرفات في اتجاه المخيمات الفلسطينية، يدعمها قصف بعيد المدى من مواقع يحتلهـا السـوريون منذ أمد بعيد جنـوب طرابلس. وظل عرفـات صامدًا طيلة ثلاثـة أسـابيع في وجه قـوات تفوق قواته عددًا وعـدة. وبعد ذلك دخل وقف لإطـلاق النار حيز التنفيذ. وفي نهاية المطـاف، غادر المدينة هو ومقاتلوه في 20 كانون الأول/ ديسمبر عن طريق البحر. وخلال تلك الفترة، قتل ما لا يقل عـن 450 فلسـطينيًا، وجرح ما يربو علـى الألف، معظمهم مـن المدنيين[96]. وأبـدى عمال الإغاثـة الدوليون الغربيون «ذهولهم» من «ذلك الإيمان الصلب لـدى الفلسـطينيين بالقضـاء والقـدر الـذي يجعـل أولادًا صغارًا يكبتـون ألم جراحهم فلا يصرخون وهم ينتظرون قدوم الأطباء لاستخراج شظية»[97].

ثمـة حقيقتـان بالغتا الدلالة تتعلقـان بمعركة طرابلس: الأولى تتعلق بسـلوك بعـض رجـال المدفعية العلوييـن في صفوف الحملة العسـكرية علـى عرفات، إذ أرسـلوا، لمـا احتدم القتـال، إلى قيادة منظمـة التحرير يخبرونها أنهم لن يسـددوا

---

(95) أبو إياد، حديث مع المؤلف، تونس، 11 تموز/ يوليو 1985.

(96) تسـتند الملاحظات الواردة في هذه الفقرة والفقرة التي سـبقتها إلى مقابلات مع قادة حركة فتـح الذين ورد ذكرهم في الهامش رقم 94 وإلى الروايات الواردة فـي: *Washington Post*, 6-20/11/1983, and 20, 23/12/1983.

(97) *Washington Post*, 6/11/1983.

نيران مدافعهم إلى قواتها بل إلى البحر. ذلك أنهم كانوا متأثرين بالنشاط العقائدي والتوجيهي لجماعة معارضة سرية هي الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة أحمد سليمان الأحمد، وهو ابن أحد كبار مشايخ الطائفة العلوية وأشهرهم في عصره[98].

أما الحقيقة الثانية فتتعلق بذلك التطابق بين مصالح الأسد ومصالح إسرائيل. وعلى نحو مشابه لما جرت عليه الأمور في عام 1976، التقى الطرفان على أرضية مشتركة هي معارضة الإرادة المستقلة للشعب الفلسطيني التي كان يجسدها عرفات. وبينما كانت مدفعية الأسد تدك مواقع رئيس منظمة التحرير من البر، كانت مدافع السفن الإسرائيلية الراسية بالقرب من طرابلس تقصفها من البحر. وسيتكشف أيضًا أن إسرائيل خططت لاغتيال عرفات باستخدام قوات خاصة تتسلل إلى المرفأ تحت غطاء المدفعية البحرية، لكن الحكومة الأميركية ثنتها عن ذلك[99]. وتوافقت إسرائيل وسورية على أمر آخر: كانتا مستاءتين، كل منهما لأسباب تخصها، من مبادرات عرفات الدبلوماسية. كان الأسد يريد الورقة الفلسطينية في يده. وكانت قيادة الليكود، كما بينت مجريات الأمور، تفضل منظمة تحرير فلسطينية أكثر راديكالية. واعترف يتسحاق شامير في 24 تموز/ يوليو بأن «تكتيكات عرفات هي في بعض الأحيان أكثر خطورة علينا»[100]. لكن أكثر ما كان يرغب فيه شامير وزملاؤه في أعماقهم هو القضاء على منظمة التحرير كقوة حقيقية في الواقع السياسي للشرق الأوسط. وكانوا في ذلك على وفاق مع الأسد مرة أخرى.

عرفات يصنع المفاجآت

بدت أهداف الأسد وإسرائيل كأنها على وشك أن تتحقق في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1983 عندما كانت السفن التي أقلت عرفات ومقاتليه تبحر مبتعدة عن طرابلس. كان الأفق المنبسط أمام عرفات المهيض الجناح وأمام

---

(98) كشف عن ذلك أحمد سليمان الأحمد نفسه، انظر إفادته في الوطن العربي (باريس) (آب/ أغسطس 1988).

(99) كشفت عن ذلك «مصادر عليا في القدس» اقتبست منها: *Time*, 2/1/1984, p. 66.

(100) *Washington Post*, 25/6/1983.

منظمـة التحريـر يبـدو كالحًـا بالفعل. لكن آمال الأسـد وإسـرائيل خابت بعد يوميـن فـي إثـر لقاء عرفـات المفاجئ الرئيس المصري حسـني مبـارك، ذلك اللقاء الذي أشاعت أخباره جوًا من الترقب العام.

فـي حيـن كانت الحكومات العربيـة قد حافظت على مسـافة تبعدها عن حكومـة القاهرة منذ عـام 1979، ها هو عرفات يغـض الطرف عن معاهدتها المنفردة مع إسرائيل ويصافح رئيسها. وكان تزويد مصر عرفات بالسلاح سرًا خـلال الأيـام التي سـبقت معركـة طرابلس هو القشـة التي أشـارت إلى جهة الريح. غير أن خطوة عرفات الجريئة كانت نتيجة ضغط الظروف أكثر مما هي نتيجـة ميـل أو اعتراف بالفضل، ذلك أنـه من دون اسـتعادة علاقاته بالقاهرة، ومـن قبلهـا بالأردن، كان سـيواجه صعوبـة بالغة في منع الأسـد من أن يخنق تمامًا حرية المبادرة لدى منظمة التحرير.

غير أن المصدر الحقيقي لنفوذ عرفات الدائم كان في ذلك التقدير الذي ظـل يخصه بـه العدد الأكبـر من عامـة الفلسـطينيين الذين كانوا يـزدرون من انشقوا عن «فتح ودورهم كأدوات لدى الأسد». ومن المفارقات أن مصالحته مـع مصر التي سـهلت عودتها إلى الصف العربي فـي خاتمة المطاف، مهدت الطريق أيضًا لتلك الاسـتدارة التي قام بها الأسـد بعد سـتة أعوام عندما أعاد علاقاته الدبلوماسـية بمصر ليكسـر العزلة التي أوقعه فيها دعمه لإيران خلال حربها مع العراق وتدهور فرص استمرارها في القتال.

كمـا كان متوقعًـا، أثار لقاء حسـني مبارك وعرفات احتجاجات من شـتى الاتجاهات. فقد اتهمت إسـرائيل حسـني مبارك بانتهاك «روح» معاهدة السلام الموقعـة في عام 1979. ودان السـوريون عرفات لتعزيزه نزعة «الاستسـلام». وضغط جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية، في اتجاه استقالة عرفات من رئاسة منظمـة التحريـر. حتى اللجنة المركزيـة لـفتح دانت قائدهـا لخروجه عن مبدأ «القيادة الجماعية». ولاحقًا، في 22 حزيران/يونيو 1984، وفي محاولة لرأب الصـدع في صفوف منظمـة التحرير، اعترف عرفات نفسـه، بعد اتفاق مع قادة الجبهتين الشـعبية والديمقراطيـة، بأن مبادرته «مثلت تجـاوزًا» لقرارات منظمة التحريـر النافـذة. وانضم إلى بقية من وقّـع ذلك الاتفاق في الدعوة إلى «حوار

وطنـي شـامل» يضم جميـع الفصائل، ووافق على ترك القرار النهائي في شـأن خطـوات منظمـة التحرير التالية إلـى المجلس الوطني الفلسـطيني، وهو يعادل البرلمان الوطني للشعب الفلسطيني[101].

لكن الفصائل التي تدعمها سـورية اشـترطت «التخلي عن قيادة عرفات» لقاء مشـاركتها في الحوار المقترح[102]. كما رفضت الجزائر، بناء على إلحاح الأسد، استضافة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني[103].

عندهـا قام عرفات بمفاجأته الثانية، فأعلن في 10 تشـرين الثاني/ نوفمبر عـن أن المجلس سـيُعقد في عمّـان، أي حيث كانت محنـة المقاتلين التي لا تنسـى في عام 1970. وحاول الأسـد بشـتى السـبل منع توفر النصاب اللازم للمجلـس لقيامـه بأعمالـه. وأشـار عرفات إلى أنّ قـرار السـوريين هو أن من يحضر المؤتمر لن يطأ أرض دمشق مرة أخرى[104]. وفي وقت لاحق، ادعت قيـادة حزب البعث السـوري أن المجلـس اجتمع في آخر الأمر في الأسـبوع الرابـع مـن تشـرين الثاني/ نوفمبـر «دون أن يكتمـل النصـاب القانونـي للاجتمـاع»[105]. ولكـن وفقًا لأقـوال أبي إياد فإن أحد عشـر عضوًا زيادة عن نسـبة الثلثيـن المطلوبـة حضروا اجتمـاع عمـان[106]. ونظرًا إلـى أنَّ الجبهتين الشـعبية والديمقراطية والساخطين من فتح قاطعوا الاجتماع، فإن الأسد نجح

---

(101) تسـتند الملاحظات الـواردة في هذه الفقـرة والفقرة التي سـبقتها إلى مقابلة مـع أبي أياد؛ وإلى الروايات الواردة في: *Washington Post*, 13, 24, 26/12/1983, and 6/1/1984,
وإلـى نـص الاتفاق الموقـع فـي 22 حزيران/ يونيـو 1984 الذي نشـر كملحق للتقرير السياسـي للمؤتمـر القطـري الثامن لحزب البعث. انظـر: حزب البعث العربي الاشـتراكي، القيـادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسـي والتقرير التنظيمي، (دمشق: الحزب، 1985)، التقرير السياسي، ص 133 - 141.

(102) حزب البعث العربي الاشـتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص 85.

(103) ياسر عرفات في فكر (حزيران/ يونيو 1985)، ص 59.

(104) فكر (حزيران/ يونيو 1985) ، ص 60.

(105) حزب البعث العربي الاشـتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص 86.

(106) مقابلة مع أبي إياد، 11 تموز/ يوليو 1985.

في منع عرفات من استعادة وحدة الصف في منظمة التحرير. وانتهت جلسات اجتماع المجلس في 29 تشـرين الثاني/ نوفمبر بإعادة انتخاب عرفات رئيسًـا للجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحرير. وفي حيـن ترك المجلس للجنـة أمر متابعة البحث عن مبادرة للسلام، فإنه استثنى صراحة قرار الأمم المتحدة رقم 242 الصـادر في 22 تشـرين الثاني/ نوفمبر 1967 كإطـار صالح للمفاوضات لأن ذلك القرار اكتفى بمجرد الإشـارة إلى «تسـوية عادلة لمشـكلة اللاجئين» من دون أن يذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية.

مبادرة ياسر عرفات والملك حسين في عام 1985

ساهمت خطوة عرفات التالية في اتسـاع الهوة بينه وبين النظام السـوري. ففي 11 شباط/ فبراير 1985 توصل، هو والملك حسين، إلى اتفاق على أسس مبادرة سلام فلسطينية ـ أردنية مشتركة تضمنت، في ما تضمنت، الانسحاب من الأراضـي العربيـة كلّهـا التـي احتلـت فـي حـرب عـام 1967 مقابـل السـلام؛ ومفاوضات برعاية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يحضرها جميع أطراف الصراع على أن تتمثل منظمة التحرير على قدم المسـاواة في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك؛ وبممارسة الشعب الفلسطيني حقه «الثابت في تقرير المصير» في «سياق... اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين العربيتين»[107].

فسّـر الأسـد هذه الخطوة بأنها محاولة لتنحية سـورية، ودفعها بعيدًا إلى خلفية المشـهد، فرد على ذلك بتشـجيع تشـكيل منظمة تحرير فلسطينية بديلة في دمشق في 25 آذار/ مارس تحت اسم جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنشقين عن فتح إلى جانب الفصائل المعروفة بدعم سـورية لها. كما حاول الأسـد الضغط على الملك حسين من خلال تأسيس حزب أردني معاد لنظامه.

لكـن مبـادرة الملك حسـين وعرفات تلاشـت فـي نهاية المطـاف، ليس بسبب أي شيء فعله الأسد ولكن بسبب «لاءات الإدارة الأميركية الثلاث....

(107) عن المفاوضات بين ياسر عرفات والملك ونتائجها، انظر عرفات في فكر (حزيران/ يونيو 1985)، ص 52 - 56.

الثابتة ـ لا لـمنظمة التحرير، ولا لدولة فلسـطينية مسـتقلة، ولا لمؤتمر دولي للسـلام»[108]، على حد قول عرفات. وكان الأخير قد مضى في أثناء تفاوضه مع إدارة رونالد ريغان من خلال الملك حسـين بعيدًا إلى درجة موافقته على القيـام بإقنـاع اللجنـة التنفيذية لـمنظمـة التحرير بالاعتراف بإسـرائيل والقبول بقـرار الأمـم المتحدة رقم 242، إذا اعترفت الولايات المتحدة بحق الشـعب الفلسـطيني فـي تقريـر المصير في سـياق قيـام اتحـاد كونفدرالي فلسـطيني ـ أردني. وانهارت المفاوضات بسبب عدم رغبة الأميركيين في التنازل بخصوص هذه القضية[109].

في ظل الضم المتزايد للأراضي المحتلة الذي واظبت عليه إسرائيل بقوة الأمر الواقع، حيث بلغت نسبة ما قضمته بحلول عام 1983 من خلال مصادرة الأراضي العربية وغيرها من الممارسات نحو 40 في المئة من مجمل أراضي الضفـة الغربيـة و31 فـي المئة من مسـاحة قطاع غـزة،[110] وفـي ظل تصميم الليكـود علـى عـدم مقايضـة الأرض بالسـلام، وإصـرار قـادة حـزب العمـل الإسـرائيلي الأكثـر مرونة على اسـتبعاد منظمـة التحرير من أي عملية سـلام، والتأثير القوي للجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC) في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشـرق الأوسـط، والانحيـاز القوي لإدارة ريغان إلى جانب إسـرائيل، فإن من غير الواضح كيف توقع الملك حسـين وعرفات في عام 1985 أن ينتج أي شيء ذي بال عن مبادرتهما. فقبل عام واحد فقط، «استشـاط الملك حسـين غضبًا» من تعامي الحكومة الأميركية عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا رفضها ممارسة أي ضغط ملموس على الدولة اليهودية في شـأن الشرط المسـبق المتعلق بتجميد الاستيطان الذي كان جزءًا من خطة ريغان نفسـه للسـلام في عام 1982. وقال الملك حسـين في ذلك: «لقد أدركت الآن أن المبادئ لا تعني شيئًا للولايات المتحدة»[111].

---

(108) فكر (حزيران/يونيو 1985)، ص 44.

(109) انظر: Milton Viorst, «Araft's Show of Stength,» *Washington Post*, 30/4/1987.

(110) ميرون بينفينيستي (نائب عمدة القدس الإسـرائيلي الأسبق): Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A survey of Israel's Policies*, AEI Studies; 398 (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 19.

(111) *Washington Post*: 16/3/1984, p. A16 and 20/3/1984, p. B2.

عودة حركة فتح إلى الظهور في المعادلة العسكرية اللبنانية والمزاعم المتعلقة «بالضمانات» المقدمة إلى إسرائيل و«حرب المخيمات» بين عامي 1985 و1988

لم يكن اتفاق عرفات مع الملك حسين هو تحديه الوحيد لمكانة الأسد الإقليمية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فقد تمكن من إعادة بناء قاعدة نفوذه في مخيمات اللاجئين في لبنان وذلك من خلال الاستفادة من تقلبات العلاقات بين الدول العربية وتقلبات موازين القوى في لبنان، وقدرته على أن يُجيّر لمصلحته التوتر بين دمشق وبغداد، والصراع بين الأسد والقوات اللبنانية المارونية والصراع بين حركة أمل الشيعية المتحالفة مع سورية وحزب الله الأصولي المدعوم من إيران. وبدءًا من عام 1983 فصاعدًا، شارك مقاتلو الجبهتين الشعبية والديمقراطية وفتح مشاركة فاعلة في المقاومة السرية المسلحة التي حولت جنوب لبنان إلى «مصيدة قاتلة» للجنود الإسرائيليين، ودفعت إسرائيل لاتخاذ قرارها في كانون الثاني/ يناير 1985 بسحب قواتها تدريجًا من كامل المنطقة، باستثناء الجيب «الأمني» الذي حددته بنفسها[112]. وبعد ذلك بشهرين، مضى عرفات إلى درجة التأكيد على أن المقاومة في جنوب لبنان كانت «فلسطينية أولًا ومن ثم لبنانية». وأورد دليلًا على ذلك «اتفاق حركة أمل مع إسرائيل» على إبقاء المقاتلين الفلسطينيين بعيدًا. كما أوضح عرفات سبب عدم الإقرار بفضل عمليات الفلسطينيين ضد جيش الاحتلال: ففي اجتماع عقد في دمشق في خريف 1982، وحضره بعض قادة الحركة الوطنية اللبنانية، وافقت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، خلافًا لرأي عرفات، على أن يتم تنفيذ الأعمال المسلحة الفلسطينية تحت اسم «المقاومة اللبنانية» أملًا في «تعزيز موقف الشعب اللبناني»[113].

نظرًا إلى أن الأسد ساهم، إلى درجة كبيرة، في ظهور حركة أمل في عام

---

(112) تعود عبارة «المصيدة القاتلة» إلى الصحافيين الإسرائيليين زئيف شيف وإيهود يعاري في كتابهما: Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 308.

(113) ياسر عرفات في فكر (حزيران/ يونيو 1985)، ص 21.

1984 قوة رئيسة في جنوب لبنان وفي مد نفوذها إلى بيروت الغربية، وبما أن حركة أمل لم تكن تقوم بأي خطوة مهمة من دون إذن الأسد، فلا يمكن تصور قيام أمل بالتوصل إلى «اتفاق مع إسرائيل» من دون علم الأسد، هذا إذا افترضنا صحة تلك الواقعة تاريخيًا. وفي هذا الصدد، فإن من المهم الإحاطة بمضمون مذكرة داخلية لمنظمة التحرير بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1984، جاء فيها: «نقل السفير النمساوي [معلومات] عن أن مفاوضات سرية تجري منذ وقت بين إسرائيل وسورية... وأن التفاهم بينهما قد تقدم كثيرًا». كما اقتبس عن السفير قوله إن عرفات يمثل «مشكلة جوهرية» لكلتا الدولتين وأنهما «قررتا معًا العمل ضده»[114].

ليس من الممكن الجزم بمدى الثقة التي يمكن إيلاؤها لهذه المذكرة، ولا بما إذا كان عرفات قد حصل لاحقًا على دليل قاطع ذي صلة، لكنه أشار في بيان علني في تونس في 17 أيار/ مايو 1985 إلى أن سورية وقادة أمل قدموا ضمانات إلى إسرائيل بحماية حدودها الشمالية من خلال منع منظمة التحرير من إعادة تأسيس وجود مسلح في جنوب لبنان. وإذا كانت سورية قد قدمت مثل هذه الضمانات، فهي على الأرجح ضمانات ذات طابع غير رسمي أو غير مباشر، أي ضمانات شفوية، ولعلها قدمت عبر أحد قادة أمل بطريقة مشابهة لتلك الضمانات السرية التي ذكر أحد التقارير أن الأسد قدمها إلى إسرائيل عبر هنري كيسنجر في شأن منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين إلى إسرائيل عبر الحدود السورية[115].

في أي حال، فإن الأسد، إذ رأى في عودة عرفات إلى المعادلة العسكرية اللبنانية تهديدًا لنفوذه الإقليمي، رد على ذلك بإطلاق يد أمل في تعاملها مع المخيمات الفلسطينية في بيروت وقرب صور وصيدا. وكان لأمل، بالطبع، أسبابها الخاصة في الاعتراض على عودة المقاتلين الفلسطينيين. فهي لم تكن تخشى من تحول ميزان القوى المحلي إلى غير مصلحتها فحسب، بل تخشى

(114) المذكرة موجودة في أحد الملفات الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية عن علاقاتها بالنظام السوري.

(115) ورد التقرير من مصادر في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط، انظر: *New York Times*, 3/6/1974.

أيضًا من استئناف السياسة الإسرائيلية في الرد الانتقامي المدمر بما يعنيه من زيادة معاناة جمهورها الشيعي.

بعد أن زود النظام السوري ميليشيات أمل بالصواريخ والمدافع والدبابات من طراز (T54)، قام مقاتلوها الذين دربتهم فتح خلال عقد السبعينيات، بحصار مخيمات اللاجئين وشن الحرب على الفلسطينيين على نحو متقطع خلال الفترة الواقعة بين 19 أيار/ مايو 1985 و20 كانون الثاني/ يناير 1988. وخلّف هذا القتال المرير الذي عرف باسم «حرب المخيمات»، زهاء 3000 قتيل وعددًا لا يحصى من الجرحى والمشوهين ودمارًا شديدًا في معظم أنحاء مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة على الأطراف الجنوبية لمدينة بيروت.

في مرحلة من مراحل حصار قاس لمخيم برج البراجنة، دام خمسة شهور بين عامي 1986 و1987، واجه اللاجئون الفلسطينيون نقصًا مهددًا للحياة في الغذاء والدواء إلى درجة اضطروا معها إلى أكل الأعشاب والكلاب والقطط[116]، الأمر الذي يظهر مرة أخرى أن الأسد لم يكن يتورع عن استخدام أي وسيلة لتحقيق أهدافه، كما يظهر الحدود القصوى التي يمكن أن يمضي إليها في مواجهته لأي عقبة تقف في طريقه.

خلال حصار سابق فرضته أمل على المخيم نفسه في عام 1985، وفي أثناء اجتماع لجامعة الدول العربية في تونس، دعا إلى «رفع الحصار... التزامًا بقيم المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر»، أوضح ممثل الأسد أن «سورية... تعد القتال حول مخيمات اللاجئين مسألة لبنانية داخلية»[117].

من الأمور ذات الدلالة، في ضوء التفاهم الذي تقدم ذكره بين إسرائيل وسورية وحركة أمل، أنه عندما حقق المقاتلون الفلسطينيون في عام 1986 تفوقًا كبيرًا على أمل في التلال المشرفة على صيدا، تدخل الطيران الإسرائيلي في المعركة وقصف مواقع الفلسطينيين.[118]

---

(116) *Washington Post*, 11/2/1987

(117) تصريح لأكرم الحوراني أحد قادة المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، نشرة المعارضة رقم 7 (حزيران/ يونيو 1985)، ص 1 - 2.

(118) *Washington Post*, 28/11/1986.

كان لحرب المخيمات نتائج لم يتوقعها الأسد. ففي المقام الأول، انهارت جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وتلاشت فعليًا. ذلك أنه في المرحلة بين عامي 1985 و1986 من مراحل القتال، وحّدت جميع الفصائل الفلسطينية صفوفها. وساعدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية والجماعات التابعة لأبي نضال وأحمد جبريل وفصيل فتح التابع لأبي موسى أنصار عرفات من خلال توجيه نيرانهم إلى حركة أمل. ورد الأسد على ذلك بإغلاق مكاتبهم ومنع صدور صحفهم ومجلاتهم ومصادرة ممتلكاتهم في سورية، ولكن بشكل موقت كما تبين لاحقًا. كما استخدم القوة لإخماد تظاهرات اللاجئين في مخيمي اليرموك وفلسطين بالقرب من دمشق، ويقال إنه زج في السجن نحو 2300 فلسطيني من ناشطين وغيرهم. وبعد هزيمة حركة أمل في تشرين الثاني/نوفمبر 1986 على أيدي أنصار عرفات في التلال المطلة على صيدا، انتقلت الفصائل التابعة لأحمد جبريل وأبي موسى إلى سلوك نهج محايد[119].

في المقام الثاني، أحدثت الحرب تغيرًا غير متوقع في العلاقات الفلسطينية ـ المارونية، حيث ساعدت القوات المارونية التابعة للرئيس اللبناني أمين الجميل في دخول عدد كبير من المقاتلين الموالين لعرفات إلى البلاد عن طريق مرفأ جونية، وذلك في محاولة واضحة لتخفيف قبضة حركة أمل على بيروت الغربية وجنوب لبنان وبغية الحد من النفوذ السوري[120]. وحدث ذلك بعد إزاحة إيلي حبيقة الذي تلقى تدريبه في إسرائيل، عن قيادة الميليشيات المارونية في 16 كانون الثاني/يناير 1986. وكان حبيقة قد انحنى أمام إرادة الأسد، واحتضنته دمشق على الرغم من اعترافه عبر الإذاعة الإسرائيلية بقيادته مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر 1982[121].

لعل ذلك «التحالف التكتيكي» لحزب الله مع أنصار عرفات خلال

---

(119) أنا مدين ليزيد صايغ (محادثة، 16 أيار/مايو 1993) بالمعلومات المتعلقة بسلوك الفصيلين الأخيرين المشار إليهما. وأما بقية ما ورد في هذه الفقرة من معلومات فهي مستقاة من تصريح أكرم الحوراني في نشرة للمعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، رقم 7، ص 2.

(120) تم الكشف عن ذلك أولًا من مصادر في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية؛ انظر: *Washington Post*, 7/1/1987.

(121) مقابلة لأبي إياد مع الصدى (تونس) (تموز/يوليو 1985)، ص 13.

«حـرب المخيمـات» كان أقل إثـارة للدهشـة[122]. أما الدروز فنأوا بأنفسـهم أخلاقيًا عن أمل، وسـمحوا للفلسـطينيين بقصف مواقعها من التلال المشرفة على بيروت الخاضعة لسيطرتهم.

هكـذا فـإن المقاومـة الشرسـة للمقاتليـن الفلسـطينيين، وقـدرة نسـائهم وأطفالهـم وشـيوخهم على التحمل، وسـفك الدماء الوحشـي الأرعن، وعدم الكفـاءة العسـكرية لميليشـيات حركة أمل، وهزيمتها فـي معركة صيدا، وعدم نجاحها في السـيطرة إلا على مخيم ضعيف الدفاع في بيروت (مخيم صبرا)، وعـدم قدرتها على إخضاع بقية المخيمات، وتنامي القدرة العسـكرية لمنظمة التحريـر، كل ذلـك أجبر الأسـد علـى التدخل. فلفـق، في بدايـة الأمر، هدنة لحفظ ماء الوجه في 18 حزيران/ يونيو 1985، لكنه في نهاية المطاف، ونظرًا إلـى اسـتئناف القتـال وتضاؤل فـرص حركة أمل في كسـبه، أدخـل قواته مرة أخرى إلى بيروت الغربية في شـهر شـباط/ فبراير 1987. ومن قبيل الانحناء للضغـط الدولـي وما صـدر من حلفائه الإقليمييـن (إيران وليبيا) مـن إدانة أو اسـتنكار، خفـف بشـكل جزئي مـن محنة اللاجئين الفلسـطينيين في نيسـان/ أبريـل. لكن مجلـس النواب اللبنانـي ألغى في أيار/ مايو، بضغط من الأسـد، اتفاقيـة القاهرة الموقعة بتاريخ 3 تشـرين الثاني/ نوفمبر 1969، تلك الاتفاقية التي سـمحت ضمن حدود معينة بوجود عسـكري مستقل لمنظمة التحرير في لبنان. ولم تقم قوات الأسد بالسيطرة على مواقع حركة أمل التي كانت تطوق المخيمـات في جنوب بيـروت حتى 20 كانون الثاني/ ينايـر 1988. وقُدِّمَ ما نتـج من ذلك من فـك لحصار دام اثنين وثلاثين شـهرًا على أنه بادرة تضامن مع الانتفاضة، تلك الثورة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت قد بدأت مسيرتها منذ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987[123].

---

(122) طرح مراسل أميركي على حافظ الأسد سؤالًا عن هذا التحالف ولكنه تفادى الإجابة عنه؛ دار البعـث للصحافـة والطباعـة والنشـر والتوزيع، مقابلـة الرئيس الأسـد مـع *Washington Post* و*Herald Tribune* (بالعربية) في 18/ 5/ 1986، ص 26 - 27.

(123) تستند الملاحظات الواردة في الفقرات السابقة في جزء منها إلى مقابلات جرت في تونس بين 6 و11 تموز/ يوليو 1985 مع أبي إياد، وأبي اللطف، وخالد الحسـن وأبي يحيى؛ وتسـتند في جزء آخر إلى الروايات التي وردت في:

Washington Post, 17, 18/1/1986; 15/3/1988, and 21/1/1988.

الانتفاضة والاتفاق الهشّ في عام 1988
واستمرار التباعد في السياسات

بدا لبرهة من الوقت كأن الأسد وعرفات يتجهان نحو تسوية خلافاتهما. وبالفعل، التقى الزعيمان في دمشق في 25 نيسان/ أبريل 1988، وبعد مفاوضات دارت بين كبار مساعديهما، توصّلا إلى اتفاق في شأن اتباع سياسة مشتركة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. لكن اتباعهما لاحقًا نهجين متباعدين دل بوضوح على أن اتفاقهما لم يكن محددًا قطّ أو أنه كان هشًّا، وأن المشكلات الصعبة التي تكتنف علاقاتهما ظلت من دون حل.

كان لدى الأسد الاستعداد الكافي للتخلي عن رهانه على تقويض شرعية منظمة التحرير بعد أن أدرك عدم جدوى ذلك الرهان، فالوقائع على الأرض كانت أوضح من أن تشوه أو أن يتم تجاهلها. ذلك أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية انضمتا من جديد إلى منظمة التحرير في نيسان/ أبريل 1987 وظل السواد الأعظم من الفلسطينيين متمسكًا بها طوال الوقت. كما أن الانتفاضة أعطت المنظمة زخمًا جديدًا. وعلى الرغم من أن الانتفاضة انطلقت من دون قرار مسبق أو أي حافز خارجي، فإنه بات واضحًا حينها أن منظمة التحرير هي القوة الموجهة لها. فقد حدد البيان الأول الذي أصدرته «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» بتاريخ 8 كانون الثاني/ يناير 1988 منظمة التحرير بوصفها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وكانت تلك القيادة السرية تضم ممثلين عن فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني[124]. واستخلص الأردن النتائج الضرورية، فقام في العام نفسه بفك ارتباطه القانوني والإداري بالضفة الغربية. كما سيعترف تقويم داخلي لجهاز استخبارات إسرائيلي في آذار/ مارس 1989 بعدم وجود أي «قيادة جدية» في الضفة الغربية وقطاع غزة غير قيادة منظمة التحرير[125]. أما

---

(124) للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لنص البيان، انظر: Zachary Lockman and Joel Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation* (Boston: South End Press, 1989), pp. 328-329.

(125) *Washington Post*, 21/3/1989.

حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس، وهي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين يعتقد أعضاؤه أن «أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم الدين»، ويلزمون أنفسهم بحسب «الميثاق» الموقّع في 18 آب/ أغسطس 1988 العمل على «رفع راية الله على كل شبر من فلسطين»، فلم تكن قد اكتسبت ذلك الوزن الذي صار لها بعد عام 1990[126]. وكانت حركة الجهاد الإسلامي، وهي جماعة أصولية لها رؤى مشابهة لكن بداياتها ترجع إلى أوائل عقد الثمانينيات، حصلت على تمثيل لنفسها في «القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة في حزيران/ يونيو 1988، إن لم يكن أبكر. ومن الأمور ذات الدلالة البالغة أن جميع الفصائل المدعومة من سورية ليس لها حضور في الأراضي المحتلة. وما كان للأسد أن يغفل عن تلك العوامل كلها. فالطعن في شرعية منظمة التحرير أو إضعافها كان أمرًا يحمل في ذاته بذور هزيمته.

غير أن الأسد كان شديد الصلابة تجاه حرية العمل المسلح لمنظمة التحرير في المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية. واتضح ذلك خلال القتال الذي اندلع في مخيمات اللاجئين قرب بيروت بين فتح وميليشيات أبي موسى في الأول من أيار/ مايو 1988، أي بعد ستة أيام من لقاء الأسد وعرفات. واستمر ذلك القتال بشكل متقطع حتى 7 تموز/ يوليو وراح ضحيته نحو 174 قتيلًا و665 جريحًا. ومع أن أسباب اندلاعه قد تكون مصالح محلية أو توترات بين الفصائل، إلا أن الدعم الذي قدمته القوات السورية والمدفعية التي تمت إعارتها لفصيل أبي موسى هما الأمران اللذان أديا إلى هزيمة أنصار عرفات وانسحابهم من منطقة بيروت إلى مخيم عين الحلوة للاجئين بالقرب من صيدا[127].

حصل المسلحون من أنصار عرفات على فسحة أخيرة من الوقت من جراء صعود سلطة الجنرال ميشال عون في أوساط الموارنة في أيلول/ سبتمبر

---

(126) حماس، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فلسطين، المادة 6 (ص 6) والمادة 11 (ص 9). وتصف حركة حماس في ميثاقها (المادة 27، ص 22) منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق [....] فوطننا واحد، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد وعدونا مشترك».

(127) *Washington Post*, 8 and 11/7/1989.

1988، والعلاقات العسكرية التي بناها مع العراق، وتحديه المغامر لسورية. والواقع أن الهواجس المشتركة وصلات منظمة التحرير بالعراق هما العاملان اللذان أنتجا تفاهمًا بين ميشال عون وعرفات: حيث التقى الزعيمان في كانون الثاني/ يناير 1989، وخلال الاشتباكات المتكررة بين قوات ميشال عون والجيش السوري لم يخف عرفات تأييده للجنرال اللبناني(128). غير أن زيادة حجم التواجد العسكري السوري في لبنان نتيجة اتفاق الطائف في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، وانتصار السوريين على ميشال عون في تشرين الأول/ أكتوبر 1990 في أثناء أزمة الخليج، وتعزيز السيطرة السورية على لبنان بفعل «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» السورية ـ اللبنانية في 22 أيار/ مايو 1991، كلها أعلنت نهاية الوجود الفلسطيني المسلح المستقل في لبنان، بكل ما تحمله كلمة نهاية من معنى. وبقي مع ذلك مقاتلون من منظمة التحرير في ذلك البلد، لكنهم ما عادوا يمتلكون أسلحة ثقيلة، وبات عملهم محصورًا ضمن حدود ترسمها لهم سورية، إلا إذا كان نشاطهم سريًا.

كذلك لم يتنازل الأسد البتّة في شأن مسألة مركزية أخرى طالما كان لها أثر الشد والجذب في العلاقات الفلسطينية ـ السورية وهي، على وجه التحديد، ميل منظمة التحرير إلى القيام بمبادرات دبلوماسية مستقلة. وظل في هذا الصدد متمسكًا على الدوام بالموقف الذي حدده في مؤتمر حزب البعث في عام 1985. حيث أعلن حينها بوضوح موقفه القائل إن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وإن شعب سورية ظل «عشرات السنين» يجند «كامل طاقاته البشرية والاقتصادية والعسكرية» في خدمة القضية الفلسطينية، وإن رفع شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» هو «بدعة» «يريدون [منها] أن يفرغوا قضية فلسطين من مضمونها العربي»(129). لكن كان ذلك، من وجهة نظر فتح، يدل عمليًا على أن مصالح نظام الأسد، أو في أحسن الأحوال مصالح سورية، تتقدم على مصالح منظمة التحرير أو مصالح الشعب الفلسطيني. ذلك أن قادة فتح أضحوا حينها يشكون كل الشك في عبارات

(128) *Washington Post*: 27/11/1989, and 15/12/1989.

(129) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته، التقرير السياسي، ص 104 – 107.

الأسـد القومية التي صارت في رأيهم أقرب ما تكون في طبيعتها إلى أداة من أدوات التلاعب أو الانتصار اللفظي الرتيب لرمزية بعثية. ومن العوامل الأكيدة التي شـكلت حافزًا للأسـد على هذا الصعيد قناعته الراسـخة بأنه ما دام ميزان القوى الإقليمي مائلًا لمصلحة إسرائيل فإن الدبلوماسية لن تسفر عن نتائج لها أهمية تذكر ـ ومن هنا كان مفهومه عن «التوازن الاسـتراتيجي» مع إسـرائيل ـ وأن الخطـوات الدبلوماسـية المنفـردة لمنظمـة التحرير سـتصب فـي مصلحة إسرائيل، وقد تؤدي إلى المزيد من الفرقة بين العرب أو أنها ستضعف موقف سورية التفاوضي.

في العمق، فإن تباعد الرؤى بين الأسد ومنظمة التحرير، وكذلك اختلاف رديهمـا علـى قـوة إسـرائيل، يرجعـان كلاهمـا إلـى عـدم تشـابه موقفيهمـا الموضوعيين. كان الأسـد في موقف يسـمح له بأخذ ما يحتاج إليه من وقت حتـى يتمكن من تحقيق التوازن الاسـتراتيجي، أو علـى الأقل، ميزان قوى لا يميل بشكل كارثي لمصلحة إسرائيل. أما جمهور منظمة التحرير، أي الشعب الفلسطيني، فكان، ولا يزال، مكبلًا في أرضه وخارجها على حد سواء، وكان يتحمـل يوميًـا، ولا يزال، وطـأة قوة إسـرائيل. وبقدر ما يتعلـق الأمر بمنظمة التحرير فإن انعدام الفاعلية ستكون عقوبته موتها. لذلك فإن الظروف المعيشية لشـعبها وغريزتهـا في الحفاظ على ذاتها كانا أمريـن أجبراها على بذل كل ما تملكه من جهد على الصعيد الدبلوماسـي لأن خيارها العسـكري ضاق كثيرًا، ويرجع معظم الفضل في ذلك إلى جهد الأسد نفسه.

في كل حال، كان من الممكن تلمّس نبرة عدم ارتياح سورية خفيضة في إثر تصاعد نشاط عرفات الدبلوماسي في أواخر عام 1988. فقد استقبل الأسد ببـرودة الخطـاب الذي ألقاه رئيس منظمـة التحرير أمام الجمعيـة العامة للأمم المتحـدة في جنيـف في 13 كانون الأول/ ديسـمبر، ودان فيـه «الإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة»، كما أعلن قبوله قراري مجلس الأمن رقم 242 ورقـم 338، وأعلـن التزام منظمـة التحرير العمل للوصول إلى «تسـوية سـلمية شـاملة بيـن أطـراف الصـراع العربـي ـ الإسـرائيلي بما في ذلـك دولة فلسـطين وإسـرائيل»، ودعا «قادة إسـرائيل» و«أهل الكتاب» إلى صنع السلام،

«سلام الشجعان»، «تحت إشراف الأمم المتحدة»(130). ووصف الأسد السياسة المعلنة في ذلك الخطاب بأنها سياسة تنازلات، وقال: «نحن لو كنا مكانه [أي مكان عرفات] لمارسنا أسلوبًا آخر. ولو رأينا أن الأسلوب ذاته هو الأسلوب الأفضل لسلكناه. لم نسلك هذا السبيل لأننا لا نعتقد أنه أفضل الطرق إلى السلام».(131) وأثار خطاب عرفات نقدًا أكثر حدة من المنظمات الفلسطينية الخاضعة للنفوذ السوري، فشجب أبو موسى من الفصيل المنشق عن فتح ذلك الخطاب واصفًا إياه بأنه «خيانة». وكذلك دانت منظمة الصاعقة عرفات بسبب «خضوعه للمطالب الأميركية الابتزازية» ولاعترافه المجاني «بوجود الكيان الصهيوني»(132).

اتسمت ردة فعل الأسد على «الحوار» الذي أطلقه خطاب عرفات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير بشيء من التناقض. فبدا أولًا كمن ساورته الهواجس في شأنه، لكنه عاد ينظر إليه في آذار/ مارس 1989 بوصفه «خطوة إيجابية»(133). وعلى أي حال، وصل الحوار إلى طريق مسدودة حتى قبل أن يعلق في حزيران/ يونيو 1990. وفي الحقيقة، بدا عرفات كما لو أنه، بمبادراته، قد ألقى بأهم أوراقه على الطاولة، ولم يضمن أي شيء بالمقابل، كما توقع منتقدوه.

لم يكن أمرًا غير ذي شأن أن تكون سورية هي البلد العربي الوحيد الذي لم يعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وهذا ما تعمّد الإشارة إليه أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في شباط/ فبراير 1989(134).

(130) للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لكلمة ياسر عرفات، انظر: FBIS, «Daily Report, Near East and South Asia,» 14/12/1988, pp. 3-10.

(131) مقابلة حافظ الأسد مع: *Time*, 28/3/1989, pp. 40-41.

(132) FBIS: «Daily Report, Near East and South Asia,» 15/12/1988, p. 5, and 16/12/1988, p. 10.

(133) مقابلة حافظ الأسد مع: *Time*, 28/3/1989, p. 40, and FBIS: «Daily Report, Near East and South Asia,» 15/12/1988, p. 5, and 16/12/1988, p. 10.

(134) تصريح لعبد الله حوراني: *Time*, 16/2/1989, p. 9.

فتح صفحة جديدة؟

مع التقلبات الحرجة في بنى علاقات القوة إقليميًا ودوليًا في مطلع عقد التسعينيات، لم يعد بإمكان منظمة التحرير والنظام السوري أن يستمرا في الشد باتجاهين مختلفين، أو أن يتابعا السعي وراء أهداف متضاربة من دون أن يكون في ذلك قدر من المجافاة للحس السليم. فانهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من نقص في إمداد سورية بأسلحة متطورة، وتدمير معظم قدرات العراق على يد الآلة العسكرية الأميركية خلال حرب الخليج، والكسب الواضح الذي حققته إسرائيل من هذه التطورات، هذه الأمور كلها أبرزت الحاجة الماسة إلى تنسيق الجهد، على الجبهة الدبلوماسية على الأقل. وكان لبحث منظمة التحرير عن التوافق مع سورية دوافع أخرى تتمثل في تفاقم سوء أوضاع الشعب الفلسطيني، والضرر الذي أصاب موقفها نفسه بفعل شدة قمع سلطة الاحتلال بقيادة الليكود، وهجرة اليهود السوفيات واسعة النطاق إلى إسرائيل، وعمليات الطرد الكاسحة للعمال الفلسطينيين وعائلاتهم من الكويت، والانخفاض الحاد في حجم تحويل الأموال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجميد ملوك دول الخليج وأمراؤها المساعدات المقدمة إلى منظمة التحرير ردًا على موقفها المتناقض في أثناء حرب الخليج، وازدياد نفوذ المنظمة الأصولية المنافسة لها، أي حركة حماس، بفعل استمرار وارداتها المالية من الخارج، وقدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية، وعدم الفاعلية الفاضح لسياسة «التنازلات المجانية» التي اتبعتها منظمة التحرير بين عامي 1988 و1990.

أخيرًا، استعادت سورية ومنظمة التحرير علاقاتهما الطبيعية في أيار/ مايو 1991، أي بعد نحو ثلاثة شهور من انتهاء حرب الخليج. وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر التقى الأسد وعرفات في محاولة لصوغ موقف مشترك قبل مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام الذي اقترحته الولايات المتحدة. والتقيا لاحقًا في اجتماعين اثنين، الأول في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر لتبادل وجهات النظر في شأن الجولة الأولى من المحادثات، والثاني في 19 نيسان/ أبريل 1993 بناء على طلب الأسد الذي كان تواقًا لإعادة الحياة إلى عملية السلام

وإنهاء أربعة شهور من الجمود في مسألة إبعاد إسرائيل لنحو أربعمئة فلسطيني إلى منطقة مقفرة في جنوب لبنان[135].

ياسر عرفات يمضي في سبيله

إذا كانت حدة انعدام الثقة بين منظمة التحرير والنظام السوري قد خفت فإنه لم ينته تمامًا. وفي سياق محادثات السلام (ونذكر هنا أن القيادة في إسرائيل بين حزيران/يونيو 1992 وأيار/مايو 1996 كانت لحزب العمل، وهو حزب أكثر اعتدالًا وأقل تصلبًا من حزب الليكود) حاول الإسرائيليون الاستفادة من انعدام الثقة ذاك، فكانوا يوحون تارة أنهم سيختارون عقد صفقة مع الفلسطينيين من دون علم السوريين، ويوحون تارة أخرى أنهم سيتبعون استراتيجية «سورية أولًا» في التفاوض تاركين الفلسطينيين يحتارون في شأن ما يدور.

في بادئ الأمر، لم يسمح الفلسطينيون ولا السوريون للإسرائيليين بالتلاعب بهم بعضهم ضد بعض. ورفض الأسد علنًا الصفقات «المنفردة» أو «الجزئية» والحلول «الانتقالية» أو «أنصاف الحلول»، وأصر على «سلام شامل مقابل انسحاب كامل» من مرتفعات الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى[136]. وعلى الرغم من تمسكه الدائم بهذه الصيغة، فإنه أبدى استعداده في أيار/مايو 1993 للقبول بإمكانية السير بسرعات مختلفة في مسارات التفاوض المختلفة. كما ألمح إلى استعداده ـ في حال أدى ذلك التفاوت في السرعات إلى التوصل إلى اتفاق في أحد المسارات قبل غيره ـ لدراسة إن كان التوقيع على اتفاقات ثنائية سيخدم المصلحة الجماعية لكل الأطراف. لكنه ربط ذلك بوجود «ضمانات» بإحراز تقدم مماثل على المسارات الأخرى كلّها، وأضاف قائلًا: «كذلك ستؤخذ عوامل أخرى في الاعتبار»[137].

---

(135) *Washington Post*: 21 10/1991; 20 and 22/4/1993, and 13/5/1993.

(136) *Syria Times*, 1/3/1993, p. 5.

(137) مقابلة حافظ الأسد مع باتريك سيل، الوسط (لندن)، العدد 67 (10 أيار/مايو 1993)، ص 14 و17.

أما عرفات فمضى في نهاية المطاف في سبيله معتمدًا على نفسه، وسمح بإجراء محادثات طويلة مع إسرائيل عبر قنوات جانبية في النرويج في عام 1993، وهي محادثات كتمها لا عن سورية وبقية الدول العربية وحسب، بل عن معظم كبار مساعديه أيضًا. وأفضت تلك العملية إلى التوصل إلى مسودة اتفاق في أوسلو في 19 آب/ أغسطس في العام ذاته، وأعلن عنها في 31 آب/ أغسطس. كما أفضت إلى تبادل رسائل تضمنت اعترافًا متبادلًا بين إسرائيل ومنظمة التحرير في 9 أيلول/ سبتمبر، وإلى توقيع «إعلان مبادئ» في واشنطن بعد أربعة أيام بشأن حكم ذاتي فلسطيني محدود. ولاحقًا، تمخضت عملية التطبيق عن ثلاث اتفاقيات مرحلية، أولاها تلك الموقعة في 9 شباط/ فبراير 1994، وحددت صلاحيات السلطة الفلسطينية والترتيبات الأمنية لسلامة المستوطنين اليهود في غزة وأعطت للإسرائيليين السلطة النهائية على المعابر؛ وثانيتها تلك الموقعة في 4 أيار/ مايو 1994، ونصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة، وفصلت السلطات التي سيتمتع بها الفلسطينيون في تلك المناطق؛ وثالثتها تلك الموقعة في 28 أيلول/ سبتمبر 1995 التي ألزمت إسرائيل توسيع سلطة الفلسطينيين على شؤونهم الداخلية في الأحياء العربية من مدينة الخليل، وفي كل المناطق الحضرية من التجمعات السكانية الأخرى في الضفة الغربية، وفي القرى العربية المحيطة بتلك المناطق حيث يكون لإسرائيل حق النقض أو الفيتو على كثير من وظائف الحكومة المهمة، كما ترجع إليها «المسؤولية النهائية» في المناطق الريفية، ويستمر وجودها العسكري في مناطق كثيرة من الضفة الغربية، مع إقامة صلات بين الأجهزة الأمنية للطرفين[138]. أما القضايا الشائكة - أي تحويل السلطة الفلسطينية شبه المستقلة إلى دولة ذات سيادة، ورسم الحدود النهائية مع إسرائيل، ووضع القدس الشرقية، ومستقبل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، ومصير ملايين اللاجئين الفلسطينيين - فتقرر تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي المستقبلية، لكن وصول كتلة الليكود القومية المتطرفة إلى السلطة في عام 1996 جعل إمكانية إيجاد حل لها عن طريق المفاوضات عرضة للخطر.

---

(138) للاطلاع على مقتطفات من أكثر الاتفاقيات أهمية أو بعض الإضاءات عليها، انظر:
Washington Post, 1, 10, and 14/9/1993; 5/5/1994, and 29/9/1995.

من الواضح أن طرائق عرفات في التفاوض تختلف اختلافًا ملحوظًا عن طرق الأسد الذي لن يوافق على أي صفقة مع إسرائيل إلا إذا حددت تفاصيل كل خطوة وشروطها وكذلك النتيجة النهائية تحديدًا دقيقًا وبشكل مسبق. ولكن يمكن تفسير النهج المختلف لعرفات ذاك أساسًا بموقفه الموضوعي المختلف وبمشكلات الشعب الفلسطيني الملحة ومعاناته الشديدة.

كما هو متوقع، أظهر الأسد استياءه من عدم اطلاعه على مفاوضات منظمة التحرير السرية مع إسرائيل في عام 1993. وأما بالنسبة إلى نتائجها، فشعر فعلًا أن عرفات بفكه الارتباط بين المسارين السوري ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي سمح لإسرائيل أن تمسك بالأوراق الرابحة. وقال في معرض التعبير عن رأيه في 20 أيلول/ سبتمبر 1993 إن منظمة التحرير خسرت، كما خسر العرب، ولم يربح سوى إسرائيل[139]. لكنه كان قد وافق على استقبال عرفات في دمشق قبل أسبوعين، في 5 أيلول/ سبتمبر، أي قبل تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وألمح إلى أنه لن يعارض الصفقة شريطة أن يضمن عرفات مساندة الشعب الفلسطيني الذي يحترم حقه في اتخاذ قراراته بنفسه[140]. وفي غضون ذلك، تابع دعمه لا لجماعة أحمد جبريل التي أكدت في 10 أيلول/ سبتمبر أن «رحلة عرفات ستنتهي نهاية بائسة» فحسب، بل للفصيل المنشق عن فتح بقيادة العقيد أبي موسى الذي اتهم في اليوم ذاته عرفات بـ«الخيانة» وأحلّ «سفك دمه»[141].

لعل أكثر ما يوضح تكتيكات الأسد المعقدة والمرنة هي تلك «الصلات الودية» التي أقامها بحركة حماس الأصولية التي رفضت محادثات السلام بقضها وقضيضها، وتشبثت برؤيتها القائلة إن «فلسطين أرض إسلامية من البحر إلى النهر، لا يصح التفريط بأي جزء منها... من قبل أي منظمة... أو

(139) مقابلة حافظ الأسد مع محرر صحيفة الأخبار (القاهرة) كما وردت في: *Washington Post*, 21/12/1993.

(140) *Washington Post*, 6/12/1993.

(141) للاطلاع على مقتطفات من بيانات أحمد جبريل وأبي موسى، انظر: *Washington Post*, 11/9/1993.

حاكـم، أو كل الحكام»[142]. وعندما سئل الأسـد عن صلاتـه بحركة حماس أجـاب: «لا غرابة فـي الأمر. قوى مختلفة لكل منهـا رؤيتها الخاصة المتميزة تشـترك في لعبة. ويحصل أحيانًا أن العوامل المشـتركة، أو على الأقل غياب التناقضات، تسمح لهذه القوى بأن تتعايش... أو تتعاون»[143].

أمـا بالنسـبة إلـى المحادثات السـورية ـ الإسـرائيلية، فوافق الأسـد على اسـتئنافها في عام 1994، لكنها ظلت تسـير ببطء شـديد منذ ذلك العام حتى الانتخابات الإسرائيلية في أيار/ مايو 1996 من دون أن تسفر عن نتيجة، على الرغـم مـن أن النهـج الذي اتبعـه لم يكن يخلـو من المرونـة. وهكذا وصف السـلام مع إسـرائيل بأنـه «خيار اسـتراتيجي» بالنسـبة إلى سـورية، ودعا إلى «علاقات سـلم عادية» و«سـلام حقيقي» يضمن «مصالح الجميع»، وذلك في كلمـة ألقاهـا فـي جنيف فـي 16 كانـون الثاني/ يناير 1994 بحضـور الرئيس الأميركـي بيـل كلينتـون[144]. كما وافق في مرة أخرى، فـي أواخر عام 1994 وفـي عـام 1995، على تطوير الحوار ليشـمل مفاوضات مباشـرة بين وفدين رفيعي المسـتوى يضمان رئيسـي الأركان فـي البلدين لبحث مسـائل تفصيلية كالمناطـق الآمنـة والمناطـق منزوعـة السـلاح، لكنـه أصـر، من خـلال وزير خارجيته، على أن تكون الترتيبات «متوازنة ومتوازية ومتساوية»[145].

في بداية الأمر، كل ما استطاع الأسد أن يأخذه من رئيس الوزراء الراحل إسـحق رابين، مـن خلال الإسـرائيليين الذين شـاركوا فـي المفاوضات، هو التزام بانسـحاب «جزئـي» أو «مرحلي» من مرتفعات الجولان مقابل «سـلام

---

(142) عبرت حماس عن هذه الرؤية بهذه الصيغة في بيانها رقم 73 في 21 نيسان/ أبريل 1991.

(143) مقابلة حافظ الأسد مع باتريك سيل، الوسط، العدد 67 (أيار/ مايو 1993)، ص 17 و18.

(144) *Washington Post*, 6/9/1993.

وفي مقالة فـي آذار/ مارس في صحيفة الثـورة، ربط رئيس تحريرها، عميـد خولي، بين «الموقف الواضح» لحافظ الأسـد في جنيف وتأكيد الرئيس بيل كليتون أن الولايـات المتحدة كانت «مخلصة في سـعيها إلى تحقيق تسـوية شـاملة وعادلة»، لكنه تذمر من فشـل بيل كليتـون في دعم ذلـك «بأي خطوة عمليـة» بسـبب «الضغـوط الشـديدة» عليـه مـن إسـرائيل وأنصارهـا فـي الكونغـرس؛ صحيفـة الثـورة، 19/3/1994.

(145) *Washington Post*, 30/12/1994; 8/4/1995, and 30/6/1995.

كامل»[146]. ويبدو أن رابين وافق لاحقًا بشكل سري، في تموز/ يوليو 1994، على انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان حتى «خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967»، وذلك كما ورد على لسان الأسد وعلى لسان سفيره إلى الولايات المتحدة في عام 1996[147]. كما يبدو أن ثمة ما يؤكد ذلك في تقرير بثته إذاعة الجيش الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 1994 مفاده أن إسرائيل وافقت على «انسحاب كامل من الجولان» خلال ثلاث سنوات. غير أن رابين قال في 8 أيلول/ سبتمبر في «توضيح» علني لذلك البيان: «لسنا مستعدين لإلزام أنفسنا في شأن عمق انسحابنا قبل أن يوافق السوريون على عدد السنوات التي سيستغرقها ذلك». وتابع قائلًا: «وهذه المدة يجب أن تكون أكثر من ثلاث سنوات، لأن مدة الثلاث سنوات تتعلق بالخط الأول فقط»[148]. وخلال المراحل المتتالية من المحادثات ظل رابين، ومن بعده شمعون بيريز، يربطان كل ما يوافقان عليه بمزيد من الشروط المسبقة من قبيل إجراء «استفتاء» للإسرائيليين على أي انسحاب، وإقامة نقطة مراقبة على جبل حرمون الاستراتيجي في الجولان، والسيطرة على موارد المياه في الأراضي المحتلة، وبالتالي دفع حدود إسرائيل إلى الشرق من خط الحدود الحالي؛ وكانت هذه الشروط المسبقة كلها تأتي بدورها مشروطة دائمًا بموافقة السوريين المسبقة على سلام كامل يجري على مراحل، وعلاقات دبلوماسية وحدود مفتوحة وحرية حركة الأفراد والبضائع، وغيرها من المتطلبات[149].

تعرض الموقف الإسرائيلي لنقد شديد في الصحافة السورية، حيث أبدت صحيفة الثورة عداء خاصًا لتأكيد رئيس الوزراء إسحق رابين في عام 1995 أنه لن يتخلى عن «سنتيمتر واحد من الجولان» إلا بموجب استفتاء الإسرائيليين على ذلك، وقالت إن «عرض الجولان على الاستفتاء، وهو أرض سورية محتلة... يشكل

---

(146) انظر، على سبيل المثال: *Washington Post*, 22/4/1994.

(147) للاطلاع على نص ملاحظات السفير وعلى مقتطفات من تصريح حافظ الأسد، انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 29 (شتاء 1997).

(148) *Washington Post*, 9/9/1994

(149) *Washington Post*: 4, 19, 29, 30/12/1994; 14, 15, and 16/3/1995; 11, 30/6/1994; 15/7/1994; 4, 17/12/1995, and 13/1/1996.

استخفافًا بقرار مجلس الأمن الذي اعتبر قرار ضم إسرائيل للجولان باطلًا ولاغيًا»[150]. وفي شباط/فبراير 1996 استنكرت صحيفة تشرين «الإشارات الإسرائيلية المتناقضة» و«الشروط التعجيزية» التي تطرحها، والتي لن تؤدي إلا إلى إعاقة عملية السلام[151]. لكن رفض الأسد أن تباشر سورية إجراءات التطبيع بالتوازي مع مجرد انسحاب جزئي وفي غياب التزام إسرائيلي واضح بالانسحاب الكامل من الجولان، وقرار رئيس الوزراء الجديد شمعون بيريز بالدعوة إلى انتخابات إسرائيلية في أواخر أيار/مايو، ساهما أيضًا في تجميد العملية. ثم جاء صعود بنيامين نتنياهو من حزب الليكود إلى السلطة، ورفضه صيغة الأرض مقابل السلام، ليقلصا من فرص الوصول إلى أي تفاهم بين سورية وإسرائيل في المستقبل المنظور.

التعاون مجددًا

سرعان ما أدى استلام حزب الليكود زمام الحكم في إسرائيل إلى ظهور صعوبات جديدة أمام الفلسطينيين، وبروز عقبات جديدة في الطريق نحو السلام الذي سبق لعرفات وبيريز أن مهداه جزئيًا.

بالعودة بالتاريخ إلى الوراء، إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 1948، يومها وردت إلى صحيفة نيويورك تايمز رسالة مفتوحة موقعة من 28 شخصية يهودية أميركية مرموقة، من بينهم العالم الكبير ألبرت آينشتاين، توضح أن حزب حيروت - وكان يقوده حينها مناحيم بيغن وبات المكون الرئيس لليكود - هو «حزب سياسي يشبه من حيث تنظيمه وأساليب عمله وفلسفته السياسية ودعوته الاجتماعية الأحزاب الفاشية والنازية». ومضت الرسالة تقول عن هذا الحزب «إنه يبشر داخل المجتمع اليهودي بأفكار هي مزيج من القومية المتعصبة والتصوف الديني والتفوق العنصري»[152]. وفي ذلك ما يصف بصدق طبيعة

(150) الثورة، 30/5/1995.

(151) تشرين، 4/2/1996.

(152) *New York Times*, 4/12/1984.

اهتديت إلى نص هذه الرسالة بفضل مراجع كتاب: George W. Ball and Douglas B. Ball, *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present* (New York: W. W. Norton, 1992), pp. 200-201.

سلوك العناصر القومية المتعصبة في الحزب تجاه الفلسطينيين، في تلك الأيام وفي ما بعد، ونهجهم في الأراضي المحتلة منذ أن استلموا السلطة مجددًا في أيار/مايو 1996.

من خلال «الوقائع» التي تواصل حكومة إسرائيل بقيادة حزب الليكود إيجادها على الأرض في القدس الشرقية العربية ـ مثل مصادرة الأراضي العربية؛ وتسريع عملية إزالة منازل العرب «غير المرخصة»؛ وزيادة عدد المستوطنين اليهود؛ وتدمير مأوى للعجزة تعود ملكيته إلى العرب؛ وإغلاق المؤسسات العربية التي تقدم الأموال الضرورية بشكل ملح لترميم المنازل؛ وشقّ نفق تحت المسجد الأقصى في ساعات متأخرة من الليل؛ والسعي الحثيث إلى تنفيذ مشروع مستوطنة لنحو 30 ألف يهودي في منطقة تقع في الجزء العربي من المدينة تدعى جبل أبو غنيم، أو هارحوما كما يدعونها بالعبرية ـ فإنه من الصعب تفادي استنتاج أن هذه الحكومة تسعى إلى فرض إرادتها على الفلسطينيين بالقوة وأنها تنتحل لنفسها السيادة الكاملة في القدس، على الرغم من أن معظم دول العالم لا تزال تنظر إلى القدس على أنها مدينة متنازع عليها، وأن مصير الجزء الشرقي منها سيتقرر في محادثات الحل النهائي وفقًا لاتفاقيات أوسلو.

على نحو مشابه، فإن قيام إسرائيل بإعادة نشر قواتها بموجب بروتوكول الخليل في 15 كانون الثاني/يناير 1997، وانسحابها من نحو 80 في المئة فقط من الخليل، واحتفاظها بسيطرة أمنية كاملة على الجزء الباقي، إضافة إلى منع الفلسطينيين منعًا باتًا، بموجب أمر عسكري، من تشييد أي بناء أو ترميمه في هذا الجزء الذي يضم المدينة القديمة كلها ويشكل الفلسطينيون الأغلبية الكبرى من سكانه، كل ذلك يشير إلى أن مصالح وحاجات نحو 120 ألف فلسطيني من سكان المدينة هي، من وجهة نظر الحكومة التي يقودها الليكود، أقل أهمية من مصالح ومشاعر نحو 450 مستوطنًا يهوديًا[153].

---

(153) للاطلاع على خلاصة لبروتوكول الخليل والأمر العسكري المشار إليه، انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 30 (ربيع 1997). يرجع عدم الدقة في أعداد الفلسطينيين إلى عدم إجراء أي إحصاء للسكان في الضفة الغربية منذ عام 1967.

في تناقض صارخ مع المعاملة القومية المتعصبة وقصيرة النظر التي يعامل بها بنيامين نتنياهو الفلسطينيين، جاءت دعوة رئيس الوزراء الأسبق شمعون بيريز في 17 أيار/مايو 1998 إلى اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية، وقال: «لا يحق لنا أخلاقيًا في أن نسيطر على شعب آخر. إنهم جديرون بأن يكون لهم حياتهم واحترامهم واستقلالهم»[154].

تلك الظروف الجديدة؛ وعدم التخلي للسلطة الفلسطينية إلا عن قدر محدود من الحكم الذاتي في جيوب صغيرة منعزلة وغير متصلة بعضها ببعض؛ وإصرار بنيامين نتنياهو على استبعاد قيام دولة فلسطينية، وعلى التراجع عن القيود التي وضعتها حكومة حزب العمل على توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية[155]، وعلى زيادة مصادرة أراضي الفلسطينيين من أجل إنشاء الطرق الالتفافية والمناطق الآمنة حول تلك المستوطنات، وعلى فرض تفسيره الخاص للاتفاقيات السابقة ورؤيته الخاصة للجدول الزمني للانسحابات القادمة ومداها، أو على حد تعبير عرفات «تحويل المفاوضات إلى إملاءات»[156]؛ وأخيرًا، محاولة نتنياهو تحويل قوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية إلى ذيل للجيش الإسرائيلي وتكليفها، على حد تعبير صحيفة تشرين السورية، «بدور كدور» جيش أنطوان لحد المدعوم من إسرائيل في المنطقة التي أعلنتها إسرائيل من طرف واحد «منطقة آمنة» في جنوب لبنان[157] ـ هذه العوامل كلها دفعت عرفات إلى إصلاح الأمور بينه وبين الأسد. فبادر عرفات في 25 تموز/يوليو 1996، بوساطة مصرية، إلى لقاء الرئيس السوري في اللاذقية. واتفق الاثنان على الحاجة إلى موقف عربي موحد خلال المرحلة القادمة من عملية السلام. كما ساند عرفات رغبة سورية الدائمة في انسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان، في حين أعرب

---

(154) *Washington Post*, 18/5/1998.

(155) بدت هذه السياسة، حتى بالنسبة إلى ثمانية من كبار مساعدي ساسة أميركيين سابقين من بينهم ثلاثة مستشارين لثلاثة وزراء خارجية، «سياسة معيقة تمامًا لهدف الوصول إلى حل تفاوضي». انظر: *Washington Post*, 16/12/1996.

(156) *Washington Post*, 16/3/1997.

(157) تشرين، العدد 6770، 25/ 3/ 1997، ص 1.

الأسـد عن تأييده لأمل الشـعب الفلسـطيني في إقامة دولته على كامل أراضي الضفـة الغربية وقطاع غزة وأن تكون القدس الشـرقية عاصمـة لها[158]. ولعل الأسد كان يقف ضد قبول عرفات ببروتوكول الخليل المرحلي غير المتكافئ، لكن الزعيمين ظلا متمسكين بقوة بأهدافهما النهائية التي توافقا عليها.

بعض الاستنتاجات

أي ضوء تسـلطه تفاصيل العلاقات بين الأسـد والاتجاه السـائد في فتح بين عامي 1966 و1997 على صفات الأسد وأهدافه وأساليبه؟

تؤكد تلك التفاصيل صورته قائدًا ذا موهبة خاصة في التكتيكات السياسية وأستاذًا في فن تفريق صفوف الخصوم وضرب بعضهم ببعض لما فيه مصلحته النهائية. وفي لبنان الذي كان مسرحًا لصدامات متكررة في المصالح بين فتح والنظام السـوري، قام الأسـد، كما تقدم شرحه بإسـهاب، بالمناوبة بين تقديم الدعـم وتوجيه الضربات بوسـائل مباشـرة أو ملتوية لـكل طرف من الأطراف الرئيسـة في الحرب الأهلية، وشق صفوف كل طرف من طرفي النزاع، ملحقًا الضعف في غضون ذلك بكلا الفريقين ومغيرًا ميزان القوى المحلي لمصلحته. وعلـى نحو مشـابه، فإنه لما واجه صعوبة في إخضاع منظمـة التحرير لغاياته، نشّـط الفصائـل الفلسـطينية التابعة له، وحـاول من خلالها اسـتمالة التنظيمين الفلسـطينيين المسـتقلين، أي الجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسـطين والجبهـة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بغرض زعزعة فتح وشل دورها القيادي؛ وعندما سـنحت الفرصة أحدث شـرخًا في صفوف فتح نفسها. غير أن الأسد لم يكن قادرًا على الدوام على استخدام الفصائل الفلسطينية، حتى المقرّبة منه، لضرب فتـح سـاعة يريد، وهذا ما أثبتته مرحلة بيـن عامي 1985 و1986 من «حرب المخيمـات». وكانـت قدرته على التلاعب بتلك الفصائـل تزداد عندما تتطابق نزاعاتها المتبادلة على نزاعاته مع فتح.

كذلك فإن تاريخ العلاقات بين الأسد وفتح يولد الانطباع بأنه لا يرتاح،

---

(158) بالاسـتناد إلى فحوى الاتفاق كما وصفه محمد الحسـن في تقرير فلسـطين (نشـرة دورية تصدر عن مركز القدس للإعلام والاتصال: *Palestine Report*, 2.8, 2/8/1996 p. 4.

في المناطق التي يسعى إلى بسط نفوذه عليها، لحلفاء ليسوا أدوات لديه، أو بعبارة أخرى، فإنه يبدو كمن يعتقد أن من كانوا صنيعته هم وحدهم الحلفاء المخلصون والجديرون بالثقة.

في سياق صراع الأسد للسيطرة على لبنان، قام بنسف تحالفات وبناء جسور ـ على نحو متتال تارة وعلى نحو متزامن تارة أخرى ـ مع مجموعات قومية عربية وأخرى انعزالية، ومع قوى علمانية وأخرى إسلامية، ومع أحزاب يسارية وأخرى يمينية. ويصعب تفسير اختياره الحلفاء في لحظة معينة أو تغيير اصطفافاته إلا بأسباب تتعلق بمسائل سلطوية صرف، على الرغم من أنه كان يلبس خطواته دائمًا لبوس القومية العربية. والواقع أنه من الصعب على المرء ألا يستنتج أن القومية العربية ـ بمعنى توحيد الشعوب العربية تمييزًا لها من مجرد تنسيق جهد الدول العربية، خصوصًا في مواجهة إسرائيل ـ قد تراجعت على يد الأسد من كونها هدفًا أو غاية أو قناعة فكرية لتصبح رمزية أكثر منها جوهرًا، أو أنها أصبحت مجرد وسيلة. وعلى أي حال، لم يكن من الممكن ـ في هذه المرحلة من تاريخ العرب على الأقل، وفي ضوء توزع القوى الدولي وقوة سورية الذاتية ومواردها ـ تجاوز تباعد مصالح الأنظمة العربية وتوجهاتها ولا صوغ الوقائع والحوادث وفقًا لخطوط قومية عربية.

تكشف الوقائع التي سبق ذكرها في هذا الفصل عن جانب آخر من شخصية الأسد هو قسوته. فعلى الرغم من قدرته على إبداء المرونة في سعيه إلى تحقيق أهدافه، وإعطائه فرصة للدبلوماسية، عندما تكون الظروف مواتية، لتقوم مقام السلاح في تحقيق العمل المطلوب، فإنه قادر أيضًا على استخدام القوة العمياء الشديدة في اللعبة عندما تكون سلطته في خطر، أو عندما يتعرض خط أساس من خطوط سياسته للتحدي. ويبيّن العنف غير المألوف الذي تعامل به مع مدينة حماه التاريخية عندما تمرد عليه الإخوان المسلمون في عام 1982 أن رعاياه راحوا ضحية هذا الجانب من سياسته بقدر لا يقل عن الفلسطينيين في معركة طرابلس في عام 1983 أو في «حرب المخيمات» بين عامي 1985 و1987. وصرخة تلك المرأة الفلسطينية وسط أنقاض المنازل وجثث النساء والأطفال بفعل القصف القادم من المواقع السورية جنوب طرابلس هي صرخة لا تنسى: «حافظ الأسد إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين!».

لكن لا مجال للشك في أن إسرائيل كانت مصدرًا لهواجس الأسد، وأن قوتها العسكرية كانت مثار قلقه الدائم، على الرغم من أن إضعاف منظمة التحرير كان الشغل الشاغل لكليهما في مراحل عدّة، خصوصًا في عامي 1976 و1983، على اختلاف أسبابهما الخاصة. وواقع الأمر أن قدرًا كبيرًا من سلوك الأسد تجاه منظمة التحرير يمكن تفسيره بدلالة الهدف الإقليمي الذي وضعه لنفسه والذي حاول تحقيقه بعناد بالغ، ألا وهو احتواء قوة إسرائيل والتوازن معها، وهو أمر يتطلب في رأيه قدرًا كافيًا من السيطرة على القوى الفاعلة في لبنان المجاور، أو خاصرته الرخوة بالتعبير العسكري، ذلك لأنه كان يدرك أن قوته لا تكفي للتغلب على إسرائيل وأن أي عمل عسكري طائش يقوم به عنصر خارج عن السيطرة قد يعرض جيشه لمخاطر لا حد لها.

على الرغم من نجاحه في أن يصبح الحكم في مصير لبنان، في الوقت الحالي على الأقل، ونجاحه في تجريد منظمة التحرير من سلاحها الثقيل ومنعها من تأدية أي دور عسكري جدي مستقل في لبنان، فإنه فشل في تحويلها إلى بيدق على رقعة شطرنجه الدبلوماسية. وأحد أسباب ذلك هو تلك الشبكة الواسعة من العلاقات التي نسجها قادة منظمة التحرير في العالم العربي واستفادتهم من عوامل الغيرة والاحتكاك التي تثير الفرقة بين الحكومات العربية. والسبب الآخر هو الانتشار الجغرافي لجمهور منظمة التحرير الفلسطينية، أي الشعب الفلسطيني الذي يقيم معظمه بعيدًا عن متناول الأسد.

من الواضح أن الأسد كان حاضر البديهة شديد الذكاء، ودل النهج الذي اتبعه منذ عام 1990 على أنه منفتح على الظروف والمفاهيم الجديدة. وأظهرت مشاركته في عملية السلام التي رعتها الولايات المتحدة قدرته على المماطلة وتطويع أفكاره في سبيل مواجهة ما يطرأ من أمور، كما يمكن في الوقت نفسه ملاحظة نوع من نزعة الشك لديه في ما يتعلق بنتائج المحادثات، نظرًا إلى رجحان كفة القوة العسكرية الإسرائيلية والصعوبة الملحوظة في فك ارتباط حكومة الولايات المتحدة بمصالح إسرائيل أو انتزاعها من لامبالاتها تجاه الحقوق العربية.

تؤكد تجربة الفلسطينيين (واللبنانيين) كلها مع الأسد ومع الإسرائيليين

تلـك الحقيقة التي أدركها القدماء ـ آخذين في الحسـبان الفارق الذي أحدثته المعرفـة والمهـارات العقلية ـ عن الدور الذي لا يحسـد عليه من لا يملكون القوة الكافية أو من لا حول لهم ولا قوة في عالم تحكمه القوة، أو إذا اقتبسنا الكلمات التي قيلت في القرن الخامس قبل الميلاد، ونسبها المؤرخ ثوكيديدس إلـى سـفراء أثينا إلى أهل ميلـوس: «أنتم تعلمون، ونحن نعلم، بوصفنا بشـرًا واقعييـن، أن مسـألة العدالـة لا تطرح إلا بيـن أطراف متعادلة فـي القوة، وأن الأقويـاء يفعلـون ما تمكنهـم قوتهم من فعله، وأن الضعفـاء يعانون كما تحتم عليهم طبيعة ضعفهم»[159]. يبقى ذلك صحيحًا على الرغم من كل الهراء عن «النظام العالمي الجديد».

فـي الختـام، لا بـد لـي مـن تذكير القـارئ بأن مـا عبّـرتُ عنه مـن آراء واسـتنتاجات فـي هـذا الفصـل، وغيـره من فصـول الكتـاب، إنما تسـتند إلى المصادر المتاحة، وأن طبيعتها التجريبية أمر لا مفر منه. وكان من الممكن أن يـؤدي الوصـول إلـى ملفـات النظام السـوري الداخليـة وملفـات الحكومات الأخرى إلى تأويلات مختلفة. وحتى لو كان ذلك، فلا بد من أن نتذكر دائمًا أن كل تأويـل يحمـل، ولو من دون قصد، عنصرًا ذاتيًـا. وفي هذا الخصوص يجدر بنا أن نتذكر تلك الملاحظة التي أوردها المؤرخ الهولندي بيتر جيل في عام 1944 عندما قال: «التاريخ... سجال لا ينتهي»[160].

(159) Thucydides, *The History of the Peloponnesian War*, Edited in Translation by Sir R. W. Livingstone (London; New York: Oxford University Press, [1943]; 1978), Book V, para. 89.

(160) Pieter Geyl, *Napoleon, for and Against*, Translated from the Dutch by Olive Renier (New Haven: Yale University Press, 1949), p. 18.

الفصل الخامس والعشرون

خــاتمة

تجنبتُ استخدام اللغة الأكاديمية في هذا العمل الذي يركز على السمات الأساسية للمجتمع الريفي السوري وعلاقاته الداخلية، وعلى الحركة البعثية وبنية موازين القوى في هذا البلد بعد عام 1963. ذلك أن تلك اللغة صعبة على القارئ العادي، وهي أحيانًا تزيد في غموض الحقائق الراسخة والوقائع الخفية المتصلة بها بدلًا من توضيحها. كما تفاديت الأحكام التجريدية الشاملة، واكتفيت في تحليلي بمستوى بسيط من التعميم. ولم أحاول عقد مقارنة بين السيرورات الريفية والسياسية في سورية ونظيراتها في أجزاء أخرى من «العالم الثالث». وهي مقارنة ستكون قيّمة بالتأكيد لو تمّت، لكنها تفترض معرفة عميقة بكثير من المجتمعات الريفية والسيرورات السياسية في سياقات ثقافية وتاريخية مختلفة، وهي معرفة لا أدعي امتلاكها.

لن يكون من المجدي في هذا المقام تكرار الاستنتاجات كلّها ذات المستوى البسيط من التعميم التي توصلت إليها في هذا الكتاب. ذلك أن القراءة المتمعنة لصفحاته ستكشف بوضوح أن النموذج الذي اتبع في الكثير من فصول الكتاب يقوم على الانتقال من التعميم إلى ما يتصل به من أدلة تجريبية تؤكده. لذلك سأكتفي الآن بتسليط الضوء على أكثر النتائج صلابة وأعمقها دلالة.

إذا كان ثمة من مسلّمة لا تقبل الجدل في شأن المجتمع الريفي في سورية فهي أن الفلاحين لم يشكلوا جماعة اجتماعية متجانسة أو متماسكة طوال قرون الحكم العثماني وصولًا إلى الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة،

وهذا ما تجلى بأوضح ما يكون في الثورة السورية الكبرى (1925-1927) ضد الانتداب الفرنسي، وكذلك الأمر عندما أسس أكرم الحوراني الحزب العربي الاشتراكي في عام 1950. ذلك أن فلاحي سورية كانوا يختلفون بعضهم عن بعض من حيث التجربة التاريخية والولاء الديني والأفق الاجتماعي والمصالح الاقتصادية، وكذلك من حيث طبيعة استجابتهم لمختلف أشكال المتاعب أو الإلحاح أو القمع التي يتعرضون لها على يد ملاك الأرض الغائبين أو ملتزمي الضرائب أو المرابين أو شيوخ القبائل الأكبر أو الحكومات القائمة. وكما سبق تفصيله في موضعه، كان من الممكن التمييز فيهم بين المحاصصين والعاملين بأجر والفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة أو المتوسطة؛ وبين فلاحي الأراضي المشاع المتنقلين والفلاحين ذوي الإقامة الثابتة؛ وبين الفلاحين الجبليين الجريئين المقدامين ذوي الخلفية المقاتلة والفلاحين المستضعفين قاطني السهول الذين اعتادوا أنماط المقاومة الحذرة، وبين الفلاحين ذوي الروابط العشائرية القوية أو المتراخية والفلاحين ذوي الروابط الإقليمية فحسب؛ وبين الفلاحين الذين ينتمون إلى التيار الديني الرئيس السُنّي والفلاحين الذين ينتمون إلى مختلف طوائف «البدع» الإسلامية الأخرى أو إلى الديانة المسيحية؛ وبين الفلاحين الذين ينتمون إلى جماعات صوفية والفلاحين الذين ليس لهم مثل هذا الانتماء؛ وأخيرًا، بين الفلاحين البستانيين الذين تمتعوا بمزايا هذه التركيبة المهنية منذ القرن السابع عشر وربما قبل ذلك، والفلاحين الزراعيين الذين لم ينظموا لغايات اقتصادية وسياسية إلا في العقود الأخيرة.

انعكس التداخل بين أبرز حوادث هذا القرن العشرين والعمليات التي ترجع إلى ماضٍ بعيد في حقيقة أن أكرم الحوراني ـ وهو أول زعيم سوري في التاريخ الحديث ركز انتباهه على الفلاحين وحياتهم القاسية التي لم يكن يكترث لها أحد، وسعى إلى التواصل معهم على اختلاف هوياتهم وفئاتهم على أمل صهرهم معًا في قوة سياسية فاعلة وتوجيههم نحو التشديد على جذورهم العربية المشتركة ـ هو سليل عائلة من رجال الدين أسست الطريقة الصوفية الرفاعية في القرن الخامس عشر في منطقة حماه، وهي طريقة حظيت بقبول واسع في الريف السوري بسبب توجهها ابتداءً نحو الفلاحين، واجتهادها

في خدمة أكثرهم فقرًا، والأصول الريفية لكبار دعاتها السوريين. ولكن يجب أن نضيف أن أكرم الحوراني نفسه كان يعارض بشدة ما تشجعه تلك الطريقة من سلبية وعطالة اجتماعية.

كذلك، لم تكن صدفة تاريخية أن استمد الحوراني وحزبه الدعم الأساس في حماه نفسها من حي العليليات الذي كان يقطنه آنذاك فلاحون بستانيون وكان يقع خارج أسوار المدينة أيام العثمانيين.

مما كانت له أهمية بالغة تشجيع الحوراني لكثير من شباب أعضاء حزبه، ممن يتحدرون من أسر ريفية أو حضرية ذات وضع اجتماعي متوسط أو متواضع، على الانضمام إلى الدراسة المجانية في الكلية العسكرية في حمص وتأمين موطئ قدم لهم في سلك الضباط. وعلى الرغم من قوله لاحقًا في عام 1970: «علمتني التجارب أن أي انقلاب عسكري هو ضد مصلحة سورية وضد الديموقراطية»[1]، فإن ميله خلال أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته إلى توجيه أنصاره الشباب نحو المهنة العسكرية كان أحد العوامل المهمة التي ساهمت في إحكام سيطرة العناصر ذات الأصول الريفية، في لحظة محددة، على القوات المسلحة، وعلى الدولة في نهاية المطاف. غير أن ما ساعد في هذه العملية أكثر من غيره هو طغيان عدد المجندين العاديين وصف الضباط والضباط الصغار من أصول فلاحية في قوام الجيش، وهو أمر لا تفسره كثيرًا حقيقة أن الفلاحين كانوا يشكلون قبل أواسط الستينيات أغلبية واضحة من عدد السكان الناشطين اقتصاديًا، ولا مرسوم عام 1955 الذي سمح للسوريين بدفع بدل نقدي لقاء إعفائهم من الخدمة الإلزامية في الجيش قدره 500 ليرة سورية كانت تعادل نحو 140 دولارًا أميركيًا وفقًا لأسعار صرف السوق الحرة حينها، وهو مبلغ لم يكن بمقدور فقراء الفلاحين دفعه. والواقع هو أن أقدارهم كانت تتجه نحو الأسوأ نتيجة الزيادة الضخمة في عدد السكان في الأرياف، وازدياد البطالة الجزئية، وتزايد الضغط على مقومات الحياة، وتزايد استخدام الآليات الزراعية التي تستخدم الطاقة وتوافر العمل البشري،

(1) ظهرت هذه الفقرة في مذكراته التي نشرت مؤخرًا على حلقات متتالية في صحيفة الشرق الأوسط (لندن). للرجوع إلى الإقرار المشار إليه انظر عدد الصحيفة، 6864أ، 13/ 9/ 1997، ص 14.

وازدياد حصة ملاك الأرض الغائبين أو أصحاب رأس المال من الإنتاج، وخسارة الفلاحين المحاصصين في كثير من المزارع حقوقهم المتعارف عليها منذ زمن طويل والمتمثلة بوراثة حق إشغال الأرض. والعوامل السابقة لم تجعل من الصعب على فقراء الفلاحين أن يتجنبوا الخدمة العسكرية الإلزامية فحسب، ولا هي دفعتهم إلى النظر إلى الخدمة العسكرية الدائمة بوصفها خيارًا ومصدرًا أفضل للدخل وحسب، بل زادت أيضًا من فرص تأثرهم بما يطرحه الحوراني وحزبه، الحزب العربي الاشتراكي، من أفكار وبرامج.

على العموم، ثمة نتيجة أخرى تعززها الأدلة بقوة ولا بد من التشديد عليها، وهي أن العقيدة البعثية تاريخيًا لم تمثل قوة واحدة، بل مجموعة من العناصر التي كانت لها، على الرغم من ارتباطها، بعضها ببعض بطرائق مختلفة، أهداف اجتماعية وآفاق فكرية متباينة. وفي الجوهر، لم يكن حزب البعث في بداياته، أي بين عامي 1943 و1952، حزبًا ذا توجه فلاحي، بل حزبًا مقترنًا بمثال القومية العربية، فمؤسساه الرئيسان كانا من أسرتين حضريتين تعملان في تجارة «البوايكية» أي تجارة الجملة للحبوب والقمح والشعير، وترعرعا في بيئة تعزز احترام الميول القومية العربية، وهو ما امتاز به، إلى جانب كثيرين من أفراد النخبة الثقافية الإنتليجنسيا الحضرية، كثر من أبناء طبقة التجار الذين عاد عليهم تقسيم الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية بعد عام 1917 بالضرر الكبير من حيث حرية حركة التجارة المحلية وقدرة الاقتصاد على الحياة في الأراضي المجزأة. وفي أواسط عقد الأربعينيات انضم إلى حزب البعث كثيرون من الشبان العلويين اللاجئين ممن فقدوا منازلهم في أعقاب ضم تركيا للواء الاسكندرون ذي الأغلبية العربية في عام 1939، وهو ما زاد في اتقاد حماسة المشاعر القومية العربية في صفوف الحزب. وكان لنكبة فلسطين في أواخر الأربعينيات أثر مشابه لكن أشد عمقًا بسبب جسامة مأساتهم وفداحة نتائجها.

لم يحظ حرّاث الأرض بانتباه كبير من حزب البعث حتى «وحدته» مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة الحوراني في عام 1952. غير أن تلك «الوحدة» كانت تحالفًا بين القادة أكثر منها اندماجًا على مستوى القواعد الحزبية، وظل العدد الكبير من الفلاحين أنصار الحوراني يعمل وفق توجيهاته.

والواقع أن حزب البعث لم يضرب قطّ بجذوره عميقًا في القرى، غير أنه ساهم مساهمة ملحوظة في نمو إنتليجنسيا ريفية واعية سياسيًا. فقد كان في صفوفه كثيرون من الطلاب وفي أطره القيادية كثيرون من المعلمين الذين ينحدرون من أصول فلاحية أو ريفية، انشدوا إليه نتيجة عدائه الشديد للظلم الاجتماعي وللتمييز بين الطوائف.

على النقيض من ذلك، أولى التيار السائد بين البعثيين «الانتقاليين» في عقد الستينيات أهمية بالغة منذ البداية للفلاحين وأوضاعهم، فزاد بشكل كبير الحصة المستحقة من الإنتاج لفئة من لا يملكون أرضًا، وخفض مجددًا سقف الملكية الخاصة للأرض، وسرَّع وتيرة توزيع الأراضي المصادرة بموجب قوانين الإصلاح الزراعي، وأعفى الفلاحين المستفيدين من ثلاثة أرباع قيمة الأرض، وأعفاهم في بعض المناطق من دفع أي مبلغ على الإطلاق، كما عزز الحافز التنظيمي الذي أطلقه الحوراني بين الفلاحين، فأنشأ خلال النصف الثاني من العقد اتحادات فلاحية في أكثر من 1500 قرية.

على العكس من حزب البعث القديم الذي كان قادته وناشطوه مدنيين بشكل ثابت ومطرد، فإن البعث «الانتقالي» ظل حتى عام 1967 يستند جوهريًا إلى تحالف قلق ضمن القوات المسلحة بين مجموعات متباينة اشتركت في أن لها أصولًا ريفية متشابهة وتوجهات ريفية متشابهة، وضمت علويين من مناطق اللاذقية وحمص وحماه، وإسماعيليين من مصياف وسلمية، ودروزًا من جبل العرب، وسنّة من مناطق حوران ودير الزور ومن بلدات ريفية صغيرة مختلفة. غير أن مركز الثقل الحقيقي للحزب ونظامه في تلك المرحلة كان الحلقة الداخلية للجنته العسكرية السرية، ومن ثم المكتب العسكري الذي خلفها. ولم يكن معظم أعضاء تلك اللجنة أبناء فلاحين محاصصين لا يملكون أرضًا أو فلاحين محرومين، ولكنهم كانوا ينحدرون من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين المتوسطة أو الأقل شأنًا ممن كانوا في حالة صعود اجتماعي منذ عام 1930، وهو ما يرجع أساسًا إلى ما أوجدته حكومة الاستعمار الفرنسي من مناطق خاصة ذات حكم شبه ذاتي في جبل الدروز ومناطق العلويين، وإلى سياسة تلك الحكومة في دعم الوجهاء الريفيين وإقامة توازن بين الأرياف والمدن.

في عام 1968 انهار التحالف الذي كان قائمًا بين جماعات عسكرية ريفية مختلفة بفعل الضغط الداخلي الذي ظل يتعرض له منذ عام 1963، تاركًا الهيمنة الحاسمة على القوات المسلحة في يد جناح يسيطر عليه ضباط جيش علويون. ولم يكن هؤلاء الضباط أنفسهم بمنأى عن الخلافات، فانقسموا مرة أخرى. وظهرت حالة غير مستقرة من «ازدواج السلطة» بين مجموعتين، الأولى بقيادة اللواء صلاح جديد، وكانت تمسك بزمام الأمور في الجناح المدني للحزب، وتدفع نحو تغييرات داخلية بنيوية أعمق، والثانية بقيادة اللواء حافظ الأسد، وتسيطر على معظم الوحدات الحساسة في القوات المسلحة وتعطي الأولوية لمسائل الأمن القومي في أعقاب النتائج الرهيبة لحرب عام 1967. واستمر «ازدواج السلطة» حتى عام 1970 بخروج حافظ الأسد منتصرًا بعد أن عمق قاعدة التأييد له في صفوف الجيش.

كان حافظ الأسد، في السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية، منذ البداية وفي الجوهر، بنّاء إجماع، ولم يتحول عن هذه النزعة الأساسية إلا موقتًا في الأعوام المليئة بالمتاعب من التمرد المسلح للمقاتلين الإسلاميين. وعلى الرغم من اهتمامه الدائم برغبات الفلاحين، فإنه لاحظ باكرًا أن إحدى الطرائق الناجعة للمّ شمل البلد وضمان استمرار سلطته هي بناء الجسور مع التجار ورجال الصناعة في المناطق الحضرية وتأمين مصلحة لهم في نظامه. هكذا سمح لهم بدور أكبر في اقتصاد البلد، بشكل بسيط في بداية الأمر وبشكل أكثر أهمية منذ أواسط الثمانينيات. كما دعم في أوائل التسعينيات سن قوانين تشجع الاستثمار الخاص، وخفض خفضًا كبيرًا الضرائب على الأرباح الصافية للشركات. لكن تبنيه هذه السياسة كان يرجع أيضًا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وإلى ضرورة اتخاذ تدابير علاجية ناجعة.

تغير طابع حزب البعث في عهد حافظ الأسد. وأحد أسباب ذلك هو أن الحزب أصبح بالمعنى العددي حزبًا جماهيريًا. فقد ازداد عدد أعضاء الحزب بشكل كبير حتى بلغ 1.008.243 عضوًا في عام 1992. كما انتشرت المنظمات التابعة للحزب انتشارًا كبيرًا. وعلى سبيل المثال، امتدت الاتحادات الفلاحية في عام 1995 لتشمل 5.061 قرية وتضم 801.230 عضوًا، وهو رقم يمثل، على الأرجح، ما لا يقل عن 95 في المئة من السوريين الناشطين في مجال الزراعة

باستثناء المستخدمين. لكن ازدياد حجم الحزب لم يترجم على شكل قوة سياسية لها نفوذ قوي على الممسكين بالسلطة الحقيقية أو على صناعة القرارات المهمة، حيث جرى الحد من استقلال الرأي الذي كان أعضاء الحزب يتمتعون به في الماضي بشكل أو بآخر، وأضحت الأولوية هي للتطابق في الرأي وللانضباط الداخلي. وأصبح الحزب في الواقع أداة أخرى يستخدمها النظام في سعيه إلى السيطرة على المجتمع بأسره أو في حشد التأييد لسياساته. وتحولت الأطر القيادية الناشطة في الحزب تدريجًا إلى بيروقراطيين ومحترفين في مجالات عملهم وفقدوا تلك الحيوية الأيديولوجية التي ميزتهم في عقدي الخمسينيات والستينيات، ذلك أن الولاء غير المشروط لحافظ الأسد تقدم في النهاية على الولاء للقناعات القديمة.

وكانت تلك الحصيلة إلى حد كبير نتاجًا ثانويًا لنجاح حافظ الأسد في ترسيخ سلطته، حيث شيد في الواقع بنية مرنة رباعية الطبقات ضمن بوساطتها الاستقرار لسلطته التي أصبحت في النهاية سلطة لا ينازعه فيها أحد. وعلى النقيض من ذلك، فإن منافسيه الرئيسين في اللجنة العسكرية أو في المكتب العسكري، في المرحلة التي كان البعث فيها يمر بمرحلة انتقالية، لم يكونوا قادرين على تنظيم سلطتهم بطريقة فاعلة نتيجة صراعاتهم الداخلية وصدمة حرب عام 1967. أما قادة البعث القديم فلم يتمكنوا قطّ من بناء سلطة حاسمة على الرغم من أنهم شغلوا مناصب عليا في بعض الفترات، بما في ذلك رئاسة الوزراء.

لا تتجلى الأهمية الأساسية للسلطة في البنية السياسية الراهنة إلا في المستوى الأعلى لهذه البنية، حيث يمسك حافظ الأسد وحده بعصب السلطة الحقيقية، وله الكلمة الأخيرة في المسائل الحساسة كلّها. أما في المستويات الأخرى كلّها فليس للسلطة، كما سبق وفصلنا في فصول سابقة، سوى أهمية ثانوية. ومع ذلك، يظهر قدر مسموح به من الانفتاح أو النقد المعتدل في مؤتمرات حزب البعث أو اتحاد الفلاحين أو الاتحاد العام للعمال أو جلسات مجلس الشعب أو غرف الصناعة والتجارة. لكن هذا النقد لا يطال البتّة حافظ الأسد أو توجهاته الأساسية، بل يوجّه صوب مناحي مشتقة من سياسته أو نحو التدابير التنفيذية أو أساليب عمل من هم في مستويات أدنى. وبهذه

الطريقة يتحسس حافظ الأسد مزاج الشعب، وهي أيضًا إحدى وسائله في إبقاء مرؤوسيه تحت الرقابة.

في الوقت ذاته، من الضروري ألّا تغيب عن الأنظار تلك الأشكال الحاذقة من النفوذ التي تمارسها عناصر من خارج الحلقة الرسمية للسلطة من أمثال كبار التجار ورجال الصناعة. وبغض النظر عن نجاح هؤلاء في نقل روح الربح التي تحركهم هم أنفسهم إلى كبار المسؤولين في مؤسسات الدولة المتصلة بمصالحهم، فإن الدعامة الأساس لنفوذهم هي أموالهم المودعة في حسابات مصرفية أجنبية بعيدًا عن قبضة النظام المتلهف إلى اجتذابها.

ثمة عدد من الحقائق الأخرى الجديرة بتسليط الضوء عليها. فمن بين واحد وثلاثين ضابطًا اختارهم حافظ الأسد بين عامي 1970 و1997 لشغل مراكز حساسة في القوات المسلحة وقوات النخبة العسكرية وشبكة أجهزة الأمن والاستخبارات، كان ما لا يقل عن تسعة عشر منهم من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها، بمن فيهم ثمانية من عشيرته وأربعة من عشيرة زوجته، ومن بين هؤلاء الاثني عشر ضابطًا المذكورين، هناك سبعة تربطه بهم صلات قربى إن من طريق الدم أم الزواج. وكان أحد عشر ضابطًا من أولئك الضباط العلويين التسعة عشر ينحدرون، شأنهم شأن معظم أعضاء اللجنة العسكرية لحزب البعث في عقد الستينيات، من طبقة الوجهاء الريفيين أو القرويين الأقل شأنًا التي كانت تتمتع باحترام ونفوذ بين فلاحي مناطقها على الرغم من عدم ثرائها.

كثيرًا ما يقدم الرجال الذين يحيط القائد نفسه بهم دليلًا على طريقة تفكيره. لكن، على الرغم من وضوح رؤية حافظ الأسد، في سعيه إلى ضمان أمن عهده وصلابته، أنّ من الحكمة أن تتشكل نواة قاعدة سلطته من علويين أو أقارب، فإنّه من الشطط القول إنه طائفي أو عشائري من حيث أفقه أو نهجه. ولا توجد أدلة كافية على أن أبناء طائفته أو عشيرته كان لهم حظ أكبر من حلو الحياة أو مرّها مما كان لأغلبية الشعب السوري.

من الواضح أن بنية السلطة التي صاغها حافظ الأسد تعتمد اعتمادًا كبيرًا

على شخصه. وما من شك في أنها تستند بقدر كبير إلى مهارته السياسية وبراعته التي لا مراء فيها في التحكم بالظروف أو تسخير القوى لمصلحته أو تفتيت جميع خصومه الداخليين وإحباط مناوراتهم والتغلب عليهم. والواقع أن كثيرين من السوريين يتساءلون إن كانت بنية السلطة ستستمر من بعده أم أنها ستتداعى من أعلاها إلى أسفلها بعد وفاته. ويصعب طبعًا التنبؤ بدقة بنتائج وفاته، ففي مثل هذه الأحوال تتوقف الأمور كثيرًا على طبيعة الظروف الداخلية والإقليمية المصاحبة لأزمة كهذه.

يبقى السؤال عن تحسُّن أحوال الفلاحين منذ منتصف عقد الستينيات، أي منذ تقدمت عناصر ريفية إلى واجهة المشهد السياسي. ففي عام 1991 وصف رئيس الاتحاد العام للفلاحين عهد حافظ الأسد بأنه «عصر الفلاحين الذهبي»، وذلك في معرض حديثه عن التغيرات النوعية التي عرفتها القرية السورية. وإذا فكرنا في بحبوحة عيش العدد الأكبر من حرّاث الأرض، فهل يصحّ التأكيد على أنه كان يسطّر أسطورة أم أن وصفه يستند إلى أساس ما في الواقع؟

كان من بين العوامل التي ساهمت، على نحو مباشر أو غير مباشر، في تحسين فرص حياة عدد كبير من الفلاحين ومستوى معيشتهم، بغض النظر عن المشكلات التي رافقتها: انتشار التعليم وخبراء الزراعة المدربين في الأرياف وانتشار المراكز الصحية والوحدات الطبية المتنقلة والارتفاع الملحوظ في متوسط العمر المتوقع ومنظومة النقل والمواصلات الأسرع والأكفأ وتزويد ما لا يقل عن 95 في المئة من القرى السورية بالكهرباء وإعفاء الطبقات الزراعية من ضريبة الدخل وإعفاؤها أيضًا من ضريبة الأرباح منذ عام 1992 وإعفاؤها مؤخرًا من الضرائب والرسوم على السلع الزراعية المصدرة.

في الوقت ذاته، وعلى الرغم من تحسس النظام رؤى جماهير المزارعين ومعاناتهم، فإن مما لا شك فيه أن التفاوت في الدخل الزراعي ظل قائمًا، بل ظل في ازدياد منذ أن بدأت في عام 1972 عملية تحرير الاقتصاد ـ التي تسارعت وتيرتها، ولو بفتور ومن دون حماسة، في بداية عقد التسعينيات ـ مع ما يرافق هذه العملية من تخفيف قبضة الضوابط المركزية على الاقتصاد.

وضمـن حدود القـدرة على التأكد من صحـة المعلومة التاليـة، فإنّه مما يلفت عـدم بـذل أي جهد، خلال عهد حافظ الأسـد، فـي جمع بيانـات منهجية عن تـوزع الدخـل الزراعـي بين العمـال الذين لا يملكـون أرضًـا والفلاحين ذوي الملكيـة الصغيـرة والفلاحيـن ذوي الملكيـة المتوسـطة والمزارعيـن الأغنيـاء والمسـتثمرين. أما بالنسـبة إلى تـوزع الملكية الخاصة للأرض، فتشـير الأرقام الوحيـدة المتوافـرة، وترجع إلى الفترة الواقعة بيـن عامي 1970 و1971، إلى أن المسـتفيدين الرئيسـين مـن إجـراءات الإصـلاح الزراعي لم يكونـوا صغار الفلاحين بل الفلاحين المتوسـطين الذين انحدرت منهم الشـخصيات الرئيسـة في نظام حافظ الأسد ونظام البعث «الانتقالي» في عقد الستينيات. وإذا استثنينا الحيازات المملوكة جزئيًا والمسـتأجرة جزئيًا التي شـكلت أقل من 9 في المئة من المساحة الكلية للحيازات الخاصة، فإن نسبة ملاك الأرض المتوسطين، أي الذين يملكون بين 10 دونمات و100 دونم، كانت تصل إلى 23.8 في المئة مـن مالكـي الأرض في الفترة الواقعة بين عامي 1970 و1971، في حين كان من يملكون أقل من 10 دونمات يشـكلون نسـبة تصل إلى 75.4 في المئة من كل مـلاك الأرض، لكـن الفئة الأولى كانت تملك نسـبة تصـل إلى 58.7 في المئة من مساحة الأراضي الزراعية المملوكة بشكل كلي، في حين كانت الفئة الثانية تملك نسبة تصل إلى 23.5 في المئة فقط من تلك المساحة. أما التفاوت في الحيازات المستأجرة فكان أكثر وضوحًا بكثير: ذلك أن نسبة 1.9 في المئة من المسـتأجرين كانت تسـتأجر نسـبة تصل إلى 35.3 في المئة من الأراضي المؤجـرة[2]. وهـذا يعني أن ملكية الأرض، من وجهـة نظر اقتصادية، أصبحت أقل قيمة من القدرة على إدخال رأس المال أو التكنولوجيا الحديثة للتأثير في الإنتـاج الزراعي. وهذا ما يفسـر الميزة التي يتمتع بهـا في الأرياف المزارعون ممـن يملكـون الأرض ويملكـون رأس مـال علـى شـكل آلات زراعيـة أو المستثمرون الذين يستأجرون الأرض تجاه بقية الطبقات الزراعية.

لا يمكن إنكار أن الفقر ما زال موجودًا عند أسـفل سـلم الدخل، ولكن ليـس إلـى تلك الدرجة مـن البؤس التي كانت سـائدة في النصـف الأول من

(2) انظر الجدول (2 - 1).

القرن العشـرين. ولكن إذا ما اسـتمر النظام في تكييف سياسـته أكثر فأكثر مع نزعـة العولمـة الاقتصادية الصاعدة فـإن فرص حياة أولئك الفلاحين سـتزداد سـوءًا علـى الأرجح. وتشـير الأدلـة التي جمعهـا باحثون في معهد دراسـات السياسـات (Institute for Policy Studies) فـي الولايـات المتحـدة إلى أن تقدم عمليـة العولمة والتجارة «الحرة» أسـفر عن أن «مجمـوع ثروة 447 مليارديرًا فـي أنحـاء العالـم أكبر من دخل النصف الأفقر من سـكان العالـم»، وأن هذه الظاهرة تهمل «ثلثي سكان العالم على الأقل»، وتهمشهم، وتلحق الأذى بهم، وأنهـا «تدمـر المجتمعات الريفية القابلة للحيـاة»[3]. وذلك ما يعطي مزيدًا من المضمون للملاحظات التي قدمها سعد الله ونوس، وهو كاتب مسرحي سوري مـن قريـة حصين البحر فـي محافظة طرطوس، في كلمتـه المؤثرة التي ألقيت بمناسبة يوم المسرح العالمي في المعهد الدولي للمسرح التابع لليونسكو في باريس في 27 آذار/ مارس 1996، قبل عام من وفاته، وقال فيها: «يا للخيبة! فـإن العولمـة التي تتبلـور وتتأكد في نهاية قرننا العشـرين... تعمـق الهوة بين الدول الفاحشـة الغنى، والشـعوب الفقيرة... وتدمر، دون رحمة، كل أشـكال التلاحم داخل الجماعات، وتمزقها إلى أفراد تضنيهم الوحدة والكآبة»[4].

---

(3) John Cavanagh (Co-director of the Institute for Policy Studies), «Failures of Free Trade,» *Washington Post*, 23/1/1997.

(4) للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لنص كلمة سعد الله ونوس، انظر: *Middle East Report*, no. 203, 27.2 (Spring 1997), pp. 14-15.

ملحق

أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، 1963-1997

الاسم	استمرار العضوية	عدد الدورات التي انتخب فيها	سنة الولادة	مكان الولادة	الدين أو الطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
حمود الشوفي، أمين عام (1963-1964)	أيلول 1963 - شباط 1964(*)	1	1935	صلخد، بلدة في جبل الدروز	درزي	أستاذ ثانوي؛ عضو مجلس قيادة الثورة، 1963-1964	إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأراضي الصغار، ابن فلاح متوسط ورجل دين ذي نفوذ محلي

يتبع

(*) نظرًا إلى ضيق الخانات سأثبت أسماء الشهور في الخانات بالآرامية، بخلاف ما درجنا عليه في الكتاب، وتيسيرًا على القارئ، نوردها هنا باللغتين: كانون الثاني/ يناير، شباط/ فبراير، آذار/ مارس، نيسان/ أبريل، أيار/ مايو، حزيران/ يونيو، تموز/ يوليو، آب/ أغسطس، أيلول/ سبتمبر، تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر، كانون الأول/ ديسمبر. [المترجم]

تابع

خالد الحكيم	أيلول 1963 ـ شباط 1964	1	1931(أ)	دوما	مسلم سني	سائق باص؛ قائد نقابي؛ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال 1963 - 1964	ابتدائية	من عائلة من الفلاحين البستانيين الضمانين(ب)، تحولوا إلى مالكي شاحنات؛ ابن صاحب شاحنة
نور الدين الأتاسي، أمين عام، (رسميًا فقط، 1966 - 1970)	أيلول 1963 ـ كانون1 1965 ومن آذار 1966 ـ تشرين2 1970	8	1929	حمص	مسلم سني	طبيب جراح؛ وزير الداخلية 1963 - 1964؛ نائب رئيس الوزراء 1964 - 1965؛ رئيس الدولة 1966 - 1970؛ رئيس الوزراء 1968 - 1970؛ في السجن من 1970 إلى 1992(*)	كلية الطب، دمشق	من فرع أقل غنى من عائلة كبيرة مالكة أراضٍ في حمص؛ ابن مالك أرض متوسط (أو مالك نحو 1000 دونم)

يتبع

(*) ورد في الكتاب أنه توفي عام 1994 [المترجم].

تابع

محمود نوفل	أيلول 1963 ـ شباط 1964	1	1934	شهبا (جبل الدروز)	درزي	مهندس، أستاذ في الهندسة، جامعة حلب	دكتوراه في الهندسة من الاتحاد السوفياتي	طبقة الفلاحين مالكي الأراض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض
أحمد أبو صالح	أيلول 1963 ـ شباط 1964	1	1928(أ)	حلب	مسلم سني	محامٍ، وزير الأشغال العامة 1963؛ وزير المواصلات 1963 - 1964	كلية الحقوق، جامعة حلب	الطبقة الدينية المتوسطة الدنيا؛ ابن رجل دين
حمد عبيد	أيلول 1963 ـ كانون1 1965	4	1928	السويداء (جبل الدروز)	درزي	قائد الحرس القومي وقوات البادية، 1963؛ قائد اللواء 72 المدرع في قطنا 1964 - 1965؛ وزير الدفاع، أيلول ـ كانون1 1965	الكلية الحربية في حمص	طبقة الوجهاء الريفيين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن أحد شهداء الثورة السورية الكبرى 1925 - 1927

يتبع

تابع

حافظ الأسد أمين عام (1971 حتى اليوم) [2000]	أيلول 1963 ـ نيسان 1965 ومن آذار 1966 حتى اليوم [2000]	12	1930	القرداحة، قرية في منطقة جبلة	مسلم علوي	قائد القوى الجوية، 1964-1971؛ وزير الدفاع 1966-1972؛ رئيس الوزراء 1970-1971؛ رئيس الجمهورية منذ آذار 1971	الكلية الحربية في حمص؛ تدريب على الطيران في الاتحاد السوفياتي	طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة، من عشيرة الكلبية
محمد رباح الطويل	أيلول 1963 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين2 1970	7	1933	اللاذقية، حي الصليبة	مسلم سني	قائد حامية هيئة الأركان العامة للجيش، 1963-1965؛ قائد الموقع العسكري في قطنا، 1966، والجيش الشعبي 1968؛ وزير العمل والشؤون الاجتماعية، 1966-1968؛ وزير الداخلية 1968-1970؛ في السجن منذ 1971؟	الكلية الحربية في حمص	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين ووجيه من حي الصليبة في اللاذقية كان صديقًا لجمال باشا، قائد الجيش العثماني الرابع والحاكم الفعلي لسورية بين عامي 1914 و1918

يتبع

تابع

أمين الحافظ أمين عام (1965-1964)	شباط 1964 ـ كانون1 1965	3	1921	حلب، حي البياضة	مسلم سني	معلم مدرسة في الأربعينيات؛ قائد الكلية الحربية في حمص 1957-1958؛ رئيس مجلس قيادة الثورة (في ما بعد مجلس الرئاسة)؛ القائد العام للقوات المسلحة، 1963-1966؛ رئيس الوزراء تشرين2 1976 ـ أيار 1964، ومن تشرين1 1964 إلى أيلول 1965؛ يعيش في المنفى منذ عام 1966	الكلية الحربية في حمص	طبقة الموظفين الوسطى الدنيا، ابن شرطي

يتبع

تابع

صلاح جديد الأمين العام المساعد، والقائد الفعلي للحزب (1970-1965)	شباط 1964 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين2 1970	7	1926	دوير بعبدة، قرية في منطقة جبلة	مسلم علوي	مدير شؤون الضباط في هيئة الأركان العامة، 1963؛ رئيس الأركان، 1963-1965؛ عضو مجلس الرئاسة 1964-1966؛ في السجن من 1970 حتى وفاته في آب 1993	الكلية الحربية في حمص	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن زعيم محلي (مقدم) من عشيرة الحدادين العلوية؛ وصهر مدير ناحية تحت الانتداب الفرنسي
محمد عمران	شباط 1964 ـ نيسان 1965	1	1922	المخرم الفوقاني، قرية في محافظة حمص	مسلم علوي	قائد اللواء الخامس المدرع في حمص، آذار ـ حزيران 1963؛ قائد اللواء 70 المدرع في الكسوة قرب دمشق، حزيران ـ تشرين2 1963؛ نائب رئيس الوزراء، 1963-1964؛ عضو مجلس الرئاسة، 1964؛ وزير الدفاع 1966؛ اغتيل في آذار 1972	الكلية الحربية في حمص	طبقة مالكي الأرض الدينيين الصغار؛ ابن وجيه محلي مالك أرض ورجل دين من عشيرة الخياطين العلوية

يتبع

تابع

عبد الكريم الجندي	شباط 1964 ـ نيسان 1965 وآب 1965 ـ كانون 1 1965 وآذار 1966 ـ آذار 1969	5	1932	السلمية	مسلم إسماعيلي تحول إلى المذهب السنّي	معلم مدرسة في قرية تلدرة في أواخر الأربعينيات؛ قائد قوات الصواريخ في القطيفة، 1963-1964 وزير الإصلاح الزراعي 1964-1965؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية، 1966-1969؛ انتحر في آذار 1969	الكلية الحربية في حمص	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض من الوجهاء؛ ابن عم سامي الجندي
فهمي العاشوري	شباط 1964 ـ نيسان 1965	1	1933(أ)	معرتمصرين (محافظة إدلب)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ محافظ اللاذقية؛ وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير الشؤون البلدية والقروية، 1964؛ وزير الداخلية، كانون1 ـ شباط 1966	كلية الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

سليمان العلي	شباط 1964 ـ نيسان 1965	1	؟	قرية في ريف حمص	مسلم علوي	قائد الكتيبة 22 مغاوير، 1963؛ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل 1964؛ حاليًا صاحب شركة نقل	الكلية الحربية في حمص	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
محمد الزعبي	شباط 1964 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ أيلول 1966	4	؟	الطيبة (حوران)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ وزير الإعلام، 1967؛ حاليًا أستاذ في جامعة صنعاء	دكتوراه في علم السياسة، ألمانيا الشرقية	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط من عشيرة نافذة في حوران؛ زوج أخت وزير الخارجية فاروق الشرع

يتبع

تابع

سامي الجندي	شباط 1964 ـ نيسان 1965	1	1921	السلمية	مسلم إسماعيلي تحول إلى المذهب السنّي	طبيب أسنان؛ وزير الإرشاد، 1963 - 1964؛ سفير في باريس، منتصف الستينيات؛ في السجن في عام 1969	كلية طب الأسنان، دمشق؛ تعليم متقدم في فرنسا	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن وجيه ورجل دين محلي مالك أرض، ابن عم عبد الكريم الجندي.
جميل شيّا	شباط 1964 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ أيلول 1966	4	1931	عاليه (لبنان)	درزي	معلم مدرسة (في السويداء)؛ وزير التموين 1964 - 1965؛ سفير في موسكو؛ نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية 1976 - 1980	ليسانس في العلوم	الطبقة التجارية المتوسطة؛ ابن تاجر؛ لديه مصالح زراعية واسعة قرب السويداء

يتبع

تابع

يوسف زعيّن	شباط 1964 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين2 1970	7	1931	البو كمال	مسلم سني	طبيب؛ وزير الإصلاح الزراعي 1963؛ رئيس الوزراء أيلول ـ كانون1 1965 ومن 1966 إلى 1968	كلية الطب، دمشق: تدريب متقدم في لندن	طبقة مالكي الأرض التجار الصغار؛ ابن مالك أغنام وقطعة صغيرة من الأرض
محمود الجيوش	شباط 1964 ـ نيسان 1965	1	1939(*)	معربة، قرية كبيرة في حوران	مسلم سني	موظف، وزير العمل، وزير التموين، 1963-1964	كلية الحقوق، دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح مالك أرض
الوليد طالب	شباط 1964 ـ آب 1965	2	1929(أ)	كفر تخاريم (محافظة إدلب)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ وزير الشؤون البلدية والقروية 1963؛ وزير شؤون رئاسة الجمهورية 1964-1965	إجازة باللغة العربية، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض

يتبع

(*) يرد في النص الإنكليزي 1993، وهو خطأ، قد يكون الصحيح 1939 [المترجم].

تابع

حبيب حداد	نيسان 1965 ـ آب 1965 وآذار 1966 ـ تشرين2 1970	5	1932(أ)	بصير، قرية في حوران	مسيحي (أرثوذكسي شرقي)	جراح قلب، وزير الإعلام	كلية الطب، دمشق؛ تدريب متقدم في جراحة القلب في الجزائر	طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح
مصطفى رستم	نيسان 1965 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين1 1968 وآذار 1969 ـ تشرين2 1970	5	1936	قرية شرق السلمية	مسلم إسماعيلي	مدرس مرحلة ثانوية؛ مدير مدرسة الإعداد الحزبي(*) 1968 - 1970؛ في السجن منذ 1971؟	مدرسة ثانوية، سلمية؛ تعليم في الفلسفة، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح
عدنان شومان	نيسان 1965 ـ آب 1965	1	؟	اللاذقية	مسلم سني	أستاذ جامعي في الاقتصاد التعاوني؛ خبير في اليونسكو؛ مدير التعاونيات في وزارة العمل؛ معاون وزير العمل 1966	دكتوراه في الاقتصاد التعاوني	من فرع متواضع لعائلة مالكة أرض ذات مكانة متوسطة عليا؛ شقيق أحد قادة البحرية

يتبع

(*) يرد في النص الإنجليزي (School for Military Preparation) (al - I'dad al - Harbi)، وهذا خطأ، والصحيح هو مدرسة الإعداد الحزبي [المترجم].

تابع

مصطفى طلاس	آب 1965 ـ كانون1 1965 ومن تشرين1 1968 حتى اليوم	8	1932	الرستن، قرب حمص	مسلم سني	معلم تربية رياضية 1950-1952؛ قائد اللواء الخامس المدرع في حمص، 1965-1968؛ رئيس الأركان، 1968-1972؛ معاون وزير الدفاع 1968-1972؛ وزير الدفاع منذ عام 1972، نائب رئيس الوزراء منذ عام 1984	الكلية الحربية في حمص؛ دكتوراه (؟) من المعهد العالي للدراسات العسكرية، أكاديمية فوروشيلوف، موسكو	طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مختار للرستن؛ متزوج سيدة من آل الجابري وهي عائلة حلبية راقية مالكة أرض
سليم حاطوم	آب 1965 ـ كانون1 1965	1	1937	ذيبين، قرية في جبل الدروز	درزي	قائد وحدة مغاوير مهمة في انقلابي 1963 و1966؛ أعدم في 25 حزيران 1967 لاتهامه بمحاولة انقلاب مزعومة	الكلية الحربية في حمص	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مدير إحصاء.

يتبع

تابع

محمد عيد عشاوي	آب 1965 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ آذار 1969	4	1930	دير الزور	مسلم سني	محامٍ؛ محافظ درعا وحماه؛ وزير الداخلية، أيلول ـ كانون1 1965 وآذار 1966 - 1968؛ وزير الخارجية 1968 - 1969؛ في السجن منذ 1970؟	كلية الحقوق، دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح مالك أرض من عشيرة الخرشان
مروان حبش	آب 1965 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين2 1970	5	1938	جباتا الزيت (الجولان)	مسلم سني	وزير الصناعة 1969 - 1970؛ في السجن منذ 1971؟	كلية الآداب، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض؛ ابن فلاح غني مالك أرض
فايز الجاسم	آب 1965 ـ كانون1 1965 وآذار 1966 ـ تشرين1 1968	3	1929	دير الزور	مسلم سني	أستاذ ثانوي؛ محافظ الحسكة 1964 - 1965؛ وزير الزراعة والإصلاح الزراعي 1967 - 1970	جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض متوسط من عشيرة البوحيّات

يتبع

تابع

حسام حيزة	آب 1965 ـ كانون1 1965	1	؟	دير الزور	مسلم سني	محامٍ	كلية الحقوق، جامعة دمشق	الطبقة التجارية مالكة الأرض؛ ابن موظف جمارك وتاجر من عشيرة الشيوخ
أحمد السويداني	آذار 1966 ـ شباط 1968	2	1932	نوى (حوران)	مسلم سني	رئيس المخابرات العسكرية، 1963 - 1965؛ رئيس مكتب الأفراد العسكريين، 1965 - 1966؛ رئيس الأركان 1966 - 1968؛ رئيس اتحاد الفلاحين 1968 - 1969	الكلية الحربية في حمص	طبقة الفلاحين المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ووجيه محلي.
كامل حسين	آذار 1966 ـ أيلول 1966	1	1927	صفصف، قرية في محافظة اللاذقية	مسلم علوي	معلم مدرسة؛ في السجن منذ 1970؟	إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق	من عائلة من الفلاحين مالكي الأرض الصغار ورجال الدين؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

إبراهيم ماخوس	آذار 1966 ـ تشرين2 1970	4	1928	ماخوس، قرية في محافظة اللاذقية	مسلم علوي	طبيب؛ وزير الصحة 1963 - 1964؛ وزير الخارجية أيلول ـ كانون1 1965 ومن 1966 إلى 1968؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية، 1968 - 1969	كلية الطب، دمشق	طبقة رجال الدين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن رجل دين مالك أرض
عبد الحميد المقداد	أيلول 1966 ـ تشرين2 1970	3	1935	غصم، قرية في حوران	مسلم سني	رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية؛ مدير مرفأ اللاذقية؛ محافظ السويداء؛ في السجن منذ 1971؟	كلية الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح من عشيرة لها صلات جيدة في حوران

يتبع

تابع

حديثة مراد	أيلول 1966 ـ تشرين2 1970	3	1937	القريّة (جبل الدروز)	درزي	معلم مدرسة؛ نائب قائد الحرس القومي، ووزير شؤون القرى الأمامية 1968-1970؛ في السجن منذ 1971؟	كلية الآداب، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض متوسط
محمد سعيد طالب	أيلول 1966 ـ تشرين2 1970	3	1938	قرية في محافظة القنيطرة	مسلم سني	مدرس؛ وزير الإصلاح الزراعي؛ في السجن منذ 1971؟	كلية العلوم، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض صغير
عادل نعيسة	تشرين1 1968 ـ آذار 1969	1	1938	بسنادا، قرية في محافظة اللاذقية	مسلم علوي	معلم مدرسة؛ محافظ الرقة 1968-1969؛ في السجن منذ 1971؟	إجازة في الأدب العربي، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين الصغار؛ ابن أستاذ ثانوي من أصل فلاحي
حمود القباني	تشرين1 1968 ـ تشرين2 1970	2	؟	شهبا (جبل الدروز)	درزي	معلم مدرسة؛ وزير دولة لشؤون التخطيط 1968؛ وزير الإعلام 1969-1970	إجازة في الأدب العربي	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض متوسط

يتبع

تابع

أحمد الشيخ قاسم	آذار 1969 ـ تشرين2 1970	1	؟	من أصل فلسطيني	مسلم سني	محامٍ؛ أمين فرع الحزب في الرقة	كلية الحقوق، جامعة دمشق	؟
أنيس كنجو	آذار 1969 ـ تشرين2 1970	1	1936(أ)	قرية في منطقة الحفة في محافظة اللاذقية	مسلم علوي	أستاذ في الرياضيات، جامعة دمشق	دكتوراه في العلوم الإنسانية، أوروبا الشرقية	الفئة الدينية الريفية ذات المكانة؛ ابن رجل دين
عبد الغني إبراهيم	تشرين2 1970 ـ كانون1 1980	3	1922	عين التينة، قرية في منطقة الحفة في محافظة اللاذقية	مسلم علوي	قائد القوات الأمامية 1965؛ مدير المكتب الأول (شؤون الضباط) في الأركان العامة 1970، مدير الكلية الحربية؛ معاون وزير الدفاع؛ مدير الشؤون السياسية في الجيش؛ رئيس مكتب النقابات في القيادة القطرية	الكلية الحربية في حمص	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح مالك أرض متوسط؛ حاليًا مليونير؛ مقرب جدًا من حافظ الأسد

يتبع

تابع

ناجي جميل	تشرين2 1970 ـ آذار 1978	2	1930	دير الزور	مسلم سني	نائب قائد القوى الجوية، 1970؛ قائد القوى الجوية، 1971 - 1978؛ معاون وزير الدفاع لشؤون القوى الجوية، 1975 - 1978؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية 1970 - 1978	الكلية الحربية في حمص؛ تدريب في مجال القوى الجوية في المملكة المتحدة مدة ثلاث سنوات	طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي من عشيرة الشوالغة (حلفاء عشيرة الخرشان)
عبد الرحمن خليفاوي	تشرين2 1970 ـ كانون2 1980	3	1927	دمشق، من أصل جزائري	مسلم سني	معلم مدرسة؛ رئيس المكتب الأول المعني بشؤون الضباط في الأركان العامة 1968 - 1970؛ وزير الداخلية 1970 - 1971؛ رئيس الوزراء 1971 - 1972 و1976 - 1978	الكلية الحربية في حمص؛ تدريب عسكري في فرنسا	الطبقة التجارية الدينية المتوسطة العليا؛ ابن عالم وتاجر

يتبع

تابع

عبد الحليم خدام	تشرين2 1970 حتى اليوم	5	1932	بانياس	مسلم سني	محامٍ؛ مستشار قانوني لشركة النفط العراقية، بانياس؛ محافظ حماه 1964، والقنيطرة 1964 - 1965، ومحافظة دمشق 1965 - 1969؛ محامٍ عام 1968 - 1969؛ وزير الاقتصاد 1969 - 1970؛ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية 1979 - 1984؛ نائب الرئيس للشؤون الخارجية منذ عام 1984	كلية الحقوق، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مالك أرض صغير ووجيه من بانياس من عائلة قامت تقليديًا بوظيفة خدام الجامع المحلي

يتبع

تابع

عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد منذ عام 1970	تشرين2 1970 حتى اليوم	5	1936	التل (محافظة دمشق)	مسلم سني	أستاذ ثانوي؛ أمين فرع ريف دمشق للحزب 1966-1967؛ محافظ سابق لحماه وإدلب	الجامعة السورية، إجازة في الحقوق	طبقة الحرفيين؛ ابن بنّاء حجر
محمد علي الحلبي	تشرين2 1970 ـ كانون2 1980	3	1931	دمشق (حي باب الجابية)	مسلم سني	معلم تربية رياضية، الكويت 1955-1960؛ محاسب في شركة باتا للأحذية؛ رئيس مجلس مدينة دمشق؛ رئيس مجلس الشعب؛ رئيس الوزراء 1978-1980؛ عضو اللجنة المركزية 1980-1985	تربية دينية	طبقة الموظفين الصغار والطبقة المتوسطة الدنيا التجارية؛ ابن موظف حكومي

يتبع

تابع

محمود الأيوبي	تشرين2 1970 ـ نيسان 1975 وكانون2 1980 ـ كانون2 1985	3	1932	دمشق (حي الأكراد)	مسلم سني (الأب كردي والأم عربية)	معلم مدرسة، قطر؛ أمين سر وزارة التربية 1963-1969؛ وزير التربية، 1969-1971؛ رئيس الوزراء 1972-1976	إجازة في التربية، جامعة دمشق	طبقة الموظفين الصغار المتوسطة الدنيا؛ ابن شرطي
محمد حيدر	تشرين2 1970 ـ آب 1976	3	1931	قرية في جبال العلويين	مسلم علوي	معلم مدرسة ابتدائية؛ محافظ اللاذقية 1970-1972؛ وزير الإصلاح الزراعي 1972-1973؛ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية 1974-1976؛ رئيس المكتب الاقتصادي في الحزب؛ مدير المدرسة الحزبية 1977؛ مدير مكتب العلاقات الخارجية في القيادة القطرية 1980-1985	ليسانس في الآداب، جامعة دمشق	طبقة رجال الدين مالكي الأرض الصغار؛ ابن رجل دين مقدّر مالك أرض

يتبع

تابع

أحمد الخطيب	تشرين2 1970 ـ نيسان 1975	2	1930	دمشق	مسلم سني	معلم مدرسة؛ رئيس نقابة المعلمين؛ رئيس الدولة من تشرين2 1970 إلى شباط 1971؛ رئيس مجلس الشعب 1971	إجازة في الآداب، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن جابي باص وصاحب مزرعة في السويداء
محمد طالب هلال	تشرين2 1970 ـ أيار 1971	1	1930	درعا (حوران)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ محافظ؛ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي 1970 - 1971؛ وزير الصناعة 1971 - 1972	فلسفة، كلية الآداب، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن مالك أرض في عشيرة المقداد من بصرى
داوود الرداوي	تشرين2 1970 ـ أيار 1971	1	؟	دير الزور	مسلم سني	طبيب؛ وزير الصحة 1970 - 1971؛ وزير دولة 1971 - 1972	كلية الطب، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض التجار المتوسطين؛ ابن تاجر من عشيرة الخرشان

يتبع

تابع

فهمي اليوسفي	تشرين2 1970 - كانون2 1980	3	1932	معرة النعمان	مسلم سني	محامٍ؛ مدير شركة الغزل والنسيج في حلب؛ عضو قيادة فرع الحزب في حلب؛ رئيس مجلس الشعب؛ نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات 1978-1980	كلية الحقوق، جامعة دمشق	الطبقة المتوسطة العليا؛ ابن مالك أرض
عبد الكريم عدي	تشرين2 1970 - نيسان 1975	2	1936	حماه	مسلم سني	معلم؛ وزير في اختصاصات متنوعة منذ عام 1971؛ وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية 1980-1984؛ وزير الإدارة المحلية 1984-1985	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	من فرع فقير من عائلة تجارية نافذة؛ ابن تاجر صغير

يتبع

تابع

محمد جابر بجبوج	أيار 1971 ـ كانون2 1980	2	1934	درعا (حوران)	مسلم سني	معلم، تربية رياضية؛ رئيس مكتب التنظيم والتدريب في القيادة القطرية 1971 - 1975؛ الأمين القطري المساعد 1975 - 1980؛ عضو اللجنة المركزية 1980 - 1985	تربية رياضية؛ جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
جبر الكفري	أيار 1971 ـ نيسان 1975	1	1944(أ)	حوران	مسلم سني	معلم؛ سفير سابق في موسكو؛ محافظ حمص؛ وزير النفط والكهرباء 1973 - 1974	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض
عبد الله الأحمد	أيار 1971 ـ كانون2 1980	2	1940	حمص	مسلم علوي	عامل مصفاة نفط؛ رئيس نقابة العمال، حمص	مدرسة الإعداد الحزبي لحزب البعث؛ إعداد سياسي، جامعة دمشق؛ تجارة واقتصاد سياسي، موسكو	طبقة الفلاحين الفقراء المحرومين من ملكية الأرض؛ ابن فلاح فقير

يتبع

تابع

متعب شنان	أيار 1971 ـ كانون2 1980	2	1942	صلخد (جبل الدروز)	درزي	معلم؛ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل 1970-1971؛ وزير الدفاع 1971-1972؛ وزير الصناعة 1972؛ رئيس مكتب الشباب والرياضة في القيادة القطرية 1975-1980؛ عضو اللجنة المركزية 1980-1985	أدب عربي، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض الصغار؛ ابن مالك أرض صغير
جورج صدقني	أيار 1971 ـ كانون2 1980	2	1934(أ)	صافيتا	مسيحي (أرثوذكسي)	أستاذ خلال فترة طويلة؛ وزير الإعلام 1973-1974؛ رئيس مكتب التربية ومن ثم الثقافة في القيادة القطرية؛ عضو اللجنة المركزية 1980-1985	أدب عربي، جامعة دمشق	طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي ريفي

يتبع

تابع

أديب الملحم	أيار 1971 ـ نيسان 1975	1	1939	دير الزور	مسلم سني	أستاذ ثانوي؛ عضو في البعثة التعليمية إلى الجزائر؛ وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية 1980-1978	ليسانس في الفلسفة، جامعة دمشق	طبقة الحرفيين؛ ابن نجار
عصام النائب	أيار 1971 ـ نيسان 1975	1	1933	قرية في منطقة أريحا، إدلب	مسلم سني	ضابط عدلي؛ سفير في تونس؛ مساعد ومن ثم معاون وزير الخارجية	إجازة في الحقوق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح
طه الخيرات	أيار 1971 ـ كانون2 1980	2	1936	حمص	مسلم سني	معلم مدرسة؛ أمين فرع حزب البعث في درعا؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية 1971-1975؛ وزير الإدارة المحلية 1980-1978	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

زهير مشارقة	نيسان 1975 حتى اليوم	3	1938	حلب (حي المشارقة)	مسلم سني	محامٍ؛ مدير الشركة العامة للنسيج في حلب 1969-1971؛ مدير مدرسة خاصة، حلب 1971-1973؛ محافظ حلب 1973 وحماه 1973-1975؛ وزير التربية 1978-1980؛ الأمين القطري المساعد 1980-1985؛ نائب الرئيس للشؤون التعليمية والثقافية منذ عام 1984	كلية الحقوق، جامعة حلب؛ درجة متقدمة في القانون الإداري	طبقة الحرفيين؛ ابن حرفي

يتبع

تابع

رفعت الأسد	نيسان 1975 ـ شباط 1998	3	1937	القرداحة، قرية في جبال العلويين	مسلم علوي	موظف جمارك؛ التحق بالجيش في عام 1966؛ قائد قوات المغاوير والمظليين في منطقة دمشق 1966 - 1970؛ قائد سرايا الدفاع، 1971 - 1984؛ رئيس مكتب التعليم في القيادة القطرية 1979 - 1980؛ اسميًا نائب الرئيس للشؤون الأمنية من عام 1984 حتى شباط 1998، لكنه عمليًا مُقصى عن أي دور فعلي	دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة موسكو 1974؛ كلية أركان الجيش في سورية	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح وزعيم حارة العيلة في القرداحة من عشيرة الكلبية

يتبع

تابع

أحمد دياب	نيسان 1975 ـ كانون2 1985	2	1939	عين حور (منطقة الزبداني)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ أمين سر وزارة التربية 1975، رئيس مكتب الطلاب في القيادة القطرية 1975؛ رئيس لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، آب 1977؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية 1979 - 1984؛ عضو اللجنة المركزية منذ عام 1985	كلية الآداب، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار، ابن فلاح

يتبع

تابع

محمود حديد	نيسان 1975 ـ كانون الثاني 1980	1	1935	النبك	مسلم سني	عامل في معامل النسيج؛ رئيس نقابة الغزل والنسيج 1967؛ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال 1972 - 1980؛ رئيس مجلس الشعب؛ رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية 1975 - 1980؛ عضو اللجنة المركزية منذ عام 1980	تعليم ابتدائي	الطبقة العاملة؛ ابن عامل
يوسف الأسعد	نيسان 1975 ـ كانون الثاني 1980	1	1937	حمص	مسلم علوي	مهندس؛ مسؤول عن مشروع استصلاح سهل الغاب؛ رئيس فرع حزب البعث في حماه 1971 - 1975؛ رئيس مكتب التنظيم في القيادة القطرية 1975 - 1979؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية 1979 - 1980؛ عضو اللجنة المركزية 1980 - 1985	كلية الهندسة، جامعة دمشق	طبقة المقاولين الغنية؛ ابن وجيه محلي

يتبع

تابع

أحمد الحسن	نيسان 1975 ـ كانون الثاني 1980	1	1938	حصين البحر، قرية قرب طرطوس	مسلم علوي	مهندس؛ وزير النفط والكهرباء والمشاريع الصناعية 1967-1970؛ رئيس فرع الحزب في طرطوس؛ رئيس مكتب الشباب في القيادة القطرية 1975	كلية الهندسة، جامعة دمشق	طبقة مالكي الأرض الدينية الصغيرة؛ ابن وجيه محلي
نبيه حسون	نيسان 1975 ـ كانون الثاني 1980	1	1939	قرية في محافظة إدلب	مسلم سني	محامٍ؛ عضو قيادة فرع الحزب في إدلب	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين؛ ابن فلاح
أحمد اسكندر أحمد	كانون الثاني 1980 ـ كانون الأول 1983	1	1944	عاشق عمر، قرية في محافظة حمص	مسلم علوي	صحافي؛ رئيس تحرير صحيفة الثورة ووكالة الأنباء السورية (سانا)؛ وزير الإعلام 1974-1983؛ توفي عام 1983	جامعة القاهرة؛ إجازة في الأدب الإنجليزي، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن سمّان مالك أرض

يتبع

تابع

حكمت الشهابي	كانون الثاني 1980 ـ تموز 1988	2	1931	الباب، شمال شرق حلب	مسلم سني	رئيس المخابرات العسكرية 1970-1974؛ رئيس الأركان، 1974-1998	الكلية الحربية في حمص؛ دراسات عسكرية إضافية وتدريب على القوى الجوية في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي	الطبقة المتوسطة من مالكي الأرض التجار؛ ابن مالك أرض متوسط من عائلة نافذة محليًا
ناصر الدين ناصر	كانون الثاني 1980 ـ كانون الثاني 1985	1	1935	حلب	مسلم سني	أمين فرع، لجنة القوات المسلحة في حزب البعث؛ مدير الإدارة السياسية في وزارة الدفاع؛ وزير الداخلية 1980-1985؛ عضو اللجنة المركزية منذ 1980	الكلية الحربية في حمص	الطبقة التجارية المتوسطة العليا؛ ابن عم نائب رئيس غرفة التجارة في حلب

يتبع

تابع

عبد الرؤوف الكسم	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1932	دمشق	مسلم سني	أستاذ في كلية الفنون الجميلة، جامعة دمشق 1963-1964؛ عميد كلية العمارة والفنون الجميلة، 1964-1970؛ رئيس قسم العمارة 1970-1977، ونائب رئيس جامعة دمشق 1977-1979؛ محافظ دمشق 1979-1980؛ رئيس الوزراء 1980-1987؛ رئيس مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية منذ 1987	دكتوراه في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، جامعة جنيف، 1963؛ درجة في الهندسة المدنية من استانبول	الطبقة التجارية الدينية المتوسطة العليا؛ ابن رجل دين

يتبع

تابع

وليد حمدون	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1936	حماه	مسلم سني	رئيس أركان، الفرقة الثالثة وقائد المدفعية قبل عام 1978؛ محافظ ريف دمشق 1978 - 1980؛ نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات 1980 - 1985؛ رئيس مكتب النقابات المهنية في القيادة القطرية 1980 - 1985	الكلية الحربية في حمص	طبقة الحرفيين؛ ابن حرفي
توفيق صالحة	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	؟	الجنينة، قرية قرب شهبا في جبل الدروز	درزي	محام؛ رئيس مكتب التنظيم في قيادة فرع دمشق للحزب 1971 - 1974؛ محافظ إدلب 1975 - 1980؛ رئيس مكتب التنظيم والشؤون القانونية في القيادة القطرية 1980 - 1985؛ رئيس مكتب النقابات المهنية، 1985	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح مالك أرض صغير

يتبع

تابع

عز الدين ناصر	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1938	بانياس	مسلم علوي	عامل نفط؛ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال منذ عام 1975؛ رئيس مكتب العمال في القيادة القطرية منذ عام 1980	ابتدائية	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
محمود الزعبي	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1938	خربة غزالة (حوران)	مسلم سني	مهندس زراعي؛ رئيس المركز الزراعي لسهل الغاب 1964 - 1968؛ رئيس المكتب الزراعي، إدلب 1968 - 1970 وحماه 1970 - 1971؛ أمين سر مكتب الفلاحين في القيادة القطرية 1972 - 1973؛ المدير العام للمؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات 1973 - 1976؛ رئيس المكتب المالي والاقتصادي في القيادة القطرية 1976 - 1980؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية 1980 - 1981؛ رئيس مجلس الشعب 1981 - 1987؛ رئيس الوزراء منذ حزيران 1987	هندسة زراعية، القاهرة	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح متوسط ومختار من عشيرة نافذة محليًا في حوران

يتبع

تابع

سعيد حمادي	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	؟	الميادين، على الفرات	مسلم سني	معلم مدرسة؛ رئيس مكتب التعليم في فرع دمشق لحزب البعث 1971-1974؛ رئيس مكتب التعليم والشباب في القيادة القطرية 1980-1985؛ رئيس اتحاد شبيبة الثورة ورئيس مكتب الشباب والرياضة في القيادة القطرية منذ عام 1985	إجازة في الحقوق، جامعة دمشق	طبقة الموظفين الصغار؛ ابن شرطي
وهيب طنوس	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1945(أ)	البطار، قرية في محافظة طرطوس	مسيحي (أرثوذكسي)	أستاذ جامعي؛ نائب عميد كلية الآداب، جامعة حلب؛ رئيس مكتب التعليم العالي في القيادة القطرية	دكتوراه في الطب(*) من الاتحاد السوفياتي	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح

(*) الأرجح هذا خطأ فدراسة طنوس هي في الأدب العربي [المترجم].

يتبع

تابع

عبد القادر قدورة	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1935	دمشق (من أصل ليبي)	مسلم سني	معلم مدرسة؛ مدير شركات عامة عدة، من ضمنها الصناعات الكيماوية والدوائية قبل عام 1980؛ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية 1980-1985؛ رئيس المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية؛ رئيس مجلس الشعب منذ حزيران 1987	دكتوراه؛ درس الكيمياء في دمشق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمملكة المتحدة	طبقة الموظفين الصغار؛ ابن ضابط شرطة
الياس اللاطي	كانون الثاني 1980 ـ كانون الثاني 1985	1	؟	حب نمرة، قرية في وادي النصارى	مسيحي (أرثوذكسي)	أستاذ في علم الاجتماع؛ رئيس مكتب التعليم العالي في فرع حزب البعث في حمص 1975-1980؛ رئيس مكتب الطلبة في القيادة القطرية 1980-1985	ليسانس في علم الاجتماع، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

سليمان قداح الأمين العام المساعد منذ عام 1985	كانون الثاني 1980 حتى اليوم	2	1943(أ)	كحيل، قرية في حوران	مسلم سني	أستاذ في التجارة، جامعة دمشق؛ مدير الصناعة الكيماوية والدوائية؛ مدير عام الشركة الطبية العربية؛ رئيس مكتب التعليم العالي في قيادة فرع الحزب في دمشق 1975-1980؛ رئيس المكتب الاقتصادي والمالي في القيادة القطرية 1980-1985؛ رئيس مكتب الفلاحين 1981-1985	دكتوراه في الاقتصاد من أوروبا الشرقية	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

أحمد قبلان	كانون الثاني 1985 حتى اليوم	1	1938	بيت جن، على سفح جبل حرمون	مسلم سني	مهندس زراعي؛ رئيس غرفة الزراعة في دمشق؛ وزير القرى الأمامية 1970-1971؛ وزير دولة 1971-1972؛ وزير التموين 1972-1976؛ وزير الزراعة 1976-1980؛ عضو اللجنة المركزية منذ 1980؛ أمين فرع محافظة دمشق 1980-1985؛ رئيس مكتب الفلاحين في القيادة القطرية منذ عام 1985	درس الهندسة الزراعية في دمشق والقاهرة وهنغاريا	طبقة الفلاحين مالكي الأرض المتوسطين؛ ابن فلاح ومختار

يتبع

تابع

عبد الرزاق أيوب	كانون الثاني 1985 حتى اليوم	1	1939	الرستن	مسلم سني	معلم مدرسة وشاعر؛ عضو مجلس الشعب؛ مدير معمل الأسمدة الكيماوية، حمص؛ أمين فرع الحزب في حمص 1980-1985؛ رئيس مكتب التعليم في القيادة القطرية منذ عام 1985	ليسانس في الأدب العربي، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح
أحمد درغام	كانون الثاني 1985 حتى اليوم	1	1942	القبو، قرية في منطقة جبلة	مسلم علوي	أستاذ في علم السياسة؛ عميد كلية الآداب، جامعة دمشق؛ مكتب التوجيه العقائدي في القيادة القطرية منذ عام 1985	دكتوراه من جامعة موسكو	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

فايز الناصر	كانون الثاني 1985 حتى اليوم	1	1932	بصير، حوران	مسيحي (أرثوذكسي)	مدرس مرحلة ثانوية؛ مدير المعهد التقاني الصناعي، دمشق (في الستينيات)؛ رئيس نقابة المعلمين 1970 - 1971؛ وزير الإعلام 1971 - 1972؛ وزير النفط والكهرباء والثروة المعدنية 1972؛ رئيس نقابة المعلمين 1976؛ رئيس مكتب التنظيم في القيادة القطرية منذ عام 1985	درس الأدب العربي والفيزياء، جامعة دمشق	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح

يتبع

تابع

رشيد اختريني	كانون الثاني 1985 حتى اليوم	1	1944(أ)	اخترين (قرية في محافظة حلب)	مسلم سني	موظف تأمين؛ اللجنة المركزية منذ 1980؛ أمين فرع الحزب في حلب 1980 - 1985؛ رئيس مكتب المنظمات الشعبية في القيادة القطرية منذ 1985؛ نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات منذ 1996	إجازة في الحقوق، جامعة حلب	طبقة الفلاحين مالكي الأرض الصغار؛ ابن فلاح

(أ) تاريخ تقريبي.

(ب) كان الضمانون يشترون محصول التفاح لقاء مبلغ ثابت وهو لا يزال على الشجر، وينظمون على حسابهم عمليات القطاف والجمع والنقل.

المراجع

1 ـ العربية

كتب

ابـن خلـدون، أبو زيـد عبد الرحمن بـن محمد. مقدمـة العلامة ابـن خلدون. بيروت: [د.ن.]، 1978.

______. القاهرة: [د. ن، د.ت.].

أبـو صالـح، عباس وسـامي مـكارم. تاريـخ الموحدين الـدروز السياسـي في المشرق العربي. بيروت: [المجلس الدرزي للبحوث والإنماء]، [د.ت.]. (لكنه منشور في السبعينيات).

أبي راشد، حنا. جبل الدروز. بيروت: مكتبة الفكر العربي، 1961.

______. القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، 1925.

______. حـوران الداميـة: جبـل الـدروز. القاهـرة: مكتبة زيـدان العمومية، 1926؛ 1927.

الاتحاد العام للفلاحين. المؤتمر العام السابع. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، 1991.

______. المؤتمر العام السادس. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [1986].

______. المؤتمر العام الخامس. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.].

______. المؤتمر العام الرابع. دمشق: الاتحاد العام للفلاحين، [د.ت.].

الأخبار والنظام، دليل الجمهورية السورية، 1939-1940. دمشق: [د.ن.]، 1940.

الأذني، سليمان. كتاب الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية. بيروت: [د.ن.]، 1863.

______. ______. حلب: [د.ن.]، 1859.

ألكسان، جان (محرر). ماذا حدث في تشرين. دمشق: [د.ن.]، [د.ت.].

الأمانة العامة للجبهة الإسلامية. ميثاق الجبهة الإسلامية في سورية. [د.م.]: [د.ن.]، 1981.

أمين، محمود. سلمية في خمسين قرنًا. دمشق: [د.ن.]، 1983.

البديري، أحمد الحلاق. حوادث دمشق اليومية، 1741-1762. تحرير أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1959.

بريّز، خليل مصطفى. سقوط الجولان. القاهرة: [د.ن.]، 1980.

بكداش، خالد. الحزب الشيوعي في سورية ولبنان: سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني. بيروت: [د.ن.]، 1942.

______. حول قضية الإصلاح الزراعي في سورية. [د.م.]: [د.ن.]، 1960.

______. لأجل النضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بحزم نحو العمال والفلاحين. دمشق؛ بيروت: [د.ن.]، 1951.

البيطار، عبد الرزاق. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1963.

التميمي، رفيق ومحمد بهجت. ولاية بيروت. بيروت: دار لحد خاطر، [1918].

جمعة، نعيم. التمويل الزراعي. دمشق: [د.ن.]، 1991.

الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء. المكتب المركزي للإحصاء. التعداد العام للسكان لعام 1980. دمشق: المكتب المركزي، 1980.

______. التعداد العام للسكان لعام 1970. دمشق: المكتب المركزي، 1970.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1996.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1994.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1993.

______. المجموعة الإحصائية الإحصائية السنوية السورية لعام 1992.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1991.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1990.

______. المجموعة الاحصائية السنوية السورية لعام 1987.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1986.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1984.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1983.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1981.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1980.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1978.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1977.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1976.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1974.

______. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1971.

______. **نتائج بحث العينة السكانية للقوة البشرية وقوة العمل في القطر العربي السوري، أيلول 1972**. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، [1973].

______. **نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، 1981**. دمشق: المكتب المركزي، 1988.

______. **نتائج التعداد العام للسكان في الجمهورية العربية السورية، 1970**. دمشق: المكتب المركزي، [د.ت.].

الجمهورية العربية السورية. القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. الإدارة السياسية. **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد**. دمشق: [القيادة العامة]، 1972.

الجمهورية العربية السورية. هيئة تخطيط الدولة. **الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985**. دمشق: الهيئة، 1981.

الجمهورية العربية السورية. وزارة الاقتصاد الوطني. مديرية الإحصاء. **التقسيمات الإدارية في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: مطبعة الجمهورية السورية، 1952.

الجمهورية العربية السورية. وزارة الإعلام. **سورية الثورة في عامها الرابع عشر**. دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة، 1977.

الجمهورية العربية السورية. وزارة التخطيط. مديرية الإحصاء. **التعداد العام للسكان لعام 1960**. دمشق: الوزارة، 1960.

______. **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1963**.

______. **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1965**.

______. **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1955**.

______. **المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 1950**.

الجمهورية العربية السورية. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. **نتائج التعداد**

الزراعي: 1970 - 1971: المرحلة الأولى ـ بيانات أساسية. دمشق: الوزارة، 1972.

الجمهورية العربية السورية. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. النشرة الإحصائية السنوية لعام 1990.

الجندي، أدهم. تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي. دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960.

الجندي، سامي. البعث. بيروت: دار النهار، 1969.

______. كسرة خبز. بيروت: دار النهار للنشر، 1969.

الجندي، محمد سليم. تاريخ معرة النعمان. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963 - 1964.

الجيلاني، مؤيد. محافظة حماه. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1964.

حزب البعث العربي الاشتراكي. نضال البعث. بيروت: [د.ن.]، 1971.

______. العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إلى سقوط سلطة الحزب.

______. تقارير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته: التقرير السياسي والتقرير التنظيمي. دمشق: الحزب، 1985.

______. المؤتمر القطري الخامس العادي: 4 ـ 18 أيار/ مايو 1971. [دمشق]: الحزب، 1971.

______. القيادة القومية. مكتب الثقافة والإعداد الحزبي. الحركة التصحيحية، 1970 - 1980: [من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر]. دمشق: [القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 1983].

______. مكتب الثقافة والإعداد الحزبي. دراسات تنظيمية، 1970 ـ 1980. دمشق: الحزب، 1968.

ـــــــــــ. من تقارير ومقررات المؤتمر القطري الرابع. دمشق: الحزب، 1968.

ـــــــــــ. التقرير التنظيمي. دمشق: الحزب، 1968.

الحزب الشيوعي. قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1972.

الحكيم، يوسف. سورية والانتداب الفرنسي. ط. 2. بيروت: دار النهار، 1991.

حمادة، سعيد. النظام النقدي والصرافي في سوريا. بيروت: المطبعة الأميركانية، 1935.

الحمود، نوفان رجا. العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981.

حنا، عبد الله. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الثاني (1920-1945). بيروت: دار الفارابي، 1978.

ـــــــــــ. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان: القسم الأول (1820-1920). بيروت: دار الفارابي، 1975.

خليل، هاني. حافظ الأسد: الأيديولوجية الثورية والفكر السياسي. تقديم مصطفى طلاس. دمشق: دار طلاس، 1987.

دكروب، محمد. جذور السنديانة الحمراء. بيروت: دار الفارابي، 1974.

رافق، عبد الكريم. بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث. دمشق: [د.ن.]، 1985.

الرزاز، منيف. التجربة المرة. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، 1967.

الزرقا، محمد علي، والياس مرقص. صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان. دمشق: [د.ن.]، 1959.

زريق، معروف. تاريخ دومة. دمشق: دار الفكر، 1986.

زكريا، أحمد وصفي. عشائر الشام. ط 2. دمشق: دار الفكر، 1983.

زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين 28 أيلول 1961 و8 اذار 1963. بيروت: دار الاتحاد، 1968.

زيعور، علي. في العقلية الصوفية ونفسانية التصوف. بيروت: دار الطليعة، 1979.

السباعي، بدر الدين. أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية (1850-1958). دمشق: [د.ن.]، 1967.

السيد، جلال. حزب البعث العربي. بيروت: دار النهار للنشر، 1973.

الشالط، عمر محمود وحسن بشير الورع. [«دوما بلد الكروم»]. نسخة مصورة]. دمشق: [د.ن.]، 1963-1964.

الشمالي، فؤاد. أساس الحركة الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية. بيروت: [د.ن.]، 1935.

شمعون، كميل نمر. أزمة في لبنان. بيروت: [دار الفكر الحر، 1977].

الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية الكبرى:[أسرارها وعواملها ونتائجها: تنبؤات خطيرة عن كارثة فلسطين الحاضرة]. عمان: دار الجزيرة، [1940].

الشهرستاني، أبو الفتح محمد عبد الكريم. المِلل والنِّحل. تحرير عبد العزيز محمد الوكيل. القاهرة: [د.ن.]، 1968.

طلاس، مصطفى. مرآة حياتي: العقد الأول 1948-1958. ط 2. دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، 1991.

الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين. بيروت: دار الأندلس، 1966.

عزيز، طارق. الصراع العراقي الإيراني. بيروت: [د.ن.]، 1981.

عرودكي، يحيى. الاقتصاد السوري الحديث. دمشق: [د.ن.]، 1972.

عضيمة، صالح. تحليل رفعت الأسد: مقولة في حكمة السياسة وسياسة الحكمة. باريس: مؤسسة الاثني عشر، 1992.

العظم، خالد. مذكرات خالد العظم. بيروت: [الدار المتحدة للنشر]، 1973. 3 أجزاء.

عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1959.

______. نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971.

العقيقي، أنطون ضاهر. ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من 1841 إلى 1873. تحرير يوسف إبراهيم يزبك. بيروت: الطليعة، 1938.

العلبي، عبد المؤمن محمد. أنماط توزيع الدخل والأجور في القطر العربي السوري، 1960-1975. الكويت: [د.ن.]، 1979.

علماء ورجال دين من الطائفة العلوية الإسلامية في الجمهورية العربية السورية ولبنان. العلويون: من هم وما هي عقيدتهم [د.م.]: [د.ن.]، 1973.

العودات، هيثم. انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب. دمشق: [د.ن.] 1976.

غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، 1840-1876. القاهرة: دار الجيل، 1961-1962.

فرا، صوفيا ولوك ويللي دوهوفل. الرقة وأبعادها الاجتماعية. ترجمه عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة. دمشق: وزارة الثقافة، 1982.

القاسمي، ظافر. وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى 1925-1927. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965.

قراعلي، اروتين (المطران). أهم حوادث حلب في النصف الأول من القرن التاسع عشر. نشرها لأول مرة وعلّق على حواشيها بولس قراعلي. القاهرة: المطبعة السورية، [د.ت.].

قرقوط، ذوقان. تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939. بيروت: دار الطليعة، 1975.

قساطلي، نعمان. الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. ط 2. بيروت: دار الرائد العربي، 1982.

________. الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. بيروت: المطبعة الأميركانية، 1879.

قطب، سيد. معالم في الطريق. شتوتغارت: [د.ن.]، 1978.

كرد علي، محمد. خطط الشام. دمشق: [د.ن.]، 1925-1928. 6 مج. (أعيدت طباعته في بيروت في السبعينيات).

لوقا، إسكندر، رياض برازي ومنى يغمور. سورية الثورة في عامها الثاني عشر. دمشق: وزارة الإعلام، [1974]. (المكتبة الإعلامية؛ 1)

المالكي، رياض. ذكريات على درب الكفاح والهزيمة. دمشق: دار دمشق، 1972.

محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل 1963. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1963.

المسعودي، علي بن الحسين بن علي. التنبيه والإشراف. [بغداد: د.ن.]، 1938.

مطر، فؤاد. أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات؟. بيروت: دار النهار للنشر، 1972.

________. صدام حسين: الرجل والقضية والمستقبل. بيروت: دار القضايا، 1980.

المقريزي، أحمد بن علي. كتاب الخطط المقريزية أو المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار. بيروت: [د.ن.]، 1951.

مكتب الدراسات السورية والعربية. من هو في سورية؟ دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1951.

المعلم، وليد. سوريا 1918-1958: التحدي والمواجهة. دمشق: [د.ن.]، 1984.

المؤتمر الإسلامي العلوي. مناظرات في المؤتمر الإسلامي العلوي. [د.م.]: [د.ن.]، 1973.

النجار، عامر. الطرق الصوفية في مصر. القاهرة: [د.ن.] 1978.

هيلان، رزق الله. باقة منزلية: خواطر في السياسة والمجتمع. دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، 1984.

________. الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة. دمشق: مكتبة ودار توزيع ميسلون، 1980.

ياسين، بو علي. حكاية الأرض والفلاح السوري، 1858-1979. بيروت: دار الحقائق، 1979.

يونس، عبد اللطيف. ثورة الشيخ صالح العلي. ط 2. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، [د. ت].

دوريات

باروت، محمد جمال. «[حول الشعبوية الحورانية في سورية].» الفكر الديمقراطي: العدد 11، 1990.

الصياد: تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

الطليعة: العدد 6، حزيران/ يونيو 1975.

مجلة الدراسات الفلسطينية: المجلد 8، العدد 29، شتاء 1997.

________: المجلد 8، العدد 30، ربيع 1997.

الديمقراطي: السنة 3، العدد 29، نيسان/ أبريل 1984.

العربي الاشتراكي: تموز/ يوليو 1985.

العيسى، سليمان. «بدايات البعث العربي.» المناضل: العدد 84، نيسان/ أبريل 1976.

فكر: السنة الثانية، العدد 6، حزيران/ يونيو 1985.
المناضل: العدد 190، تشرين الثاني/ نوفمبر 1985.
_______: العدد 189، تشرين الأول/ أكتوبر 1985.
_______: العدد 160، أيار/ مايو 1983.
_______: العدد 95، آذار/ مارس 1977.
_______: العدد 97، كانون الأول/ ديسمبر 1976.
_______: العدد 90، تشرين الأول/ أكتوبر 1976.
نضال الشعب: العدد 49، نيسان/ أبريل 1949.
النهج: العدد 22، تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.
الوسط: العدد 67، 10 أيار/ مايو 1993.

2 ـ الأجنبية

Books

Abdel Nour, Antoine. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane: XVIe-XVIIIe siècle.* Beyrouth: Université libanaise, 1982. (Publications de l'Université libanaise, section des études historiques; 25)

Abu Iyad and Eric Rouleau. *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle.* Translation by Linda Butler Koseoglu. New York: Times Books, 1981.

Abu Izzedin, Nejla M. *The Druzes: A New Study of Their History, Faith and Society.* Leiden: E. J. Brill, 1984.

Al- Buhari, Muḥammad Ibn Ismail. [*Sahih*]. *Recueil des traditions Mahométanes.* Publié par M. Ludolf Krehl. Leiden: E. J. Brill, 1862-1908. 4 vols.

Arberry, Arthur John. *Sufism, an Account of the Mystics of Islam.* London: Allen & Unwin, 1950.

Asfour, Edmund Y. *Syria: Development and Monetary Policy.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959. (Harvard Middle Eastern Monographs; 1)

Asprey, Robert B. *Frederick the Great: The Magnificent Enigma.* New York: Ticknor & Fields, 1986.

Ayrout, Henry Habib, *The Egyptian Peasant.* Translated from the French by John Alden Williams. Boston: Beacon Press, 1968. (Published in French in 1938).

______. *Moeurs et coutumes des Fellahs.* Paris: Payot, 1938.

Ball, George W. and Douglas B. Ball. *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present.* New York: W. W. Norton, 1992.

Balzac, Honoré de. *The Peasantry. The Country Parson. vol. 20* of *Honoré de Balzac in Twenty-Five Volumes.* New York: [Collier], [n. d.].

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Bell, Gertrude Lowthian. *Syria. The Desert and the Sown.* New York: E. P. Dutton and Company, 1907.

Benvenisti, Meron. *The West Bank Data Project: A survey of Israel's Policies.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984. (AEI Studies; 398)

Black, Ian and Benny Morris. *Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services.* New York: Grove Press, 1991.

Bloch, Marc. *French Rural History; An Essay on its Basic Characteristics.* Translated from the French by Janet Sondheimer. Berkeley: University of California Press, 1966.

Bodman, Herbert L. *Political Factions in Aleppo, 1760-1826.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1963. (James Sprunt Studies in History and Political Science)

Bourrienne, Louis Antoine Fauvelet de. *Memoirs of Napoleon Bonaparte.* Edited by Colonel R. W. Phipps. New York: Charles Scribner's Sons, 1891. 4 vols.

Bowring, John. *Report on the Commercial Statistics of Syria.* London: [n. pb.], 1840.

Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism, 15th-18th Century.* New York: Harper & Row, 1982-1984.

Vol. 1: *The Structures of Everyday Life: The Limits of the Possible.*

Vol. 2: *The Wheels of Commerce.*

Vol. 3: *The Perspective of the World.*

Burckhardt, John Lewis. *Travels in Syria and the Holy Land.* London: J. Murray, 1822.

Cobban, Helena. *The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics.* Cambridge, England: Cambridge University Press, 1984.

Cook, M. A. (ed.). *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day.* London; New York: Oxford U. P., 1970.

Cordesman, Anthony H. *The Arab-Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conflicts.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1987.

Couland, Jacques. *Le Mouvement syndical au Liban,*1919-1946, *son évolution pendant le mandate français de l'occupation à l'évacuation et au code du travail.* Paris: Editions sociales, 1970.

Dam, Nikolaos van. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978.* London: Croom Helm, 1979.

Dayan, Moshe. *Story of My Life.* New York: Morrow, 1976.

Dupuy, Trevor N. *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974.* Fairfax, Va.: Hero Books, 1984.

Durant, Will and Ariel Durant. *The Age of Napoleon: A History of European Civilization from 1789 to 1815.* New York: Simon and Schuster, 1975. (The Story of Civilization; pt. 11)

Dussaud, René. *Histoire et religion des Nosairis.* Paris: E. Bouillon, 1900.

Economist Intelligence Unit. *Country Profile Syria, 1993/94.* London: The Unit, 1994.

Geyl, Pieter. *Napoleon, for and Against.* Translated from the Dutch by Olive Renier. New Haven: Yale University Press, 1949.

Gibb, H. A. R. *Studies on the Civilization of Islam.* Edited by Stanford J. Shaw and William R. Polk Boston: Beacon Press, 1962.

Gibb, Hamilton and Harold Bowen. *Islamic Society and the West; A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London: Oxford University Press, 1957.

Gibb, H. A. R. and J. H. Kramer (eds.). *Shorter Encyclopedia of Islam.* Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, [1953].

Great Britain. *Report for the Year 1912 on the Trade of the Aleppo* Vilayet. London: [n. pb.], 1913. (Diplomatic and Consular Reports; 5167)

Great Britain. Foreign Office and Board of Trade. *Report for the Year 1906 on the Trade of Damascus.* London: H. M. Stationery Office, 1907.

______. ______. *Report for the Year 1888 on the Trade of Damascus.* London: [n. pb.], 1889.

Guides bleus. *Syrie, Palestine, Iraq, Transjordamie.* Paris: Librairie Hachette, 1932.

Guys, Henri. *La Nation Druse: Son Histoire, sa religion, ses moeurs et son état politique.* Amsterdam : APA-Philo Press, 1979.

______. ______. Paris: [s. n.], 1863.

Hamidé, Abdul-Rahman. *La Région d'Alep. Etude de géographie.* Damas: Impr de l'Université, 1959.

Hamilton, Sir Horace P. *Syrian Taxation Report.* London: [n. pb.], 1947.

Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?.* London: Sidgwick and Jackson, 1984.

Hersh, Seymour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House.* New York: Summit Books, 1983.

Himadeh, Sa'id B. (ed.). *Economic Organization of Syria.* Beirut: American Press, 1936.

Hodgson, Marshall G. S. *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization.* Chicago: University of Chicago Press, 1974. 3 vols.

Hourani, Albert. *Syria and Lebanon, a Political Essay.* London: Oxford University Press, [1945].

______ and S. M. Stern (eds.). *The Islamic City: A Colloquium [Held at All Souls*

College, June 28-July 2, 1965] Published under the Auspices of the Near Eastern History Group. Oxford: Cassirer, 1970.

Hume, David. *The History of England from the Invasion of Julius Ceasar to the Revolution in 1688*. New York: Harper & Brothers, 1879.

Ibn Battūtat. *Voyages d'Ibn Batoutat*. Texte accompagné d'une traduction par C. Defrémery et B. R. Sanguinetti. Paris: [s. n.], 1968.

Ibn Khaldun. *The Muqaddimah: an Introduction to History*. Translated from the Arabic by Franz Rosenthal. London: Routledge and Kegan Paul, 1958.

International Bank for Reconstruction and Development. *The Economic Development of Syria*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1955.

Issawi, Charles (ed.). *The Economic History of the Middle East,* 1800-1914*; a Book of Readings*. Chicago: University of Chicago Press, 1966.

______. *Egypt at Mid-Century, an Economic Survey*. Published under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs. London: [Oxford University Press], 1954.

Jansen, Michael. *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon*. Boston, MA: South End Press, 1982.

Junblat, Kamal. *Pour le Liban*. Paris: Stock, 1978.

Khalidi, Walid. *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*. Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1979. (Harvard Studies in International Affairs; 38)

______. *Under Siege: P. L. O. Decisionmaking during the 1982 War*. New York: Columbia University Press, 1986.

Khoury, Philip S. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism,* 1920-1945. Princeton: Princeton University Press, 1987.

Kissinger, Henry. *Years of Upheaval*. Boston: Little, Brown, 1982.

Lane, Edward William. *An Arabic-English Lexion*. London: [n. pb.], 1877.

______. *Manners and Customs of the Modern Egyptians*. London: Dent, 1954. (Everyman's Library; 315)

Lapidus, Ira Marvin. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1967.

Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1936. (Mémoires de l'institut français de Damas)

League of Nations. *The Mandates System; Origin, Principles, Application.* Geneva: League of Nations, 1945.

Lewis, Norman N. *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Lockman, Zachary and Joel Beinin (eds.). *Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation.* Boston: South End Press, 1989.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Syria and Lebanon under French Mandate.* London: Oxford University Press, 1958.

Lyde, Samuel. *The Ansyreeh and Ismaeleeh: A Visit to the Secret Sects of Northern Syria.* London: [n. pb.], 1853.

Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine* 1840-1861*: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society.* London: Clarendon P., 1968.

Marx, Karl and Frederick Engels. *Selected Correspondence.* Moscow: [n. pb.], [n. d.].

Massignon, Louis. *Encyclopedia of Islam.* Leiden: E. J. Brill, 1913-1938.

Masters, Bruce. *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750.* New York: New York University Press, 1988.

Middle East Economic Digest. London: MEED, 1980.

Nixon, Richard. *The Memoirs of Richard Nixon.* New York: [n. pb.], 1978.

Office arabe de presse et de documentation. *Etude documentaire sur l'agriculture syrienne: Etude analytique, descriptive et statistique.* Damas: O. F. A., 1970.

______. *Recueil des statistiques syriennes comparées (1928-1968).* Damas: Office arabe de presse et de documentation, 1970.

Opera Minora. Edited by Y. Moubaraq. Beirut: Dar al-Maaref, 1963.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914.* London: Methuen, 1981.

Palestine Liberation Organization Research Center. *Black September.* Beirut: [s. n.], 1971.

Patai, Raphael. *The Republic of Syria*. New Haven: Human Relations Area Files, [1956].

The Path of the Leninist Party. Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1974.

Pearse, Andrew. *Seeds of Penty, Seeds of Want: Social and Economic Implications of the Green Revolution*. Oxford: Clarendon Press, 1980.

Petran, Tabitha. *The Struggle over Lebanon*. New York: Monthly Review Press, 1987.

Pettinato, Giovanni. *The Archives of Ebla: An Empire Inscribed in Clay*. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1981.

Polk, William and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East; The Nineteenth Century*. Chicago: University of Chicago Press, 1968.

The Population Situation in the ECWA Region. Beirut: United Nations Economic Commission for Western Asia, 1980.

Pritchard, James B. (ed.). *The Ancient Near East: Vol. I: An Anthology of Texts and Pictures*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1973.

Rabin, Yitzhak. *Mémoires*. Paris: Buchet- Chastel, 1980.

______. *The Rabin Memoirs*. Boston: Little, Brown, 1979.

Rabo, Annika. *Change on the Euphrates: Villagers, Townsmen, and Employees in Northeast Syria*. Stockholm: Studies in Social Anthropology, 1986. (Stockholm Studies in Social Anthropology; 15)

Rafeq, Abdul- Karim. *The Province of Damascus, 1723-1783*. Beirut: Khayats, 1966.

Randal, Jonathan C. *Going All the Way*. New York: Chatto & Windus; Hogarth Press, 1983.

Russell, Alexander. *The Natural History of Aleppo*. 2nd ed. London: G. G. and J. Robinson, 1794. 2 vols.

Sayigh, Yusif A. *The Economies of the Arab World: Development Since 1945*. New York: St. Martin's Press, 1978.

Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. Edited and Translated by Ina Friedman. New York: Simon and Schuster, 1984.

Schumacher, Gottlieb. *The Jaulan*. London: Richard Bentley and Son, 1888.

Scott, James C. *Weapons of the Weak. Everyday Forms of Peasant Resistance.* New Haven: Yale University Press, 1985.

Seale, Patrick. *Abu Nidal: A Gun for Hire.* New York: Random House, 1992.

______. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East.* Berkeley: University of California Press, 1989.

______. ______. London: I. B. Taurus, 1988.

Seelye, Talcott W. *U. S. Arab Relations: The Syrian Dimension.* Portland, OR: Portland State University, 1985.

Sheehan, Edward R. F. *The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York: Readers Digest Press, 1976.

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations Wealth of Nations.* Dublin: Whitestone, 1776. 3 vols.

______. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* Edited, with an Introduction, Notes, Marginal Summary and an Enlarged Index, by Edwin Cannan. New York: The Modern library, [1937].

Syrie, Palestine, Iraq, Transjordanie. Paris: Librairie Hachette, 1932.

Sweet, Louise Elizabeth. *Tell Toqaan: A Syrian Village.* Ann Arbor: University of Michigan, 1974.

Thucydides. *The History of the Peloponnesian War.* Edited in Translation by Sir R. W. Livingstone. London; New York: Oxford University Press, [1943]; 1978.

Turkey. Foreign Office. *Report for the Year 1901 on the Trade of Damascus.* London: H. M. Stationery Office, 1902.

Turner, William W. *Hoover's FBI: The Men and the Myth.* New York: Dell, 1971.

Trotsky, Leon. *The History of the Russian Revolution.* Translated from the Russian by Max Eastman. New York: Simon and Schuster, 1932.

United Nations. Bureau of Economic Affairs. *Economic Developments in the Middle East, 1945 [to 1954].* New York: [United Nations], 1955.

______. Department of Agriculture. *Power to Produce.* Washington, D.C.: U. S. Govt. Print. Off., 1960. (Its Yearbook of Agriculture, 1960).

______. Department of Commerce. *Statistical Abstract of the United States, 1986.* Washington, D.C.: U. S. Government Printing Office, 1986.

______. Department of Economic Affairs. *Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951-1952*. New York: UN, 1953.

Udovitch, A. L. (ed.). *The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, 1700-1900*. Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.

Volney, Constantin François Chasseboeuf de. *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, and 1785*. Translated from the French. 2nd ed. London: G. G. J. and J. Robinson, 1788. 2 vols.

Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East; a Study of Egypt, Syria, and Iraq*. London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957].

______. *Land and Poverty in the Middle East*. London & New York: Royal Institute of International Affairs, [1948].

Weakley, Ernest. *Report upon the Conditions and Prospects of British Trade in Syria*. London: H. M. Stationery Off., 1911.

Weulersse, Jacques. *Le Pays des alouites*. Tours: Arrault & Cie., 1940.

______. *Paysans de Syrie et du Proche Orient*. Paris: [Tours], 1946.

Winter-Berger, Robert N. *The Washington Pay-off: An Insider's View of Corruption in Government*. Secaucus, N. J.: L. Stuart, [1972].

World Bank. *The World Bank Atlas 1994*. Washington, D.C.: World Bank, 1993.

______. *World Development Report 1993*. Washington, D.C.: The World Bank, [1993].

______. *World Development Report 1989*. Washington, D.C.: [The World Bank, 1989].

______. *World Development Report 1988*. Washington, D.C.: [The World Bank, 1988].

______. *World Development Report 1986*. Washington, D.C.: [The World Bank], 1986.

______. *World Development Report 1982*. Washington, D.C.: [The World Bank], 1982.

Ziadeh, Nicola A. *Urban Life in Syria under the Early Mamluks*. Beirut: Printed at the American Press, 1953.

Periodicals

Cahen, Claude. «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'asie musulmane du moyen âge, II.» *Arabica*: vol. 6, no. 1 1959

Drysdale, Alasdair. «The Regional Equalization of Health Care and Education in Syria since the Ba'thi Revolution.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, Issue 1, February 1981.

______. «The Succession Question in Syria.» *The Middle East Journal:* vol. 39, no. 2, Spring 1985.

Kutschera, Chris. «L'Eclipse des frères musulmans Syriens.» *Cahiers de L'Orient:* vol. 3, no. 7, 1987.

Lewis, Bernard. «The Islamic Guilds.» *Economic History Review*: vol. 8, no. 1, November 1937.

Metral, Françoise. «State and Peasants in Syria: A Local View of a Government Irrigation Project.» *Peasant Studies:* [vol. 11], no. 2, Winter 1984.

Middle East Journal: vol. 50, no. 2, Spring 1996.

Our World: vol. 1, no. 1, Fall 1984.

Salisbury, Edward E. «Notice of the Book of Sulaiman's First Ripe Fruit: Disclosing the Mysteries of the Nusairian Religion by Sulaiman Effendi of Adhanah; with Copious Extracts.» *Journal of the American Oriental*: vol. viii, no. 2, 1865

Sayigh, Yezid. «Palestinian Military Performance in the 1982 War.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 4, Summer 1983.

Simarski, Lynn. «Mechanising the Lentil Harvest.» *Middle East Agribusiness:* [vol. 6, no. 1], January 1986.

Reports

Batatu, Hanna. «Syria's Muslim Brethren.» *MERIP Reports:* [no.110], November-December 1982.

Perthes, Volker. «Syria's Parliamentary Elections. Remodeling Asad's Political Base.» *Middle East Report:* no. 174, January-February 1992.

Thesis

Bianquis, Anne-Marie. «Réforme foncière et politique agricole dans la Ghouta de Damas.» (Thèse de troisième cycle, Université Lyon II, 1980).

Naaman, Anoir. «Le Pays de Homs (Syrie centrale): Etude de régime agraire et d'économie rurale.» (Thèse principale pour le doctorat de lettres, Paris, Université de Sorbonne, 1951).

Reilly, Jim. «Economic Trends in Damascus and Its Hinterland, 1830-1914.» (Ph. D Dissertation, Georgetown University, Washington, D.C. 1986).

Vincent, Andrew. «The Peasantry of the Hawran in the Nineteeth Century: Tenuous and Peripheral Occupation.» (M. A. Thesis, American University of Beirut, 1982).

فهرس عام

ـ ب ـ

- ث -

- ج -

- ص -

ـ غ ـ

- ق -

ـ ك ـ

ـ م ـ

ـ هـ ـ

Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics

HANNA BATATU

هذا الكتاب

تحليل شامل لتطور فلاحي سورية الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحديث، أي تلك الطبقة التي خرج منها من لا يزالون يمسكون بالسلطة. وهو يركّز على حزب البعث، وبنية السلطة بعد عام 1963، وعهد حافظ الأسد، مقدّمًا روايةً فريدةً في غناها عن انتقال السلطة من فئة إلى أخرى وآليات الإمساك بها في عهد الأسد الأب.

يتفحّص بطاطو الفروق الاجتماعية بين فلاحي سورية وتطور طرائق عيشهم وأحوالهم الاقتصادية. ويمحّص أشكال وعيهم وتنظيمهم وسلوكهم باختلاف الحقب. ويستكشف الأوجه الفلاحية في حزب البعث الذي لم يكن قوة واحدة بل جماعات متعددة مترابطة. ثم يقدم نظرات ثاقبة في شخصية حافظ الأسد وسلوكه، وخصائص نظامه، وبنى سلطته. وهو يعتمد في ذلك كله على كمٍّ وافر من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى مقابلات شخصية كثيرة.

المؤلف

حنّا بطاطو (1926 - 2000): باحث فلسطيني مختص بتاريخ المشرق العربي الحديث وسياساته وبنياته الاجتماعية. نال الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفرد 1960 عن أطروحة بعنوان **الشيخ والفلاح في العراق 1917 - 1958**. اشتغل بالتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت من 1962 إلى 1982، وفي جامعة جورجتاون في أميركا من 1982 حتى تقاعده 1994. من أعماله **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية الجديدة في العراق** (1978).

المترجمان

عبد الله فاضل: مترجم سوري، نقل إلى العربية عددًا من الكتب من بينها: **اللغز الأنثوي** (بيتي فريدان)، و**الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد** (كريس هان وكيث هارت).

رائد النقشبندي: مترجم سوري، ترجم عددًا من الكتب والأبحاث من الإنكليزية والفرنسية إلى العربية، منها رواية **القوة الخفية** للويس كابيروس.

فلسفة وفكر

اقتصاد وتنمية

لسانيات

آداب وفنون

تاريخ

علم اجتماع وأنثروبولوجيا

أديان ودراسات إسلامية

علوم سياسية وعلاقات دولية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 20 دولارًا

ISBN: 978-614-445-008-6

